الامام الصادق المهدي
سيرة ومسيرة

3

الصادق أمل الأمة.. ولكن

رباح الصادق


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

أوراق في سيرة ومسيرة

الإمام الصادق المهدي

الجزء الثالث

الصادق أمل الأمة .. ولكن!

إعداد وتحرير

رباح الصادق



بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اســـم الكتاب: أوراق في سيرة ومسيرة الإمام الصادق المهدي

الجزء الثالث

المـــــــــؤلف : رباح الصادق

رقـــم الإيداع :

الطبعة الأولى ٢٠١٥

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_٥@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرست



إهداء

تعلمت منك أن الإنسان لا يبلغ الكمال ولكن حسبه المحاولة.

وأنه حتى ولو بدت نداءاتنا آذاناً في مالطا فإن البذور سوف تثمر: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ١١٠ ﴾ [يوسف]

هل حقاً وقفتُ على أهم محطات، ولخصتُ أهم دروس مسيرة الأهوال لدرك الأحوال؟ المسيرة التي لم تأبه فيها بالغيلان والفراعين، ركبت سرجك وسبلت نفسك في شأن الدين، والوطن..

لربما كنت تلميذة متعثرة، فاقبل ما فهمته من الدرس يا نعمتنا..

إليك وإلى ذلكم الدين الوضاء، والوطن الحبيب،أهدي ليالي سهري، آلاء محبتي.

رباح

مدخل أول

(إذا تكلم رئيس الحكومة قالوا هذه ثرثرة وإذا صمت قالوا هذا عجز . كل نجاح يصيبه رئيس الوزراء يقض مضاجعهم ويسوّد وجوههم. عندما قام رئيس الحكومة في أديس أبابا ليلقي خطابه التاريخي الذي طرح فيه السياسة الجديدة للدولة في السودان كانوا أكثر الناس حزناً وغماً) ..(إن صحفياً أجنبياً قابلني في لندن بعد انتهاء مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في اجتماعها الأخير فقال لي: إن رئيس وزرائكم قد كان الرئيس الوحيد من بين كل الرؤساء والملوك الذي يحق له أن يتباهى بأنه يمثل حكومة منتخبة انتخاباً حراً ديمقراطياً فحافظوا على هذا المكسب العظيم!!! فماذا بعد ذلك؟)

نقيب المحامين الأستاذ

عبد الله الحسن المحامي

نافذة الأسبوع، دار الجيل، بيروت ١٩٨٩م

(توفرت لتجربة الديمقراطية الثالثة ظروف عديدة كان من الممكن أن تساعد على استمرارها وترسيخ جذورها في أرض الواقع، في مقدمتها تجربة النظام الديكتاتوري المايوي التي امتدت لأكثر من خمسة عشر سنة. ولم تخلف وراءها سوى الخراب الاقتصادي والاجتماعي وفقدان السيادة الوطنية وتهديد وحدة البلاد واتساع الإحساس بأهمة الديمقراطية وضرورتها لمواجهة قضايا التطور والبناء الوطني، وضخامة التحديات التي تواجه البلاد، ووجود رئيس وزراء مستنير يتميع بثقافة عربية إسلامية وعصرية واسعة وإيمان عميق بالحوار السلمي الديمقراطي).

دكتور محمد علي جادين

تقييم الديمقراطية الثالثة في السودان، ١٩٩٠م

مدخل ثاني

أب نفساً طاهرا، أب جهدا ظاهرا
كنز الحقايق معناها وجوهرا

لكرامة الأمة بي قوة أنبرى

نبراس الندوة وضياء المنبرا

درع الحرية وسيوفها الشاهرا

لم يطلب مغنم لا باع ولا اشترى

هو للسودان دخريا للورى

لم يكذب يوماً أبدا ولا أفترى

دعا للسلام ونبذ التناحرا

وتوحيد الصف باطنا وظاهرا

فات حصل ميسو وخلا الجميع ورا

النور النيرا ... والخير الخيرا

الشاعر الأستاذ السر أحمد قدور

من أوبريت العودة، نوفمبر ٢٠٠٠م

ما دسّ للقوت ما سرق

ما هدّ للمزروع حرق

ما أهدى سودانو الغرق

ما جاه حاكم بالرصاص

صادق صدع بالحق جهر

سيف النصر هز وشهر

بي عزمو للباطل قهر

بحر العلم في نورو غاص

ضد الفساد واقف حجر

والدكترة ودين التجر

متسامي ما خاصم فجر

ما فش غبنو وكاس قصاص

قوماك ورا الصادق المرق

شجر اليباس مات وانحرق

للعالي صادقنا اخترق

حلّق بهر دخل المحاص

الحبيب محمد صالح مجذوب، ٢٠١٠

مدخل ثالث

يا صادق السودان إنك لم تزل   أملاً ترجيه البلاد دواما

من ههنا منذ الحداثة كان لي   شرف الكفاح وما طلبت وساما

لله مؤتمر البلاد فإنني   أسهمت في تخليده إسهاما

أجهرت بالرأي السديد نصيحة   ولرب رأي يسبق الأياما

ووقفت في وجه الطوائف عندما   قد أقحمت كهنوتها إقحاما

وبقيتُ موفور الكرامة في صفوف   الشعب طابت منصباً ومقاما

فالشعب كل محجتي بل ضالتي   كم ذا أساقيه الوفاء غراما

لولا أراك نصيره ما هزني   فيك القريضُ محبَّة وهياما

إن المفاهيم التي تدعو لها   درعٌ يصد المبدأ الهداما

ذكرتني عمراً غداة أن انتضى   سيف الجهاد يحطم الأصناما

وذكرتُ فيك الراشدين أصالة   وشجاعة نصروا بها الإسلاما

حاكيت مهدي البلاد بطولة   ترقى إلى آفاقها تتسامى

هذي بلادك صورة مهزوزة   أضحت يحير شكلها الرساما

ولأنت قائدها ومنقذ شعبها   إن جن ليل النائبات ظلاما

سـر في طريقك إن شـعبك مؤمن	بـك قـائـداً ومـعـلـمـاً قـوامـا

ما زال يأمل في الخلاص على يدي	بطل كمثلك صـاد قا مقداما

شاعر المؤتمر (حسن طه)، قصيدة (صادق السودان)

من ديوانه (صادقيات في الشعر السياسي)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة صاحب السيرة والمسيرة

رحمة الله وسعت كل شيء، ومن نعمه على محبّه الصادق أربعة خصال:

أولها: أنني مهما ظُلمت لم أظلم أحداً، بل كل من تعاون معي منحته ثقة بلا حدود. ثقة أدهشـتهم فمن تجاوب مع تلك الثقة أحبني حباً أدهشني، ومن أضاع تلك الثقة تمرد تمرداً أدهشني ودمره.

وثانيها: أن حياتي حفلت برجال ونسـاء وأطفال بذلوا في خدمتي وخدمة أهداف عليا باختيارهم جهداً من شدته وعمقه يكاد ألا يصدق، كأنما حلت فيهم أرواح أولاد حاج شريف الأسطورية[1].

وثالثها: أنني مهما تراكمت علي الأرزاء لم تؤثر سلباً على معنوياتي بل اعتبرتها:

قَـدْ يَـنْـعِـمُ اللهُ بِـالـبَـلْـوَى وَإِنْ عَـظُـمَـتْ وَيَـبْـتَـلِـي اللهُ بَـعْـضَ الـنَّـاسِ بِـالـنِّـعَـمِ

بل أضع في صدر مجلسي عبارة «أشدكم بلاءاً الأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل[2]»:

عَلى قَدْرِ فضل المرءِ تأْتي خُطُوبُه

ورابعها: وهبت ذرية تفانوا باختيارهم ذكوراً وإناثاً في خدمة أهداف دينية، ووطنية، واجتماعية، عليا أجلها، تفانوا دون استثناء وعلى اختلاف مواقع الأداء.

الحبيبة رباح تجسيد حي للفئتين الثانية والرابعة.

في مكتبي الخاص كتب جمعتها على طول الحياة وأنا أ صنف الكتاب خير جليس. وفيها الأوراق المت صلة بعملي، حافظت عليها حرص جعد الكف بالدينار.

هذه الجواهر من كتب وأوراق أضر بحفظها التنقل لحمايتها من عبث الطغاة أثناء اعتقالاتي المتعددة.

ولكن بنتاي الحبيبتان أم سلمة، ورباح، فقد عملتا على تنظيمها وتبويبها.

أما الحبيبة رباح كمسـؤولة في مكتبي الخاص فقد ألمت بأوراق حياتي كلها، كما راجعت كل كتاباتي و شاركت مع أبنائي الأحباب عبد الرحمن فرح، و سامية يعقوب، وإنعام الجمري وغيرهم ممن تعاون معهم في الطباعة والأرشـفة الإلكترونية، ذلك أنهم في مكتبي الخاص قرروا منذ العام ٢٠٠٠م أن يطبعوا أعمالي كلها في مجلدات أتمنى لهم التوفيق.

---

[1] تقول الأ سطورة لدى أهلنا بلبب إنه كان لجدنا المؤ سس حاج شريف المعروف بـــ«أبو العشرة وجد المية» زوجة من الجن وأنه أنجب منها ذرية. وأولاد حاج شريف منها يقومون بأعمال خارقة بحسب الأسطورة.

[2] رواه البخاري

الحبيبة رباح رأت أن توثق لسيرة حياتي استناداً لما سمعته مني في مناسبات كثيرة وللأوراق المرتبة في المكتبة.

هذا السفر هو الجزء الأول[٣] من هذه السيرة وهو يصلح مرجعاً تاريخياً وأدبياً مثلما هو سيرة حياة.

إن درا سة رباح الهند سية، وموهبتها كـ شاعرة وفنانة تـ شكيلية، جعلت عملها يكتـ سب منهجية العلم الطبيعي، وانعتاق الفن، والعمق الروحي، والإتقان. كأنها تتعبد ربها بالإتقان. **«إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلاً أَنْ يُتْقِنَهُ»**[٤].

إن في هذا الكتاب لوحة جامعة لهذه المعاني، وأقل ما فيها بر بنت بوالدها، وخير ما فيها ديوان أحداث وأفكار تهم جيلنا والأجيال بعدنا، فالما ضي جذر الحا ضر والمستقبل. ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾ ﴾.

الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي

القاهرة نوفمبر ٢٠١٥م

---

[٣] كان العزم أن يخرج الجزء الأول مغطياً الفترة منذ المولد وحتى قيام انقلاب ٣٠ يونيو، وذلك حينما كتب صاحب السيرة هذه المقدمة، ثم رأينا أن ينقسم إلى ثلاثة أجزاء نسبة لضخامته. فهو بإشارته إلى الجزء الأول هنا يعني الأجزاء الثلاثة الأولى من الكتاب.

[٤] رواه الطبراني

مقدمة الأجزاء الثلاثة الأولى

بسم الله والحمد لله القائل ﴿إِنَّا هَدَيْنَهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾ ، والصلاة على حبيبنا المصطفى الذي أثبت للمجتهد أجرين إذا أصاب وأجر إذا أخطأ، وبعد-

الإمام الصادق المهدي شخصية لها أثر يمتد من نطاقه الوطني السوداني إلى إقليميه العربي والأفريقي والإسلامي والعالم.

ففي وطنه انتخب رئيساً للوزراء مرتين في عهود ديمقراطية (يوليو ١٩٦٦-مايو ١٩٦٥م) و(مايو١٩٨٦م- يونيو ١٩٨٩م)، وانتخب رئيساً لحزب الأمة وإماماً للأنصار الكيان الديني الأكبر بالسودان. وإقليمياً اختير رئيسا للمنتدى العالمي للو سطية، و صنفه معهد الدرا سات المو ضوعية بنيودلهي، الهند، ضمن أعظم مائة شخصية مسلمة في القرن العشرين، وعالمياً حاز على جائزة قوسي للسلام للعام ٢٠١٣م، بالفلبين. ويعد من أبرز النا شطين بنادي مدريد وهو نادٍ لرؤ ساء حكومات ودول سابقين يعمل على تمكين وتطوير الديمقراطية في العالم. وهو نشط فكرياً بالتأليف والخطب المنبرية واللقاءات الإعلامية، وسياسياً عبر حزب الأمة، ودينياً عبر هيئة شئون الأنصار، فهو ذو اهتمامات عديدة تمد صلتها لفكرة التحديث المؤصل.

وبالرغم من أنه وجدت كتب وأدبيات عديدة تعر ضت إيجاباً أو سلباً لجانب من أدائه سواء السيا سي أو الفكري إلا أنه لم يوجد كتاب لـ سيرته، على أهمية مثل هذا الكتاب في التعريف بـ شخ صيته منذ نـ شأتها، وتطور فكره، وملامح عطائه السياسي بتتبع لصيق.

وقد حاولت كثيراً حضه على تدوين سيرته، وبصفتي مسئولة الدرا سات والنشر في مكتبه تبنيت مخططاً لكتابة تلك السيرة لتنشر بالتزامن مع احتفاليتنا بعيده السبعيني في ديسمبر ٢٠٠٥م، ولكن حال دون ذلك أنه لم يتحمس كثيراً للفكرة في البداية باعتبار أنه يدوّن كل الأشياء والفترات الهامة التي مرت به وشارك في أحداثها فلم يتبق من السيرة سوى الرواية عن الذات ولم يكن متحمساً لها.

ولهذا بدأت في هذا الجهد قبل نحو أربع سنوات، ولكن ببطء فرضته ظروف الإقامة في السودان والمشاغل الملتفة، وبرغم ذلك وا صلت، ولم يثنني أنه ا ستجاب للدعوات المتكررة بتسجيل ذكرياته أخيراً وبدأ في ذلك فعلاً إبان إقامته الحالية بمصر منذ ديسمبر ٢٠١٤م، كما سجّل ستة عشر حلقة من برنامج (شاهد على العصر) الذي يقدمه الإعلامي المجتهد أحمد منصور بقناة الجزيرة والتي تبث هذه الأيام وفيها من معلومات السيرة الكثير.

واصــلت في إكمال الكتاب والسـعي لنشــره لأن إخراجي للأوراق كان بصــورة مختلفة عن تلك التي خرجت بها حلقات السـيرة أو الشــهادة على العصــر، وإن كانت أكملت بعض النقص في كتابي. فالقيمة الأساسية لهذا الكتاب أنه يجمّع أهم الشهادات التي كتبها الإمام الصادق المهدي حول الأحداث المختلفة، وبعضها مأخوذ من وثائق مغمورة لا أظن اطلع عليها أحد.

فحديث الحبيب الإمام الصادق المهدي حول تدوينه للأحداث المهمة في حياته صحيح من ناحية وجود عدد من الأدبيات التي تغطي الفترات والأعمال المهمة التي قام بها أو شـارك فيها. كما أنه يحرص دائماً على اصــطحاب أجندة يودعها اللقاءات والأفكار والأحداث بل حتى الرؤى المهمة، ويبثها همه أحياناً، وأبيات الشعر التي تسليه، ومن أسف أن أجندة كثير من الأعوام ضائعة مع الجزء المفقود من مكتبته أو بسبب التنقل المستمر.

وبرغم هذا التدوين المذكور، فلا شيء يعدل روايته المبا شرة للأحداث وانطباعاته حول المو ضوعات التي تثيرها. ولو كان الحبيب الإمام الصادق هو كاتب السيرة لكنا قرأنا عجباً.

***

المصادر الأساسية

وما صنعته هنا هو أنني قلبت بين أوراقه، ما ا ستطعت فهي كثيرة عصية على الحصر وفوق طاقتي الحالية وإن كنت أظنني بلا ادعاء أكثر شــخص على ظهر البســيطة مطلع على كتاباته حتى الآن. انتخبتُ من تلك الأوراق رواياته للأحداث ونقاشاته للقضايا التي كانت تشغل باله في مراحل حياته المختلفة، وأحياناً جلبتُ أكثر من رواية له لنفس الحدث مع ما في ذلك من تكرار تغاضــيتُ عنه لاختلاف في التناول أو نظرات أو معلومات جديدة، كما أشرتُ لأعمال أو كتابات مهمة في سياق مشروعه الفكري ووضعتها ضمن السيرة.

ومن الأوراق التي دوّن فيها تجاربه ورقة (ثلاث ســنوات في خمســينيات القرن) التي دونها في ١٨ مارس ١٩٨٣م وروى فيها مذكراته في كلية فيكتوريا، ثم كلية الخرطوم الجامعية، ثم دراســته في جامعة أوكســفرد بكلية القديس يوحنا، وهي موجودة بأكملها في الفصــل الأول المعني بالمولد والنشــأة (مجاهد جاي من كبكابية) في الجزء الأول للكتاب بعنوان (بينج ماريال)[٥]، يضــاف إليها مذكرات (تضــاريس الذاكرة) التي أ صدرها البيت العربي في مدريد عام ٢٠١٠م كثالث إ صدارة في سلسلة تـضاريس الذاكرة مع قادة وزعماء ومفكرين عرب.

[٥] يرد في الفصل الرابع من الجزء الأول شرح للتسمية (بينج ماريال) والتي أطلقها عليه الدينكا لدى زيارته للجنوب في ١٩٦٦م وفي أحد تفسيراتها تشير للجمع بين الشباب والزعامة.

أما كتاب (جهاد في سبيل الديمقراطية) الذي ير صد دور الإمام الصديق في مناهضة حكم عبود، فقد كان مرجعاً رئيسياً في الفصل الثاني للجزء الأول (رياح لم تشتهها السفن).

وكتاب (الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق) يروي الأحداث التي أدت للخلاف داخل الحزب في الأعوام ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٨م، وكان مرجعاً أ سا سياً في الفصل الرابع من الجزء الأول (بينج ماريال) الذي أ ضفتُ إلى مقتطفاته عدد من الأوراق بعضها ناقص وبعضها جزء من كتب ضائعة، إضافة لمذكرات السيد الصادق في سجن جبيت في الفترة (يونيو- يوليو ١٩٦٩م) وهي مدونات لم تنشر على قدر كبير من الأهمية وقد اقتبستُ منها بتصرف نظراً للصراحة البالغة التي كان يكتب بها كأنها شهادة للتاريخ من النوع الذي يودع في دار الوثائق مختوم بالشمع الأحمر! وكتاب (خطب السيد رئيس مجلس الوزراء لسنة ١٩٦٦م)، ومحضر لقاء دونه السيد الصادق بسجن شندي، بالإضافة إلى أجندة العام ١٩٦٢م.

كتاب المصالحة الوطنية الصادر عام ١٩٧٨م يروي الأحداث منذ قيام انقلاب ٢٥ مايو وحتى تاريخ كتابته، وأنت تجد/ ين أن معظم فقرات هذا الكتاب إما موجود بكاملها أو ملخصة في الجزء الثاني من الكتاب (ظلام أب عاج)، مع الا ستعانة في أوله بمذكرات سجون جبيت وبورتسودان و شندي، وبسلسلة (مذكرات الإمام الصادق المهدي في السجون) التي نشرتها صحيفة الأخبار في أغسطس ٢٠١٠م، وفي آخره تمت الاستعانة بكتاب «ميزان المصير الوطني في السودان» الصادر عشية انفصال الجنوب المرير عام ٢٠١٠م.

الجزء الثالث من الكتاب والذي يروي قصة الديمقراطية الثالثة جزء منه مأخوذ من كتابه (الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة). ومجلدات خطب السيد رئيس مجلس الوزراء الثلاثة التي تغطي الفترة من ٦ مايو ١٩٨٦ وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨م (أما الجزء الرابع الذي يغطي الفترة المتبقية حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩م فلم أفلح في الحصول عليه)، بالإضافة لكتاب (ميزان المصير الوطني)، وهكذا..

الكثير من هذه الأوراق نفسها لم نجدها بهذه السهولة التي نسردها بها، فمكتبة الحبيب الإمام الصادق المهدي ووثائقه عانوا مثله إبان الشموليات التي احتلت أكثر من ثلاثة أرباع عمر السودان المستقل. وقد عشت حياة هذه الوثائق القلقة منذ بل حتى قبل تخرجي من درا سة الهند سة بجامعة الخرطوم عام ١٩٩١م. فانكببت على وثائقه وكتبه أبحث عنها وأجمعها وكانت موزعة في المخازن في حالة رديئة وبعضها مجموع في جوالات وأخرى «مبهولة» وبعضها في شنط، ومنها ما تسربت إليه مياه الأمطار وما أكلت منه دابة الأرض «الأرضة» وذلك أنه كلما كانت هناك غارة أمنية على بيتنا (وكانت تلك الغارات طيلة عهد مايو و«الإنقاذ» حالة متكررة) كان هناك قسم كبير من الأوراق يُخفى بسرعة داخل المخازن حتى لا تلحقه الأيدي الآثمة.

ولم يفت زمان طويل منذ جمعتها في ١٩٩١م وبدأت في تصـــنيفها وترتيبها حتى جاء الإنذار بأن البيت معرض للمصادرة إثر اقتلاع منزل المرحوم الدكتور عمر نور الدائم في ١٩٩٧م، كان السيد الصادق حينها قد هاجر في «تهتدون» فلم يهتم إلا بمصـــير المكتبة ونظر للبيت كطين زائل، وطالب بأن توزع المكتبة بين الأحباب المضمونين لئلا تطالها اليد الباغية ويكون مصيرها كمكتبة الدار الثرية التي نهبوها عشية انقلابهم فلم يُعرف مصيرها حتى الآن.

تولت الوالدة المرحومة الحبيبة سارا يساندها شقيقي الصديق توزيع المكتبة على عدد من الأحباب، ولم يسجلوا الأسماء بالطبع خشية الملاحقة الأمنية وأن تكتشف القائمة فتركوا المسألة محفوظة في الصدور، والصـــدور بئس المســـتودع! أما في بيتنا فحفظها كما يحفظ البحر النقوش! ولذا حض ربنا على الاســـتكتاب حتى لا نرتاب ولا ننســـى. المهم في نهاية الأمر، بعد أن عاد الســـيد الصـــادق في «تفلحون» عام ٢٠٠٠م هب بعض الأحباب وأعادوا ما عندهم من كتب وأوراق مشكورين، وآخرون الله يعلمهم احتفظوا بها ظناً منهم أن وقت إعادتها لم يحن بعد خاصة وليل «الإنقاذ» الطويل لا زال يجثم على صدرنا. فقمنا بالإعلان في الصحف، وفي منبر صلاة الجمعة، ولم يأتنا مردود تلك النداءات، فلا زالت الأوراق والكتب ناقصة بشكل مؤلم.. وبرغم ذلك فإن حصيلتنا من الأوراق هائلة.

ومن أهم الأدبيات الموجودة في هذا الصدد هي خطب السيد الصادق في حكومته الأولى بستينات القرن العشـــرين والتي غطت مواقفه وآراءه في حكومته الأولى بالســـتينات وقد وجدناها بحوزة الدكتور عبد الرحمن الغالي، ومجلدات خطبه كرئيس للوزراء في الثمانينات وهي أربعة وجدنا ثلاثة منها بحوزة الحبيب مولانا آدم أحمد يوسف، أما الرابع الذي يحوي خطب العام ١٩٨٩م فلم نحصل عليه كما ذكرت آنفاً!

ومثلما اســـتفدتُ من بعض الروايات وأهمها روايته هو نفســـه لقصـــة حياته ويرد في الكتاب كيف نظم لنا درســـاً لســـيرته الذاتية في مطلع تعرفنا عليه، فقد اســـتفدتُ للتاريخ في مرحلة الطفولة والصـــبا من عدد من الخطابات خاصة خطاباته وأخيه عصام وخطابات الإمام عبد الرحمن المهدي لوالدته السيدة رحمة.

كتاب السيرة والمسيرة

المرة الأولى التي حاولت فيها تدوين جانب من عطاء الحبيب الإمام الصـــادق المهدي ومواقفه كانت حينما اتصل بنا في عام ٢٠٠٧ بعض الأحباب الذين أرادوا التقديم له لنيل تكريم يستحقه فطالبوا أن نرصد لهم أهم جوانب عطائه، فقمت يومها بكتابة «مفردات التفرد في تجربة الإمام الصـــادق المهدي»، مفردات التميز في تجربته كحاكم، وكمعارض، وكزعيم حزبي، وكقائد ديني، وكمفكر، ثم تطرقت للتفرد في مســـألة الكسب المعيشي، وختمتها بذكر أهم مفردات الاعتراف بتفرد الإمام وطنياً وإقليمياً ودولياً.

والآن تصديت لكتابة موسعة ترصد سيرته عبر أوراقه وما كتب عنه في إطار بحوثي، وهو هدف طموح جداً كلما أوغلت في تنفيذه وجدتني في محيط أعمق. ورأيت أن يخرج الكتاب في خمســة أجزاء مركزاً على سيرة للحبيب الإمام الصادق المهدي، وأهم ملامح فكره، وعطائه السياسي، وبعض مميزاته الشخصية. وذلك على النحو التالي:

الجزء الأول: يغطي الفترة حتى حلول الظلام المايوي، بعنوان (بينج ماريال). وهو لقب أطلقه الدينكا على السيد الصادق لدى زيارته للجنوب في ١٩٦٦م، ويعني الزعيم ماريال، وقد اختلفت تفسيرات أساتذة لغة الدينكا الذين قابلتهم للتسـمية، وكان أحد التفسـيرات أنه تشـبيه له بطائر الغرنوق الذي يجمع بين جمال المنظر والنبل، فهو حينها كان يجمع بين الشباب والزعامة فكأنما هو تناقض شبيه.

الجزء الثاني: يغطي فترة الانقلاب المايوي، بعنوان (ظلام أب عاج)، ولقب (أب عاج) كان يطلقه نصراء نظام مايو على رئيسه الذي كان يحمل عصا من العاج دارت حولها الأساطير.

الجزء الثالث: يغطي فترة الديمقراطية الثالثة، بعنوان (الصادق أمل الأمة..ولكن!)

الجزء الرابع: يغطي فترة ليل (الإنقاذ) الطويل.

الجزء الخامس: يهتم بتحليل فكر الإمام والتطور فيه، وبعض مميزات الحبيب الإمام الصــادق المهدي الشخصية، وباب حول الأشعار التي قيلت حوله، وأهم الأقوال والتحليلات لدوره من قبل آخرين.

وتخرج الأجزاء الثلاثة الآن متزامنة مع ثمانينية الحبيب الإمام الصــادق المهدي، وذلك بأمل إلحاق الجزئين الرابع والخامس حالما يتم إعدادهما بعون الله وتوفيقه.

جزء كبير من مادة الأجزاء الثلاثة هذه كما أشرت هي عبارة عن كتابات سابقة للسيد الصادق المهدي، أو ملخصــات عنها، إذ قمت بجمع المادة وتحريرها وترتيبها بتسـلســل تاريخي، مع ربطها برواية متســقة للأحداث مسـتعينة بروايات سـمعتها أو ببحث محدود في بعض الأدبيات التي تغطي الأحداث التي أرويها. ولهذا لا يمكن القول إن الكتاب من تأليفي بينما ثلاثة أرباعه تقريباً عبارة عن كتابات قمت فقط بتحريرها وجمعها في سياق رواية متصلة.

وقد اخترتُ أن أروي عنه وبالطبع واجهتني مشــكلة اللقب فهو والدي وإمامي و«الحبيب»: الكلمة التي صارت تعنيه في مخاطباتنا، ولكني تركتُ قلمي يسير مع عمره فهو الصادق أو السيد الصادق وهو صغير إلا إذا رويت عنه رواية حديثة حيث يتحول «للإمام الحبيب»، وأرجو ألا تضــير هذه اللغة القارئ، ولا ينظرن للألقاب، فالحبيب الإمام الصــادق المهدي ليس ممن يضــيف إليهم اللقب أو يحذف عنهم، وكنت عودت نفسي أن أكتب عنه كما يحب من الشعب السوداني أن يناديه (الصادق) لأنه برأيه يحول الاسم إلى صفة

محببة. ولكني تركت لمحبي اللقب أوقاتاً كثيرة فيها ينعمون! وأنا أعلم مدى أهميته لدى كثيرين، وقد رُوي أن صحافياً أنصارياً مخضرماً في صحيفة مستقلة، حينما عرض عليه مقال لكاتب كان يشير للحبيب الإمام الصادق ب«الأستاذ»، وذلك في عرفه قلة أدب ما قبلها ولا بعدها ولكنها مغلفة، قال للمحرر احذف هذا اللقب واتركه الصادق قراحاً ليعلم الجميع أنه قليل الأدب!

ولكنا لنا رأي مغاير عن تلك الفكرة، ولا يضيرنا أن نتحدث عنه باسم الصادق، بينما نحبه ونجله ونعترف بفضله أيما اعتراف! وأنت تجد/ ين في آثار الإمام المهدي عليه السلام انتقاداً لا ستخدام الألقاب باعتبارها باباً للتكبر المذموم، كذلك تجد/ ين لدى بعض حاملي الألقاب في بلادنا خواءً يدعو للرثاء ولدى بعض المتجردين منه امتلاءً ورواءً يدعو للاحتفاء، وكما قال شاعرنا الفيتوري رحمه الله فالغافل من ظن الأشياء هي الأشياء! ومجمل القول إنني لا حاجة لي بالتمسك بالألقاب: مطية الخاوين وزينة الذين هم عن الفضل عارين!

وفي هذا الكتاب حرصتُ إذا كان الكلام نقلاً عن روايته على ترك ما رواه بنفسه بنفس اللغة (ضمير المتكلم)، وحرصت على التفرقة بين ما سقته من روايات الآخرين أو مشاهداتي أو من البحث، وبين ما جاء بلسانه بتغيير شكل الخط. ولكن هذا التغيير أحيانا خادع، فكثير مما هو وارد كأنه روايتي في الحقيقة تلخيص أو تحرير لمادة كتبها خاصة كتاب المصالحة الوطنية.

مشروع الكتابة عن الإمام الصادق المهدي مشروع طموح جداً فجوانبه عديدة وعطاؤه ثر، وحتى السرديات المتعلقة بسيرته كثيرة من لقاءات صحفية وتلفزيونية وأجندة وأوراق وكتب ومدونات. لذلك فإن المغامرة بإخراج كتاب يدعي تغطية الفترة التي يرصدها الكتاب ظلم وجهل كما هو حال الإنسان الذي وصفه ربه في تقلد حمل الأمانة التي أبتها السموات والأرض والجبال.

ولكن شجعني في المقابل معطيات محفزة، فالمادة حول كثير من حقب حياته شبه جاهزة. وعلاوة على كوني ابنته وذلك باب لمعرفة لصيقة، فقد كنت فرداً غير رسمي في مكتبه منذ فترة الديمقراطية حيث كنت أقضي ساعات طويلة في المكتبة، وكنت ألازمه في بعض الأسفار الخارجية حينما تسمح ظروف دراستي، بعد ذلك لازمته كمساعدة بحثية ومسئولة من أوراقه ومكتبته بشكل رسمي منذ ١٩٩١م أي ربع قرن حتى الآن ولفترة أكثر من نصف عمري، ذهبت على إثره للقاهرة ثم عدت معه في «تفلحون»، ومنذ تكوين مكتبه الخاص بشكل مؤسسي سنة ٢٠٠٠ تقلدت منصب سكرتيرة المعلومات والدراسات والمكتبة والنشر، وعبره توثقت معرفتي بالآلية التي يتابع بها الأحداث ويتفاعل بها معها.

هذه الفترة الطويلة جعلتني قريبة منه فيزيائياً بما يسهل علي رصد تحركاته وأعماله، ولكن الأكثر من ذلك هو القرب الفكري حتى أنه صار أحياناً يعود لي يسألني عن بعض آرائه والمقولات التي يستشهد بها إذا ندت عليه ويقول إن «رباح هي ذاكرتي».. وأخيراً وهو يستعد لحلقات (شاهد على العصر) ساعدته ببعض بحوثي حوله فقال لي: لقد صرتِ تعرفيني أكثر مني! وهذه قلادات أعتز بها، وأدعو الله أن أكون قدرها.

ولعلك تقول/ ين كما قال كثيرون إن هذا الكتاب هو مصداقاً للكلمة القديمة: كل فتاة بأبيها معجبة! ولعلك تتعجب لو قلت لك إن باب الأبوة لم يكن باباً للإعجاب بحد ذاته، فحينما بدأت تجربتي مع الإمام كابنة كنت ملأى بالحنق على هجرنا طيلة سنوات طفولتنا الأولى، فكم كان يؤلمني مثلاً ونحن صغار سؤال بعض أندادنا في الأسرة هل لكم أب أو أين أبوكم؟ وكان هذا السؤال من إحدى بنات الأهل حجاباً عنها امتد لسنوات، كنت أحسها كمن صفعني في خد مجروح! ولذلك كنت غير مستعدة للتعامل بأريحية مع ذلكم القادم الجديد حينما بدأ يطل في حياتنا، والذي يبدو أن لديه رؤى كثيرة لست مستعدة لاتباعها بحال، وقد واجه الإمام شيئاً من هذا الرفض الظاهر أو المستتر منا جميعا بدرجات متفاوتة ربما باستثناء قليلين. ولكن منهجه في التعامل معنا كان قاصماً لظهر هذه الشنشنة التي أبدلها أصحابها وصاحباتها طوعاً بعرفان لقيمة هذا الرجل والقمة التي يتربعها على مرتفعات المكارم.

فهو برغم رؤاه الواضحة وقيمه الأخلاقية والدينية العالية، لم ينه ولم يأمر ولم يعاقب أو يزجر، وقرّبنا إليه حينما أتيحت له ظروف، في جو من المحبة والاحترام لذات كل شخص منا، وفضّل التوجيه لا باللسان ولكن بإعطاء القدوة. إنه رجلٌ مهيبٌ عظيم ونحن كنا نشهد كم من الناس كان يجله، ولكنه كان يجلس بيننا ونحن أبناؤه الصغار الذين شهدنا كيف تعني الأبوة في العرف السوداني شيئاً أقرب للسخرة، أو بين محبيه الذين يعلم كم تسعدهم خدمته، ولكنه يخدم نفسه بنفسه، ويستكثر حتى أن يطلب أحداً مناولته كوب ماء!

وإني لن أغالطك قارئي في أن الكتاب يأتي كإعجاب فتاة بأبيها، ولكني ألتمس أن تنظر فيما أقول بعين النقد لا عين الانطباع، والنقد يستكنه الأشياء ولا يكتفي بالأحكام والانطباعات السابقة أو السريعة، فإن كان ما أتيت به هو من باب ما يمكن أن تقوله أية فتاة معجبة بأبيها فلك أن تحكم علي بأنني مقادة بعاطفة البنوة وأن الكتاب نتاج عاطفة وتزيين، وإن رأيت أن ما ذكرته فيه رصد وبحث وخبرة ولا ينفي العقل وإن لف بالمحبة، فاحكم لكتابي هذا بأنه صفحات من حياة رجل أثر ويؤثر على حياة السودانيين وأفكارهم بل حياة كثيرين خارج السودان، ويحق لهؤلاء جميعاً الاطلاع عليها، وأنه يستحق أن ننظر إليه بتعاطف، هو الذي قدم وما استبقى شيئاً!

وإني لا أنسى في النهاية أن أؤكد أن ما جاء في الكتاب وإن كان في قسم كبير منه من كتابات الإمام الصادق المهدي إلا أنه غير مسئول مما فيه من قريب أو بعيد بل رفض مراجعته وتصويبي لو ا شتططت أو مساعدتي فيما غاب عني من أحداث، وإن كان رضــي أن يكتب مقدمة له بدون أن يصــحح أو يقوم، مطالباً إياي بتقلد مسئوليتي في الرصد بعيداً عن حكمه وليس مطلوباً مني في النهاية (لوحاً محفوظاً)، أو كما قال.

وهذه النقطة مهمة للغاية لأنني اتضح لي أثناء مشاهدة حلقات (شاهد على العصر) التي بثت في النصف الثاني من هذا العام (٢٠١٥م) أنني أوردت معلومات غير دقيقة أحياناً، وكنت اتصــل به وهو في القاهرة لأســأله أو أحاول الانتصــار لرصــدي أحياناً حتى تأتي التوضــيحات الدامغة منه، ومن ذلك نلت معلومات إضافية كنت بها حفية.

وإن كنت اجتهدت للحصــول على رواية لأهم الأحداث بحســب معرفتي وإلمامي، إلا أنه لم يتح لي الاســتفادة من مصــادر هامة مثل دار الوثائق القومية خاصــة أرشــيف الصــحف فيها، وبالرغم من رجوعي لبعض الكتب والدراســات والبحوث التي نشــرها آخرون إلا أن مصــدري الأســاســي كان كتابات الإمام الصادق المهدي نفسه، وحتى هذه ما أمكن استصحابها جميعاً كما ذكرت.

وقد أقحمت أحيانا ذكرياتي وانطباعاتي لا لأهميتها بحال، ولكن لإضــافة مســحة حميمية على الكتاب الذي صــيغت أغلب فصــوله بتجريدية بالغة، وذلك كعربون إلفة للقارئ. كما أضــفت روايات في إطار ينكره البعض، فإن لم يقنع أولئك بأن في الكون روحانيات، فلينسبوها للتخاطر أو الاستبصار Telepathy أو أي من ضروب الباراسايكولوجي التي صارت تدرّس لدى أعتى الماديين.

وقبل الختام، أعد بمواصــلة هذا الجهد حتى تمام الأجزاء المزمعة بإذن الله، وأقر بأني وقد فتحت ثغرة على نبع المعرفة وأنا أقلب أوراق الإمام الصادق المهدي وجدت السيل يغمرني ويشرقني، وكثير من الأوراق التي طالعتها مســت شــغاف قلبي، وفي النهاية جددت دهشــتي بهذا الحبيب! ولكن، لا ينبغي النظر لهذه الدهشــة باعتبارها حجاباً يعمي عن النظر الموضــوعي، فأحياناً برغمها خالفت رؤى الإمام الصــادق، وربما مردُّ ذلك الخلاف أني تتلمذتُ على رؤاه وتشــبعتُ بروحه التي تشــع من كتاباته المنادية بتغيير الواقع وتثويره منذ صغري، ولم أمارس السيا سة عملياً بذات القدر، لذلك صرت أقل قدرة على تفهم الموازنات التي كثيراً ما جعلته يصــالح الواقع، مثلما يشــير كثيراً لفقه التنزيل في مفهوم ابن قيم الجوزية قائلاً إن الفقيه هو الذي يدرك الواجب ويفهم الواقع ويزاوج بينهما.

وإضافة لاختلاف التقديرات، ليست هناك مسيرة بشرية تخلو من خطأ، وبكلمات السيد الصادق ذاته في أكتوبر ١٩٦٦ مؤكداً أن الأداء الإنساني لا مجال فيه للكمال: (كل أداء أنساني مهما كان ذلك الأداء حتى وإن كان في أدق أو ضاع الهند سة لابد له من تقصير في شئ ما، فالأداء الإنساني مربوط بالنقص ارتباط الإنسان بطبيعته وتكوينه) ولهذا سنجد أنه أحياناً أقر بارتكاب أخطاء ندم عليها.

الشاهد، لقد بدا هذا الحبيب غريباً في ستينات القرن الماضي وهو يطلق صيحة تحديث مؤصل في واقع منقسم بين الذين سدروا خلف صاحب الناي الحداثوي مشغولين ببعض قشوره غير آبهين بجوهر الحداثة، وبين الذين قنعوا بواقع التخلف وارتضوا مواريث المجتمع وقيمه كما هي، فجلب معه ذلك الذهن المرتب إلى رئاسة الوزارة، وقد أطلق نداء التطوير والتحديث في كل ملفات العمل من ضرورة التقيد بالميزانية، وإصلاح الخدمة المدنية، وعمل الجمعية، والعمل الحزبي، وغيرها من الملفات. وظل صوتاً ينادي بالتطوير والمأسسة من داخل كيان وصم بالتقليدية، متناقضاً مع ما يسود مجتمعنا من تحلل، غريباً على ما حوله من نماذج منها من سعى لتثبيت واقع التخلف والإفادة من ميزات القيادة بالإرث حشداً لجماهير مذعنة خلف مصالحه، ومنها من استغل الأشكال الحداثوية مطية لنظم النخبة في سلك أغراضه.. نعم كان غريباً، وهبت في وجهه أعاصير الرفض من الحرس القديم، ثم ركب أهل الشعارات التقدمية الدبابات فما وجدوا لسهامهم من صيدٍ أعز منه. وظل يعافر ويقاتل ويصالح ويواجه حتى كانت الانتفاضة المباركة وله فيها سهم مع غيره من قوى الانتفاضة الباسلة، ليأتي حاكماً من جديد، وتبدو مواقفه ورؤاه محط أمل جموع كبيرة، ومحط نقد ومناورات لمعارضين كثر في اليمين واليسار والوسط، فيبدو من جديد وكأنه قريب من الأمل غريب ممن حوله حتى داخل حزبه أحياناً، تتلاحم من حوله وتعلو أمواج وتقترب الحيتان وهو يقود السفين في بسالة وفي استماتة.

ويبدو مشوار الحبيب الطويل ذاك وكأنه رحلة أحد أبطال الأحاجي كحسن الشاطر، أو فاطمة السمحة، وما فيها من غيلان و سعالي، أو كالأوديسة وأهوالها العجيبة، وتراه يواجهها بذاك الوجه الباسم أبداً، ويعلّق على صفحة المرآة التي يلف أمامها عمامته برشامة للصبر: (إذا زاد فضل المرء زادت خطوبه ويحمد منه الصبر فيما يصيبه/ فمن قل فيما يلتقيه اصطباره لقد قل فيما يرتجيه نصيبه).. كتب عنه ذلك الصحفي العربي أنه (المعذّب في الأرض) ومع أنه لم يستطع إدراك كنه ذلك العذاب كما نراه لكنه لمح الظاهرة، ثم أنشد له المغني في ليلة العرفان: لو ينحني الجبل الأصم ..لا تنحني!!

إنها مسيرة يصعب تلخيصها، تشد العصب وتشرع الروح في أساطيل الشجى، ولكنها صفحات أحضرت فيها من قراطيس السيد الصادق المهدي ما رأيته يروي الرواية، وأضفت من عندي. وهو رصد قطعاً مثلما ينبع من محبة الحبيب الإمام الصادق المهدي، ينبع من محبة الحقيقة ومن محبة الحبيب الأعظم الذي أوصانا بتحري الصدق (صلى الله عليه و سلم)، ومن محبة هذا الشعب العظيم الذي إنما أوقف حبيبنا عليه حياته، اللهم احفظه لنا وبارك في أيامه، واذهب اللهم قيد بلادنا وأحطها بالعناية التي تذهب عنها النكاية، آمين.

وفي نهاية مقدمتي هذه أتقدم بالشــكر الجزيل لكل من ســاهم في مدي بالوثائق التي احتجتها وقد قطعت البحر الأحمر نحو ديار الحرمين الشـريفين فلم يمكن اصـطحاب كل المكتبة التي تعوزني. وأخص بالامتنان الكاتب الصحفي الكبير الأستاذ مصطفى عبد العزيز البطل الذي بعد إفادتي القصوى من واحد وعشرينيته حول فترة الديمقراطية الثالثة رأيت أن أعرض عليه الجزء الثالث ليراجعه ففعل ذلك مشكوراً في سرعة تؤكد أنه قارض مهول للكتب، وأغراني جوده بسؤاله المزيد فلم يبخل بملاحظاته وتصحيحاته التي أفادتني كثيراً في الأجزاء الثلاثة، جزاه الله عني كل خير.

كما أشكر الحبيبة رشيدة إبراهيم عبد الكريم، والحبيب صديق الصادق على ما جوّدا من عملي بنظراتهما وملاحظاتهما.

ولا يفوتني شكر زوجي الحبيب عبد الرحمن الغالي الذي صبر على انكبابي المتصل وما جره من انشغال ورهق ومن ثم علل فكانت شـفقته تؤاخي تشـجيعه، وكم كنت أغرف من علمه وخبراته شـفاهياً وقد ظللت أفعلها طيلة تلك السنين! ومحبتي وامتناني للصغار الثلاثة: محمد الرشيد، ورحمة، ومحمد الطاهر، وأختهم الكبرى أمان التي كانت تتابع من بعد، فقد عانوا معي مخاض هذا السفر، إني أدعو الله أن يكون في جهدي ما يشـحذهم وجيلهم نحو عطاء متصـل للوطن، أسـوة بصـاحب السـيرة والمسـيرة. فلو تم تدويل مثل كدحه وجده واجتهاده في بلادنا لبلغلنا الحداء (**شــان هنانا، شــان منانا.. شــان عيون أطفالنا ما تضــوق الهزيمة**).. آمين.. آمين.. آمين.

رباح الصادق المهدي

أبها في نوفمبر ٢٠١٥م

الصادق أمل الأمة .. ولكن..!

في الجزء الأول من هذا الكتاب (بينج ماريال) سردنا مسيرة السيد الصادق المهدي حتى قيام انقلاب مايو ١٩٦٩م.

وفي الجزء الثاني (ظلام أب عاج) تطرقنا لمجاهداته في ذلك الليل البهيم، سجناً ومنافي، ومصالحة، ومناصحة، وحبساً من جديد ثم ثورة مباركة غزل نسجها مع غيره من الشرفاء، حملة مشعل الحرية والديمقراطية في الوطن، حتى جبوا الليل الذي بدا سرمدياً بصبح أبلج.

هكذا انتصر شعب السودان الأبي للمرة الثانية في بحر عقدين من الزمان على جلاده وأعاد الضرب على طبول العزة والإباء طاوياً صفحات الذل والانحناء.

أما في هذا الجزء الثالث من المسيرة فإننا نغطي فترة الديمقراطية الثالثة التي بدا فيها السيد الصادق أملاً مرتجى لقطاعات عريضة في الشعب السوداني، ولكن ماذا جرى؟ وكيف ومن اختطف الأمل؟

كان الصادق يومها موعود خمسين ويحمل كما العباسي أقلاماً وأوراقاً[٦]، يضاف إليهما هم بناء أمة على أسس الحرية والديمقراطية والعدل، وتجديد الدين بما يوفق بين الواجب فيه ومقتضيات الواقع. عازماً ألا تعود مساويء التجربة الديمقراطية في عهدها الثاني، فكان له دور كبير في دفع مستوى التجربة الديمقراطية الثالثة لمصافٍ ما بلغتها من قبل، وإن حجب غبار الإعلام الكذوب كثيراً من إنجازاتها وضخم العثرات. وكان عازماً كذلك أن يكون السعي للتأصيل الإسلامي مراعياً للحرية والشعبية، ومستصحباً لتطلعات غير المسلمين في البلاد.

بيد أن سنين الظلام لم تكن بلا ثمن، لقد قضى الوقت يحاول أن يجفف بالوعات النميري التي تطفح حرباً وفساداً وقوانين شائهة وديوناً وسدنة متنفذين، وذلك مع الاحتفاظ بأكبر قدر من التماسك الوطني والوفاق اعترافاً بهشاشة الوضع.

في هذه الفترة تم بعث شعار تفتق منذ الستينات: الصادق أمل الأمة. وهو الشعار الذي حاكمه به كثيرون باعتبار أن ذلك الحلم لم يتحقق. ولست في مقام من يغالط هذا أو ذاك، بيد أن التاريخ سوف يضع حكمه و سوف يضع كذلك الحكم العدل حكمه يوم المعاد. وما دورنا هنا إلا أن نروي الرواية من وجهة نظر قريبة من الصادق ومن أوراقه، متعاطفة معه بطبعها ومن خبرتها، وهي رواية سوف تتكامل مع بقية الروايات أو تتناقض، والترجيح يكون بمدى الموثوقية والمصداقية ومقابلة الحقائق على أرض الواقع.. وبما أن المعاصرة حجاب، فنحن نتوقع أن تجلي السنون في مرها ما حاول البعض أن يقبره.

---

[٦] وكان الشاعر محمد سعيد العباسي رحمه الله قال في قصيدة له (**يا بنت عشرين والأيام مقبلة/ ماذا تريدين من موعود خمسين**)، وفي قصيدته الشهيرة (يوم التعليم) قال: (**أحبو إلى الخمسوالستين منعمري/ حبوا وأحمل أقلاما وأوراقا**).

ولكن الثابت أنه وبالرغم من أن الصادق قاد الفلك في بحر متلاطم الأمواج، وبعدما كاد يصل لبر السلام والاستقرار، صادها صائد فتلته سنين الظلام وقوّت عوده، صائدٌ متربص بنبلٍ قاتل،عشية الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م. وشتان ما بين صباح الصادق وليل «الإنقاذ».

والحقيقة أن النظر للتاريخ السوداني وتاريخ المنطقة يجد منظراً مدهشاً، فقد مرت شعوبنا مع مختلف تجاربها بمراحل يمكن تشبيهها بمراحل الإنسان نفسه إذ يولد رضيعاً فيفطم، ثم يحبو، ثم يسنّن، ثم يمشي، فيصير طفلاً فصبياً فمراهقاً، فشاباً فرجلاً أو امرأة حتى يصل أو تصل لسن النضوج.

إذ مع ولادة أممنا المستقلة عشنا عهوداً ليبرالية هي استمرار للبنى الأجنبية المستمدة من الدول التي احتلتنا وكأنها رضاعة من مرضعات خطفن مصيرنا زمناً، ثم فُطمنا عبر مغامرات عسكرية أو تحكمات عشائرية، وكانت تجارب في الخطو بأرجل مرتعشة وفي السير غير السديد، وهبت على شعوبنا في هذه الأثناء رياح اليسار في شعارات شيوعية أو قومية فتنت النخب عقدي الستينات والسبعينات ورفعها متسلطة العساكر هنا وهناك فكانت مرحلة في الطفولة السياسية بسذاجتها وارتباطها بالمحاور الأجنبية تتغذى بآدابها وتتقي ضربات الكبار الآخرين بدروعها فكنا الحشائش الخاسرة من تقاتل أفيال العالم.

ومع نهاية السبعينات وبدليل قيام الثورة الإ سلامية في إيران في ١٩٧٩م تغير اتجاه الريح في المنطقة حيث أ شرعت قرونها باتجاه شعارات ما يسمى ب(الإ سلام السيا سي) أو الإ سلاموية، التي تلقفتها مجموعات أكبر من النخب ووجدت رواجاً لدى الجماهير مستغلة العاطفة الدينية لديها. ونظن أن هذه الرياح الأخيرة وازت في نسخها العربية المراهقة الإنسانية بما يصحبها من اندفاع وعقد نفسية ورفض للأسرة أحيانا ونزوع نحو الا ستقلال، فقد حملت بعض الحركات الإ سلامية شعارات معادية للمجتمعات التي تعيش فيها نعتتها بالجاهلية واندفعت نحو السلطة بدون هدى ولا كتاب منير: بدون فهم للواقع ولا التخطيط السديد مكتفية أحيانا بالمناداة بالقرآن دستوراً! وقد امتدت هذه الفترة الآن حتى وصلت بالقاعدة وداعش مراحل متقدمة في الرفض المراهق، وسوف تتجاوزها الشعوب بإذن الله في فجرها الجديد الذي يشيع الحرية في أرجاء عوالمنا لتنظر بشكل أكثر نضجاً لواقعها بما يبني على السديد من الإرث وينحو للأصالة وللمعاصرة في خلطة تدرك الواجب الديني والواقع الحياتي وتزاوج بينهما، وتنهي الفصام والخصام كذلك بين القطاعين التقليدي والحديث.

هذا الفصل في الكتاب، لن يجيب على أسئلة الدكتور عبد الله محمد قسم السيد في كتابه عن أسباب ضياع الديمقراطية الثالثة والتي قال إن كتابه أجاب عليها مثل لماذا فشلت الديمقراطية وما دور الجهات المختلفة في ذلك[٧]. لقد كان في تجربة الديمقراطية الثالثة سيراً متئداً للأمام، وعراقيل كثيرة، كان فيها إ شراقات وكان فيها كبوات، وما وأدها بدليل على الفشل، بل ربما دليل على النجاح.

---

[٧] عبد الله محمد قسم السيد **الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان: الحقيقة والجرأة في التساؤل** الطبعة الأولى ١٩٩٠م

لكن المؤكد أن هناك أسـئلة كثيرة معلقة على العمر القصـير للديمقراطية في بلادنا، وكما قلنا لن يجيب الفصـل عليها، لكن في حناياه ما قد يفيد الباحث في الإجابة بين الأوراق الموزعة هنا وهناك لكل من غزل خيطاً في نسيج ذلك العهد، العهد الذي كان أشبه بغزالة الحلم الزخرفي التي كأنما وصفها شاعرنا المرحوم د. محمد عبد الحي:

غـزالـة حـلـم زخـرفي تهـدّجـت إلى نبعها السـحري في الليل تبتل

فعالجها إذا أشـرق البدر صـائد خفيف كنسـم الريح ليس له نبل

ولم أك أدري والشـبـاب مـطـيّـة إلى الجهل أن البرق يعقبه القتل!

نعم كان العهد الديمقراطي مليء بالتعثر والكبوات، ومعاظلة السـير بين الحفر، ولكن ما أن ظهر الخيط الأبيض من الأسود وبان كأن الدرب تعبد، حتى برز قطّاع الطريق فأوقفوا المسيرة وسطوا على كل مقدرات تحققت. فقد كان ذلك دليلاً على النجاح على نسق: (البرق يعقبه القتلُ).

بيد أن الإجابة على الأسـئلةحول مشـاكل العهد الديمقراطي كانت أصـعب، قبل أن تلحق دول الإقليم العربي مؤخراً في ربيعها الذي ذوى في مصر، أو فجرها الذي تجمعت خيوط ضوئه في تونس، إذ اتضح الآن وعلى ضوء التجربة أن مسألة الانتقال الديمقراطي أكثر تعقيداً من مقايستها بما فعله أو لم يفعله شخص أو حزب، وإن سنين اليباس الشمولي كفيلة بحجب النور لدرجة تتعود فيها الأبصار الظلام.

قراءة مثلاً في رواية الكاتب المصـري عز الدين شـكري فشـير (باب الخروج) تضـع ملامح للمآزق التي تنتظر أية ثورة شعبية، فمن الصعب ولادة فجر من الظلام (دفعة واحدة)، وهناك جيوش الظلام التي نسجها وخنق ما عداها، والتي لا تستطيع أية ثورة أن تطيح بها بجرة قلم.

لقد ثار في صحف الخرطوم في العام ٢٠٠٧م موضوع البناء الديمقراطي، وهل بناء ثقافة للديمقراطية من قاعدة المجتمع أولاً أم الإطاحة بالديكتاتورية أولاً، أثاره الكاتب المنير الأستاذ عبد العزيز حسين الصاوي (محمد بشير أحمد) في مقاله بعنوان (الانتقال الديمقراطي الوسيلة قبل الغاية)،معلقا على التحول الديمقراطي في موريتانيا، متشائماً حول فكرة التغيير الفوقي للسلطة بدون أن يتبع ذلك غلغلة للثقافة الديمقراطية وبذرتها في المجتمع. وفي حينها غالطنا الصاوي واحتفينا بالتحول الديمقراطي في موريتانيا وقلنا بضرورة التلازم بين التحول الديمقراطي وبين الاسـتنبات الثقافي والاجتماعي للديمقراطية، بل أن الأخير (الذي اعتبره الأسـتاذ الصـاوي وسـيلة) لن يتحقق ما لم تتاح الديمقراطية كمنتج مسـبق مؤكدين أن: الديمقراطية أولاً. ثم مرت الأيام وثبت صدق نبوءة الصاوي حيث تم التغول العسكري على الديمقراطية الموريتانية الوليدة.. بل يتضح بالنظر المتعمق للتجربة الديمقراطية الثالثة أن الانتقال نحو الديمقراطية كان ينبغي أن يسـبقه عمل كثير على المستوى القاعدي، داخل كل التكوينات والمؤسسات السياسية في السودان، بل في بنية الوعي الشعبي بالديمقراطية والعمل السياسي والنقابي والحزبي، وبالتكامل بين الحقوق والواجبات.

ما علينا، نحن هنا نتحدث عن الصــادق وما فعل، ودوره في تحقيق الحلم الســوداني.. والصــائد الزنيم، الذي بنبله المسموم أعقب برقنا قتلاً.

وســوف نتابع في فصــول الكتاب مجريات الأحداث كرونولوجياً ما أمكن ذلك، بدءاً بعام الانتقال، ثم حكومات الديمقراطية الثلاث.

الفصل الأول
عام الانتقال

ميثاق الانتفا ضة كان ينص على حكومة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، ولكن لملابسات تفا صيلها في حنايا هذا الفصل فإن الحكم الانتقالي امتد عاما واحداً فقط.

في أول هذا العام الذي ابتدأ في السادس من أبريل من عام ١٩٨٥م، يوم تسلم الفريق سوار الذهب للسلطة وإعلانه لبيانه الأول، ابتدأت المشاورات التي انتهت بتكوين الحكومة الانتقالية. وسوف نتابع ملابسات تكون المجلس العسكري ثم الحكومة أو مجلس الوزراء. كما سوف نتابع تركة عام الحكم الانتقالي التي خلفتها للحكومة المنتخبة.

من ناحية أخرى فإننا سنتابع كذلك ما جرى داخل حزب الأمة، وكيف استطاع السيد الصادق المهدي أن يلملم أطراف الحزب بعد ستة عشر عاماً من التشريد والتنكيل والسجون والعمل من الخارج وتحت الأرض، فيما عدا ربما ثلاثة أعوام بعد المصالحة الوطنية.. ففي هذا الفصل إذن رصد للتطورات داخل حزب الأمة، وفي الساحة السياسية العامة. ولا ننسى أن نلقي نظرة داخل الأسرة لدى الأحداث الكبيرة.

حزب الأمة.. انبعاث العنقاء

السيد الصادق المهدي في كثير من خطبه يشبه كيان الأنصار وحزب الأمة بطائر العنقاء، ذلك الطير الأسطوري الذي كلما حُرق انبعث من رماده.

والأنصار يروون عن خليفة المهدي قولاً مماثلاً، أن الأنصار مثل حشائش الأرض، فالأرض إن احترقت وصارت جرداء بفعل الجفاف إلا أنها ما أن تذوق الغيث تخضر وتخرج نباتها من جديد.

والأنصار وحزب الأمة واجهوا في عهد السفاح مقتلة عظيمة في أبا وودنوباوي والكرمك، وسنيناً من القحط، ومحاولات الجز والبتر عبر تخطيطات عديدة ليس أولها مشروع (استئناس الأنصار) الذي جربه العهد البائد، ولا آخرها الترهيب والسجون والمصادرات وغيرها من السياسات.

وحينما هطل غيث الحرية استعد الكيان للخضرة، وهيأ الترع والقنوات لري البستان.

فمباشـرة بعد نجاح الانتفاضـة، وفي نفس يوم بداية العهد الجديد، دعا السـيد الصـادق المهدي أقطاب الحزب التاريخيين والذين أفرزهم النضال ضد الديكتاتورية إلى اجتماع موسع عقد ببيت المهدي (مجمّع القبة) بأم درمان. انعقد ذلك (الاجتماع التأسيسي الأول لحزب الأمة القومي الجديد) في يوم ٦ أبريل ١٩٨٥ (وتقرر أن يكون الحق في عضـوية حزب الأمة الجديد ملك لكل مواطن أومواطنة مخلص لوطنه وليسـت وقفاً على فئة أو جماعة معينة)[٨].

في ذلك الاجتماع بعث الصادق أحلامه في تكوين حزبي شامل يضم كل السودانيين، و سنرى أن ذلك الحلم بكيان جامع لم يترك الصـادق إلا لاحقاً. لقد كان حلماً أصـيلاً يراوده، ولكنه متناقض مع الطبيعة السـودانية الاسـتقطابية بشـكل كبير. لقد حقق الصـادق جانباً من أحلامه في أن تأييده دائماً كان أوسـع من قاعدته الحزبية، ولكن (الحلم الكبير) ظل دائماً بعيد المنال.

قال الصادق يومها إن حزبنا حقق رصيداً وطنياً كبيراً بالتصدي لنظام البطش ودفع أغلى الأثمان، كما نال رصيداً إسلامياً كبيراً بالتصدي لقوانين الجور باسم الإسلام، فانتصر لديباجة الإسلام الوضاءة، وإنه آن الأوان لبلادنا في هذه المرحلة التاريخية من بنائها أن تنبذ التفرق، وأن نلقي ظلال التناحر التاريخي الحزبي جانباً وننشيء حزباً مفتوحاً لجميع السودانيين على قدم سواء، فنطلق عليه اسم (الحركة الشعبية السودانية) وندعو له كل مشمّر لبناء الوطن بغض النظر عن دينه وعرقه وتاريخه ومنبته ونوعه.

ولكن دعوته لم تجد أذناً صـاغية. فقادة حزب الأمة المجتمعون ما كان بإمكانهم تفهم أن في تاريخهم ما يجعل أحداً يحجم عن الاشـتراك في حزبهم، وبالتالي رُفض اقتراحه، فاقترح أن يُضـاف لاسـم حزب الأمة صـفتان: القومي والجديد، لتفيد هذه الزيادة توجهاً مؤكداً نحو القومية والتجديد، فلفظ الحاضـرون صـفة الجدة، وقبلوا القومية. وبهذا كان القرار هو تسمية الحزب: حزب الأمة القومي.

وهذه مناسـبة للوقوف على المفارقة المسـتمرة بين موقف الصـادق وأفكاره، وبين زملائه في الحزب والكيان الأنصاري وحتى الأسرة. وهذه المفارقة، التي دائماً ما تحسم لصالح الحزب والكيان وليس لصالح الصادق لها دلالة كبيرة لمن كان يعتبر.

ذلك أن بعض الناس يظن الصـادق رجلاً متسـلطاً لا يُري حزبه وكيانه وأهله إلا ما يَرى، وهذا بعيد عن الحق أيما بعد. صحيح لأنه الأكثر اجتهاداً وتفكيراً فقد قال بأطروحات عديدة قبلها من معه، ولكن المحك يسـتبين حينما لا توافق الجماعة رأي الصـادق، وكثيراً ما يحدث هذا، وفي هذه الحالة يمر رأي الجماعة، ويخضع الصادق لرأي الأغلبية.

---

[٨] البيان التأسيسي لحزب الأمة، في موقع الحزب بالإنترنت
http://www.umma.org/umma/ar/page.php?page_id=١٧٤

ويمكن النظر لهذا الاختلاف في خطاب أرسلته الوالدة رحمها الله –السيدة سارا– من مقرها بلندن ولم تك عادت للوطن بعد، وجهته لنساء الحزب لإعادة بناء تنظيمهن في الثاني من مايو ١٩٨٥م، قالت فيه: (إن اسم حزب الأمة ارتبط ارتباطاً عضوياً بكياننا كأنصار وبأمجادنا كسودانيين. إنني لا أرى منطقاً أو سبباً مقبولاً لأن نتنكر لهذا الا سم التاريخي العظيم)[٩]. لقد صدعت السيدة سارا بمخالفتها لرأي السيد الصادق على قربها منه، فهي زوجه، وغيرها ممن زامله و صادقه وحُسب عليه داخل الحزب أو في المواقف السيا سية، صدعوا كثيرا بأقوال تعارض بعض رؤاه وما نالهم من ذلك ولا حتى كلمة لوم، بل كأنه يشجع أن يكون للناس رأياً موضوعياً مغايراً لرأيه.

لهذا وكوني متابعة لصيقة لأسلوبه، و شاهدة عين على منا سبات كثيرة تم فيها رفض رأيه داخل مؤ سسات الحزب، وجدت كثيراً مما ذكره دكتور جادين نقلاً عن صحف كالدستور، والهدف، وغيرهما بنسبة أقوال له، ومواقف تتهمه بالانفراد بالرأي، وجدته مراً كالعلقم وبطعم الجور الغاشم. أما إشارات السفير الأمريكي بالخرطوم آنذاك، نورمان أندرسون، إلى أن وزراء حزب الأمة لم يكن فيهم من يقول للصادق رأياً مخالفاً ربما با ستثناء مبارك الفا ضل[١٠]، فلم يقع بذات المرارة لأن كتاب أندر سون مغرض ومفضوح فضيحة اليانكي المستعلي في عالمنا، والشيء من معدنه لا يستغرب!

ولنواصل مسيرة بناء الحزب من جديد..

في يوم ١٠ أبريل انعقد اجتماع الهيئة التأسيسية التمهيدية لحزب الأمة وتداولت الرأي حول تكوين المكتب السياسي وكان عليها أن تنتخب مكتباً سياسياً تمهيدياً.

كونت الهيئة التمهيدية جسماً قيادياً تمهيدياً برئاسة السيد الصادق المهدي، ونظراً لتوقف العمل السياسي العلني فأغلبية الحاضرين لا يعرفون بعضهم الآخر لذلك فوضته لترشيح أعضاء المكتب السياسي، وأبدت بعض الملاحظات في التر شيحات المقدمة، وقررت الهيئة التأ سيسية التمهيدية أن يكون المكتب السيا سي هو هيئة الحزب السياسية العليا، وأن يكوّن جهاز تنفيذي من ٢٢ أمانة تشمل التنظيم، الجنوب، الأقاليم، العمال، المزارعون، المهنيون، الخارجية، الخدمات، الخدمة المدنية، شئون القوات النظامية، المعلومات، الدارسات والبحوث، المالية، الانتخابات، الإعلام، شئون الأنصار والإرشاد والدعوة، المرأة، المغتربون، الرحل والرعاة، مدير المكتب، الطلاب والشباب، والقطاع الخاص.

كما قررت الهيئة تكوين مجلس استشاري يضم (الأحياء من مؤ سسي الحزب وأصحاب الرأي والخبرة الذينيعترف الجميع بمكانتهم وبفضلهم ويريدون تنظيم ممارستهم لإبداء الرأي والمشورة).

---

[٩] سارا الفاضل محمود **كتابات وأقوال في السياسة والفكر والحياة**، إعداد وتحرير رباح الصادق

[١٠] Norman Anderson, **Sudan in Crisis ,** ١٩٩٩

اجتمع المكتب السياسي بعد تكوينه وقرر أن يختار لجنة من ١٣ عضواً أوكل لهامهمة التسيير والمتابعة، كما اختار جميع أمناء المكاتب إلا أمينة المرأة لتختارها (الهيئة النسوية الجاري تكوينها.)

قرر المكتب السياسي إرسال وفود من الحزب لكل الأقاليم داخل السودان ولتجمعات السودانيين فيالغربة لمخاطبتهم جميعاً بموقف الحزب، وللاستماع إليهم، ولحثهم على تكوين أفرع للحزب.

كما وجه المكتب السياسي قواعده بتكوين لجنة سياسية عليا في كل إقليم من أقاليم السودان تتكون (من قواعد الحزب المعروفة ومن القوى الحديثة ومن جميع العناصر الراغبة في الانضمامللحزب).وأن تتكون في كل منطقة مجلس (ريفي أو بلدي) حسب التنظيم القديم لجنة سياسية،على أن يكون تكوينها شاملاً للسكان في منطقة المجلس، وأن تكون لجنة المنطقة تابعةللجنة الإقليم العليا.

و طالب المكتب الفئويين بأن يطهروا التنظيمات الفئوية القومية من العناصر المايوية بالوسائل الديمقراطية. وطالب المغتربين كذلك بتكوين لجان في مناطق تجمعهم. على أن يعقب الطواف على الأقاليم توجيه الدعوة لمؤتمر الحزب التأسيسي الأول (والذي اصطلح الحزب على تسميته بالمؤتمر الخامس في مسيرة الحزب التاريخية)، وتتكون عضوية المؤتمر من: الهيئة التأسيسية التمهيدية، المكتب السياسي التمهيدي، جميع الأمناء والمكاتب، لجان الأقاليم العليا، لجان المجالس، الهيئات الفئوية، والتنظيم النسوي[١١].

هكذا استعد حزب الأمة للتجربة الديمقراطية الوليدة ببعث كيانه والسعي لتنظيمه على أسس حديثة.

الدكتور عبد الله قسم السيد تطرق لتنظيم حزب الأمة الجديد، وتطرق لدور أسرة المهدي في الحزب تاريخياً وقال إن بعضهم يتصرفون نحو الحزب وكأنه أسرتهم وأن من حقهم قيادته بدون مؤهلات أو خبرة وقال (هذه الهيمنة رفضها أبناء الأنصار قبل أن يرفضها المنضمون لحزب الأمة. لقد رفضها الصادق المهدي نفسه ولكن نظرياً، ويعتبر هذا الرفض النظري في حد ذاته إيجابياً حيث شجع الآخرين أن يسيروا في نفس الاتجاه).. (وبعد فوز الحزب وتشكيله للحكومة مع أطراف أخرى لم يجد الصادق معه من أفراد أسرته المباشرين غير مبارك المهدي ونصر الدين المهدي ولكن لاعتبارات كثيرة أهمها إبعاد أسرة المهدي عن القيادة بدأ النقد السلبي لشخصيتهما ولتحطيمهما سياسياً ومما يؤسف له أنهما ومنذ البداية استجابا لذلك. فقد كانت ممارساتهما لا تقودهما إلى أن يكونا قائدين للحزب كالصادق لا من الناحية النظرية ولا في الحنكة السياسية)[١٢].

---

[١١] البيان التأسيسي لحزب الأمة ١٩٨٥م، ضمن وثائق المؤتمر العام الخامس للحزب في موقعه بالإنترنت

[١٢] قسم السيد، الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان، ص ١٥٢ – ١٥٣

الحقيقة الملموســة بالنســبة لي كشــخص انتميت لحزب الأمة منذ تفتحت عياني على معاني الانتماء السياسي، وابنة للصادق، فإن العداء إزاء آل المهدي بلغ شأواً بعيداً بين الكوادر والنخب في الحزب، ولكن ليس بين القواعد الأنصــارية. وظل الكادر القيادي والوســيط كلما نظر لما يعطيه الناس في القواعد لحملة الاســم بدون اســتحقاق، كلما زادوا من عدائهم وبغضــهم لحملة الاســم لمجرد حمله! وظللنا نحن من حملة الاسم الذين لا يرجون تقديراً بدون استحقاق في حال صعب: فمن يعطيك أكثر مما تستحق من تقدير وينفي من هم دونك من زملائك بســبب اســمك وهذا يظهر خاصــة في طواف الأقاليم، ومن يســلبك أي اعتراف بأهليتك بين الكوادر، حتى أن أحدهم اســتنكر أن أكون في ســكرتارية إحدى الورش الحزبية فقلت له: على رســلك، إن اســمي وآلة رأســي قد يؤهلاني للتطلع لألقاب ومواقع أرفع من الســكرتارية التي يترفع عنها كثيرون، ولكني لا يهمني من أي موقع أخدم حزبي ووطني.. فإن رضــيت بما يُظن دونيته من عمل شــاق مهلك لأجلهما تستكثر علي حتى (كحل الشطة)؟

ولن يستقيم العمل في تكويناتنا السياسية ما لم نصل لمعادلة تضبط دور الأسر. فلا ينال أبناؤها مواقع إلا عبر المؤسسة ولمؤهلاتهم وخبراتهم، وفي نفس الوقت لا بد من تحجيم العداء للاسم في حد ذاته لأن ذلك باب لتنفير كثيرين من أبناء الأسر التاريخية التي أعطى مؤسسوها ولم يستبقوا شيئاً. فإن لم يكن من العرفان المطلوب المودة في القربى فإن من النكران (المقلوب) مبادرتهم بعداء فقط لأنهم ينتسبون لأولئك الأشــاوس، وحتى لو كنا نكره منهم أنهم ينالون ما لا يســتحقون من تقدير لدى قطاعات عريضــة، فلنراع في عدائنا لهم الحق والعدل: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾.

حكومة الانتفاضة الانتقالية

كان أول هم في العهد الجديد بالطبع هو تكوين الحكومة الانتقالية. وكان الميثاق الذي وقعه تجمع القوى الوطنية لإنقاذ الوطن (نص الميثاق بالملاحق) قد خطط لحكم انتقالي على أســاس دســتور ١٩٥٦م المعدل في ١٩٦٤م، وأن يكون طول الفترة الانتقالية ثلاث ســنوات تعمل فيها الحكومة الانتقالية على إعادة الحريات وتصــفية آثار مايو، وتصــحيح الســياســة الخارجية، وحل قضــية الجنوب وطائفة أخرى من المطلوبات. هذه الفترة الانتقالية الطويلة كانت مطلوبة لإعادة البناء داخل مؤسسات الديمقراطية من أحزاب ونقابات، ولتصفية آثار مايو، وللتمهيد لتجربة ديمقراطية أكثر نضجاً، ولكن مجريات الأحداث غيرت العزم مثلما سوف نرى وقلصت الفترة الانتقالية إلى عام واحد فقط.

حينما تم انحياز الجيش للشعب صباح السادس من أبريل لم يكن هناك تفاوض مبا شر بين القيادة العامة التي ا ستولت على السلطة (حقناً للدماء) وبين التجمع الوطني الذي فجر الانتفا ضة بتجمعه النقابي وأحزابه التي شـاركت فيها. فلم تقم القيادة العامة بتبني الميثاق.واقتصـر الاتصـال بالقيادة العامة على لقاء السـيد الصـادق ببعض الضـباط العظام أمثال محمد توفيق وقبله مهدي بابو، ثم فضـل الله برمة الذي حاوره حول المطلوب من الجيش وطلب منه إبلاغ ر سالة لسوار الذهب، وربما كانت هناك اتصالات أخرى. المهم أن ضغوط صغار الضباط المنحازين لانتفا ضة الشعب، إ ضافة لاتصالات أجراها سيا سيون، أدت لموقف سوار الذهب باستلام السلطة، ولكن بدون تفاهم مباشر مع التجمع الوطني الذي فجر الانتفاضة، ولا اتفاق حول شكل الحكم الانتقالي.

وحينما تم تسلم السلطة في ٦ أبريل كان الإضراب السياسي لا يزال قائماً، والتظاهرات مستمرة في أرجاء البلاد، خاصة وإن (الترحيب ببيان سوار الذهب كان مشوباً بالقلق لأنه لم يذكر أي شيء عن إجراءات بشأن سـدنة مايو، ولم يتحدث عن الانحياز لانتفاضـة الشـعب بل عن «حقن الدماء»)[١٣]. وكانت الجماهير وهتافاتها تعبر عن ضرورة حكم ديمقراطي جديد، ولذلك فقد بادرت بالعديد من الإجراءات التي و ضعت العسكريين الجدد تحت أمر الواقع، مثلاً اتجهت التظاهرات إلى سجن كوبر وقامت بمحاصرته وكسر أبوابه وإطلاق سراح المعتقلين، وبكلمات شاعر الشعب في رائعته (بلا وانجلا):

بلا و انجلا
حمد الله ألف على السلامة
انهد كتف المقصلة
السجن ترباسو انخلع
تحت انفجار الزلزلة
والشعب بي أسرو اندلع
حرر مساجينو وطلع
قرر ختام المهزلة
ياشارعاً سوى البدع
أذهلت اسماع الملا
كالبحر داوي الجلجلة
فتحت شبابيكا المدن
للشمس واتشابا الخلا
شفت البنادق في السما

[١٣] محمد علي جادين، تقييم الديمقراطية الثالثة في السودان، ص ٧٥

الضبط والربط انتمى
للشعب شعب الملحمة
الصرخة كانت همهمة
والهبة كانت ململة
سدا منيعا ياوطن
ياشعب وهاج الفطن
للظلم يوما ما ركع
مهما جرى
بئس الذي بيك ازدرى
تبا لعهد السنسرة
والنهب ثم السمسرة
سدا منيعا ياوطن
صه ياطنين البلبلة
أبدا لحكم الفرد لا
بالدم لحكم الفرد لا
تحيا الديمقراطيةكم
نفديك يامستقبلا

لم تنتظر الجماهير تحرك القيادة العامة، وكانت الأخيرةقد أرسلت ضابطاً كبيراً لمدير السجن ليأخذ قائمة بالمعتقلين لدرا ستها واتخاذ القرار بـ شأنها، وفي صباح الاثنين ٨ أبريل حا صرت الجماهير مباني جهاز أمن الدولة وأجبرت القيادة العامة على إصدار قرار بحل الجهاز.[١٤].

في السابع من أبريل تم أول لقاء بين القوى السياسية والنقابية والقيادة العامة للتداول حول شكل الحكومة الانتقالية، وكان ذلك في منزل الـسيد سيدأحمد الحـسين بالخرطوم حـضره: د. عمر نور الدائم، صلاح عبد الســلام عن حزب الأمة، ســيد أحمد الحســين وإبراهيم حمد ومحمد الحســن عبد الله يس عن الاتحادي الديمقراطي، ومحجوب عثمان عن الحزب الشــيوعي، وتيســير مدثر ســلمان عن حزب البعث العربي الا شتراكي، ود. أمين مكي مدني عن التجمع النقابي. ثم توا صلت الاجتماعات ولحق د. الحبر يو سف نور الدائم وصــادق عبد الله عبد الماجد عن الأخوان المســلمين، وبقية الأحزاب والنقابات. وانتدبت القيادة العامة اللواء عثمان عبد الله مدير العمليات الحربية، والعميد حقوقي أحمد محمود لتولي المشــاورات باســم القوات المسلحة[١٥].

[١٤] نفسه، ص ٧٦

[١٥] نفسه

لم ينته اللقاء إلى قرار معين، وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر يوم الأربعاء ١٠ أبريل للاتفاق على هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية. والتزم اللواء عثمان عبد الله بعدم اتخاذ أي إجراء منفرد من جانب القيادة العامة التي استمرت في إصدار بياناتها، وفي بيانها السابع بتاريخ الثامن من أبريل قالت فيه إنها (سمحت للجماهير بالتعبير عن رأيها إلى أقصى درجة وهددت بأنها ستضطر إلى تطبيق قانون الطوارئ بشكل حازم إذا استمرت المظاهرات.. ومع استمرار خلافاته وعدم توصله إلى موقف موحد أعلن التجمع النقابي إنهاء الإضراب السياسي صباح الثلاثاء ٩ أبريل)[١٦].

كما فوجئت القوى السياسية في نفس اليوم أي التاسع من أبريل بإصدار القيادة العامة للقوات المسلحة لبيان (رقم ٨) أعلنت فيه (تكوين مجلس عسكري من ١٥ عضواً. ومنحته سلطات السيادة والتشريع خلال الفترة الانتقالية).

حينما حضر مناديب التجمع الوطني للاجتماع بالقيادة في الموعد المحدد (١٠ أبريل) أصيبوا بصدمة إضافية، وكانوا يزمعون إعلان رفضهم لخطوة القيادة التي اتخذتها منفردة بالإعلان عن المجلس العسكري بتلك الصلاحيات غير المسبوقة فقد كان المتوقع اقتصار المؤسسة العسكرية على الجانب السيادي (تملك ولا تحكم) بحسب سابقة عبود ووفق دستور ١٩٥٦م المعدل لسنة ١٩٦٤م المنصوص عليه في الميثاق. ولكنهم حينما حضروا وجدوا أن القيادة (طبقت الحناء على العصفر)[١٧]، فدعت للاجتماع عدداً من قادة الجبهة الإسلامية القومية، وبكلمات الدكتور محمد علي جادين: (في صباح الأربعاء لدى انعقاد الاجتماع الثالث مع ممثلي القيادة العامة فوجيء التجمع الوطني بحضور قيادات الجبهة الإسلامية.. مثلما كان تكوين المجلس العسكري الانتقالي مفاجأة مفجعة، فقد جاءت الصدمة الثانية بحضور بعض قيادات الجبهة الإسلامية القومية للمشاركة في الاجتماع. وهكذا وجد التجمع نفسه محاصراً بين استيلاء العسكريين على كل السلطة وتنكرهم لوعدهم السابق، وبين محاولتهم خلط الأوراق ودعوة سدنة النظام المايوي للاجتماع)[١٨].

منذ ذلك الوقت الباكر، برز التنافر بين قوى الانتفاضة ممثلة في التجمع الوطني عامة والنقابي على وجه الخصوص وبين الجبهة الإسلامية القومية، فهؤلاء الذين صنعوا الانتفاضة ما كانت بهم طاقة للتعامل مع الأركان التي ثبتت النظام المايوي طيلة نصف عمره الأخير ورضعت من ثديه الحرام وبنت بدورها أركانها الاقتصادية. إذ لم يكن للنميري إلاهم قوة حقيقية تسنده وسط التنظيمات الطالبية والنقابية، وتفشل أي تحرك

---

[١٦] نفسه

[١٧] مثل سوداني بمعنى زاد الطين بلة

[١٨] نفسه، ص ٧٧

ضـده. وسـنرى أن موقف البعض داخل حزب الأمة اختلف لاحقاً حينما حازت الجبهة على ثقل برلماني مقدر، وسوف يكون ذلك واحداً من أسباب سوء الفهم بين قوى الانتفاضة ذاتها، وتبادل المخاشنات.

الشـا هد،رفض اجتماع التجمع الوطني خطوة القيادة العامة، ونتيجة لذلك اتفقت أحزاب ونقابات التجمع الوطني على تقليص الفترة الانتقالية لإجراء انتخابات عامة تضمن انتقال السلطة لممثلي الشعب بعد ان احتفظ المجلس العسكري لنفسه بسلطتي السيادة والتشريع. وبالتالي صارت الفترة الانتقالية عاماً بدلاً عن ثلاثة. ولم تتفق قوى التجمع في ذلك الاجتماع على تكوين مجلس الوزراء وبرنامج الفترة الانتقالية.

وفي الحقيقة فإن طول الفترة الانتقالية مسألة مهمة، وسوف تطرح مع كل تغيير.

في أكتوبر كانت الحكومة الانتقالية مختلف عليها وبالتالي برزت مطالبات إجراء الانتخابات فوراً، وهنا في أبريل كانت قوى الانتفا ضة تطالب بفترة انتقالية طويلة نسبياً ولكن كما رأينا تخوفت من تصرفات المجلس العسكري فقلصت الفترة.

ولكن المطالبة بفترة طويلة مطلب موضوعي لأن الفترة القصيرة تجعل كل المهام الانتقالية معلقة في رقبة الحكم المنتخب، كما أنها لا تعطي للأحزاب فرصـة للاسـتعداد فتبرز قوى الدولة العميقة والفلول بحجم أضخم لأنهم الأكثر استعداداً. برز هذا الرأي حتى بين المحللين العسكريين، مثلاً رأى العميد (م) السر أحمد سعيد إن سوار الذهب كان عليه إما أن يطيح بكل عهد مايو دستوراً ودولة وعهداً ورموزاً في ثورة حقيقية. أو يبقي على دستور ١٩٧٣م ويعزل النميري ويحاكمه وفق مقتضاه أي يقوم بحركة تصحيحية. أو يعزل النميري ورجالات العهد المايوي المتورطين ويعدل المادة الرابعة المتعلقة بالاتحاد الا شتراكي في الد ستور لإجراء انتخابات تشـريعية تعددية، بعد فترة انتقالية طولها بين ٣-٥ سـنوات لتنظم الأحزاب نفسـها وتعيد تكوينها ليصبح الأمر تغييراً شاملاً (بين الثورة والتصحيح). ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. وهو يعزي ذلك لانعدام القيادة الاسـتراتيجية لدى القائد العام وكل رجالات ذلك العهد الذين اختارهم النميري خصـيصـاً بتلك المواصفات عديمة القيادية[١٩].

ولنعد للتفاهم بين هيئة القيادة والتجمع. في اجتماع ١٠ أبريل برر اللواء عثمان عبد الله اتخاذهم خطوة تكوين المجلسالعسكري بدون تشاور نسبة للظروف الأمنية وطلب من المجتمعين ألا يضطروه لإفشاء أسرار عسكرية، ثم اقترح أن يكون مجلس الوزراء من شخصيات مستقلة، وبعد ذلك أخذت مشاورات تكوين الحكومة وقتاً طويلا حتى تم إعلانها برئاسـة د. الجزولي دفع الله وضـمت بعض التكنوقراط وبعض النقابيين الذين لعبوا دوراً معيناً في الانتفا ضة.وبذلك كما يقول جادين: (تركزت السلطة في أيدي المجلس العسكري الانتقالي وأ صبح التجمع دون سلطة حقيقية)[٢٠].

---

[١٩] السر أحمد سعيد، **السيف والطغاة**

[٢٠] جادين، سابق

وفي النهاية قام المجلس العسكري بصك دستور خاص لسنة ١٩٨٥م ليستوعب صلاحياته الجديدة بدلاً عما في الميثاق من عودة لدستور ٥٦ المعدل ٦٤.

إذن، أسوة بما حدث قديماً في ثورة أكتوبر تم الإبقاء على القيادة العسكرية التي انحازت للشعب في المجلس العسكري الانتقالي، ولكن مع إعطاء العسكر سلطة التشريع، وقد مارسوها جزئياً أحياناً وبالاشتراك مع مجلس الوزراء.

كان المجلس العسكري برئاسة القائد العام للقوات المسلحة الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب كما ذكرنا، وهو جزء من نظام مايو المباد. كما تم تكوين مجلس وزراء برئاسة دكتور الجزولي دفع الله، وأشرف على تكوينه المجلس العسكري كذلك.

استمرت الفترة الانتقالية منذ أبريل ١٩٨٥ إلى مايو١٩٨٦م، وتولى المجلس العسكري الانتقالي شؤون السيادة وجزءً من شؤون التشريع، وتولى قادة القيادات حكم الأقاليم.

بالرغم من السيرة الحسنة المتداولة للحكومة الانتقالية خاصة في الأوساط العربية، وبرغم عدم مواجهتها لمعارضة ظاهرة أو احتجاجات شعبية كتلك التي واجهتها حكومة أكتوبر الانتقالية الأولى، إلا أن ذلك الحكم لم يكن بلا مساوئ، بل يمكننا أن نقول باطمئنان إن الحكم الانتقالي شكل شوكة في خاصرة الانتفاضة لوقوعه تحت سيطرة العناصر المحافظة والتي تشكل امتداداً للنظام المايوي وتعمل بشكل مباشر لمصلحة الجبهة القومية الإسلامية التي لم تؤمن بالانتفاضة ولم تنضم لميثاق الدفاع عن الديمقراطية.

على أي حال ففي تجربة الديمقراطية الثالثة حصلت توأمة بين المايوية والجبهجية، وقد استمرت حتى العهد (الإنقاذي) الحالي، فهما عهدان مندرجان في بعضهما، كاندراج صحابة الإمام المهدي في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو كما قال.

وقد قال أهل الجبهة أنفسهم إنهم كانوا موئلاً خصبا لكل مايوي مستوحش، وبكلمات المحبوب عبد السلام: «كثير من المايويين استوحشوا بعد سقوط النظام واستقبلتهم قيادة الجبهة الإسلامية بالصفح والتجاوز عن غبنها القريب»[٢١]، مع ملاحظتنا أن قيادة الجبهة لم يكن لها من غبن يذكر، فقد رأيناها كيف تعاملت مع غبائن أخوة الأمس الإنقاذيين في العقد الماضي وكيف فقدت المقدرة على التجاوز حتى لاحت مرحلة جديدة هجرت فيها لغة الانتقام وتآخت معهم من جديد. ولكن دلائل كثيرة عددناها في الجزء الثاني من الكتاب (ظلام أب عاج) تشير لأن اعتقال أولئك القادة من قبل النظام المايوي إما كان مفتعلاً، ولمغادرة السفينة الغارقة في الساعة الحادية عشر. أو كان أمراً من نوع التجافي بين المحبين، لم يبلغ ذروة الغضب بعد. وقد كتب بعض كتاب الجبهة الإسلامية في الصحف يقولون إن القيادة وجهتهم من داخل محبسها بالأبيض بعدم المشاركة في تظاهرات الانتفاضة باعتبار أن النميري باقٍ ولا داعي لاستثارته.

---

[٢١] المحبوب عبد السلام، **الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء، خيوط الظلام**، ص ٥٧

ولعل أهم مساويء الحكم الانتقالي أنه نسبة لملابسات تكوين مجلسيه، وما أدى إليه من اختصار طوله، ثم لطبيعة تكوينه وعزمه المكنون لم يقم بالخطوات اللازمة لاستنبات الديمقراطية ورعايتها لتتطور بصورة مدروسة بعد سنوات الشمولية، بل صنع العكس، وهو حماية نبت الشمولية وخلق البيوت المحمية التي تجعله ينمو بشكل لا يتأثر بالديمقراطية والحرية التي كان ينتظر أن تيبس أوراقه.. إن أية قراءة للأحداث التي تلت تؤكد أن الحكم الانتقالي لم يكشر بنابه كما حكومة أكتوبر الانتقالية الأولى، وليته فعل، إذن لاصطدم بإرادة الجماهير ولقصمت ظهره، ولكنه كان حكماً مصانعاً أظهر لقوى الانتفاضة وجهاً ناعماً ليناً، بينما كان يحبك بهمة حبال خنق الديمقراطية وتمكين سدنة النظام المباد.

إن رئيس المجلس العسكري الانتقالي نفسه المشير عبد الرحمن سوار الدهب كان كادراً أخوانياً منذ شبابه كما وصف الدكتور حسن مكي في كتابه (الأخوان المسلمون في السودان) الذي يؤرخ لحركتهم حتى الانقلاب المايوي إذ يذكر سوار الذهب ضمن خليتهم الأولى في القوات المسلحة. ولم يخف سوار الذهب تلك الخليقة كثيراً، ففي أواخر العهد الديمقراطي نفسه برز رئيساً لما أسمته الجبهة (الهيئة الشعبية للدفاع عن العقيدة والوطن) وهو كيان صنعته الجبهة الإسلامية على عينها ودقت به طبول الحرب.. الشاهد إن سوار الذهب سرعانما انخرط في مناشط الجبهة معطياً إياها من مكانته و صيته.. ثم لما انقلبت الجبهة على الديمقراطية في ٣٠ يونيو على الشرعية الدستورية ذكر الانقلابيون في اعترافاتهم إنه كان ضمن تدابير الخطة (ب)[٢٢]، ثم إنه سارع بمباركة الانقلاب وقال الحمد لله إن (الأمانة ردت إلى أهلها)!! وكان هو الذي رشح المشير عمر البشير للرئاسة في انتخابات أبريل ٢٠١٠م. وهذا ينطبق على كثيرين في السلطة الانتقالية فما كان تعيين د. جلال محمد أحمد كسكرتير عام للجنة الانتخابات في ذلك الوقت إلا لتخييط قانون الانتخابات على مقاس الجبهة الإسلامية القومية.

حقيقة أن الحكم الانتقالي كان ذراعاً للجبهة ذكرها مؤرخ الجبهة الشهير د. حسن مكي في صحيفة أخبار اليوم بتاريخ ١/٧/٢٠٠٠م، قال: (إن الحركة الإسلامية في السودان لم تستلم السلطة في ١٩٨٩م وإنما في الانتفاضة ١٩٨٥م لأن سوار الذهب جزء من الحركة الإسلامية والجزولي دفع الله كذلك من أعضاء الحركة الإسلامية)[٢٣].

ولإضافة المزيد من الإحباطات التي هبطت بروح التفاؤل وقد سرت في أوصال السودانيين بما يشبه (اليوفوريا) بفعل الانتفاضة المباركة والتخلص من المخلوع، فإنه وفي يوم ٩ أبريل صدر بيان من الحركة الشعبية لتحرير السودان أدانت فيه الانتفاضة ووصفتها بأنها مايو الثانية (مايو تو).

---

[٢٢] اعترافات **العقيد اركان حرب فيصل علي ابو صالح، والتي نشرت بجريدة (العالم اليوم) المصرية، (بتاريخ السبت ٢٥ محرم ١٤١٣ هجرية- الموافق يوم ٢٥ يوليو ١٩٩٢- العدد رقم ٣١٢٩**

[٢٣] عبد الماجد عليش أولاد الترابي دار عزة للنشر، ص ١٣٦

كان ذلك البيان محبطاً، و شوكة أخرى في خاصرة التجربة الديمقراطية الوليدة في السودان. بل إنه ساهم في دفع المجلس العسكري الانتقالي للأحضان المايوية أكثر وأكثر، بما أعطى الجبهة من مساحة للمزايدة عبر مسيرة (أمان السودان) وغيرها من الإشارات التي زادت من التوأمة بين المجلس العسكري بل والقوات المسلحة والجبهة، كما وسع الفجوة بينهم وبين قوى وشعارات الانتفاضة ووضع أمامها العراقيل. لقد كان موقف الحركة ضد الانتفاضة وضد الديمقراطية وضد الوطن.

المجلس العسكري الانتقالي

ذكرنا كيف تكون المجلس العسكري الانتقالي، بعيداً عن أية مشاورات مع قوى الانتفاضة، واتخذ لنفسه سلطات سيادية وتشريعية، وكان برئاسة الفريق أول عبدالرحمن سوار الدهب وعضوية كل من:

١. الفريق أول تاج الدين عبدالله فضل نائباً له.

٢. الفريق طيار محمد ميرغني محمد طاهر.

٣. الفريق بحري يوسف حسين أحمد.

٤. الفريق مهندس محمد توفيق خليل.

٥. الفريق معاش يوسف حسن الحاج.

٦. اللواء أ. ح. فابيان اقم لونج.

٧. اللواء جيمس لورو.

٨. اللواء أ. ح. عثمان الامين السيد.

٩. اللواء أ. ح.إبراهيم يوسف العوض.

١٠. اللواء أ. ح. حمادة عبد العظيم حمادة.

١١. العميد أ. ح. عثمان عبدالله.

١٢. العميد أ. ح. فضل الله برمة.

١٣. العميد مهندس أ. ح. عبدالعزيز محمد.

١٤. العميد أ. ح. فارس عبدالله.

أعلن عن تشكيل هذا المجلس في التاسع من أبريل.

ضـم المجلس القائد العام سـوار الذهب ونائبه الفريق تاج الدين عبد الله فضـل والذي تولى رئاسـة لجنة الأمن في المجلس العسـكري الانتقالي.. وضـم كذلك قادة جميع أفرع القوات المسـلحة بالعاصـمة، وهم عسـكريون غالبهم لم يكونوا منخرطين في العمل السـياسـي. وقد انتقد البعض تكوين المجلس من قادة العا صمة فالجيش لم يكن محـصوراً فيها[٢٤]، ولكن الـسمة الأبرز في المجلس أن رئيسه ونائبه كانا أداة طيعة بيدي الجبهة القومية الإسلامية كما ذكرنا.

وبينما روينا كيف تردد سـوار الذهب في التدخل لإنهاء نظام النميري باعتبار بيعته له، فقد أكدت مصـادر كثيرة داخل الجبهة وخارجها أن قيادة الجبهة كانت لها صلة بسوار الذهب وأن الدكتور حسن الترابي أرسل ر سالة من سجنه آنذاك بالأبيض ليطلب منه تـ سلم الـ سلطة لإنقاذ (الأخوان)[٢٥]. ويؤكد العميد عبد العزيز خالد أنه بعد الـ ضغط عليه بالـ شكل المذكور آنفاً قبل تنحية نميري، ولكنه كان يزمع التقاعد، بيد أن نائبه تاج الدين دفعه لا ستلام السلطة: (الفريق تاج الدين كان نائباً للقائد العام وهي رتبة قيادية وحتى لحظة الا ستلام القيادة العامة كانت تعمل بوتيرتها المعهودة وهي قيادة الجيش، وكانت هناك مناشـدة من تاج الدين عبد الله فضل تشجع على استلامه للسلطة بدلاً من أن يأتي العلمانيون)[٢٦].

مجلس وزراء الانتفاضة

كون مجلس وزراء الانتفاضـة بالتشـاور بين المجلس العسـكري الانتقالي والتجمع النقابي وفضـلت الأحزاب الـسيا سية الابتعاد عنه لمـ شغوليتها في التعبئة والعمل للانتخابات العامة. وا ستمرت المـ شاورات لأكثر من أ سبوعين، وفي النهاية أدي الوزراء الجدد في الحكومة الانتقالية القـ سم أمام الفريق أول عبدالرحمن سـوارالذهب رئيس المجلس العسـكري الانتقالي يوم ٢٥ أبريل ١٩٨٥م، وتم تعيينهم وفقا لقرار المجلس العسكري الانتقالي رقم (٣١) بإنشاء وتشكيل مجلس الوزراء لسنة ١٤٠٥هـ علي النحو التالي:

١- السيد د. الجزولي دفع الله رئيساً للوزراء

٢- السيد صموئيل أرو بول نائب لرئيس الوزراء ووزيرا للري والقوي المائية

٣- السيد العميد أ. ح. عثمان عبدالله وزيرا للدفاع

---

[٢٤] مقابلة أجراها الصحفي عبد الوهاب همت مع العميد عبد العزيز خالد، صحيفة أجراس الحرية في ٢٠١١/ ٠٤/ ٢٩

[٢٥] الرسالة يذكرها عبد العزيز خالد، في المرجع السابق، وكذلك مذكورة على لسان أمين حسن عمر القيادي بالجبهة الذي قال إن سوار الذهب لم يتلق الرسـالة إلا بعد أن أذعن لقرار قادة القوات المسـلحة بتنحية نميري، ولكن هذا لا ينفي ما يقوله البعض من أنه قبل رئاسة المجلس العسكري الانتقالي لمساندة خطط الجبهة.

[٢٦] عبد العزيز خالد، حوار في أجراس الحرية، مرجع سابق

٤- السيد ابراهيم طة ايوب وزيرا للخارجية

٥- السيد عوض عبد المجيد وزيرا للمالية والتخطيط الاقتصادي

٦- السيد سيد احمد السيد وزيراً للتجارة والتعاون والتموين

٧- السيد المهندس عبدالعزيز عثمان وزيرا للطاقة والصناعة والتعدين

٨- السيد بيتر جات كوث قوال وزيرا للنقل والمواصلات

٩- السيد صديق عابدين وزيراً للزراعة والموارد الطبيعية

١٠- السيد د حسين ابو صالح وزير للصحة والرعاية الاجتماعية

١١- السيد اوليفر باتالي البينو وزيراً للخدمة العامة والعمل

١٢- السيد فريق أول شرطة عباس مدني وزيراً للداخلية

١٣- السيد د. امين مكي مدني وزيراً للتشييد والاسكان

١٤- السيد محمد بشير حامد وزيراً للثقافة والاعلام

١٥- السيد بشير حاج التوم وزيراً للتربية والتعليم

١٦- السيد عمر عبد العاطي نائباً عاماً

١٧- عين السيد استانس جيمي ونقو، وزيراً للخدمة العامة والعمل خلفاً للسيد اوليفر البينو

١٨- عين السيد سيد احمد طيفور، وزير للمالية والتخطيط الاقتصادي خلفاً للسيد عوض عبد المجيد.

عام الانتقال.. وإرث المتاعب

يحمد للحكم العسكري الانتقالي أنه التزم بما وعد به من إجراء انتخابات عامة حرة وتسليم السلطة للقيادة المنتخبة، وهي محمدة عظيمة لا شك فيها.

وفي المقابل، كان لذلك الحكم سلبياته، فقد وقفت الحكومة الانتقالية مواقف سالبة من مطالب الانتفاضة، فلم تسع لكنس آثار مايو، بل إنها تلكأت حتى في التحقيق حول مقتل الإمام الهادي كما ذكرنا في الجزء السابق ونحن نرصد أحداث الكرمك ومجريات التحقيق في قضية مقتل الإمام الشهيد، هذا مع أنها قضية جنائية لا خلاف حولها.

ولم تعمل الحكومة الانتقالية على إلغاء قوانين سبتمبر التي كانت سبباً مباشراً لتنامي الغضب على النظام المايوي ومن ثم تفجر الانتفاضة، ولم تفلح في إنهاء الحرب وإن كان اللوم هنا يقع على تعنت الحركة الشعبية لا على الحكومة الانتقالية، كما كان أداءها العسكري سبباً في تسليم الحكومة المنتخبة قنابل موقوتة. وسوف نتعرض لما حدث في ذلك العام بشيء من التفصيل.

لقد استخدمت الجبهة الإسلامية دعايتها التأجيجية متهمة كل مواجه لها بالعلمانية وبالمروق عن الدين، وفي وجه مواكب قوى الانتفاضة التي نادت بكنس آثار مايو، ومحاكمة المفسدين فيها بالشرعية الثورية، وبإلغاء قوانين سبتمبر الجائرة، وغيرها من الشعارات التي انتفض الشعب السوداني على أساسها، فإن الجبهة سيرت موكباً أسمته (أمان السودان) وجهت فيه السهام على الحركة الشعبية في الجنوب والتي اتخذت موقفها بناء على إملاء أجنبي، وفي النهاية أفلحت في شق صفوف تجمع قوى الانتفاضة بدعايتها المكثفة فخرج من التجمع الحزب الاتحادي الديمقراطي، كما أفلحت في خلق فجوة كبيرة بين قوى التجمع والقوات المسلحة ومجلسها العسكري.

ومع محورية العمل التخريبي الذي تم في هذا العام الانتقالي، سواء في شق الصف الوطني الذي كان يحتاج للتوحيد، أو في معاكسة شعارات الانتفاضة وعرقلة العمل على تحقيقها، إلا أننا نجد الوعي به ضعيفاً بين بعض الباحثين، فكتاب حاول تغطية كل جوانب أداء الصادق في الديمقراطية الثالثة وتطرق لذاته وأسرته وعلاقته بالأحزاب الكبيرة مثل كتاب الدكتور عبد الله محمد قسم السيد لم يفرد لعام الحكومة الانتقالية قسماً منفصلاً كما يستحق[٢٧]. بينما يحمد للدكتور محمد علي جادين في كتابه لتقييم الديمقراطية الثالثة، رصده للكثير من الألغام التي زرعها العام الانتقالي.

الإرث المكلف عسكرياً:

كذلك أظهر السيد السر أحمد سعيد صاحب كتاب «السيف والطغاة»، الضابط السابق بالقوات المسلحة كيف كان ذلك العام مكلفاً للحكم المنتخب، وكيف أعطى المجلس العسكري الانتقالي بوجهه المايوي وقراراته غير المتسقة، الحركة الشعبية مساحة للمناورة وقد كانت منقادة لأثيوبيا، كما أنه بتصرفاته غير الحكيمة ميدانياً قام بما يمكن تصويره إعطاء الحكومة الديمقراطية ديناميتاً مشتعلاً ليتفرقع بين أصابعها. ويرى أن فترة الحكومة الانتقالية كان لها أثرٌ كبير على أداء الحكومة الديمقراطية المنتخبة، ولخص تلك الآثار في نقاط نذكر منها التالي:

---

[٢٧] محمد عبد الله قسم السيد **الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان: الحقيقة والجرأة في التساؤل**، ١٩٩٠م

أولا: الانتصارات المتلاحقة للحركة الشعبية: مباشرة بعد تسلم الحكومة الانتقالية بدأ الوضع العسكري في التدني، «وفي أقل من عام بدأت الحاميات تتساقط كالأوراق، بدأت ب(يرول) في إقليم بحر الغزال وانتهت ب(رمبيك) عاصــمة محافظة البحيرات كأكبر إنجاز في تاريخ التمرد منذ بداية ١٩٥٥م. لذلك أمر الفريق سوار الذهب القائد العام كرئيس للمجلس العسكري الانتقالي أن يتم تحرير رومبيك واستعادتها قبل أن يقوم بتســليم الســلطة للحكومة المدنية المنتخبة، وقد نجح ذلك بالفعل. ولكن الثمن كان باهظاً. فقد تم تحريك احتياطات القيادة العامة وكل القوات التي كانت معدة لضرب كل معسكرات الحركة الشعبية في البر الإثيوبي واستهلاكها في عملية تحرير رمبيك. حينما تم ذلك انكشفت قواتنا الحدودية في الناصر، أكوبو، فشلا، بيبور، بوما، كبويتا، وحتى مدينة توريت، وسقطت كل تلك المراكز والمدن تباعاً في عهد الحكومة المدنية المنتخبة التي تسلمت السلطة من المجلس العسكري. جاءت كل التداعيات بسبب إصرار (المجلس العسكري) على تحرير مدينة رمبيك. كان ذلك خطأً إســتراتيجياً لا يغتفر رغم أن عملية رمبيك نجحت»..«لم تكن لرمبيك قيمة ســوى أن يســلم القائد العام رئيس المجلس العســكري الانتقالي البلاد كاملة لرئيس الوزراء المنتخب، وفي واقع الأمر لم يسلمه إلا ألغاماً وقنابل موقوتة».[٢٨] ويلخص الأمر بقوله: الأخطاء العسكرية الإستراتيجية والعملياتية التي ارتكبها المجلس العســكري في الجنوب أدت إلى إخفاقات متلاحقة، أثرت على القوات المسلحة كما أثرت على الحكومة المنتخبة في السنوات التي تلت ذلك[٢٩].

ثانياً: تعرض القوات المسلحة للإهمال: صارت أو ضاع الجنود المقاتلين في الميدان سيئة للغاية بسبب نقص المؤن والذخائر[٣٠].

ثالثاً: بُعد ضباط القوات المسلحة عن الاحتراف والتوغل في السياسة، مما فتح الباب على مصراعيه «لكل مغامر وطائش للوثوب للســلطة»[٣١]. كما أن تحيزهم -يعني المجلس العســكري الانتقالي- جعل الخلايا التنظيمية داخل ذلك الجســم المتعب تتحرك وتنشــط. وبعد أن كانت غير قادرة على أي نشــاط في ســنوات النميري، توالدت للدرجة التي أ صبح فيها الـ ضباط يبحثون عن تنظيمات ينتمون إليها، وإذا بنا نـ شهد توزيع منشــورات ســياســية داخل القيادة العامة نفســها كمؤشــر على أن القوات المســلحة تمرغت تماماً في وحل السياسة[٣٢].

---

[٢٨] سعيد، السيف والطغاة، سابق الصفحات ١١٤-١١٨

[٢٩] سعيد، **السودان نحو الجمهورية الثانية** ص ١٥٩

[٣٠] نفســه، ص ١١٨، انزعج الكاتب من ميثاق الدفاع عن الديمقراطية في أكتوبر ١٩٨٥م باعتباره اســتهدافا للقوات المســلحة، وفي الحقيقة لا يظهر هذا سوى الحساسية المتزايدة بين القوات المسلحة والأحزاب السياسية، ولكن الميثاق تعبير مستحق عن رفض اتجاه ذميم للبعض داخل القوات المسلحة بفرض رؤاهم السياسية بقوة السلاح، وعنوان كتاب سعيد نفسه (السيف والطغاة) يعبر عن هذا الرفض المستحق، بل كتابه كله فصول في رواية التدخل الذميم للعسكر في السياسة.

[٣١] نفسه

[٣٢] السر أحمد سعيد (العميد الركن) **السودان نحو الجمهورية الثانية: دعوة لتأسيس جيوبولتيكا للسودان النيلي**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، ٢٠١١م ص ١٥٩

رابعاً: «دستوريا، لم يستطع المجلس العسكري الانتقالي أن يؤسس للمرحلة القادمة بإلغاء قوانين سبتمبر، وكانت الفرصة مهيأة له إلا أنه تخاذل تحت دعاوى شتى. الغريب أن المجلس ألغى قانون القوات المسلحة لعام ١٩٨٣م وهو أحد تلك القوانين نفسها واستبدله بقانون ١٩٨٦م بتوقيع الفريق سوار الذهب، وكان هذا آية في العجب، إذ أن المجلس ادعى أنه لا يمتلك صلاحية إلغاء قوانين سبتمبر بينما يلغي في نفس الوقت أحد القوانين التي تنتمي لها والتي وضعتها نفس المجموعة»[٣٣].

واعتبر سعيد أن سوار الذهب كان «كالمنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى، فهو لم يترك الانتفاضة الشعبية تأخذ مجراها لتتحول لثورة حقيقية تجتث كل فساد قائم وتكنس كل الأوساخ، ولا هو قام بحركة تصحيحية لتصحح الأخطاء وتزيل التشوهات وتبني على ما هو قائم».. و«لقد كان أكرم للرجل أن يلزم داره نائياً بنفسه عن تلك الأحداث، باعتباره آخر قائد عام للسلطة المايوية بدلاً من أن يقال عنه مكرهٌ أخاك لا بطل»[٣٤].

ويقول سعيد إن (مولانا) طيب القلب بحق. وربما هذا ما يفسر خضوعه للضغوط مع عدم وجود رؤية إستراتيجية لديه في إدارة شأن البلاد، وربما قد كان مكرهاً لقبول المنصب، بسبب الضغوط التي قيل إنه تلقاها من نائبه لتولي السلطة حتى لا يتولى العلمانيون القيادة، ثم إنه ولا شك تعرض لضغوط من المايويين أنفسهم ليمنع أية تصفية حقيقية لحكم مايو، مثلما تعرض لضغوط من الجبهة الإسلامية التي تكونت بعد الانتفاضة لتجعله يسيّر الأمور وفق هواها.

وقد نشرت صحيفة (الانتباهة)خطاباً وجهه إليه النميري من القاهرة في الثامن من أبريل ١٩٨٥م، أي بعد يومين من الانتفاضة، وفي الخطاب نبرة تصالحية مدهشة للمتخيل من شخص كالنميري حينما يخاطب شخصاً يعتقد أنه خانه وتسلم السلطة ليسلمها لأعدائه، بل طلب منه النميري حماية مسئولي سلطته قائلا: «لقد بذل كل من تولى موقعاً خلال المرحلة السابقة جهده بقدر ما يتحمل ويطيق، ولذلك فإن حماية المسؤولين السابقين وفي كل المستويات وخاصة أسرهم من احتمالات التنكيل أو إساءة السمعة سوف تظل مسؤوليتك الأولى، مسؤوليتك كشريك شارك هؤلاء مسؤولية العمل العام كما أنها مسؤوليتك كسوداني أعرف أصالته وأعرف أنك بخلقك ونشأتك لا يمكن أن تسمح بتصفية حسابات شخصية تحت هياج عام مؤقت»[٣٥].

وفي هذا العام الانتقالي حدثت مؤاخاة بين القوات المسلحة والجبهة الإسلامية القومية وجفوة بينها وبين قوى الانتفاضة الذين كانوا يراهنون على قرنق وكان بعضهم يهاجم القوات المسلحة وكانوا يصفون الحركة الشعبية بالمناضلين، حتى أن السعيد وصف العدائية التي نظرت بها القوات المسلحة لمناشط قوى الانتفاضة بما فيها التوقيع على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية في ١٧ نوفمبر ١٩٨٥م بالرغم من أنه كان هناك ممثلين للقوات المسلحة شاركوا في المناسبة ووقعوا.

---

[٣٣] نفسه

[٣٤] سعيد، السيف والطغاة، سابق ص ١٩٩-١٢٠

[٣٥] الخطاب منشور في صحيفة *الانتباهة* ليوم الخميس ١٦-١٢-٢٠١٠ *ومنقول في عدد من المواقع السايبرية*

الإرث الصعب نقابياً:

كان أداء النقابات في فترة الانتقال بداية لعهد من الفوضـــى المطلبية التي تركز على الحقوق ولا تعطي الواجبات أي اعتبار.

كانت الحكومة الانتقالية مكونة من نقابيين وتكنوقراط. النقابيون لم يفكروا بذهنية رجال الدولة بل بذهنية قادة نقابات فاستجابوا بصورة غير مدروسة لمطالب نقاباتهم، مما فتح الباب على مصراعيه للنقابات الأخرى لتطالب، وتضرب للضغط على الحكومة لتستجيب لمطالبها.

أفرد الدكتور عبد الله قســم الســيد فصــلاً في كتابه لمســألة النقابات بعنوان (الصــادق والنقابات)، وأورد إحصائيات تجعل الدهشة من الفوضى النقابية بلا ساحل.

و سوف ننقل هنا جدولاً يو ضح عدد الأيام التي أ ضربت فيها النقابات في الفترة ١/ ١١/ ١٩٨٥م وحتى ١٠/ ١٢/ ١٩٨٨[٣٦]:

النقابة	عدد أيام الإضراب
البنوك- المحاسبين والصيارفة	٢١
شركات ومؤسسات	٥٦
حقل التعليم	٥٧
الحقل الزراعي والحيواني	٢٥
المواصلات. السلكية واللاسلكية والبريد	٦
المهن الصحية والصيدلية مع تقديم الأطباء استقالات جماعية	٦٢
الضباط الإداريون	٢٠
الخطوط السودانية (مهندسون، موظفون، طيارون، وعمال)	؟؟
الإداريون والاقتصاديون بوزارة المالية	١١
تجمع نقابات العمال للهيئة القومية لمياه الريف	٩
هيئة الطيران المدني، الإرصاد الجوي	٢٦
فنيو الهندسة	٢
نقابة الدبلوماسيين	٢
مهندسو وضباط البحرية	٧

[٣٦] نقلاً عن قسم السيد، ص ٢٥٧- ٢٥٨، مع تصحيح أيام الجمع في نفس الفترة وتساوي ١٦٢ (قسم السيد حسبها ١٢١)

ضباط الجمارك	٧
المحاكم	٩
الكتبة وأمناء المخازن	١٠
تضامن أكثر من ٦٠ نقابة	٢
المجموع	٣٣٢
أيام الجمع في نفس الفترة	١٦٢*
المجموع الكلي	٤٩٤*

(ملاحظة: عدد أيام الإضراب يصير أكبر بحساب إضراب الخطوط الجوية السودانية الذي لم يرد في الجدول).

الفترة المعنية طولها ثلاث سنوات و شهر وتسعة أيام (١١٣٥ يوماً). نسبة الأيام التي فيها إضرابات منها هي ٢٩٪، فإذا أضيفت لها أيام الجمع لصارت حوالي ٥ ,٤٣٪[٣٧].

أما ما يلي الحكومة المنتخبة فقد بدأت عملها في يوم ٢٦ مايو ١٩٨٦م في نفس اليوم الذي أضربت فيه الهيئة النقابية لموظفي وموظفات البنك التجاري السوداني، والهيئة النقابية لضباط مطارات السودان لمدة أسبوع كامل[٣٨].. هذا الإضراب يعكس إرث العام الانتقالي لأن تلك الحكومة ما كانت استلمت عملها بعد، ولا يمكن الاحتجاج عليها أو مطالبتها وهي لا زالت لم تسم الله وتجلس على مقعدها!

كان مجموع الإضرابات إبان الحكومة المنتخبة (من ٢٦ مايو٨٦ وحتى ٣٠ يونيو ٨٩) يساوي ٢٥٥ يوماً[٣٩]، ونسبتها ٢٣٪ وبإ ضافة الجمع تكون ٨ ,٣٦٪. فهي نسبة عالية جداً لأيام الإ ضراب، ولكنها أقل قليلاً من نسبة الإضرابات أثناء الفترة الانتقالية، مما يؤكد حقيقة أن عام الانتقال كان عام انتحال نحلة الإ ضرابات والإ ضرابات الممتدة، فتصرفات النقابيين داخل الحكومة كانت السبب الرئيسي في ابتدارها، ومن ثم ا ستفحل الأمر، للدرجة التي صارت هناك إ ضرابات للتضامن، حيث أعلنت في العهد الديمقراطي ٦٠ نقابة إضراباً تضامنياً!!

---

[٣٧] قسم السيد اجرى حساباته على ا ساس ان الفترة طولها ١١٢٥ وعدد الجمع ١٢١، وهو خطأ حسابي ولذلك جاءت نسبه مختلفةً. انظر قسم السيد، سابق ص ٢٥٦

[٣٨] قسم السيد، سابق ص ٢٥٨، وأشار الأستاذ مصطفى عبد العزيز البطل كذلك للمعلومة.

[٣٩] نفسه، وهو يورد نفس نسبة الا ضرابات ولكن بالجمع يورد نسبة مختلفة. الفترة المعنية طولها ١١٣١ يوماً (ثلاث سنوات و شهر وخمسة أيام).

أما الســيد الصــادق، فبلا جدوى حاول بعث العلاقة الطيبة، التي نمت بينه وبين النقابات إبان حكومته الأولى. ونتيجته وقف الإضراب كسلاح نقابي، فهو سلاح بين حكومة صماء ونقابة لها مطالب مشروعة لا يُستمع لها.. في خطابه للعمال لدى احتفالهم بأول مايو في ٨ مايو ١٩٨٦م قال إنه كرئيس وزراء عام ١٩٦٦م عقد نوعاً من التفاهم غير المكتوب الذي وضــع حداً لعدم الاعتراف بالحركة العمالية وبدأ عهد ثقة وتعاون أدى لوقف الإضــرابات طيلة حكمه، و(*ســعيد أن أواصــل هذا العهد غير المكتوب في ثقة متبادلة، وتعاون متبادل،يهدف للوعي بدور العمال، يهدف لمسـئولية العمال، يهدف للمشــاركة في العمل والعطاء والأداء، يهدف للاسـتقرار والتنمية، يهدف لبناء الوطن*) وهو عهد لم يبرم وإن كان الإضــراب قل عن الفترة الانتقالية قليلاً، وذلك عهد بالغت فيه النقابات.

وكرر الإ شارة لظروف البلاد القاهرة والمتردية والتي تجعل الإ ضراب باباً لمزيد من الإ ضعاف والتردي ليس إلا، ولتضييع مصالح البلاد التي تحتاج تضافر جهود جميع بنيها. كان السيد الصادق يشرح ويشرح، والنقابيون بل جل الآخرين لا يسمعون.. والحقيقة كانت خطابات السيد الصادق تشع روحاً وطنية مخلصة، كان يحكي ويصف يحاول ا ستنهاض الهمم، يحضها أن يضبط الجميع قلوبهم وأيديهم على نفس الموجة المهمومة بحال الوطن الذي ذبحه الطاغية.. لكنها أحاديث ذهبت لدى كثيرين أدراج الرياح، وما فهموا منها إلا أنه (أبو كلام)!! يا للحسرة!

لقد كان أداء النقابات خصــماً على العهد الديمقراطي فقد ضــيعت كل مكتســبات ممكنة، لقد صــار الإ ضراب أمراً للتباهي كما بيّن البطل[٤٠]، أو (للتضامن) كما أو ضح قسم السيد. إ ضرابات كأن لم تسمع بالمصلحة الوطنية ولا تهمها. لقد تساءل السيد الصادق مثلاً حول إضراب نقابة البنوك (*وهم يعلمون ما تمر به البلاد من تطورات بل يعلمون أن هناك مبلغاً يبلغ ٦ مليون دولار على السـودان أن يدفعه ويحقق مصـلحة تفوق ٦٠ مليون دولار والإضــراب قد عرقل إكمال هذه فما هو الظرف الملح للإضــراب مع كل هذه الحقائق؟*[٤١])

تتبع الدكتور قسم السيد نشأة النقابات إبان عهد الاحتلال، وبيّن كيف ارتبطت مطالبها مبا شرة بالو ضع السيا سي في البلاد. وإن (النقابات العمالية مثل الأحزاب السيا سية كانت تسعى من خلال مطالبها النقابية لطرد المستعمر من البلاد، ولما آل الحكم إلى السودانيين استمرت النقابات في نفس السيا سة الإ ضرابية).. (هذا يعني الربط بين المطلب المهني والمطلب السياسي). وقال: (ويختلف الوضع المطلبي في فترة الحكم

---

[٤٠] مصطفى البطل، غرباً باتجاه الشرق، سلسلة مقالاته حول الديمقراطية البرلمانية الثالثة

[٤١] خطابه أمام الجمعية بتاريخ ١٦ ابريل ١٩٨٧

الوطني خاصة في العقدين الأخيرين[٤٢] حيث أصبح حقوقياً ودون الالتزام بالواجبات مما أضعف كثيراً الحركة الإنتاجية على مستوى البلاد الشيء الذي أدى لتدهور الإنتاج وندرة كثير من السلع المهنية وبدوره أدى هذا إلى المزيد من الإضرابات العمالية والمهنية)[٤٣].

السيد الصادق برغم برمه من تصرفات النقابات التي لم تراع المصلحة الوطنية في مناسبات عديدة فإنه في خطابه لمؤتمر النقابة العامة للعاملين بمشروع الجزيرة في فبراير ١٩٨٨م أكد أن الاستغلال السياسي للنقابات لم يعد كما في الماضي، قال: (*مع حرص كثير من القيادات الحزبية التي تريد تحريض الحركة النقابية لمواقف متشنجة، مع حرصها على ذلك فأنا ألاحظ حقيقة أن الحركة النقابية السودانية قد تجاوزت تلك المراحل، صارت تتعامل بموضوعية تقوم على أساس وعيها القومي ومصالحها الفئوية. هنالك مولد جديد في الحياة السودانية العامة هذا أمر لا يستطيع أن ينكره أحد حتى إذا اختلفت الأحزاب وتنافست فالقواعد الشعبية أقرب إلى التعاون والتفاهم والتضامن كذلك حتى إذا كثرت محاولات التحريض للحركة النقابية أن تخرج من طورها لتصبح وسائل للسلطة السياسية لبعض القوى فإن الوعي والنضج العمالي والنقابي عامة قد وصل مرحلة جديدة*).

ولكنه في تتبع نشأة الإضرابات في العام الانتقالي أشار كذلك لخيبة أمل التجمع النقابي من الحكومة التي شارك في تكوينها وسعيه للضغط عبر الإضراب، فهذه إضرابات سياسية المنشأ، كما أشار لنوع آخر من الإضرابات سببها التنافس النقابي خاصة وإن حكام الانتقال النقابيين استجابوا لمطالب نقاباتهم في غياب خطة عامة ما أشرع الباب للتنافس المهني والضغوط عبر الإضرابات لتحقيق مكاسب مهنية.

يبدو إذن أن النزيف النقابي هذه المرة جاء من باب سياسي، ومن بوابة عريضة حقوقية تنافسية متضافرة مع قلة الشعور بالواجب الوطني، واعتبار أن الحكومة عليها أن تغير الأحوال بعصا موسى ويصبح الصبح على دولة رفاهية بعد أكثر من عقد ونصف من قصف الجدوى الوطنية!

كتب السيد الصادق عن الحركة النقابية والتركة المثقلة من عام الانتقال التالي:

(كانت الحكومة الديمقراطية الأولى في السودان معترفة بالتكوين النقابي ومقدرة للدور العمالي في الحركة الوطنية، ولكن عندما نشأ اتحاد عام لعمال السودان بدا للأحزاب الوطنية أنه تحت سيطرة كوادر شيوعية، فلم تعترف به، بيد أني عندما توليت رئاسة الوزراء في يوليو١٩٦٦م اجتمعت بقيادة الاتحاد، واعترفت بالتنظيم لأول مرة في تاريخ السودان الحديث.

[٤٢] كتابه صادر في ١٩٩٠ «يعني عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين»

[٤٣] قسم السيد، سابق ٢٤٩- ٢٥١

بعد ذلك وقع انقلاب مايو ١٩٦٩ م وكان انقلاباً يسارياً أول الأمر، فلعب اتحاد عام نقابات عمال السودان بقيادته اليسارية دوراً هاماً في الترحيب بالنظام الجديد وتثبيت دعائمه، ثم نشأ صراع داخل نظام مايو بين العناصر الشيوعية وغير الشيوعية انتهى إلى انقلاب يوليو ١٩٧١ م ثم حلت كل المنظمات التي كانت على علاقه بالحزب الشيوعي السوداني، ومن ثم أعيد تكوينها على أساس قوانين جديدة.

لقد لجأ النظام المايوي لاستعارة تنظيم الاتحاد الاشتراكي من مصر الناصرية، وفي هذا المجال فإنه فرض على الاتحادات العمالية أن تكون من روافد الاتحاد الاشتراكي.

كان النظام يسمح بانتخابات في هذه النقابات، وكان يحاول التأثير عليها بكل الوسائل بالرغبة والرهبة وأجهزة الأمن، ولكن عدداً من النقابات حافظت على استقلالها وأخرى احتويت.

لقد كان النضال النقابي في ظل مايو كبيراً، وعندما جاءت ساعة الحسم مع النظام فإن عدداً من النقابات كانت حرة ومستقلة بدرجة مكنتها من مواجهة النظام.

الحقيقة هي أن صراع النقابات مع النظام المايوي استمر على طول عمر النظام حتى بلغ أوجه في انتفاضة شعبان ١٩٧٣ م، ولكنه واصل بعد ذلك حتى جاءت انتفاضة رجب/ أبريل ١٩٨٥ م ووقعت نقابات التجمع على ميثاق الانتفاضة ودخلت في الإضراب العام.

لقد حاول النظام المايوي اللعب على تناقض بين نقابات العمال ونقابات المهنيين، ولكن في الساعة الحاسمة واجهته النقابات المهنية، حيث وقع على الميثاق الأطباء والأساتذه والمهندسون والمحامون والبنوك والمحاسبون والصيارفة، والتأمينات ولم تنجده النقابات الأخرى.

كونت النقابات التي وقعت على ميثاق الانتفاضة التجمع النقابي، حيث أوكل إليها تكوين الحكومة المدنية في الفترة الانتقالية، وفي ظل الحكومة الانتقالية وجد التجمع النقابي أن الحكومة التي كونها لم تعد تصغي إليه أو تشاوره، بل بردت العلاقه بينهما، حتى أحس التجمع أنه فقد الصلاحيات السياسية التي اكتسبها، وبدأ يفكر في الضغط على الحكومة الانتقالية بشتى الوسائل.لذلك لم تتسم الفترة الانتقالية باستقرار نقابي، بل تعددت الإضرابات حتى صارت بعض النقابات تفكر في الإضراب العام لمواجهة الحكومة الانتقالية، وتمت مناقشة موضوع الإضراب العام بواسطة التجمع النقابي.

وظهرت مشاكل من نوع آخر. فالجزولي دفع الله رئيس وزراء الحكومة الانتقالية كان قبل ذلك رئيساً لنقابة الأطباء، ومن موقعه كرئيس للوزراء لبى كثيراً من مطالب الأطباء النقابية، فتطلع المهندسون وهم نقابة انتفاضة لمعاملة مماثلة، وعندما عوملوا بالمثل انفجرت المطالب من نقابات المهنيين المختلفة، و صحبت المطالب إضرابات، واستدركت الحكومة على نفسها هذا التعامل المجزأ مع النقابات،فقررت أن تتخذ قراراً شاملاً يغطي الجميع، فقررت منحهم علاوة عامة تسمى علاوة بدل طبيعة عمل..هذه العلاوة كانت أصلاً

مقدرة لأولئك الذين يسمح لهم تأهيلهم بالعمل الحر وقت فراغهم، فأعطوا بدل طبيعة عمل للاكتفاء بها وعدم الانشغال بعمل حر لحسابهم.هذه العلاوة التي تساوي قيمة الراتب الأصلي عممت بقرار من الحكومة الانتقالية في يوم ٢٦/٣/١٩٨٦م.

قدرت الحكومة الانتقالية أن تكاليف هذه العلاوة للخزينة العامة تساوي ١٢٥ مليون جنيه سوداني، ولكن في أول ميزانية تلت هذا القرار اتضح أن التكلفة الصحيحة ٤٠٠ مليون جنيه سوداني.

لقد كانت لهذه الاجراءات ما يبررها لأن قيمة الجنيه السوداني الشرائية تناقصت حتى صارت قيمته في ١٩٨٥م تعادل نصف قيمته في ١٩٧٥م. ولكن الخطأ كان في الارتجال. ظل هذا الإشكال قائماً لأن نسبة التضخم في الفترة الانتقالية كانت ٥٧٪ مما أدى لاستمرار تآكل قيمة الجنيه السوداني.

لقد بقيت المشاكل بين الحكومة والنقابات إضافة الى إشكال غلاء المعيشة وسلسلة المشاكل الأخرى لتبت فيها الحكومة المنتخبة).

مجملا، ذكر السيد الصادق أن تركة الحكومة الانتقالية تتمثل في التالي:

- *تعذر السلام: لقد لعبت الحركة الشعبية دوراً في زعزعة نظام نميري ولكنها رفضت التعامل مع النظام الذي أسسته ثورة رجب/ أبريل ١٩٨٥م وواصلت خططها فلم تتمكن الحكومة الانتقالية من عمل شئ لأجل السلام أثناء العام الانتقالي.*

- *عجزت الحكومة الانتقالية عن تنفيذ ميثاق الانتفاضة بالأسلوبالثوري، فلم تلغ قوانين سبتمبر ١٩٨٣م وتركت ذلك للحكومة المنتخبة. وعندما تطرقت لعودة الديمقراطية لم تضع الضوابط للتنظيم الحزبي والعمل النقابي والعمل الصحافي التي ترشد الممارسة الديمقراطية. وكان متوقعاًأن تنظر حكومة الفترة الانتقالية في وسيلة لتمثيل القوى الحديثة ولكنها لم تفعل. أمام كل هذه التطلعات سكتت الحكومة الانتقالية مفضلة أن تكون حكومة إدارية محايدة ترسم الخطي لإعادة الديمقراطية وفق النمط الكلاسيكي. إن ترك قوانين سبتمبر على ما كانت عليه، وعدم النظر في ترشيد التنظيم الحزبي والنقابي والصحافي بصورة تتجنب أخطاء الديمقراطية الكلاسيكية تفريط كان يمكن للحكومة الانتقالية كمنبر ثوري سوداني أن تتجنبه، وتمهد بذلك تمهيداً صالحاً للنظام الديمقراطي القادم.*

- *ووجه آخر من وجوه التركة التي تركتها الفترة الانتقالية هو أن بعض النقابيين الذين استوزروا استجابوا لمطالب نقاباتهم بشكل غير مدروس وشامل، مما خلق سباقاً مطلبياً فتح باباً لحقت أضراره النظام الديمقراطي فيما بعد.*

- *ومن أهم تركات الحقبة الانتقالية أن المجلس العسكري الانتقالي وضع قانوناً للقوات المسلحة جعلها شبه مستقلة من الجهاز التنفيذي في الدولة الذي هو جزء لا يتجزأ منه فحصر ذلك القانون السلطات في يد القائد العام، وهمش وزير الدفاع لدرجة قصوى، وبالتالي أضعف الصلة بين الحكومة والقوات المسلحة.*

تلك عوائق أورثتها الحقبة الانتقالية للنظام الديمقراطي.بيد أن الحقبة الانتقالية نجحت نجاحاً باهراً في نقل السلطة سلمياً من ربقة الاستبداد الى بهو الحرية ومنها إلى الحكومة المنتخبة، كما نجحت في إدارة البلاد بحيدة تامة، وإجراء الانتخابات العامة في موعدها رغم ضيق الوقت. [٤٤]

نضيف إلى تلك المتاعب ما ذكره السعيد من تسليم الحكومة المنتخبة ديناميت وقنابل موقوتة، وذلك بالإصرار على تحرير رومبيك مع كشف كل المواقع الأخرى، مما جعلها تسقط تباعاً.

كما نضيف قانون الانتخابات باعتباره صمم خصيصاً لإبعاد القوى الحديثة، وهي ذراع مهم من قوى الانتفاضة والدفاع عن الديمقراطية، وكان إبعادها سبباً في مفاقمة القلاقل بسبب عدم رضاها عن الحكومة المنتخبة، كما أن القانون خيط مقاعد الخريجين بشكل وارد فيه التلاعب، وقد كان.

ونحن كما رأيت أيها القارئ الكريم والقارئة النجيبة لا نوافق السيد الصادق في أن الحكومة الانتقالية أدارت البلاد بحيدة تامة، فقد نفذت من خلالها ريح الجبهة الإسلامية القومية بشهادة أهلها!

صحيح لم تستطع الجبهة الإسلامية القومية أن تحرز انتصاراً يجعلها تتقلد الحكم مثلما سوف نرى، ولكنها ركبت رياح مواتية كثيرة فعكرت الرأي العام، وتم تفصيل قانون الانتخابات على مقاسها فحازت على كوتة لا تتناسب وحجمها في مقاعد الخريجين، وأبطلت شعارات الانتفاضة الزاهية شعاراً شعاراً. وفي النهاية انقلبت على الديمقراطية ذاتها. ولكن المهم أنها صارت شوكة انغرزت في جنب الحكم الديمقراطي وفي جنب الصادق، فثقلها البرلماني يجعل من المستحيل تجاهلها، واستصحابها كان يعني التحالف مع العزول! وكم حاول الصادق بشكل أقرب لما وصف المثل (كان جاتك غلبية أعملها صحبية)، حاول طي صفحة الماضي والتركيز على المشترك الفكري مع الجبهة وذلك من أجل تحقيق الإجماع الوطني المطلوب للبناء والعبور من عنق الزجاجة، وأخذ بيدها خطوة خطوة كما يمسك بالطفل الصغير، لاستدراجها للمشي مع التيار الوطني المتجه للسلام، ولكن دون جدوى.

---

[٤٤] انظر الصادق المهدي **الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة**، ١٩٩٠م

لقد كان سوار الذهب ونائبه والجزولي وربما آخرين آلة الجبهة للسيطرة على الحكم الانتقالي، وأشرف النائب تاج الدين على تعيين د. جلال محمد أحمد كسكرتير عام للجنة الانتخابات، وكان تفصيل قانون الانتخابات على مقاس الجبهة. ود. جلال هو الذي أدى لهذه الحركة لاحقاً في (الإنقاذ) أدواراً مشابهة مع غياب كامل أو شبه كامل للرقابة الديمقراطية، واستمر ذلك الوضع حتى تزوير انتخابات أبريل ٢٠١٠م.

كانت كل الرياح في نهاية فترة الانتقال مواتية للجبهة الإسلامية القومية في السودان:

- فهي الحزب الوحيد المستعد بإعلامه،وكانت صحيفة ألوان صدرت منذ العهد المايوي وأوقفت ثم استأنفت صدورها في الديمقراطية، وكان أحد أقطاب الحركة هو السيد يس عمر الإمام قد تقلد منصب رئيس التحرير في أحد أهم صحيفتين للنظام المايوي (الأيام)، وكان عشرات من كادر الجبهة قد سيق لدراسة الإعلام في جامعات أمريكا وأوروبا وغيرها أيام سدانتهم للنظام المايوي. ومع العهد الديمقراطي كانت لديهم (الراية) و(ألوان)، و(حلمنتيش)، وغيرها من صحف مارسوا فيها ما درسوا من فنون الدعاية السلبية التي لم تراع في السودان وأهله إلاً ولا ذمة.

- وهي الحزب الوحيد الممكّن اقتصاديا عبر البنوك الإسلامية بدءاً ببنك فيصل، وبعشرات الشركات الاقتصادية التي تعددت أوجه عملها وبعضها كانت شركات لتنظيمهم بالباطن[٤٥]. عملت تلك البنوك بشكل قاس ومتوحش على احتكار الذرة في زمن المجاعة مفاقمة من معاناة الجماهير ومغتنية على حساب جوعها.

- وهي الحزب الذي لعب على ثنائية التوجه الثوري لتجمع قوى الانتفاضة، والتوجه المحافظ والذي ينحو لاستمرار الأوضاع في المجلس العسكري الانتقالي، واستند على جيوب له في مجلس الوزراء، ليجعل كل ما تقوم به الحكومة الانتقالية في مصلحة الجبهة وضد شعارات الانتفاضة.

- كما أنها زاودت عبر مواكب (أمان السودان) وغيره مما كان يأتي في صحفها، لتجعل جزءاً كبيراً من المجلس العسكري الانتقالي يعتبرون الجبهة حليفهم، ضد بقية الأحزاب المعتبرة في خانة العداء.

- وجذبت الجبهة إليها كل الطبقة الطفيلية التي أثرت في العهد المايوي، وغالبية السدنة (الذين تقاسمتهم مع الحزب الاتحادي الديمقراطي فنالت نصيب الأسد منهم) وما لتلك الطبقة من ثراء فاحش، كما كانت لا تزال مسيطرة على حركة السوق والبنوك ولها جيوب مهمة في الخدمة المدنية.

---

[٤٥] انظر المحبوب عبد السلام، سابق، حيث يحكي عما استفاده في (هدنة المصالحة) من توجه للتمكين الاقتصادي، وعن تمدد العمل الإداري والتنظيمي لحركتهم مما اقتضى إنشاء شركات مملوكة لها بالباطن لتقوم بتمويلها بينما هي مسجلة بأسماء أفراد لا ينالهم من أرباحها إلا نسبا بسيطة.

باختصار، مثلت الجبهة ما يطلق عليه اليوم لقب (الدولة العميقة)، بسيطرتها على مفاصل مهمة في الدولة، وخلقت بإعلامها المضلل تشويشاً عرقل المسيرة الديمقراطية بشكل كبير. ونحن نشفق الآن مما يمكن أن يصنعه خليفتها (المؤتمر الوطني) إذا جاء عهد ديمقراطي جديد، فالمؤتمر الوطني سن (سياسة التمكين) واستولى على كل مقدرات البلاد وكل أوجه العمل فيها لما يزيد عن ربع قرن. لا فجر في السودان بدون معالجة ذلك المأزق، ولنا في التجربة الديمقراطية الثالثة خير دليل. ولكن هذه المعالجة لن تتم بدون أن تجري الجبهة (أوالمؤتمر الوطني) مراجعات أساسية، مراجعات تنطلق من بؤس الحصاد الذي ألقموه للوطن، والاعتراف بضرورة التعايش مع الآخرين، لأن منطق المواجهة لن يجدي فتيلاً.

ولننتقل الآن لمشهد في أسرة السيد الصادق.

عودة السيدتين (رحمة وسارا)

في يونيو ١٩٨٥م عادت الحبيبتان إلى أرض الوطن بعد اغتراب دام ست سنين، جفف حيواتنا ففي الحبيبتين روحان تبلّان بقربهما، أمي رحمة ودعابتها ورحمانيتها وقصصها القرآني والنبوي والمهدوي ولطفها العجيب، وأمي سارا و شفافيتها وحنانها الدافق و شفقتها وهمها بالجميع في كل صغيرة وكبيرة، ضحكاتهما الرنانة وجلساتهما التي تسوى الدنيا وما فيها.. كان الجفاف قد طال فيا للبشرى (يا للهوى.. يا للشباب يا للدعاء المستجاب.. بعد الغياب بعد الليالي المرّة في حضن العذاب عاد الحبيب المنتظر عوداً حميداً *مستطاب*) أو كما قال المغني.

أنصارية وهي تستمع للمذياع حينما شدا الحادي: عاد الحبيب المنتظر.. قالت: (عليه السلام)! فعلاً يغني المغني وكلٌّ على هواه!!

الشاهد، كانت خارطة البيت قد تغيرت، فقد سعى السيد الصادق لتصفية ورثة منزل الإمام الصديق بالملازمين بينه هو وأخوانه وأخواته، فكان المنزل الرئيسي من نصيبه وأقطع أخوانه من منزله المجاور الذي كنا نسميه (البيت التاني) وكانت تقطن فيه أمي حفية وذريتها فصار من نصيب عدد من عماتي وأعمامي، بينما كانت أمي سارا في المبنى الرئيسي مع أمي رحمة، وذريتها في مبنى (الاستراحة) الذي صار من نصيب أمي وصال.

الوضع الجديد صرنا فيه جميعنا في المبنى الرئيسي حيث أمي رحمة في مكانها القديم، وأمام غرفتها برندتها ثم السهلة وشجرة (المنقة) التي سوف تحزن وتعقم لسنوات بسبب فراقها الفاجع في آخر العام.

أما الحبيبة سارا فحينما عادت انشغلت لفترة في أعمال الصيانة، ذلك لأنها كانت ذات ذوق رفيع ولم تكن تر ضى إلا بدرجة معينة من الإتقان. أول شيء شيدته كانت (القطية التي تجمع بين الأ صالة والمعا صرة)، والتي كثيراً ما تندرت حولها، ولسبب غير معروف، صحف الجبهة العدائية حتى النخاع.

اجتمعنا لأول مرة في حياتنا في ذات الغرف، أم سـلمة و طاهرة في غرفة، ومريم وزينب في غرفة ورندة وشـخصـي في غرفة، والأولاد في غرفة، كانت تجربة سـعيدة بالنسـبة لنا كررت ما كنا نعيشـه في الإجازات. ولكن مع زحمة المنزل في عهد الديمقراطية وتحوله لنادٍ كثير الرواد، هذا من جهة. من جهة أخرى ضـم منزل ودنوباوي لممتلكات السيد الصادق، ومع الضيق هنا وإمكانية التوسع هناك انتقل جزء منا إلى ودنوباوي عام ١٩٨٦م، أمي حفية وذريتها، وكان الفراق الأول لنا ولكن أظن أننا حولناه إلى الضد.. بالنسبة لي كنت أتحين أية فرصـة للذهاب والعيش في ودنوباوي للأيام والأسـابيع.. وهكذا صـرنا نسـكن في بيتين لأول مرة! وهي سكنى استمرت لسنوات.

النظام الأمثل لحكم السودان

في ١٣ يونيو ١٩٨٥م قدم الـ سيد الـ صادق محا ضرة في الأكاديمية العـ سكرية العليا بعنوان (النظام الأمثل لحكم السودان في المرحلة المقبلة)، احتوت المحاضرة على ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول عرض نظري لرؤى السيد الصادق في الفكر السياسي حول محورية الديمقراطية وتعريفها وتحديد شروط نموها، وتحدث عن التجربة الـ سودانية وخلص إلى أن *(وجود ترنح بين الديمقراطية والا ستبداد في تاريخ الـ سودان الحديث يدل على أن في السـودان قسطاً كبيراً من الشـروط الديمقراطية، قسـط يلح على البروز ثم تعصـف به عوامل أخرى).*

والقسم الثاني ر سم فيه معالم النظام الأمثل من ضرورة فصل السلطات، وإ شاعة الحريات، وإعطاء وزن للقوى الحديثة، والحكم اللامركزي الإقليمي، والحكم ا لذاتي الإقليمي في الجنوب، وأن تكون السـلطة التنفيذية في يد شـخص منتخب انتخاباً مباشـراً (النظام الرئاسـي)، وأن يراعي النظام الدسـتوري عدداً من المعادلات المهمة: المعادلة الاجتماعية بتحقيق التنمية والتوزيع العادل للثروة، والمعادلة المدنية العسكرية بأن *(يشـمل النظام السـياسـي قناة قانونية للمشـاركة العسـكرية على أن يكون في هذه المعادلة توفيقاً بين المشاركة في السيا سة القومية وبين الا نضباط الذي هو جوهر القوة العسكرية وضمان تما سكها)*، والمعادلة الخارجية المتفق عليها قومياً والملتزمة بعدم الانحياز.

والقسـم الثالث والأخير بيان لمهام المرحلة الانتقالية الواجب اجتيازها نحو النظام المختار. وقد عدد سـبعة منها هي: تصـفية آثار مايو من قوانين وأوامر جمهورية ظالمة، وتصـفية رموز السـيادة وإحلال رموز جديدة محلها (العلم، والشعار، والعملة، واسم الجمهورية، وأسماء الشوارع والمنشآت)، وإعفاء التعيينات

السياسية، وسن قانون القصاص الشعبي الذي يشكل جزءً مكملاً لتصفية آثار مايو (وقال إن كلاهما الآن يعالجان ببطء مخل)، وكفالة الحريات الأساسية، وإيقاف التدهور الاقتصادي، واحتواء آثار المجاعة، والاتفاق على الوضع الدستوري المؤقت شارحاً أنه *(في المسرح الآن مشروع دستور مؤقت يمنح التشريع للمجلس العسكري الانتقالي ويذكر مصادر التشريع. ومشروع آخر يمنح التشريع للحكومة المدنية ولا يذكر مصادر التشريع. وفيما عدا هذين الأمرين فإنهما يتشابهان كثيراً. لقد اقترحت أسلوباً آخر وهو العدول عن إصدار دستور مؤقت واستبدال ذلك بإصدار أوامر دستورية مرقمة تملأ الفراغات الدستورية وتحدد صلاحيات الأجهزة العليا)*، وتنظيم أمن الدولة والأمن الخارجي وإصدار قانون للأمن يكون فاعلاً في ظروف الحريات، والاتفاق القومي على مشكلة الجنوب، مؤكداً أن الحل سلمي ولكنه يقتضي أن يكون الطرف السوداني قوي سياسياً وذا مصداقية قتالية. وقال: *(تقوية الموقف السياسي تكمن في الاتفاق على أسس واضحة لحل المشكلة، وفي التحدث بصوت قومي واحد، وفي تأكيد سلامة النظام السياسي في السودان. أما تقوية الموقف العسكري فإن النظام المايوي قد ارتكب في حق القوات المسلحة الخطايا العشر: الخصوصية، التقلب بين التسييس والانضباط، ذبذبة الانتماء، زراعة الشك، توظيفها في أعمال الشرطة، استنزافها، إهانتها واستغلالها، وشغلها بأعمال انصرافية، مما أدي إلى تدني الروح المعنوية وضعف التدريب والتسليح وشح التموين.. إذا لم يتحقق مستوى من القوة في الموقف السياسي وارتفاعاً في المصداقية القتالية فإن الطرف الآخر لن يفاوض بجدية وإذا فاوض فسيكون هدفه الإملاء)*.

وقال في الختام *(المطلوب أن يؤدى الوضع الانتقالي واجباته المذكورة هنا بنجاح لكى يفتح الطريق أمام التجربة الديمقراطية المقبلة على السودان، لأن في نجاحها تتويجاً لعطاء السودان التاريخي، وتبشيراً بفجر الحرية الذي عانت من غيابه شعوبنا الشقيقة دهوراً، ولا يمكن أن تتفجر طاقاتها الحقيقية المعنوية والمادية إلا في رحابه)*.

وبعد أشهر ألقى السيد الصادق محاضرة أخرى أمام الأكاديمية العسكرية ذاتها حول التطرف الديني في السودان، سوف نتطرق لها في حينها.

الإسلام ومسألة جنوب السودان

في ١/ ١١/ ١٩٨٥م أصدر السيد الصادق كتيباً بعنوان (الإسلام ومسألة جنوب السودان) تم طبعه وتوزيعه على نطاق واسع.

احتوى الكتيب على خلفية لمسألة الجنوب، والعنف المسلح الذي اندلع فيه ثلاث مرات، متطرقاً لمجهودات الحلول منذ مؤتمر المائدة المستديرة، ولجنة الاثني عشر، ومؤتمر جميع الأحزاب، وهي التحضيرات التي انبنت عليها اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م.

ثم تطرق للظروف التي أدت لخرق الاتفاقية وانفجار الحرب الأهلية في ١٩٨٣م بقيادة دكتور جون قرنق، ومساهمته في محاصرة النظام المايوي حتى قيام الانتفاضة المباركة، ثم مواصلته القتال برغم التوقعات أن يشارك في البناء الديمقراطي الجديد.

قال السـيد الصـادق: (*لقد كانت الثورة تعتبر حركة المقاومة المسـلحة في الجنوب حليفاً لها في وجه الطاغية، ولذلك كانت تتوقع أن تتلاحم معها حركة المقاومة المسلحة في الجنوب للاتفاق علي بناء السودان الديموقراطي الجديد علي أنقاض النظام المباد.ولكن جون قرنق ومن معه ارتكبوا طائفة من الأخطاء أمام التطورات الجديدة في السودان . تلك الأخطاء هي:*

- *عدم فهم التغيير الذي حدث وعدم تقدير أن النظام الذي خلف جعفر نميري كان ثمرة اتفاق قومي شامل.*
- *المناورة في اتجاهات منها فتنة لخلق شـرخ أسـاسـي بين المجلس العسـكري الانتقالي ومجلس الوزراء، وبين القوي الحزبية والنقابية وبين القوي الحزبية ذاتها ما بين تقليدي وتقدمي وهلم جراً.*
- *إصدار الآراء الإملائية من بعيد كأنما النظام السياسي السوداني كله أسير مدافعهم.*
- *ارتكاب طائفة من الأخطاء العسـكرية ذات الأثر السـياسـي السـلبي جداً مثل الهجوم المسـلح على القري المدنية العزلاء في القردود الأزرق وود دكونة وغيرها.*
- *الغدر الذي تمثل في طلب الأمان لتوصيل خطاب ثم رفض الانسحاب بعد ذلك.*

هذه الأخطاء فعلت فعل السحر في نقل صورة جون قرنق من بطل محارب ضد الظلم المايوي إلي معتد يسفك الدماء في سبيل أطماعه السياسية أو في خدمة مصالح أجنبية.

ساهم هذا المناخ في الترويج لاتجاهات شمالية سئمت الاقتتال واعتبرت الجنوب مصدر شقاق لا ينتهي لذلك فالأفضل فصله والاستراحة من شقاقه. هذا رأي انفعالي نما إلى جانبه رأي آخر يعلن الانتماء الإسلامي ويري في الجنوب عائقاً في طريق الإسلام في السودان ويري إزالة العائق بفصل الجنوب.

القوي التي تشـدها هذه الآراء وجدت نفسـها بعد رجب متورطة في خطايا النظام المباد لذلك تحرجها اهتمامات الرأي العام الرجبي وتريد الانصراف عنها، فوجدت من أخطاء جون قرنق و سيلة لاهتمام وطني آخر تذوّب فيه الحاجز بين مايو ورجب).

ومضى السيد الصادق يعدد رؤى هؤلاء المقتنعون بتجربة النميري في فرض الإسلام «والتورط» في الشريعة، ويرونها تجربة إسلامية صحيحة، ويفضلون التخلص من الجنوب إذا كان عائقاً دونها، ويفضلون نظام النميري على رجب. وقال (*هذه الآراء الساذجة تغذي آراء جون قرنق وتتغذي بها في تحالف الأضداد*). ثم فند تلك الرؤى مؤكداً أن أسلوب النميري ليس صحيحاً بمقياس الإسلام، و(*الشريعة ليست مؤسسة عقابية ولا هي «توريط» للشعوب*)، كما فند خطة جون قرنق التي تغذي هذه الآراء الساذجة وتتغذي بها،مؤكداً أنه لن يفلح في إقامة نظام علماني اشتراكي تسيطر عليه العناصر الزنجية بالقوة. فالقوى التي ينازلها أقوي منه، وهو مختلف عليه داخل الجنوب نفسه. ثم قال: (*ولكن ينبغي أن لا ينسينا الغضب علي جون قرنق وتجاوزاته أن ندرك أمرين هما: أن هناك مظالم وأموراً لا بد من تحديدها والاعتراف بها ووضع الإطار العام لعلاجها. وأن العنف فاعل في إخماد العنف ولكنه وحده ليس كافياً لإزالة التربة التي تلد العنف مرة ومرة ثالثة.. لقد دعونا لمؤتمر قومي تجتمع فيه القوي السياسية والفئوية السودانية وتتطرق لأمور الوطن الهامة وتضع أساساً لحلها*).

وعدد القضايا أمام المؤتمر وهي: العلاقة بين المركز والإقليم في السودان دستورياً وإدارياً، إستراتيجية التنمية وأساس توزيع الثروة القومية، المشاركة العادلة في كل مجالات الحياة العامة، مسألة الإسلام، مسألة العروبة، ومسألة الأفريقية.

وخص مسألة الإسلام بالشرح والتفصيل، مؤكداً أن هناك ثلاثة آراء حول القضية الإسلامية في السودان: الرأي العلماني القائل بفصل الدين عن الدولة، والرأي المشيد بتجربة نميري الإسلامية باعتبارها تعبر عن طموحات الشعب السوداني المسلم، والرأي الثالث الذي تبناه وفصله،وقد احتوى على ملخص لفكره الإسلامي القائل بمراعاة جدلية الأصل والعصر، وسوف نتطرق له في الجزء الخامس من هذا الكتاب بإذن الله..

واختتم الكتيب بالفقرة: (*المطلوب هو أن يدرك المسلمون سعة الإسلام فيلفظون التجربة المايوية التي شوهت الإسلام، وأن يدرك غير المسلمين خصوصية التجربة الأوربية التي لجأت للعلمانية، ويبحث الجميع أصول اتفاق شامل يلبي تطلعات أغلبية السكان، وكفالة حقوق الآخرين، وإيجاد مناخ فكري وسياسي لبناء الوحدة الوطنية*).

ميثاق الدفاع عن الديمقراطية

مع إحجام الحكومة الانتقالية عن تحقيق شعارات الانتفاضة، وتصفية آثار مايو، وتزايد مخاطر الارتداد على الديمقراطية، تنادت أحزاب ونقابات التجمع الوطني لصياغة ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وإعلانه في احتفال جماهيري بميدان المدرسة الأهلية بأم درمان في ١٧ نوفمبر ١٩٨٥م، يوم ذكرى انقلاب عبود.

و جاء في الميثاق أن قادة الأحزاب والنقابات والقوات المسلحة يعلنون التزامهم المطلق بعدد من المباديء التي تؤكد الالتزام بالديمقراطية كنظام للحكم:و(نتعهد ونلتزم باتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لمقاومة أي اعتداء على النظام الديمقراطي من أي مصدر كان) و(إن سبيلنا في مقاومة ومقاتلة أي اعتداء على النظام الديمقراطي هو الإضراب السياسي العام والعصيان المدني فور الاعتداء على النظام الديمقراطي، ويكون الإضراب السياسي والعصيان المدني معلناً تلقائياً بمجرد إجهاض النظام الديمقراطي). و(نتعهد بأن يتحول التجمع الوطني إلى جبهة مقاومة شعبية فور أي اعتداء على الديمقراطية ليقود معركة استعادة الديمقراطية.) وفي الجانب الاقتصادي: (يعلن شعبنا عدم التزامه مسبقاً بالوفاء بأي ديون أو قروض أو مساعدات تقدمها أية دولة أو مؤسسة مالية لأي نظام ديكتاتوري يتسلط على بلادنا).

و قد وقع على الميثاق ١٨ حزباً وتجمعاً واتحاداً بالإضافة إلى ممثل المجلس العسكري والقوات المسلحة، حيث خاطب الجمع اللواء عثمان عبد الله وزير الدفاع الذي أكد «أن القوات المسلحة لن تضطر شعب السودان بعد الآن لاستخدام الإضراب السياسي لمواجهة الانقلابات العسكرية لأنها ستقضي على المغامرين والمتآمرين في داخلها. وأن القوات المسلحة هي أول من يقف ضد الانقلابات العسكرية».

بينما غابت الجبهة الإسلامية القومية ولم توقع على الميثاق فرسمت أكبر علامة استفهام، وفسر أمينها العام حسن الترابي هذا الغياب بقوله «نحن لدينا مباديء في العمل السياسي تقوم على أساس احترام المواثيق. فإذا قطعنا عهداً أوفينا به، ولا يمكن أن نغدر بأحد أبداً، وحتى إذا تبدلت حساباتنا وتقديراتنا نقوم بفصم العهد وبعدها يمكن أن تقوم المواجهة»[٤٦].

خاطب الجمع قادة الأحزاب الموقعة على الميثاق في كلمات مختصرة، وجاء في كلمة السيد الصادق: (هناك من يطرح الإسلام وكأنه هجمة على المجتمع، والصحيح أن الإسلام هو استجابة لتطلعات المجتمع في الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة)[٤٧].

ولكن الميثاق مضى حبراً على ورق، فحينما تم الانقضاض على الديمقراطية لم تلتزم جهة بتنفيذ ما فيه، اللهم إلا نقابة الأطباء التي أعلنت الإضراب فتم التنكيل بقادتها وحبسهم واستعان النظام بأطباء الجبهة الإسلامية مما وراء البحار[٤٨]. أما القوات المسلحة فمثلما سوف نرى، ضجت بالاتجاهات الانقلابية ظاهراً وباطناً قبل أن يقوم الانقلاب بالفعل.

---

[٤٦] جادين، مصدر سابق، ٩٧-٩٩

[٤٧] نفسه

[٤٨] قسم السيد، سابق

نظم حزب الأمة رحلات نفيرية لاستنهاض قواعده في الأقاليم الستة الشمالية ووفداً لجوبا.

بدأت رحلات النفير في ديسمبر ١٩٨٥م، وقصدت حملات النفير تدشين حملة تنظيمية واسعة جماهيرية، وإجراء مخاطبات مغلقة للكوادر، وتعبئة النساء والشباب، وتوزيع مطبقات تخاطب قضايا السودان الملحة كالسلام والديمقراطية، والتنمية، وإزالة آثار مايو، وبناء العلاقات الخارجية، وإصلاح الاقتصاد السوداني، وإلغاء قوانين سبتمبر،مع حملة لفتح دور الحزب على مستوى المدن والقرى. كما تم في رحلات النفير تلمس القضايا الملحة للناس في كل الأقاليم، ورؤاهم حول حلولها المرجوة.

شارك معظمنا، في أسرة الحبيب السيد الصادق، في رحلات النفير تلك، مثلاً، رندة شاركت في نفير الشرق الذي كان بقيادة دكتور عمر نور الدائم رحمه الله، وزينب شاركت في نفير الشمالية الذي كان بقيادة الحبيب مهدي الطيب الحلو رحمه الله، ومريم شاركت في نفير الجنوب، أما أنا فذهبت في نفير النيل الأبيض الذي كان بقيادة السيد نصر الدين الهادي المهدي، وكان فيه من الكوادر الشبابية حينها صديق بولاد وزينب أحمد صالح، ورفعت الكامل، وخالد أب سلب، وآخرين.. أما الحبيب فذهب إلى الإقليم الغربي (كردفان ودارفور) وكان بصحبته عدد من القيادات منهم السارتين: الوالدة سارا رحمها الله التي كانت تمسك حينها بملف التنظيم، والحبيبة سارة نقد الله التي انتخبتها الهيئة النسوية أمينة للمرأة.

كانت رحلة النفير شاقة على كثيرين، وكان صحب السيد الصادق يلاحظون علو همته ويشكون مما تلقيه عليهم من مشقة، ومنهم شباب يفترض أن يفوقوه لياقة، فكان الجميع ولسان حالهم كما قال الحبيب المادح عابدين:

عابدين بطي كيف لحوقو　　واخلاقه لاحبابه يحوقو
يكون ذو مروة ما ممحوقو　　ومن رام كيد يكون مسحوقو
المكر السي بأهله يحوقو　　والمطرود صحيح ملحوقو

أثناء رحلة النفير زادت المعاناة على أمي رحمة التي قضت السنوات الأخيرة تعاني من هشاشة العظام بسبب ما تتناوله من (كورتيزون) لإصابتها بالحساسية وما سببه لها ذلك من كسر في (المخروقة) عطّل حركتها، وفي أيامها الأخيرة أصيبت بالملاريا.. وفي فجر الثلاثاء ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م فاضت روحها الطاهرة إلى بارئها راضية مرضية.

كانت أمي رحمة هي روح بيتنا والبركة التي تشع في أرجائه، أما بالنسبة لي فقد كانت قبلتي وراحة روحي وكنت أظل قربها ملصوقة أعب من نورها.

أما بكرها المحبوب فكان محباً لها باراً بها وكثيراً ما يردد إنها برجاحة عقلها أول من فتح ذهنه لفقه جديد للمرأة، وكم كان يوجهني وهو يراني أجلس حداها لكي أدون مروياتها المهدوية وقد بدأت ذلك مرة ولكني لم أكمل بل لا أدري أين وضعت تلك المدونات.

وكانت أمي رحمة طلبته أن يقرأ لدى صعود روحها لبارئها آيات من سورة الفجر أسوة بما فعل الإمام عبد الرحمن لأمه، الشيء الذي جعله كما قال يتحا شى تلاوة سورة الفجر.. السيد الصادق كان حينها في منطقة رهيد البردي بدارفور، ولكن شاء ربك أن يفي بوعده لها، وسأترككم مع كلمات السيد الصادق في نعيه لأمي رحمة:

(بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد الله القائل: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ﴿٢٨﴾ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴿٢٩﴾ وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي ﴿٣٠﴾ ﴾[٤٩]*. والصلاة والسلام علي النبي محمد القائل لرجل سأله: من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال النبي: أمك. قال الرجل ثم من؟ قال النبي: أمك. قال الرجل ثم من؟ قال النبي:أمك. قال الرجل ثم من؟ قال النبي: أبوك. (متفق عليه)*

أيها الأصحاب والأحباب لقد بلغني نعي الحبيبة وأنا في وطن خليفة المهدي عليه السلام في رهيد البردي عاصمة دار التعايشة. ألا رحمك الله يا معلمتي و يا أختي،وصرت في أخريات أيامك بنتي وكنت في كل الحالات حبيبتي وصديقتي. رحمك الله يا كل علاقات الإنسان بالإنسان وهل كلها إلا فروعاً من الأمومة؟

«الجنة تحت أقدام الأمهات».

لقد كنت أشعر أن حب الناس لي من حبها، وأن غفران الله لأخطائي من دعائها، وأنني مهما عانيت الأخطاء ومكائد الكائدين فإنني بدعائها المخلص الصادق في برد وسلام.

كانت في أيام الوداع تهديني أحلى زاد والدموع تجري. تهديني عبارات العفو عني والرضا مني و شهادات البر. شهادات أطمع أن تكون لي خير زاد في دنيا العباد وفي يوم المعاد.

كنت صبياً نحو العاشرة يوم توفيت السيدة مقبولة بنت السلطان نورين بن محمد الفضل والدة الإمام عبد الرحمن الصادق. وجاءت الحبيبة من بيت المأتم وقالت لي يا ولدي لقد كنت بجوار «يمة» (السيدة مقبولة) وهي تحتضر، فقرأ ولدها الإمام عبد الرحمن بجوارها الآيات: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ﴿٢٨﴾ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴿٢٩﴾ وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي ﴿٣٠﴾ ﴾ *أريد منك أن تعدني بواحدة. أن تقرأ بجواري هذه الآيات عندما يأتي اليوم الموعود. فاستعبرت باكياً فقالت لا تبك فهذا أمر لا بد منه.*

---

[٤٩] سورة الفجر الآيات ٢٧-٣٠

وفي يوم الخميس ١٦ ديسمبر يوم سفري للفاشر ودعتها وانقبضت نفسي لحالتها، وترددت في السفر حيناً ثم قلت لصلاح أخي راقب حالتها، وابعث لي سريعاً إن لزم الأمر لأعود. وسافرت. وكنا أثناء الرحلة والطواف نصلي الأوقات الخمسة في جماعة. وكنت إذ أصلي بالجماعة أحرص على عدم قراءة سورة الفجر وآياتها الأربع ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ٢٧ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ٢٨ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ٢٩ وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي ٣٠ ﴾ كأنني بعدم قراءتها أدفع قدراً مقدوراً.

وكنت اتصل أسأل عنها من حين لآخر. وكان آخر اتصال يوم السبت ٢٨/١٢/٨٥ من نيالا فقيل لنا إن حالتها حسنة وأنها عوفيت من الملاريا. والغريب أنني في فجر يوم الثلاثاء ٣١/١٢/٨٥ وكان هذا على غير علم مني موعد احتضارها، نسيت أو أنسيت حذري وقرأت في الصلاة سورة الفجر وعلى غير عادتي وجدت نفسي أكرر آياتها الأخيرة ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ٢٧ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ٢٨ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ٢٩ وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي ٣٠ ﴾.. هكذا نعت العناية الحبيبة لي، وأجبرني صاحب العناية دون علمي أن أبر بوعدي لها، وألبي رغبتها ففي عالم الروح لا اعتبار لحواجز الزمان والمكان فلله الحمد على ذلك.

لقد تعذبت يا حبيبتي بعذابنا سجناً وتشريداً وتعرضاً للخطر. وداهمك لثلاثة أعوام مرض لم يكن عنيفاً ولكن نفسك الكبيرة الحية أبت القعود والرقاد فسبب لك المرض أذىً بالغاً.

أيها الأحباب والأصحاب والأصدقاء، لقد كانت الحبيبة رائدة في نشاط اجتماعي عريض، وكانت مبتكرة ومجددة في كثير من أساليب الحياة. وكان لها نهج تربوي خاص، من معالمه التربية بالتاريخ، فقد كانت تقص علينا باستمرار قصص الأحداث التاريخية للانتفاع بها تربوياً. كانت تقصها باستمرار وبطريقة شيقة في محل الأحاجي وقد ساعدها على الربط بين الأحداث والمعاني التربوية، أنها سمعت كثيراً من جدتها السيدة فاطمة بنت حسين زوج الإمام المهدي. لقد كانت السيدة فاطمة هذه حوارة للإمام المهدي قبل أن تكون زوجه. لقد كانت كحوارة مهتمة اهتماماً بالغاً بالجانب العقائدي والتربوي وصلة الأحداث والوقائع، فانتقل منها هذا الاهتمام عبر السيدة أم سلمة للحبيبة الراحلة رحمة. فكانت لا تبرح تقص أحداث التاريخ مقترنة بمعانيها الدينية والتربوية في كل مجالسها وفي كل المناسبات.

لقد وفقت الحبيبة الراحلة توفيقاً عبقرياً لطيفاً بين أمور كثيرة وارد فيها التعارض:

- وفقت بين تقاليد أسرتها والمبادرات الاجتماعية التي قامت بها.
- وفقت بين عمق حبها لمن أحبت وبسطه حتى لا يحرم منه أحد ممن يستحقه لكيلا يكون الحب سبباً في الحسد والكراهية.
- وفقت بين موضوعية فاصلة بين الحق والباطل، وعاطفية تبسط فيها المودة والحنان.

- *وفقت بين شخصية امرأة معتزة بجنسها وبين شخصية مقدامة تنافس الصناديد.*
- *وفقت بين اعتزازها بأصلها، بجدها لأمها محي الدين ومجدد الملة وأبيها فارس العرب.*
- *ووفقت بين فطرة ذاكرة وعقلية تلتمس الأسباب.*

عجباً كيف أجد نفسي في الحديث عنها لأنساها بسماع السامعين، فإن سكت، هجمت الذكريات وهاجت الشجون. حقا:

كم وحشة للنفس يخشى اقتحامها   أخو غمرات ليس يخشى الفيافيا

كنت يا أعز الناس أريدك أن تشهدي معنا الضوء المشرق في آخر السرداب المظلم، ولكن لله ما أعطى ولله ما أخذ.

وعزاؤنا أنك مع أرواح سلفنا الصالح ستكونون معنا تسمعون وعدنا لكم أن نسعى بكل قوتنا لتحقيق أهدافكم كلها ولرفع راياتكم راية راية.

سوف نكون إنشاء الله عزيمة ماضية لإقامة الدين وبناء الوطن وإسعاد أهله بالوفرة والحرية والكرامة والعدل.

لن يهدأ لنا في سبيل ذلك بال، حتى نلقاك ونلقاكم مع النبيين والصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا.

فوداعاً يا أعز الناس ويا أحب الناس في مقعد صدق عند رب الناس.

أيها الأحباب والأصحاب والأصدقاء، إن المآتم التي نقيمها في السودان لا أساس لها في الدين. فلم يقمها النبي عليه الصلاة والسلام.

ولكن هذا المأتم عرف سوداني يستحسن التدرج في إبطاله. لذلك، رأينا بعد المشورة المسنونة، أن نختصر أيام المأتم ليومين، يوم الدفن نفسه ويوم بعده. وإننا سوف نلتزم بهذا الاختصار في فراش أم المؤمنين رحمة راجين أن تكون لنا ولغيرنا من الأحباب والأصحاب سنة، مقتدين بما فعل الإمام الراحل عبد الرحمن الصادق، آملين أن نتدرج بفاعلية في إبطال كل العادات الثقيلة في المآتم والزيجات.

ختاماً، إننا نشكر جميع من شاركنا في هذه المصيبة بالتشييع والتعزية، جزاهم الله جميعاً عنا خير الجزاء، وإن جاز أن يشكر إنسان على ممارسة حقه، فالشكر لأنصار الله هنا وفي المناطق التي وصلنا فيها الخبر في رهيد البردي، وعد الغنم، إذ وجدنا منهم مشاركة اقتسمت معنا الحزن وشاطرتنا المصيبة.

إننا نشكر كل الناس في العاصمة والأقاليم، فقد شاركنا أهل السودان بطبعهم الوفي الودود جزاهم الله كل خير وصرف عنهم كل مكروه.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٢﴾ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾ يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾.[٥٠]

أحسن الله عزاءنا جميعاً، وللحبيبة رحمة الرحمة. والسلام عليكم).

رحم الله أمي رحمة رحمة واسعة، وقد طالت بعدها الأحزان البشر والشجر، وربما الطيور التي كانت تقتات من يدها كل يوم!

ولنخرج من أحزان الأسرة، إلى أرجاء الحزب واكتمال البناء الجديد.

المؤتمر العام الخامس

انعقد هذا المؤتمر بأرض المعسكرات بسوبا في الخرطوم في الفترة ٢٦ فبراير وحتى ١ مارس ١٩٨٦م.

مهام المؤتمر بحسب البيان التأسيسي هي: دراسة وإقرار دستور الحزب ولوائحه وبرنامجه، وانتخاب قيادة الحزب وأجهزته العليا.

كان ذلك المؤتمر قفزة من ناحية التمثيل لكل أقاليم السودان حينها وإن لم يكن ذلك وفقاً لثقل العضوية فيها إذ لم يتوفر معيار يمكن القياس عليه، ولا وفق مؤتمرات قاعدية ولكن تم تمثيل لجان الأقاليم والمجالس كما ذكرنا، وكان المؤتمر كما ذكرنا عقب رحلات النفير وهي عبارة عن طواف على الأقاليم للتعبئة من أجل الانتخابات ولتلمس قضايا وهموم المواطنين في كل الأصقاع.

في ذلك المؤتمر تمت إجازة دستور الحزب المعدل لسنة١٩٨٦م، وبرنامج الحزب (برنامج نهج الصحوة)، وانتخاب رئيس الحزب حيث أعيد انتخاب السيد الصادق المهدي. وفي المؤتمر استحدث الحزب فكرة جديدة هي فكرة الأمانة الجماعية ففي كل تاريخ الحزب قبلها وبعدها كان السكرتير أو الأمين العام شخص واحد، ولكن في ذلك المؤتمر تم انتخاب أمانة جماعية مكونة من خمسة أشخاص وفاز في انتخابات الأمانة العامة كل من: د. عمر نور الدائم، د. آدم مادبو، السيدة سارا الفاضل، السيد بكري عديل،

---

[٥٠] سورة الأنبياء الآية ١٠١-١٠٥

والسيد نصر الدين المهدي. وكانت أول مرة تصل فيها امرأة في حزب سوداني كبيراً كان أو صغيراً لمثل ذلك الموقع المرموق.

كذلك تم انتخاب الهيئة المركزية والمكتب السياسي للحزب[٥١].

حضرتُ الجلسة الافتتاحية لذلك المؤتمر من مقاعد الضيوف، ولا أذكر كثيراً منه سوى الحضور الكبير.. وقد خاطب السيد الصادق الجلسة الافتتاحية، وذكر بعض ملامح الطواف:

(لقد طفنا السودان الحبيب شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، فاستقبلنا أهلنا في كل مكان بطلاقة أوجه وبشاشة أنفس وسرور فؤاد معبرين عن ثباتهم على مبدأ الأمة، فرحين بالذين انضموا إليهم زرافات ووحداناً، حتى كاد حزب الأمة أن يصبح الأمة.. حقا إن النعم في طي النقم والمزايا في طي البلايا والحكيم من عرف:

ذريني أنل ما لا ينال من العلا فسهل العلا في السهل والصعب في الصعب)

وتحدث السيد الصادق في كلمته عن خمس رايات: راية النهج الإسلامي، وراية النهج الديمقراطي، وراية النهج التنموي، وراية النهج القومي، وآخرها راية النهج الانتخابي، وفيها قال:

(لقد خطت الانتخابات حتى يومنا هذا خطىً سليمة وكان التسجيل عالياً، وكان سلوك أكثرية الناس منضبطاً.

النهج الانتخابي المطلوب يوجب أن نجعل من الانتخابات العامة هذه، تجربة نزيهة يمارس الشعب بموجبها حقوقه ويحقق عن طريق الانتخابات:

- *مجلس تأديب شعبي كبير لمحاسبة مايو سياسات ومؤسسات وممارسات وقفل الباب أمام التلاعب بالوطن.*
- *محاسبة أهل إسلام الطوارئ وبيعة الزور والإكراه ليقفل نهائياً باب التلاعب بالدين.*
- *اختيار الذين عرفوا بالجدية والمصداقية والخبرة للأخذ بيد الشعب وإنقاذ البلاد مما تلاقيه من عناء وشقاء.*
- *جعل الانتخابات تكملة لمشوار رجب، وتجسيداً لتطلعات الشعب لحياة أعدل وأفضل.)*

وفي نهاية كلمته وجه السيد الصادق ثلاثة نداءات موسعة: نداء داخلي للقوى السياسية السودانية، ونداء خارجي متعلق بقضايا إقليمية وعالمية، بما فيه للمغتربين السودانيين، ذكر فيه ميثاق مقترح لتوحيد أهل القبلة (وهو مجهود سيتصل ويتشعب وفق ما سنفصل في الجزء الرابع بإذن الله)، والنداء الأخير حزبي.

---

[٥١] أوراق المؤتمر موجودة في موقع حزب الأمة القومي بالإنترنت

قال السيد الصادق:

*(**نقول للقوى الإسلامية في السودان:** يا قومنا تخلوا عن أي شك في أن تجربة مايو المسماة إسلامية خاطئة تصوراً وتقنيناً وممارسة، وهي تشويه وتقبيح للإسلام، فأعلنوا براءة الإسلام منها.. تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم. وتعالوا لنتفق على أن يكون التشريع في بلادنا إسلامياً، وأن يكون التقنين ديمقراطياً، وأن نكفل في ظل الإسلام ومبادئه حقوق الآخرين.*

*Enter**ونقول للقوى السياسية الجنوبية:** تعالوا إلى مائدة المفاوضات لنبحث قضايانا بالجدية، ونحسمها بالحوار الحر السلمي الديمقراطي. إن من تخلف عن هذا النداء لا يمكن أن يكون وطنياً، بل يحق اتهامه بالعمل على فرض آراء بالقوة على الشعب أو لمصلحة جهات أجنبية وفي الحالتين فسوف يطيل عذاب أهله دون طائل، لأن الشعب السوداني أقوى منه ومن محرضيه.*

*ونقول لليسار السوداني:** إن القرار الديمقراطي في السودان قرار إسلامي، ولا يمكن تفاديه إلا بالعنف، والعنف لن يكون لصالحكم، فأعلنوا الالتزام بقرار الأغلبية الشعبية الحرة. واعلموا أن هجمة إسلام الطوارئ ليست من الإسلام في شيء، وأعلموا أن الإسلام يسع التقدم الاجتماعي من داخل تعاليمه، ويوجب التنمية، ويستوعب العصر، ويؤمن حياة المستضعفين، ويمنع التبعية الخارجية.*

*ونقول لتيارات القومية العربية:** إن عروبة السودان حقيقية، لكنها لا تحتمل التوجهات التي صحبت ظروف القومية العربية في المشرق العربي. وحرصاً على تمدد العروبة بوجهها السوداني المعتدل ألزموا الاعتدال لكيلا يقوم استقطاب عرقي تكون وحدة السودان إحدى ضحاياه.*

*ونوجه نداء إلى قواتنا المسلحة:** التي تواجه ظروف قتال لم يعد له ما يبرره من ناحية الذين يحملون السلاح. إننا نقدر صمودكم وتصديكم للعدوان، فإن شعبكم معكم، وسوف يقوم بالمستحيلات لدعمكم لتطويق العدوان وهزيمته في نفس الوقت الذي يفتح فيه أبواب الحل السلمي الديمقراطي العادل على مصراعيه.*

*والنداء الثاني نداء خارجي:** لقد وضعنا في برنامجنا ورقة عمل لميثاق يوحد أهل القبلة، وإننا نوجه نداءً قومياً لمفكري وعلماء وفقهاء الأمة – السني منهم والشيعي – أن يهتموا بهذا الأمر. وإننا نلتزم القيام بمجهود شعبي كبير لإيقاف حرب الخليج التي صارت خراباً للمتحاربين، وربحاً وفيراً لتجار السلاح والدمار. إلى حين إيقافها فإننا نوجه نداء للمتحاربين ألا يوسعوا الحرب، وألا يضربوا أهدافاً مدنية مراعاة لآداب الحرب.*

إننا نحرص على القيام بجهد كبير لتوحيد الصف العربي الممزق، ويؤلمنا كثيراً ما يدور في الصف الفلسطيني من تمزق، ونوجه لهم هذا النداء: اتحدوا على أساس: يحقق توحيد حركتكم ويصون استقلال قراركم. ويحميكم من الحلول غير العادلة. ويبقى رايتكم، وهي رايتنا، مرفوعة.

وفي المجال الأفريقي: *نوجه النداء للدول والشعوب أن تقف بصلابة إلى جانب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا.*

وفي مجال النداء الخارجي: *نقول لأشقائنا الذين ينتجون البترول إن السودان يعاني من ضخامة تكاليف استيراد البترول، وعنده نفط في الأرض سوف يستخرج بعد زوال ظروف طارئة، فتجاوبوا مع اقتراحنا بإقراضنا كل احتياجاتنا من البترول مقابل سدادنا لها برميلاً ببرميل في وقت لاحق.*

وننادي المغتربين السودانيين في الجماهيرية الليبية للاتفاق على نظام ثلاثي مرن ما بين تحويلاتهم للسودان ودفع ما يقابلها في ليبيا ثمناً لبترول يستورده السودان.

ونوجه نداء عاما للمغتربين: *أن اقبلوا إقامة نظام تمولون بموجبه بعض احتياجات السودان الضرورية من دواء ومدخلات إنتاج تمويلاً تجارياً يعود عليكم بأرباح توظفونها في الاستثمار داخل السودان.*

وفي مجال النداء الخارجي: *نوجه نداءاً لأشقائنا الذين سارعوا إلينا بنظم سياسية أوفدوها.. إن للسودان ظروفاً خاصة، وفي ظل الديمقراطية إن السودان مقبل على التعاون الوثيق معكم وعلى بناء الوطن. هذه المهمة لا تحتمل أن تتعرض لاتخاذ الساحة الديمقراطية السودانية ساحة لتصفية حسابات الأنظمة وتوسيع دعواتها، فارفقوا بالسودان وإلا فهل تقبلون المعاملة بالمثل؟ بحق الإخاء لا تضعونا في حرج تلك المطالبة، واشتروا مودة هذا الشعب الوفي بالحرص على حريته وكرامته.*

والنداء الثالث والأخير نداء حزبي: *إنكم يا إخواني وأخواتي سوف تنظرون في أجندة برنامج الحزب ودستوره ولوائحه ثم انتخابات أجهزته كلها. سوف ينقسم المؤتمر إلى لجان لبحث هذه المسائل والتوصيات لمناقشتها وإجازتها ديمقراطياً. وسوف توضح لكم أمانة المؤتمر الإجراءات المطلوب اتباعها في هذا الصدد. فلنقم بهذه المهام بالجدية والانضباط اللازمين ونقبل النتائج بروح طيبة.*

بعد المؤتمر سيتواصل العمل للمعركة الانتخابية، وأمامكم مرحلة الترشيحات التي أوكل أمرها للجان الدوائر وأوضحنا مؤهلات المرشح المطلوبة فاحرصوا عليها.

لقد حزمت لجان كثير من الدوائر أمرها واختارت مرشحيها، ولكن الذين يعجزون عن القرار ينبغي أن يفوضوا الأمر للقيادة لحسم الأمر وتوحيد موقف الحزب مع مرشح واحد في كل دائرة. أرجو أن يؤيد مؤتمركم هذا الاتجاه وأن تعينوننا على هذه المهمة لكي يكون الترشيح موحداً في كل دائرة، ونحمي أصواتنا من التشتت).

العميد يوسـف بدري رحمه الله دوّن في مذكراته حول المؤتمر في يوم ٢٦/ ٢/ ١٩٨٦م التالي: مؤتمر حزب الأمة العام، وعقد في مكان بيوت الشـباب العالمي وهي واسـعة ومنظمة وتحدث الصـادق بالثقة والقدرة والمسؤولية، إنه «ولد ناجح»[٥٢]. ثم تعرض للمؤتمر الصحفي الذي عقده الحزب بعد المؤتمر في يوم ٣/ ٣ قائلا: ذكر أن مؤتمر الحزب حضره ١٢٧٠ عضواً من كل السودان، وكانت إجابات الصادق عن العلائق مع مصـر تؤكد الرغبة في التعاون في جميع الأمور، ومع العون الأجنبي والبنك الدولي تؤكد التحقيق الذاتي، لله دره[٥٣].

أما البيان التأسـيسـي للحزب والذي وزع ضـمن أدبيات المؤتمر، فقد احتوى على أربعة أسـئلة هامة وإجابتها.

السـؤال الأول حول ما حدث للإمام الهادي المهدي وزملائه أثناء هجرتهم إلى الحبشـة، وأكد البيان أنه كان هناك غموض في تصريحات المسئولين في ظل النظام المايوي حول الأمر (وإننا بعد التحري تأكد لدينا أن سلطات النظام المايوي الباغية قتلت الإمام ورفاقه وحاولت إخفاء معالم جريمتها النكراء.إن قضية الإمام وصـحبه قضـية قومية تخص كل مسـلم بل كل سـوداني مخلص لوطنه، ولذلك فقد طالبنا ونطالب بإجراء تحقيق دقيق عن هذه الجريمة لمحاسـبة المسـئولين عنها ولإجلاء الحقائق. كما سـوف نعرف موقع القبر وندفن رفات الإمام الشهيد في قبة الإمام المهدي).

السـؤال الثاني: هل لحزب الأمة أجنحة؟والإجابة: لقد كانت مرحلة الأجنحة مرحلة مؤسـفة تجاوزها حزبنا قبل قيام انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م، وصـدر بيان الإمام الهادي المهدي بتوحيد حزب الأمة واتحد الحزب فعلاً وانعقد مهرجان التوحيد في يوم ٢٠ محرم الموافق ٧ أبريل ١٩٦٩م[٥٤] و قد حضـر هذا المهرجان حوالي مليون مواطن سـاروا في مسـيرة كبرى من الخرطوم لأمدرمان، واجتمعوا ليحتفلوا في بيت الأمة بأمدرمان.. بذلك انتهت الأجنحة لغير رجعة فمن تجنح بعد الآن فقد خان الحزب، وخان الكيان، وهو مسئول عن تصرفاته تاريخياً؛ لكنه لا يستطيع أن يربط تصرفاته هذه بالماضي الذي اتحدت فيه الإرادة.

---

[٥٢] قدر جيل: مذكرات العميد يوسف بدري، ص ٣٧٢.

[٥٣] نفسه ص ٣٧٣

[٥٤] ذلك كان يوم توقيع البيان، أما المهرجان فكان في يوم ٢٤ محرم ١٣٨٩هـ الموافق ١١ أبريل ١٩٦٩م (انظر الجزء الأول: بينج ماريال وفيه تفاصيل ما دار يوم المهرجان).

أما **السؤال الثالث** فكان حول الموقف من (الذين تعاونوا مع النظام المايوي ويريدون التعاون معنا الآن) والإجابة: لقد دخل بعضنا النظام المايوي نتيجة المصالحة، ودخل آخرون بعد انتكاس المصالحة فيبعض الأجهزة التي تقرر استثناؤها مثل النقابات العمالية والمجالس الشعبية الإقليمية. هؤلاء يرحب الحزب بهم. أما الذين استمروا في مسئولية سياسية بعد انتكاس المصالحة، والذين بايعوا جعفر نميري إماماً للدين وقبلوا

دعواه الإسلامية الكاذبة التي شوهت الإسلام، ووقفوا إلى جانب البطش بالأحرار ودافعوا عنه فتلزمهم التوبة،أما الذين يتعرضون لقانون القصاص الشعبي فمن أدين به فلا مكان له معنا، ومن ثبتت براءته فمرحباً به.)

السؤال الرابع كان حول الرأي في قوانين سبتمبر المسماة إسلامية، وكانت الإجابة إننا أصدرنا كتاباً كاملاً عن هذه القوانين يؤكد أنها تشويه للشريعة، ثم مضت الإجابة تؤكد أن قانون الإجراءات الجنائية ٩٥٪ منه قوانين وضعية ظالمة، وأن البيعة التي جرت وفق تلك القوانين (كانت بيعة لغير مستحق وبغير الشورى اللازمة وينبغي اعتبار بيعة جعفر نميري بيعة زور وإكراه لا صلة لها بالإسلام بل إنها وسيلة دعم لسلطان جائر). وتؤكد أن (الذين يحاولون بناء الإسلام على قواعد جعفر يسيئون للإسلام، وينفرون الناس منه لأن جعفر جعل الإسلام مؤسسة عقابية وطبق عقوباتها بوسائل إثبات وضعية ولحماية نظام وضعي ظالم). وأن مدخل التطبيق ينبغي أن يكون دستورياً ووفق اتفاق (مع مواطنينا من غير المسلمين لحماية حقوقهم كمواطنين وأصحاب ديانات أخرى، وينبغي أن تمر التشريعات على هيئة بحوث ذات أهلية اجتهادية ثم يجيزها مجلس تشريعي صحيح التكوين تحقيقاً لأمر الشورى.) وأن التطبيق الذي نفر غير المسلمين وأهمل الاجتهاد والشورى واعتبر الإسلام مؤسسة عقابية دون ربطه بالنظام الإسلامي (تطبيق يسئ للإسلام ورفضه واجب إسلامي.)

***

احتوى البيان التأسيسي الصادر في أبريل ١٩٨٥م كذلك على فقرة تقول: (سوف يؤسس الحزب داراً مركزية وداراً في كل إقليم، و سوف يقيم مؤ سـ سة إعلامية و ستكون هذه المؤ سـ سات ملكاً جماعيا للحزب وسوف تبدأ حملة تبرعات قوية وشاملة ليشترك الجميع في تمويل بناء هذا الصرح).

وبالفعل بدأت حملة تبرعات لشراء الدار المركزية، ولكنها كانت تسير ببطء، فقام السيد الصادق ببيع منزله الكائن بضاحية ميدنهيد من ضواحي الريف الإنجليزي، وكان المنزل يسمى (Beams End) كان مصمماً بشكل تطعمه تلك الأعمدة الخشبية من بقايا قصر شيد في القرن السابع عشر وتحيط به حديقة غناء ومزرعة قوامها بضعة أفدنة، وقد ارتبط السيد الصادق وأسرته بالمنزل الذي كان مكان إقامة أمي رحمة وأمي سارا رحمهما الله لبضع سنوات، فكنا نذهب لهم سنوياً نقيم الإجازة معهم.. تم بيع ذلك المنزل وشراء منزل آل أبو العلاء بأم درمان في أوائل ديسمبر ١٩٨٥م. لذلك فإنه وحينما وزع البيان ضمن أدبيات المؤتمر العام (في فبراير ١٩٨٦م) كان السيد الصادق المهدي قد تصرف بشراء منزل آل أبو العلاء وجعله تحت تصرف حزب الأمة، وإن كان أمله ولا يزال معقوداً أن يستطيع الحزب تأسيس داره.

واتصلت حملة التبرعات، وجمعت مبالغ ساهمت في مالية الحزب الذي كان يواجه الانتخابات وبنودها الملتفة، وكذلك صيانة وافتتاح وتأثيث دار الحزب بالمكاتب، وأجهزة الاتصال وغيرها من الاحتياجات.

والحقيقة فقد أثيرت في مايو ٢٠٠٩م معلومات مغلوطة حول المسألة إذ قال الأستاذ حامد محمد حامد الرئيس الأسبق للمكتب السياسي لحزب الأمة لصحيفة رأى الشعب: ((هذه الدار ملك لأعضاء حزب الأمة بالوثائق والسجلات وللحقيقة والتاريخ هذه الدار تم شراؤها من تبرعات المغتربين بحزب الأمة، وأنا من قام بالتسجيل. ومن يغالط في ذلك عليه الرجوع لسجلات الأراضي)).

وقد أصدر المهندس صديق الصادق المهدي وكيل السيد الصادق المهدي بياناً (لتوضيح الأمر بما يلي:

١. هذه الدار كانت ملكاً للمرحوم سعد أبو العلا، اشتراها منه السيد الصادق المهدي في ٥/ ١٢/ ١٩٨٥م بعد أن باع منزلاً كان يملكه بمدينة ميدنهيد (MAIDENHEAD) غرب لندن، وتم استلامها من مالكها الأول في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٥م.

٢. استمر السجل باسم المرحوم سعد أبو العلا حتى نوفمبر ٢٠٠٢م، وتم تكليف الأستاذ عبد الباسط عبد المنعم المستشار القانوني لورثة المرحوم سعد أبو العلا، وقام مشكوراً بتسجيل العقار باسم السيد الصادق المهدي في ديسمبر ٢٠٠٢م.

٣. بعد الانتفا ضة تم تكوين لجنة برئا سة المرحوم السيد محمد عثمان صالح للصرف على الانتخابات وبرامج الحزب المختلفة. ولتغطية الالتزامات المختلفة، حددت اللجنة مبلغ ٦,٣٣٢,٠٠٠ جنيه تفاصيلها كالآتي:

التسجيل للانتخابات والحملة الانتخابية ٥,٥١٤,٠٠٠ جنيهاً برامج حزبية مختلفة ٢٥٨,٠٠٠ جنيهاً صيانة المنزل الذي اشتراه السيد/ الصادق المهدي وسمح باستعماله دارا للحزب وتكلفة افتتاح الدار ٥٦٠,٠٠٠ جنيهاً .

جمعت اللجنة مبالغ من السيد/ الصادق المهدي، ومن رجال الأعمال بحزب الأمة، ومن المغتربين ومن عضوية حزب الأمة.

وحسب تقرير حسابات اللجنة في ١٢/ ٢/ ١٩٨٦م كان هناك عجز بلغت نسبته ٤٠٪ لتغطية كل التزاماتها)[٥٥].

ذلك أن ما تم جمعه من التبرعات والمساهمات من رجال الأعمال والمغتربين كان جملته ٣٧٤٠٧٥٠ جنيهاً بحسب التقرير الصادر من أمانة المال للمرحوم السيد صلاح الدين الصديق المهدي باعتباره وكيل السيد الصادق رئيس الحزب في فبراير ١٩٨٦م، وقد كانت جملة المبالغ المطلوبة للحزب للتسجيل والحملة و صيانة الدار وافتتاحه تبلغ ٦٣٣٢٠٠٠، ما يلي مو ضوع الدار فيها هو ٥٦٠,٠٠٠ وذلك للصيانة والافتتاح كما هو مذكور.

وقد مضى بيان الصديق المشار إليه أعلاه ليذكر الصيغة التي سمح بها السيد الصادق للحزب الانتفاع بالدار وهي ملكية خاصته قائلاً (إن ملكية الدار لم تكن مجهولة لقيادات الحزب إذ كان الارتباط مع المالك بموجب عقد إيجار يو ضح الالتزامات ولا يتلقى المالك بموجبه عائداً مادياً. في عام ٢٠٠١م وقعتُ بصفتي وكيلاً للمالك على عقد إيجار مع المرحوم الدكتور عمر نور الدائم . وفي عام ٢٠٠٧م وقعت على عقد إيجار مع المرحوم الدكتور عبد النبي على أحمد، يثبت الملكية ويسمح با ستعمال الدار). و(إن عدم تو سيع الكلام في مو ضوع الملكية في الفترة السابقة، أكثر من المستوى القيادي للحزب، يساق دليلاً على أن المالك السيد الصادق المهدي لم يستخدم هذا المو ضوع لزيادة النفوذ أو التأثير على قرارات الحزب.أما ذكره في المؤتمر العام السابع[٥٦] فجاء في إطار ما يجب على الحزب عمله ليكتمل بنائه المؤسسي، وبالتأكيد لن يتم استخدامه

[٥٥] بيان من صديق الصادق المهدي وكيل السيد الصادق المهدي في ٣ مايو ٢٠٠٩م

[٥٦] ذكر السيد الصادق في خطابه في المؤتمر السابع للحزب (٢٠٠٩) وظل يكرر في مخاطباته الحزبية ضرورة أن يمتلك الحزب داراً مركزية، ويعتبر أن اكتمال التنظيم وما يستتبعه من جمع الاشتراكات وتأمين مالية الحزب وتأسيس دوره مركزيا وإقليمياً ضمن اكتمال البناء المؤسسي للحزب.

الآن، فالسيد الصادق المهدي حريص على تنقية الممارسة الديمقراطية، والممارسة الديمقراطية راسخة في أجهزة حزب الأمة).

ثم أوضح كيف أنها لم تكن المرة الوحيدة في نهج السيد الصادق: فهو (يضحي بملكه وماله للمصلحة العامة، فمثلما ضحى لحزب الأمة بالمنزل الذي اشتراه وبما فاته من عائد من ورائه، ضحى لهيئة شئون الأنصار بالمنزل الذي كانت تقيم فيه أسرته بودنوباوي. هيئة شئون الأنصار كان مقرها في بيت المهدي حتى عام ١٩٩٣م حيث أخرجتها قوات حكومة الإنقاذ بقوة السلاح، فأخرج السيد الصادق المهدي أسرته التي كانت تقيم في منزله بودنوباوي لتستعمل هيئة شئون الأنصار البيت مقراً لها. وهنا أيضاً وقعت على عقد إيجار مع الحبيب عبد المحمود أبو، يثبت الملكية ويسمح باستعمال الدار. هذا ما لزم توضيحه ونسأل الله أن يجنبنا الفتن والغرض وإتباع الهوى، وأن يسلكنا طريق الحق والحقيقة)[٥٧].

ولنعد الآن لتلك الأيام من عام الانتقال.

التفاهم مع الحركة الشعبية

بادر المسؤولون في المجلس العسكري الانتقالي وفي مجلس الوزراء كل على حدة بالاتصال بالحركة الشعبية ومخاطبتها. كما شكلت الحكومة الانتقالية لجنة وزارية للتحضير لمؤتمر الجنوب برئاسة د. أمين مكي مدني وزير الأشغال حينها، وذلك في منتصف ١٩٨٥م، وفي أغسطس أصدرت اللجنة بياناً وزارياً تمهيدياً حول المؤتمر القومي لمسألة الجنوب.

أكد البيان على جملة مبادئ: تأكيد العمل بقانون العفو الشامل لحملة السلاح، تأكيد وقف إطلاق النار بواسطة القوات المسلحة فيما عدا حالة الدفاع المشروع، وضرورة امتثال الحركة لتهيئة المناخ للحوار، التأكيد على التنوع السوداني وضرورة تناول قضية الجنوب في إطار الوحدة الوطنية وسط التمايز والتنوع، التزام سياسة تنموية تقضي على النمو غير المتوازي، كما أكد البيان أن قضية الجنوب منذ ١٩٨٥م صارت جزء من قضايا الحكم والعلاقات المؤثرة على تطور نظام الدولة في السودان وليست كما كانت في الماضي، وانتقد البيان أساليب النظام المايوي في الفترة ١٩٧٢-١٩٨٥م، ووجه الدعوة للحوار للجميع بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان[٥٨].

---

[٥٧] بيان صديق الصادق المهدي في ٣ مايو ٢٠٠٩م

[٥٨] محمد علي جادين، سابق ص ٨٣-٨٤

قال السيد الصادق (في كتاب الديمقراطية راجحة وعائدة):

(بعد نجاح الانتفاضة تطلع الجميع في السودان للحركة الشعبية لتوقف إطلاق النار وتدخل مع النظام الجديد في السودان في تفاوض للمشاركة في تطور الأحداث في السودان، لكن الحركة لم تستجب، بل اعتبرت أن ماحدث في السودان هو إجراء شكلي ونظام يقوده نفس جنرالات النظام المباد فأطلقت عليه اسم الطبعة الثانية من مايو. لكن قادة النظام الجديد مابرحوا يخاطبون الحركة الشعبية لتعديل موقفها والاستجابة للسلام، فأرسل اللواء عثمان عبدالله وزير الدفاع خطاباً للعقيد جون قرنق رئيس الحركة الشعبية في مايو ١٩٨٥م.وأرسل د.الجزولي دفع الله رئيس الوزراء خطاباً مماثلاً في يونيو ١٩٨٥م.وأصدرت الحكومة الانتقالية بياناً سمته البيان السياسي التمهيدي حول المؤتمر القومي لمسألة الجنوب، تضمن البيان النقاط المطلوب حسمها لتحقيق السلام، في أغسطس ١٩٨٥م.

لم تستجب الحركة لهذه المخاطبات، وحينما أجابت كانت الإجابة في شكل خطاب أرسل لرئيس الوزراء، وسلم في منطقة الناصر بطريقة وسعت الشقة بين الطرفين.نستطيع أن نقول إنه لم يجر أي تفاهم أو حوار أو حتى تعارف بين حكومة الفترة الانتقالية على المستويين العسكري والمدني وبين الحركة الشعبية، ولكن على الصعيد الشعبي فقد حدث تطور إيجابي جداً،إذ أثمرت اتصالات التجمع الوطني لإنقاذ السودان (وهو التنظيم الجامع لأحزاب ونقابات الانتفاضة) أثمرت الاتفاق على اجتماع هام في كوكادام).

وسوف نفرد للقاء كوكادام فقرة ونورد مدونات السيد الصادق حوله لاحقاً.

محاضرة التطرف الديني وأثره على الأمن القومي

في يناير ١٩٨٦م قدم السيد الصادق للمرة الثانية محاضرة في الأكاديمية العسكرية العليا، كان موضوع المحاضرة هذه المرة هو (التطرف الديني وأثره على الأمن القومي السوداني)، وقد طبعت المحاضرة في شكل كتيب ووزعت، ملخص المحاضرة الذي ورد في آخرها هو:

أولاً: *الإسلام دين اعتدال، والتطرف نشأ نتيجة الاضطهاد والظلم والاستبداد، والتطرف حيثما كان فإنه يزعزع الاستقرار السياسي والاجتماعي.*

ثانياً: *لا بد من تحليل لعبارة التطرف لأن بعض الناس يخطئ في استخدامها. فكثير من أجهزة الإعلام الغربي تطلق عبارة التطرف الديني على كل حركات التوجه الإسلامي. أو كما قال أحد الكتاب:«إن الأوربيين يعجزون عن تصور المغايرة. إنها عندهم الخروج أو المروق بل السقوط. بذلك يكون الإلحاح المحموم في الطعن والزراية عندما يناقشون اختلاف المجتمعات غير الأوروبية عنهم». هذا غالباً رأي أولئك الأوربيين والأمريكان الذين لا يعترفون لغيرهم بدور إيجابي في حضارة الإنسان، ولا في بناء مصير العالم. ولكن إلى جانب هؤلاء يوجد الآن تيار*

أوربي أمريكي مستنير يعرف عطاء الإسلام، ويدرك دور الحضارات الأخرى في تقدم الإنسانية، ويعترف بدور الآخرين في بناء مصير الإنسان. ويوجد في أوروبا وأمريكا اليوم مفكرون وعلماء ورجال دولة يعترفون بأن النظام الاقتصادي العالمي الحالي نظام ظالم، وهم لذلك يسعون لنظام أعدل وأفضل. هذا التيار المستنير، وهذه النظرة العادلة، هما حليفا الصحوة الإسلامية على الصعيد الإنساني العالمي.

ثالثاً: *السودان لا يوجد فيه تطرف ديني الآن، بل وجدت فيه تجربة تشدقت بالإسلام، وأفرزت تصورات وقوانين وممارسات همجية شوهت الإسلام. تجربة يشكل وجودها واستمرارها خطراً على الأمن القومي السوداني لأن فيها إصراراً على ظلم الناس مسلمين وغير مسلمين باسم الإسلام. هذه التجربة الهمجية أعرض عنها أغلبية أهل السودان، ويسندها الآن قوم بدافع العصبية الحزبية والانتهازية السياسية لا التشدد الديني، ولكن الشعب السوداني سوف ينبذها ويتخلص من خطرها عليه، ويقيم البديل الإسلامي الصحيح بديل الصحوة ونهج الصحوة الإسلامية.*

مؤتمر وإعلان كوكادام مارس ١٩٨٦م

كتب الصادق حول ذلك المؤتمر قائلاً:

(كوكادام هو مصيف أخت الإمبراطور هيلاسيلاسي، وبه بحيرة طبيعية كبيرة وخزان ومحطة لتوليد الكهرباء ويقع على بعد ٩٠ كيلومتراً جنوبي أديس أبابا.

انعقد حوار كوكادام في الفترة من ١٤/٣/١٩٨٦ الى ٢٨/٣/١٩٨٦م.

ضم وفد الخرطوم ٢٧ رجلاً وسيدة (نعمات مالك) اشترك من الأحزاب السياسية الآتية: حزب الأمة، الحزب الشيوعي، الحزب الاشتراكي الإسلامي، حزب البعث، الناصريون، اتحاد القوى الوطنية، والمؤتمر الديمقراطي. والتجمع النقابي بكل نقاباته. بينما ضم وفد الحركة الشعبية ٣٣ شخصاً شاركوا في الحوار في مائدة المفاوضات، إضافة إلى أربع سيدات اشتركن في المفاوضات الجانبية. وقد حضر د. جون قرنق الأسبوع الأول من الحوار ثم اعتذر وأناب عنه كاربينو، ووليم نون وأروك طون، ليقودوا الحوار من جانبه.

وأبرز نقاط إعلان كوكادام هي:

١ .اعتبار أن القضية المطروحة ليست قضية إقليمية تخص الجنوب بل قضية قومية تخص السودان كله.

أن تكون أجندة المؤتمر الدستوري هي بحث:

- *نظام الحكم.*
- *الهوية.*
- *عدالة توزيع الثروة.*
- *اقتسام السلطة.*
- *علاقة الدين بالدولة.*

٢ . وتم الاتفاق على أن يسود دستور ٥٦ المعدل في الفترة من تاريخ تشكيل الحكومة الديمقراطية (مايو١٩٨٦ م) إلى انعقاد المؤتمر الدستوري الذي سيقرر نوع وشكل الدستور الذي سيقره المؤتمر لتجيزه الجمعية التأسيسية من بعد كدستور دائم للسودان.

٣ . إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م.

٤ . لتهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدستوري وبجانب إلغاء قوانين سبتمبر تلغى الاتفاقيات والأحلاف العسكرية التي تمس سيادة السودان.

٥ . وفيما يتعلق بالحكومة اختلف الأمر على رأيين ضمنا في الإعلان هما: الحركة ترى أن تحل الحكومة آنذاك قبيل المؤتمر الدستوري لتحل محلها حكومة وفاق وطني. والقوى السياسية والنقابية الوافدة من الخرطوم ترى أن يترك ذلك ليقرر من داخل المؤتمر الدستوري (مع الموافقة على حل الحكومة وتشكيل حكومة وفاق وطني لفترة انتقالية في حالة نجاح المؤتمر الدستوري).

هذا الإعلان الهام صدر في وقت لم يجد ما يستحقه من الاهتمام والمتابعة لسببين:

السبب الأول: هو أنه صدر في ٢٨/٣/١٩٨٦ م أي في وقت انتهى فيه عمر الحكومة الانتقالية وكانت الأحزاب كلها مشغولة بالمعركة الانتخابية التي بدأت فعلا ووصلت قمتها.

السبب الثاني: أن حزبين كبيرين من أحزاب السودان قاطعا اجتماع وإعلان كوكادام هما: الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية، وكونا حلفاً انتخابياً خاض الانتخابات بلاءات ثلاثة: لا لمحاكم القصاص الشعبي (لمحاكمة سدنة النظام)، ولا لإلغاء الشريعة (أي قوانين سبتمبر)، ولا لإعلان كوكادام.

لقد وقع الإعلان الهام على حديد بارد، وعاد الأخ بشــير عمر من أثيوبيا حيث كان ممثلنا في الاجتماع وأحضر لي معه خطاباً خاصا من د. جون قرنق خلاصته: إنه يثق بوطنيتي وأصالة حزب الأمة ويشيد بشعاره السـودان للسـودانيين، وإنه يتطلع للسـلام ويريد أن نعمل معاً لتحقيقه. فرددت عليه شـاكراً للخطاب مؤكداً عزمي لتحقيق السلام معترفاً بوجود مظالم ينبغي أن تزال، متطلعاً لنتعاون معاً من أجل السلام وبناء الوطن).

تعليق: سـنرى أن إعلان كوكادام هذا برغم أنه أهمل في زمانه إلا أنه شـكل أسـاس التفاوض المسـتقبلي، وشكل تمسك الحركة الشعبية به من ناحية، ورفض الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية له من ناحية أخرى عقبة أمام مفاوضات السلام لفترة من الزمان، وظل حلفاء حزب الأمة في التجمع يأخذون عليه عدم الالتزام به بينما هو يفتقر السـند البرلماني اللازم لإنفاذه مع موقف الاتحادي والجبهة المذكور. ولكن حينما اشـترك الاثنان في حكومة واحدة نما بينهما تنافس، وتبنى الاتحادي كل مطلوبات السـلام، بل وزايد عليها.

الانتخابات العامة ١٩٨٦م

في ٢٦/ ١٠/ ١٩٨٥م أي بعد ستة أشهر من الانتفاضة عُينت «اللجنة القومية للانتخابات» «بموجب أمر يصـدره المجلس العسـكري الانتقالي بناء على توصـية من مجلس الوزراء» وكلفت بإجراء الانتخابات والإشراف عليها.

كونت اللجنة في ٢٣/ ١١/ ١٩٨٥م من د. علي إبراهيم الإمام رئيسـاً، والسـيدين الطيب الخليل الطيب ومنوه مجوك عضـوين، كما تم تعيين د. جلال محمد أحمد سـكرتيراً عاما للجنة الانتخابات حسـب قرار المجلس العسكري الانتقالي بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٨٥م.

شـملت اختصـاصـات اللجنة تعيين ضـباط الانتخابات، وتوزيع الدوائر، ووضـع الميزانيات، واقتراح الجدول الزمني، واعتماد رموز المرشحين[٥٩].

الحملة الانتخابية

قالت الحبيبة سارة نقد الله في ورشة تدريبية لكادر الأحزاب حول الحملة الانتخابية انعقدت عام ٢٠٠٩م إن حزب الأمة نظم حملته الانتخابية عبر رحلات النفير بدءاً بتكوين اللجنة العليا للانتخابات، واللجان العليا على مسـتوى الأقاليم، واللجان على مسـتوى الدوائر الانتخابية. والتي قامت بالإشـراف على كل العلمية الانتخابية،وتحديد المرشـحين،وتمويل الانتخابات،والحملة الانتخابية ومنتجاتها وتوزيع الكوادر الخطابية على كل الأقاليم،كما اشتملت على لجنة قانونية لمتابعة الطعون والقضايا القانونية المصاحبة للعملية

---

[٥٩] التقرير النهائي للانتخابات العامة– اللجنة القومية للانتخابات– أبريل ١٩٨٦م– ص ٥

الانتخابية. وقالت إن برنامج «نهج الصحوة الإسلامية» الذي أجيز في المؤتمر العام صيغ بعد عودة الوفود من النفير في الأقاليم والاطلاع على حاجة الجماهير وقضاياها.

وقالت إن معوقات الحزب حينها كانت قصر فترة الاستعداد للانتخابات، كذلك طول فترة الشمولية وما ألقى ذلك من آثار كانعدام صلة الأحزاب بقاعدتها لفترة طويلة، بالإضافة لإمكانات الجبهة الإسلامية القومية اللامحدودة التي عرقلت عمل الحزب، وعدم حسم قضية تعدد المرشحين في بعض الدوائر مما أفقد الحزب بعضها (دائرة الخرطوم، المجلد)،إضافة للترسيم المجحف للدوائر الانتخابية- مثلا دائرة تفوز ب٣٠ ألف صوت وأخرى ب ألفي صوت.

إن أبرز ما في هذه الحملة المنازلة الحقيقية بين الجبهة وبين الآخرين خاصة حزب الأمة. فبرغم التحالف الممتد مع ذلك الحزب منذ الستينات، إلا أنه أسفر عن وجه ميكافيلي إبان العهد المايوي. لقد اشترك في نظام يعلم ظلمه واستمر برغم تمزيقه لعهد المصالحة وكان يمكن تفهم أن ذلك كان (تقية) على أن يحتفظ بعلاقاته بالآخرين جيدة باعتبار أن ذلك اختلاف أساليب. ولكنه تماهى مع النظام وبايع النميري أميراً للمؤمنين وكان التنظيم يعلم من هو النميري وما هو بعده عن الدين بل لقد أذلهم النميري عنوة بإبعادهم عن التشريعات المسماة إسلامية فأتى بثالوث من المتقحمين على القانون وكما وصفتهم المقامة الجعفرية: (ثالوث فطير المعرفة الشرعية قليل الحصيلة القانونية).. فضل النميري هذا الثالوث عليهم وبرغم ذلك طبلوا له وبايعوه أميراً للمؤمنين وهم يحدثون الناس بموبقاته التي يرتكبها ليلاً ونهاراً، ثم لما كنست الانتفاضة جور النميري لم يرعووا بل أخذتهم العزة بالإثم، وطفقوا في ندواتهم يرمون كل من وقف في وجه تشريعات سبتمبر بالكفر والعلمانية وينسجون حولهم الأكاذيب، ثم استغلوا ترسانتهم الإعلامية التي مولتها بنوك احتكار العيش وغيرها من النشاطات الطفيلية المضرة بالوطن والمواطن من مضاربة واتجار بالدولار، كل ذلك لتشويه سمعة وسيرة قيادات الأحزاب خاصة حزب الأمة الذي كانوا يرون فيه منافسة حقيقية تهزم منطقهم.

إن صحف الجبهة: الراية وألوان، وحلمنتيش، والجماهير، والأسبوع، والسوداني وغيرها صارت منبراً للدفاع عن قوانين سبتمبر والإساءة والقذف والسباب العلني لكل من عارضها. صبت صحف الجبهة والترابي شخصياً سهامهم رأسياً على حزب الأمة وعلى السيد الصادق، وحينما سئل مرة إن عدوكم التقليدي هو الحزب الشيوعي فلماذا هذا التركيز على الهجوم على الصادق المهدي وحزب الأمة قال: إني استتفه خطر الحزب الشيوعي! فهو يرى أن المنافسة الحقيقية تأتيه من الأمة، ويريد أن (يرث) جماهير الأنصار باعتبارها الوقود الأساسي للشعار الإسلامي في السودان، وبالتالي ينبغي أن يزال المانع الحالي وهو الصادق من الطريق.

في المقابل اتحد الرأي العام السوداني الوطني ضد الجبهة وأتباعها باعتبارهم سدنة غير مهذبين، فبدلاً من شعور التوبة والتكفير تلبسهم شعور الاستبداد بالرأي المتروك والعزة بالإثم.. وهذا الاتحاد تمثل في تحالف الجميع ضد مرشح الجبهة وزعيمها الدكتور حسن الترابي في دائرة الصحافة وجبرة والوقوف خلف مرشح الاتحادي الديمقراطي حسن شبو مما أدى لسقوط الترابي.

وكنت تجد الأشعار التي تذكر بممارسات الجبهة الشائنة، على نحو قصيدة الحبيب حسن أحمد الحسن الإعلامي القيادي بحزب الأمة:

يا سدنة..
ساندتم محاكم التفتيش
وشيدتم بنوك العيش
وحتى الكسرة حتى اللقمة حتى العيش
خزنتوه يا سدنة
وكل الشعب أحزنتوه يا سدنة..

الحزب الشيوعي عمل على عقد ورشة عمل للشعراء والفنانين الديمقراطيين للخروج بشعارات حملة تعري الجبهة، وتبنى كورال الحزب بعض تلك الأعمال مثل:

يا محمد أحمد همتك
صوتك أمانة في ذمتك
ما تخلي سادن قمتك
الكلفتوك على عجل..
شرعولك الدين مرتجل
لا خوف يعيقك لا وجل..
صوتك تسقط بو الدجل..
يا يابا ياسمح السلوك
أوع السماسرة يضللوك
عيشك وعيش ولدك واخوك
ربحا مخزن في .. البنوك..
وكذلك الأغنية الشهيرة:
سدنة ديل ما تصوتولهم
سدنة ديل
النميري كان عديلم
في الفساد مافيش مثيلهم
أيدوه وبايعوه وقالوا زولم

في الحقيقة ينبغي درا سة مثل تلك الحملات السلبية المتطاحنة ومدى آثارها على الأحزاب التي ا شتركت فيها، وعلى العملية السياسية ككل.

لقد تعرض كثيرون لآثار الدعاية السياسية المبنية على الهجوم.. ففي أمريكا جرت بعض الدراسات حول الدعاية السيا سية الإعلامية السالبة، باعتبار أن هنالك ثلاثة أنواع من الدعاية والإعلانات السيا سية: الدعاية الصورية التي تركز على صورة المرشح وصفاته الشخصية، أو الموضوعية التي تركز على مواقف المرشح أو حزبه وآرائه من المواضيع المختلفة، أو السلبية التي تهاجم المرشحين أو الأحزاب المنافسة.

تذكر إحدى تلك الدراســات الميدانية في أمريكا كيف أن الاتجاه الغالب في الدعاية الســياســية الأمريكية اليوم هو في زيادة ا ستخدام الدعاية الـ سلبية، وتورد الدرا سة نتائجها بأن الدعاية الـ سلبية لا تؤدي إلى شعور الجمهور بزيادة معلوماته، وأيضا لا تؤدي غر ضها بحيث لا يشعر الناس بصدق ما فيها، وأكثر من ذلك فإنها تســتدعي تأثيرات ســلبية على راعيها(٦٠).. والنتيجة هنا أن الدعاية الهجومية تصــرف الجمهور عن الطرفين المتقاتلين.

فكرة أخرى بحثت في بريطانيا، وبالرغم من الاختلافات الكبيرة بين ســمات الدعائية في أمريكا وأوربا: حيث أن الدعاية الانتخابية في أمريكا تركز على المرشــح في إعلانات قصــيرة مدفوعة الثمن ويتم تكرارها باســتمرار، بينما الدعاية في العديد من الديمقراطيات الغربية الأخرى في أوربا مختلفة، حيث أن الدعاية الانتخابية الحزبية تبث مجانياً لمرة واحدة وتكون طويلة وتركز على الحزب لا شخص المرشح (٦١).

لقد أكدت دراسة حول الإعلام الدعائي بعنوان (التأييد مقابل الهجوم) أن الدعاية الهجومية على الخصوم تضــر بمن يقوم بها، ففي انتخابات عام ٢٠٠١ أضــرت الحزبين البريطانيين الكبيرين: المحافظين وحزب العمال: «إن مقارنة النشــرات الهجومية من المحافظين والعمال تظهر أن النتائج ارتدت عليهما، حيث حاز كلاهما على نتيجة غير مق صودة مفادها دعم مناف سهما الأول» أي حزب الديمقراطيين الليبراليين (الذي ركز في دعايته الانتخابية على الإيجابية والموضــوعية بعيداً عن الهجوم).. أيضــا أثبتت تلك الدراســة أن الدعاية الـ سيا سية الهجومية تـ ضر العملية الـ سيا سية نفـ سها، والنـ صيحة التي تخرج بها تلك الدرا سة أن وا ضعي استراتيجيات الإعلام الحزبيين عليهم أن يتحاشوا الدعاية السلبية أو الهجومية لأنها مضرة، حيث يزيد

(٦٠) *Won Ho Chang, Jae-Jin Park, and Sung Wook Shim* *Effectiveness of Negative Political Advertising*[***WJMCR*** ***٢:١ December*** ***١٩٩٨***

(٦١) David Sanders and Pippa NorrisAdvocacy versus Attack: The impact of political advertising in the ٢٠٠١ UK general election

الناخبون سندهم للحزب المستهدف بالهجوم أكثر من راعيه، إلا الحزبيون منهم فهم الوحيدون الذين يستجيبون بالشكل الذي يتوقعه القائم بالدعاية [٦٢].

وفي الحقيقة فإن هذا الحديث بالرغم من تأكيد الكثير من الباحثين عليه إلا أن السياسيين وواضعي السياسة في الأحزاب عادة لا يقتنعون به، يقال ربما لأن الناس حينما تصوت فإنه من الأسهل أن تدفعهم للتصويت ضد شيء أكثر من التصويت لأجل آخر.. وقد استخدم هذا النوع من الدعاية كثيراً في السودان، بل لعل الإعلام والاتصال السياسي ارتبط لدينا بنقد الضد أكثر من مساندة النصير..

يحكي الدكتور فيصل عبد الرحمن علي طه كيف أنه إبان التصويت على مقترح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية في ديسمبر ١٩٥٠، كيف استغل موظفو القسم السياسي (بحكومة السودان) انتماء بعض أعضاء الجمعية التشريعية إلى طائفة الختمية فأدخلوا في روعهم أن الحكم الذاتي سيؤدي في نهاية الأمر إلى تنصيب السيد عبد الرحمن المهدي ملكاً للسودان[٦٣]، وقد ظل هاجس الملكية المهدوية كرتاً رابحاً في انتخابات الاستقلال أيضاً، وحتى نفي الإمام عبد الرحمن لهذه الفرية لم ينجح في تهدئة المخاوف لدى الكثيرين، خاصة مع شيوع إعلام مضاد للمهدية يقتات على كتابات ونجت باشا قلم المخابرات البريطاني ومن حثهم على الكتابة.. فهي حملة انتخابية تقوم على الهجوم أكثر من البرنامج الحزبي. إن نجاحات السيد الأزهري السياسية في الحقيقة راجعة بالأساس لقدرته الدعائية كما أثبت السيد أحمد خير في مذكراته (كفاح جيل).

الدعاية الانتخابية صارت رديفاً لدى الكثيرين بالإساءة للآخرين، ولذلك حينما يتحدث الناس عندنا عن الدعاية فإنهم إنما يقصدون الدعاية السلبية في الغالب، وقد بدأت فكرة (الدعاية) هذه منذ مؤتمر الخريجين، والمرحوم عثمان حسن أحمد يروي في كتابه عن إبراهيم احمد رحمه الله، كيف أن مذكرة الخريجين الشهيرة التي أجمع عليها الخريجون، سرعان ما تحولت إلى مادة للدعاية السياسية، وتحدث عن رفض إبراهيم أحمد «جعل المذكرة دعاية سياسية بغرض الكسب لجهة دون أخرى»[٦٤].

كذلك في انتخابات عام ١٩٨٦م في السودان ركزت الجبهة دعايتها على أنها حامية حمى الشريعة والآخرون كفار وحاولت رمي قيادة حزب الأمة بكل مستقبح، ورد الآخرون بالهجوم على الجبهة الإسلامية القومية باعتبار أن هذا الحزب كان سادناً للنظام المايوي تملص منه وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، ثم دخل الانتخابات وصار مظلة لكل سدنة النظام المباد، وأن هزيمته جزء من هزيمة الشمولية.

---

[٦٢] نفسه

[٦٣] فيصل عبد الرحمن علي طه الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني دار الأمين القاهرة ١٩٩٩ – ص ٤١١

[٦٤] عثمان حسن أحمد إبراهيم أحمد: حياة إنسان بين الأصالة والتحديث ٢٠٠٣، ص ٣٤

فهل أعطى هذا الهجوم المركز الجبهة تعاطفاً من بعض الشـرائح فكان سـبباً ضـمن أسـباب تمكينها المادي وشراء الذمم وتخييط قانون الانتخابات على مقاسها في أنها نالت أكثر من دوائر عضويتها بكثير؟ فقد نالت ما نسبته ١٩٪ من الأصوات.. الله أعلم! والجبهة نفسها أساءت للآخرين كما قلنا وبطريقة مبتذلة لم تراع إلاً ولا ذمة.. ولكنها أسئلة معلقة محتاجة للدرس والتمحيص.

***

نتيجة انتخابات ١٩٨٦

جرى الاقتراع ليوم واحد في ١/ ٤/ ١٩٨٦م[٦٥]. وكانت النتيجة ل٢٢٥ دائرة جغرافية أُعلنت أولاً فوز حزب الأمة ب١٠١ مقعدا، والاتحادي ٦٣، والجبهة الإسـلامية ٢٨، والقومي السـوداني ٨، وسـابكو والتجمع السياسي لجنوب السودان بواقع ٧ لكل، و٦ مستقلون، واثنان للشيوعي، ومقعد لكل من حزب الشـعب الفدرالي، والمؤتمر السـوداني الأفريقي ومؤتمر البجة، بينما خرج عدد من الأحزاب صـفر اليدين: تضامن قوى الريف، البعث العربي الاشتراكي، الوطني الاتحادي، الشعب التقدمي، والأمة أنصار الإمام.

بلغت جملة الدوائر الانتخابية ٣٠١ دائرة منها ٢٧٣ جغرافية و٢٨ دائرة للخريجين، وجرت الانتخابات وأعلنت نتائجها في ٢٣٣ دائرة وتأجلت في ٤٠ دائرة بالجنوب، وفي النهاية تم إعلان نتائج ٢٦١ دائرة منها ٢٣٣ دائرة جغرافية و٢٨ دائرة خريجين.

كانت نتيجة تلك الانتخابات ونسب أصوات كل حزب ل٢٢٤ دائرة كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (١٤) عدد الأصوات والفائزين لكل حزب في ٢٢٤ من الدوائر الجغرافية

اسم الحزب	عدد الأصوات	النسبة	المقاعد
الأمة القومي	١٥٣١٢١٦	٣٩٪	١٠٠
الاتحادي الديمقراطي	١١٦٦٤٣٤	٣٠٪	٦٣
الجبهة الإسلامية	٧٣٣٠٣٤	١٩٪	٢٨
القومي السوداني	٨٨٣٢٩	٢٪	٨
سابكو	٢٧٣١١	١٪	٧
التجمع السياسي لجنوب السودان	٢٣١٨٨	١٪	٧

[٦٥] نفسه ص ١٢

المستقلون	٩٥٥٣٢	٢٪	٦
الحزب الشيوعي السوداني	٦٢٦١٧	٢٪	٢
حزب الشعب الفدرالي	٥٠٤٢	٠٪	١
المؤتمر السوداني الإفريقي	٤٤١٦	٠٪	١
مؤتمر البجة	١٤٢٩١	٠٪	١
تضامن قوى الريف	٣٨٨٩٢	١٪	٠
حزب البعث العربي الاشتراكي	٣٥٥٠٢	١٪	٠
الحزب الوطني الاتحادي	٣٣٣٤٤	١٪	٠
حزب الشعب التقدمي	٣٠٩١٧	١٪	٠
الأمة أنصار الإمام	٣٠٢٢٧	١٪	٠
جملة	٣٩٢٠٢٩٢	١٠٠٪	٢٢٤

(لاحقاً أعلن فوز حزب الأمة في خمس دوائر أخرى ليصعد عدد مقاعده إلى ١٠٥ مقعداً من بين ٢٣٣ دائرة جغرافية، ونسبة المصوتين له إلى حوالي ٤٠٪).

أما دوائر الخريجين ال ٢٨ فقد اكتسحتها الجبهة الإسلامية القومية بالفوز بكل مقاعد الخريجين لأقاليم الشمال مع مقعدين في الجنوب فنالت ٢٣ مقعداً من دوائر الخريجين، وتوزعت المقاعد الخمسة الباقية كالتالي: مقعدان لحزب الشعب التقدمي (إقليم الاستوائية)، مقعد للحزب الشيوعي السوداني (بحر الغزال) ومقعد للتجمع السياسي لجنوب السودان (بحر الغزال) ومقعد للمؤتمر السوداني الأفريقي (ساك) في أعالي النيل[٦٦].

[٦٦] التقرير النهائي للانتخابات العامة

وقد استعانت الجبهة بما عرف بالفيلق الطائر في انتخابات الخريجين، حيث لم يكن القانون يلزم المسجلين من الخريجين للأقاليم المختلفة أن يكونوا من ذلك الإقليم، فالجبهة بفعل تنظيمها الممتاز ودراستها لأعداد الخريجين في الأقاليم المختلفة استطاعت أن تسجل ناخبيها بقدر الحاجة للفوز، وقد نجحت هذه الخطة أيما نجاح فاكتسحت دوائر الخريجين اكتساحاً كبيراً، ومع أن مجمل التصويت للجبهة في دوائر الخريجين تراوح بين ٤٧٧٪ من الأصوات في دارفور ل٢١٪ من الأصوات في الاستوائية ونالت إجمالا ٣٨٪ من جملة أصوات الخريجين البالغة (٢٠٧٨٢٣) ولكنها نالت ٨٢٪ من مقاعدهم.

وقبل أن ننتقل للخطوة التالية، وهي الصادق حاكماً، نحب أن نعلق على نتائج هذه الانتخابات بملاحظات نراها مفيدة:

- التقى كثير من المثقفين في مختلف التيارات اليمينية واليسارية وما بينها على حمد النظام المايوي فيما يسمونه تصفية الطائفية، فأنت ترى هذا الطرب من ضرب الأنصار تحديداً (ذلك أن الختمية ظلت باقية ومؤيدة للحكم طيلة عهده) من قبل الشيوعيين أيام النظام الأولى، ومن قبل بعض الكتاب الإسلامويين[٦٧]، ومن الأخوان الجمهوريين الذين أيدوا برغم شعارات حقوق الإنسان ضرب «الطائفية» وتصفيتها عنفياً. ولكن الناظر لنتيجة الانتخابات بعد زوال مايو يتأكد من أن ما فعله النميري هو أن أوقع البلاد في الشرك الطائفي. وإذا قلنا إن هذا لا ينطبق على حزب الأمة الذي تحرر الكيان الديني المؤيد له نفسه من ظلال الطائفية، فإن هذا يصدق كثيراً على حالة الاتحادي الديمقراطي. فقد كان الأزهري يمثل قيادة غالبة وسط الجماهير الاتحادية وحينما تحدى الميرغني حصل على نصيب الأسد في تلك الجماهير، لكن ما ناله الأستاذ علي محمود حسنين ببعثه للحزب الوطني الاتحادي (حزب الأزهري) برغم نضاله المشهود ضد النظام المايوي، ورغم الفارق الكبير بينه وبين القيادة الطائفية لصالح وعيه بقضايا البلاد والمشاركة فيها، إلا أنه لم يحز على دائرة واحدة في طول البلاد وعرضها، وكانت جملة الأصوات التي نالها حزبه (الوطني الاتحادي) هي ٣٣٣٤٤ ونسبتها حوالي ١٪ من الأصوات، في مقابل ١١٦٦٤٣٤ صوتا للاتحادي الديمقراطي بزعامة الميرغني بواقع ٣٠٪ من الأصوات. شكلت هذه ضربة للحزب الاتحادي جعلته في جبة الطائفة وهي ضربة لم يفق منها حتى الآن، إذ لم يجرؤ أي قيادي مهما انتقد الميرغني بعدها على الفكاك من قبضته (إلا أولئك الذين استندوا على سلطة شمولية في عهد الإنقاذ). وهذا ما عبر عنه الشاعر الاتحادي الزين الجريفاوي، رحمه الله، وهو الذي لاقى ربه وهو في معسكر الميرغني، قال:

يا حليل الحزب يا حليل عزوته ورايته

ما دام الختم سواه في مخلايته

---

[٦٧] انظر كتاب إمام، الصراع بين النميري والشيوعيين، سابق، فهو يذكر من محاسن النظام القضاء على الطائفية.

ما بنقدر نقول لكن بنسكت غايتو

دة الطلق الفرس ربط الحصان في شايته

- أوجدت الجبهة الإسلامية القومية لنفسها في هذه الانتخابات حجماً داخل الجمعية التأسيسية أكبر من حجمها الواقعي، وسعت بمختلف الطرق لإبطال أهداف الانتفاضة وأهمها محاكمة سدنة النظام المباد وإلغاء قوانين سبتمبر، ثم سارت في نهج إقصائي كان قمته الانقضاض على الشرعية الدستورية بحجج واهية.

- تجاهلت الحكومة الانتقالية المطالب المتكررة من التجمع الوطني لإنقاذ الوطن بإعطاء نسبة لتمثيل القوى الحديثة، فهي تلك القوى ذات الدور المرموق في الانتفاضة وحراسة النظام الديمقراطي. وحرمانها أدى للعبها دوراً سالباً ولاعتبارها النظام الديمقراطي لا يمثل تطلعاتها. لا بد من تمثيل القوى الحديثة بنسب معينة في أية انتخابات ديمقراطية. وبرأيي مع تمثيل القوى الحديثة لن يكون هناك داعٍ لتمثيل الخريجين، ولكن إذا وجدت مقاعد مخصصة للخريجين أو للمرأة وغيرها من الفئات المراد رفع تمثيلها بقوائم نسبية، فالمطلوب أن تكون دائرتها الوطن كله تفاديا للألاعيب. أما الحديث عن صوت المهمشين في الأقاليم فيرد عليه أن الدوائر الجغرافية التي تحوز على نسبة عالية من المقاعد تتيح لأهل الهوامش الفوز في المقاعد المخصصة لمناطقهم.

- نال النتيجة برغم انه كان مشرد ومصادر رجعت الدائرة لأهلها مفلس ومحظور وما قادر يشتغل الترابي مستهدفه جماهير الانصار هي الامتداد الطبيعي لهم.

- فاز حزب الأمة بحوالي ٤٠٪ من الأصوات ومن مقاعد الجمعية التأسيسية، وذلك برغم أنه كان مشرداً ومصادراً ومفقراً فهذه المرة لم تكن هناك (دائرة المهدي) التي كانت تصرف على الحزب في الحقب الماضية، وقد صارت ورثة لآل الإمام عبد الرحمن المهدي بعد أن تم رفع الحراسة الحكومية عنها، ولم تعد إدارة موحدة، كما أنه بعد رفع الحراسة أعيدت أصول شركة واحدة من شركاتها (العقارية) فقط، وورثتها كما هو معلوم غالبيتهم إما بعيد عن السياسة أو منتمٍ لأحزاب أخرى وبعضهم نافس الحزب بمسميات حزب أمة موازية وإن لم ينل شيئاً. فالحزب إذن فقد مموله التقليدي، وفي ذات الآن لم يستطيع بسبب التنكيل والتشريد المستمر بناء تنظيم فوري يستطيع أن يحل تمويلاً مؤسسيا عبر اشتراكات الأعضاء محل التمويل الأبوي، فكانت ماليته قاصرة ومعتمدة على مساهمات رأسمالية الحزب في المقام الأول. وقد نال الحزب هذه النسبة كذلك برغم هجوم إعلام الجبهة وقادتها بألسنتهم الحداد ضده وضد قيادته فالجبهة وأمينها العام ما فتئوا يعلنون أن جماهير الأنصار هي امتداد طبيعي لحركتهم وهدف لصيدهم ولا يُصادون إلا باغتيال شخصية قيادتهم وتشويه صورة حزبهم. عمل هذا الإعلام المكثف والموجه والمدروس ضد الحزب مع غياب أي تصدٍ إعلامي مجدٍ إذ كان قصور الحزب الإعلامي أسطورياً لحزب هو الأكبر وقد صار فعلاً حاكماً. وهذه النسبة التي نالها الحزب تجعله محتاجاً للدخول في ائتلافات لتشكيل الحكم. الكتلتان اللتان تليانه في

- البرلمان هما: الاتحادي الديمقراطي ثم الجبهة الإسـلامية القومية، وقد تحالفا في البداية لإسـقاط كل الشعارات التي رفعتها الانتفاضة كما مر آنفاً. وفي مرحلة لاحقة انقلب الاتحادي على شعارات الجبهة ولكن ليزاود على حزب الأ مة في الخط ا لذي كان يقوده أصـلاً في كو كادام و قد قاطعها الاتحاديون!و كانوا قد انسـحبوا إبان عام الانتقال حتى من التجمع الوطني لإنقاذ الوطن. لقد ظل كثيرون يلومون حزب الأمة على أنه لم يحقق ما وعد به من إلغاء قوانين سبتمبر وغيرها من ملامح برنامج نهج الصحوة، وظل بعض الكتاب، أمثال ا لدكتور محمد علي جادين كل مرة يقول إن الحزب في حكو ما ته المختلفة لم تكن تعوزه الأغلبية البرلمانية فلماذا هذا التردد؟ فات على الدكتور النابه أن تلك الأغلبية لم تكن للحزب بل للائتلاف الحاكم، والأحزاب التي تأتلف معه كانت تقف مواقف معادية لشعارات الانتفاضة.. وهذا هو السبب.

- تر سيم الدوائر كان فيه تباين كبير بين أحجامها، وهذا يظهر جلياً في نواب دخلوا الجمعية التأ سيسية بأ صوات بضع مئات وآخرين دخلوا بعشرات الآلاف، ومن بين أعلى خمسة عشر نائباً دخلوا الجمعية بعدد ناخبين كبير نجد السادة:

١) الصادق المهدي- أمة- ٣٠٨١٩ صوتا
٢) بكري أحمد عديل- أمة - ٢٠٩٣٢ صوتا
٣) عبد الملك عبد الله محمد- اتحادي ٢٠١٨٥ صوتا
٤) سليمان أبوصالح اتحادي ١٨٢٠٩ صوتا
٥) صلاح عبد السلام- أمة- ١٨١٩١ صوتا
٦) عبد الله أحمد الحاردلو – اتحادي- ١٧٤١٦ صوتا
٧) زين العابدين الهندي- اتحادي- ١٧١٤٩ صوتا
٨) علي آدم إبراهيم- أمة- ١٦٨٦٣ صوتا
٩) مهدي الطيب الحلو – أمة- ١٦٥٥٠ صوتا
١٠)مكي يوسف محمد موسى- أمة- ١٦٢١٣ صوتا
١١)عبد الوهاب إبراهيم عبد الله- أمة- ١٦٦٤٦ صوتا
١٢)عبد الرحمن محمد بليلة- أمة- ١٥٥٦٨ صوتا
١٣)عبد الوهاب عثمان- جبهة إسلامية- ١٥٤٩٣ صوتا

١٤)احمد محمد أحمد أبو سن- اتحادي ١٥٤٢٨ صوتا

١٥)عمر نور الدائم- أمة ١٥٣٦٩ صوتا

٩ منهم أمة، و٥ اتحادي، وواحد جبهة.

وهذا ربما يعود نسبياً للتفاوت في أحجام الدوائر والتي رسمت طبقاً لآخر تعداد للسكان عام ١٩٨٣م، وكانت هناك ٢١ دائرة بعدد سكان يزيد عن مائة ألف نسمة[٦٨]، وكان أكبرها دائرة سودري الغربية وعدد سكانها أكثر من ٢٠٧ ألف نسمة.هذا بينما وجدت ٢٢ دائرة بعدد سكان أقل من ٥٠ ألف نسمة[٦٩]،إحداها وهي الدلنج الشمالية كان عدد سكانها في الحقيقة دون ال٢٢ ألفا! وهذا يعني أن الفرق بين الدوائر (أكبر دائرة وأصغر دائرة)، وصل إلى أكثر من ٩٤٠٪. هذا فرق كبير جداً في الأحجام، والذهنية من خلفه لا زالت محجوبة فهنالك دوائر متجاورة متضخمة ومتقلصة بشكل غير مفهوم (كدائرتي كسلا الجنوبية وريفي كسلا مثلا). ولكن النتيجة التي نخلص إليها من كل هذا أن ترسيم الدوائر لم يتبع المطلوب للعدالة في الترسيم.

قال الصادق تعليقاً على نتيجة الانتخابات:

(هذه النتيجة تعني أن حزباً واحداً لا يستطيع تكوين حكومة، وأن باب المناورة بين الأحزاب فتح على مصراعيه.فكانت أول مناورة قام بها الاتحادي الديمقراطي والجبهة، فوقعا على اتفاق سري للتعاون بينهما والوعد ألا يدخل أحدهما في حكومة إلا اذا دخل الآخر، وكان معلوماًأن حزب الأمة لن يستطيع تكوين حكومة مع الأحزاب الصغيرة الأخرى لأن تلك الأحزاب غير متجانسة. إن اتفاق الاتحادي والجبهة يعيق الحزب من تكوين حكومها بدونهما وكذلك لن يسمح لهما بتكوين حكومة بدون حزب الأمة).

---

[٦٨] انظر تقرير الانتخابات ١٩٨٦م. وهي: (جوبا الغربية (٢)، وتركاكا(٣)، وطريق ياي جوبا (٤)، وياي كايا (٥)، والوحد الوطنية (٥١)، وربك (٧٥)، والحصاحيصا الشرقية (٨٥)، والرهد بالجزيرة (٩٢)، والقرشي الجنوبية (٩٧)، والمناقل الشرقية (١٠١)، والمناقل الجنوبية (١٠٢)، والناصر (١٢٣)، والرنك (١٢٥)، وريفي الفاشر وكتال (١٤٣)، ومليط (١٤٥)، وكبكابية (١٤٩)، و شمال الجنينة (١٥١)، وكاس (١٦٠)، وعديلة (١٦٦)، وبرام (١٦٧)، وجنوب القضارف الشمالية (١٨٤)، وكسلا الجنوبية (١٩١)، وكسلا الشمالية الشرقية (١٩٣)، ونهر عطبرة الشمالية (١٩٦)، وطوكر شمال (٢٠٥)، وهيا درديب (٢٠٦)، و سودري الغربية (٢١٩)، والوسطى (٢٢١)، والشرقية (٢٢٢)، وأبو زبد الخوي (٢٢٣)، والنهود الشمالية (٢٢٥)).

[٦٩] نفسه، وهي: (توريت الجنوبية الغربية (٨)، مريدي الوسطى (١٥)، والغربية (١٦)، والخرطوم الخامسة (٢٥)، شرق النيل الثانية (٣٨)، الريف الشمالي (٤٨)، والريف الغربي (٤٩)، والقولد (٥٥)، وشندي شمال غرب (٦٨)، وشندي جنوب غرب (٦٩)، والكوة (٧٤)، والفاشر جنوب (١٤١)، وأم كدادة (١٤٤)، وريفي كسلا (١٩٢)، وبورتسودان الوسطى (١٩٩)، والأبيض الغربية (٢٠٩)، والدلنج الشمالية (٢٣١)، ورشاد (٢٣٣)، وأبو كرشولا وام برامبيطة (٢٣٤)، وكادقلي (٢٣٧)، والفولة (٢٤٢)، وأبيي الجنوبية (٢٤٤)).

على ضوء تلك النتائج غير الحا سمة دخلت الأحزاب مع بعضها في مفاو ضات حيث طرح رئيس حزب الامةفي اجتماع هيئته البرلمانية ومكتبه السياسي فكرة تكوين حكومة قومية تشمل الاتحادي الديمقراطي والجبهة الاسلامية والأحزاب الصغيرة لأن المرحلة القادمة تحتاج لوحدة الكلمة واتفاق القول لاجتيازها بسلام، ولكن اجتماع حزب الأ مة رفض هذا الرأي، واختار بدلاً عن ذلك السعي لإقامة حكومة مع الاتحادي الديمقراطي وبعض الأحزاب الصغيرة[٧٠].

وسنرى أن ذلك الاتفاق الاتحادي الجبهوي كان مجرد مناورة، فقد رضي الحزب الاتحادي بالدخول في ائتلاف بدون الجبهة، وليس هذا فحسب، حينما تحولت الظروف لاحقاً ورضي نواب حزب الأمة بإدخال الجبهة في الائتلاف، فإنه نشأ بين الحزبين تنافس كأنما كل منهما يعمل لإزاحة الآخر ويحل محله، وهذا التنافس أدى لتغيير كبير في موقف الحزب الاتحادي الديمقراطي من قضية السلام بحيث انتقل من خانة المتحالف مع الجبهة ضد قرارات كوكادام وإلغاء قوانين سبتمبر، إلى مزاود على تلك المطالب في اتفاقية الميرغني قرنق! ومع أن تحوله للموقف الجديد المساند لمطالب السلام محمود في حد ذاته، إلا أن اتخاذه في شكل مناورة سياسية، ومزاودة حتى على أهل الشعار الذين حملوه منذ البداية، أظهر غياباً كبيراً للبوصلة، وارتكازاً أساسياً على رد الفعل، والمناورة، كمحفز على اتخاذ المواقف السياسية المختلفة.

وفي الحقيقة، فإن الأحزاب الاتحادية منذ باخ شعار الاتحاد مع مصر، حينما مزّق الأزهري فاتورة الاتحاد وانحاز لشعار الاستقلال، بل وقال في إحدى مخاطباته: نحن استقلاليون أصلا، أما كلمة اتحادي هذه فقد ساقتها إلينا الأقدار! ومنذها والأحزاب الاتحادية بلا برنامج محدد، بل تقرأ مواقف الآخرين، وبالأحرى موقف حزب الأمة، لتحدد موقفها، فهي إما معارضة، أو مزايدة، أو مماشية بحسب ما يحقق مصلحتها! وهو بلا شك موقف بئيس! ينبغي أن تنشأ من بين الصفوف الاتحادية قيادات شابة مربوطة بالقواعد، تبني فكراً للحزب يجعله من داخل تيار الوسط العريض، ذراعاً قوياً للفكرة التي قام عليها الاتحاد، ألا وهي تعضيد العلاقة بالكتلة العربية والإسلامية بما لا يتعارض مع الكتل الأخرى، مما يجعل الحزب أحد المنافحين على الثقافة المركزية وهي تتعرض للتجريف المستمر والمهاجمة التي كثيراً ما تتعدى حد الإنصاف لتجحف عليها وعلى حملتها. هذا هو الدور المنوط بالتيارات الاتحادية وهو دور مطلوب لتحقيق التوازن في النسيج الوطني.

لقد أدت الفتنة الإثنية الأخيرة وعلو أصواتها إلى التعامل المجحف مع فئات لعبت أدواراً مهمة في تاريخ السودان والتركيز فقط على جانب الشوائب بدون ذكر الإشراقات. فصارت كلمة (الجلابة) وتعني النخب النيلية التي اشتغلت بالتجارة في مناطق الهامش،صارت أقرب للشتيمة، وصارت الثقافة المركزية مصباً للعنات، وفي المقابل قامت جماعات مثل منبر السلام العادل باستثارة خطاب عنصري استعلائي مقيت يشوّه

---

[٧٠] من كتاب الديمقراطية عائدة، سابق

دور الثقافة المركزية والانتماء العربي بشــكل بالغ. الأحزاب الاتحادية لها القدح المعلى بين هذه الجماعات المنقوم عليها، وليس حزب الأمة الذي قوامه المهمشين، ويمكن للحزب الاتحادي الديمقراطي وغيره من الأحزاب الاتحادية أن تلعب دوراً أســاســياً في إعادة الخطاب المتشــنج إلى جادته لأن الفعل ورد الفعل سوف يطيحان بالوطن، فلماذا لا يملأ الاتحاديون الفراغ في الحديث باسم المركز بدلاً عن (الانتباهة) التي سوف تضيع للمركز وللجلابة البقية الباقية من احترام في السودان؟

الشاهد، إن تثوير دور الحزب الاتحادي الديمقراطي كان مهماً في الديمقراطية الثالثة، و سوف يظل مهماً في أية ديمقراطية قادمة. وينبغي لحزب أطلق على نفسه اسم حزب الحركة الوطنية ألا يجعل دفاتر الآخرين تكتب أضابيره كما فعل يومها ويفعل حتى الآن!

***

نحن الآن قد فرغنا من الانتخابات وظهرت نتيجتها غير الحاســمة، وانفتح باب المناورات، فماذا فعل السيد الصادق وحزبه؟ هذا ما تحكيه الصفحات القادمات.

الفصل الثاني
حكومة الوحدة الوطنية

لقد كانت الآمال المعلقة على تجربة الديمقراطية تبلغ عنان السماء، فالسيد الصادق قال في تصريحات صحفية بعد إعلان نتائج الانتخابات *(إن التجربة الديمقراطية الثالثة هي تجربة سودانية خالصة، وإنها تمثل هدية العبقرية السودانية لبلدان العالم الثالث، وأن الكثيرين يرون قبل البدء في التطبيق أن التجربة السودانية ستكون أملاً ومخرجاً لأزمة الحكم في بلدان العالم الثالث)*، وعلق الدكتور محمد علي جادين بقوله: لا شك ان هذا الحديث يعكس ثقة عالية بالنفس وإصراراً عنيداً على كسر الحلقة الشريرة.. فكيف تسلسلت الأمور حتى أعدنا الحلقة من جديد؟[٧١]

سوف نتتبع تسلسل الأحداث بشكل كرونولوجي، ولكننا سوف نجعل نفاجات[٧٢] من الخاص إلى العام والعكس.

قلنا إن نتيجة الانتخابات وضعت السيد الصادق في مأزق كبير.

لقد أعطاه الشعب تأييداً مقدراً، ولكن بدون أن يكون قادراً على تكوين حكومة منفرداً. بل إن السودان كبلد غزير التنوع شديد الاستقطاب سوف يصعب أن يعطي حزباً أغلبية مريحة.. صحيح نالها الزعيم الأزهري عشية الاستقلال ولكن ذلك كان بتضافر ظروف عديدة: قانون انتخابات منحاز للمدن مهمش للريف، دعم مصري مالي وإعلامي غير محدود، علاوة على براعة الأزهري في الدعاية السلبية وفي تخويف المراكز الحضرية من (ملكية مهدوية)، فنال ثقلاً برلمانياً لا يعكس ثقله الشعبي بحال. ولكن وبسبب الاستقطاب داخل حزبه ذاته سرعان ما انشق الحزب واستطاع الحزب المنشق (الشعب الديمقراطي) أن يكون حكومة مع حزب الأمة يقصي فيها الأزهري صاحب تلك الأغلبية الماردة.

إن السودان لن يهدأ له بال ما لم يصل لحكم توافقي بين جميع مكوناته ويهجر ذهنية الاستقطاب كما ذكرنا ونحن نحلل دعوة السيد الصادق المضطردة للمصالحة الوطنية.

مأزق السيد الصادق الكبير يكمن ليس فقط في النتيجة غير الحاسمة، بل في الزمن الحاسم. لأنها أول انتخابات بعد الانتفاضة حيث البلاد خارجة للتو من ممارسات وسياسات الطاغية التي مزقت اقتصادها وجعلته مستنزفاً عبر شبكة فساد طفيلية سرطانية ملتفة، وأقحمت عليها تشريعات سبتمبر الجائرة لعباً باسم الدين، وأولجتها في حرب أهلية جديدة أشد أواراً وأبعد أثراً مندغمة في نظم نزاع الإقليم بل صارت جزء من

[٧١] محمد علي جادين، تقييم تجربة الديمقراطية الثالثة، مرجع سابق

[٧٢] النفاج ثغرة أو مدخل داخلي بين المباني.

منطق الحرب الباردة عالمياً، وهذا يعني أن الحرب صارت أعصى على قدراتنا الوطنية في التفاهم والحوار، فالزمن الحاسم فرض سياسات معينة للخروج من الأزمة، سياسات تنقض الغزل المايوي، بينما الصندوق الانتخابي أعطى ثقلاً كبيراً لجهات ترفض شعارات الانتفاضة بحدة مثل الجبهة الإسلامية القومية، أو على استحياء وبمناورة كالحزب الاتحادي الديمقراطي، وهاتان الجهتان لا يمكن استبعادهما سوياً عن أية صيغة حكم.

قال السيد الصادق وهو يروي شهادته على العصر هذا العام:

(لما انتهت الانتخابات علمت أن السيد محمد عثمان الميرغني والدكتور حسن الترابي اجتمعا وعملا ائتلاف، واتفقوا على: لا للقصاص الشعبي، لا لإلغاء قوانين سبتمبر، لا لاتفاق كوكادام. وندخل الحكومة معاً أو نقف في المعارضة معاً. اتفاق وقع عليه أمين عام الحزب الاتحادي الديمقراطي والدكتور حسن الترابي. أنا جئت لحزب الأمة عندنا ١٠١ مقعد، وقلت لهم الآتي: هؤلاء السادة نصبوا لنا شركاً أنا اقتراحي هو الآتي إما نعمل حكومة مؤقتة انتقالية لكل الجمعية كل ١٠ نواب في الجمعية لهم وزير، الجمعية كلها في الحكومة، (إذا كان) دة مستحيل نقف في المعارضة. خلي من يسوي الحكومة يسويها، لكن نحن نقف في المعارضة عشان نحافظ على وضعنا وعلى مبادئنا. حزب الأمة رفض كلامي.. قالوا لا، نحن طبعاً لا يمكن أن نعمل تحالف مع حسن الترابي، ونفضل مهما كانت الشروط أن نعمل ائتلاف مع الاتحادي الديمقراطي).

لقد قال السيد الصادق في شهادته على العصر إن قرار الحزب كان خطأ تاريخياً، وإن الأفضل كان إما تكوين حكومة كل الجمعية أو الجلوس على مقاعد المعارضة.

السؤال هو: هل كان الأفضل لحزب الأمة فعلاً أن يقف في المعارضة ملتزماً بمبادئه، ويدع من يكون الحكومة يكونها كما يريد؟ أم أن يحاول تكوين ائتلاف بأي ثمن على حساب مبادئه المعلنة ثم يحاول أن يحقق مكتسبات لتلك المباديء من خلال ذلك الائتلاف برغم تنازله المبدئي؟

إنها ورطة.. في زمن وطني صعب.

السيد جراهام توماس ذكر مناقشاته مع الدكتور عمر نور الدائم، رحمهما الله،والذي برأيه كان على يقين تام بأن الصادق هو (الشخص القوي الوحيد) المتوفر آنذاك لمهمة الحكم، قال: (كنت من جانبي أعارض فكرة أن يتولى الصادق الحكم، وكان أخوه صلاح الصديق يتفق معي في ذلك. أما المناقشة التي سقتها في الوصول إلى هذا الرأي فكانت كما يلي: أياً كان الذي سيتولى الحكم فإنه سيجد نفسه مضطراً لمجابهة شبكة مخيفة ومعقدة في مجال الاقتصاد وفي كل مجال آخر، ومن ثم فإن أي رجل بمفرده لن يستطيع النجاح في ذلك، وأنا أخشى على الصادق أن يتشوش ويضطرب أمام تعقيدات الحكم، ثم يجري إسقاطه بعد ثمانية عشر شهراً

ويغدو ملوماً لعدم القدرة على محو فســاد ١٦ عاماً من الديكتاتورية. وكان الاقتراح الذي دعوت إليه أن يوضع شخص آخر في سدة الحكم، فيما يركز الصادق تفكيره على مدى أوسع من «بالوعات ود مدني» وهذه هي العبارة التي استعملتها آنذاك)[٧٣].

ثم ملاحظته الأخرى المهمة حول نزيف العقول في الســودان وغياب الخبرة الوطنية بالخارج، وتجفيف الأحزاب بالتالي من قيادات ذات دربة.. وكل ذلك معروف من آثار الشمولية مما وصفه الدكتور عبد الوهاب الأفندي في مقاله (باكســتان والتداوي بالتي كانت هي الداء) وتأكيده أن طول الفترات الشــمولية بســدها شرايين العمل ومتنفسات التطور تعمل على تقزيم الأداء الوطني في المجتمع وأحزابه ككل.

ولكن هل كان الصــادق يملك رفاهية خيار البقاء في كرســي المعارضــة أو أن يترك تولي الحكم لغيره في غياب دربة وكفاءة مماثلة؟ ألم يقلل بحكومته من الأثر المايوي وســدنته حتى وهم مؤتلفين معه بين كراســي الحكم ودسته؟ هذا ما سوف يصدر حكمه التاريخ.

إن التحديات الجسام أمام الوطن كانت تقتضي استخدام كل الطاقة الوطنية الموجودة للبناء وعكس آثار مايو المدمرة.. ولكن مهما كان فإن فكرة الحكم برئيس وزارة آخر من حزب الأمة ما كانت لتكون ذات جدوى. إذا كنت ستدخل منافسة خطيرة في أي دوري نسبة الفشل والنجاح فيها متساويتان فإن غياب كابتن الفريق حفاظاً على سمعته ستكون خطوة أنانية من الكابتن، تؤكد خسارة الكابتن في مقياس الأخلاق العامة، وخسارة المباراة معاً!

و سنرى أن حكم السيد الصادق استمر هذه المرة منذ تولاه في السادس من مايو ١٩٨٦م حتى انقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م أي لمدة ثلاث ســنوات. ولكن خلال هذه الفترة تغيرت الحكومات التي رأســها الصادق و شكل الائتلاف فيها (و سوف نرصد في فصول هذا الكتاب ملابسات تكوين وفض أو تعديل كل ائتلاف)، فبدأ مؤتلفاً مع الاتحادي الديمقراطي وأحزاب جنوبية، وحصــل تعديل في هذا الائتلاف لأســباب ســنفصــلها لاحقاً. ثم تم فضــه وتكوين حكومة دخلت فيها الجبهة الإســلامية القومية إلى جانب الاتحادي الديمقراطي مع أحزاب أخرى أصــغر فصــار ائتلافاً ســباعياً، ثم خرج الاتحادي لتكون الحكومة اقرب للائتلاف بين الأمة والجبهة، وهي الحكومة التي واجهت معارضة متصاعدة من الرأي العام وقدمت خلالها مذكرة القوات المسلحة، وجرت مشاورات عديدة وصولاً لتوافق حول الحكم الذي توسع أخيراً ليشمل الجميع خلا الجبهة الإســلامية القومية التي نفذت انقلاباً أطاح بالديمقراطية وأتى بعهد الســواد والرماد، فمزق البلاد وأذل العباد وهجّرهم في أصقاع الدنيا، ولا يزال كاتماً على أنفاس الوطن.

---

[٧٣] توماس، مرجع سابق، ص ٢٤٥

لقد كان الوضـع الاقتصـادي الموروث من العهد المايوي متدهوراً للغاية بعجز دائم في الميزان الداخلي والخارجي، وتدنٍ خطير في الإنتاج والاسـتثمار، وزيادة في التضـخم، وتوقف تام للتنمية، ودين خارجي مقداره ١٣ مليار دولار يتزايد مع الفوائد السنوية ككرة الثلج المتدحرجة في الجليد، وتغريب للثروة الوطنية، وانهيار في الخدمات الاجتماعية، وانهيار لقيمة الجنيه بعجلة خرافية.

كانت الديون الخارجية على السودان من فرط كثرتها وهمجية مستلمها غير مرصودة، وقد شكلت عائقاً أساسياً للتنمية وصارت على رأس قائمة هموم الحكومة الديمقراطية.

لقد هال السيد الصادق نفسه المشهد حينما رآه عن قرب فقال في نهاية الشهر الذي تسلم فيه الحكم: *(نشـعر كأننا نحمل الماء لنطفيء النيران التي اشـتعلت في القطر، في أجهزته، في وسـائل إنتاجه، في أمنه، في خدمته المدنية، في أقاليمه، في قواته النظامية، في كل المجالات.. كلها قد أصابها التلف وأصابها التخريب. أنا شـخصـياً كنت في رئاسـة الوزارة قبل عشـرين عاماً، ولي إذاً معلومات وذكريات يمكن أن تكون أسـاسـاً للمقارنة، وبالمقارنة أرى تدهوراً فظيعاً لم أكن أتصوره رغم ما كنت أتوقع من مشاكل ومن تدنٍ).. (السودان الذي نراه الآن شيء آخر، سودان معجز في كل مرفق من مرافقه، مؤسسات القطاع العام عالة على الاقتصاد الوطني، الشيء الذي نعتمد عليه في حياتنا داخلياً وفي استيراد ما نريد من الخارج هو التسول والاستجداء. أجهزتنا منهارة وحالتنا بهذه الصورة لا ترضي ولا يمكن لمواطن يحترم نفسه أولاً ويحترم وطنه ثانياً أن يقبل هذا المنظر القبيح أن يسمى السودان. ولذلك صار واجباً علينا جميعاً أن ننادي بعضنا بعضاً ونناجي بعضنا بعضاً ونقول هلموا إلى صلاح وفلاح للخروج من هذا المستنقع الذي تردينا فيه عبر سنوات الضياع التي عشناها. ولكي نخوض هذا المستنقع ونخرج منه المسئولية تقع علينا جميعاً فرداً فرداً. الحكومة وحدها لا تستطيع أن تخوض هذا المستنقع إذا لم يقف معها في كل جزء من سياساتها وأعمالها شعب واثق في خطاه مؤمل في مستقبله واثق أنه بعناية الله وبعمل العاملين يمكننا أن نتغلب، ففي نهاية المطاف رأسمالنا الأساسي وزادنا الأساسي وعتادنا الأساسي هو المواطن السوداني)*[٧٤].

وإذا قدّر لأية مقارنة أن تتم بين أداء حكومة الديمقراطية وما سـبقها (العهد المايوي)، أو تلاها (العهد الإنقاذي) فسوف تكون النتيجة لصالحها بما لا يدعو مجالاً لشك. مع أنها لم تحكم سوى ثلاث سنوات فقط (بينما نظام مايو حكم ١٦ عاماً ونظام الإنقاذ ٢٦ عاماً حتى الآن نرجو ألا تزيد)، ولم تكن فيه جهة حاكمة مالكة أمرها فالائتلاف بطبعه بطيء وفيه أرباب متشاكسون، ولكن المنهج الديمقراطي برغم ذلك التشاكس والمؤامرات، وبرغم الجيوب الشـمولية (التي كان يطلق عليها لفظ السـدنة) المتنفذة إعلامياً ومالياً بشـكل كبير، استطاع أن يثبت أنه الأنسب لبلادنا، والأجدى تنموياً واقتصادياً، ناهيك عن إنسانياً بشيوع الحقوق الإنسانية طراً.

---

[٧٤] خطابه أمام معتمدية الخرطوم في ٣٠ مايو ١٩٨٦م، خطب السيد الصادق المهدي رئيس مجلس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية، مصدر سابق، ص ٥٤

ففي السنين الثلاث التي حكم فيها السيد الصادق ا ستطاعت الحكومة بقيادته أن تخفض عجز الميزانية في العامين الأولين وتراجعت في الـ سنة الثالثة بـ سبب الزيادة الا ستثنائية في الـ صرف لمواجهة كارثة الـ سيول والأمطار ١٩٨٨، وزيادة الفصـــل الأول من الموازنة لمقابلة ارتفاع الحد الأدنى للأجور وإزالة المفارقات فيها، وزيادة الصـــرف علي النازحين، وعبء الإنفاق الدفاعي الإضـــافي.ثم عاد النمو للصـــعود في العام الأخير.وارتفع الصادر حتى بلغ ٧٠٠ مليون دولار في ذلك العام.

وارتفع نمو الدخل القومي في سنوات الديمقراطية فبعد أن كان سالبا في آخر العهد المايوي (-٣,٦٪.) فإنه صـــار موجباً في ســـنوات العهد الديمقراطي مع تدن في عام الســيول والفيضـانات ســرعان ما تم تجاوزه واســتئناف التصـاعد: في عام ١٩٨٦م كانت نســبة النمو ٥,٤٪، وفي عام ١٩٨٧: ٢,١٤٪، وفي عام ١٩٨٨ كانت سالبة -٣,٠٪، وفي عام ١٩٨٩ ارتفعت بصورة جيدة ٩,٨٪. ثم عاد النمو للسالب مباشرة بعد زوال الحكم الديمقراطي في أول عام للانقلاب الإنقاذي ١٩٩٠ فـصارت نـسبة النمو -٥,٥٪.[٧٥] وهذا بحـسب مؤشــرات البنك الدولي أما مؤشــرات صــندوق النقد الدولي فأفضــل من ذلك وهي موجودة بكتاب الســيد الصادق: الديمقراطية في السودان.

أما في الإنتاج فقد اتبعت سياسات تشجيعية ووزعت البذور المحسنة مجاناً ودعمت أسعار المحاصيل مثلا في عام ١٩٨٧م كان الدعم ٤,١ مليون جنيهاً[٧٦]، حيث تم توزيع البذور المحســـنة مجاناً للمزارعين والمنتجين في القطاع المطري التقليدي ذي الإمكانية الإنتاجية الأكبر وهو القطاع الذي عانى التهميش وكان موطن الفقر على مر العهود ولكن العهد الإنقاذي الحالي بلغ الذروة في إهماله مما فجر حروب التهميش في دارفور وكردفان والنيل الأزرق. فكانت الحكومة تنثر البذور بالطائرات في كردفان ودارفور وغيرهما من مناطق الزراعة المطرية التقليدية. ودعمت الحكومة المنتج الفقير فكانت تشـــتري الإنتاج بضـــعف ســـعر التكلفة في زمان الوفرة الذي تتدنى فيه الأسعار لما دون سعر التكلفة أحياناً، ففي عام ١٩٨٨-١٩٨٩م حينما كانت الإنتاجية ضخمة إنهارت أسعار الذرة فكلفت الحكومة لجنة برئاسة محافظ بنك السودان المرحوم مهدي الفكي الشـــيخ لبحث كيفية التعامل مع القضـــية، وروى المرحوم الفكي كيف طاف بمناطق الإنتاج للوقوف على الأوضاع بنفسه برغم اطلاعه على التقارير التي أكدت انهيار سعر الذرة، وتوصلت لجنته لأن متوسط تكلفة إنتاج جوال الذرة كانت ١٧ جنيهاً، فاشترت الجوال من المزارع بمبلغ ٣٤ جنيهاً أي ضعف

---

[٧٥] معدلات النمو من موقع البنك الدولي
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?page=٥

[٧٦] يروي المرحوم دكتور عمر نور الدائم أنهم أثناء مناقشتهم مسألة توزيع البذور المحسنة مجاناًونثرها بالطائرات في كردفان ودارفور احتج أحد الوزراء الاتحاديين وقال له تريدون أن تفعلوا ذلك لأن (ديل نا سكم دايرين تساعدوهم) فقال له هذه المسألة سياسة للمصلحة العامة فزيادة المحصول مصلحة قومية ولكن لو جئنا لحساب المجموعات و(نا سنا ونا سكم) فحينما تكون الإنتاجية كبيرة لأي محصــول، الفول مثلاً، فالمنتج لا يعود عليه إلا قدر ضــئيل، ولكن التجار وأصــحاب المعاصــر (ناســكم) هم الذين يحصلون على الربح الأكبر، وبهذا المنطق اقتنع الوزير!

ثمن التكلفة، وخزنت المحصــول تخزيناً جيداً فكان العائد خيراً على المزارعين الذين جددوا آلياتهم الزراعية مع الإنتاج الضخم والأسعار المجزية، وصار المخزون الإستراتيجي للدولة كبيراً. ولك أن تقارن بما صـنعته الإنقاذ في موسـم ٢٠٠٥-٢٠٠٦م حينما انهارت أسـعار الذرة لوفرة الإنتاج وقد كانت تلك أيام الريع البترولي المتألق، لكن حكومة الإنقاذ بالمقابل وقد قدرت أن سـعر تكلفة الجوال كان حينها ٤٥ جنيهاً تلكأت في شراء المحصول الذي انهارت أسعاره فبلغت الحضيض واضطر المزارع المسكين أن يبيعه للتجار بأثمان دون سعر التكلفة نفسه. وحينما قررت شراء المحصول بعد فترة حددت سعر الجوال ب٥٠ جنيهاً تدفع مجزأة إلى ١٢ قسطاً لمدة عام! فاشترته من التجار الذين كانوا قد اشتروه من المزارعين بأبخس الأثمان فكانت طبقة التجار هي المستفيدة وكان المزارعون مذبوحين.

وفي عهد الحكومة الديمقراطية انخفض التضــخم من ٦٠٪ في العهد المايوي إلى ٤٠٪ في ١٩٨٧م. وصُــرف على التنمية في تلك الفترة القصــيرة ٣ بليون دولار من المصــادر العربية والغربية بالرغم من تراجع الدعم الأمريكي ثم توقفه بسبب وقف امتيازات أمريكا والناتو في البحر الأحمر. فقد وجد الصادق بالسياسة المخلصــة المبنية على التعاون والمصــالح المشــتركة دعماً كبيراً اســتطاع عبره إعادة تأهيل المشــروعات الزراعية والمصانع، ورصف عدد كبير من الطرق بأطوال تزيد عن كل الطرق التي رصفت في كل عهد مايو الممتد ١٦ سنة: طرق كوستي الأبيض الدبيبات،الطريق الدائري للجبال الشرقية، طريق سنجة الدمازين، طريق خشــم القربة. وما تم حينها في الطريق الغربي كوســتي- الأبيض الدبيبات أطول من طريق الأبيض النهود الذي رصــف في عهد الإنقاذ حتى عام ٢٠١٠م أي بعد ســبعة أضــعاف عمر عهد الديمقراطية (٢١ عاماً)، هذا مع فارق المستوى والجودة: فشوارع الديمقراطية كانت أجود وبهندسة متقدمة مهنياً في حين أن الطرق التي رصفت بعدها تنهار أمام أول خريف كما أنها شيدت بدون دراسات وافية لمسارات الخيران مما جعلها تتسبب في غرق مناطق كثيرة كل خريف، كما حدث في أم بدة وفي قرى النيل الأبيض في خريف ٢٠٠٩ و٢٠١٠م. وأعيد تأهيل طريق بور تسودان وطريق النيل الأبيض وطريق الدبيبات الدلنج. وتم رصف طريق الدلنج كادقلي. ودشــن كبري ســنجة، كبري الســنجكاية، كبري الجنينة. ومطار بورتســودان العالمي، مطار الفاشر، مطار نيالا، مطار الجنينة، مطار دنقلا العالمي، مطار الدمازين، ومطار كادقلي.

ومع تزايد غالبية المحاصيل في الديمقراطية بما لا يقارن مع ما قبلها ولا بعدها من عهدي مايو و«الإنقاذ»، تمت إنجازات في مجال تخزين الغلال فأقيمت الصــوامع المتحركة، وصــومعة الخرطوم بحري الجديدة، وصومعة الدبيبات، وعملت تجربة المطامير الموسعة عبر البنك الزارعي، ووسع في التخزين الاستثماري الخاص. ولكن الصوامع التي تعاقدت عليها الديمقراطية تحولت لاحقاًبعد ١٩٨٩م لمكاتب لجهاز الأمن!

أما في الخدمات فالفرق بين حكومة الإمام الصــادق الديمقراطية والحكومة التي اقتلعت منها الحكم كبير، كانت حكومته دولة رعاية اجتماعية تقدم الصــحة والتعليم مجاناً وتدعم ضــروريات العيش والســكر والكهرباء والمياه.

وقد قامت حكومته ضــمن مشــروعات التنمية بالاتفاق على كهربة النيل الأبيض من الرنك للقطينة عبر البروتوكول اليوغسـلافي. ودخل التوربين السـابع في خزان الرصـيرص، وبدا تنفيذ مشـروع الخط الدائري بالخرطوم لحل مشـكلة الكهرباء، وللأبيض، وللقضـارف، والنهود بتمويل كويتي. وعملت خطة للسـدود بأولوية هندسـية وبمراعاة الآثار والبيئة وحاجات أهل المناطق التي تقام فيها السـدود في مروي وكجبار وغيرها.. وهي دارسة أهملتها الحكومة التي جاءت بعده بمسمى (الإنقاذ) وأقامت السدود نفسها بأولويات مقلوبة وبطريقة فرّخت المظاليم الذين بطشت بهم ودمرت حياتهم.

وفي المياه تمت إعادة تأهيل وتوسـيع محطة المقرن، وتأهيل محطة بحري، والبدء في إنشـاء محطة الخرطوم. وإنشاء محطة القماير، وبرنامج تحديث الشبكات بالعاصمة، ومشروع مياه بورتسودان، ومشروع مياه الأبيض من بارا، وتوسـعة مياه الفاشـر، ومياه النهود، وتم برنامج مكثف للمياه الريفية حفرت فيه آبار جوفية وسطحية بما يبلغ آلاف الوحدات المائية.

وفي التعليم، عقد مؤتمر قومي للتعليم العام في مارس ١٩٨٧م لتحسين وزيادة المدارس. واتفق مع البنك الدولي على خطة لإعادة تأهيل مؤسسات التعليم العالي، ولكن كل المقررات والخطط أجهضت واستبدلت بمؤتمر التعليم في ١٩٩٠ الذي قلب السـلم التعليمي بشـكل مرتجل وغيّر المناهج القومية فصـارت حزبية تفرّخ العنف والإرعاب والكراهية وتضطهد المرأة.

وفي الصحة وضع برنامج لإعادة تأهيل المستشفيات الحضرية الكبيرة، واستقطب عون منظمة الصحة العالمية واليونسيف للمساهمة. وأعيد تأهيل نصف المستشفيات الريفية. وكان العمل سائراً في الباقي. ودعم برامج الطب الوقائي.

وفي التسليح عقد البروتوكول الصيني، وفي الشرطة والأمن تم تحسين شروط خدمة ومعاشات الشرطة. وزودت الشرطة بسيارات وأدوات اتصال لا سلكي وسلحت ضمن البروتوكول التركي، وهكذا، في كافة المجالات كان الصادق يحكم بقلب وطني قومي.

ولعل من أهم ما ميز حكمه من جديد كان النهج القومي حيث عيّن الفريق عبد الماجد حامد خليل (المستقل) لوزارة الدفاع والدكتور عباس أبو شامة في وزارة الداخلية وذلك تأكيداً لكفاءتهما، وكذلك النهج المهموم بقضايا الناس ومعاشهم فكان صاحب فكرة شريان الحياة التي سجلت في الأمم المتحدة باسم (الصيغة السودانية) وذلك لمصلحة احتياجات النازحين والمتضررين من الحرب، ولتوصيل الإغاثة لهم داخل خطوط النار. اقترح تلك الفكرة علي الأمين العام للأمم المتحدة فوافق عليها وبموجبه نظمت أكبر عملية إغاثة من نوعها داخل خطوط النار بين جهات متحاربة. وهي بالفعل الصيغة التي تشبه السودان لا ما حدث في ٢٠٠٩م من طرد منظمات الإغاثة التي تعيل النازحين في دارفور بسبب الغضب من النظام الدولي، ومنعها من إغاثة المتضـررين من الحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق في ٢٠١١م وحتى الآن، وطرد المنظمات في الشرق عام ٢٠١٢م.

واجه الصادق والحكومة التي يرأسها كارثة السيول والفيضانات عام ١٩٨٨م بمسئولية معترفاً بالكارثة على عكس ما تفعل الشموليات التي تهتم أولا بإنكار ما حدث، ووجه طاقات البلاد كلها واستمطر مساعدات الدول الصديقة والشقيقة وفي النهاية تم إنقاذ المواطنين، وكانت السيول خيراً على البلاد بمخزون الغلال الوافر الذي ظلت حكومة (الإنقاذ) تقتات عليه أول عمرها.

واتخذ الصادق نمطاً جديداً في الحكم ممتداً من تجربته القصيرة الأولى. نمط يجمع السياسيين والإداريين والفنيين والنقابيين والأكاديميين في عمل مشترك ثم يشترك في الدارسة والقرار خبراء دوليون ودول صديقة في منبر قومي دولي تقدم نتائجه لاتخاذ القرار السياسي ثم الجدية في التنفيذ.

ومن جديد اهتم بقضية الجنوب والسلام فيه اهتماماً بالغاً. فكان حزبه هو الحزب الكبير الوحيد الذي شارك في مؤتمر كوكادام في مارس ١٩٨٦م وتم التوقيع فيه على أسس السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولاقى المرحوم الدكتور جون قرنق في أديس أبابا في يوليو ١٩٨٦م بعد انتخابه رئيساً للوزراء لمدة تسع ساعات متواصلة وتم الاتفاق على توسيع إعلان كوكادام بضم الحزبين الكبيرين المقاطعين: الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية. وحتى بعد إجهاض اللقاء بإسقاط طائرة الركاب المدنية قرب ملكال في ١٦/ ٨/ ٨٦ استمر يدعو للسلام ويعمل له، وبعد مبادرة الميرغني قرنق اجتهد بشدة لمواجهة العداءات الموروثة والمناورات الحزبية في البرلمان ليتفق الجميع حولها، وبالفعل تم إجماع كامل عليها وقاد السيد ميرغني النصري رحمه الله بطلب منه اجتماعات القصر التي خرجت بالعقد الاجتماعي والبرنامج المرحلي.. وتمت برمجة خطوات السلام فكان هناك وقف إطلاق نار شامل، واتفاق على عقد مؤتمر قومي دستوري في ١٨ سبتمبر ١٩٨٩م.

ولكن الجبهة الإسلامية القومية نفذت انقلابها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م محتجة بأن السلام الذي سيحقق كان تخلياً عن الشريعة، مع أنه لم يكن فيه تقرير مصير للسودان، ولم يشتمل على أي وسيط أجنبي، وكان سيتفق على الأسلمة بطريقة تطمئن أهل الأديان.

وكلها أمور مفقودة في اتفاقية السلام بالضغط الأجنبي والتي كانت نهايتها انفصال الجنوب، ثم تجدد الحرب من جديد، تماماً كحكمة البصيرة أم حمد المعروفة شعبياً في السودان، وهي التي جاءها قومٌ محتارون كيف يخرجون رأس ثور أدخله داخل آنية خزف (برمة) بدون أن يكسروا الآنية، فقالت لهم اذبحوا الثور، ولما ذبحوه بقي الرأس داخلها فقالت لهم (أكسروا البرمة)!

وهكذا كان السودانيون محتارين كيف يحققون السلام والوحدة الوطنية معاً، فذبحت «الإنقاذ» لهم الوحدة ثم مزقت السلام!

كانت حكومة الديمقراطية الثالثة وطنية حتى النخاع ناجحة بمقياس إنجازاتها برغم العقبات، مزدهرة بمقياس تصاعد تأييدها داخل البرلمان فقد بدأت الحكومة الأولي في ١٩٨٦م بسند برلماني بلغ ٧٠٪ من النواب بينما تصاعد هذا السند ليصل في ١٩٨٩م إلي ٨٠٪ من النواب مع سند واسع خارج البرلمان: شعبي ونقابي. إلا أن إعلام الجبهة الإسلامية القومية متعدد المنابر والآيس من الديمقراطية نجح بقوة في تشويه صورة الديمقراطية زوراً وبهتاناً، بل شارك في هذه الدعاية البعض داخل الحزب الاتحادي الديمقراطي بدافع التنافس الحزبي أو لمجرد الفوضى وغياب الحس السياسي السليم، كما شارك التجمع النقابي باندفاع نقاباته وضياع البوصلة الديمقراطية السليمة، لكأنما الحركة المطلبية هي الهدف الأعلى بلا كابح ولكأنما الحرية أمرٌ لا سقف له من مصلحة عامة ولا مراعاة لظرف وطني حرج.. تضافرت عوامل عدة لتجعل الانطباع الخاطيء بفشل التجربة بينما كل المؤشرات الموضوعية كانت تقول إنها في تصاعد، وإنها كانت تجتاز المطبات وتمضي مستشرفة آفاقاً جديدة.

هذه المرة أيضا لم يكن السيد الصادق يستلم راتباً ولا سكناً ولا سيارة حكومية ولا مخصصات. اتخذ النهج الوطني النظيف المهموم بقضايا الناس حتى أرهق ونحل واخضر لونه.. إنه عملة مختلفة من أولئك الذين تلفحهم إمارات الراحة والدعة والمخملية وهم على كرسي السلطان.

وأذكر في ذلك الزمان كيف كنا كأبنائه جميعاً مشفقين على حالته شفقة بالغة. كان يقضي الساعات الطويلة في مكتبه بمجلس الوزراء فكان أول من يحضر وآخر من ينصرف، وأحيانا كانت المشاغل تمنعه من الرجوع للمنزل فكان أن بعثت له الوالدة سارا –رحمها الله– بسرير ومرتبة ليستلقي عليها برهة ريثما يعود للعمل. وكنت تجد دائماً في جيبه حبات من التمر والحلوى يسكت بها نداء المعدة إذا اشتد الجوع، وله فيها مأرب آخر، إذ يخطب بها ود الأطفال إذا لاقى أحدهم أو إحداهن فيقدم له قطعة حلوى عربون محبة!

لقد اجتهد السيد الصادق أيام حكمه لغاية الاجتهاد الممكن، ولا بد سوف يذكر التاريخ حينما يرصد الأحداث ما قدمه من خدمات جليلة لوطنه، وسوف يجد التاريخ الفرق الكبير في الأداء الذي أدخله الصادق على ميدان السياسة السودانية، فالأداء الديمقراطي في فترته الثالثة كان لا يقارن بما قبله ونظن أن بصمات الصادق هي الأوضح في ذلك، لكنه بالطبع فرد وكان معه لاعبون آخرون أضافوا للصورة كذلك. بل إن أداء الديمقراطية وتقييمها لا يمكن أن يقتصر على أداء الأفراد مهما بلغ شأوهم وإخلاصهم، فالديمقراطية ثقافة مجتمع، والديمقراطية لا بد أن تكون نتاج تطور طبيعي يصاحبه عهد تنوير وتنمية صناعية واقتصادية وتحرر فكري، ولو استمرت الديمقراطية كحكومة ربما أنتجت أو ساهمت في زرع الديمقراطية كثقافة وتحرر وتنمية ولكن كيف للديمقراطية أن تعيش في جو يستزرع الشمولية؟

كان الصادق مؤرقاً طيلة تلك السنين مرهقاً، وكان أحياناً إذا عاد لداره ما يلبث أن يمتطي عربته ويخرج متفقداً حال الناس في زي غير زيه المعتاد حتى لا يعرفونه ويرفض أن يكون معه حارس ولا مرافق. فكان يحمل معه أحياناً من يلاقي في الطريق يحادثهم ويتلمس أحوالهم، ويهب لنجدة من يراه في حالة احتياج.

وقد مرت عليه في إحدى تلك المرات طرفة، إذ بينما كان في إحدى جولاته تلك وجد امرأة حبلى ومعها رجل يقفون في الطريق وقد لوحوا له للوقوف فوقف، وكان ممتطياً حينها لعربة بوكسي فركبا معه سويا في المقعد الأمامي. وكانت المرأة في حالة مخاض وكانا فيما علم من حديثهما مغتربين حضرا للبلاد ولم يكنا يخططان أن تتم الولادة بالسودان فليس لها حجز بمستشفى، وكانت أقرب مستشفى هي السلاح الطبي فتوجهوا له. وكانت المرأة كلما جاءها ألم الطلق تدعو على زوجها وتحمله مسئولية ما هي فيه من عذاب وتقول له: كله منك! غير آبهة لوجود الغريب السائق لهما فللمخاض منطقه.. الشاهد أنهما لم يعلما من ذلك السائق ولا أبها كثيراً بوجوده، حتى وصلوا السلاح الطبي ولسوء حظ السيد الصادق كما قال تعرّف على ملامحه أحد الحراس هناك فكبّر في وجههم، قال السيد الصادق: لقد أفسد عليّ اللحظة لأن الرجل والمرأة بعدها صارا في حرج ليس له لازم.

وسوف نحاول هنا تتبع مسار حياة السيد الصادق حتى الثلاثين المشئوم من يونيو. وسوف لن نذكر كافة التفاصيل المتعلقة بالحكم فقد سجل شهادته عن تجربة الديمقراطية الثالثة في كتاب (الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة) وهو الكتاب الذي تخرج الطبعة الثانية منه متزامنة مع هذا الكتاب. ولكنا سوف نقلب خطبه، وبعض الأدبيات المتعلقة بالفترة، لنخرج بعض ما نراه غائباً يستحق الذكر أو مذكور ولكنه محتاج للتركيز.

وقبل أن نلج في تلك المسيرة نحب أن نؤكد على أن الانطباع السائد حول تجربة الديمقراطية الثالثة كأنما كانت عهد تفريط وتردد وضياع هو انطباع خاطيء تماماً، تضافرت في تدويله وشيوعه بين السودانيين عوامل عديدة، اجتهد في توصيفها بقلمه البارع الكاتب الساخر المقتدر الأستاذ مصطفى عبدالعزيز البطل في سلسلة مقالاته الممتعة حول تجربة الديمقراطية الثالثة، مؤكداً التشويه المتعمد لسيرة الديمقراطية الثالثة وربانها.

أهم تلك العوامل:

- الدور التخريبي الذي لعبته الأحزاب المؤتلفة في حكومات الديمقراطية خاصة الحزب الثاني، الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي إن أتقن شيئاً فالفوضوية والمناورة وعدم الجدية، وسوف نأتي على تحليل دور ذلك الحزب السلبي بشيء من التفصيل. أما حزب الأمة فلم يكن خلواً من المسئولية باستجابة هيئته البرلمانية للاستفزازات والمناورات في بعض الأحيان كذلك كان بعض وزراء الحزب يخاطبون الإعلام بشكل مستفز للرأي العام بدلاً عن تطمينه وتأكيد الموقف التصالحي الذي كان السيد الصادق يسعى إليه بيديه وقدميه. وكان بعض قيادات حزب الأمة كذلك يعبرون عن مواقف معارضة ومشككة في موقف الحزب الرسمي ويوحون بغير حقيقة ما يدور في المؤسسات من نقاشات ديمقراطية بلا سقوف؛ فلعبوا أدواراً سلبية وهادمة وخارجة عن الانضباط التنظيمي المطلوب.

- الدور الإعلامي السلبي الذي قادته صحف الجبهة الإسلامية المتناسلة والمدعومة من البنوك والمؤسسات الإسلامية المقتدرة، وقد تضافر ذلك مع قرار إيقاف صدور صحيفتي الصحافة والأيام وإعادتهما لملاكهما وما اقتضى ذلك من تسريح صحافيين مغبونين ذوي موجدة من النظام الديمقراطي ومن رئيسه شخصياً صاحب القرار الذي أضرهم، وقد تلقفتهم تلك الصحف المغرضة فلاقى غرض غرضاً، ووافق شن طبقة، في هدم النظام الديمقراطي والتشهير به.

- الدور السلبي للقوات المسلحة التي حبذت قيادتها الانصراف عن مواجهة مسئولياتها في الحرب وانغمست في السياسة وانغمس بعض كبار ضباطها في التجارة في الجنوب مما أضر بالضبط والربط وأدى لتدني الأداء ثم قاد أخيراً لمذكرة القوات المسلحة وما انتهت إليه من خراب العسكرية وتهيئة الوضع للذهنية الانقلابية.

- تعنت الحركة الشعبية لتحرير السودان وإصرارها على رفض التعامل مع النظام الديمقراطي ونعته بأنه طبعة لاحقة من مايو، مما استنزف الديمقراطية وأضعف الجبهة الداخلية وأعطى المزايدين في الجبهة الإسلامية كروتاً لتعرية خطاب السلام ونعت أصحابه بالاستسلام.

- موقف القوى الحديثة السالب والمتمثل في تناسل وتسلسل الإضرابات والتشكك في الحكومة الديمقراطية والنيل منها ومن مواقفها بالحق والباطل. إن قراءة متأنية لكتاب الدكتور محمد علي جادين والذي ينطلق من تعاطف مبدئي مع القوى الحديثة وتبنٍ كامل لشعاراتها يظهر التناقض الكبير الذي وقعت فيه هذه القوى، والفشل الكبير في التعامل مع حكومة الديمقراطية كحليف حقيقي في إرساء تجربة ديمقراطية سليمة. إن الدكتور جادين ينطلق في مقدمة كتابه من موقف واعٍ بأهمية الديمقراطية، وبتقييم لأهم عوامل القوة في التجربة الأخيرة، فهو يعتبر إنه قد (توفرت لتجربة الديمقراطية الثالثة ظروف عديدة كان من الممكن أن تساعد على استمرارها وترسيخ جذورها في أرض الواقع)، ويجعل من ضمن تلك العوامل: (وجود رئيس وزراء مستنير يتميع بثقافة عربية إسلامية وعصرية واسعة وإيمان عميق بالحوار السلمي الديمقراطي)، إلى جانب تجربة مايو السيئة التي أكدت سوء البديل الديكتاتوري وفرضت تحديات ضخمة، وحيوية الحركة السياسية والنقابية السودانية، مؤكداً أن هذه الظروف قد ساعدت بالفعل (في خلق حركة فكرية وسياسية جادة ومتنوعة خلفت تراثاً غنيا سيكون له تأثيره الكبير في تطور الحركة السياسية السودانية وإنضاجها في الفترات اللاحقة.)[٧٧] وبرغم ذلك نجده في ثنايا الكتاب كثيراً ما يضيع له خيط التحليل فيضع فرضيات متناقضة أويثبت التحليل وينقضه أو يتجاهله، فينصب رئيس الوزراء حليفاً ثم عدواً لكأنه ضاع عليه الدرب، ثم يركن لنحلة التردد، متجاهلاً لحقيقة أن البحث عن السند البرلماني لتحقيق سياسات متفق عليها مثل (إلغاء قوانين سبتمبر) ليس تردداً ولكنه واقعية. فحينما يتساءل لماذا لم تلغ والأغلبية موجودة ينسى أن

---

[٧٧] جادين، سابق ص ٨

- الاتحادي والجبهة كانا ضد الإلغاء، فالأغلبية الحكومية لم تعط لبرنامج حزب الأمة بل لبرنامج الائتلاف. الشاهد، إن القوى الحديثة وهي حليف لحزب الأمة منذ الانتفاضة ثم كوكادام لم تلتزم جانب ذلك الحلف بل فضلت أن تنازل الحكومة وتحرجها وتجعلها بين مطرقتها وسندان قوى بقايا مايو.

- العامل الخارجي الأمريكي إذ لم تقبل أمريكا سوداناً مستقلاً وقد جربت الذيل النميري، علاوة على ما لعبته بعض الدول في الإقليم التي لم تقبل واحة الديمقراطية في تلك الصحراء الشمولية وأصرت أن تزحف عليها.

- أما الجبهة الإسلامية القومية فقد استغلت كل تلك العوامل وغذتها،ثم دبرت مكيدتها اللئيمة فشنقت الديمقراطية ومزقت الوطن وتدنت بالأداء الوطني حتى صرنا الآن لا ندري هل فرغت أم ليس بعد من نسج الكفن؟

وقبل أن نفصل مسيرة الصادق حتى قيام الانقلاب نشير إلى بعض التحليلات المهمة لدور الصادق كحاكم، و سوف نتطرق لكل منها حينما تأتي المنا سبة:كتاب السفير الأمريكي نورمان أندر سون الذي جيء به كبر شامة للعهد الديمقراطي في السودان (١٩٨٦ – ١٩٨٩م) بعنوان (السودان في أزمة: فشل الديمقراطية في السودان) الصادر عام ١٩٩٩م. وكتاب الدكتور محمد علي جادين بعنوان (تقييم الديمقراطية الثالثة في السودان). وكتاب الدكتور عبد الله محمد قسم السيد بعنوان (الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان: الحقيقة والجرأة في التناول). ومقالات الأستاذ مصطفى عبد العزيز البطل (الديمقراطية الثالثة) وهي ٢١ حلقة. وكتاب العميد معاش السر أحمد السعيد (السيف والطغاة في السودان)، وتحليله لتجربة الديمقراطية الثالثة.وهي كتابات تراوحت في مواقفها تعاطفاً وتعارضاً مع تجربة السيد الصادق كحاكم.

يقف على طرف المعارضة كتاب السفير الأمريكي الذي رآه أحد الذين قاموا بعرض كتابه خاوياً من أية معلومات حقيقية عن السيا سة في السودان بل هو مجرد دليل على الدور الأمريكي في إ سقاط الديمقراطية في السودان، ثم يأتي كتاب الدكتور جادين الذي يمثل موقف القوى الحديثة والذي انطلق في مقدمته من تقييم إيجابي لدور السيد الصادق باعتباره أحد عوامل قوة التجربة ولكنه في ثنايا الكتاب لم يكن قادراً على تفهم كثير من المواقف والسياسات التي فرضت عليه بسبب عدم الحصول على الأغلبية مما عكس الموقف السلبي للقوى الحديثة من تلك المواقف والعجز في إدراك منطقها الوا ضح مثلما سوف نشرح. جاء كتاب قسم السيد في منطقة و سطى فمثلما شرح التعقيدات التي لاقاها السيد الصادق كحاكم وبين مواقف بعض الأحزاب السلبي والمضر وكذلك الفوضى التي وقعت فيها النقابات في فهمها لحرية الإضراب بشكل عبثي أضر بالتجربة الديمقراطية، وقف قسم السيد في مواقف أخرى غير متفهم لمواقف الصادق ومنزعج من أدائه وفي الحقيقة في طيات كتابه تناقض أحياناً إزاء الموقف الواحد. هذا بينما أتت كتابات السعيد والبطل في مواقف أقرب إلى شرح تعقيدات الوضع وخفاياه التي تعضد مواقف حفيد المهدي بتعبير البطل، وكلاهما بعيد سياسياً واجتماعياً عن السيد الصادق.

أما أبلغ الأدبيات التي وقفت إلى جانب السيد الصادق وتجربته فقد كانت الصادرة عن معهد الدرا سات الموضـوعية بنيودلهي، فقد أصـدر ذلك المعهد في العام ٢٠٠٦م كتاباً بعنوان (مائة قائد إسـلامي عظيم في القرن العشرين) ر صد فيه أعظم مائة شخصية مسلمة في القرن العشرين في مختلف نواحي الأداء: الحكم والأدب والفكر والثورة والعلوم..الخ.. اختار المعهد ٢٦ شخصية في مجال الحكم، واختار الحبيب الإمام الصادق المهدي ضمن أعظم شخصية مسلمة في القرن العشرين في مجال الحكم والإدارة[٧٨]. وتجد/ ين في ملاحق الكتاب نص النبذة التي أوردها المعهد عن السيد الصادق مترجمة والتي تشرح أسباب اختياره، وقد جاء فيها: (يمكن أن نرى أن الصـادق المهدي لم يجد الفرصـة لتطبيق أجندته حتى وهو في السـلطة كرئيس للوزراء نسـبة لعوامل كثيرة منها طبيعة المجتمع السـوداني المتعددة إثنياً ودينياً، والاضـطراب المسـتمر في جنوب السـودان، وفوق ذلك حقيقة أنه على الرغم من أن حزب الأمة حاز أحياناً على العدد الأكبر من مقاعد البرلمان إلا أنه لم يتمكن في أية مرة من إحراز أغلبية تمكنه من الحكم منفرداً، مما فرض على الصـادق المشاركة في حكم ائتلافي أضاف المزيد من القيود عليه، وفرض سياسة النفس الطويل والصبر. على الرغم من كل ذلك امتلك الصـادق القدرة على التماسـك ليصـمد ويقاوم الضـغوط المتنوعة مبرهناً على همته الاستثنائية «كقائد عظيم في القرن العشرين».)

يوم الانتخاب السادس من مايو

في يوم انتخابه بالجمعية رئيسـاً للوزراء في السـادس من مايو ١٩٨٦م تحدث السـيد الصـادق في خطاب شكر فيه الجمعية التي أولته ثقتها في البداية، كما شكر المجلس العسكري الانتقالي والحكومة الانتقالية على تعاونهما العسـكري المدني وعلى الإيفاء بعهدهما في النهاية، وفي ذلك الخطاب قال: (*هذا الشـعب المعطاء العظيم المعلم الذي بشقائه و سجونه، بدمائه وعرقه استطاع أن يقضي على نظام الطاغية وأن يسترد حريته وكرامته وأن يقيم مؤسـسـاته السـياسـية باختيار أهله من أبنائه وبناته، شـعبنا خاض ما خاض وحق في أمره المزايا في طي البلايا والمنن في طي المحن، وها هو قد وصـل إلى بداية طريق شـاق، إن الديمقراطية تتعب الحاكم، ونسأل الله تعالى أن تريح الشعب)*[٧٩]..

يعلم الله كم تعب هذا الحبيب، حتى حينما قام انقلاب المدلجين في الثلاثين من يونيو، وأسموه (الإنقاذ)، قال له المرحوم العميد يوسف بدري: ما انقذوا غيرك!

[٧٨]Mohd Manzoor Alam, Dr. (Editor in-chief), Editors: Prof. Z M Khan, Prof. A R Momin, Prof Manzoor Ahmed, Dr Shaukat Ullah Khan, Prof Z A Nizami, ١٠٠ **Great Muslim Leaders Of the ٢٠th Century**, Publisher: Institute of Objective Studies, New Delhi, India, ٢٠٠٦

[٧٩] خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، ص ٢

وقال السيد الصادق: (*ستكون إن شاء الله مسئوليتي سياسياً للذين انتخبوني، ولكن دستورياً لكل أعضاء هذه الجمعية، فأنا زميلهم وأخوهم، مفتوح بابي للتعاون معهم، و سيكون نهجنا إن شاء الله قومياً مهما قصر الشكل عن ذلك المستوى من الالتزام. هناك عقبات صحبت الموقف الذي و صلنا إليه الآن، ولكن من كد وجد، ولا شك أن الإنسان الذي يسير في الطريق الديمقراطي محتاج وهو يقطع هذا المشوار الصعب للصبر والمثابرة واحتمال الرأي الآخر، وصولاً إلى نتيجة أفضل، فنصف رأيك عند أخيك*).

جاء الصادق مدفوعاً بعاطفة المحبة، والشفقة، والعرفان، والتمجيد للشعب العظيم، فكان يناديه (سيدي الشعب)، و(الشعب السيد) مع أن كثيرين تلفهم في النظر إليه ذهنية السادة، وصحف الجبهة سمت حكومته الأولى (حكومة السيدين)، على العكس من ذلك فإن الصادق يوم تقلد الوزارة ذاته قال: (*كان الطاغية يذل شعبنا بمجرد جهالاته التي يذيعها في المذياع وغيرها من وسائل الإعلام، خلافاً للإذلال المباشر الذي مارسه، فنحن إن شاء الله نسلك سلوك خدام هذا الشعب حتى يرفع رأسه عالياً، ويعلم أنه هو السيد وليس عليه سيد*).

لله درك أيها الحبيب! حديثك كان حديث الشعب ومناه الذي نطق به شاعر الشعب وصدح به مغنيه محمد وردي رحمهما الله في الأغنية الشهيرة (يا شعباً لهبك ثوريتك):

ماك هوين سهل قيادك
سيد نفسك.. مين أسيادك؟
ديل أولادك وديل أمجادك
ونيلك هيلك جرى قدامك
تحت اقدامك
رجع صداك وسجع نحاسك

لقد مضت التجربة الديمقراطية الوليدة برغم العوائق، وغبار إعلام الجبهة الفالت حول (حكومة السيدين)، فبدأت تفتح ملفات العمل الوطني المخلص، وتجتهد في مقابلة المعوقات مؤكدة أنها حكومة (خدام الشعب).

وأهم هذه المعوقات برأينا تطلبته طبيعة الحكومة إذ تنازلت عن بعض شعارات حزب الأمة التي أيدها الرأي العام لتحقيق الائتلاف، من ذلك السعي لتجاوز إعلان كوكادام حتى يتم استصحاب الاتحادي الديمقراطي، والجبهة الإسلامية القومية باعتبارهما أحزاب لها وزن في الجمعية التأسيسية، هذا عوق مسيرة السلام، وقابله من جهة الحركة الشعبية تعويقات أشد مثلما سوف نفصل.

تحدث السيد الصادق عن كنس آثار مايو، وعن أمن المواطن ومعيشته وقوته، وعن تحقيق السلام في الجنوب وتعميره، وعن تحقيق العدل وإقامة تجربة إسلامية صحيحة، وعن تحقيق المساواة ورفع الذل عن المواطن، وتحدث عن العلاقات الخارجية فقال *(كذلك هنالك كرامة الوطن الخارجية، فقد أذل شعبنا واستبيح وصار مدخلاً وصار تجربة لكل من يريد أن يستبد به، إذن لا بد من كرامة الوطن، وهذه مسألة سنتبع فيها إن شاء الله نهجاً وا ضحاً قويا قويماً، وننا شد أ صدقاءنا وأ شقاءنا وجيراننا وأخواننا التعامل معنا على هذا الأ ساس، وقد فتحنا صفحة الكرامة إن شاء الله للسودان والسوداني، ونريد أن يبادلونا هذه المشاعر حتى لا يدخلوا في حرج وصدام يؤدي إلى الفرقة وإلى الخلاف.. وسنحرص على حسن الجوار مع كل جيراننا وعلى دورنا في انتماءاتنا العربية والإ سلامية والأفريقية، وأنا من هذا المنبر أبادل الرئيس منق ستو هايلاماريام العبارة التي ألقى بها في يوم عيد العمال رغبته وا ستعداده لحـ سن الجوار مع الـ سودان وإن شاء الله يجدنا إذا خطا نحونا خطوة خطونا نحوه خطوتين)* [٨٠].

وعبر في الخطاب عن أنه بصدد تشكيل الحكومة، وكلف وكلاء الوزارات *(أن يواصلوا تصريف مسؤولياتهم في الوزارات المختلفة إلى أن يأتي الوزراء لتصريف هذه المهام)*.

وفي النهاية قال: *(في الختام أخاطبكم وعبركم الشعب السيد، وأقول أنا في حدود مسئوليتي ابن الكبير وأخو النديد وأبو الـ صغير، وفي نطاق الد ستور ليقوموني بهذا الانتخاب، فإن أحـ سنت فأعينوني، وإن أ سأت فسددوني)*.

الاحتفال بالوفد المصري، وعيد العمال

ا ستمر الـ سيد الـ صادق في خطبه يقلد الـ شعب الـ سوداني عبارات التقدير طيلة فترة حكمه، ولكننا هنا نورد جملة ذكرها في الاحتفال الذي أقيم بالوفد المصري في دار حزب الأمة في ٧ مايو ١٩٨٥م قبل أن نتطرق لبعض المفاهيم المهمة التي ذكرها في خطابه للاحتفال بعيد العمال في الثامن من مايو.

كان السيد الصادق يتحدث عن لا جدوى القتال في الجنوب بعد الحرية: *(نحن نقول لأخوتنا لا مبرر لحمل السلاح، فالشعب السوداني كما ترون الآن حر، والشعب السوداني الحر هذا كما ترون الآن يتيح الفرصة كاملة للتعبير عن الرأي والرأي الآخر، والشعب السوداني الحر هذا معترف بوجود مشاكل ينبغي التعرض لها والتصدي لها وعلاجها على أساس أخوي سلمي متين، فما المبرر إذاً لحمل السلاح ما دام الأمر مفتوحاً لنقاش ودي سلمي لعلاج المـ شكلات، وما دام الجميع يعلمون أن **الفيصل والـ سيد صاحب الكلمة هو الـ شعب الـ سوداني** فلا و صاية ولا قيـ صرية ولا كـ سروية ولا نميرية إنما شعب حر يريد أن يعالج قضاياه بالتي هي أحسن)*..

[٨٠] السابق ص ٤-٥

أما في عيد العمال فقد ذكر السيد الصادق ضرورة تمثيل القوى الحديثة ومشاركتها في الشأن العام قائلاً إنها بالمشاركة تبنى وتتقدم وتعي دورها وتحمي نفسها وتحمي معيشتها وتدخل في دائرة المسؤولية *(لذلك حرصنا على ما كنا ندعو له وهذا الحرص ليس جديداً بل قبل فرية مايو كنا نفكر في كيف نجد سبيلاً لتمثيل القوى الحديثة في المسئوليات المختلفة، ومع أن الأخوة الذين وضعوا قانون الانتخابات الأخير أصموا آذانهم عن مطالبنا بإعطاء دوائر مقفولة للقوى الحديثة إلا أننا سنجد وسائل مختلفة لهذه المشاركة حتى تأتي الظروف التي يوضع فيها قانون انتخابات جديد فنضع فيه إن شاء الله تمثيلا قوياً قويماً معروفاً واضحاً للقوى الحديثة). .(وما أشبه الليلة بالبارحة قبل عشرين عاماً وتماماً في أول مناسبة عامة لي دعاني اتحاد العمال آنذاك لاحتفال في مايو ١٩٦٦م وكان ذلك الاحتفال أول مناسبة عامة ظهرت فيها بعد الانتخاب*[٨١] *وها هي المناسبة اليوم تعيد للذكرى تلك المناسبة لأن تلك المناسبة عقدت نوعاً من التفاهم غير المكتوب، التفاهم الذي وضع حداً لعدم الاعتراف بالحركة العمالية في ذلك الوقت، وبدأ عهد ثقة وتعاون أدى إلى وقف حركات الإضراب على طول فترة الحكم الذي توليته، وأنا سعيد بهذه الحادثة التاريخية، وسعيد أن أواصل هذا العهد غير المكتوب في ثقة متبادلة وتعاون متبادل).*

وقال: *(نحن لم ندخل السياسة أبداً على سبيل البحث عن السلطة. دخلنا تلبية لنداء وطني. أنا شخصياً كنت موظفاً في وزارة المالية وتخليت واستقلت عن الوظيفة لأن السلطة اختطفت بيد الفريق المرحوم إبراهيم عبود ومن معه. ورأيت أن في اختطاف السلطة هدماً لشرعية العمل في ظلها، وكذلك حداً للعمل معها. وسمعت بموجب ذلك نداءً وطنياً أدخلني في السياسة دون تخطيط سابق لي ودون تصميم سابق، دخلتها من هذا الباب فإن لم استطع خدمة الوطن فسأخرج من هذا الباب مثلما دخلت. فالمسألة كانت في حقيقتها تلبية لنداء الوطن وإذا لم أجد وزملائي وسيلة لخدمة الوطن بثقة أهل الوطن فأماناتهم مردودة إليهم وحياتنا الخاصة مردودة لنا.)*

وكما ذكرنا آنفاً فإن العهد الذي تطلع إليه السيد الصادق مع النقابات لم يبرم، فواصلوا في إضراباتهم وإن بنسبة أقل قليلاً مما في عام الانتقال. عام الإضراب العالمي لنقابات السودان!

---

[٨١] في مايو ١٩٦٦م كان الحبيب قد انتخب نائباً بالجمعية ولكن لم ينتخب رئيساً للوزراء إلا في يوليو ١٩٦٦م، ويبدو أن اللقاء تم مع العمال في وقت ما بعد انتخابه مباشرة فعلاً ولكن ليس الأول من مايو. وقد ظهر تعاونه معهم في خطابه كرئيس للوزراء في أكتوبر ١٩٦٦م حيث قال: (إنا قد انتهجنا سياسة جديدة نحو العمال تهدف لاحترام كيانهم وذاتيتهم وتقرر مبدأ التفاوض البناء الهادف المشترك لبحث قضاياهم وحل مشاكلهم وتلتزم بالتعاون الوطني بينهم وبين الحكومة لمصلحة البلاد ولتطوير الاقتصاد وقد ناشدنا المزارعين في مطلع الموسم الزراعي أن يهتموا بالإنتاج الزراعي ويقبلوا على العمل النافع لهم وللبلاد وقد استجابوا لهذا النداء وحدث استقرار في الحقل الزراعي).

حكومة الوحدة الوطنية الأولى(١٥مايو ١٩٨٦- ٣ يونيو١٩٨٧م):

قلنا إن حزب الأمة الذي كان مضطراً للاختيار بين الجبهة والاتحادي فضل تشكيل الحكومة مع الاتحادي الديمقراطي، وذلك بسبب العداوة الشديدة التي نشأت من تدابر موقفهما من قوانين سبتمبر، والموقف الذي اتخذته الجبهة إبان الحملة الانتخابية عزة بإثمها في موافقة النميري في ضلاله بل ومهاجمة الآخرين واتهامهم بالكفر بينما كانت تعرف في دخيلة نفسها أن النميري ما كان إماماً مؤتمناً على الشريعة ولا كان أميراً للمؤمنين ولا يحزنون، لقد صارت الجبهة كما قال المحبوب عبد السلام موئلاً لكل مايوي مستوحش. وصارت كذلك حرباً شعواء على جميع من ناهض حكم مايو وقوانينه القمعية.

والحقيقة كان الفرق بين الاتحادي والجبهة فرق درجة وإن كانت كبيرة. صحيح إن بعض قادة الاتحادي كسيد أحمد الحسين والشريف زين العابدين الهندي وغيرهما كانوا معارضين لنظام مايو بصلابة و شارك بعضهم في الجبهة الوطنية، إلا أن قيادة الحزب ممثلة في محمد عثمان الميرغني وشقيقه أحمد (رئيس الحزب ونائبه) كانا ممالئين لنظام مايو، وكذا كثير من أفراد طبقة الحزب الرأسمالية. ولكن الاتحادي لم تعرف عنه لغة صلفة كلغة الجبهة في الدفاع عن مايو وقوانينها، وحتى حينما وقف الاتحادي ضد إلغاء قوانين سبتمبر كان واضحاً أنه ارتعب من جردة الجبهة التكفيرية أو ارتهن لاتفاقه معها أكثر من كونه منافحاً أصيلاً عن تلك التجربة المعيبة.. لذلك وبمنطق أخف الضررين جاءت حكومة الوحدة الوطنية ائتلافاً بين الأمة والاتحادي الديمقراطي وبعض الأحزاب الجنوبية.

إذن قبل الصادق قرار حزبه الديمقراطي بتكوين الحكومة مع الاتحادي الديمقراطي بأي ثمن، إضافة للأحزاب الجنوبية. بينما التزمت الجبهة الإسلامية جانب المعارضة وتقلد زعامة المعارضة داخل الجمعية علي عثمان محمد طه رائد مجلس الشعب المايوي الأخير. وظل حسن الترابي زعيم المعارضة الفعلي خارج الجمعية.

وفي خطاب الصادق الذي أعلن فيه تشكيل الحكومة في الجمعية التأسيسية بتاريخ ١٥ مايو ١٩٨٥م قال: (*منذ انتخابي الثلاثاء الماضي تم تكليفي بتكوين الحكومة، وكانت الملاحظة السائدة أن الوقت ضيق نسبة للمشورة اللازمة لتكوين حكومة تشترك فيها أطراف مختلفة تتجه نحو الوحدة الوطنية وتتدثر بالرداء القومي. شملت المشاورات سبعة أحزاب لتلتقي على تكوين الحكومة تكويناً وفاقياً*).. (*هذه الوزارة يا أخي الرئيس تعلم أنها تواجه تحديات تنوء بالعصبة أولي القوة، واستعداداً للمهمة الجسيمة ستقطع هذه الوزارة عهداً واضحاً للشعب ملتزمة بالتضامن والانضباط والعفة في التعامل مع المال العام وتبرئة الذمة حتى لا ينتفع أحد في موقعه من المال العام*).

كانت تشكيلة الحكومة كالتالي: تولى السيد الصادق رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع، ينوب عنه الشريف زين العابدين الهندي وزير الخارجية، إ ضافة للسادة: عمر نور الدائم وزير الزراعة والموارد الطبيعية، سيد أحمد الحسين وزير الداخلية، آدم محمود موسى مادبو وزير الطاقة والتعدين، صلاح عبد السلام الخليفة وزير شئون الرئاسة، بكري أحمد عديل وزير التربية والتعليم، بشير عمر فضل الله وزير المالية والتخطيط، جيشوا دي وال وزير الحكومة المحلية، حسين سليمان أبو صالح وزير الصحة، مبارك عبد الله الفاضل وزير الصناعة، محمد يوسف أبو حريرة وزير التجارة والتموين، إ سماعيل أبكر وزير الثروة الحيوانية، سرافينو واني سواكا وزير النقل والمواصلات، عبد المحمود الحاج صالح النائب العام، محمد طاهر جيلاني وزير الأشغال والإسكان والمرافق العامة، والتر كوني جوك وزير العمل والخدمة العامة، محمد توفيق أحمد وزير الثقافة والإعلام، محمد أحمد ياجي وزير السلام وشؤون المؤتمر الدستوري.

أعلن السيد الصادق أسماء وزراء حكومته وقال إنه سيسعى لكتابة ورقة عمل لتنظيم العلاقة بين الحكومة والمعارضة لترتقي بالعلاقة في اتجاه التعاون، وقال إن الباب مفتوح نحو كل نواب الشعب للاتصال في أي أمر، وبالنسبة له سيكون في الجمعية التأسيسية أثناء فترات انعقادها يوم الأربعاء لهذا الغرض، ثم انتهى داعياً ربه (*اللهم إنك تعلم أننا لا نريد من هذا الأمر إلا وجهك ومصلحة الشعب، فبقدر أحلامنا وعملنا يسر لنا أمرنا، لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم*)..

خطاب الحكومة في السابع من يوليو

لم تقدم الحكومة خطابها مباشرة بعد التكوين، وصرح السيد الصادق للجمعية وفي أكثر من مخاطبة له لجهات مختلفة أنه صحيح لديهم برنامج معد ولكنهم لم يطلعوا على واقع الحال المدعم بالأرقام والمعلومات في الوزارات المختلفة، وسوف يدرسوا الأوضاع بدقة ويقدموا خطاباً مدروساً لتبحثه الجمعية وتعدله أو تجيزه بما ترى.

وفي الفترة ما بين ١٥ مايو وحتى ٧ يوليو ظلت الحكومة تدرس كافة الملفات حتى قدمت بلسان السيد الصادق خطاباً ضافياً كان يعبر بحق عن تطلعات الشعب السوداني الناشد للانعتاق وللتغيير.

تمدد الخطاب على ثلاثين صفحة في كتاب خطب رئيس الوزراء الأول، وفي مقدمته لغة حماسية مشرئبة، قال السيد الصادق:

(إنها لفاتحة خير أن يكون لشعبنا دوره الرائد في مجال تحرر الشعوب من نظم الجلادين في الوقت الذي جاءت فيه البشائر من أمريكا الجنوبية تعلن انحسار الديكتاتوريات العسكرية والمدنية في وطنها الأم، وتؤكد أن علم السياسة صار يعتبر الديكتاتورية العسكرية والمدنية احتلالاً داخلياً للشعوب وإهداراً لمواردها، وإذلالاً لكرامتها).. (لقد آن لفرسان فترات التيه أن يترجلوا، وآن للذين استمرأوا أحضان أولئك الفرسان أن

يفتحوا أعينهم لحقائق التاريخ الجديدة لكيلا يضيع حاضرهم كما ضاع أمسهم في إحراق البخور لأصنام هاوية).

ثم تحدث عما تمناه هؤلاء إذ فوجئوا بأن الطاغية نمر من ورق، ثم توهموا أن الفترة الانتقالية ستنهار أمام منافسات ونزاعات فانتهت في وفاق، وتوهموا أن إجراء الانتخابات مستحيل فجرت، وتوهموا أن العسكريين لن يسلموا السلطة فأوفوا بعهدهم، وبعد نتيجة الانتخابات توهموا استحالة تكوين حكومة متماسكة ففوجئوا بتكوين حكومة اتسع تأييدها، وقال *(لعل المفاجأة الأخيرة هي أنه إذا فكر المعارضون ملياً لوجدوا أنه لا يوجد في تشكيلاتهم المختلفة تشكيلاً يمنح بديلاً حقيقياً للإدارة الحالية، وهذا معناه أن أطروحات المعارضة موضوعياً تؤدي لتقوية الإدارة الحالية)*. ومن ثم وعد بتحقيق ثلاث مفاجآت أخريات: إبطال مفعول الفتنة الدينية التي زرعها الطاغية بتجربته الإسلامية المناهضة للعصر وحركة التقدم الاجتماعي والتسامح الديني والتعايش الدولي، وذلك عبر تحكيم الإسلام في وفاق مع تلك المعاني. وإبطال مفعول الفتنة العرقية المسنودة من الخارج والتي تستقطب الشعب في مواجهة عربية زنجية غريبة علينا لتكون بلادنا جسراً واصلاً بين أفريقيا شمالي وجنوبي الصحراء، وإحداث قفزة نوعية من اقتصاد مشلول متسول إلى اقتصاد حي يوفر حاجات أهله وينمو.

وبعد المقدمة المتوثبة احتوى الخطاب على السياسات والبرامج التي تلتزم بها الحكومة في سبعة فصول، كالتالي:

(الفصل الأول: عرض لحال السودان يوم تولينا أمره. والثاني: بيان التزامنا بما بقي من مواثيق المسيرة السودانية، والثالث: بيان السياسات العامة الهامة التي سوف نلتزم بها. والرابع: بيان برامج الوزارات المحددة، والخامس: بيان الإجراءات الفورية المطلوبة للمساهمة في تخفيف المعاناة من شعبنا. والسادس: بيان سياستنا الخارجية، والسابع: نهجنا والختام).

وسوف نكتفي هنا فقط بإيراد الفصل السابع (نهجنا) الذي ينم عن روح الخطاب:

(أبناء آدم خطاءون وظروف بلادنا عسيرة، ولكن رغم ذلك كله فإننا سوف نلزم أنفسنا بنهج أرجو أن نثبت عليه:

أولاً: أن نجعل الشورى أسلوبنا الشائع، وألا نسمح لحسب أو منصب أو نسب أن ينحرف بنا نحو التصعر والاستكبار، مهتدين بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم أحسابكم أخلاقكم وأنسابكم أعمالكم.

ثانياً: لن نألو جهداً في تثبيت حرمة المال العام. فالطاغية اعتبر السودان ضيعته واقتداء به تصور كل الولاة على المرافق أنها لهم، ناقليها من الملكية العامة لملكية خاصة.. هذا زمان ولى ورقد بحق في المقابر.

ثالثاً: سنطوي المسافات بين العاصمة والأقاليم، فالأقاليم مجسدة في كل مجالسنا وطوافنا فيها للاطلاع على الأحوال ومباشرة حلها سوف يستمر لنمحو غربة السلطة عن كل قواعدها.

رابعاً: سنخضع كل وجوه الأداء العام لمراجعات لتصويبها تصويباً جذرياً، ولكننا في كل حال سنقدم الدراسة على القرار الحاسم: تدبير ذي حنك يفكر في غدٍ وهجوم غر لا يخاف عواقبا.

خامساً: أن نتعامل مع الوسط الدولي القريب والبعيد بالندية والاحترام المتبادل، وحرية القرار الوطني، نشبع كرامة الوطن والمواطن بعد أن شبعا إذلالاً واستخفافاً.

هذه مقاصدنا وعلى الله قصد السبيل..)

أما التشكيلة الوزارية للحكومة فقد علق عليها السيد غراهام توماس بالقول: (ما عدا رئيس الوزراء في هذه الحكومة ونفر قليل من رفاقه في حزب الأمة، فإن ذلك الحزب كانت تنقصه زعامة قوية ورجال ذووا خبرة متبؤون الحكم، في حين كان الحزب الاتحادي الديمقراطي يعاني انقسامات جدية في صفوفه)[٨٢]. وسنجد أن هذه الانقسامات إضافة لعوامل أخرى هي التي أدت لمخاطبة مجلس رأس الدولة في ١٣ مايو ١٩٨٧م بحل هذه الحكومة، واستمرارها لشهر حتى إجراء التعديل الوزاري وتكوين حكومة الوحدة الوطنية الثانية بعد عام وشهر من عمر هذه الحكومة وتحديداً في ٣ يونيو ١٩٨٧م.

ضجة دخول عبد الرحمن القوات المسلحة

منذ زمان بعيد اهتم السيد الصادق بدور القوات المسلحة، وأنها في السودان متروكة بدون زرع عقيدة عسكرية راسخة تجعل الجيش ركيزة لحماية الحكم المدني لا سيفاً مسلطاً عليه بالانقلاب الواقع أوالانقلاب المحتمل كل لحظة وثانية كما هو الحال في السودان، حيث صارت القوات المسلحة نهباً للأحزاب والأيديولوجيات المختلفة لتزرع فيها وتحصد البلاد ثمارها المرة انقلابات تطيح بالديمقراطية كل مرة وتحطم الأداء الوطني فيصدق عليه القول: كل عهد ترذلون.

وكان في مجالسه معنا يقول إن القوات المسلحة في كل الدنيا من أشرف المهن وفي بريطانيا كمثال يدخل لها أبناء النبلاء والأسر العريقة المعول عليها حماية النظام الديمقراطي، ولكن في بلادنا معتبرة مكاناً لمن فشلوا في نيل درجات علمية تؤهلهم لدخول الجامعات المرموقة فهم غالباً يذهبون للكلية الحربية لانعدام بدائل، وهذا ما يجعلها مغناطيس للأقل موهبة في المجتمع، وهذا في الحقيقة ما رسخ في الذهنية السودانية السالبة حول العسكرية، وكان الطلاب في هتافاتهم ضد المخلوع يذكرون أداءه السيء مدرسياً (نحن الطلبة سلاحنا الطوب.. لن يحكمنا طيش حنتوب) فقد عرف بتأخره الدراسي في مدرسة حنتوب الثانوية وبرغم ذلك جاء للبلاد حاكماً على صهوة دبابة.

---

[٨٢] توماس، سابق، ص ٢٥٣

وكان ذلك امتداداً لنهج قديم في الجندية منذ عهد التركية، حتى أن الإمام المهدي عليه السلام في خطابه للشلالي باشا استنكر إجراء حوار معه عبر العساكر قائلاً (قلتم إن هؤلاء العساكر ما أرسلتهم الحكومة لحربنا بل ليقفوا على ما عندنا من الأدلة وهذا باطل أيضاً لأن الحكومة لو كانت تقصد ذلك لما أرسلت العساكر الأغبياء وأعطتهم السلاح الناري بل كانت أرسلت العلماء وأهل الدراية)[٨٣].

أحاديث السيد الصادق عن ضرورة الاهتمام بالقوات المسلحة وأن يدخلها أبناء الأسر الكبيرة ويساهموا في إحداث النقلة المطلوبة لها نحو عهد مدني قواته المسلحة منضبطة، هي التي حدت بانجذاب عبد الرحمن ومن ورائه محمد أحمد وبشرى للمهنة العسكرية، أي ثلاثة من أربعة من أبنائه كان تأهيلهم الدراسي عسكرياً. والثلاثة درسوا في أوقات ديكتاتورية لا تتيح لأمثالهم دخول الكلية الحربية في السودان، فدرسوها خارج الوطن: عبد الرحمن درس في الكلية العسكرية الملكية الأردنية وتخرج عام ١٩٨٦م، ومحمد أحمد درس الكلية الفنية العسكرية في مصر وتخرج ببكالريوس هندسة كهربية (٢٠٠٢م)، وبشرى درس الكلية الحربية المصرية وتخرج ببكالريوس علوم عسكرية (٢٠٠٢م).

كان عبد الرحمن منذ دراسته في خور طقت الثانوية التي روينا (في الجزء الثاني: ظلام أب عاج) كيف ذهب لها اخشوشاناً، كان مغرماً بالجندية منتظماً في (الكديت) المدرسي، ولما نال شهادته الثانوية وتقدم لدخول الكلية الحربية السودانية تم رفضه لعدم اللياقة البدنية! كل من يقابل عبد الرحمن سوف يضحك ملء شدقيه من ذلك المبرر! وبعدها تم ترتيب دراسته للعسكرية في الأردن في كلية من أفضل الكليات العسكرية في المنطقة لأنها تخرج ضباطاً في جيش مواجهة مع العدو الإسرائيلي ومعلوم أن جيوش المواجهة هي أقوى الجيوش استعداداً وتدريباً.

تطرق الأستاذ مصطفى البطل الضجة التي حدثت حينما تم استيعاب عبد الرحمن كضابط في القوات المسلحة، مؤكداً أن القوات المسلحة وإدارة الشرطة في السودان دأبا على استيعاب خريجين سودانيين من الكليات الحربية وكليات الشرطة الأجنبية في صفوفها. وأن السياسة المتبعة هي إلزام خريجي الكليات الأجنبية بقضاء دورةلتزويد الخريج بالعناصر والخصوصيات السودانية في مناهج التدريب، قبل الانخراط في الخدمة النظامية. وقال: (تصادف أن درس وتخرج السيد عبد الرحمن الصادق المهدي نجل رئيس الوزراء في الأكاديمية الحربية الأردنية، وهي من أفضل كليات الحرب في العالم. ثم تصادف أيضاً أن تخرجه جاء بعد تولي والده منصب رئيس الوزراء. تقدم الفتى إلى قيادة القوات المسلحة السودانية بطلب تعيين، فتم قبول الطلب وألزم صاحبنا بقضاء الفترة التدريبية الإضافية المقررة، لينخرط بعدها، مثل غيره، ضابطاً برتبة ملازم.ولكن الأمور لم تسر مسارها الاعتيادي إذ استغل حزب الجبهة الاسلامية الأمر استغلالاً منظماً. بدأ الأمر بخطبة عصماء لخطيب الجبهة المفوه الأستاذ مهدي إبراهيم، فألقى خطبة عصماء أمام الجمعية

[٨٣] الآثار الكاملة للإمام المهدي خطاب المهدي للشلالي، بتاريخ ١٢٩٩هـ ١٨٨٢م. وعلي المهدي، جهاد في سبيل الله ص ٣٠

التأسيسية أذهلت الجميع. موضوع الخطبة الفساد فى أعلى مراتب الدولة. هل هناك فساد أكثر من أن تستوعب القوات المسلحة ابن السيد الصادق المهدي المتخرج من الأكاديمية العسكرية الأردنية ضابطاً في أدني مراتبها؟)[٨٤].

كان دخول عبد الرحمن سلك العسكرية ثمرة تبشير السيد الصادق المستمر بمدى قيمة المهنة العسكرية وضرورة الارتقاء بها وانضباطها لاستقرار البلاد. لم يكن في الأمر محسوبية من قريب ولا بعيد.

الطواف الميداني على الجيش

تقلد السيد الصادق منصب وزارة الدفاع إضافة لكونه رئيساً للوزراء كما ذكرنا، وفي الشهور الأولى من تقلده المسئولية، تحديداً في الفترة من مايو وحتى سبتمبر أجرى طوافاً بين الوحدات العسكرية في زيارات لتفقد أحوال الجيش وللاستماع للضباط والصف والجنود وإسماعهم رسائل معينة، وهو طواف شمل أم درمان والخرطوم والشجرة وبحري وخشم القربة والأبيض ووادي سيدنا.

ظل الصادق في كلماته التي ألقاها لدى تلك الزيارات يبشر بأفكاره حول الجندية بين العسكريين، يحدثهم عن شرفها الباذخ فالجود بالنفس أقصى غاية الجود، وعن مكانتها في الإسلام ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَـٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾ ﴾[٨٥] بل حتى الصلاة فيها انضباط شبيه بالجندية مؤكداً أنه لغير المسلمين من مسيحيين وغيرهم فالجندية كذلك مهنة شريفة مقدمة على أساس أخلاقي لحماية الوطن، وحدث الجنود عن دورهم العظيمفي الدولة الحديثة والديمقراطية، وعن بطلان ما يظنه البعض أن النظام المايوي باعتبار أنه كان على قمته عسكريين أولى القوات المسلحة اهتمامه بل على العكس وجدت القوات المسلحة أسوأ حالات الإهمال في النظم العسكرية وقد أهملها النظام المايوي وهدم انضباطها وكفاءتها، كما حدثهم عن اهتمام الحكومة الديمقراطية بمطالبهم وإيمانها بضرورة الاستجابة لها.

كان رئيس الوزراء ووزير الدفاع في ذلك الطواف يتلمس حال القوات المسلحة وشكواها ويعد بمقابلة احتياجاتها، ويخاطب الضباط والصف والجنود كما ذكرنا بالمعاني التي يرى أنها تشكل جوهر العقيدة العسكرية المطلوبة، كما يتطرق لقضية الحرب المشتعلة والمفروضة على السودان بدون مبرر بعد تحقق الحرية وإمكانية التفاهم على حل سلمي بدون قهر ولا إجبار، مؤكداً على أن قوة القوات المسلحة وردها الحاسم للعدوان يشكل في حد ذاته محفزاً قوياً للحل السلمي والدبلوماسي.

---

[٨٤] البطل، سابق الحلقة ١٤

[٨٥] سورة الصف الآية رقم ٤

وسوف نرصد هنا مقتطفات من كلماته التي ألقاها في ذلك الطواف الميداني.

زار السيد الصادق حامية المهندسين بأم درمان في ٢٤ مايو ١٩٨٦م، وكان من ضمن ما حدثهم به (*دايرين أخوانا وأبناءنا في القوات المسلحة يعلموا أن واجبنا الذي لا نتردد فيه هو أن نطمئن الرجل الذي يبذل حياته في سبيل الدفاع عن هذه المعاني يجد الكفاءة التي تمكنه من ذلك من حيث تجنيده وتدريبه وتسليحه، ومن حيث فخر أهله وتفاخرهم بدوره، واعتزازهم بالجندية شرفاً يضاهى وشرفاً مرموقاً يستمد ويتطلع الناس له، حتى يكون الموقف من القوات المسلحة ليس موقف الناس الذين لا يجدون بديلاً وإنما يكون موقفهم موقف الحاجة للناس التي يتنافسون فيها ويتبارون ويتطلعون إليها ويتغنون بها*).

ثم عقد لقاء بمنطقة الخرطوم العسكرية في نفس اليوم أي يوم ٢٤ مايو، وخاطبهم كذلك بالتقدير لدورهم وبالسعي لتحقيق مطالبهم، وقال إنه يقوم بهذا الطواف الميداني (*للاطلاع على الأحوال قبل التخطيط للإصلاح المطلوب*)[٨٦].

ثم زار متفقداً منطقة الشجرة العسكرية وسلاح المدرعات في ٢٦ مايو، ووصفها بأنها *زيارة تعريفية تفقدية (لمرافقنا العسكرية ورجالها العاملين فيها)*. وحدثهم عن إيلاء الحكومة اهتماماً مستحقاً بالقوات المسحلة ومطلوباتها، كما نفى وجود تناقض بين الديمقراطية كنظام قائم على الانتخاب وبين وجود قوات مسلحة قوية، بل في كل العالم القوات المسلحة التي توجد بها تحركات انقلابية هي الضعيفة، فهناك تكامل أساسي بين النظام الديمقراطي وقوات مسلحة قوية ومنضبطة، وتحدث عن الانهيار الاقتصادي، وإهمال القوات المسلحة، والديون المتراكمة على البلاد آملاً (*أن نوفق في حدود إمكانياتنا أن نزيل هذه الصفحة من الغبر والإهمال لصفحة ناصعة إن شاء الله بالعطاء والأداء*).

ثم زار منطقة بحري العسكرية في يوم الخميس ٢٩ مايو، وبعد أن فضح فساد وسوء سياسات ومآل النظام المايوي تحدث عن التلاحم المدني العسكري وقال إنه (*ظل عندنا إحساس أكيد بأن الحديث عن الجندية كمصدر للقلق أو الاضطراب والحديث عن الجندية بالاستخفاف حديث يخون العقيدة ويخون الواجب الوطني لأن القوة المسلحة في الواقع ليست أمراً عرضياً ولا أمراً سطحياً ولا كمالياً وإنما هي وظيفة حيوية من وظائف الدولة لحماية الوطن وكيانه وعرضه وأرضه*). وتحدث عن حماية النظام الديمقراطي ومصادر الخطر عليه ومنها الانقلابات وقال إنه حسب دراسة أجريت فإن (*الضباط الذين يفكرون انقلابياً في العادة نوع من الناس عنده مشكلة شخصية أو مشكلة عدم تأقلم تجعله يتطلع لدور آخر غير الدور العسكري، ولا يجد استجابة إلا في ظل قوات مسلحة ضعيفة الانضباط مفككة، وهذا يعني أن القوة*

---

[٨٦] خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية من ٦ مايو إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م، ص ٣٣

المسلحة عالية الانضباط عالية الكفاءة المشبعة بوظيفتها المقتنعة بدورها هي الأبعد عن الانقلابات العسكرية، ولذلك جزء لا يتجزأ من الدفاع عن الديمقراطية أن يكون بين يدينا قوات مسلحة منضبطة. والقوات المسلحة التي تحارب حقاً وتقاتل حقاً هي تلك التي لا تنصرف إلى مشاكل السياسة والمناقشات السياسية والتموين والمشاكل الإدارية ولكن تلك التي تنصرف للمهام التعبوية، والمهام التدريبية، والمهام العسكرية، هي القوات المتفرغة للعسكرية، المتفرغة لأسباب رفع الضبط والقتال. وكانت الهزيمة من نصيب تلك الجيوش أو ذلك الجيش الذي انشغل بمهام ووظائف أخرى عن مهام القتال) [٨٧].

وفي كلمته أمام اللقاء بضباط وضباط صف وجنود الفرقة الثانية مشاة، خشم القربة، في ١١ يونيو ١٩٨٦م، استهوتني كلمته أمام ذلكم الجمع لطرافة بعض المعاني فيها، لقد استصحب فيها المعاني الواردة بالضرورة في خطاباته تلك من أهمية القوات المسلحة للوطن واهتمام الحكومة الديمقراطية بها وأن الجيوش الأقوى والأقدر على القتال هي تلك الجيوش المنضبطة وكذلك تحديات المرحلة، ثم أكد على أننا شعب مسالم وأننا نحتاج للقوة المسلحة لردع من تسول له نفسه بالعدوان لفرض رؤاه بالقوة علينا، وقال: *(الذين يتحدثون عن العدوان والاعتداء دائماً تكون هراشتهم أكثر من حقيقة عملهم! لذلك لو تأملنا الحيوان نجد أن أقوى الحيوانات وأكثرها استعداداً للشراسة في حالة الاعتداء عليه هو الأسد مع أنه مشهور بأنه في عاداته العادية وسلوكه العادي حيوان قلما يعتدي إذا لم يكن جائعاً، ليس كمثل غيره من الحيوانات الشرسة أو المتوحشة التي تعتدي بسبب أو بغير سبب. دائماً القوة مقرونة بالثقة بالنفس ومقرونة بالنظرة الدفاعية والتي يلعب التنافس القائم على القوى المعنوية والفكرية وليس القائم على القهر بالقوة. ولذلك كانت العرب تمدح كثيراً هذا النوع من أسلوب الشخص المسالم الطيب عادة ولكنه إذا اعتدي عليه خطر غاية الخطورة لأنه في ذلك يكون غاضباً غضبة الحليم:*

ومخرق عنه القميص تخاله — بين البيوت من الحياء مقيما
حتى إذا رفع اللواء رأيته — تحت اللواء على الخميس زعيما) [٨٨]

بعد ذلك عقد السيد الصادق لقاء بضباط وضباط صف وجنود اللواء الأول بالقيادة الوسطى بالأبيض في ٢٤ يونيو ١٩٨٦م. ومن كلمته يومها انتخبتُ المعنى المتعلق بتحطيم النظام المايوي للجيش وأذيته لمعنى زمالة السلاح كاشفاً معلومة حول مؤامرة الانقلاب المايوي المنطلق من خور عمر، فقد أكد أنه في ذلك العهد: (*حصلت على القوات المسلحة أضرار بالغة ابتداءً من إهمالها وإهمال أنفارها، سكنهم، عيشتهم،*

---

[٨٧] نفسه، الصفحات ٤٨-٤٩ (بتصرف)

[٨٨] المصدر السابق، ص ٦٢

وإهمال كل شيء يخصصهم وإدخال أشياء في صفوفهم، بداية بتقريب أسلحة معينة على حساب الآخرين وهذا طبعاً أول خرق لروح الانضباط، ثانياً كانوا خائفين، فأي بلد يحصل فيها انقلاب يبدأ الانقلابيون في التفكير

أن هناك شخص ما سوف يسقيهم من الكأس التي سقوا بها الآخرين، ولذلك يكون جل همهم كيفية مراقبة السلم الذي صعدوا به حتى لا يصعد به آخر، لذلك فكروا في توسيع التجسس بين رفقاء السلاح، يوفروا مسائل المتابعة للأفراد، زرعوا الشك بين صفوفهم، أزالوا زمالة السلاح وهي زمالة شريفة وجعلوا بعض الناس يترفعون بالدس للآخرين وخلقوا جواً سيئاً جداً يؤذي معنى سليم جداً وهو معنى زمالة السلاح، وأهملوا التدريب وجعلوا القوات مشغولة بأعمال هي في الواقع أعمال شرطة. إهمال التدريب ينعكس بسوء الحال على الانضباط. وأهملوا التسليح وطبعاً الخوف من التسليح ومن التدريب أيضاً له صلة بأنهم خائفون من الذخيرة الحية التي يستخدمونها أن تستخدم في أغراض انقلابية لأن هذا أيضاً من الأشياء التي استخدموها: حصلت مجهودات كبيرة لكي يحصل استثناء لتكون المناورات التي حدثت في خور عمر بالذخيرة الحية، وعندما حدث ذلك لعب دوراً في المؤمرة التي حدثت في ٢٥ مايو وهم كانوا خوفاً من هذه المسألة أيضا حاسبين الحساب فلم يريدوا أن يتكرر ما قاموا به من قبل). وبعد أن ذكر بقية المعاني الضرورية للطواف وقد أجملناها آنفاً، تحدث عن أن الحكومة الديمقراطية تسعى للسلام في الجنوب وأن الحل السلمي يتكامل مع قوات مسلحة ذات كفاءة عالية وفي النهاية قال إنه لا يرى تناقضاً بل تكاملاً (*بين المجهود المتواصل لكي نقول لأخوتنا كلهم يا أخواننا أهلنا في الجنوب كفاهم زعزعة وكفاهم عدم استقرار، قلوبنا تنفطر حزناً عندما نرى الأطفال والبنات مشردين في المدن الكبرى بحالة يرثى لها لا يدرون أين أهلهم وذويهم وأسرهم ممزقة واستقرارهم ضائع وتعليمهم ضائع وصحتهم ضائعة وإنتاجهم ضائع، نحن قلوبنا تنفطر أسى وحزناً إذ أنهم من أهلنا وأخواننا وبناتنا ومعرضون لهذه المسائل.. تعالوا نوقف النزيف هذا، تعالوا نبني السودان معاً، فإذا رأوا ذلك واستجابوا له ليس لدينا إلا التعاون التام، لكن ما داموا رافعين السلاح فلا بد أن نكيل الصاع صاعين وأن نستعد لأننا مسؤولون أمام الله وأمام أنفسنا وأمام الشعب عن حماية الأرواح*).

وآخر اللقاءات في الطواف هو اللقاء بضباط وصف وجنود وادي سيدنا في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٦م، وفيه تحدث السيد الصادق بالمعاني المذكورة من موبقات مايو تجاه الجيش والتفرقة بين الأسلحة والشك في الضباط والتجسس عليهم وإهمال القوات المسلحة وتشريد ضباطها بحيث أن ٦٠٪ أبعدوا أو استبعدوا لمسائل سياسية بعيدة عن الانضباط. وهنا أيضاً اقتطفت من حديثه فقرة متصلة بعلاقته بالنميري، قال الصادق مخاطباً العسكريين الذين كانوا في وقت قريب تحت سيطرة المخلوع الكاملة وغسيل الدماغ المستمر، ولعله في تعداده لموبقات مايو كان يحاول إعادة تلك الأدمغة المغسولة إلى الصواب، قال:

(الرئيس السابق جعفر نميري كان يقول أنا ما عارف فلان دا داير شنو؟ أنا أديته نائب أول، وقلت له تعال أبقى رئيس وزراء، وقلت له مستعد أديك أي وزارات تدورها أو أي مسئوليات انت عايزها، لكن انا ما عارف لي يوم الليلة هو داير شنو؟ لأنه أنا قدر ما عرضت ليه هذه الأشياء رفض. هذا الكلام قيل في مقابلات صحفية وفي خطب كثيرة. صحيح هو عرض علي أن أكون نائب أول وعرض علي أكون رئيس وزراء، وعرض كثيراً من المناصب وأنا كنت أقول له المسألة ليست في المناصب المسألة في كيف الوصول لهذه المناصب؟ أنا أقول ليك دعنا نغير الوضع بحيث أنه أنا إذا جئت أجي باختيار الناس، إذا عملنا كذا أنا مستعد اشتغل غفير في القصر الجمهوري. لكن بالتعيين بالقوة أنا ما مستعد، ما مستعد أتولى أية مسئولية ولا منصبك هذا نفسه). وتحدث السيد الصادق مؤكداً أن *(قوات مسلحة مقتدرة مؤهلة ذات كفاءة عالية شرط ضروري للديمقراطية وللتنمية وللحل السلمي ولذلك نحن نهتم بها لأنها مفتاح لكل هذه الأهداف السياسية الوطنية العليا)*، وأردف: *(طبعاً نحن مع أننا نسمع ونقرأ ونطّلع ونتابع أشياء كثيرة معلوماتنا ناقصة لأنه ليس من رأى كمن سمع، ولذلك أنا باسم أهلنا في السودان أقوم بهذا الطواف، اطلع على الأحوال، أقابل أخواننا وأبناءنا في كل المواقع اسمع منهم ويسمعوا مني لأننا نود في النهاية تكون نتيجة هذا كله خطة شاملة لتطوير وتأهيل قواتنا المسلحة).*

وفي كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة يتحدث السيد الصادق عن حال القوات المسلحة الذي وجدته حكومته قائلاً:

(استغل النظام المايوي القوات المسلحة واستخدمها أداة لأغراضه السياسية، مستبيحاً كل قدراتها. واستهتر بمنصب القائد العام: يتلاعب به تلاعب الأفعال بالأسماء. ولشعوره بأن الجنوبيين يوالونه بعد اتفاقية ١٩٧٢م فإنه استباح التكوين القومي للقوات المسلحة، ولأنه أراد ضباطاً موالين له، استباح نظامها المعهود. وأدخل الدفعتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين لتخريج سبعمائة ضابطاً في نصف عام. مع أن الدفعة عادة لاتزيد عن ثمانين ضابطاً على أن تقضي فترة تدريبية بالكلية الحربية لا تقل عن عامين. وجعل النظام المايوي القوات المسلحة السودانية عالة على القوات المسلحة المصرية، وجردها تماماً من سلاح الطيران والدفاع الجوي، باعتبار أن القوات المسلحة المصرية ستكمل النقص.

وبقيام حلف عدن، وتبنيه لحركة العنف المسلح داخل السودان، تخلت القوات المسلحة المصرية عن الحماية المتفق عليها في عهد السادات، معلنة أن حركة العنف المسلح داخل السودان إنما هي حركة «داخلية».

واتجه الرئيس مبارك غير الوجهة الساداتية: فصالح أثيوبيا، وأكد لها أنه محايد في أمر القتال الدائر في جنوب السودان. هكذا زال أي غطاء جوي تصوره نظام نميري لنفسه، وقد سبق أن سقنا الدليل لما آل إليه حال قواتنا المسلحة من تدنٍ: (يوليو٧٦، حركة الجيش الشعبي التي أوقفت العمل في قناة جونقلي واستخراج البترول وأعاقت الملاحة بين الشمال والجنوب، والطائرة التي ألقت قنابل في أم درمان).

لقد ورثت الحكومة الإنتقالية هذا الحال المتردي، ولم تفعل فيه شيئاً وا حداً إيجابياً نحو القوات المسلحة. رغم أن قيادتها كانت هي القيادة المعروفة للقوات المسلحة. كل الذي فعلته في تلك الفترة، طلبها لدعم عسكري من الأشقاء، حيث جاء بحجم متواضع جداً، ولم يؤثر على الموقف الحربي.

وانتهت الفترة الإنتقالية بقرار اعتبره العسكريون ظلماً عليهم لصالح قوات الشرطة.

هذا ما وجدته القوات المسلحة في عهدين كانا تحت قيادة من صفوف القوات المسلحة، وهما: العهد المايوي والعهد الانتقالي.

كان تسليح الجيش في عهد مايو يأتي من المعونة العسكرية الأمريكية، حيث بلغت قيمتها ١٥٠ مليون دولار في السنة، وارتبط هذا العون بالإنحياز للموقف الإستراتيجي الأمريكي. وقد كلف السودان أضعاف ما أعطاه، حيث تم دفع السودان نحو مسائل لا ناقة له فيها ولا جمل. ومع التخلي عن الانحياز في العهد الديمقراطي، وانخفاض الدعم الأمريكي لأفريقيا، تقلص العون العسكري الأمريكي. ومما حال دون التسليح الغربي للسودان، هو أن أمريكا وبريطانيا ودول منظومة غرب أوروبا، أوضحت أنها لا تستطيع تسليح السودان وهو يحارب مسيحيين في جنوبه.

كان متوقعاً أن يعاون الاتحاد السوفيتي في تسليح السودان بعد أن أزيلت الجفوة معه. ولكن أمرين حالا دون ذلك:

١- كانت العلاقات الأثيوبية السودانية مازالت متوترة، والاتحاد السوفيتي حليف لأثيوبيا فلا يرجى مع ذلكم تسليح سوفيتي للسودان.

٢- دخول الاتحاد السوفيتي مرحلة جديدة بقيادة غورباتشوف، تمت فيها مراجعة أمر تسليح الآخرين، فاتجه نحو قضايا الإصلاح الداخلي، حتى توقف عن تسليح حلفائه أنفسهم في أثيوبيا.)

وسوف نتابع لاحقاً كيف استطاعت الحكومة الديمقراطية أن توفر دعماً للقوات المسلحة يساوي عشرة أضعاف ما تلقته في العام الانتقالي، من مصادر السودان الذاتية ومن الأشقاء والأصدقاء بدرجة أقل. ولكن للأسف إن ذلك الدعم الكبير لم ينعكس على أداء القوات المسلحة لأسباب كثيرة ستعرض في حينها، كما أنه لم يظهر للرأي العام ولا حتى أحسه المعنيون داخل القوات المسلحة أنفسهم كما يجب بل اشتكوا من إهمال وقصور على طول الخط، وكان قمة ذلك في مذكرة القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩م والتي تصدى لها رئيس الوزراء موضحاً تفاصيل الدعم الكبير الذي تلقته القوات المسلحة باستحقاق لتصديها لمهمة الوطن المقدسة.

مؤتمر القمة الأفريقية يوليو ١٩٨٦م

سبق وفد رئيس الوزراء إلى أديس لحضور القمة الأفريقية وفدٌ من وزارة الخارجية السودانية لحضور اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذي انعقد في الفترة ٢١-٢٦ يوليو، بينما كان اجتماع القمة الثانية والعشرين للرؤساء في الفترة (٢٨ إلى ٣٠ يوليو ١٩٨٦م). وقد تطرق المؤتمر للعديد من القضايا أهمها مسألة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والتدخل الأمريكي في أنجولا، والهجمة الأمريكية على الجماهيرية العربية الليبية، ومسألة الدين الخارجي للدول الأفريقية، والقضية التشادية، وتكوين لجنة رئاسية لمتابعة مسألة جنوب أفريقيا، وتكوين شباب أفريقيا ضد الفصل العنصري.

حضر السيد الصادق تلك القمة ومن خطابه للجمعية التأسيسية بتاريخ ٤ أغسطس منوراً به، ننتخبُ الفقرات التالية:

(في هذا المؤتمر سمح لبعضنا أن يخاطب المؤتمر في جلسته المفتوحة الأولى مخاطبة عامة لما جد في بلداننا من ظروف. فتحدث وفدٌ من زائير، لأن زائير كانت قد قاطعت المنظمة، لأن المنظمة اعتمدت في عضويتها الجمهورية الصحراوية. ووفد أوغندا لأنها كانت قد شهدت تغيرات كبيرة. ووفد السودان لأن السودان كان قد أطل على العالم بوجه جديد. كانت مخاطبتنا للمؤتمر تؤكد أن السودان قد انتقل عبر مراحل معينة هي الثورة الرجبية ثم الانتخابات العامة انتقل من حيث الاستبداد إلى الديمقراطية،..، لقد وجد موقف السودان في المخاطبة العامة تأييداً شاملاً واستحساناً كاملاً)..

(كان دور السودان داخل المؤتمر رغم ضيق الزمن للتحضير لمثل هذا المؤتمر الذي كان يستوجب التحضير له عاماً كاملاً. رغم هذا كان دور السودان موفقاً في الآتي: نال التطور الإيجابي فيه الإعجاب الكبير من غالبية الحاضرين، وساهم وفد السودان في تقديم وصنع القرارات التالية: تنظيم دول المواجهة لجنوب أفريقيا، تحديد وسيلة لدفع متأخرات صندوق التحرير دعماً لحركات التحرير تدريباً وتسليحاً، المطالبة الأفريقية المتفق عليها بتعطيل الفيتو في هيئة الأمم إذا كان موقف أغلبية ثلثي الجمعية العامة موقفاً معارضاً لاتجاه حق الفيتو، تدعيم التعاون العربي الأفريقي على أنه مصيري ويقوم على مصالح مشتركة وإعطاء هذا التعاون شكلاً مؤسساً، وتكوين لجنة من الحكماء من قدامى رجال الدولة في أفريقيا ترفع أسلوب الأجاويد من القرية للقارة وتكون مسئولة عن تنقية الأجواء يجلس فيها رجال الدولة القدامى وتقوم بهذه المهمة باستمرار، والتركيز على حقوق الإنسان الأفريقي بإكمال ميثاق حقوق الإنسان الأفريقي وتأكيد وجود هيئة لمتابعة ذلك حتى تستطيع أن تنقذ الإنسان الأفريقي مما يواجه من ظلم حتى من بني جلدته، وفكرة مطالبة الدول بالالتزام في نهجها الاقتصادي الداخلي بالبرنامج الاقتصادي الإنعاشي العام الذي تم الاتفاق عليه أو الخروج من الجدل حول دور القطاع الخاص والقطاع العام بوضع مقاييس موضوعية يكون عليها المعول في هذا الصدد.. كذلك من اقتراحاتنا كان إدخال موضوع البيئة وأهميتها في الحياة على الصعيد القومي

وستعقد الدول المختلفة مؤتمرات قومية في داخلها للتوعية بدور البيئة ومسئولياتها، أو على الصعيد القاري بما يحدث تعاوناً في كل النواحي ضد الجفاف والتصحر والآفات كالجراد وغيرها.. وفيما يتعلق بالدين الخارجي الاقتراح بالربط بين التخفيف أو الإعفاء المطلوب والخطط الاقتصادية والتنموية). [٨٩]

ويبدو أن خطاب السيد الصادق بمؤتمر القمة قد لاقى إعجاب كثيرين وإشادتهم، وهذا ما أشار له المرحوم عبد الله الحسن المحامي نقيب المحامين حينها في مقاله (إجهاض الديمقراطية) بقوله: (إذا تكلم رئيس الحكومة قالوا هذه ثرثرة وإذا صمت قالوا هذا عجز . كل نجاح يصيبه رئيس الوزراء يقض مضاجعهم ويسوّد وجوههم. عندما قام رئيس الحكومة في أديس أبابا ليلقي خطابه التاريخي الذي طرح فيه السياسة الجديدة للدولة في السودان كانوا أكثر الناس حزناً وغماً. لم يعجبهم شجبه للتدخل الأجنبي الذي يدعم المتمردين على وحدة البلاد. ويمدهم بالعتاد والسلاح والأموال. لم يعجبهم تبشيره بالتشريع الجديد والدستور الديمقراطي القادم على الطريق والذي يعيد ارتباطنا بقافلة العالم المتحضر بعد أن عزلنا منها النظام المباد بما أقدم عليه من صياغة رديئة لنظامنا القانوني) ..(جاءني بعض الطلاب يحملون خطاباً من الاتحاد العام لطلاب الجامعة يطلب مني الحضور لندوة في الجامعة والمشاركة في مسيرة، بعد ذلك قلت لهم ماذا تريدون؟ قال أحدهم: نريد الحرية والديمقراطية، قلت الحرية موجودة في السودان و الديمقراطية قائمة في السودان وكلاهما يسير الآن بصورة لم يعرفها السودان منذ الاستقلال وبصورة لا تعرفها كل البلاد المجاورة لنا في العالم العربي أو العالم الأفريقي ولعلني لا أتجاوز الحقيقة إن قلت لكم إن صحفياً أجنبياً قابلني في لندن بعد انتهاء مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في اجتماعها الأخير فقال لي: إن رئيس وزرائكم قد كان الرئيس الوحيد من بين كل الرؤساء والملوك الذي يحق له أن يتباهى بأنه يمثل حكومة منتخبة انتخاباً حراً ديمقراطياً فحافظوا على هذا المكسب العظيم!!! فماذا بعد ذلك؟).[٩٠]

وتحدث رئيس الوزراء عن اللقاءات الثنائية على هامش القمة، وظهر منذ ذلك الوقت، كما ظهر في خطاب الحكومة بشكل واضح اتجاهات الحكومة لتسوية مسألة مياه النيل مع دول المنابع بشكل متفق عليه، وسيتضح في الجزء الرابع من الكتاب المجهودات التي قام بها السيد الصادق لمخاطبة القضية بشكل جدي عبر كتابه (مياه النيل: الوعد والوعيد)..

قال السيد الصادق عن اللقاءات الثنائية إنها شملت دول ومنظمات، كان عشرين منها فيما يتعلق بالدول المجاورة، و(*كان في هذه اللقاءات انفتاح نحو وسط أفريقيا وغرب أفريقيا. وسط أفريقيا انطلاقاً من زيمبابوي، وغرب أفريقيا انطلاقاً من السنغال، وفيما يتعلق بالعلاقة والحديث مع قيادة جمهورية مصر العربية فقد تم الاتفاق على تصفية الأشكال القديمة للعلاقات نهائياً. وإقامة أشكال جديدة تخدم مصلحة الشعبين،*

---

[٨٩] خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء، ص ١٧٧ – ١٧٨

[٩٠] عبد الله الحسن المحامي **نافذة الأسبوع**، دار الجيل، بيروت ١٩٨٩م.

ومنتظر تصور السودان لبحث هذا الموضوع وسيخصص له مجلس الوزراء جلسة خاصة لوضع الأسس المطلوب أن تقوم عليها هذه العلاقات. كذلك اتفق على التعاون في إطار مجموعة «اندوقو» وهي مجموعة الإخاء الأفريقي وهي التي تشمل حوض النيل، ونزمع أن يقدم السودان لهذه الجماعة تصوراً سودانياً عن ميثاق حوض النيل الذي تحدثنا عنه في خطابنا،..، فيما يتعلق بالمنظمات فقد تمت لقاءات مع المجموعة الاقتصادية الأفريقية والفاو واليونسكو ومجموعة البيئة وممثلي هيئة الأمم المتحدة وفي هذا الصدد اتفق على ما يمكن تقديمه لدعم برنامج التنمية الاقتصادي السوداني الذي نزمع أن نضعه في شكل الخطة التنموية القومية وكل هؤلاء التزموا بالتعاون مع السودان في تحقيق الأهداف التي تقررها قيادته).

اللقاء بقرنق يوليو ٨٦

تم اللقاء بين السيد الصادق والدكتور جون قرنق أخيراً في ٣١ يوليو ١٩٨٦م في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا مباشرة بعد ختام مؤتمر القمة الأفريقية. وقد كتب الأستاذ مصطفى عبد العزيز البطل مقالاً لا أعلم أهو ممتع أم يبعث على الأسى حول هذا اللقاء الذي حضره ضمن سكرتارية وفد رئيس الوزراء،ويحمل انطباعاً مختلفاً عن انطباعه، فبينما اعتبر البطل أن اللقاء فشل بسبب تعنت قرنق والوفد المرافق له ومشاعر الكراهية التي كانوا يحملونها، كان انطباع السيد الصادق أن اللقاء كان إيجابياً. ونحن نعلم أنه دائماً ما يطرح السيء جانباً ويبني على الإيجابي.

جلس على يمين رئيس الوزراء في اللقاء في الصف الجانبي، العقيد جون قرنق، يليه بالترتيب رئيس أركان جيش الحركة وليام نون، ثم أروك طون، ولام أكول، وجيمس واني، ثم يوسف كوة. وجلس على يساره في الصف المقابل للعقيد قرنق وزمرته، بالترتيب كل من ابراهيم على ابراهيم مدير مكتب رئيس الوزراء، يليه الأستاذ مصطفى عبد العزيز البطل، ثم الدكتور تيسير محمد أحمد، فالدكتور مأمون محمد حسين، وأخيراً المهندس مختار عثمان. ممثل المهندسين في التجمع النقابي[٩١].

لقد رأى البطل أن وفد قرنق كان عدائياً وخاصة وليم نون الذي تفوه بكلمات سيئات أمام رئيس الوزراء ووجد له العذر في أنه بحسب شهادة طبية كان يعاني من اضطرابات عصابية. كما كان أروك طون عدائياً بحسبه إذ حينما حاول الدكتور تيسير محمد أحمد التودد إليه بشراب بارد قائلاً: تشرب كوكا كولا؟ رفض قائلاً: أشرب كوكادام!! السيد الصادق في المقابل وجد أروك طون إيجابياً.

[٩١] مصطفى عبد العزيز البطل، غربا باتجاه الشرق، دفاتر الديمقراطية البرلمانية الثالثة الحلقة ٢١، موقع سودانايل.

قال رئيس الوزراء منوراً الجمعية التأسيسية باللقاء بعد أربعة أيام من عقده:

(أثناء الفترة الانتقالية، ونتيجة لاتصالات واسعة تواصلت اجتماعات بين التجمع، وهو الذي يمثل قوى الانتفاضة من ناحية أن فيه أحزاب الانتفاضة، وفيه التجمع النقابي، ولكن كانت هذه الصيغة الأخيرة تتم بشكل يجمع قوى الانتفاضة ناقصاً الحزب الاتحادي الديمقراطي، زائداً التجمع النقابي.. هذا التجمع كان يواصل اتصالاته بحركة المحاربين عبر فترة الانتقال، وهذا كله انتهى أثناء فترة الانتقال إلى كوكادام، وإعلان كوكادام).

وذكر السيد الصادق خلاصة الإعلان من قيام مؤتمر قومي دستوري، والاتفاق على مطلوبات ستة ((أ) بشأن قومية القضية، و(ب) رفع حالة الطوارىء، (ج) إلغاء قوانين سبتمبر، (د) اعتماد دستور ٥٦ المعدل ٦٤ مع النص على الحكم الإقليمي للفترة الانتقالية، و(ه)الغاء الاتفاقيات العسكرية مع دول أخرى، و(و) العمل على وقف إطلاق النار).

وقال إنه كانت هناك استيضاحات لبعض قادة حزب الأمة حول الإعلان ولكن حالت ظروف الانتخابات دون المتابعة.. *(ثم حدث واقع جديد وقامت حكومة الوحدة الوطنية بتركيبة حزبية جديدة ورؤي تكوين لجنة قومية شاملة لمواصلة التحضير للمؤتمر القومي.. كما رؤي إنشاء وزارة للسلام كأداة تنفيذية. أما نقاط كوكادام الست المشار إليها سابقاً والتي كانت أساس الاتفاق بين التجمع بالصورة التي ذكرناها والجماعة الأخرى، إن تلك النقاط قد أشير إليها في نداء الحكومة المضمن في خطابها الذي بحثته وأجازته هذه الجمعية.*

في كل هذه الأثناء كانت الاتصالات بين وفود التجمع وبين جون قرنق وجماعته مستمرة. وكان متفقاً أن تكون الحلقة الأخيرة من هذه الاتصالات واللقاءات في الخامس من أغسطس ١٩٨٦م. وفي ٢٨/٧/١٩٨٦م سافرت في وفد السودان لمؤتمر القمة الأفريقي. وكان مقترحاً من قبل أن يتم اللقاء بيني وبين قيادة الحركة التي يقودها جون قرنق ووافق عليه في إطار وضعي في حزب الأمة ووضع حزب الأمة في التجمع، ليكون بمثابة استمرار واستعراض للمستجدات، وإزالة المفارقات، بين تجمع لا يشمل كل الأحزاب المشتركة في الحكومة، وبين حكومة تريد أن تشرك الجميع، حتى الذين هم خارج نطاقها، في هذا الجهد. هذه المفارقات كان لا بد من إزالتها، ولذلك كان من أهداف اللقاء الاتفاق على صيغة جديدة تزيل هذه المفارقات، وتواصل البحث للحل السلمي. وافق الطرف الآخر على الرأي، ولذلك تم الاتفاق على اجتماع ٣١ يوليو ١٩٨٦م، وكان معي في هذا اللقاء الأستاذ حماد بقادي، وثلاثة من أعضاء التجمع كمراقبين.. خلاصة النقاش الأساسي الذي دار في ذلك اللقاء كانت كالآتي:

أولاً: أوضحنا لهم أن الظروف التي أحاطت بإعلان كوكادام تغيرت، وأن ظروفاً جديدة قد حلت بالبلاد بعد الانتخابات وقيام هذه الحكومة، وأن المطلوب الآن هو توسيع الشورى لتشمل جميع عناصر كوكادام، وجميع أحزاب الحكومة الأخرى وجميع أحزاب المعارضة الأخرى. والمطلوب أن يدخلوا هم في هذه اللجنة القومية لتكلف كلجنة قومية بالإعداد للمؤتمر القومي الدستوري.

ثانياً: ناقشنا النقاط المذكورة في اتفاق كوكادام، كإجراءات تمهيدية لخلق المناخ المناسب للمؤتمر، وكان موقفنا من النقاط الست المذكورة في الإعلان كالآتي:

أ) النقطة الأولى التي تتعلق بتأكيد وإعلان أن مهمة المؤتمر ليست محصورة في مشكلة الجنوب بل عامة للمشكلات القومية المختلفة، وهذه متفق عليها ولا خلاف عليها جملة وتفصيلاً.

ب) النقطة الثانية التي تتعلق برفع حالة الطواريء،نقول بأنه ينبغي أن يربط بين رفع حالة الطواريء وبين وقف إطلاق النار. بحيث يكون النص رفع حالة الطواريء بعد الاتفاق ووضع الترتيبات لوقف إطلاق النار. في الصيغة الموجودة في كوكادام: رفع حالة الطواريء تأتي في النقطة الثانية بينما تأتي مسألة وقف إطلاق النار في النقطة السادسة، فالمطلوب فهمه وتوضيحه أن يكون النص على رفع حالة الطواريء بعد الاتفاق ووضع الترتيبات لوقف إطلاق النار.

ج) الموافقة على البند (ج) الخاص بقوانين سبتمبر، على أن تضاف العبارة الآتية: على أن تكون القوانين التي تحل محلها قوانين تراعي جميع حقوق المواطنين المدنية والإنسانية والدينية، واستثناء المناطق التي تسكنها أقليات غير إسلامية من القوانين ذات المحتوى الإسلامي الديني.

د) البند (د) مضمن في دستور ١٩٨٥م، ويمكن أن تكمل التعديلات الدستورية المزمعة النقص في هذا المجال ليحكم هذا الدستور كل الفترة، إلى أن نضع الدستور الدائم.

ه) البند (ه) المتعلق بإلغاء اتفاقات عسكرية تكبل سيادة السودان إنما هو تحصيل حاصل.

ومقابل هذا كان موقف محاورينا كالآتي:

أ. التشكيك في اللجنة القومية الجديدة.

ب. يرون أن التخلي عن قوانين سبتمبر ينبغي أن يتبعه العودة إلى القوانين السابقة مع اختلاف فيما يقصدون: هل قوانين ١٩٦٩م أم قوانين ١٩٧٤م، على أن يترك موضوع التشريعات الإسلامية إلى المؤتمر القومي الدستوري.

ج. كانوا يتشككون بصورة ما في الربط بين رفع حالة الطواريء وترتيبات وقف إطلاق النار.

بعد حوار طويل كشف عن فجوات في الثقة لولا ها لأمكن حزم النقاط الثلاث المتفق عليها، رأينا أن نترك بحث هذه النقاط لاجتماع المتابعة الذي كان متفقاً عليه من قبل، لنواصل التفاوض يوم ٥/ ٨/ ٨٦، علماً بأن الاقتراح بتكوين اللجنة القومية سيناقش في داخل ذلك الاجتماع، وعلماً بأن النقاط التي دار حولها الاختلاف سوف تكون محل النقاش هناك، بعد أن اتضحت فيها الرؤية تماماً، ولم تكن متضمنة في جزيئاتها المختلفة التي أشرنا إليها في المناقشات السابقة.

ففائدة هذا اللقاء على أقل تقدير أنه أجلى هذه المسائل التي كانت غامضة وكان مختلفاً عليها، خصوصاً مسألة قوانين سبتمبر التي لم يرد ما يحل محلها. فهل يحل محلها العودة إلى القوانين السابقة كما كانوا يظنون أم ذلك سيتم عن طريق قوانين جديدة كما نعتقد. وهذه المسألة بالذات كانت محل خلاف لأن النص المتفق عليه في كوكادام أصلاً لم يتعرض لهذا الموضوع. وكل فهمه بطريقته.

ومهما تقلب الحال فتقديري أن الاتفاق بمشقة ممكن).

وقال رئيس الوزراء إنهم عليهم ألا يتوهموا أن الاتفاق ممكن إلا إذا صحب التفاوض العادل الحازم في نفس الوقت الحزم الأمني بحيث تواصل القوات المسلحة دورها الشريف في حماية المواطنين،وتواصل انتصاراتها وصد كل محاولات عدائية، وفي المجال الدبلوماسي تدعيم الموقف الأفريقي والأوربي والأمريكي والسوفيتي المتفهم لأهداف واتجاهات السودان، ورفع مستوى الأداء الخدمي في الجنوب، وتأكيد قومية المشكلة الحالية، وتوضيح الخط الإعلامي بما يتناسب مع هذه الاتجاهات.

وقال: (*أنا وزملائي ملتزمون بالسلام وبالديمقراطية ذات المحتوى الاجتماعي العادل، وذات التوازن الديني والعرقي والجهوي، وأنا شخصياً من الذين يؤمنون أن الاستعداد للقتال في كل ظرف هو قدر الأحرار في كل مكان لذلك أحرص شخصياً أن أكون وأن يكون من أشرف على تربيتهم في لياقة تامة للنداء متى دقت طبوله. ولمعرفتي بويلات القتال وأهواله أحرص حرص البخيل على تجنبه، وإن فرض علي أحرص حرص الغريم لإنهائه.. إن مسائل السلام والحرب لا تحسمها النوايا الطيبة، والمشاعر، ولا بد أن تدخل فيها عوامل موضوعية داخلية وخارجية. إننا نلتزم باسم هذا الشعب المعطاء أن نتفهم هذه العوامل وأن نسوقها معنا إلى حيث السلام العادل)*[٩٢].

لاحقاً وهو يكتب شهادته حول التجربة الديمقراطية مباشرة بعد وأدها قال بعد أن لخص ما دار في اللقاء:

(انتهى اللقاء على نبرة ودية على أن يواصل الطرفان المساعي للحل السلمي.

---

[٩٢] خطب رئيس الوزراء في الفترة مايو ١٩٨٦ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م، الخطاب أمام الجمعية التأسيسية في ٤ أغسطس ١٩٨٦م

*كان انطباعي أن أغلبية من حضروا الإجتماع يفكرون باعتدال، لا سيما د.جون قرنق نفسه، و**أروك طون** ولم أر مانعاً أيدولوجياً أو نفسياً للاتفاق. وكان هذا هو الانطباع الذي نقلته لزملائي.*

ولكن بعد أسبوعين من الاجتماع، في ١٦/٨/١٩٨٦م، أسقطت طائرة الركاب المدنية بالقرب من ملكال، فسمم إسقاطها مناخ العلاقات بيننا وبين الحركة.. وإلى الآن لا أدري لماذا أشادت الحركة بالحادث، فيبدو لي أنه قد وقع عن طريق الخطأ، أو عدم الانضباط، ومعلوم أن ضحاياه كلهم مدنيون، وجلهم جنوبيون بأسرهم وأطفالهم. هذا الحادث الفظيع وضع حداً لتلك الاتصالات)[٩٣].

رحلة الاتحاد السوفيتي

في الثلث الثاني من أغسطس اتجه السيد الصادق إلى موسكو في رحلة تدشينية للعلاقات بالاتحاد السوفيتي الذي كان المخلوع قد أعرض عنه بعد انحياز، والتجأ لأحضان اليانكي الأمريكاني على إثر الانقلاب الشيوعي في يوليو ١٩٧١م. كان في وفده وزراء ومسؤولون منهم الدكتور حسين أبو صالح وزير الخارجية والدكتور محمد يوسف أبو حريرة وزير التجارة. وبعد إجرائه للمباحثات الرسمية في موسكو قضى الوفد عيد الأضحى (للعام ١٤٠٦هـ) الذي أدركه هناك في مدينة طشقند بجمهورية أوزباكستنان السوفيتية وأحد أهم مدن آسيا الوسطى والتي تحوي أقاليم كانت لها شهرة عريقة في تاريخ الإسلام، وبعث السيد رئيس الوزراء كلمة للمواطنين مهنئاً بالعيد قائلاً (*لقد أدركنا العيد المبارك ونحن في مهمة تجديد العلاقات بالاتحاد السوفيتي واكتساب مزيد من صداقة الشعوب لشعبنا الأبي الودود. نقضي يوم العيد نفسه مع الشعب الأزبكي العريق الذي كانت دياره وطناً للإمام البخاري والحكيم الطبيب ابن سينا والرياضي العالمي الخوارزمي وغيرهم من علماء الفكر الإسلامي الذين أدوا دوراً خالداً في تاريخنا وتاريخ الإنسانية كلها*).

ولا ننسى أنه كان قبل بضع سنوات، تحديداً في ١٩٨٠م قد شارك في مؤتمر إسلامي بطشقند مثلما رصدنا في الجزء الثاني من الكتاب، ودافع عن حرية المسلمين هناك في أداء فريضة الحج، وكيف أنه وفقما ذكر للسيد غراهام توماس (أدهشه جداً أن يجد كثيراً من العلماء فيهم يتكلمون العربية ويقرأونها بدرجة من الإتقان. كانت تحيته من قبل هؤلاء تتم بحماسة، وكثيراً من الروس أخبروه بأنهم مسلمون أولاً ثم روس بعد ذلك)[٩٤].

---

[٩٣] كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة

[٩٤] توماس، سابق ص ١٩٧

وفي طشقند خاطب السيد الصادق رئيس جمهورية أوزبكستان في لقاء مشترك، كما عقد له لقاء جماهيري بالمسلمين في طشقند حضره مفتي الجمهورية.

وعرّف السيد الصادق بزيارته وما نتج عنها في الكلمة التي ألقاها أمام رئيس جمهورية أوزبكستان، قال السيد الصادق بعد أن شكر الرئيس ومن معه على الا ستقبال الحار: *(يسرنا جداً أن جئنا إليكم بعد أن قمنا بدور الفتح الجديد في تجديد العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفيتي. فنحن مرتاحون تماماً ومسرورون جداً لنتائج المباحثات التي تمت في موسكو، ونعتقد أنها ستلعب دوراً هاماً في فتح باب علاقات التعاون والصداقة والمودة بين بلدينا فكل عاقل يعلم أن العلاقات بالاتحاد السوفيتي كدولة عظمى أمر هام وضروري في العلاقات الدولية المعاصرة).*

عن هذه الزيارة قال السيد الصادق لاحقاً: *(لبيتُ دعوة لزيارة الاتحاد السوفيتي، وعبرها عملتُ على تطبيع العلاقات السودانية السوفيتية لتقوم على الصداقة بلا عداء ولا تبعية. فقد كان الرئيس المخلوع في الأول متزلفاً نحو الإتحاد السوفيتي، ثم صار معاديه إلى حد شتم الاتحاد السوفيتي، تودداً للمعسكر الغربي، مستمراً في ذلك حتى بعد أن تخلى الغرب عن ألفاظ الحرب الباردة فكان ملكياً أكثر من الملك!*

وفي موسكو بحثتُ بصراحة ووضوح مع القيادة السوفيتية ما أريد أن تكون عليه علاقتنا. وكانت القيادة السوفيتية الجديدة لحسن الحظ تراجع سياساتها على ضوء مفاهيم ملائمة جداً لما كنتُ أقول. ثم بحثتُ العلاقات الاقتصادية، وتطلعنا إلى تأهيل المصانع السوفيتية في السودان وزيادة طاقتها. ثم تناولتُ تطوير العلاقات التجارية والثقافية، والتسلح للسودان، وإعادة تأهيل الأسلحة المشتراة من الاتحاد السوفيتي. ثم البحث والاتفاق على مشروعية العلاقة الثقافية والروحية بين المسلمين في السودان والإتحاد السوفيتي. إضافة إلى ضرورة الانسحاب من أفغانستان، وقيام الاتحاد السوفيتي كدولة كبرى بدور أساسي في السلام في القرن الأفريقي.[٩٥])

فاجعة رحيل صلاح الدين سبتمبر ١٩٨٦م

لم تكن انقضت تسعة أشهر على وفاة أمي رحمة وما حملته من أحزان للحبيب ولنا جميعاً، حتى كانت الفاجعة بوفاة الوالد الحبيب صلاح الدين ومعه الحبيب الراحل الفاضل الهادي المهدي والحبيب قريب الله، كانوا في رحلة لتقديم العزاء في بعض رموز الكيان بالنيل الأبيض حينما تعرضوا لحادث حركة مريع، وكان معهم مولانا عبد المحمود الحاج صالح الذي نجا بحمد الله بأعجوبة.

---

(٩٥) من كتاب الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة

الحبيب صلاح الدين الصديق المهدي، هو شقيق الحبيب الأصغر وذراعه الأيمن في كل أعماله، والوالد الحنون الذي ظل قريباً من كل واحد وواحدة منا، بل النسمة التي تلطف كل أجواء الأسرة الممتدة بدعابته المحببة، وروحه الندية، وولي أمرنا الذي كان يتولى شؤوننا مع مشغوليات الحبيب الملتفة.

كانت الفاجعة فوق حد الوصف وقد كان في ريعان شبابه، كان يحي بكره في الثانية عشر من عمره، أما رزان الصغرى فقد كانت بعمر خمسة أشهر، وبينهما عمر (أقل من ٨ سنوات)، وزينب (٤ سنوات). كان كل منا لديه معه علاقة خاصة به ومحبة مخصصة له، وكنا نناديه (خالي صلاح)، لأننا في سني طفولتنا الأولى كنا نناديه هو وعمي فيصل ب(أبوي)، ولكن حينما كبرنا غيرناها إلى عمي ولم ترق له فقال لنا: عمي هذه فيها جفاء، قولوا لي خالي أفضل! وهكذا بقدرة قادر كنا نناديه بالخال وهو شقيق أبينا!

في اليوم الثاني للعزاء، يوم رفع الفراش كما يسمى في السودان، أبّنه شقيقه الأكبر بكلمات مختصرات يقطرن ألماً: (*كان صلاح الدين أشبهنا خلقا وخلقا بأبينا الإمام الراحل الصديق يعيش الدين في معاملاته، صادق الكلمة، وفي الوعد، مخلص النصح، جرئ الرأي، كريم العطاء، حفياً بمصالح الآخرين، حلو المعشر، سريع الدعابة، عرفت له أصدقاء عدداً ولم أعرف له عدواً واحداً أبداً.*

كان لي وللكيان الذي أدافع عنه السيد السند، يعطي بلا كلل ولا ملل. عرفته أخاً وصار لي ابناً وصديقاً حبيباً وزخراً للنائبات ورفيقاً حميماً، كان لي عنصراً مكملاً، فإنني بحكم دوري أتصدى وأصادم وكان هو لا ينصب يمتص آثار الصدمات بإيمان المخلص المشفق. وما زالت الكلمات التي ترددت على لسانه في أخريات أيامه تدوي في أذني: يا أخي لا تهلك نفسك.. يرددها في حنان ولا يعلم أنه السابق إلى رحاب الله، ولعله بحس خفي يعلم ويوصي: ألمعي يريك الذي يكون كأن قد رأى وسمع.. ننعي في وفاتك يا صلاح الدين الأخوة والمروءة والفتوة. لقد ملأت القلب حزناً، والعين دمعاً، والناس حباً.. طبت حياً وميتاً.)

زيارة أمريكا، تركيا، بريطانيا (١- ١٩ أكتوبر)

في الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٨٦م اتجه السيد الصادق نحو واشنطن بغرض مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والأربعين، وبقي هناك حتى ما قبل منتصف الشهر، وفي خطابه أمام الجالية السودانية بواشنطن[٩٦]تحدث السيد الصادق عن تلك الزيارة قائلاً: (*هذه الرحلة إلى الولايات المتحدة أصلاً رحلة للمشاركة في أعمال الدورة الواحد والأربعين للأمم المتحدة، والغرض من هذه المشاركة هو*

[٩٦] يرد في كتاب خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء أن الكلمة كانت في ١٦ أكتوبر، ولكن من المؤكد أن الحبيب كان قد غادر واشنطن إلى بريطانيا حيث عقدت له رئيسة الوزراء السيدة مارغريت تاتشر حفلاً في يوم ١٥ أكتوبر مما يعني أن التاريخ فيه خطأ.

الإطلال بوجه السـودان الجديد،.. ، وانتهاز هذه المناسـبة والإطلال من هذا المنبر الدولي للتحدث عن وتوضـيح معالم هذا السـودان الجديد وتأكيد دور السـودان في المجالات المختلفة، وكذلك العقبات التي تعترض سبيل السودان الجديد هذا خاصة تلك التي يمكن للأمم المتحدة أن تساهم في حلها مثل مشكلة اللاجئين ومشـكلة التصـحر وغيرها من المشـاكل ذات الأبعاد الدولية، وكذلك طبعاً هي مناسـبة لمقابلة الجهات المعنية في الأمم المتحدة للتحدث عن كثير من القضـايا التي للأسـرة الدولية ومؤسـسـاتها وهيئاتها المتخصصة دور في علاجها. كذلك هي مناسبة لمقابلة المسئولين في حكومة الولايات المتحدة، وأستطيع أن أقول إن تلك المقابلات أكدت خطة قبول الأطراف المعنية بوضـوح لتوجه السـودان المنطلق من عدم الانحياز المتكامل مع العالم كله من منطلق حرية القرار الوطني وعدم التبعية والرغبة في تطوير العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة على أساس المصالح المشتركة في كل المجالات المعنية، وأستطيع أن أقول إن ما كان عالقاً بهذه العلاقات من تجميد ربما زال وانفتح السـبيل للتعامل على أسـاس مثمر ومتطور مثلما هو الحال مع كل البلاد في العالم اليوم. وهناك طبعاً المجهود الذي تم وسبقني فيه الأخ وزير المالية وسأكمله في التفاوض مع صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك من رؤية سـودانية فنحن قد حددنا بموجب السياسات المالية التي نتخذها الخط الذي نريد أن نتبعه في كل المجالات الخاصة بإنعاش اقتصادنا وذلك ابتعاداً من اتخاذ خط وسـياسـات أو نصـائح تأتينا من الآخرين، وشـرحنا موقفنا هذا واعتقد أنه لقي تفهماً وتجاوباً، وسوف تكتمل المفاوضات بعقد اتفاق يمكن السودان من التعامل مع هاتين المؤسستين الدوليتين على أساس خطته المطلوبة لإنعاش اقتصاده).

وفي خطابه أمام الجمعية التأسـيسـية في ٢٧ أكتوبر أدلى رئيس الوزراء ببيان حول الزيارة ولخص أهدافها الأربعة،وهي: الإطلال على الأسرة الدولية بوجه السودان الجديد، ومخاطبة صناع القرار لتوضيح مواقف السودان في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومخاطبة الرأي العام خصوصاً في تلك البلدان التي يلعب الرأي العام فيها دوراً هاماً في صنع القرار السياسي، واستقطاب الجهد الخارجي لدعم السودان.

ثم لخص خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة (وسـوف نورد مقتطفات منه لاحقاً) وذكر تركيزه على وجه السودان الجديد، والقضايا التي تعيق مسيرته كقضية اللاجئين والتصحر والدين الخارجي وقضايا الاقتصاد والدعم الخارجي للتمرد في السودان، وإشارته للقضايا الدولية وموقف السودان منها مثل التعديل المطلوب في ميثاق الأمم المتحدة، والموقف من سباق التسلح، و ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي عادل، والنزاعات الساخنة في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة، وأفغانستان، وأمريكا الوسطى، وحرب الخليج.

ثم حدّث الجمعية عن اللقاءات المهمة التي عقدها هناك، قائلاً:

(في زيارة الأمم المتحدة تمت المقابلة بشخصيات أساسية في قيادة المنظمة، وفي قيادة بعض مؤسساتها وهيئاتها المتخصصة، مثل السكرتير العام للأمم المتحدة والبحث معه في تقرير الوكالات المتخصصة عن مشكلة اللاجئين في السودان، وما يطلبه السودان من مشروع أساسي تمارس بموجبه الأسرة الدولية واجبها في تحسين ورعاية أحوال اللاجئين، وفي منع الآثار السلبية على الوطن المضيف السودان في كل المجالات المختلفة لكي لا يكون العبء كبيراً. وتمت الموافقة على هذا المبدأ وتسخير الإمكانات الدولية لتحقيق هذه الغاية. وتمت المقابلة مع السيد (قرانت) الذي هو مسئول عن اليونسيف وهي المنظمة المختصة بأمر الأطفال، واتفقنا على تنظيم الجهد المشترك لكي نحقق مواجهة تامة للأمراض المستوطنة في السودان في مستوى الأطفال مما يلزم من وقاية شاملة وتطعيم شامل لهم ضد هذه الأوبئة، وضرورة إدخال عنصر جديد لم يكن في حسبان هذا المشروع وهو تدريب السودانيين على القيام بهذه المهام حتى نجد لها أو للتقنية اللازمة توطيناً سودانياً مستمراً لنتوسع ونواصل هذا المشروع ونستقل به في ظروفنا السودانية).

أما اللقاءات بالمسئولين الأمريكيين فكانت كالتالي: *(أولاً السيد جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي، وبدأ بالتعبير عن تقديره للتطور الديمقراطي في السودان، والإلمام بالتوجه الجديد الخارجي للسودان وإبداء الرغبة في التعاون مع السودان كما هو الآن على أساس هذا التوجه السوداني، وربما كوسيلة رمزية للتعبير عن هذه النزعة أو هذا الاتجاه اقترحوا التوقيع على اتفاقية تسمح للسودان باستخدام ما قيمته ٧١/٢ مليون دولار من المواد الغذائية التي كانت قد أوقفت، وهذه المسألة كانت في جملتها رمزية، للرمز على أنهم يريدون استئناف التعامل مع السودان على أساس توجهاته الجديدة. ثم تمت مقابلة السيد جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكية، وبادر بالترحيب بمقدم الوفد السوداني وبإعلان قرارات في هذا الاجتماع من شأنها تطبيع العلاقات بعد فترة توقف، واستمع لشرحنا لسياسات ومشاكل السودان الحالية ذات الأبعاد الخارجية، وأبدى تقديره وتفهمه لها واستعداد بلاده للقيام بدورها فيما تستطيع عمله، وتم الاتفاق على تطوير العلاقات من المنطلق الجديد. وتمت مقابلة مع السيد كاسبر واينبرغر، وتم في اجتماع مشترك بينه وبين المسئولين في وزارة الدفاع الأمريكية والوفد السوداني، تم بحث احتياجاتنا وضرورة أن نجد من الجهات المختلفة التي نتعامل معها أساساً واضحاً للتعاون في مجالات تطوير القوات السودانية المسلحة، وأكد الجانب الأمريكي الرغبة في التعاون مع السودان في هذا الصدد والاتفاق على قنوات لتحقيق ذلك. تمت مقابلات بجهات متخصصة في الإدارة الأمريكية مثل رئيس إدارة العون الأمريكي، ومسئول إدارة اللاجئين الأمريكي، وتم مع هؤلاء جميعاً بحث مستفيض لأسس العلاقات بيننا ولتجديد هذه الأسس على ما اختاره الشعب السوداني. وتم تلخيص نتائج المباحثات التي تمت في واشنطن، ونيويورك مع المسئولين الأمريكيين، والاتفاق على وسائل المتابعة بما اتفق عليه عن طريق الاتصالات والزيارات والمقابلات المختلفة).*

والآن سوف نقلب أوراق السيد الصادق فيما يخص مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع من أكتوبر، ونتطرق بعدها لزيارتي تركيا وبريطانيا، ثم تلخيص السيد الصادق لثمار الرحلة مجملاً.

مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة أكتوبر ٨٦م

في السابع من أكتوبر ١٩٨٦م خاطب السيد الصادق المهدي الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورة انعقادها الحادية والأربعين. كان خطاب الواثق باسم شعب متوثب.

احتوى خطابه على أربع قضايا داخلية وخمس عالمية.

أما القضايا الداخلية فكانت أولها مشكلة التصحر مؤكداً خطورتها وذاكراً أن الزحف الصحراوي يزيد على عشرة كيلومترات سنوياً وأن حكومته سوف تولي الأمر أهمية قصوى وخطط حازمة مع ضرورة تكامل الجهد القطري مع الإقليمي والقاري والدولي للتخطيط لمحاصرته مستزيداً من مجهود الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

والثانية مشكلة اللاجئين الذين بلغوا عشر سكان السودان وما يشكله ذلك من استنزاف للسودان وضرورة التزام الأسرة الدولية لسد احتياجاتهم.

والثالثة مشكلة الدين الخارجي الذي تراكم من حكومة غير شرعية و صار يشكل أكثر من ضعف ميزانية الدولة مؤكداً أنهم لن يتمكنوا من التعامل مع أصحاب الديون المستوفية بالأعراف التجارية *(بل سندفع منها في صورة يحدها إعطاء أولوية لمعيشة أهل السودان والحد المعقول من توفير الخدمات لهم والمستوي المطلوب من التنمية. هذه أولويات لا يطالبنا عاقل بأغفالها)*. و*(إننا سوف نواصل مخاطبتنا للدول الغنية لتحذو حذو كندا وإيطاليا مثلاً في اتخاذ قرارات تخفف من أعباء هذا الدين تجميداً أو إعفاء.. إننا إذ نقول هذا نسرع فنقول إن هذا الإجراء لا فائدة له إلا إذا صحبته إصلاحات سياسية واقتصادية تستثمر التخفيف المذكور في اتجاه التنمية، وفي سبيل تحقيق حياة أفضل للطبقات المستضعفة.)*

والمشكلة الرابعة هي مشكلة التمرد في الجنوب مؤكداً أنها مشكلة لها أسبابها الموضوعية، وكان يمكن بأبعادها الداخلية علاجها بين الأطراف السودانية، ولكن حركة التمرد أصبحت أداة عدوان أجنبي، ومن هذه الزاوية يأتي دور المنظمة الدولية، والسودان الديمقراطي يستنهض الأسرة الدولية لتقوم بدورها في خلق بيئة دولية قائمة على التعاون خالية من العدوان.

أما المسائل الدولية الخمس فهي:

مسـألة الأمم المتحدة وإصـلاحها وضـرورة *(وضـع خطة لتحسـين الأداء الإداري والمالي على نحو ما أوصـت لجنة الخبراء الحكوميين)* . وعلى ضـوء التجربة السـابقة *(ينبغي أن نراجع ميثاق الأمم المتحدة لإضافة التزامات جديدة مثل الحقوق الاقتصادية والبيئية والفضائية وكذلك على السلام العالمي .. كذلك ينبغي توسـيع فرص العضـوية الدائمة في مجلس الأمن لاعطاء مقعد لكل كتلة إقليمية معتبرة، والاتفاق على إعطاء الجمعية العمومية بأغلبية معينة سلطة إبطال حق النقض لكي لا تتمكن دولة واحدة من إحداث شلل في إرادة الرأى العام العالمي الذي تعبر عنه أغلبية مستفيضة من الأعضاء)* .

كما تطرق لقضايا سباق التسلح، والنظام العنصري في جنوب أفريقيا، والقضية الفلسطينية، واحتلال أفغانستان، والحرب العراقية الإيرانية.

الجدير بالذكر أن الجمعية العمومية في دورتها رقم (٤١) هذه اتخذت قراراً فيما يتعلق بمسـألة اللاجئين في السودان أشادت فيه بمجهودات الحكومة السودانية ودعت لخطوات معينة لدعم ومساندة اللاجئين في السودان. (القرار رقم A/RES/٤١/١٣٩ حول وضع اللاجئين في السودان بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٦م)[٩٧].

زيارة تركيا

قال السيد الصادق بعد أن وصف زيارته لأمريكا أمام الجمعية التأسيسية: (*بعد ذلك ذهبت وجزء يسير من الوفد لزيارة لتركيا أساساً للمشاركة في مؤتمر التكامل الاقتصادي الإسلامي. وهذا الحدث وحده حدث هام لأن تركيا منذ عهد الخلافة لم تعط مبدأ لنشاط إسلامي من أي نوع عالمي بهذه الصيغة. ولذلك فقد كان الحرص على الاشـتراك في المؤتمر كبيراً، وفي المؤتمر اسـتطعنا أن نشـارك برأي هو في الواقع رأي فكري لم يكن مشاركة من الحكومة في هذا الصدد، ولكن يعبر عن ضرورة العمل على تحقيق ما يمكن تحقيقه من هذا التكامل، وتوضيح لظروف الإسلام في السودان، وضرورة إيجاد منبر مشترك لبعث المسلمين في العصر الحديث، والبحث عن وسـائل التعامل مع الظروف الحديثة ومع التعددية الدينية في المجتمعات الوطنية، ومع الأثر الدولي لكل هذه التجارب. واتفق على وسـائل للتعاون في بحث هذه القضـايا لتوحيد الرأي العام المسلم الواعي حول هذه القضايا الهامة والملحة والحساسة بالنسبة لحاضر ومستقبل المسلمين. وفي هذا الصدد أيضاً تم الاتفاق على اختيار مجموعة من العلماء ذوي الوعي لكثير من هذه القضايا للتعاون معنا في هذه المسائل، وفي مسألة إقامة معهد الدراسات الإسلامية المزمع الذي التزمنا به في خطاب الحكومة.*

---

(٩٧) http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/٤١/١٣٩

وتمت مقابلة لرئيس وزراء تركيا (تورجوت أوزال) والاتفاق معه على التعاون في كل المجالات، وعلى اجتماع لجنة وزارية مشتركة في نوفمبر القادم لوضع ورقة عمل للتعاون الاقتصادي والتجاري، والاستفادة من التقنية العسكرية التركية في مجال تطوير وتحديث القوات السودانية المسلحة).

زيارة بريطانيا ولقاء تاتشر

في طريقه قافلاً من رحلة أمريكا ثم تركيا زار السيد الصادق بريطانيا،وفي تلك الزيارة قابل رئيسة الوزراء حينها: المرأة الحديدية مارجريت تاتشر، حيث نظمت له وللوفد المرافق غداء في ١٠ داوننج ستريت، مقر الحكومة البريطانية وذلك في يوم ١٥ أكتوبر ١٩٨٦م.

تحدث السيد الصادق عن زيارة بريطانيا قائلاً: *(في طريق العودة تمت الزيارة لبريطانيا حيث تمت مقابلة المسئولين في المجالات المختلفة في بريطانيا: رئيسة الوزراء ومسئولين في عدة مجالات أخرى: المدير العام في المجلس البريطاني، وزير الدولة للتنمية، ووزير برلماني بوزارة الدفاع، ووزير الدولة للشئون الخارجية وهلم جراً.. النتيجة التي يمكن أن نستخلصها من هذه اللقاءات التي تمت مع المسئولين في بريطانيا كانت للتعرف على وجهات نظرنا والتأكد على استمرار علاقات التعاون الثنائي بيننا ودعمها في كل المجالات وتطويرها والاتفاق على وسائل المتابعة.*

كانت النية متجهة لزيارة فرنسا كجزء من مهمة الوفد، ولكننا قبل الزيارة رأينا أن الوقت قد ضاق ولذلك أجلت لوقت آخر، ولكن بينما كنت في بريطانيا أتيحت لي الفرصة لمقابلة السيد رئيس الجمهورية الفرنسية للتعارف أولاً ولإجراء مباحثات أولية للعلاقات الثنائية، والاتفاق على تطويرها وهذا حدث فعلاً، واتفق عليه وعلى عقد لجنة وزارية مشتركة بيننا وبينهم لتحديد التعاون في المجالات المختلفة، وخاصة الصناعة السودانية من حيث تأهيلها ومدخلاتها والتدريب بالنسبة للكوادر الفنية، وموضوع تحديث القوات السودانية المسلحة).

ولنعد الآن للغداء الذي نظمته المرأة الحديدية للحبيب الصادق وقد وجدت نص خطابها بموقعها على الإنترنت.

كان خطاب السيدة تاتشر حميماً للغاية، يحمل من التاريخ ومن العاطفة البريطانية تجاه السودان الكثير.

فبعد ترحيبها برئيس الوزراء السوداني ووفده، قالت مخاطبة إياه: (عندما انتخبتَ هذا الربيع، حملت إحدى صحفنا عنوانا دراميا يقول: «عودة المهدي». حسناً، لقد كان من شأن هذا العنوان أن يجعل سلفي الموقر السيد جلادستون يرتعش! ولكننا بالطبع لم نقلق على الإطلاق لأنك صديق قديم لهذا البلد وقد عشت بيننا.إن عائلتك، يا سيدي، قد لعبت دوراً فريداً في تاريخ السودان. وفي الواقع ليس من قبيل المبالغة أن نقول إن اسم المهدي هو مرادف للسودان واستقلاله).

وقالت تاتشر إنها أعادت قراءة رائعة ونستون تشرشل (حرب النهر) المكتوب في عام ١٨٩٩. والذي (سجل فيه بوضوح لحظة من التاريخ اتصل فيها بلدانا بشكل دراماتيكي كبير، في شخصي جدك الكبير المهدي والجنرال غوردون). وأوردت القطعة من كتاب تشرشل التي يقارن فيها بين الإمام المهدي والجنرال غردون ويقول إنه برغم الاختلاف الكبير بين ظرفيهما إلا أن بينهما تشابهاً في أمور عديدة عددها وذكرتها ثم قالت: (وأود أن أضيف أنه قبل أربعة وثلاثين عاماً تقريباً من اليوم فإن جدك العظيم عبد الرحمن المهدي، راعي استقلال السودان، قد اجتمع بالسير ونستون تشرشل في هذا المبنى). وبعد حديثها عن الإدارة البريطانية في السودان وإشادتها بها أكدت أنها تركت في بريطانيا عاطفة دافئة للسودان، وفي النهاية قالت: (إن عودتك لمنصبك كرئيس لمجلس الوزراء في وقت سابق من هذا العام لهي إشارة لعودة السودان إلى الديمقراطية. وهو إنجاز يحق للشعب السوداني أن يفخر به. إنه مثل تضربه بلادكم لأفريقيا، بل إلى نطاق أوسع من ذلك بأنه برغم الشدائد، يمكن للديمقراطية أن تنجح. ولكن العودة إلى الديمقراطية هي البداية وليست نهاية الطريق. ونحن نعلم أن السودان يواجه صعوبات هائلة في نضاله من أجل تحقيق السلام وإعادة البناء الاقتصادي، ولو ضع حد لمعاناة الإنسان من الحرب والتصحر، وهي المعاناة التي عرضت بشكل واضح في منازل الجميع في هذا البلد عن طريق الصور التي تدمى القلب على شاشاتنا التلفزيونية.).. (رئيس الوزراء، إنني على علم أن كل واحد منا في هذه القاعة واثق في شجاعتكم وتصميمكم على التغلب على المشاكل التي تواجه السودان. وأتعهد لكم بالدعم والنوايا الحسنة من الحكومة والشعب البريطانيين وأنتم تواجهون هذا التحدي)[٩٨].

وقال السيد غراهام توماس إن السيدة تاتشر علقت إليه فيما كان يغادر مكان الاحتفال قائلة: «إنه بالفعل رجل متميز، يترك انطباعاً جيداً فيمن يقابله»[٩٩].

ولكن يبدو أن سياسة الحكومة البريطانية لم تكن بذات الحميمية، وقد وجدت الحكومة السودانية (من الصعب أن تفهم التناقض الظاهر بين الاستقبال الحار من رئيسة الوزراء البريطانية للسيد المهدي ثم التصرف الفاتر وغير المتعاون الذي تلا ذلك من قبل حكومة صاحبة الجلالة) بتعبير توماس[١٠٠].

نشاطات أخرى في أمريكا وبريطانيا

بعد أن قدم السيد الصادق خلاصة اللقاءات التي تمت في زيارات أمريكا وتركيا وبريطانيا تطرق لنشاطات أخرى هي:

---

[٩٨] الخطاب نصه في الموقع http://www.margaretthatcher.org/document/١٠٦٤٩٩

[٩٩] توماس، سابق ص ٢٥٥- ٢٥٦

[١٠٠] نفسه

أولا: مخاطبة الرأي العام في تلك البلاد، إذ و صف السيد الصادق أن كثيرين يعرفون السودان بأنه *(مجال القمع الإسلامي للمسيحيين، والقمع العربي للزنوج، وهو بلد كان وما زال يعاني من القحط والجفاف، وهو بلد يتعذر عليه أن يتخذ برنامجاً للإصلاح يأتي بثمار أو فاعلية، والوطن وطن مفلس، وهو ضحية للمحاور المختلفة، وهو يعاني ديناً خارجياً مستحقاً عليه يقعد به وبتحركه في كل الجوانب، وهو إذ يحاول أن يقيم نظاماً ديمقراطياً يحرث في البحر لأن الديمقراطية في مثل ظروفه ترف بعيد المنال.. وهذه الصورة يقع فيها كثيرون حتى الذين يزورون السودان ويطلعون على الواقع، يرون الواقع بأفئدة مغطاة بكثير من المفاهيم ولذلك فعينهم تنظر بعدسة قلبٍ مغشيٍّ عليه).*

فند السيد الصادق هذه النقاط وتحدث عن تسامح السودانيين وإمكانية التعايش فيما بينهم وفق صيغة مشابهة لصحيفة المدينة، وعن أن القحط والجفاف *(في حقيقة الأمر قد انتهى وغسلت الأمطار آثار الأقدام الهمجية التي كانت تحكم السودان، ويستطيع السودان وهذه مفاجأة لكثيرين أن يقوم بإعاشة شعبه من إمكاناته الذاتية الآن)*، وتحدث عن اتخاذ السودان لإصلاح اقتصادي و سياسة خارجية غير محورية، وعن أن الدين الخارجي ينبغي النظر إليه في إطار مسئولية مشتركة بين الجهات التي استلمته في السودان، وبين دول أقرضته بسبب انحيازها لها، وبنوك اندفعت في الإقراض لتدوير الرصائد البترودولارية لأغراض حققتها للاقتصاد الصناعي المتقدم، فلا بد من حماية الشعوب من الآثار السلبية لهذا العبء، ثم قال: *(أما أن الديمقراطية ترف، فالصحيح أن الديكتاتورية هي الترف، وأرقامنا تدل على ذلك. فتمويل الديكتاتورية من كل النواحي عبء ثقيل وكبير وأكبر حجماً وتدميراً للاقتصاد الوطني من هذا، ولا ينبغي أن يخفى على أحد أن لكثير من البلدان سياسياً مسئولية المشاركة في استمرار هذا العبء الثقيل على كاهل الشعب السوداني، ولذلك خلقياً ينبغي مراعاة المشاركة أيضاً في هذا العبء، لذلك كان جهدنا الإعلامي مكثفاً لتوضيح هذه النقاط،..، ولذلك تم في هذا الصدد: مؤتمرات صحفية موسعة في الأمم المتحدة ولندن. ومقابلات للفعاليات الصحفية من حيث محرري نيويورك تايمز، مجلس إدارة الواشنطن بوست، المجلات مثل نيوزويك، وفي لندن مقابلة رؤساء تحرير الصحف العربية التي تصدر في لندن والمسئولين في التايمز والقارديان. ومقابلات (إذاعة وتلفزيون) في أمريكا وبريطانيا. ومحاضرات أساسية في أمريكا في مجلس العلاقات الخارجية، وفي المعهد الأمريكي الأفريقي، وفي نادي الصحفيين. وفي بريطانيا في المعهد الملكي البريطاني للشئون الخارجية).*

***(ثانياً)**: في المجال النيابي: في أمريكا مقابلات مع مجلس الشيوخ الأمريكي، لجنة الشئون الخارجية، اللجنة الفرعية لأفريقيا، مجلس النواب الأمريكي، لجنة الشئون الخارجية. وفي بريطانيا اللجنة الفرعية لأفريقيا، لجنة الشئون الخارجية، والمجموعة السودانية البريطانية بمجلس العموم، ومقابلة مع زعماء المعارضة: العمال والأحرار والحزب الديمقراطي.*

***ثالثاً:** في المجال الاقتصادي: لقد أوضح أخي وزير المالية، في مؤتمر صحفي عقده، الجانب المتعلق برحلته، وبعضها متداخل مع رحلتنا، ولكن المهم في الأمر، لدى اجتماعنا مع الصندوق، والذي تم بمقابلة نائب المدير لصندوق النقد الدولي ومعاونيه- المدير الجديد لم يستلم أعباءه بعد- تمت مناقشة برنامج السودان للإصلاح الاقتصادي كأساس للإصلاح الاقتصادي في السودان. ومقابلة رئيس البنك الدولي ومعاونيه، وكان أن لمسنا الترحيب بالسياسات السودانية الجديدة، ووضع أسس لتطوير المشاركة في خطط السودان الإصلاحية الاقتصادية المختلفة، ولمسنا إحساساً كبيراً بجدية البلاد، واستعداداً للتعاون معها على أساس هذه الجدية،...، إن هذا الجهد كله يمكن أن نلخصه في تدفق عيني ونقدي للسودان من هذه الرحلة، أو هاتين الرحلتين، يبلغ حوالي نصف بليون دولار، هذا من الناحية المادية. أما من الناحية المعنوية هي إعادة كسب الثقة في جدية الإدارة السودانية، وتأكيد اعتماد السودان على ذاته والتوجه نحو ذلك وتأكيد أن العون والدعم الحالي إنما هو مرحلة مؤقتة تتلوها مرحلة لاحقة هي أن يسترد السودان أنفاسه وأن يعتمد على نفسه في المجالات المختلفة،..، وفي رأيي أن الجوانب المعنوية تلعب دوراً أكبر من الجوانب المادية المحضة في بناء الاقتصاد الوطني.*

***رابعاً:** في أثناء هذه الرحلة أبدى كثير من الأشخاص ساسة ورجال دين كنسيين الرغبة في التوسط في إنهاء حركة العنف في الجنوب الآن. وكان حديثنا لهم جميعاً الترحيب بكل جهد من هذا القبيل، على أساس أن سياستنا المقررة هي الحل السلمي، ونحن ماضون في عقد المؤتمر الدستوري ونحن معترفون بوجود مشاكل موضوعية وماضون في معالجتها بلا إكراه وبكل تفتح، ولكن بالنسبة للحركة التي تحمل السلاح الآن فهي قد خذلتنا في التفاوض الذي حدث، وهي مطالبة إذن بموقف سليم من حادث الطائرة، وكل الحركات الإرهابية التي يقومون بها وبالتدليل على الجدية للتفاوض على أساس مسئول، فإذا تأكد لنا ذلك فنحن على استعداد لاستئناف التفاوض.*

***خامساً:** تم في كل هذه الأماكن التي زرناها لقاءات موسعة مع الجاليات السودانية والطلاب السودانيين، أوضحنا لهم ما يدور في السودان الآن، وردنا على تساؤلاتهم.)* [١٠١].

ونحن نرى من كتابات السيد الصادق اللاحقة رضاه عن الاتفاق الذي تم مع البنك الدولي وبعض النقد لصندوق النقد الدولي، ولكننا نعلم يقيناً أن واشنطن لم تغير من سياستها أبداً ولا تفهمت للسودان إلا أن ينحاز، فلم يكن ما أبداه شولتز سوى وجهاً متصنعاً، وسوف نناقش دور اليانكي في تقويض الديمقراطية بتوسع في تقليبنا لكتاب السفير الأمريكي البرشامة ضد الديمقراطية (نورمان أندرسون) لاحقاً.

---

[١٠١] خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خلال حكومة الوحدة الوطنية، خطابه أمام الجمعية التأسيسية في ٢٧ أكتوبر ١٩٨٦م، ص٢٣٧ وما قبلها (بتصرف)

زيارة إيران ديسمبر ١٩٨٦م

قال السيد الصادق:

(استجبتُ (كرئيس للوزراء) لدعوة لزيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وهناك أثرت ضرورة إيقاف الحرب في وسط إيراني كان يرفض الحديث عن ذلك، ويتجه بكلياته للتعبئة الحربية من أجل النصر. ورأت القيادة الإيرانية أن تستمع إليّ، فانعقد اجتماع في ديسمبر ١٩٨٦م في منزل رئيس الجمهورية حجة الإسلام ***علي حسيني خامئني*** *وحضره: حجة الإسلام* ***هاشمي رفسنجاني*** *(رئيس مجلس الشورى)،* ***مير حسين موسوي*** *(رئيس الوزراء)، السيد* ***أحمد بن الإمام الخميني***، *السيد* ***عبد الكريم موسوي اردبيلي*** *(رئيس القضاء)، والسيد* ***علي أكبر ولايتي*** *(وزير الخارجية).*

وفي الاجتماع قلت لهم: أنا وآخرون من مفكري العالم الثالث أذكر منهم أحمد مختار أمبو رأينا أن نتدخل في أزمة الرهائن لحلها على أساس سليم وكان يهمنا في ذلك أمران: ***الأول:*** *ألا يؤخذ على بلد إسلامي أنها أسرت مستأمنيها.* ***الثاني:*** *أن في حل الأزمة ما يحسن فرص انتخاب الرئيس كارتر أمام منافسه السيد رونالد ريجان وتقديرنا أن انتخاب كارتر أفضل للعالم الثالث. واقترحنا حلاً عادلاً ومناسباً، ولكن للأسف لم نجد تجاوباً من القيادة الإيرانية. ثم حلت الأزمة بشروط أقل كثيراً في حق إيران من الأسس التي اقترحناها.*

هذه الحرب الحالية لا يمكن أن تصل لنتيجة حاسمة، بمعنى: انتصار كامل وهزيمة كاملة للطرف الآخر. كل ما سيحدث هو تدمير الاقتصاد في البلدين، وإتاحة الفرصة للتدخل الأجنبي، وتعميق العداوات. واقترحتُ مشروعاً كاملاً لكيفية إنهاء تلك الحرب.

وقلتُ: إن لم يقبل هذا المشروع واستمرت الحرب، وبدا أن إيران سوف تنتصر انتصاراً كاملاً لإخضاع العراق، فالذي سيحدث قبل وصول تلك المرحلة هو أن العرب كلهم بمن فيهم نحن (السودان) سنقف مع العراق. وأن الأسرة الدولية كذلك ستقف مع العراق.

تناول الحاضرون الحديث مستفسرين عن بعض تفاصيل المشروع ولكنهم انقسموا على رأيين: رأي متجاوب مع ما قلت، ورأي متحفظ عليه. هذا الرأي المتجاوب أقنعني عملياً بوجود «حزب سلام» ينبغي الاستمرار في مخاطبته.

وفي زيارتي لطهران حضرت صلاة الجمعة: وهي مناسبة تعبوية أساسية في إيران. فقبل الصلاة وأثناء الخطبة وبعد الصلاة اندفعت نداءات التعبئة الجهادية للحرب بصورة لم أشهد لها مثيلاً، وأعطيتُ فرصة مخاطبة هذا البحر من المشاعر القتالية، فخاطبتهم بنبرة شاذة على ما عهدوا داعياً للسلام وإيقاف الحرب.

لقد اقتنعت أن من بين وسائل إيقاف الحرب وتشجيع دعاة السلام أن تقوم ضغوط من علماء ومفكرين من كل أنحاء العالم الإسلامي بالدعوة لإيقاف الحرب. وخاطبتُ عدداً من المفكرين والعلماء في هذا الشأن، ووجدت أن جماعة منهم تزمع عقد مؤتمر شعبي لهذا الغرض، فاستضفتُ ذلك المؤتمر في الخرطوم في أكتوبر ١٩٨٧م وكان مؤتمراً ناجحاً ساهم في التعبئة من أجل إيقاف الحرب)[١٠٢].

المؤتمر الإسلامي العالمي

في يناير ١٩٨٧م نسق السيد الصادق مع السيد سالم عزام الأمين العام للمجلس الإسلامي الأوربي، لجمع عدد من العلماء من أصقاع العالم الإسلامي ليحضروا للمؤتمر الإسلامي العالمي الذي انعقد في يوم ١٩ يناير ١٩٨٧م بالخرطوم.

خاطب السيد رئيس الوزراء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بكلمة ضافية تطرقت للإسلام وكيف يقدم حلولاً لمشكلات العالم، وللصحوة الإسلامية ومنجزاتها، ثم تحدث عن السودان والوضع الشعبي المتحمس فيه لإقامة الإسلام، متطرقاً للتجربة الشائهة التي نفذت مايوياً وقال:

(نحن إذاً في مرحلة مختلفة تجاوزت الظروف الماضية، مرحلة تقويم التجارب التي أساءت للإسلام لمنع تكرارها، ومرحلة تحديد البدائل الإسلامية المحددة التشريعية في المجالات المختلفة والتي لا شك أنها بالوعي والاجتهاد تمكننا حقا وصدقا من تطبيق إسلامي يراعي كل ظروف عصرنا ومستجداتها. وفي هذا الصدد يحلو لي أن أعتقد أن للسودان دوراً خاصاً وتجربة خاصة ربما كانت مفيدة لكل أمته. فنحن ننطلق من موقف تعبئة شعبية، نحن ننطلق من موقف حرية، ونحن ننطلق من موقف تحرر من الوصاية الخارجية، ولذلك ونحن متخلين تماماً الآن من الوصاية الخارجية، نحاول جهد المستطاع أن نتلمس سبيلنا بالعودة للإسلام في ظروف جديدة جداً لم تخطر على أسلافنا ببال).. (أكبر ضرر للإسلام، وأكثر من ضرر أعدائه أنفسهم، وهذه سلبية ينبغي أن نعترف بها وفي مثل مؤتمراتنا هذه أن ندرسها، لا للمكايدة والمغالاة والمبالغة والمشامتة ولكن لنسخها وإزالتها من سبيل تعويق الإسلام، ينبغي أن نفر فرارنا من الأجرب من كل الذين تؤدى ممارساتهم وأقوالهم وحماقاتهم لرمي الإسلام بالجمود والتعصب. التزامنا في السودان، وهو التزام مسئول ومسنود، التزام بالإسلام وهو كذلك التزام بالتمييز بين الإسلام وتشويهات الإسلام، وسنقيم في السودان تشريعاً إسلامياً واعياً بقضايا العصر وبظروفه وبحقوق غير المسلمين والاتفاق معهم لتنظيم عهد المواطنة تأسياً بالنبي صلى الله عليه وسلم عندما كتب مع غير المسلمين في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم صحيفة المدينة. ونحن ندافع عن هذا النهج بالحجة، بالنص الصحيح والحجة الصريحة وبالمصلحة الراجحة، ونسوق لتأييد هذا لا الأجهزة وقمع الأجهزة مثلما فعل الآخرون، ولا السجون والسلاسل

---

[١٠٢] كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة

والإرهاب،ولكن نسوق الحجة الناصعة بإذن الله. ونقول لمن خالفنا لا لعنكم الله ولا أنتم كفار ولكن نقول لهم إننا نلتزم معكم النهج القرآني ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ ﴾[١٠٣].

في هذه اللحظة من خطاب السيد الصادق ضجت القاعة بهتاف من بعض الحضور من عضوية الجبهة الإسلامية التي كانت تريد منفذاً للمزايدة، فانطلقوا يهتفون (شريعة شريعة ولا نموت، الإسلام قبل القوت).

هنا واصل الصادق كلمته قائلاً: *(طبعاً، أنتم لستم غرباء علينا، وهذا بعض ما نعاني، ولكننا رغم الذي نعانيه نلتزم بالحرية لنا ولمن سوانا. ونعتقد أن هذا الشعب شعب واع يستطيع أن يعرف الحق والباطل وأن يميز بينهما. وفي الختام أرجو لكم جميعاً مؤتمراً ناجحاً، ومؤتمراً حراً جاداً، وأن تحتملوا خلافات بعضكم واجتهادات بعضكم)*.

الشاهد، كان على رأس أولئك العلماء السيد عزام نفسه والدكتور محمد سليم العوا.

وقد سبق حضور هؤلاء العلماء وفد من العلماء حضروا واطلعوا على التجربة النميرية وقوانينها فقالوا إنها معيبة جوهراً وتصوراً وتطبيقاً وتشكل تشويهاً للإسلام، وفي خطابه أمام الجمعية التأسيسية بتاريخ ٧ يوليو ١٩٨٦م أشار السيد الصادق لذلك الوفد، وهم علماء دعاهم النائب العام أثناء عام الانتقال، قال: *(دعا النائب العام أثناء الفترة الانتقالية بعض العلماء من الذين طبلوا للتشريعات التي سماها الطاغية إسلامية واستعرضوا معه حشود المعجبين بتلك الخطوات، وكانوا قد طبلوا دون أن يطلعوا على نصوص الأحكام المسماة إسلامية فحضروا للسودان واطلعوا عليها فأفزعهم ما شهدوا فقالوا عنها في اجتماع في ديوان النائب العام السوداني في يوم ١١ فبراير ١٩٨٦م أقوالاً عجيبة)*.

واستشهد بقول اثنين منهم: زكريا البري الذي قال (جوهر الإسلام هو العدالة الاجتماعية تحميها الفضائل الخلقية والجماعية والرأي العام النزيه الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة. إن العدالة العقابية هي السلاح الأخير في حماية المجتمع الاسلامي والعقوبات هي آخر الدواء،..، فما جاء الإسلام أولاً وباديء ذي بدء ليجلد الناس ولا ليقطع أيديهم ولا يقطع أرجلهم إنما جاء لينير أمامهم الطريق بنور الله في عباداته وفي الاعتقاد وفي شريعته وجاء ليحقق للإنسان حقوقه الأساسية كعبد لله سبحانه وتعالى، العقاب الإسلامي هو بالضوابط التي ذكرتها وبالحكمة التي أشرت إليها وبالرحمة التي لا أول لها ولا آخر).

---

[١٠٣] سورة النحل الأية رقم ١٢٥

والثاني هو صــلاح أبو إســماعيل وقد قال: (الواقع أنني عكفت على ما دفع إليّمما ســمي بالقوانين الإسلامية وهالني أن أجد فيها في الواقع ملاحظات كثيرة أساءت إلى الإسلام وأساءت إلى الأصل في تطبيقه حيث كانت فجيعة) يقول الســيد الصــادق إن أبو إســماعيل بعد أن تحدث بإســهاب عما أســاءت به تلك القوانين للإســلام قال: (وحينما أقول هذا الكلام الذي أتصــور أنه هادم فلا بد أن يكون هادماً لهذه القوانين التي عمل بها على أنها شــرع الله وما هي بشــرع الله) إلى أن قال: (من أجل ذلك كله وبعد أن أكون قد أعطيت المثل والحجج التي تنتهي إلى هدم هذه القوانين ولا بد أن تهدم باسم الله وباسم رسوله وباسم دينه فإني أقدم البديل).

ويقول السيد الصادق إنه حينما سأل الشيخ صلاح أبو إسماعيل كيف جئت واحتفلت بها ثم الآن تقول عنها إنها تسيء للإسلام، فأكد الشيخ إنهم حينما جاءوا في تلك المرة لم يدر سوا شيئاً بل جاءوا بالحماسة وللاحتفال، ولكنه حينما درس التجربة وقوانينها وتطبيقها تأكدت له مساوئها.

ولكن، يبدو أن بعض العلماء الذين حضــروا في يناير ١٩٨٧م لم يكونوا بوضــوح علماء فبراير ١٩٨٦م، ونصحوا بالبناء على التجربة بدلاً عن تركها كلية.. هذا ما توحي به مقالات الأستاذ عبد الله الحسن المحامي نقيب المحامين حينها والذي انتقد فكرة حضـور العلماء واعتبره تدخلا في موضـوع سـيادي يهم المواطنين السـودانيين فحسـب ودفع بأن بالسـودان من الخبرة الشـرعية ما يبز من حضـروا وأننا لا نحتاج لنصـائحهم أصلاً[١٠٤].

محاضرة لاهاي والفوز الساحق في مناظرة أوكسفرد

سـافر السـيد الصـادق إلى هولندا في زيارة رسـمية في ٤ فبراير ١٩٨٧م[١٠٥]، وهناك ألقى محاضـرة مهمة للغاية أمام عدد كبير من الأكاديميين في قاعة معهد الدراسات الاجتماعية بلاهاي. عنوان المحاضرة :Sudan Challenges of Democracy، وقد أثارت الانتباه وتم توزيعها على نطاق واسع، وطبعها معهد الدراسات الاجتماعية في كتيب[١٠٦].

ثم اتجه السيد الصادق من جديد للندن حيث أجرى مباحثات مع السير جيفري هاو في وزارة الخارجية البريطانية واشترك في مناظرة نظمتها جمعية خريجي أوكسفرد، حيث لقي استقبالاً حاراً بصفته أحد خريجي تلك الجامعة[١٠٧]، وفاز في المناظرة فوزاً ساحقاً.

---

[١٠٤] عبد الله الحسن، نافذة الأسبوع، انظر/ ي مقاليه: المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ص ٨٦، ووفد العلماء مرة أخرى ص ٩٢

[١٠٥] يشير السيد الصادق إلى تاريخ سفره إلى هولندا في خطاب له أمام الجمعية التأسيسية **حول إدارة الجنوب في ٢٣/ ٣/ ١٩٨٧م**

[١٠٦] إفادة من الأستاذ مصطفى البطل، لكن الكتيب المذكور ليس بحوزتنا في مكتب الحبيب الإمام الخاص.

[١٠٧] توماس، سابق ص ٢٥٦

كانت المناظرة حول موضـوع مهم وحيوي جداً كان قد طرقه في خطابه للأمم المتحدة ألا وهو مسـألة الدين الخارجي وفكرته حول أنه (على البلاد الفقيرة تقديم معيشـة ورفاهية شـعبها على التزامها للدائنين)، جرت المناظرة يوم الأربعاء ١١ فبراير، ووجدت حضوراً كثيفاً وكتب عنها محرر صحيفة الشرق الأوسط اللندنية التالي: (شـهدت جامعة أوكسـفورد العريقة في بريطانا مناظرة اقتصـادية على جانب كبير من الأهمية وذلك مسـاء الأربعاء الماضـي، حيث دعا اتحاد فرعي جامعة أوكسـفورد المشـرف على المناظرة السـيد الصـادق المهدي رئيس وزراء السـودان وجويت هارت عضـوة مجلس العموم البريطاني والوزيرة السـابقة لوزارة التنمية لما وراء البحار لمحاورة لورد باير الزميل بالأكاديمية البريطانية وبروفسير الاقتصاد في جامعة لندن وادوارد هودجينز المحلل السياسي في مؤسسة التراث الأمريكي وفرانك هود مدير المؤسسات الخيرية (أوكس فام). وموضوع المناظرة هو : يعتقد المجلس بأنه يجب على المدينين من دول العالم الثالث الاهتمام والنهوض بمواطنيهم قبل سـداد ديونهم، وأسـفرت نتيجتها عن فوز سـاحق للسـيد الصـادق المهدي ب ٢٤٤صـوتا مقابل ٦٦ وقوبل رئيس الوزراء والوفد المرافق له وأركان السـفارة والمهندس عبدالله رئيس اللجنة التمهيدية للجالية السـودانية وعدد من أبناء الجالية السـودانية بترحاب شـديد من قبل المشـاركين في المناظرة)[١٠٨].

ولأهمية المنطق الذي سـاقه السـيد الصـادق فقد أوردنا نص كلمته في ملاحق الكتاب، وهي الكلمة التي اختتمها مخاطباً رئيس الجلسة:

(هذه المناظرة ليست بين حمائم وصقور، وأنت كالسيدة الحديدية في زي رجالي في مقعد الرئاسة.. القضية أخطر من هذا بكثير بل إن قصة تاجر البندقية وبخل دائنه (شيلوك) لا تصور الأمر تصويراً صادقاً.إن الذين يعارضـون هذا الرأي الذي نؤيده، والذين يقولون إن على البلاد أن تدفع الديون التي عليها يدعون لتخريب يقضي على الأخضر واليابس.. تخريب يشابه قصة شمشون الذي حطم المعبد عليه وعلى أعدائه فقضي على نفسه وعليهم.

وخير شاهد اختم به هذه المرافعة من الشعر العربي:

أرى خلل الرماد وميض نار ... ويوشك أن يكون لها ضرام

إذا لم يطفها عقلاء قوم ... يكون وقودها جثث وهام

---

[١٠٨] صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٥/ ٢/ ١٩٨٧م.

زيارة القاهرة فبراير ١٩٨٧م

في النصف الثاني من فبراير زار السيد الصادق القاهرة لخمسة أيام في الفترة ١٨-٢٢ فبراير تلبية لدعوة مصرية. كانت الزيارة متأخرة نسبياً نظراً للأواصر القوية التي تربط البلدين، ولكن كان غبار كثيف يلف بالعلاقة. فالذيلية التي كانت مصر تطلبها من السودان (باعتباره حديقتها الخلفية)، وتعودت عليها إبان عهد السفاح، شكلت (شوكة حوت) في حلق علاقات ندية كما يطلب الشعب السوداني.

كذلك كانت إقامة النميري بالقاهرة وممارسة نشاطه منها شوكة أخرى، ثم هناك ظلال العكر الذي بين مصر وكيان الأنصار لمشاركتها في قصفهم بطيرانها في الجزيرة أبا.. هذه الحادثة الأخيرة كانت في ذهن الرئيس المصري حينها حسني مبارك، والمعلوم أنه شارك بالقصف قائداً لسلاح الطيران المصري آنذاك.. وقد روى السيد الصادق حادثة تؤكد هذا الحضور الآبد لأبا في روعه، ففي أول لقاء لهما، وحالما جلس قربه باشره بالقول: إحنا مالناش دعوة بالجزيرة أبا.. آه! الجزيرة أبا دي بتاعة عبد الناصر!

وهناك طبعاً وعلى الدوام التخوف المصري من أية سياسة سودانية مستقلة لا تحمي مصالح مصر في السودان. والغريب أن هناك قطاع عريض من الساسة السودانيين لا يجدون حرجاً في اتباع مصر الرسمية وإشارتها والتسبيح ليل صباح بمحبتها باعتبار أن ذلك وطنية في حد ذاتها، ولعل أبلغ من عبر عن ذلك السيد بابكر عوض الله أمام حشد جماهيري في ساحة القصر عام ١٩٧٠م وكان حينها رئيس وزراء السودان، حينما خطب أمام ذلك الجمع الحاشد قائلاً: (إن كان الولاء لمصر سبة فأنا العميل المصري الأول بالسودان)![١٠٩] بينما مصر الرسمية في الحقيقة افتقرت للوطنية برأي الشعب المصري نفسه الذي ثار عليها وأطاح برئيسها بعد عقود ثلاثة.

الشاهد، لقد توجست مصر بعد الانتفاضة لانتخاب رئيس وزراء من حزب الأمة، خوفاً من بروز (عبد الله خليل) جديد[١١٠].

---

[١٠٩] عبد القادر سيد أحمد التويم المحامي، بابكر عوض الله.. سير ومواقف. مقال منشور بصحيفة آخر لحظة في الأربعاء ٢٥ مايو ٢٠١١، موجود على الموقع
http://akhirlahza.info/akhir/index.php/٢٠١١-٠٤-٠٧-١٥-٣٨-٢٩/١٤٠٠-٢٠١١-٠٥-٢٥-١٢-٣٨-٢٠.html

[١١٠] انظر قسم السيد، سابق ص ٢٨٢، حيث يورد أن حكومة عبد الله خليل رفعت خزان سنار متراً ليوفر مليار متر مكعب من المياه لري مشروع الجزيرة دون الرجوع لمصر، وقال إن الصادق في ندوة بكلية الطب جامعة الخرطوم بعد الانتفاضة أشار للظلم الواقع على السودان من اتفاقية مياه النيل ونادى بالتخلص منها، مما جعل مصر تتخوف من (أن الصادق سيقوم بنفس ما قام به زميله في حزب الأمة).

ومع أن معظم الساسة في السودان لا يأبهون بالمصالح والوشائج الموضوعية الكثيرة التي تربطنا بمصر، ويرسمون علاقتهم بمصر عبر المحبة المفرطة او الكراهية المفرطة، فإن مصر تعرف علاقتها بالسودان عبر مصالحها، وتحاول استغلال محبيها الذين يكللونها بالولاء لتحقيق تلك المصالح بعيداً عن المصالح

السودانية، في حين تسعى بيديها ورجليها لإبعاد قاليها ودكهم، وهي تضع حتى أولئك الموضوعيين الباحثين عن علاقة ندية في صف البراء! حقيقة كان لمصر الرسمية عهد ولاء وبراء تجاه الساسة السودانيين لا تخطئه عين، ولا يلتزم بنظر موضوعي بل بتصنيفات تقاوم الدهور.

جاء في برنامج الحزب الوطني الحاكم حينها حول علاقات مصر الخارجية على مستوى أفريقيا عامة وحوض النيل خاصة (أن تعمل مصر جاهدة على تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية وزيادة فعاليتها.. وأن تعمل على توثيق التعاون على المستوى الثنائي، على التكامل مع السودان، والتعاون مع دول حوض النيل)[١١١].أما التكامل فقد رفضه الشعب السوداني باعتباره اتفاقية مملاة في عهد ديكتاتوري غيبه. وليس بيد الصادق إنما منذ الفترة الانتقالية التي سبقت الحكومة الديمقراطية أصدرت الحكومة الانتقالية قراراً رقم ٢٢٠ أنهت فيه مؤسسات التكامل بين السودان ومصر وعينت جهازاً مصغراً لرعاية المصالح المشتركة بين البلدين[١١٢].

وحينما انتخب الصادق صار يتحدث عن ميثاق للإخاء بين السودان ومصر، بشّر به في كلمته أمام الوفد المصري الزائر للسودان في ٨ مايو ١٩٨٦م أي بعد يومين من انتخابه، وفي خطاب حكومته أمام الجمعية بتاريخ ٧ يوليو ١٩٨٦م تحدث عن ضرورة أسس جديدة للعلاقة. ومن ثم حمل معه ميثاق الإخاء إلى مصر.

ولكن توجسات مصر من الصادق كانت بلا نهاية. لقد تتبع السيد الصادق كيف ألقى البريطانيون في روع مصر أن النيل يمكن أن يكون ثغرة للإضرار بمصر عن طريق السودان، قال:

(قال لورد كرومر في خطابه لونجت: «إننا ندير السودان لحد كبير بالخداع». هكذا تمكنوا من إقصاء مصر من دورها كشريك في إدارة السودان. وزاد الطين بلة عندما اغتيل السير لي استاك حاكم عام السودان يومئذٍ في القاهرة في عام ١٩٢٤م، وأوقعت بريطانيا على مصر عقوبات من بينها تخصيص حصة للسودان من مياه النيل التي كانت الاتفاقيات السابقة تعتبرها خالصة لمصر. التعامل مع مياه النيل في شكل عقوبة لمصر حقن النظرة المصرية لما يجري في السودان بجرعات عالية من الشك والريبة يعبر عنه البيت:

خوفي عليك وخوفي منك يملؤني رعبا من اليوم موصولاً برعب غدا!)[١١٣]

[١١١] قسم السيد، سابق ص ٢٩٠

[١١٢] خطب رئيس الوزراء، البيان أمام الجمعية التأسيسية في فبراير ١٩٨٧م حول ميثاق الإخاء

[١١٣] من كتاب: ميزان المصير الوطني

لقد تتبعنا من قبل كيف كان السيد الصادق يجعل مصر محطة في غدوه ورواحه لأي مكان في أوربا وغيرها، الشيء الذي لاحظه الصحفي المصري يوسف الشريف، وأوردنا ما قال من أن (الصادق المهدي كان قد وقع في هوى مصر خلال إقامته في أكاديمية الشرطة).

هذه الزيارات المتكررة لم يوقفها إلا توقيع السادات على كامب ديفيد حيث وجد السيد الصادق نفسه بلا وطن ثانٍ يلجأ إليه في ديار العرب. وقد عقد صداقات كثيرة في مصر، وهو يعتبر مصر أفضل منبر لمخاطبة الرأي العام العربي بل والعالمي حول الشأن السوداني، فهو من نوع السودانيين الذين يرون في مصر إذن نصفها المليء ويحبونها والعيش بين أهلها، ذلك أن بعض السودانيين يركزون على الفوارق بين شخصية المصري والسوداني، ويستفزهم أسلوب الأول كثيراً في التعامل العادي مما يجعلهم حالما تطأ أرجلهم أرض مصر يستعدون بالتكشيرة.. هذه المودة والارتباط بمصر إضافة للوعي العميق بالمصالح المشتركة، والسعي الدؤوب لتأطيرها وتطويرها ومأسستها بشكل يراعي مصالح الشعبين وينطلق من جذورهما لا فوقياً، هذه الخواص لدى الصادق المهدي تجاه مصر كانت مصر الرسمية عنها في عشى ليلي وعمى نهاري! وكما ذكرت حينما انتخب استعدوا للنسخة الثانية من البك، وأشرعوا رماح العداء!

الشاهد، توجه السيد الصادق إلى مصر تحت كل تلك الظلال، وهو يبشر بعهد جديد ينهي الذيلية والانحناء ويحاول جاهداً الخروج من حالتي (الولاء والبراء) إلى حالة جديدة من التعاون والإخاء المبنيين على أسس موضوعية ووشائج حقيقية.

وفي بيانه أمام الجمعية التأسيسية في ٢٤/ ٢/ ١٩٨٧م حول ميثاق الإخاء الذي طرحه هناك، أجاب أولاً عن السؤال: لماذا التخلي عن الاتفاقيات السابقة؟

قال: (*النظام المباد، كان عديم الشرعية وفي سبيل الجري وراء سراب الشرعية تصدي لكل الشعارات الفكرية والسياسية ذات الشعبية للشارع السوداني، فتبناها وطمسها. فيوم أن وأد الديمقراطية وفتح أبواب السجون للأحرار، أطلق على السودان اسم جمهورية السودان الديمقراطية ووصف نفسه بالاشتراكية، ثم شرع يحقق نقائضها فحطم القطاع العام، وخلق قطاعات طفيلية حققت أكبر فوارق اجتماعية عرفها السودان في تاريخه الحديث. ورفع شعار التنمية ثم مضي في سبيل إفقار السودان تماماً وفي النهاية تنازل عن نصف ثروات البلاد لمغامر طفيلي لا تنمو ثروته إلا في الظلام. ثم لبس رداء الإسلام فأساء إليه بالفصل بين النظام الإسلامي وعقوباته وبإعطاء العقوبات أولوية، كأن الإسلام مؤسسة عقابية، وحتى في هذا المجال أصدر أحكاماً خاطئة مضموناً وصياغة، ثم طبقها بطريقة إرهابية حتى انتهى إلى: أيد مقطعة حوالي رأسه وقفاً يصيح بها إلى من يصفع! وانبرى للعلاقة الخاصة بين السودان ومصر فوظفها لدعايته الكاذبة، ولضروراته الأمنية.. وكان من قدر الثورة الشعبية في السودان والحكومة الديمقراطية التي انتخبها الشعب أن تتصدى لتلك الآثار الهمجية لمحوها من حياة السودان، وإنقاذ الاتجاهات المفترى عليها*).

وقال: (قررت الحكومة الانتقالية بالقرار رقم (٢٢٠) تصفية مؤسسات التكامل الفوقية، وتعيين جهاز مصغر لرعاية المصالح المشتركة حتى نهاية فترة الانتقال وترك القرار في الموضوع برمته للمؤسسات الدستورية المنتخبة.

وبعد الانتخابات أعلنت الحكومة الديمقراطية في خطابها بتاريخ ٧ يوليو ١٩٨٦م الفقرة (٤) ما نصه (إن للسودان علاقات متميزة مع بعض جاراته. هذه العلاقات لها جذورها ودورها في تطوير بلادنا، وفي هذا الصدد فإننا نؤكد أن العلاقة الخاصة بين السودان ومصر سوف تصاغ في شكل جديد يخدم مصلحة الشعبين). وأثناء الفترة الانتقالية من يوليو الماضي حتى اليوم اتصلت اللقاءات السودانية المصرية بالسودان ومصر، على المستويين الرسمي والشعبي، وتبودلت وجهات النظر حول صياغة جديدة على أوسع نطاق، حتى اكتملت الإجراءات التمهيدية، ووضعت الملامح الأساسية لصياغة جديدة، ثم تقرر تلبية دعوة الحكومة المصرية لبحث تلك العلاقة الجديدة، وتم تكوين الوفد السوداني لزيارة مصر الشقيقة في ١٨ فبراير الجاري. وقبل مغادرة السودان اجتمع الوفد، وبحث الموضوع برمته ووضع تصوراتنا في شكلها النهائي.

هاهو ميثاق الاتفاق بين أيديكم، وقد صاغته لجنتان، أحدهما برئاسة الأخ الدكتور أبو صالح والأخرى برئاسة الأخ الدكتور عصمت، وقد أذيع ونشر نص هذا الميثاق، فلن اثقل عليكم بقراءته ولكن لمزيد من التوضيح أقول:

أ) إنه ينطلق من العلاقة الخاصة القائمة على ثوابت الجغرافيا السياسية والمصالح الأساسية المشتركة ليعطي خصوصية العلاقة تعريفاً موضوعياً.

ب) إنه يركز بصفة خاصة على كفاية المعيشة، وإصلاح التعاون الثقافي والتعليمي في اتجاه خدمة التنمية والإعلام الذي يزيل الأوهام، ويزيد التعاون وتدعيم البنية التحتية من مواصلات واتصالات وغيرها.

ج) إنه يؤكد المعاني السياسية الهامة التي تحيط بهذه العلاقة وهي الالتزام بعدم الانحياز خارجياً.

د) إنه يؤكد أن علاقاتنا الخاصة لا تقوم في جزيرة معزولة، بل لها انتماؤها العربي والأفريقي والإسلامي، وما يوجبه ذلك من دور في المحيط الإسلامي والأفريقي والعربي. ففي المجال الإسلامي الالتزام بصحوة الأمة الإسلامية وبالسعي لحل المشكلات المتأزمة الراهنة، ووضع أسس لتفادي الشقاق المذهبي. وفي المجال العربي نص على الالتزام بمبادئ أساسية حول قضية العرب المركزية والالتزام على الأقل بالحد الأدنى من التضامن العربي. وفي المجال الأفريقي تأكيد الالتزام بدعم حركة التحرير الوطنية في جنوب القارة، وتدعيم موقف دول المواجهة في جنوب أفريقيا، والاهتمام بإقامة نظام حوض النيل في وحدته المائية التي تجمع بين تسع دول، وبالسعي لبناء الجسور الأفريقية العربية.

ه) الميثاق يقيم أداة للتشاور والتفاهم الدولي خاصة بمتابعة أهدافه ومقاصده.

هنالك تساؤلات مشروعة حول ما أنجزنا أود الإجابة عليها هي:

السـؤال الأول: *أليس السـودان عضـواً في الجامعة العربية التي اتخذت قرارات بغداد عام ١٩٨٠ م وهي قرارات تنص على مقاطعة مصر، فلماذا لم يلتزم السودان بذلك؟ أما سودان مايو فلا أجيب عنه، لأن الشيء من معدنه لا يسـتغرب فقد كان سـوداناً تابعاً لغيره حيناً ومتقلباً في توجهاته أحياناً، إنما هي خطرات من خواطره، يعطي ويمنع لا مناً ولا كرماً. أما سودان الانتفاضة فإنه أبقى على مبادئه فيما يتعلق بأسس السلام في الشرق الأوسط، ولكنه، لا في الفترة الانتقالية ولا في عهد الحكومة الديمقراطية، ولا في رأي أن أي حزب من أحزاب السودان بعد تكوينها الجديد طالب بقطع العلاقات بين السودان ومصر، والأسباب في نظري هي: إن للجغرافيا السياسية ضروراتها وهي التي جعلت حتى دول المواجهة الأفريقية تقيم علاقات مع حكومة جنوب أفريقيا، مع أن بينهم ما صـنع الحداد. كذلك الواقع المحيط بنا كله قد تغير في اتجاهات ملموسـة. فالحكومة المصـرية ومنذ حين تتحدث عن المؤتمر الدولي الشـامل طريقاً للسـلام العادل في مكان الإطار الجزئي، وتتحدث عن منظمة التحرير الفلسطينية متحدثاً شرعياً عن أهل فلسطين. ليس هذا فحسب بل أن الحكومة المصرية توافقنا على العمل لتحقيق الحد الأدنى على الأقل من التضامن العربي، ولنا في هذا الصدد آراء نرجو أن تلعب دوراً إيجابياً في هذا المجال.*

الواقع تغير من حيث التطورات الآتية أيضاً: عادت العضوية المصرية لكثير من المنظمات النقابية العربية مثل نقابة الأطباء. واكتملت عضـوية نقابة المحامين العرب، وهلم جراً.. بل عادت العضـوية المصـرية للمؤتمر الإسلامي، كذلك أدركت الدول العربية ومصر أضرار الفرقة والآثار السلبية المترتبة عليها، ونمت علاقات طبيعية بينهم في كثير من المجالات. ونحن في السودان، بالإضافة إلى عوامل أخرى لمسنا كيف أن طرفاً ثالثاً يلعب بكرت العداء المصري الليبي ضد مصالحنا وأمننا الوطني. إننا إذن إذ نخطو في الطريق الذي سرنا فيه، نمشي في أنغام التاريخ، ونهيئ السودان ليلعب دوراً رائداً في إخراج الأمة العربية من مستنقع الفرقة على أساس يصون المبادئ ويحترم الواقع.

السؤال الثاني: *لماذا لم تذكر المؤسسات والاتفاقات السابقة؟ وماذا حدث لها؟ مادمنا بصدد الحديث عن البناء، فليس من حسـن الاسـتهلال الحديث عن الهدم، ولكن الحقيقة هي أن ميثاق الإخاء يجب ما قبله، فكل ما لم يرد ذكره فيه منسوخ بالأسس الجديدة.*

السؤال الثالث: *أليس تسليم جعفر محمد نميري من مطالب الشعب السوداني لمحاكمته، فماذا تم بشأنه؟ إن تسليم جعفر محمد نميري لمحاكمته مطلب شعبي ونحن ساعون لتحقيقه بكل الوسائل المتاحة، وقد ذكر مفاوضونا موقفنا هذا بوضوح، والسعي بالوسائل المختلفة متصل، ولا بد من صنعاء وإن طال السفر.*

في الختام، أود من هذا المنبر الموقر أن أشكر الرئيس المصري حسني مبارك، ورئيس الوزراء عاطف صدقي، وكل المسئولين في جمهورية مصر العربية، شكراً جزيلاً على حسن استقبالهم لوفد السودان، وعلى التجاوب الأخوي المخلص الذي لمسناه فيهم، وعلى مشاعر المودة والإخاء التي وجدناها فيهم. أشكر أيضا زعماء الأحزاب المصرية من اليمين للوسط لليسار، والشيخ محمد حامد أبو النصر، والصحافة المصرية، والعاملين المصريين، عمالاً ومهنيين على ما استقبلونا به من تكريم وتفهم وتجاوب صادق التعبير عن الإخاء وإرادة التعاون في سبيل التقدم والبناء.. لقد أتيحت لنا فرصة نادرة وكاملة لمخاطبة أهلنا في مصر مخاطبة حرة حول قضايا حيوية فوجدنا منهم، ومن الشارع المصري عامة، التفهم والمشاعر الحارة التي غرسها في قلوبنا جميعا الدين، واللغة والجوار والنيل، فتفتقت عن مواقف تقدير وتفاهم ومحبة، لا لذواتنا الفانية ولكن للشعب الأبي المقدام الذي تحدثنا باسمه.)

لقد كان إذن واضحاً في مفهوم الحكومة السودانية الذي عبرت عنه بلسان رئيسها بكلمات بينات، كما كان بلسان الحال والواقع المعاش أن الاتفاقيات السابقة كاتفاقية الدفاع المشترك، والتكامل قد نسخت كلها وتبقى فقط ميثاق الإخاء. ولكننا سنجد لاحقاً أن الرئيس المصري وفي ذروة فوران الشارع السوداني حول اتفاقية السلام السودانية (الميرغني/ قرنق) في نوفمبر ١٩٨٨م، يعلن أن اتفاقية الدفاع المشترك لا تزال قائمة، وكان تصريحاً الغرض منه إحراج الحكومة السودانية وتكذيب ما قاله رئيس الوزراء حينها ألا داعي للنص على إلغاء الاتفاقيات وكلها قد جبت فعلاً![١١٤]

ندوة الديمقراطية في القاهرة

في القاهرة أقام السيد الصادق ندوة حول الديمقراطية في السودان، تحدث فيها بحرارة عن القضية عبر نقاط نلخصها في التالي:

النقطة الأولى: أن الديمقراطية لم تنشأ في الغرب دفعة واحدة بل كانت نتاج تطور وبعد اكتمال المراحل الأساسية في التطور الرأسمالي واكتساب المجتمعات هناك وعياً ثقافياً واجتماعياً معيناً، وأن بلدان أخرى عملت على تحقيق التنمية الاقتصادية عبر خطة معتمدة سواء اشتراكية كالاتحاد السوفيتي أو رأسمالية كاليابان، فلم تكن التنمية تلقائية كما حدث في الغرب بل عبر خطة معينة، وأنه يلزمنا للحاق بالعصر (*أن نخطط لتطورنا السياسي عبر هندسة بشرية واضحة المعالم والمنهج*).

النقطة الثانية: أجاب على السؤال: لماذا الديمقراطية؟ وأوضح مساويء حكم الفرد أمنياً وسياسياً واقتصادياً وأوضح أن تجربة السودان أثبتت أن الديكتاتورية توقف التنمية وتدمر الاقتصاد وتجعل البلاد

[١١٤] انظر جادين، سابق وهو يذكر حديث حسني مبارك واضطرار حكومة الديمقراطية أن تعيد اجراءات الغاء اتفاقية الدفاع المشترك.

تابعة ذليلة لغيرها وتجعل الأمن غائباً بكثرة محاولات الانقلابات، وقال: *(عندما كنا نخوض الانتخابات في السودان علق أحد معلقي محطة الإذاعة البريطانية الرئيسيين بأن الديمقراطية ترف السودان لا يستطيع أن يدفع ثمنه. الحقيقة هي أن الا ستبداد ترف لا نستطيع أن ندفع ثمنه، وذلك إننا عندما حل بأرضنا الا ستبداد كان السودان ينتج كل ما يحتاجه من غذاء، وكان ينتج مقداراً من المحاصيل النقدية يكفي لسد كل ما يحتاج من واردات. كان السـودان يحقق سـنوياً فائضـاً يشـارك به في التنمية، وكان غير مديون.. كان السـودان إذا تحدثنا بلغة الشركات مجدياً اقتصادياً، ثم حل بنا هذا الكابوس فإذا بكل هذه المعدلات تقف على رؤوسها. أولاً لا ينتج الـ سودان ما يغطي حاجتنا الغذائية، لا ينتج ما يغطي حاجتنا الا ستيرادية، لا يحقق فائ ضاً، وكل مؤسـسـاتنا خاسـرة بل السـودان قطر متسـول يعيش تماماً على المعونات الأجنبية وهي لا توظف توظيفاً سليماً.)*

النقطة الثالثة:أكد وجود تعلق ورصيد ديمقراطي بالسودان، وحقيقة التنوع الكبير الذي يجعل استحالة حكم البلاد مركزياً وديكتاتورياً، *(فإذا قارنا بمصر نجد أن الناس في مصر يسكنون في حوالي ٥ ألف قرية نحن نسكن في أكثر من خمسين ألف قرية، بينما الناس يسكنون هنا حول شريط النيل، هنالك يسكنون في مساحات واسعة ومتباعدة وشاسعة وفي هذه المساحات يكثر التنوع ويكثر أيضا تعدد الجيران وما يفضي إليه ذلك من تنوع أيضاً.. هذا كله معناه أن السودان صعب جداً أن تقوم إدارة مركزية بالصورة التي يمكن أن تتمشى مع نظام دكتاتوري، لذلك فالحاجة ماسـة إلى نوع من النظام السـياسـي الفضـفاض الذي يقبل الرأي والرأي الآخر)*،وأشار للانتفاضات الشعبية في أكتوبر وأبريل ضد الديكتاتورية، ما خلق مؤسسة لمعارضة الاستبداد وقعت على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية الذي وقعت عليه الأحزاب والنقابات والقوات المسلحة.

النقطة الرابعة: تحدث عن العقبات التي تواجه الديمقراطية في الـ سودان مؤكداً أن شرطين لا ستمرار أي نظام هما: أن يضم القمة الحاكمة والقاعدة الشعبية انتماء مشترك، وتوفير المعيشة. وقال إن السودان يواجه مشكلة عدم اكتمال النضـج القومي ووجود تنافر فكري بين تيارات فكرية حادة ومتلاطمة مما يقلل إمكانية الانتماء المشـترك. ثم مشـكلة بعث الدولة الحديثة مع ضـعف أجهزة الدولة الحديثة ووسـائلها للاتصـال والمواصلات. ومشكلة الضغوط الاقتصادية. ومشكلة المفاهيم الموروثة وأهمها غياب الحرية والشورى في التاريخ الإ سلامي برغم نص الإ سلام على مباديء العدل والحرية والـ شورى، فورثنا أنماط مفاهيم لا صلة لها بالإسـلام ولكنها تمسـحت به وفرضـت على مجتمعاتنا ركوداً واسـتبداداً لا نسـتطيع أن نتقدم بدون إسقاطها.

النقطة الخامسة: أجاب على السؤال كيف سوف نكمل البناء القومي؟ مؤكداً أنه ضمن الهند سة البشرية اللازمة وقد خطط السـودان لها عبر المؤتمر القومي الدسـتوري المزمع، والذي سـيناقش أجندة مطولها أهمها: معادلة الدين والسياسة، موضوع الانتماء العربي الأفريقي، عدالة المشاركة في السلطة (لا بمعني

الديمقراطية الليبرالية والتصـويت ولكن بما يتجاوز ذلك فيحقق الديمقراطية والتوازن في آن لأننا نعيش ظروفاً تختلف، وظروف تباين عرقي جهوي وهلم جراً .. ولا بد إذا من وضع معادلات لتحقيق الديمقراطية والتوازن) ..(ومسـألة التنمية والتوزيع العادل للثروة والموارد بالصـورة التي تعالج قضـية التظلم الجهوي وتظلمات المناطق الأكثر تخلفاً). أما بالنسبة للتحدي الاقتصادي: ضرورة إشباع حاجات الناس المادية وحاجتهم للعدل الاجتماعي، *(بحيث يكون للاقتصـاد أهدافه الاجتماعية التي تزيل الإحسـاس بالظلم الاجتماعي الذي هو خطر على الاستقرار.)* وبالنسـبة للموقف الدولي فهو *(مسـألة خطيرة ومهمة ونحن نعالجها عن طريق التركيز على عدم الانحياز ومحاولة أن لا نرعى مع الفيل. أي أن نكون بعيدين منه محاولين أن نستفيد قدر المستطاع في مجالات المصلحة المشتركة ولكن لا نستطيع بل لا نريد بل نعتبره خطراً كبيراً أن نحاول أن نمشـي مع الفيل يداً بيد.. فهو إن مشـينا معه يداً بيد وقعنا في الحفر التي يحفرها بأقدامه أو بأذى من الذي يصيبنا بسبب القرب من أعضائه وأجزائه الخطيرة الكبيرة المحسوبة حركتها على أسـاس ومنطق مختلف عن حركتنا).. (ولذلك فنحن نعتقد أن التزامنا كمبدأ هو عدم الانحياز والتعامل بوعي ومسئولية مع القوي الدولية)*، وبالنسبة لقضية الموروث *(فإن العلاج لها هو مفاهيم وأفكار الصحوة الإسلامية التي تسقط التجارب الإسلامية التي عاشها مجتمعنا الإسلامي الضارة ونصنفها ونصف ضررها ونخرج منها بفهم صـحيح على أسـاس النصـوص الصـحيحة يضـع أسـاسـاً روحياً وخلقياً متيناً لنهضـتنا وتطورنا).*

النقطة السادسة: شرح أسباب التمرد الحالي في الجنوب ودوره المكمل في إسقاط النظام المايوي، وعدم استجابته للتغيير الديمقراطي الذي حدث في السودان لأنه رهين بالموقف الأثيوبي. قال السيد الصادق إن الحركة الشـعبية لم تدرك أو ادعت أنها لم تدرك التغيير الذي حدث *(ولكن الأوصـياء عليها في ذلك الزمن أدركوا التغيير ولذلك غيرت ليبيا وغيرت اليمن الجنوبية موقفيهما ولم يبق من سـند خارجي إلا السـند الأثيوبي.. السند الذي اعتبر حركة التمرد في السودان عاملاً يستطيع أن يحقق به أهدافاً وطنية).*

حضر تلك الندوة لفيف من أهل الفكر المصريين وشاركوا بالتعليقات.

قال د. أحمد حمروش معقباً: عندما يتحدث الصـادق المهدي عن التحديات الديمقراطية في السـودان فإن الأمر لا يقف عند القطر الشـقيق، ولكنه يمتد إلى أرجاء الوطني العربي عامة ومصـر خاصـة. فالديمقراطية حلم الجماهير، وهدف الشعوب.

أما الدكتور محمد حسن الزيات فقال: هذه هي المرة الأولى التي يتفضل فيها أحد رؤساء الوزارات الذين يزورون مصر، لكي يتحدث عن بلده وديمقراطيتها وعن أ سلوب الحكم فيها لجمهرة من أهل الفكر في بلد آخر، وإذا كان لهذا الحديث أي معنى فلا شك أن معناه أنه حريص كل الحرص على أن يجلو وجه الحكم لا في السودان فقط، بل في مصر أيضاً[١١٥].

لقد كانت تلك الندوة واحدة من أيادي الصادق الممدودة لأهل الفكر في مصر والتي وجدت تجاوباً من أيادٍ كثيرة اشتبكت معها لإطلاق النور في أرجاء وادي النيل، ولكن مصر الرسمية لا بد وقد نظرت لها ولصاحبها شذراً.. وحفرت له حفراً من السوء كثيرة!

قابلنا رئيس الوزراء.. وهذا السودان.. غريب!

نشأت في جامعة الخرطوم في عام ١٩٨٦م (لجنة بحث عدالة توزيع الفرص الجامعية) هذه اللجنة كان دافعها تشوه الإحصائيات حول نسب دخول الجامعة من طلبة الشهادة السودانية وطلبة شهادة لندن، وطلبة الشهادات العربية. وكانت جامعة الخرطوم أكبر جامعة حينها وتستوعب الجزء الأكبر من طلبة السودان الجامعيين (وذلك قبل ثورة التعليم العالي التي أودت به).

كانت نسبة الذين يدخلون جامعة الخرطوم من طلبة الشهادة السودانية، لا تصل إلى ٢٪، بينما تصل بين طلبة شهادة لندن إلى أكثر من ٧٥٪، ونسبة أقلبين طلبة الشهادة العربية.. مما سبب غبناً كبيراً خاصة وطلبة شهادة لندن محميون فآباؤهم في الغالب متنفذون في البلاد و(الفي أيدو القلم ما بكتب روحه شقي).

كان وراء تكوين هذه اللجنة زميلنا والصديق خالد شيخة وهو من أبناء كردفان وقد امتحن الشهادة من خور طقت الثانوية في ظروف سيئة جداً من ناحية الأساتذة والكتب ولكنه أفلح في دخول كلية الهندسة الكهربائية جامعة الخرطوم وصار مهموماً بحال طلبة الشهادة السودانية من تدني مستوى التعليم في الأقاليم، وتدني نسبة قبولهم في الجامعة، ثم هذه البوابة المشرعة للشهادات الأجنبية. كنت جزءاً من اللجنة التي تكونت وكان غالبيتنا من طلبة قاعة OLT أي طلبة هندسة ورياضيات ومدرسة العلوم الرياضية، وكان يرعانا ويمدنا بالمعلومات العالم الدكتور صديق أمبدة الأستاذ بالجامعة بكلية الاقتصاد.. وقد قمنا بتصعيد القضية بشكل كبير واعتصمنا في مكتب العميد وكان آنذاك البروفسر يوسف فضل. ثم طالبنا بمقابلة رئيس الوزراء، وكعضوة باللجنة التنفيذية للجنة ذهبت بمعية وفد اللجنة وقابلنا السيد رئيس الوزراء وقدمنا مظلمتنا، مظلمة أبناء الشعب السوداني كلهم أمام طلبة التعليم الخاص من الطبقات المحظية في المجتمع. وطالبنا بإعادة توزيع الفرص الجامعية بشكل عادل يعطي طلبة الشهادة السودانية حقوقهم ولا يظلمهم في المنافسة أمام الشهادات الأخرى.

---

[١١٥] قسم السيد، سابق ص ٢٩٢، نقلا عن الدكتور أحمد حمروش

في مقابل مجهوداتنا تلك نهض مجهود مضاد قادته القيادية الشيوعية الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم، وكانت حجتها أنها اضطرت أن تدخل ابنها لمدارس شهادة لندن كنوع من الحماية فأبوه قتل شهيداً بيدي السفاح.. فنظموا إضراباً مضاداً أمام مكتب العميد، ولما سمعوا بمقابلتنا ومعنا الدكتور أمبدة لرئيس الوزراء طالبوا بلقائه وفعلاً قابلوه وقدموا مطالبهم وهي الاستمرار في أن تحظى شهادة لندن بالتعامل المريح الذي تلقاه بحيث يدخل ثلاثة أرباع طلابها جامعة الخرطوم (وكان جزء مقدر منهم يتم رفده منذ العام الأول لأنه أ صلاً دخل دون استحقاق).

قال السيد الصادق.. في اليوم الذي زارت فيه السيدة فاطمة مجلس الوزراء علق له أحد الموظفين قائلاً: ابنة رئيس الوزراء التي يفترض أن تكون من طبقة ارستقراطية وتحرص على حظوة طبقتها تأتي ضمن الوفد الذي يطالب بحقوق الجماهير ونفي حقوق الطبقة المحظية.. والقائدة الشيوعية الأولى تأتي ضمن الوفد الذي يطالب باستمرار حرمان جماهير الشعب وبالحفاظ على حظوظ الطبقة المحظية.. كم السودان هذا غريب!!

حكومة الوحدة الوطنية المعدلة (٣ يونيو ١٩٨٧م- مايو ١٩٨٨م)

استمرت حكومة الوحدة الوطنية تحكم لعام منذ مايو ٨٦، حينما اتضحت ضرورة تعديلها واستحال الاستمرار.

في ١٣ مايو ١٩٨٧م خاطب السيد الصادق مجلس رأس الدولة بطلب حل حكومته، ثم أصدر بياناً للمواطنين يعلم فيه بهذه الخطوة وبالأسباب التي أدت لذلك مؤكداً أنها متعلقة بإجراء تعديلات لوضع (الشخص المناسب في المكان المناسب). وفي كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة يشرح أن المشكلة تلخصت في شخصي الدكتور محمد يوسف أبو حريرة والشريف زين العابدين الهندي، ونحن سوف نورد ما جاء في أوراق السيد الصادق، وبعض ما جاء هنا وهناك لإلقاء ضوء على الصورة من جوانب مختلفة ثم سنلج عبر هذه الكوة لمناقشة دور الاتحادي الديمقراطي في تجربة الديمقراطية الثالثة.

قال السيد الصادق لمجلس رأس الدولة إن حكومة الوحدة الوطنية حققت المنجزات التالية:

١. تثبيت الممارسة الديمقراطية والالتزام بنهج قومي تجاوز الحزبيات وحقق قدراً من التعاون بين كل القوى السياسية في البلاد.

٢. الطفرة بالإنتاج الزراعي وبعض شرائح القطاع الصناعي وإحداث إصلاح مالي واسع وإصلاح في مؤسسات القطاع العام والتحضير لبرنامج إنقاذ اقتصادي متوسط المدى.

٣. تحديد أسس الحل السلمي لمشكلة الجنوب ومواجهة العدوان الموجه ضد السودان بكفاءة عالية، وتطبيع إدارة الحكم والإدارة في الجنوب، وتنوير الرأي العام السوداني والعالمي بسلمية نهج السودان وعدالته.

٤. إلغاء جميع مخلفات مايو في السياسة الخارجية واستبدالها بعلاقات متوازنة تقوم على حسن الجوار إقليمياً وعدم الانحياز دولياً، والإطلال على العالم بوجه جديد نال الإعجاب في كل مكان.

وقال إنه كان هناك قصور في المجالات الآتية:

- *البطء الشديد في تصفية آثار مايو وكذلك في إلغاء قوانين سبتمبر وتشريع الأحكام البديلة.*
- *عجز في التمويل وتوزيع المواد التموينية ومراقبة الأسعار وفي استقطاب مدخرات المغتربين مما كان له أثر سلبي على هدف رفع المعاناة عن أهلنا في السودان.*
- *ظهور عجز في أداء بعض الوزراء صحبه تضارب بين عدد منهم مما حقق سلبيات في الأداء.*

قال السيد الصادق في خطابه لمجلس رأس الدولة: (*هذه السلبيات أحدثت دوياً كاد يحجب وهج الإنجازات وكاد يطمس نعمة الديمقراطية ويخيب الأمل فيها. ولكي لا تصرفنا القضايا الفرعية عن تحقيق أعلى درجات الاستجابة لأهداف الانتفاضة وإنقاذ الوطن في عامنا الثاني فلابد من الآتي: (١) تجديد العزم وإزالة أسباب البطء في الأداء، و(٢) تنحية العاجزين عن الأداء بالمستوى المطلوب وتحقيق أعلى درجة من التعاون والتجانس.*

فإنني قد قررت: أولاً: أن أرفع إليكم توصية بموجب المادة ٩٦ (د) من الدستور لإعفاء زملائي أعضاء مجلس الوزراء الحالي وسوف أقوم بالاتصال بالقوي السياسية المعنية لتحقيق التكوين المطلوب. ثم أعرض ذلك لتأييد الجمعية التأسيسية في اجتماع يدعي إليه لذلك الغرض. وثانياً: الموافقة على تكليفات مؤقتة أحددها لتصريف أمور البلاد إلى حين التعيينات الجديدة).

و قد احتوى البيان المنشور للمواطنين على نفس المعاني الواردة في خطاب مجلس رأس الدولة، مع الإشارة للتراشق الإعلامي الذي حدث مؤخراً وما كان ينبغي له، وإضافة أن: (*هذا الإجراء أملته المصلحة الوطنية العليا ولا يعود لأي خلاف بين أحزاب الحكومة فإن العلاقة بين أحزاب الحكومة خاصة الأمة والاتحادي الديمقراطي متينة بل ممتدة إلى علاقات إيجابية نحو القوي السياسية خارج الحكومة، ولكن العوامل المشار إليها أعلاه أوجبت أن نأخذ في الاعتبار العوامل التي استجدت في الساحة السياسية ونحقق درجة أعلى من التجانس بين الوزراء، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب له. لقد قدمت توصيتي*

لرئيس وأعضاء مجلس رأس الدولة اليوم و سوف يستمر الوزراء الحاليون إلى حين صدور قرار مجلس رأس الدولة بشأن التوصية ثم يقوم تكليف مؤقت إلى حين إعلان التكوين الجديد)[١١٦].

وخاطب رئيس الوزراء الجمعية التأسيسية حول نفس القضية ضمن خطاب الدورة يوم ١٠ يونيو قائلاً:

(النظم السياسية الاستبدادية لها وسائلها في الاحتفاظ بزمام المبادرة أما النظام الديمقراطي فوسائله مختلفة وتشمل التعديل في السياسات إن لزم والميل بها نحو التشدد أو المرونة، وتشمل التعديلات الوزارية الجزئية في مرحلة والشاملة في مرحلة أخرى، وربما لزم استقالة الحكومة كلها لاستبدالها بحكومة أخرى، وربما أدى التوازن الحزبي إلى شلل لا يصلح معه إلا إجراء انتخابات جديدة ليحسم الشعب نقاط الخلاف ويزيل الشلل.

لقد واجهتنا مشاكل من ثلاثة أقسام:اختلافات حول سياسات عطلت تنفيذ مسائل هامة، ومشاكل في علاقات أجهزة الدولة، ومشاكل في أداء بعض الوزراء وفي التضامن الوزاري. هذه المشاكل أطلت برأسها منذ أوائل عام ١٩٨٧ م وحاولنا حلها بالعلاج الجزئي الهادئ، فتكونت لذلك لجان حزبية مشتركة لم تستطع حلها. وآخر لجنة مشتركة بعد إقرار وجود المشاكل بأقسامها المختلفة أحالت المشاكل الخاصة بالحكومة لرئيس الوزراء في تقرير مشترك بتاريخ ٨مايو ١٩٨٧ م لعلاج الأمر بما يراه مناسباً وفق مسئوليته الدستورية.

وبعد المراشقة التي ظهرت على السطح منذ ٩ مايو لم أر بداً من إعفاء الوزارة والتصدي لكل المشكلات وحلها مع بعض.

لقد تم هذا الإجراء واستغرقت المهام الإصلاحية الفترة ما بين ١٧ مايو إلى ٣ يونيو. والسؤال ليس هو عن طول الفترة أو قصرها ففي البلاد الديمقراطية يمكن أنتحول الظروف دون تكوين حكومي أو وزاري يستمر شهوراً ولكن المهم هو هل نجح الإجراء في إزالة أسباب التعليق والتجميد للسياسات وفي إصلاح أسباب الإخفاق؟

لقد أمكن تحقيق الآتي:

١ . حسم نقاط الخلاف الخاصة بميثاق حكومة الوحدة الوطنية والتوقيع عليه.

٢ . حسم جميع النقاط السياسية المختلف عليها عبر عام من الزمان وفي (١٧) مسألة حسمت ووقع على ذلك.

٣ . أمكن تجاوز الخلافات بين الحزبين فيما بينهم وفيما بينهم وبين الأحزاب الجنوبية، وتجاوز الخلافات بين الأحزاب الجنوبية نفسها بصورة أدت لأول مرة لمذكرة تفاهم شاملة مهرتها كل الأحزاب الجنوبية مما يعد طفرة حقيقية في هذا المجال

---

[١١٦] خطب السيد رئيس مجلس الوزراء من يناير إلى ديسمبر ١٩٨٧م

٤ . .الاتفاق على الإطار القومي في حده الأدنى ووضع أسس لتطويره في اتجاه شامل.

٥ . التعديل على المستوى الفردي وصولاً لمجموعة أكثر تضامناً وأقدر على التصدي للمجالات التي لحقها الإخفاق.

٦ . ممارسة المحاسبة والخروج من مستنقع المراشقات إلى تجديد العزم وفتح صفحة جديدة.

٧ . مراجعة هياكل الوزارات حيث اتضح أن بعضها ينبغي تقسيمه فتقرر تكوين الوزارات الأربع الآتية:

- *الشئون الدينية والأوقاف.*
- *الخدمة العامة والإصلاح الإداري.*
- *الرعاية الاجتماعية والزكاة.*
- *الشباب والرياضة.*

وتقرر أن تخصص الوزارتان الأخيرتان لتمثيل المرأة والعمال في الوزارة، أما الوزارتان الأوليان فهما بالإضافة لوزارة السلام تشكلان الوزارات المعنية بالمواثيق القومية المشار إليها.

- *وزارة السلام تعني بأمر العقد السوداني عبر المؤتمر القومي الدستوري.*
- *وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري تعني بأمر العقد الاجتماعي.*
- *وزارة الشئون الدينية والأوقاف تعني بأمر الوفاق الديني.*

لذلك رأينا تأجيل ملء هذه الوزارات حتى يتم ذلك في إطار قومي موسع يحشد الطاقات في هذه المجالات لتحقيق مقاصدنا، وسيرجأ التفاهم بين أحزاب الحكومة ومع الآخرين لتحقيق هذه المقاصد. هذا لا يعني شكلاً معيناً ولكن المهم أن يكون شكلاً متفاهما عليه في نطاق قومي موسع.)أ.ه

وبناء على التفاهم الجديد فقد تم تعديل حكومة الوحدة الوطنية من جديد (بنفس الميثاق بعد أن تم تجاوز نقاط الاختلاف في الميثاق مثلما ورد في خطاب رئيس الوزراء أمام الجمعية)، وكان التكوين الوزاري المعدل باحتفاظ السيد الصادق، وعشرة من الوزراء في التكوين الأول بحقائبهم هم السادة:(عمر نور الدائم، سيد أحمد الحسين، آدم محمود موسى مادبو، صلاح عبد السلام الخليفة، بكري أحمد عديل، بشير عمر فضل الله، حسين سليمان أبو صالح، مبارك عبد الله الفاضل، عبد المحمود الحاج صالح، محمد طاهر جيلاني).بينما تم تحويل السيد محمد توفيق أحمد إلى منصب وزير الخارجية بدلاً عن الشريف زين العابدين الهندي، وجاء السيد إبراهيم حسن عبد الجليل وزيراً للتجارة والتموين بدلاً عن الدكتور محمد يوسف أبو حريرة، والسيد ألدو أجو دينق وزيراً للنقل والمواصلات بدلا عن السيد سرافينو واني، والمهندس محمود

بشير جماع وزيراً للري، والسيد رد شول جوك وزيراً للحكومة المحلية بدلا عن السيد جيشوا دي وال، والسـيد لورنس مودي تومبي وزيراً للعمل والتأمينات الاجتماعية، والسـيد مأمون محجوب سـنادة وزيراً للثقافة خلفاً للسـيد محمد توفيق الذي تقلد وزارة الخارجية، والسـيدة رشـيدة إبراهيم محمد عبد الكريم وزيرة للرعاية الاجتماعية والزكاة، والسيد حسن محمد مصطفى وزيراً للشباب والرياضة.

التعديل ومشكلة الاتحادي

ليس صحيحاً كما قال الدكتور جادين إن التعديل لم يكن فيه شيء سوى استبدال الشريف زين العابدين والدكتور أبو حريرة، وقد وصـفنا أعلاه أن التعديل بلغ نصـف المقاعد، ولكن كما جاء في شـرح السـيد الصادق(في كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة) فقد شكلا مبلغ هم الحكومة في تشكيلها الأول بتصرفاتهما.

فقد أشار لاتهام دكتور أبو حريرة لزملائه في مجلس الوزراء في الإعلام وعدم التزامه بقرار المجالس التي هو عضو فيها. كما ذكر تغيب الشريف زين العابدين المستمر.

قال السـيد الصـادق حول أداء دكتور أبو حريرة: (*كان هناك مجلس وزراء القطاع الاقتصـادي، وهوأحد أعضاءه يناقش المسائل الهامة المتعلقة بالاقتصاد والتجارة.وقد بحث المجلس في فبراير ١٩٨٧ ماجراءات متعلقة بتسـهيل اسـتيراد بعض الضـروريات والمدخلات الصـناعية على أسـاس نظام الإسـتيراد بالموارد الذاتية.واشـترك هو في النقاش برأي لم يأخذ به المجلس بعد تداول الآراء، متخذاً قراراً لإجراء تلك التسهيلات.وفجأة انتصب أبوحريرة واقفاً واستأذن مني كرئيس للجلسة ليخرج، فكان الظن أنه سيخرج لأمرٍ ما ثم يعود ولكنه وقف في الباب وقال إنني لن أنفذ شيئا مما تقرر هنا!!*

نقلتُ هذا المشـهد لزعيم الاتحادي الديمقراطي وطلبتُ منه أن يراجعه لينضـبط، وفي جلسـة لاحقة لمجلس الوزراء اتهم السيد مبارك الفاضل اتهامات حول تسويق الصمغ العربي بسبب خطة وضعها مبارك كوزير للصناعة تقضي بتصدير الصمغ العربي مصنعاً بدلاً عن تصديره خاماً.فقبل السيد مبارك التحدي وطالب بلجنة تحقيق. فسحب د.أبوحريرة كلامه(أنظر أضابير مضابط مجلس الوزراء).

ثم ذهب الدكتور أبوحريرة في لجنة وزارية بصـحبة وزراء من حزبه وحزب الأمة وآخرين كلجنة لاتخاذ إجراءات حاسمة لتفريغ الميناء، وهناك تعرضوا كلجنة لكل المشاكل واتخذوا بشأنها قرارات. ولكنه لدى عودته اتهم زملاءه مناقضاً لما قرره معهم، وتولى ليصرح باتهاماته إلى الصحف.ثم كتبلى يطالب بالتحقيق في التهم. والتقيت به وعاتبته على تصـريحه قبل وصـول خطابه إليّ وإلا فما جدوى (سـري جداً) التي زين بها صدر خطابه، وأخبرته إن لم يبادر بالاعتذار فإنني سوف أتصرف.فرد أبوحريرة قائلاً بأنه سيعتذر ولكن ليس علناً.)

وتحدث السيد الصادق كذلك عن دور الشريف زين العابدين قائلاً: *(ومما أرقني كثيراً كرئيس للوزراء في تلك الحكومة أن الرجل الثاني فيها الشريف زين العابدين الهندي يؤدي أداءً ضعيفاً، فهو غائب عن ٧٠٪ من جلسات مجلس الوزراء وغير مواظب على العمل في وزارته (وزارة الخارجية)، وهي وزارة حساسة باعتبارها إحدي وزارات السيادة وتحتاج إلى قيادة نشطة تفجر طاقاتها لتجعلها تمور كخلية نحل. السيد الشريف زين العابدين رجل حلو المعشر، حسن المعاملة مؤدب وفصيح اللهجة ولا يمكن لأحد أن يبغضه، ولكنه مع كل هذه الصفات المميزة غير راغب حقيقة في العمل السياسي والإداري، وقد دفعه إلى هذا الدور خلافة أخيه (المرحوم) الشريف حسين الهندي، ولكن هذه المسائل لا تورث. فالمرحوم الهندي سياسي حتى النخاع وزين العابدين أديب نعم، أما سياسي فلا، والنتيجة أنه ترك فراغاً في دوره الوزاري والقيادي كقائد للفريق الاتحادي في الحكومة، وكقائد ثانٍ لحزبه في البلاد.*

ومهما شكوت إلى زعامة الحزب الاتحادي الديمقراطي إلا أني لم أجد سبيلاً للترشيد، ونسبة لأن الشخصيات موضوع الشكوى قيادية فلم أجد بداً من إجراء تعديل وزراي أساسي ليستقيم الأمر بعد ذلك.

ولئن تحدثتُ عن عدم حماسة الشريف زين العابدين السياسية والإدارية، وفي آراء د. أبوحريرة الاقتصادية، إلا أنني لم أشك قط في وطنية الرجلين ولا في حسن العلاقة الشخصية بين ثلاثتنا، فلم يخيب دكتور أبوحريرة حسن ظني في وطنيته عندما ذهب ليقاضي جريدة السياسة، وعندما تغيرت ظروف البلاد لم يشأ أن يجعل المحاكمة منبراً لتراشق رجالات العهد الديمقراطي وكنتُ قد دعيت للإدلاء بشهادة دفاع لصالح د. خالد فرح صاحب جريدة السياسة، وذلك دون علمه السابق بأنني سأدلي بمثل هذه الشهادة، وقبل أن أشرع في الإدلاء بشهادتي تقدم د. أبوحريرة بكل الوعي والشهامة ليسحب البلاغ).

هذا هو ما قاله السيد الصادق عن دور الرجلين. أما الكاتب الصحفي الأستاذ مصطفى عبد العزيز البطل وقد كان يعمل في سكرتارية مجلس الوزراء، فإنه يحكي العجب العجاب.

لقد انطلق البطل من تصريح للمرحوم العميد عبد الرحمن فرح حول أداء الحزب الاتحادي إبان الديمقراطية الثالثة واسماً إياه بالفوضى، مؤكداً تلك السمة وزيادة، ومطالباً بضرورة تحليل أداء الأحزاب وعدم الارتهان للمسلمات السياسية الجارية والاستسهال في تناول المواقف السياسية والجمع والخم في تناولها.

وتطرق البطل بشيء من الاستغراب لكلمة الشريف وهو الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي الحزب الثاني في البرلمان الديمقراطي التي قالها داخل البرلمان عشية انقلاب يونيو والتي وصف فيها الديمقراطية بالجيفة التي لن يقول أحد لكلب يأخذها (جر). ثم طفق يشرح أداء الشريف مؤكداً أنه كان الحاضر الغائب حتى وهو في الحكم!

قال البطل إن الـشريف حـضر متأخراً يوم أداء الحكومة القـسم وبعد أن أدى جميع الوزراء القـسم وانفض سامر الـشعيرة، فا ضطروا لبدء مرا سم خا صة به، وإنه كان متـسائلاً لما قد يكون أخره حتى اتـضح أن تلك خصيلة أساسية في الشريف رحمه الله، قال: (الشريف زين العابدين الهندى غاب عن الحياة، أنزل الله على قبره الشـآبيب الرطاب وجعله من الآمنين يوم يقوم الأشـهاد. وقد تولى الراحل الكبير أدواراً ومهاماً سـياسـية وتنفيذية بالغة الخطر في العهد الديمقراطى. ولا أعتقد أن هناك من يجادل فى أن تحليل الأداء والممارسـة الديمقراطية في غضـون التجربة الثالثة لا يكتمل ويبلغ تمامه دون تفحص سـيرة الراحل وإخضـاع أدائه الـسيا سى للتقويم المو ضوعى. وقد شغل فى الـساحة منـصب الأمين العام للحزب الاتحادى الديمقراطى، كما تولى فى عر صات الـسلطة التنفيذية منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .).. (اكتشفت لاحقاً أن الرجل (متخـصص) فى التأخير والغياب. لدرجة أننى أميل الى الاعتقاد ان الـشريف زين العابدين غاب فعلاً، لا قولاً، عن معظم ان لم يكن كل (التجربة الـديمقراطية الثالثة). و بالتالى فإن زكائب الهجاء والشـكوى والكلمات الحارة التى ألقاها أمام البرلمان عـشية الانقلاب سوف تظل رابـضة فى مكانها، حتى يقيض الله لنا أن نعرف من الأولى والأحق بأن يحملها على كاهله!وفقاً لإحصائية رسمية، فاجأت بها الأمانة العامة لمجلس الوزراء أعضـاء الحكومة في نهاية عامها الأول، فقد تغيب الشـريف زين العابدين نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عن ٧٥٪ من جلسـات المجلس.. ولا أعتقد ان هناك جهة فى الدولة تقوم بإحصـاء نسـبة حضـور وغياب الوزراء عن وزاراتهم، ولكن من أثق فيهم من زملاء الأمس أنبأونى أن نسـبة غياب وزير الخارجية تجاوزت ثمانين فى المائة من أيام العمل الرسـمية. ويبدو أن ذلك كان هو الحال أيضـاً فيما اختص بدوره كأمين عام للحزب الاتحادى الديمقراطي، إذ كانت كل القرارات الكبرى في ذلك الحزب تصدر حصرياً عن السيد الميرغني وحده، دون شريك).

وروى البطل كيف تأخر الشريف يوم حضور الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى!! ثم قال: (ولا أذكر كيف تم إحضار الزائر الكبير من مطار الخرطوم إلى مكتب رئيس الوزراء. ولكن الذى أذكره تماماً هو أنه بعد الفراغ من مراسـم الاسـتقبال والضـيافة وبدء جلسـة المحادثات الرسـمية بين رئيس الوزراء والضـيف السـعودى بعشـرين دقيقة، حضـر السـيد الشـريف زين العابدين، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وجلس على كر سى جانبى تمت ا ضافته الى المائدة على عجل. وقد حيرنى فى الأمر شيئان، الأول هو هذا التأخير العجيب من وزير الخارجية السـودانى فى اسـتقبال وزير خارجية دولة على هذا القدر من الأهمية، والثانى هو أن وزير خارجيتنا جاء الى لقاء الأمير وهو يرتدى (شـبشـب) قديم مما يسـتخدم عند الوضـوء! لم يكن هناك من سـبب لحل الحكومة الأولى بعد الانتخابات واسـتبدالها بحكومة جديدة غير الحاجة إلى تغيير نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية. وقد تم حل الحكومة بأ سرها –ا ضطراراً– لا لـشئ الا دفع الحرج، اذ كان الرجل يشغل منصب الأمين العام للحزب الحليف) [١١٧].

---

[١١٧] البطل، مقالات، سابق

وزاد البطل: (سيسجل التاريخ أن بعض قيادات حزب الامة، وتخصيصاً الأمير عبد الرحمن نقد الله، بذل وقاد جهوداً مضــنية للحيلولة دون انفراط عقد الائتلاف مع الحزب الاتحادى حتى لا تنفتح الأبواب أمام الجبهة الإ سلامية لدخول الحكومة، تعويلاً على الـ شريف زين العابدين الهندى، ساعيةً للتحالف معه بديلاً للميرغنى. ولكن آمال هذا الفريق ذرتها الرياح، اذ لم يجد عند الشــريف أية رغبة في تحالف جاد أو قدرة على مواجهة الميرغني)!

أما السـيد بيتر ودورد فقد أشــار إلى اسـتمرار توتر العلاقة بين حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي طوال فترة الديمقراطية الثالثة (نتيجة لمحاولات الصــادق المهدي تبوء مكانة الزعيم الوطني في البلاد، في الوقت الذي كان الاتحاديون يفتقرون فيه إلى مثل هذا الزعيم ويعانون من مشاكل تنظيمية خطيرة)[١١٨].

مشكلة الاتحادي والتيارات المختلفة داخله أشار لها أيضاً القيادي بالحزب محمد الحسن عبد الله يس: (إن الحزب الاتحادي الديمقراطي ليس حزباً بالمعنى التقليدي للحزب، بل هو عبارة عن جبهة عريضــة تضم في داخلها شرائح اجتماعية عديدة ومختلفة، وكل شريحة تعتقد أن الحزب ملك خاص لها، وتنظر إليه من زاوية مصلحتها الخاصة، لذلك لا بد من موازنة دقيقة حتى تستطيع هذه الجبهة أن تظل متماسكة)[١١٩].

فوضــى الاتحادي كانت بادية في العلاقات الخارجية. لم يكشــف أحد بعد مدى تلك الفوضــى الضــاربة والمتوقعة في العلاقة بمصر. ولكنها كانت بادية للعيان. وقد أشار لذلك السفير الأمريكي في كتابه الذي رأى أن الاتحادي متشــرذم بين الموالين لمصــر، والموالين لليبيا وقد جعل على رأسـهم الشـريف زين العابدين، والعلمانيين، وقد بسط الختمية النفوذ على الحزب بحسبه[١٢٠]. كذلك يروي السفير واقعة عن قرار الحكومة في عام ١٩٨٧م حول طرد بعض جماعات الإغاثة الكنســية في الجنوب، فيقول إن رئيس مجلس رأس الدولة أحمد الميرغني ووزيري الداخلية والخارجية -وكل هؤلاء أعضــاء في الحزب الاتحادي- إضــافة الى قيادة الجيش أكدوا له أنه لا علم لهم بهذا القرار ولم يوافقوا عليهم، والطريف أن الســفير كرر أن الوزراء أكدوا له ذلك حتى بعد أن اتخذت الحكومة قراراً جماعياً حول هذه المســألة، وبحســب دكتور عبد الوهاب الافندي فهذا يعني: إما أن وزراء الحزب الاتحادي لم يكونوا يحضــرون اجتماعات مجلس الوزراء، أو أنهم كانوا يكذبون على الســفير.. ويبدو أن وزراء كثيرين في الحكومة وضــباطاً في الجيش كانوا يعبرون للســفير عن اعتراضــهم على العلاقات الوثيقة بين الســودان وليبيا، هذا مع العلم أن سـياسـة الحزب الاتحادي الرسـمية تؤكد على توثيق العلاقات مع ليبيا والعراق وبقية الدول العربية.. ولكن هذا يشير إلى أن الحكومة كانت

---

[١١٨] جادين، سابق ص ١٦٦

[١١٩] نفسه ص ١٦٧

[١٢٠] Anderson, Ibid

تتحدث بأكثر من لـ سان، وتخاطب بأكثر من وجه، وأن أ سرار الدولة كانت مباحة ومـ شاعة، وأن البعض كان يناور ويلبس لكل حالة لبوسها[١٢١].

ولبوس كل حالة لبوسـها، والإنكار لدى السـؤال، كان الحالة المعتادة، فقد وثق البطل ذلك الموقف المحرج الذى حدث مع وزير الداخلية حينما منع وفداً ليبياً من الدخول إر ضاء لمـصر، قال البطل: (انـصب اهتمام وزير الداخلية على الصـراع المصـرى الليبى فى السـودان. وقد بلغت به الحماسـة لإرضـاء الجانب المصـرى أنه تسـبب عام ١٩٨٧ فى كارثة ماحقة، حين أصـدر أمراً كتابياً بمنع دخول مبعوث العقيد القذافى ومرافقيه مطار الخرطوم وإعادتهم الى ليبيا. ولم ينقذ الموقف الا اعتذار شـخصـى مطول من رئيس الدولة المغفور له أحمد الميرغنى للعقيد القذافى. وعند تدخل رئيس الوزراء للتحقيق حول ما حدث أنكر وزير الداخلية إصـداره للأمر، وألقى باللائمة على مدير عام الشـرطة. فما كان من المدير العام، المرحوم الفريق ابراهيم أحمد عبد الكريم، الا ان أخرج من درج مكتبه محرراً ر سمياً، (مروّ ساً) با سم الوزير، مذيلاً بتوقيعه، يحمل الأمر بمنع دخول المبعوث الليبي، وقدمه إلى مكتب رئيس الوزراء!)[١٢٢]

نحن يمكننا أن نحكي مثل هذه الحكاوي ولا نقف!

إذا كانت ذهنية الائتلاف هي: ائتلفوا معهم و(شـنكلوهم).. هذه ذهنية قديمة في التحالفات الاتحادية الأمية بالمناسـبة، كان أبلغ معبر عنها الشـيخ الأحمر: قال الشـيخ علي عبد الرحمن رئيس حزب الشـعب الديمقراطي التابع للطائفة الختمية والمنشق عن حزب الوطني الاتحادي بقيادة السيد إسماعيل الأزهري في ١٩٥٦م (وقد اتحدا لاحقاً في الحزب الاتحادي الديمقراطي عام ١٩٦٧م)، قال وهو يشـرح للجنة التحقيق القضـائية التي عقدت لمعرفة المذنبين في انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م الكثير المثير الخطر حول الذهنية التي كانوا يتعاملون بها مع شركائهم في الائتلاف الحاكم من حزب الأمة بقيادة البك عبد الله خليل، لدرجة اعترافه أن البك كان غاضباً دائماً من وسائلهم وما كان يستجري أن يذهب بأمر للبرلمان قبل موافقتهم لمعرفته أنهم سيـصوتون ضده مع الوطني الاتحادي المعارض. ثم شرح أ سباب ائتلافه أ صلاً مع حزب الأمة بالقول: (سـبب ائتلاف حزب الشـعب مع حزب الأمة أنه بعد الانتخابات العامة لم يكن أي حزب قادر على تأليف حكومة بمفرده، وكانت علاقاتنا مع الوطني الاتحادي حادة بعد الانشـقاق، ولا تسـمح بتكوين حكومة منا ومنه، ولذا كان طبيعياً أن يكون حزب الأمة طرفاً في الحكومة وقد حدث تلاقي بين الختمية والأنصـار قبل الانتخابات بين الـسيدين –الميرغني والمهدي– ولهذا كانت علاقتنا مع حزب الأمة أحـسن بـسبب التلاقي، وبعد الانتخابات، ولكن كان شعورنا نحن سياسيو حزب الشعب أن حزب الأمة هو عدونا الطبيعي، ولا

---

[١٢١] عبد الوهاب الأفندي الصادق المهدي والسياسة الأمريكية تجاه الديمقراطية في السودان

[١٢٢] البطل ، سابق

يمكن الالتقاء معه قط، وكنا نرى أن الالتقاء معه بعد الانتخابات سيحول دون تحقيق أغرا ضه السيا سية أكثر مما لو تركناه يلتقي مع الوطني الاتحادي)[١٢٣].

فالائتلاف قصــده هو الحيلولة دون أن يحقق حزب الأمة أغراضــه الســياســية، وليس الائتلاف لتحقيق أهداف مشتركة! وأظن أن هذا هو القصد الذي يفسر السعي للائتلاف، والسير فيه، أو الانسحاب بشكل محرج مثلما سوف نرى، فالعلة هي (التركسة) وليست (الشك) وفق ما فسر الأستاذ مصطفى البطل.

مؤسف!خاصة وفق ظروف البلاد المعروفة حينها!

ما لم تزل ذهنية الاستقطاب الختمي الأنصاري هذه لن تقر لهذه البلاد قرار.

قال الأســتاذ حســين خوجلي في ندوة عقدها قبل بضــع ســنوات اســتضــاف فيها الحبيب الإمام الصــادق المهدي في منتدى الملازمين، قال إنه ســأل الشــريف زين العابدين الهندي مرة: إن الحزب الاتحادي الديمقراطي منذ تحقيق الاستقلال سنة ١٩٥٦م فقد أية أيديولوجية جاذبة أو شعار جامع، فما الذي جعلكم حتى هذه اللحظة مجتمعين، قال: قال لي الهندي، أوقف التسجيل! المهدية هي السبب. مضاداة المهدية هي التي تجمعنا!!

مع أن هذا التخريج مضاد لتاريخ أسرة الهندي فجدهم الشريف محمد الأمين كان صديقاً ونصيراً للإمام المهدي، وابنه الشـريف يوسـف والد زين العابدين كان صـديقاً للإمام عبد الرحمن برغم اسـتقلاله بالطريقة الهندية، حتى أن أوبريت الشريف زين العابدين الذى أ شرنا له يعج بالفخر بالتراث الأنصارى ضمن تراث الوطن بشكل غريب، ويقول البطل إنه (نُقل له ذات مرة أن الميرغنى والاتحاديين غاضبون لأنه لم يُشر اليهم و يمجدهم فى قصيدته الشهيرة التي أنشدها عبدالكريم الكابلي فرد الشريف: طيب أنا أعمل ليكم شنو لو انتو ما عندكم دور وطني؟)[١٢٤].

على أية حال، إذا كانت المهدية تســتدعي شــعاراً مضــاداً فهذا أمر مشــروع، قام من أجله قبل ثلاثة عقود مشروع (نحو مشروعية لمعار ضة المهدية الذي سدر فيه دكتور عبد الله علي إبراهيم، ودكتور عوض السيد الكر سني وآخرون بالتاريخ لجماعات عار ضت المهدية كالكبابيش والدواليب وتبيان منطقها وأ سبابها التي يحاول البحث إثبات مشروعيتها).. ويمكن لهذا الشعار المضاد للمهدية أن يؤطر لنفسه مشروعية بتحقيق ثقافة وأغراض المعارضــة بالدفع والدافع الذاتيين، ولكن ليس بذهنية المعارضــة من أجل المعارضــة، ولا على حساب الوطن، ولا بالتناغم مع الأجنبي، ولا بالنيل من الأداء الوطني، لأن هذا .. حرام وطنياً!

---

[١٢٣] حاج موسى، سابق ص ١٨٨

[١٢٤] مصطفى عبد العزيز البطل، الديمقراطية البرلمانية الثالثة، سابق

زيارة العراق والكويت وقطر والسعودية

في يوليو ١٩٨٧م زار السيد الصادق أربع دول خليجية هي العراق ثم الكويت، وقطر والسعودية. كانت العراق تخوض حرباً قاربت السبع سنوات مع إيران واستعصت على الحل برغم الوساطات. كانت للحبيب الإمام علاقات حسنة بالقيادات الإيرانية، وكان قد زار إيران في ديسمبر ١٩٨٦م كما ذكرنا. وبالطبع كانت الحرب العراقية الإيرانية على رأس قائمة الأجندة.

زيارة العراق:

وحينما زار السيد الصادق العراق، قال (*عاتبني الأخ الرئيس العراقي صدام حسين على ما ظنه موقف السودان أو موقفي من الحرب. فأوضحت له أنني كمسلم وكعربي أرى وقف هذه الحرب ضرورة. ثم تساءلتُ إن كنتم ترون أن إيران تريد الاستمرار في الحرب وأن العراق مستجيبة لنداء السلام فموقفنا موضوعياً متطابق، ولكن لنا أسلوبنا*)[١٢٥].

لقد شرح السيد الصادق مسعاه وحزبه في إطار توظيف علاقته بإيران لإنهاء الحرب و(*لتحقيق إخاء إسلامي يقوم على ما يوحد أهل القبلة ليتحدوا حوله بينما يعذرون بعضهم بعضاً حول الاختلافات الاجتهادية، فوحدة المسلمين رغم الخلافات المذهبية وتعايش العرب والفرس السلمي على شاطئ الخليج أمران مطلوبان لمصلحة الجميع.. لقد صور بعض الناس هذا الاجتهاد السوداني انحيازاً فأوضحنا لاخوتنا في العراق: نعم هو انحياز ولكن لا لمذهب ولا لموقف ولكن للسلام ولإنهاء الحرب على أسس عادلة، ولقيام حسن العلاقات بين الطرفين المتحاربين.. إن للسودان علاقات طيبة مع طرفي النزاع وإنه يوظف تلك العلاقات لانتهاز كل فرصة لإنهاء الحرب وتحقيق السلام، والسودان في موقع يمكنه من النظر في مصلحة المدى الأبعد.*

لقد فهم الأخوة في العراق دوافع بلادنا ومساعينا ما تحقق منها وما سيتحقق وسنظل ساعين بالجدية والمسئولية حريصين أن يفهم الجميع خلو تلك المساعي من الغرض والمصلحة الذاتية، وحريصين أيضاً على فهم الأطراف المتحاربة لمضمون تلك المساعي تجنباً لسوء الفهم، وعندما تسكت المدافع سوف يحمد للسودان أنه أضاء شمعة وإن قلت وهو أفضل من قضاء يومه يلعن الظلام)[١٢٦].

---

[١٢٥] من كتابه الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة

[١٢٦] خطاب السيد رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٨٧م

زيارة الكويت: هناك أيضاً تبادل السيد الصادق مع الكويتيين الرأي حول الحرب في الخليج، وحول حرب الجنوب و*(اتفقنا على تعاون بلدينا في مجال البترول ومجال الآليات المطلوبة في أعمال الري والأشغال والإسكان واتفقنا على أسس تطوير التجارة بين البلدين على أساس بعيد المدى يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، كذلك اتفقنا على دعم الاستثمار المشترك بين بلدينا)*.

زيارة قطر: تم هناك الاتفاق على التعاون في مجال البترول و*(اتفقنا على أسس تطوير التجارة والاستثمار بين البلدين، وعلى مساهمة قطر في تأهيل الري والأشغال والتشييد والطرق والكباري والتخزين والمياه الريفية)*.

زيارة السعودية:تم الاتفاق على تعاون في مجال البترول وتطوير التبادل التجاري على أسس بعيدة المدى، وعلى تسهيل مشاركة فائض التنمية السعودية من آليات في مهام الحفر والبناء في السودان، وعلى تعاون استثماري واسع، و*(اتفقنا على أسس لتنقية الأجواء العربية والتضامن الإسلامي ووسائل دعم الجهاد الجماعي لإنهاء حرب الخليج وغني عن البيان إننا أوضحنا لأشقائنا طبيعة الحرب العدوانية التي تثير الفتنة في جنوب بلادنا بدافع وتخطيط أجنبي هذا ما كان من أمر التفاهم والاتفاق على الصعيد الرسمي مع أمير الكويت وقطر وأعوانهما، وخادم الحرمين الشريفين ووزرائه لكننا أيضا استطعنا عبر أجهزة الإعلام والصحافة المتطورة في هذه البلاد الشقيقة أن نخاطب الرأي العام بما يوضح وجه السودان الجديد وكيف أنه يواجه تركة مثقلة يصارعها بالعزم والإيمان)*..

دائرة المهدي والتعويضات

ذكرنا في الجزء الثاني من هذه السيرة كيف تمت إعادة ممتلكات آل المهدي المعروفة باسم (دائرة المهدي) بتكوين لجنة حكومية بقرار جمهوري، وكان من مهامها رصد ديون الدائرة وحسابها بزيادة سعر الفائدة، ثم حصر الأصول وخصم الديون، وتوزيع ما يتبقى على الورثة بحسب الأنصبة الشرعية، مع الاتفاق على استثناء الجزيرة أبا وبيت المهدي.

وروينا كيف كان هذا النهج الحقاني البعيد عن الأساليب المايوية بتوصية السيد الصادق المهدي الذي رفض استلام ملف الدائرة أو التفاوض حولها إبان مفاوضات المصالحة. وكان هو الذي طلب من الورثة استثناء الجزيرة أبا لتملك لأهلها، وبيت المهدي ليكون وقفاً للأنصار. وأشرنا للمذكرة التوضيحية التي أصدرها السيد الصادق المهدي في ١٠ مايو ١٩٨١م يؤكد فيها استثناء بيت المهدي وأراضي الدائرة بالجزيرة أبا من جملة الممتلكات المعادة (البند ٢-أ) وأنه «سوف يصدر قرار لاحق بتحديد وضعيتها الخاصة». ذلك القرار كما أكدنا كان بناء على التنسيق مع ورثة الإمام عبد الرحمن، على أن تحال ملكية

الجزيرة أبا لكيان جماعي يملكه أهل أبا، ولكن لم يحدث تقنين لهذا الاتفاق، ولا الاتفاق حول بيت المهدي. بل روينا كيف أرسل النميري الجنود يوم الأحد ٧ نوفمبر ١٩٨٢م لاحتلال بيت المهدي وتسيلمه لأحمد المهدي، وذلك حينما بلغ غيظه من الصادق المهدي الزبى وقد رفض عرضه أن يكون نائبه وخليفته، ولكن غيظه ما هدأ.

وكانت اللجنة المعنية بإعادة الممتلكات حينما حسبت دين الدائرة بعد الفائدة، وجدته ٨٩٦٤٠٠٠ جنيهاً. فخصمت بعض الأصول مقابل الدين ومنها أراضي أم دوم (وهي تبلغ ٣٤١٤ فداناً)، وقد حسبت اللجنة قيمتها ب٣٤١٤٠٠٠ جنيهاً أي باعتبار أن قيمة الفدان ألف جنيه. ووفقاً لذلك ضمت أم دوم إلى وزارة المالية.

لقد رأى ورثة الإمام عبد الرحمن بعد مراجعة قيمة الأرض في السوق أن اللجنة أجحفت في تقييمها، فحينما حسبت قيمة الفدان بألف جنيه كان يساوي في السوق خمسة أضعاف ذلك المبلغ. وإبان الفترة الانتقالية في أوائل سنة ١٩٨٦م تقدموا بالمطالبة بمراجعة ذلك التقييم. كونت الحكومة الانتقالية لجنة مختصة بالنظر في القضية، وقد بحثت اللجنة المسألة ورفعت تقريرها في عام ١٩٨٧م، وقد أثبت التقرير الإجحاف الشديد في تقييم قيمة الأرض، واقترحت اللجنة أربعة سبل للإنصاف نذكر منها سبيلين تم بحثهما هما: إما إرجاع المشروع لورثة الإمام عبد الرحمن وإلزامهم بسداد المبلغ المتبقي من الدين الذي صودرت لقاءه الأراضي (ويبلغ ٣٤١٤٠٠٠ جنيهاً) أو تقييم أرض المشروع وتعويضهم مالياً.

كان إرجاع الأرض للورثة يدخل في تعقيدات أخرى لأن الأرض كانت مستأجرة في عقد بين حكومة السودان والشركة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. لذلك كان الخيار الذي مضى فيه وزير المالية هو التعويض.

وحينما قيمت اللجنة التي كونها أرض المشروع وجدت أن قيمتها تساوي مبلغ ٣٤١٤٠٠٠٠ أي عشرة أضعاف المبلغ الأول، فقد كانت قيمة تلك الأراضي تقفز بعجلة خرافية. وقد قدر وزير المالية أن الأفضل هو ضغط الورثة لقبول مبلغ أقل، وإبرام اتفاق سريع لأن قيمة الأرض تتزايد بمتوالية هندسية. فأبرم اتفاقاً مع الورثة في مايو ١٩٨٧م باعتبار أن قيمة الأرض حوالي ٢٣ مليون جنيه (أي حوالي ٦٧٪ من القيمة الحقيقية للأرض حينها)، وحينما يخصم منها باقي الدين يصير المبلغ المستحق للورثة حوالي ٢٠ مليون جنيهاً، وقال لهم الوزير إن الحكومة سوف تدفع لهم هذا المبلغ على ثلاثة أقساط، ومقابل تنازلهم فإنها سوف تنشيء مستشفى حكومي للأطفال باسم الإمام عبد الرحمن ليكون ذلك مكسباً للطرفين (للحكومة بتقديم خدمة مطلوبة للمواطنين ضمن مسؤوليتها وللورثة بتحقيق أمنية الإمام عبد الرحمن التي كتبت في الوصية ولكنهم أسقطوها بحسب الملابسات المذكورة في الجزء الثاني من الكتاب)، كما أعاد وزير المالية الحديث عما

اتفق عليه الورثة وصــدر به قرار جمهوري من تنازلهم عن ملكية الجزيرة أبا، وبيت المهدي، وبعد تمام الاتفاق دفعت وزارة المالية للورثة القسط الأول من مبلغ التعويضات.

اعتقد الدكتور بشير عمر أنه جاء بمكسب ضخم للخزينة العامة، وقد فعل.

وسـعياً لتأكيد موافقة ورثة الإمام عبد الرحمن على البنود التي ذكرها وزير المالية،وقع ثلاثون يمثلون ورثة الإمام عبد الرحمن على إقرار قانوني يتناول بلسانهم: «أسس عامة نوفي بها الإمام عبد الرحمن بعض الدين علينا ونخلده بصورة تتفق مع مكانته السامية في نفوسنا» من ذلك أمر إقامة مستشفى باسمه، والتعامل مع بيت المهدي، والجزيرة أبا، والتعويضـات. أقر الورثة في الاتفاق مبدأ اسـتثناء أراضـي الجزيرة أبا وذلك بصـدد إعادتها لأهلها، وأن يتم الاحتفاظ بصلة بينهم وبين الجزيرة أبا بأن تسجل سراي الجزيرة أبا والمنتزه المحلق بها باسم الورثة وفيما عداها من أراضٍ تم تأكيد تنازلهم عن ملكيتها لأهلها حسب القرار الجمهوري المتخذ بالمشاورة معهم.. تم إقرار الورثة الموثق قانونياً هذا لدى مولانا خلف الله الرشيد والذي وقع عليه ٣٠ من ورثة الإمام عبد الرحمن بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٨٧م.

ولكن القضـية تفجرت أمام الرأي العام بشـكل فظيع. فالتعويضــات المشــار إليها في الاتفاق والمتعلقة بأراضي أم دوم الزراعية صارت قضية رأي عام بالدرجة الأولى.

ومع أن رئيس الوزراء جزء من الورثة إلا أن وزير المالية لم يسـتشـره حول الاجراءات التي اتخذها، حتى وصــل للاتفاق ووزع مبالغ القسـط الأول والتي كان للصــادق كوريث منها نصـيب.بعد ذلك فجرت الأمر صحف الجبهة وصنعت منه علكة (لبانة) تلوكها ليل نهار. وإن أنسى لا أنسى كاركاتير الفنان هاشم كاروري وهو يرسم الصادق في شكل طائر يحمل النقود بمنقاره ويأخذه لعش في الشجرة مكتوب عليه (تعويضات آل المهدي) والأغنية المعزوفة: ابني عشك يا قماري قشة قشة!

والغريبة، سنرى أن الصادق أعاد (شيك) القسط الأول الذي وزعته وزارة المالية على الورثة، بينما استلم الدفعة الأولى من التعويضـــات قياديون بالجبهة الإســلامية أو متعاطفون معها من آل المهدي، والجبهة هي الحزب الذي كان يعزف بالتعويضات لحن الفساد!

قال الأستاذ مصطفى البطل وهو يرصد الضجة التي ثارت حول قضية التعويضات: (آل المهدي ليسوا كلهم من أهل الســياســة، بل إن جلهم من غمار الناس، يعاظلون في حيواتهم اليومية ما يعاظل غيرهم من ابتلاءات الحياة. وقد ضاق بعض هؤلاء من تطاول الظلم وطالبوا بحقوقهم. ومعلوم أنه في حالات الحقوق الواضحة التي لا خلاف عليها فإن الحكومة تلجأ الى الممارسة المعروفة إدارياً وقانونياً باسم (التسوية).. وبالفعل جرت تســويات بين أصــحاب الحق والدولة، تم الاتفاق بموجبها على أن تبقي الأراضــي موضــع النزاع في حوزة الدولة، حيث أن طبيعة استخدامها في تلك المرحلة المتقدمة جعلت من إعادتها إلى أصحابها

أمراً مستحيلا، على أن تصرف للملاك الأصليين تعويضات مالية. وبرغم أن رئيس الوزراء أعلن مسبقاً أنه خارج التسوية وأنه لن يتسلم أية تعويضات دفعاً للحرج ومنعاً للهمز واللمز، فإن حزب الجبهة الاسلامية مسنوداً بأرتال من الصحافيين استطاع أن يجعل من قضية تعويضات آل المهدي تلك، التي لم تثبت مخالفتها لأي قانون أو لائحة، مسرحية استعراضية و سيركاً هزلياً. ومرة أخرى وعبر الترديد والتكرار والنقر المنظم نجحت في خلق حالة من الغبش والارتباك في الوعي العام، بحيث وقع كثير من عامة الناس، ممن تتقاصر قدراتهم عن النفاذ إلى لباب الأشياء لسبرها والتحقق من أصل ما يشاع ويتردد، ويعجزون عن مباشرة التحليل النقدي، فيصدقون بصورة آلية كل ما كثر ترديده من مزاعم ومقولات طالما كانت مطبوعة في وريقات الصحف، وقعوا مرة أخرى في الوهم أن النظام الديمقراطي إلى زوال، وأنه هالك لا محالة، لأن سدنته وحماته فاسدون!)

حديث الصادق أمام الجمعية:

أما السيد الصادق فقد أدلى بحديث أمام الجمعية التاسيسية حول القضية بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٨٧م نورده كما هو لكثافة الغبار الذي ثار حول المسألة وترقيتها إلى (المهدي قيت) وغيره من بهار وشمار أهل الجبهة الذين هم في التلفيق شطّار:

(الحمد لله القائل: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ۝٦ ﴾[١٢٧] *والصلاة والسلام على محمد القائل* ***(حسب أحدكم من الكذب أن يتحدث بكل ما سمع).***

أخي الرئيس، زملائي النواب، إن هذا الموضوع لأسباب معروفة لم يناقش بموضوعية، وحبذا لو استطعنا أن نناقشه بالموضوعية التي تمكننا فعلاً من أن نجلي الحق وأن نزيل الباطل فالجماعات المعنية بهذه التعويضات تثير مفعول الخرقة الحمراء ضد جماعات أخرى، سواء أكانت تلك الجماعة أسرة الإمام عبد الرحمن المهدي أو الدكتور عز الدين على عامر، فكلاهما يشكلان بصورة أو أخرى خرقاً حمراء لبعض المواطنين فترى هؤلاء بحماسة شديدة يتحدثون في هذا الموضوع بصورة رفعت الحرارة.

لو أن الكلام الذي قاله الأخ أحمد عبد الرحمن هنا بالتعقل والاتزان والمسؤولية هو الأسلوب الذي أثير به الموضوع لكفانا ردود الفعل التي انطلقت من الدكتور عمر نور الدائم، ولكفانا كل هذه الحرارة التي ناقشنا بها هذه الموضوعات بغير موضوعية ولا شك أن كل ما نقول وما نفعل عرضة للخطأ والصواب ولا شك أبداً أن النصيحة مطلوبة ومقبولة ومفروضة.

[١٢٧] سورة الحجرات الآية رقم ٦

ويمكننا أن نشير إلى أخطاء إجرائية في تصرفات وزير المالية. ويمكننا أن نتحدث أيضاً عن أخطاء في الأولويات التي عومل بها هذا الموضوع، ويمكننا أن نشير لضرورة التفاهم بيننا مهما اختلفنا لأننا في النهاية في بلد واحد تعنينا جميعا مصلحته، ولكن للأسف الطريقة التي نوقش بها الموضوع منذ البداية (وأنا كنت غائبا ووصلتني كثير من الكتابات والأقوال) طريقة ملئت بالكذب وبالإثارة وبالتحريض والاستهزاء وبالإساءة، وهذه المعاني هي التي ولدت هذه الأشياء (إنك إن كلفتني ما لم أطق ساءك ما سرك مني من خلق).

لو أن التناول للموضوع كان موضوعياً لكان النقاش اليوم أهدأ، وأكثر فائدة، وأكثر بياناً، ولكن الحمد لله رغم كل الذي حدث فقد بقي لدينا قسط من الموضوعية بحيث نسمع بالصورة التي تناول بها الأخ أحمد عبد الرحمن الموضوع، بينما كانت الطريقة التي تُدُوِّول بها هذا الموضوع من مقدمي الاستجواب إلى الصحف التي لونت الموضوع بألوانها المختلفة، وحكت ما حكت، وقصت ما قصت حتى كأن الذي حدث شكل محاكمة للإمام عبد الرحمن نفسه.

الإمام عبد الرحمن أسيء إليه كثيراً في حياته لأن صحافة مصر ظنت أنه العقبة الوحيدة في سبيل استيلائها على السودان، ولذلك شوهت سمعته جملة وتفصيلاً، ولكن الوثائق الموجودة الآن تحكي،وهذه موجودة إذا استطاع المؤرخون السودانيون أن يطلعوا عليها، تحكي أن الإنجليز وفي أيام رهبتهم كانوا يقدرون أن هنالك خطراً على نظامهم وعلى وضعهم في السودان إلا هو ومن يؤيده، ولذلك بنوا على ذلك كل ما بنوا من سياسات الريبة والشك وهو استخدم أساليب مختلفة ليفوت عليهم: ناور ضدهم كما ناوروا ضده، وفي الحقيقة التي تحكيها هذه الوثائق أنه كان الخطر الأول على الوجود البريطاني في السودان، وكانوا يقدرون ذلك ويخشون خطره. والحقيقة الثانية تحكيها الدفاتر التي حرقتها سنابك وأسلحة مايو عندما وضعت الحراسة على أملاكه، الحقيقة الثالثة هي أنه مول استقلال السودان، القصة التي سأل عنها وتحدث عنها أخ أنجلو، لا يحتاج أن يطير عبر البحار ويقطع الأطلنطي ويبحث عن كينيدي وليفتش عن الذين أعطوا قبل أن يأخذوا لكن الخير والفضل في أن يقدر هذه ونجدها في هذه الدفاتر.. كل بيوت المال عندها أسرار، ونحن في فترة وجيزة جداً، عندما بدأنا تحقيقاً في عدد من البنوك وجدنا كيف أنها ضربت رقماً قياسياً في المخالفات، زيادة في السقوف، ومخالفات بعضها جنائية وبعضها إدارية في أشياء كثيرة جداً المحاسبة عليها آتية، في زمن قصير جداً ارتكبت أخطاء قياسية، ولكن نقول دونكم دفاتر هذه المؤسسة التي كونها الإمام عبد الرحمن وهي المؤسسة الوحيدة التي استولى عليها عدوها، وفرض سيطرته عليها، وفتح المحاكم وبحث ما بحث، فلم يستطع أن يقدم يوماً كلمة واحدة ضد ممارساتها المالية أو أعمالها الاقتصادية، كفى هذا حديثاً عن الإمام عبد الرحمن الذي حوكم بمناسبة التعرض لأشياء قام بها الأخ وزير المالية.

وقبل أن أتحدث عن جوهر موضوع الأخ وزير المالية وهذا الاستجواب، أود أن أحاول يا أخي الرئيس إجلاء بعض الأمور، لإزالة بعض الأوهام، الوهم الأول هو فيما قالت الصحف وأطربت نفسها بهذا المعني وتفرعت فيه وقالت إن الإمام حصل على أملاكه هذه منحة من الإنجليز. والحقيقة أن لكل شيء حصل عليه الإمام عبد الرحمن قصة محددة حكاها هو في مذكراته وموجودة في الدفاتر والوثائق، مثلاً الجزيرة أبا فقد تقدم الإمام هو وأهله يريدون أن يسكنوا في الجزيرة أبا باعتبار أنها المنطقة التي احتلتها أسرته قبل المهدية، ورفض هذا ولم تسجل لهم الجزيرة أبا إلا نتيجة أنه قطع الشجر فيها وعمرها وأعدها للإنتاج وكانت التقارير الفنية تقول إنه مستحيل أن ينتج القطن في النيل الأبيض بالري الحديث، وضد كل هذه المسائل الفنية استطاع هو أن يعمر الجزيرة أبا وأن يجعلها أساس المنطلق لتعمير المشاريع الخصوصية للآخرين، فمن منا لا يعلم أن السائقين والبرادين والميكانيكيين وجميع الذين عمروا المشاريع الخصوصية على شاطئ النيل الأبيض والأزرق كان غالبيتهم ممن تدربوا في الجزيرة أبا فانتشروا بعد ذلك وعمروا تلك الأراضي ليست لمصلحة دائرة المهدي ولكن لمصلحة الذين استقطبوا لهذا العمل بعد أن كان رأس المال السوداني متردداً جداً في أن يدخل الزراعة في القطاع الحديث، وكان مكتفياً بالتمويل للمسائل التقليدية التجارية. قصة الجزيرة أبا عندما تحكي هي قصة نجاح وصلاح وفلاح وعن طريق ذلك النجاح والصلاح ساهم الإمام وليس سياسياً فقط ولكن عمرانياً واقتصادياً وتدريباً في بناء السودان الحديث.. وهذه القصة موجودة في الوثائق ويستطيع أن يطلع عليها من يريد والإنجليز رفضوا أن يعطوه رخصة لمشروع زراعي آخر. الذي استطاع أن يحصل عليه بعد ذلك في (الملاحة) وهو المشروع الآخر الذي عمره في النيل الأبيض كان عندما أنشئ خزان جبل أولياء وغرقت أراضي الجزيرة أبا واعتبر الإنجليز إنها (ملجنة) ولكن حماها بقدر المستطاع بعد أن غرق بعضها، وعوض بأراض أخرى في (الملاحة) وعمرها أيضاً، وكل منا يعلم كيف أن هذه المشاريع قفزت بالمنتج الزراعي السوداني من النشاط المطري والرعوي إلى نشاط اقتصادي حديث. هذه حقيقة يمكن أن نحكيها لا لأننا نريد أن نباهي ولكن لأن بعض الأقلام جاهلة ومغرضة، وتناست هذه الحقائق.

أرض أم دوم وقد سمعنا حديثاً كثيراً عنها، عن أنها حكر وأنها تملكها الحكومة، فهذه مسألة لا يليق بها مثل هذا الجدل..أخوتي الذين أثاروا هذا الموضوع كانوا يملكون فعلا أن يذهبوا إلى تسجيلات الخرطوم بحري، ويسألوا، وهذه الأرض القطعة (٤٦٧) كركوج، وبعد أن عملت فيها مايو ما فعلت لا نستطيع أن نسمي عمل مايو هذا أية تسمية لأننا عندما نتحدث عنها نجدها شيئاً لا يوجد في القانون ولكن مهما كانت الإجراءات التي نصفها بأنها غير منصفة نستطيع أن نقول إن هذه المسألة ينبغي ألا تكون لدي شخص مثل الأخ بدر الدين وقد ذهب ونقب وفحص ووجد صعوبة في أن يسأل مفتش أراضي الخرطوم بحري. هذه القطعة هل عندما كانت مسجلة باسم الإمام عبد الرحمن المهدي أو ورثته هل كانت بالملك الحر أم غير ذلك؟ واعتقد أن هذه المسألة ما كان ينبغي أن تثير كثيراً من الجدل.

بيت الإمام المهدي الذي سجل باسم الإمام عبد الرحمن هذا البيت أيضاً اشتراه ودفع في سبيله قيمة كبيرة في ذلك الزمن حتى تمكن من تجميع هذه القطعة لتصبح بيت المهدي وهو مكان القبة الآن.

أرا ضي أم دوم ا شتراها الإمام عبد الرحمن من الـ سيد كونتمخلس أي على أقل تقدير سودنها، اللهم إلا إذا طعن الأخوة المعنيون في سودانيته بعد أن طعنوا في وطنيته.

الوهم الثاني أن ما حدث يشكل محاباة لأسرة الإمام المهدي. هذه الأرض مسجلة أصلاً باسم الموروث، والملك في قانون الدنيا ينتقل بواحد من سبع وسائل: الهبة، التأميم، المصادرة، الوقف، النزع للمصلحة العامة،الإرث، والبيع. لم يحدث هذا بشأن هذه القطعة، وهذه أيضا مسألة موضوعية تعرف أو لا تعرف بالتحري القانوني، لم يحدث إجراء قانوني ينقل هذه الملكية بو سيلة الـ سلطة ووزع لرجال الـ سلطة وعلى أهل السلطة.

الوهم الرابع أن هذا الشيء المسمى تعويض أو تسوية فيه تغليب قام به وزير المالية للمصلحة الخا صة على المصلحة العامة وهذا غير صحيح بالبيانات الآتية:

تقدم بعض الورثة يطلبون رفع الغبن عنهم في هذه الأرض لأنها غصبت منهم في نظرهم.

وزير المالية اعتبر التحويل الذي حدث للملكية صحيحاً، وهذا طبعاً قانونياً ليس صحيحاً، ولكنه اعتبر هذا صحيحاً وكون لجنة للنظر في التعويضات.

أنا أريد قبل أن أتحدث عن وزير المالية أن أتحدث عن رجال هذه اللجان لأن الحديث عنهم ينبغي أن لا يسفه وكأن الاخوة بدر الدين وآخرين هم الوحيدون الحريصون على المصلحة العامة أو ليست عندهم القدرات الفنية التي يميزون فيها ما بين ما هو أصلا ملك الدولة أو ملك للأفراد.

هل يعقل أننا نعين لجنة ثمانية أ شخاص من رجال الخدمة المدنية ونقول لهم دونكم هذه الأرض قدموا فيها ما تقدمون من توصيات ويفوت عليهم جميعاً إن هذه الأرض ليست ملكاً للمعنيين؟ فهل يعقل هذا؟ وهل يمكن أن يثار هذا في اجتماع مؤسس مثل هذا كأنما هؤلاء المجموعة من الأكفاء من الخدمة المدنية السودانية لم يعلموا ولم يدركوا ولم يدربوا على شئ ولا يميزون بين الأسود والأبيض؟

فهنالك لجنتان اللجنة الأولى هي اللجنة التي عينها جعفر نميري ولهذه اللجنة قصة فعندما كنا نتحدث في مفاوضات المصالحة الوطنية جاء جعفر نميري بأوراق دائرة المهدي وكان يريد أن يفاوضني فيها وأن يسلمني لها. حضر هذا اثنا عشر شخصاً من جماعات المفاوضة الوطنية من جماعة جعفر نميري. كنا معاً في منزل فتح الرحمن البشير وجاء هو بهذه (الفوايل) لكي يسلمني الدائرة وأكون أنا المسئول منها بقرار سياسي فقلت له وهم حاضرون: أيها الأخ أنا لست مندوباً عن هؤلاء الناس ولا أريد أن اتفاوض في هذا الموضوع.

إن الذي نتفاوض عنه متعلق بحقوق ومصالح الشعب السوداني الذي ينبغي أن نحصر نفسنا فيه أما هذه المسألة فإن كنت رفعت عن هؤلاء المواطنين أسوة بالآخرين رفعت عنهم العقاب السياسي فلتكون لجنة فنية من سودانيين مسئولين وليبحثوا في هذه الحقوق إن كانت عندهم حقوق يستلمونها أن لم تكن لديهم حقوق فهم مؤتمنون وتكونت اللجنة من السادة الآتية أسماؤهم:

١. السيد حسين عبد الرحيم رئيس اللجنة المراجع العام.

٢. السيد عمر عثمان المرضي عضواً المدعي العام.

٣. السيد يوسف عبد الرحمن عضواً رئيس الإدارة القانونية للجهاز المصرفي.

٤. السيد عثمان الشيخ عضواً مدير مصلحة الضرائب.

٥. السيد علي محمد عثمان عضواً رئيس إدارة تسجيلات بديوان النائب العام.

وهذا الأخ الأخير ينتمي إلى إخواننا في الجبهة القومية الإسلامية، ولو استمعوا له وسألوه في هذا الموضوع لأفتاهم في تقديري لأنه شخص صاحب همة، ولأفتاهم بما أسكت عنا كثيراً من هذه الأصوات التي نقت ونقت.

اللجنة الثانية التي كونها الأخ وزير المالية مكونة من السادة:

١. السيد جعفر الطاهر رئيس اللجنة نائب الوكيل بوزارة المالية.

٢. السيد بابكر عبد الله عضواً نائب الوكيل بوزارة المالية.

٣. السيد د. عوض أحمد عضواً، كبير المستشارين بديوان النائب العام.

٤. السيد محمد حسين عدار عضواً، مساعد مسجل عام الأراضي.

٥. السيد بشرى حبيب الله عضواً، مفتش أراضى الخرطوم بحري.

٦. السيد أحمد خيري عضواً، مدير الخدمات الزراعية.

٧. السيد عدلي عبد الله عضواً، مساعد الوكيل بوزارة المالية.

٨. السيد محمد الحسن علي عضواً، مفتش أول بوزارة المالية.

واستعانوا بشخصين ذكرهم السيد وزير المالية. المهم في هذا الموضوع إن هؤلاء الأشخاص سودانيون وفنيون ومسئولون ولا أظن أنهم أقل وطنية من إخواننا الذين يعارضوننا في هذا الموضوع.

وأريد أن أقول إن هؤلاء الأشخاص وحسب معرفتي لهم لا هم حزب أمة ولا واحد منهم أنصاري ولا واحد منهم من أسرة المهدي لا بالنسب ولا بصهر ولا بالرحم. ولذلك نستطيع أن نقول مجموعة من السودانيين قدمت عملها حسب معرفتها وحسب قدراتها، ولا شك أن هؤلاء مجموعة من المواطنين فلا يمكن أن يكون غائباً عليها أن هذه الأرض التي نتحدث عنها ملك من وهل هي ملك حر أو غير ذلك فإذا غاب عليهم مثل هذا تكون فجيعتنا في الخدمة المدنية حقيقية.

كونت لجنة للنظر في طلب أصحاب الحق، والغريبة أن وزير المالية لم يستشرني. ما استشارني لأنه يعرف كثيراً إنني آخذ موقفا آخر بالنسبة لهذه الأمور. هو عليه ضغوط شديدة من أصحاب الحق ويريد أن يرى كيف يتصرف في هذا الموضوع ويخاف أن تتطور المسألة إلى محاكم وفي هذا الوقت تضار الحكومة أن تدفع أكثر مما هو مقدر، وعلى كل حال سواء هذه المسألة أو المسألة الخاصة بالسيد عز الدين على عامر فإنني عرفت عنهم فيما بعد. ولكن أنا أبداً ما شعرت بأي خلل جوهري في تصرفات وزير المالية لأن وزير المالية أمامه هذه المسائل وهو يعرف أنه لا يمكن أن يسمح لأي شخص أن يضغط عليه وهو لا يسمح لنفسه أن يضغط عليه أي اتجاه لأي محاباة وهو رأى أن يذهب إلى الأجهزة المسئولة الفنية ويتخذ القرار بناء على ذلك.

والحقيقة لو تذكَّر أن الذين يداول في أمرهم يشكلون الخرقة الحمراء لبعض الثيران لاستطاع هو أمام ذلك الموقف أن يكون أكثر حذراً في التصرف، ولو فعل ذلك لكفانا كثيراً من شر هذه الحملة التي اعتقد أن جزءاً مهماً منها هو عدم موضوعية التداول في الموضوع، وليس الطعن الجوهري في ذمة وزير المالية أو في الإجراءات الأساسية التي قام بها.

على كل حال وعندما اطلعت على التقديرات والإجراءات التي قام بها وزير المالية بالضغط الذي واجهه من أصحاب المصلحة وافقت أو لم أوافق على أنني صاحب مصلحة في هذا كما يحلو للبعض، وأنا سوف أوضح كيف هذا، ولكن لأنني قدرت أنه خدم بإجرائه مصلحة عامة كبيرة، كان واضحاً لي إن هذه الأرض إذا عدنا إلى مسألة التسجيل لثبت أنها من حق هؤلاء الورثة. ولم يكن شك في هذا فأنا أعرف ومتابع هذا الموضوع وأعلم أن كل هذه الضجة كان يمكن أن تحسم بأن يقال إن هذه الأرض أصلاً ملك هذه الجماعة، وإذا ثبت أنها ملك لهذه الجماعة فالإجراء الذي قام به هو أقل ما يمكن أن يحدث في هذا الإجراء، وأنا ظننت أنه هو هنا غلب مصلحة عامة على مصلحة خاصة لذلك وافقته رغم أنني كان من المفروض أن أكون من أصحاب هذه المصلحة الخاصة وأنا وافقته على هذا الإجراء لأنني اعتبرت أن الذي أجراه هو أقل ما يمكن عمله بهذا الصدد، وأنه راعي حقاً المصلحة العامة.

أكثر من ذلك هنالك قضـــية معلقة بين الحكومة وبين ورثة الإمام عبد الرحمن متعلقة بالجزيرة أبا، وبيت الإمام المهدي، وبمـ سألة المـ ستـ شفي التي ينبغي أن تبنى، وقـ ضايا من هذا النوع وقد لا حظت أن الأخ وزير المالية أنه مع إجرائه للتسوية التي أجراها في تقديري بتقدير المصلحة العامة على المصلحة الخاصة أنه أيضا جمع ما بين هذا وبين تنازل الورثة عن الأ شياء الأخرى تلك للأغراض العامة، وأن يوقع أمامه وبهذا ستكون التـ سوية شاملة يأخذون في تـ سوية الأرض وبأقل ما يمكن أن تؤخذ، ويتنازلون عن مـ صالح أخرى سأذكرها الآن وأقدر التقديرات العامة لقيمتها.

الجزيرة أبا لم تذكر في وصية الإمام عبد الرحمن ولذلك هي في الواقع أصلاً معتبرة باسم الإمام عبد الرحمن وورثته، وكنت أريد وما زلت أن يتنازل الورثة وكثير منهم وبطيب خاطر فعلوا ولكن يمكن أن يكون لآخرين رأي آخر في أن يتنازلوا لكي تقوم في الجزيرة مؤ سـ سة جديدة لمـ صلحة أهلها ونحن ما ضون في هذا الطريق ورأينا أنه وبمناســبة الموافقة على هذه التســوية أن يوافقوا نهائياً على نقل ملكية الجزيرة أبا نهائياً إلى أهلها بموجب قانون جديد نحن بصــدد تكوينه، وأن يوقعوا ثانياً على بيت الإمام المهدي وهو مسـاحته ٢٤,٨٥٢ متر مربع، أن يوقعوا بأن يؤول هذا للأنصار. وكذلك أن يوقعوا على أن تنفذ الو صية بأ سلوب مرن باعتبار أن السيد أحمد قد سكن في المنزل المخصص للمستشفى وأنه عندما عملت التضريبات والتقديرات احتسب له في إرثه، ولذلك وجب أن نقدر قيمته وأن نخصمها من هذا المبلغ لتضاف لعمل بناء المستشفى التي أوصى بها الإمام عبد الرحمن، فنحن إذن مع هذا الموضــوع عملنا أن تكون المبايعة بأقل ثمن ممكن. ثانياً أن تدفع براحة الحكومة. ثالثاً أن يقرن معها تنازل عن مؤسسات ومنشآت بأقل تقدير تفوق ٢٠٠ مليون جنيه.

هذه هي الصــورة التي رأيت أن الأخ وزير المالية اســتطاع في إجرائه أن يحققها، ورأيت أن فيها تغليب للمـ صلحة العامة على الخا صة و ضغطت لكي تتم، وتمت واتفق على هذا بالموا صفات المذكورة.. هذا كله في تقديري كان الهدف الرئيـ سي فيه مراعاة المـ صلحة العامة. الأخ بـ شير انطلق من المـ صلحة العامة ووافقته على ذلك.

والحقيقة أنه يؤخذ عليه مآخذ إجرائية، يؤخذ عليه أنه لم يقدر الطابع المثير للمنتفعين حتى إن كان هؤلاء المنتفعون ممن يؤيدون المعار ضة في الانتخابات الما ضية، كبير أبناء الـ سيد أحمد المهدي وكبير أبناء الـ سيد الإمام الهادي المهدي السيد ولي الدين وقف بصورة أو بأخرى مع الجبهة القومية الإسلامية، ورغم هذا فقد احتسـبوا واقفين مع حزب الأمة، ودخل الموضــوع في برنامج الإثارة الذي شــهدناه جميعاً. وكنت اعتقد أن الشعب السوداني عندما يلم بالحقيقة وما أمكن عمله بهذا الصدد سوف يشكو لا لأن الشعب بصورته الحالية كما قال الأخ انجلو بقرة مريضــة حلبت، ولكن لأن هناك على رقبة هذه البقرة شــئ يخص آخرين، وإذا تركنا هذا المو ضوع يسير في اتجاه آخر لكان حقهم فيها أكبر مما عو ضوا أو ما سووا به، ولذلك فإن الفكرة كانت إن هذا الإجراء خدم المصلحة العامة بأقل ثمن ممكن. وهذه مسألة لا تقررها الحكومة هذا حق، فإذا ثبت

أن هذا الحق موجود شئ قائم لا تقررها الحكومة بمعنى أنها لا تستطيع، اللهم إلا أن تعلن أنها أممت أو صادرت، وعندئذٍ يكون السؤال لماذا تأميم لجهة واحدة أو مصادرة لجهة واحدة، وسوف تتم التعويضات إذا كان تأميم إلى آخر هذه المعاني.

المهم أن الأخ بشير عمر مهما قيل عن تصرفه فقد تصرف جوهرياً مراعياً وخادماً للمصلحة العامة، أستطيع أن أشهد أنه ليس ابن المهدي ولا حفيد المهدي ولم يفعل هذا محاباة لي لأنني في الواقع لا أتعامل مع الذين يتعاملون معي بهذه الأساليب، ولا بهذه الطريقة مثلما قال بعض الاخوة، أظن أنه الدكتور عبد الوهاب، إن الأخ عمر نور الدائم هاج وماج ليبسطني أو ليعجبني بينما أنا كنت من الذين يحاولون تقليص هياجه، وأنا أحدثه بقدر المستطاع ألا يتحول للإثارة التي أثير بها. ولا اعتقد أن الذين يعرفون العلاقة بيني وبين الأخ عمر يخطر على بالهم من بعيد أو قريب أنه يفعل شيئاً من الأشياء ليعجبني أو يرضيني، فهو شخص له رأيه ووسائله، وأسلوبه، وشخصيته ومن الظلم عليه أن يقال إنه سارع ليقرب نفسه لي، ولا أعتقد أن المسافة التي بيني وبينه تحتاج أبداً إلى أي نوع من التقريب. هذا الموضوع تم تناوله بطريقة غير موضوعية للأسباب التي ذكرناها، وأثار ما أثار، واعتقد أن الاخوة الذين أثاروا هذا الموضوع بهذه الطريقة لأسباب مختلفة استغلوه لأغراض سياسية.

لا شك أبداً أن للمعارضة الحق في أن تنتقد وأن تقوم وأن تسائل، وعلى الحكومة الواجب أن توضح، وتبين وأن تنصح وأن تعدل وهذا كله مشروع، ليس منا من يدعي الكمال، ولكن هذه المسألة التي شهدناها، التعويضات الكبرى على وزن الفتنة الكبرى، والمهدي قيت، وأم دوم قيت، على وزن وترقيت، نرى مثل هذه التعابير حقيقة تدخل في الموضوع سخونة وحرارة أكثر مما تدخل ضوءاً أو بيانا أو وضوحاً.

أعتقد أن كل منا يستطيع أن يطعن في الكيفية التي عوملت بها بعض الإجراءات، وأن يصوب هذه الإجراءات، أيضا أن يطعن في الكيفية التي علم بها مجلس الوزراء بالموضوع، هذه مسائل إجرائية صحيح أن يطعن فيها، وأن يتساءل فيها، ولكن الذي أعتقد أنه لا جدل فيه أنه مهما كانت الأخطاء الإجرائية أو الأخطاء التسلسلية فإن الأخ بشير قام بتسويات خدمت المصلحة العامة وقدمتها على المصلحة الخاصة، وأنه في جوهر الموضوع التزم لمصلحة السودان وشعبه، وأنه لذلك من العيب جداً أن يؤخذ عليه ما أخذ بالطريقة التي أخذ بها، والغريب فعلاً أن بعض الأخوة وجد له صداقة مع الدكتور عز الدين علي عامر، وأنا لا أعلم هذه الصداقة وأين نشأت. الصداقة العامة في الأخوة الإنسانية والسودانية، نعم، أما صداقة خاصة بمعنى أن يتزاورا أو يتجالسا، أو يتسامرا إن هذه مسائل غير موجودة بل أستطيع أن أقول إن إحساس الأخ بشير بالنسبة لقضية آل المهدي إنني في موضوعهم لا أكون موضوعياً وربما اتخذت مواقف يتصور هو أنها تأتي بضغوط منهم بسبب أنها في غير مصلحتهم. .إنه لهذا السبب هو تصرف بهذه الطريقة. وفيما يتعلق بموضوع

الأخ عز الدين علي عامر فأعتقد أنه أيضاً تصرف لا بحكم صداقته وقربه منه ولكن لبعده منه حتى لا يتهم بأنه عاقبه أو أخذ منه، فهو تصرف في هذا الموضوع لا لأنه صديق ولكن لكي لا يقال إنه عدو.. هذا (تخمين).. على كل حال،ليس السبب أنه رأى في مسائل الأسر هذه، ومسائل العوائل هذه، فلا اعتقد أن يستطيع أن يفكر في أن يتقرب لي بمصلحة لأسرة.

على كل حال، الرأي في ختام هذه الجلسة لكم أيها الاخوة الزملاء، ولكن أحببت أن أوضح حقائق في هذا الموضوع، وأن أوضح أن الأخ بشير مهما قيل عن تصرفاته، جوهرياً خصوصاً في مسألة أسرة الإمام عبد الرحمن هذه قدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وأنه في هذه التسويات بالذات قدم خدمة جليلة لأنه إذا امتنع هو عن أي إجراء وكانت النتيجة لامتناعه هذا أن وقع على الدولة عبء أكبر يكون هو أيضا المسئول، وأظن أنه بحق فكر في أن يجعل العبء الأقل على الخزينة العامة والصورة التي يمكن أن تكون محتملة دون أن يدخل في هذا الموضوع إرهاب لجماعة من المواطنين لأنهم أمموا أو صودروا أو أي صورة من هذه الصور التي شهدناها في السودان وفي النهاية خربت ما أمم وخربت ما صودر، فلا انتفع به أهله، ولا انتفع به الشعب السوداني، والسلام عليكم.)

ثم قال في كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة: *(اتهم د.**بشير عمر** بأنه أعطى تعويضات لآل المهدي على أرض أم دوم. ود. عزالدين علي عامر على أثاثات ومعدات عيادته، وأثير الموضوع في الجمعية التأسيسية. وهنا أود أن أذكر حقيقة هي: أن الدكتور **بشير عمر** لم يستشرني لا بشأن الضمان لشركة اللحوم المشار إليها بطلب من أبي حريرة ولا بشأن تعويضات آل المهدي ود.عزالدين، كذلك لم يعرض الأمر على مجلس الوزراء. لم يتسرب لدي أي شعور بأن د.بشير قام بهذه الأعمال بسوء نية، وكان في تقديري بعد سماعي الاتهامات أنه لم يأخذ الأبعاد السياسية في الحسبان، لذلك عندما عرض الأمر على الجمعية التأسيسية تقدم الدكتور **بشير عمر** بشرح وافٍ للموضوع من كل جوانبه، وأمام الحقائق أيدت الجمعية التأسيسية ما فعل وزير المالية. ولكن لوجود ملابسات سياسية حول موضوع التعويضات رأيت أن يحال الأمر للقضاء. فوجهت بإلغاء قرارات وزير المالية ولجوء المتضررين للقضاء. وقد كان ذلك برضاء وزير المالية إسكاتاً للأصوات التي اعتادت الصيد في الماء العكر.)*

الجمعية التأسيسية بعد أن استمعت للحقائق أشادت بوزير المالية، ولكن السيد الصادق ذكر أن ورثة الإمام عبد الرحمن وبالرغم من أن التسوية لم تكن في صالحهم وتضرروا منها أصابهم رشاش واتهامات، وتنقية للأجواء وإزالة لكل الشبهات قرر رفع التسوية التي حدثت، وطلب من الورثة المتضررين أن يتظلموا أمام القضاء، وبعد أن أعاد شيك القسط الأول من التعويضات طلب من بقية الورثة إعادة ما استلموه كذلك لتتم متابعة الملف قضائياً. ولكن لم تتم متابعة الملف حينها، ولا أعاد مستلمو القسط الأول ما استلموه.. كان السيد الصادق هو الوحيد الذي لم يتسلم من أموال التعويضات مليماً فقد أعاد صك القسط الأول لوزارة

المالية كما قلنا، بينما تسلم آل المهدي القيادات بالجبهة الإسلامية أو الموالين لها الدفعة الأولى من أموال التعويضات ضمن الورثة.

نعم تضرر السيد الصادق المهدي من قضية التعويضات بدون أن تعود عليه ب(فرطاقة)، وذهب بعض ممن تابع الملف، وخلافات آل المهدي الممتدة مع الـ صادق إلى أن التعوي ضات نف سها كانت كيدية ضده، قال دكتور قسم السيد إنه نتج عن الخلاف بين الصادق وأسرته الممتدة (أن تعمدت الأخيرة إلى إحراج الصادق سيا سياً وذلك بخلق ما عرف بتعويضات آل المهدي)[١٢٨]. ولكننا مع تأكيد أن القضية أ ضرت به بالشكل الذي تم تداوله، نرد حديث قسم السيد أن مطالبة الورثة كانت كيدية ضده بل كانت حقوقية، وكثير منهم كان في حاجة ماسة.

قال قسم السيد كذلك (إن بشير عمر معروف بالنزاهة والعفة ولكنه فيما يبدو استجاب لضغوط آل المهدي،..، كان أولى به أن يوقف هذه الإجراءات وقتها حتى ينجلي البلاء عن السودان وتتضح الصورة في حق آل المهدي لتلك التعويضات)، وقد ثبت حينها وبالرجوع لتسجيلات الأراضي أن الأراضي كانت من حقهم وضمن أملاك الإمام عبد الرحمن المصادرة، وثبت الإجحاف في تقييمها لدى خصم الدين، ولكن حتى مع ذلك فهذا ليس أوان ا ستلام حقوقهم مع ظروف الشدة الوطنية، وليذهبوا إلى القضاء وحينما يثبت حقهم فليتدخل وزير المالية بإجراءاته الكثيرة التي اتخذها لتحقيق المصلحة العامة. كان هذا هو السبيل الأسلم في رأينا، لولا أنه كان مدفوعاً بحقيقة التزايد المستمر في ثمن الأرض، فقد كان بين نارين، واختار النار التي رآها ترمي بشرر أقل على المصلحة العامة.

وستظل أراضي أم دوم، بسبب النهم الجبهوي لإشانة السمعة في غير شائن، معلقة على رقبة الخزينة العامة.

نظام (الإنقاذ) حينما جاء وفي بيانه الأول أشار لفساد رئيس الوزراء، لم يجد قشة يتشبث بها سوى موضوع أم دوم وأن رئيس الوزراء حابى أسرته. ولكنه لم ولن يستطيع أن يثبت ذلك، بل على العكس حينما تقدم ممثلون لورثة الإمام عبد الرحمن في عام ٢٠٠١م بطلب لهيئة المظالم والحسبة العامة للنظر في حقوقهم المسلوبة في أراضي أم دوم. بحثت الهيئة القضية، وفي ٢٠٠٥م أوصت بتنفيذ وصية وزير المالية دكتور بشير عمر ذاتها، على أن تحسب الأموال التي أقرها للورثة بالدولار في وقت التسوية (١٩٨٧م) ثم تعطى لهم بالعملة المحلية في ٢٠٠٥م. وبعد حساب المبلغ بهذا الشكل صار يساوي ١٠ مليار جنيهاً (في ٢٠٠٥). سلمت الهيئة توصيتها لرئيس الجمهورية الذي حبس التوصية عنده، وقرر إنفاذها عام ٢٠١٣م فأصدر قراراً

---

[١٢٨] قسم السيد، سابق ص ١١٥

جمهورياً بسداد مبلغ ١٠ مليار جنيه لورثة الإمام عبد الرحمن. ولكن الورثة بالإجماع رفضوا ا ستلام المبلغ لأن الأرض قيمتها تضاعفت بحيث أنه بعد تلك السنوات الثمانية لم يعد المبلغ المذكور يساوي إلا ١٧ , ١٪ من قيمتها حيث صـــارت قيمتها ٨٥٣ مليار جنيه![١٢٩] إن هذه العجلة التي تتضـــاعف بها قيمة الأرض هي التي حدت بالدكتور بشير عمر لاستعجال الوصول لاتفاق وإنفاذه كما ذكرنا.

(الإنقاذ) ترفض أن تعطي آل المهدي أموالهم الآن لا إحقاقاً لحق، ولكن لأن الأراضـي نفسـها صـارت قابلة للرد بعد انتهاء عقد المؤ سسة العربية التي كانت تستأجرها من حكومة السودان و صاروا يطالبون بها هي ذاتها لا تعويضات عنها، وقد قفزت قيمتها لتبلغ ثروة خرافية، وكان وا ضحاً أن الإنقاذيين يحجمون عن ردها لسبب وحيد هو أن الصادق وريث فيها، والصادق هو الذي سعت بيديها ورجليها لإفقاره وزعنفة كل مقدراته على التحرك، وتعتقد أنها بهذا الا ستنزاف والإفقار تستطيع أن تردفه في سرج حمارها الأجرب المكب نحو الهاوية.. ولكن هيهات!

رحلة يوغسلافيا يوليو ١٩٨٧م

اتجه الســيد الصـــادق هذه المرة في عهد عدم الانحياز إلى (المدينة البيضـــاء): بلغراد، وهي في الحقيقة خضراء لدرجة مدهشة!

سبق وفد السيد الصادق إلى يوغسلافيا وفدٌ تحضيريٌ برئاسة وزير الصناعة، ثم كان وفده إلى يوغسلافيا، وقد كنت ضـــمن ذلك الوفد فقد كنت أتبعه طيلة تلك الفترة ما ســمحت ظروفي، في أم درمان كنت أظل محبوســة مع مطبوعاته وكتبه، وكثيراً ما أســاعد الحبيب محمد عبد الرحمن حســين في مكتبه في فك شــفرة خطه.. كنت طالبة بكلية الهند سة جامعة الخرطوم وكانت قلاقل الجامعة الكثيرة تتيح لي فر صة ا صطحاب والدي السيد الصادق في أسفاره أحياناً، وأذكر أننا اتجهنا من يوغسلافيا إلى إنجلترا.

كانت رحلة يوغســلافيا فتحاً مبيناً، كانت بلاد ســاحرة بخضـرتها وجمالها الخلاب، كل من شـهدها لا بد شعر بالحسرة القصوى حينما ضربها القتال ثم التفكك بعد ذلك بسنوات قلائل، في التسعينات، فانشطرت إلى سبع دويلات.

كانت يوغســـلافيا حينها تؤمن بالاشــتراكية وبالحياد الإيجابي، وكانت رؤاها تكاد تتطابق مع الســـودان الديمقراطي.. كان خطاب السيد الصادق عن زيارة يوغسلافيا في الجمعية مستبشراً، كما كانت مكتسبات الرحلة ضخمة.

---

[١٢٩] تفاصيل المسألة ماخوذة من إفادة للمهندس صديق الصادق المهدي ممثل والده ضمن ورثة الإمام عبد الرحمن.

قال في كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة: *(لمست تطابقاً تاماً في نظرة يوغسلافيا والسودان للسياسة الدولية، ووجدتُ تقديراً كبيراً للسودان لدى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقادة الحزب الحاكم في يوغسلافيا. لذلك وضعنا أساس تعاون بيننا في داخل معسكر عدم الانحياز، ونمت بيننا وبين قادتهم صداقات، وطورنا البروتكول مع يوغسلافيا بشقيه: المدني الاقتصادي والعسكري. أما الشق المدني الاقتصادي، فقد أثمر اتفاقات هامة: شرعت الشركات اليوغسلافية في تنفيذها بتمويل البروتوكول اليوغسلافي، مثل كهرباء النيل الأبيض، ومياه الأبيض من بارا.. إلخ. وقد عملت الشركات اليوغسلافية في السودان بكفاءة عالية. أما الشق العسكري: فقد زدنا حجم البروتكول اليوغسلافي العسكري ليبلغ ٥٠ ميلون دولار في السنة، اشترينا بها أسطولاً كاملاً للبحرية النهرية السودانية التي أسسناها لأول مرة في تاريخ السودان: أسطول لنقل الجنود وعتادهم والوقود والمؤن، تحرسه ٤ زوارق مسلحة مصفحة للعمل في الخط النهري بين الشمال والجنوب. وشمل البروتكول اليوغسلافي أيضاً مشتروات للمدفعية، وذخائر وأدوات اتصال لاسلكي، ومركبات للقوات المسلحة.)*

انتخاب السيد ميرغني النصري عضواً بمجلس رأس الدولة

وصف السيد الصادق(في كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة) كيف تفجرت الأمور وكادت تودي بالائتلاف الحاكم بسبب استقالة السيد محمد الحسن عبد الله يس من مجلس رأس الدولة في يوليو من العام ١٩٨٧م.

يقول السيد الصادق إنه بعد استقالة السيد يا سين اختار حزبه الاتحادي الدكتور أحمد السيد حمد، قطب الختمية المعروف بعدائه لحزب الأمة وكان سادناً مايوياً فقد كان وزيراً للمواصلات في حكومة مايو السادسة عشرة (١٩٧٩م) وكان مستشاراً للنميري.

قال السيد الصادق في بيان حول اختيار الأستاذ ميرغني النصري عضواً خامساً بمجلس رأس الدولة في ٨/ ٨/ ١٩٨٧م:

(لقد اختارت الجمعية التأسيسية الأستاذ ميرغني النصري المحامي عضواً خامساً لمجلس رأس الدولة فله منا التهنئة على ذلك.

حسب النظام المتبع في العلاقة بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، بعد استقالة السيد محمد الحسن عبد الله يس، فلقد رشح الحزب الاتحادي الديمقراطي السيد أحمد السيد حمد، ورفض حزب الأمة قبول هذا الترشيح لأسباب من بينها أن مذكرة التفاهم بين الحزبين الموقعة في يونيو ١٩٨٧م تعرف من هو السادن المطلوب إبعاده في إطار إزالة آثار مايو.

نص تعريف السادن كما ورد في المذكرة هو: السادن هو الشخص الذي:

أ. استغل موقفه السياسي لإيذاء الآخرين.

ب. نال ترقية استثنائية غير مستحقة.

ج. اشترك في جهاز الأمن وشارك في تعقب المواطنين والإضرار بهم والذي عذب عناصر المعارضة الوطنية.

د. الذي أثرى نتيجة محاباة.

لقد كان السيد أحمد السيد حمد في موقف سياسي مرموق في ظل النظام المايوي وما برح يهاجم المعارضة لذلك النظام هجوماً عنيفاً مما أوقعه في طائلة البند الأول من هذا التعريف.

كما أن السيد أحمد السيد حمد ظل يهاجم حزب الأمة ويهاجم تحالف حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي هجوماً عنيفاً مستمراً.لذلك وقف حزب الأمة ضد ترشيحه وطالب باختيار شخص آخر، ولكن الحزب الاتحادي الديمقراطي أكد تأييده للسيد أحمد السيد حمد، وقرر عزل أي مرشح آخر يتقدم باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي.

أمام هذا الموقف قرر حزب الأمة أنه إذا قدم الحزب الاتحادي الديمقراطي شخصاً آخر فإنه سوف يسانده، على ألا يدخل في مناورات لشق الحزب الاتحادي الديمقراطي حول هذا الموضوع، فإن امتنع من تقديم شخص آخر مؤهل فالحزب سوف يسعى لترشيح شخصية قومية وطنية لهذا المقعد.

تسلسل الأحداث

اجتمع الاتحادي الديمقراطي في النصف الأخير من يوليو ١٩٨٧م واختار أحمد السيد حمد مرشحاً وحيداً للحزب لمقعد العضو الخامس لمجلس رأس الدولة.

اجتمع حزب الأمة بعد ذلك واعتبر السيد أحمد السيد حمد غير مؤهل لهذا الترشيح لأسباب عديدة هي:أنه سادن.وأنه ضد النظام الديمقراطي الحالي. وإنه معاد لحزب الأمة ومستمر في تجريحه.

تم اجتماع بين السيدين الصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني في لندن واعتبرا أن القرارات التي تمت تؤدي لمواجهة، وتم الاتفاق على الرجوع إلى مذكرة التفاهم بين الحزبين لتعريف السادن والأخذ بما فيها.

بعد عودة السيد الصادق المهدي من رحلته أوضح لقادة الحزب الاتحادي الديمقراطي ما دار بينه وبين السيد محمد عثمان الميرغني وأشار إلى الأخذ بنص اتفاقية التفاهم بين الحزبين.

اجتمع الحزب الاتحادي الديمقراطي في يوم الجمعة ٧/ ٨/ ١٩٨٧ م وقرر تأكيد ترشيح السيد أحمد السيد حمد مر شحاً وحيداً للحزب، و صرف النظر عن أي مداولات في الأمر بل وعزل كل مر شح آخر يقدم با سم الحزب.

اجتمع حزب الأ مة في يوم الجمعة ٧/ ٨/ ١٩٨٧ م وقرر الآتي: إذا عدل الاتحادي الديمقراطي في موقفه وإذا قدم أي مر شح آخر مؤهل فالحزب سيؤيد تر شيحه. أما إذا أ صر الاتحادي الديمقراطي على موقفه فلا يدخل حزب الأ مة في حركات انقسامية داخل الاتحادي الديمقراطي بل يقدم مرشحاً قوميا للمقعد الخامس.

تمت محاولة في صباح يوم ٨/ ٨/ ١٩٨٧ م لإيجاد مرشح اتحادي ديمقراطي يقف معه حزب الأمة ولا يعزله الاتحادي الديمقراطي ولكن الوقت لم يسعف هذه المحاولة.

بناء على قرار حزب الأمة المتخذ في ليل الجمعة ٧/ ٨/ ١٩٨٧ م تم الاتصال بالأ ستاذ ميرغني النصري في ليل نفس اليوم كمرشح قومي فقبل الترشيح و نال أغلبية الأصوات في اقتراع الجمعية يوم السبت ٨/ ٨/ ١٩٨٧ وهذا ما حدث فقد تم ترشيح الأستاذ ميرغني النصري على أنه شخصية قومية وهو كذلك.

إن حزب الأ مة يعتبر أن بينه وبين الحزب الاتحادي الديمقراطي وأحزاب أخرى ميثاقاً و مذكرة تفاهم وتحالفاً سيا سياً لخدمة الوطن وإنجاح التجربة الديمقراطية، وقد سكت على كل تجريح وتهجم للسيد أحمد السيد حمد مراعاة لهذه المعاني، وهو يعتبر ما حدث خلافاً حسم بالوسائل الديمقراطية ولا يريد توسيعه بل يحرص على جمع الصف في سبيل هذا الوطن وسوف يعمل مع الحزب الاتحادي الديمقراطي للتنسيق بحيث لا يواجه الحزبان موقفاً مماثلاً.

ومهما كانت العلاقات الحزبية فإنني أرجو أن اطمئن مواطني الأعزاء أن مسئولية الحكم مؤمنة وتقع على عاتقي وتقف معها أغلبية الجمعية التأسيسية.

والمرجو أن يتجاوز الحزبان هذا الأمر العارض ليعملا مع الأحزاب الأخرى في سبيل بناء الوطن وسلامة وتقدم أهله.. والله ولي التوفيق.)

إعلان التعبئة العامة

في نوفمبر ١٩٨٧م احتلت الحركة الشعبية الكرمك وقيسان وارتكبت هناك انتهاكات روعت المواطنين، ولكن ردة الفعل الشعبية كانت ضخمة وحدث استنفار وأعلنت التعبئة العامة وتم التحرير. وللاطلاع على الإجراءات التي تمت وحجم الدعم الذي تلقته الحكومة من الأشقاء، سوف نقتطف بعضاً من حديث السيد الصادق أمام الجمعية التأسيسية.

قال السيد رئيس الوزراء: *(عندما وقع عدوان على الكرمك وتجمعت المعلومات عما حدث، عقدنا مجلساً للدفاع في ١٤/١١، ورأينا أن هذا الحدث يشكل منعطفاً هاماً في العدوان على بلادنا، لأنه يصعد درجة التحالف الأجنبي مع حركة التمرد، وينقل مسرح الأحداث إلى الشمال بفكرة إيجاد فرصة للتحرك ضد السلطة، ويحاول فكرة أن التمرد قد بلغ درجة التحدي العسكري المباشر لقواتنا المسلحة لذلك ينبغي أن يواجه بالحسم العسكري والتعبئة العامة لقهره في مهده. استعرض مجلس الوزراء توصيات مجلس الدفاع ووضع قرارات التسريع ببرنامج تأهيل قواتنا المسلحة والقيام بتعبئة عامة يواجه بها الشعب كله هذا العدوان الآثم. ثم انعقد اجتماع بيننا ومجلس رأس الدولة، استعرضنا فيه الموقف ورأينا أن يتبنى مجلس رأس الدولة التعبئة العامة في تكامل مع الجهاز التنفيذي. وقد حدث، مما كان له نتائج باهرة وحدت الإدارة السودانية، واستنهضت همة الجميع، مما لعب دوراً أساسياً في إحباط محاولات استغلال الانسحاب من الكرمك وقيسان لخلق اضطرابات في البلاد، وفي تأمين ظهر قواتنا المسلحة وهي تواجه العدوان.*

إن الدور المعنوي الذي لعبه تجاوب الشعب السوداني كان أضعاف ما تحقق مالياً، وإن كان هذا نفسه ليس بقليل، فقد كان الموقف عظيماً وعريضاً، لكن الأداء الصحافي لم يرق في كل الحالات لمستوى الأحداث، وفي عدد من الحالات استمرت فيها صحف في اتجاهات الشماتة ونشر المعلومات العسكرية، كما أن بعض الاتجاهات السياسية لم تخف عطفها على حركة التمرد. وباستثناء حالات الشماتة والتشهير والنشر غير المسئول وحالات العطف المعزولة على التمرد فإن الموجة الشعبية علت حتى غطت كل هذه الحالات، وعزلت أهلها، ووقف الشعب عملاقاً، يلعق جراحه، مصمماً على تضميدها واسترداد أرضه وكرامته)[١٣٠].

وتحدث السيد الصادق عن الدعم المالي الداخلي الذي اقتطعته الحكومة لتسريع تأهيل القوات المسلحة، وعن دعم الأشقاء.

قال: *(الزيارات التي ترتبت على إعلان التعبئة العامة كانت:*

***أولاً:** زيارة السيد محمد عثمان الميرغني للملكة العربية السعودية. بعد الاتفاق على التعبئة العامة رؤى أن نخاطب بعض أشقائنا بظروفنا واقترح السيد أحمد الميرغني أن ينتدب السيد محمد عثمان الميرغني على رأس وفد يمثل رأس الدولة والحكومة للمملكة العربية السعودية لمخاطبتها في هذا الصدد، واستحسنا هذا الرأي، وتمت الزيارة وبعد تلك الزيارة كان السيد محمد عثمان الميرغني مدعوا لزيارة العراق وأخبرني للعلم، واتفقنا أن يأخذ معه احتياجاتنا العاجلة ضمن برنامج للتأهيل لبحثها مع الأخوة في العراق، فأخذها*

---

[١٣٠] خطاب رئيس الوزراء حول التطورات التي حدثت أثناء عطلة الجمعية التأسيسية، ١١ يناير ١٩٨٨م. خطب رئيس الوزراء لسنة ١٩٨٨م، ص ٢٨

وصحبه عميد من القوات المسلحة لبحث المسائل الفنية إذا لزم. ولنفس الأغراض تمت زيارتي ووفد شامل للملكة العربية الأردنية الهاشمية ثم للجماهيرية الليبية، وكانت الزيارات كلها مثمرة ولله الحمد وللأشقاء الشكر.

ولكنها لم تكن وحدها الإجراءات التي اتخذناها لتسريع تأهيل قواتنا المسلحة بل استنفرنا إمكانياتنا الذاتية إلى أقصى مدى ممكن مما أثر سلباً على تمويل بعض احتياجاتنا الخارجية لأغراض مدنية، ولكن كما هو معلوم الأهم مقدم على المهم.

وللحقيقة المجردة فإن ما وفرناه من قدراتنا الذاتية نقداً وعن طريق الصفقات لتسريع برنامج تأهيل قوتنا المسلحة يساوي أكثر من مرة ونصف قيمة ما ساهم به الأشقاء..

وما ساهم به الأشقاء يقع بالترتيب الآتي من حيث القيمة:

أ الجماهيرية الليبية ويبلغ نصف الكل.

ب الجمهورية العراقية.

ج المملكة العربية السعودية.

د المملكة الأردنية الهاشمية.

إننا إذ نشكر لاخوتنا مساهمتهم معنا في ظروف المحنة نواصل برنامجنا الأساسي الموضوع لتأهيل قواتنا المسلحة في السلم والحرب)[١٣١].

رحلتا اليابان والصين

السيد الصادق معجب بتجربة اليابان في اللحاق بالعصر منذ زمان، وأذكر أنه شجعني نحو التعلق بالتجربة اليابانية منذ عهد باكر في حياتي، فمنذ كنت في المدر سة الو سطى دخلت درو ساً للغة اليابانية أثناء إحدى الإجازات التي كنا نقضيها بإنجلترا لدى زيارة أمينا رحمة وسارا. لقد حافظت نيهون (أو نيبون)، وتعني أرض الشمس المشر قة، وذلك هو الاسم الذي يطلقه اليابانيون على بلادهم ويرون اليابان لفظاً استعمارياً مقيتاً، حافظت على روحها وجذورها ونظامها القيمي والتحقت بركب التكنلوجيا بشكل حير الغربيون، وظلت عين اليابانيين دائماً على خ صو صيتهم الح ضارية أو قل مركزيتهم الثقافية معتر ضين على أي غزو ثقافي يهدد روح ح ضارتهم. كان الـ سيد الصادق مثلاً منذ وقت باكر يحكي لنا كيف قام الأديب الياباني المشهور يوكيو ميشيما عام ١٩٧٠م بإلقاء خطبة عصماء داخل مقر القوات المسلحة وهو يحرض الجنود ضد الغربنة والتأمرك الذين زحفا على اليابان، ثم قام على

[١٣١] نفسه، ص ٣٠

إثر ذلك بالانتحار على طريقة الهاراكيري (أو السيبوكو) والتي يبقر فيها المذنب بطنه بسلاح تقليدي نشداناً للتطهر وعرفاناً بالذنب.. وكانت الحادثة بمثابة رسالة احتجاج ضد الغزو الحضاري ودعوة للأصالة اليابانية.

والحقيقة فقد كانت كلماته عن اليابان حادياً لي وإذ لمس ذلك دفعني للتفكير في الدراسة هناك مع أنه كان يقول من يجد فرصة للدراسة الجامعية في السودان فلذلك الأولوية[١٣٢]، وإلا ففي بلد عربي. ولكن السيد الصادق كان يرى اليابان وتجربتها مما يجعلها قبلة وقدوة مرغوبة لبلاد عالم الجنوب المتطلعة للحاق بركاب العصر مع الحفاظ على أصالتها. فلم يكن غريباً إذن أنه كحاكم توجه نحو اليابان ونحو الاستفادة من تجربتها بكل قوة.

لقد كانت زيارة اليابان والاتفاقيات التي تمت فيها، ثم في الصين فتحاً للحكومة الديمقراطية. وبرغم تعلقي باليابان لم تسمح لي ظروف الدراسة باصطحاب السيد الصادق في زيارته الأولى لليابان، أما الزيارة الثانية التي أزمعها للمشاركة في مراسم تشييع الامبراطور وكان يفترض أن أذهب معه فيها، فقد ألغيت في آخر اللحظات بسبب مذكرة الجيش (فبراير ١٩٨٩م)، ولكني اصطحبته في زيارة الصين، وكانت المرة الأولى التي اتعرف فيها على البروفسرة بلقيس بدري، تلك المرأة التي أحببتها حتى النخاع برغم ذلك الفارق الشاسع في رؤانا، إنها امرأة ذات عقل راجح وصدق صادح، حفظها الله.

زيارة اليابان

قال السيد الصادق في خطابه أمام الجمعية التأسيسية بتاريخ ١١ يناير ١٩٨٨م: *(لقد قمت ووفد سوداني كبير بزيارة اليابان، ونتائجها العملية تفاهم مع اليابان للتعاون في قبول مبادرة السودان للدين الخارجي،والتفاهم مع اليابان لسد عجز ميزان المدفوعات السوداني في إطار اتفاقنا مع صندوق النقد الدولي. والتمهيد لدراسة اليابان لدور في تمويل برنامج الإنقاذ الرباعي بمنحة نقدية للسودان ليمول بها احتياجاته العاجلة على أساس دوري يتتالى عاماً بعد عام. وفي صعيد آخر فإن اليابان تمثل درساً مفيدا لنهضة السودان من حيث الجمع بين الأصالة والتحديث، ومن حيث إتقان الاقتباس من الآخرين للنفع الوطني، ومن حيث الاستعداد لنقل التكنولوجيا للسودان. وتوسيع التبادل التجاري السوداني سوف يكون من قاعدة برلمانية يابانية قوية سيزور وفد منها السودان أثناء الشهر الجاري، وهم مرشحون للقيام بدور فعال في تطوير*

[١٣٢] حينما حصلت على الشهادة السودانية وجهني الحبيب بالفعل لصديقه بروفسر زاكي الدين أحمد حسين زاكي الدين رحمه الله، ليساعدني في مدخل لليابان، وقد كانت لديه صداقة مع اليابانيين ساهمت في تمويلهم لمستشفى ابن سينا بالخرطوم، وحينما ذهبت للبروفسر لم يتفهم أبداً كيف يتم قبولي بجامعة الخرطوم (الجميلة ومستحيلة) في الكلية التي أحب وأذهب للدراسة في غيرها ولذلك لم يتعاون معي، ولم أذهب للدراسة في اليابان بالتالي برغم تشجيع الحبيب!

العلاقات بين البلدين.. حبذا أخي الرئيس لو قام تشكيل سوداني برلماني للتجاوب معهم في تطوير العلاقات بين البلدين.)

وقال في كتاب الديمقراطية راجحة وعائدة: *(وجدت التنمية السودانية في عهد الديمقراطية تجاوباً كبيراً، حتى بلغت المبالغ المبرمجة لأغراض التنمية ٣ بليون دولار. وأهم ما حدث في هذا المجال تطوير العلاقات السودانية اليابانية، حتى أصبح السودان أكبر مستفيد من العون الياباني في أفريقيا.*

إن الذي يؤهل اليابان للمكان الأول في هذا المجال هو أن اليابان هي الآن أغنى دولة في العالم، وأضخمها رصيداً مالياً.

وأكثر من ذلك، في زيارتي لليابان أدركتُ، ما كنتُ أعلمه نظرياً: كيف وفقت اليابان بين عصريتها وأصالتها، وكيف أن اليابان نهضت من عزلة وتخلف،إلى قيادة المجتمع الصناعي الحديث. بل كيف أن التجربة اليابانية هي أبلغ دليل على عبقرية الإنسان: فاليابان بلا موارد طبيعية استطاعت أن تبلغ ما بلغت من نهضة إقتصادية.. لقد وجدتُ أن زعماء الكتل المختلفة في الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في اليابان يعطون العلاقة بالسودان أهمية خاصة. بل أن اليابان تتقدم على كل البلاد الصديقة لنا، بتكوين جماعة نيابية قوية للصداقة السودانية اليابانية، شارك فيها ثلاثة نواب وزراء من اليابان فكونوا اللوبي السوداني.لقد اقترحتُ على اليابان دراسة جميع الموارد الطبيعية السودانية للاتفاق معنا على الانتفاع بها بجهد مشترك: ووافقوا، وكان متوقعاً وصول فريق الخبراء في عام ١٩٨٩م.)

زيارة الصين:

كما ذكرت فقد اصطحبتُ السيد الصادق ضمن وفد هذه الزيارة، وكنت على طول الخط في نقاش حاد مع دكتورة بلقيس المتحفظة على رؤى السيد الصادق فيما يخص الأسلمة..

وأبرز ما أذكره في تلك الزيارة أن الوفد السوداني كان يجد صعوبة بالغة في تناول الطعام الصيني، قضينا أياماً من الجوع إلا حينما يكون هناك طعام أوربي كالزبدة والمربى.. ولكن أسوأ يوم كان يوم (مطعم البط) فذلك مطعم يقدم كل شيء في البطة من منقارها وحتى أخمص رجلها، ظل الوفد السوداني ينظر لبعضه الآخر، أما السيد الصادق فقضى الوقت يسامر مضيفيه الصينيين ولم يذق شيئاً. ومع ذلك التجويع كانت الزيارة ناجحة للغاية، بل كانت حفاوة الصينين البالغة هي السبب لأنهم حرصوا على إكرامنا بأطعمة مطبخ الحفاوة أو الأطعمة الشهية لديهم delicacies، كمخ القرد، والبط وما إليه! تخيلت لو قام السودانيون بتقديم (المرارة) التي يجلون لضيوف أحبوا إكرامهم!

وكان أشد ما يعجبهم في السودان والسودانيين تاريخنا الذي فيه هزمنا غردون با شا قامعهم والمنكل بهم ومخمد ثورة التاي بينغ أو ما عرف بحرب الأفيون حتى أنه لقب (غردون الصيني). كون السيد الصادق حفيد المهدي مفجر الثورة التي قادت تلك الانتصارات التي أطاحت بسفاحهم كان مدعاة لمزيد نشوة، فبالغوا في الاحتفاء.

قال السيد الصادق في خطاب الجمعية التأسيسية يناير ١٩٨٨م: *(قمت ووفد سوداني كبير بزيارة الصين الشعبية نتائجها تنفيذ ستة مشروعات سودانية بتمويل صيني. والتوقيع على بروتوكول تجاري جديد بيننا، والتوقيع على بروتوكول ثقافي جديد، ودعم التعاون العسكري بيننا. وفي مجال آخر فقد شملت اللقاءات قيادات الصين السياسية وشرح تجربة الاشتراكية وكان البحث صريحاً جداً مفيداً في النقد الذاتي لمشروع القفزة الطويلة للأمام وللثورة الثقافية ولكثير من أبقار الماركسية المقدسة)*.

وقال في كتاب الديمقراطية راجحة وعائدة: *(أما الصفقات التجارية فإن أهم تطور حدث في مجالها، هو ما تمخضت عنه زيارتي كرئيس وزراء للصين الشعبية. فقد رأينا أن نزود قواتنا من الصين بكل احتياجات الطيران والدفاع الجوي والمدفعية والآلات المدرعة، وقد كان.*

لقد كانت مقابلة القادة في الحكومة والحزب في الصين تجربة مثيرة: فقد قصّ علينا زملاء ماو تسي تونغ تجربتهم، والتعبئة التي حققتها الأيديولوجية في مراحلها الأولى. ثم كيف أنها صارت بعد ذلك ضباباً يحجب الحقائق. فرأوا بنظرة عملية أن يعملوا على رفع كفاءة الإنتاج، والإنتاج بكل الوسائل المتاحة. وكيف أنهم كانوا في مراحل أولى يهتمون بتصدير الثورة، بمفهومهم لها، لكل أنحاء العالم، فوجدوا أن للآخرين ظروفهم الخاصة بهم، فأمسكوا عن هذا النهج. ورأوا أن يتركوا للآخرين حرية اختيار النظم والبرامج والسياسات التي يختارونها، ولا يتدخلوا في شؤونهم، وأن يتعاملوا معهم على أساس المصلحة المشتركة. فوجدوا منا كل إشادة بهذه الاستفادة من التجارب. وسمعوا منا تقديرنا للتعامل مع الصين الشعبية، وكيف أنهم كسبوا إعجاب شعبنا: بدقة وكفاءة التنفيذ، وبمعقولية أسعار المنتجات الصينية، وبالطريقة المتواضعة التي يتصرف بها العمال والمهندسون الصينيون.

وأبدى كل الزعماء إعجابهم بتاريخ السودان، لا سيما وأن غردون باشا كان أحد الذين اشتركوا ضد الشعب الصيني في حروب الأفيون، مما خلق رابطة بينهم وبين تاريخ السودان. إذ ظهر غردون باشا نفسه في مسرح أحداث التاريخ السوداني ووضع في السودان حدٌ لأدواره الإستعمارية.

وبعد محادثات مثمرة اتفقنا على كيفية سداد ديونهم على السودان، وعلى قيام علاقة خاصة بيننا في إطار تسليح قواتنا المسلحة، واطلعوا على احتياجاتها، وأبرمنا صفقة لسدها بمبلغ ١٦٠ مليون دولار. واتفقنا أن يكون بيننا هذا التعامل، وما يقتضي من تزويد بقطع الغيار والذخائر والخبراء، لا سيما وتجربتنا أن السلاح الصيني أقل تكلفة وأقل تعقيداً وذو كفاءة قتالية عالية، والمدربون الصينيون موطئون أكنافاً يعملون في تواضع جم.)

وقال أيضاً: *(استطاعت الحكومة الديمقراطية التصدي للمقاطعة الأمريكية، واستقطاب تعاون مؤثر مع كافة حلفاء الولايات المتحدة الذين دعموا ميزان المدفوعات وميزانية التنمية بحوالي ٣ مليار دولار، بل استطاعت الحكومة الديمقراطية وضع خطة مع اليابان لشراكة تنموية شاملة، ومع الصين لنقل تكنولوجياً عسكرية في مجال الأسلحة الثقيلة والدفاع الجوي.)*

وقال السيد الصادق إن التعاون مع هاتين الدولتين كان بمثابة تنفيس للمقاطعة التي عاقبت بها أمريكا حكومتنا على عدم الانحناء والسير في مسيرة مايو المذعنة، وقال إن الحبيب دكتور عمر نور الدائم قال له حينما ناقشوا ذينك الزيارتين: إن أمريكا لن تسمح لنا بالاتجاه شرقاً على هذا النحو.. وسوف تعمل ما في وسعها للقضاء على الديمقراطية.

و سوف نناقش فيما يلي كتاب السفير الأمريكي حينها، المستر نورمان أندر سون، حول أزمة السودان في فشل الديمقراطية.

نورمان أندرسون.. أمريكا في أزمة: ضياع المصداقية

قال السيد الصادق إنه سعى لمقابلة مسئولين أمريكيين إبان الفترة الانتقالية، وفعلاً تم تنظيم لقاء حضره عدد من المسئولين بالإدارة الأمريكية في باريس، قال السيد الصادق لهم إنه سوف تجرى انتخابات ويتوقع أن يفوز حزبه ويشكل حكومة، وإنه يريد أن يؤكد على ضرورة التعاون بين السودان وأمريكا على أساس المصالح المشتركة والتعاون الدولي، وهو يرحب بكل ما من شأنه توطيد هذه المعاني، ولكنه يؤكد كذلك أنه لن يمضي في سياسة المخلوع التابعة، فلا تسألنه الإدارة الأمريكية عن نجم ساطع أو فلاشا أو تسهيلات لعمليات عسكرية في البحر الأحمر[١٣٣]، ولا يحزنون..

كرر الصادق في خطاباته بالجمعية وخارجها إن المخلوع أذل الشعب السوداني ومرغ بكرامته الأرض، وإنهم لا بد أن يستردوا كرامة السودان. كما انتقد في ندوته بالقاهرة فكرة السير (مع الفيل يداً بيد)، يعني متابعة القوى الدولية في أجندتها، مبشراً بسياسة عدم الانحياز.

[١٣٣] اللقاء مذكور في حلقات (شاهد على العصر) بقناة الجزيرة، نوفمبر ٢٠١٥م

كم أوجعت سياسة الاستقلال الصادقية صلف أمريكا!

لقد كان أول شيء فعله أندر سون حينما جاء الخرطوم هو نقل السفارة إلى نيروبي احتجاجاً على الوجود الليبي الكبير في الخرطوم. ذهب لرئيس الوزراء وقال له نحن هنا غير آمنين مع كل أولئك الليبيين، وحفاظاً على حيواتنا فسوف نتجه إلى نيروبي. يا قارئي الكريم وقارئتي الكريمة إن نيروبي كانت حينها مرتعاً للنهب والسلب المدجج حيث لا يأمن الإنسان على نفسه إذا سار بعد مغيب الشمس في شوارعها، بل لا زالت حينما زرتها العام الماضي يكثر فيها السطو المسلح وإن كانت تلك السمة قلت عما في الماضي كثيراً. كل إنسان كان يعرف مقدار الأمان في نيروبي! قال له السيد الصادق: الليبيون الموجودون في الخرطوم ملتزمون بالسيادة السودانية، وأنت تعلم يا سعادة السفير أن الخرطوم آمن بما لا يقاس من نيروبي، لكن أنتم وشأنكم!

في العام ١٩٩٩، وبعد عقد من انقضاض العسكر على الديمقراطية الثالثة كتب السفير الأمريكي نورمان أندرسون كتاباً بعنوان (السودان في أزمة: فشل الديمقراطية). الديمقراطية التي كان يسميها في كتابه (ديمقراطية صادق)! والتي جاء برشامة للقضاء عليها كجرثومة تنبغي زالتها من المنطقة فوراً، فقد تم تعيينه سفيراً في السودان في الفترة (١٩٨٦-١٩٨٩م).

في مدخل كتابه شكر اندرسون الصادق على كتابه حول الديمقراطية في السودان والذي كتبه في سجن كوبر في الفترة ما بين يوليو وأكتوبر ١٩٨٩م.

رسالة كتاب السيد الصادق كانت أن الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة، أما كتاب اندرسون فقد خط خصيصاً لنقض تلك الرسالة، ولتأكيد أن الديمقراطية فشلت وسوف تفشل في السودان، وأنها من الصعب أن تعود!

تتبع أندرسون أحاديث الصادق تقريباً لنقضها وإبرازها كتبرير بلا مصداقية! بل وجاء بما وصفه بأنه نبوءة للدكتور حسن الترابي قال فيها إنه من الأسهل الحفاظ على الديمقراطية فإذا ضاعت سيكون من الصعب إعادتها! متناسياً بأن الترابي هو الذي وأدها، فهذا كشف نوايا وليس نبوءة!

يتلبس اندرسون لبوس الدبلوماسي الخبير ويلقي دروساً على طلبة العلوم السياسية حول كيفية تلقي السفير معرفته؟ واصفاً إياها بعملية آكلة للوقت أشبه بالفن عنها بالعلم، فالببلوغرافيا تعطي خلفية عن الماضي ولا تصلح بالضرورة أساساً للحكم على الأحداث الراهنة، ولا بد من التعرف على تاريخ منطقة تخصص الدبلوماسي علاوة على التطورات مثل تفاصيل المفاوضات لإنهاء الحرب، ولكن المصدر الرئيسي الحاسم هو العثور على مصادر جيدة حول الأحداث الراهنة عبر المحادثات مع القيادات السياسية والاقتصادية والدينية والمراقبين الأجانب ذوي الخبرة. وقد وصف أن مصادره الأجنبية المعتمدة كانت

الدبلوماسيين المصريين في المقام الأول. مصادر اندرسون للمعلومات سماعية في الغالب، أما قراءاته في الشأن السوداني فتقصر دون المكتبة المتوفرة.

وفي طيات الكتاب قصــور حتى في المعرفة الجارية التي عايشــها يوماً بيوم، كنتيجة الانتخابات، فهو مثلاً يعطي الجبهة الإســلامية ٥٦ مقعداً في البرلمان، ويقول إنها حازت على ١٨ منها من مقاعد الخريجين العشــرين. وغني عن القول إن الأرقام الثلاثة خاطئة! كما أنه يخطيء في تاريخ مهم إن لم يكن عاصــره فقد كان يملأ الدنيا السودانية طولاً وعرضاً ذلكم هو تاريخ نجاح الانتفاضة (السادس من أبريل) فيقول إن سوار الذهب تسلم الحكم في ٤ أبريل!

أما بالنسبة للحبيب، فقد غامر بإعطاء نبذة عن حياته وزيجاته إذ طالما هي (ديمقراطية صادق) صار لا بد من تتبع حياة صادق اندرسونياً!

يذكر مثلاً أن فقدانه مقعده في البرلمان في مايو ١٩٦٨م يمكن النظر إليه كنتيجة لأدائه الضــعيف كرئيس للحكومة، فا ضحاً جهله التام بما جرى حينها وأن جناح الصادق كسب انتخابات ٦٨ إزاء الجناح الآخر في الحزب ولكن لم يكن أحد يعلم خارطة الولاءات ولا كيف انقســمت القواعد بين الشــقين (راجع/ ي الجزء الأول من الكتاب: بينج ماريال).

ثم يقول إن الصادق شُد في العهد المايوي للمؤامرات والدسائس وروى كيف أنه اعتقل في مايو ١٩٦٩م ثم استطاع الهرب عبر حارس متعاون، وحينما بطش النميري بالأنصار في ١٩٧٠م واغتال عمه إمام الأنصار الهادي، كان يمكن أن يكون صــادق بديلاً له ولكنه كان قد تم ترحيله لإنجلترا، وبعد الانقلاب الشــيوعي الفاشــل في ١٩٧١م تم الســماح للصــادق بدخول الســودان في يناير ١٩٧٢م، ولكنه اعتقل مرة أخرى لتصــريحاته ضــد النميري من ديســمبر ١٩٧٣م حتى مارس ١٩٧٤م حينما سُــمح له من جديد بالمغادرة لإنجلترا[١٣٤].. وأنت تدرك قارئي الكريم و قارئتي النجيبة (بالرجوع للجزء الثاني من الكتاب: ظلام أب عاج) أن هذه السيرة الأندرسونية فيها إخراج جديد لحياة الصادق! فلا الصادق اعتقل في مايو بل ٤ يونيو ولا هو هرب من الســجن أبداً، ولا ذهب لإنجلترا ورجع بعد انقلاب هاشــم العطا، بل ظل معتقلاً منذ ٤ يونيو ١٩٦٩م حتى أوائل مايو ١٩٧٣م حينما أطلق سراحه بسبب الدستور المايوي الجديد.

ومن البهار حديثه عن أن الصادق وقع في حب سارا في شبابه وأراد ان يتزوجها ولكن جدهما عبد الرحمن المهدي أشــار بزواج حفية كزوجة أولى له، ثم غادرت ســارا كســيرة القلب للدراســة في الولايات المتحدة ولكن تمت إعادة العلاقة حينما طالبها الصادق أن تعود وتكون زوجة ثانية له. ولكن سارا لم تذهب للدراسة

[١٣٤] Norman Anderson Sudan in Crisis: Failure of Democracy , p ٢٧

كبديل لحب ضـــائع، وعادت بعد الفراغ من دراســـاتها العليا فلم يتم اســـتدعاءها ولا يحزنون! دراما اندرسونية!

ولكن دعنا من هذه النتف التي لا داعي لها أصلاً لولا الاستعراض بخبرة غائبة!

فضح كتاب اندرسون الحقائق التالية:

أولاً: إن واشنطن كانت تدعم النظام المايوي دعماً عسكرياً واقتصادياً كبيراً، وإن برنامج العون العسكري للنميري كان الأضخم في أفريقيا فقد كانت المساعدات السنوية تساوي ٣٠ مليون دولار في ١٩٨١م وقفزت إلى ١٠٠ مليون دولار في ١٩٨٢م وظل الدعم العسكري سـخياً حتى الإطاحة بالنميري في ١٩٨٥م فوصـل لجملة حوالي ٣٥٠ مليون. وإن الدعم الاقتصادي قفز إلى ١١٥ مليون دولار في ١٩٨٠ وأكثر من ١٥٠ مليون في العام التالي. وزاد حتى وصـــل ٢٤٤ مليون في ١٩٨٤م وأكثر من ٤٠٠ مليون في ١٩٨٥م. وإن الولايات المتحدة كافأته بتلك المسـاعدات الاقتصـادية والعسـكرية الكبيرة على تبنيه لاتفاقية سـلام كامب ديفيد بين مصـــر وإســـرائيل التي دعمتها أمريكا، وعلى عدائه للقائد الليبي معمر القذافي، وعلى ترحيله اليهود الفلاشـــا الإثيوبيين سراً إلى إسرائيل. وبالنتيجة، يعترف اندرسون،فإن الدعم الأميركي لنميري بلغ ذروته حينما كانت شعبيته في الداخل قد انخفضت بشكل كبير. وبينما كان على وا شنطن نظرياً مراجعة خياراتها، كما قال،فإنها وجدت صـعوبة كبيرة عملية حيال ذلك النظام الموالي للولايات المتحدة، خاصـة إبان التوترات في الشـرق الأوســط والأزمة الســودانية الداخلية. وفي النهاية اعترف اندرســون أن الإطاحة بنميري بينما كان في زيارة لواشنطن كانت نكسة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: يتمضـــمض الكتاب بتفضـــيل الولايات المتحدة للديمقراطية وحقوق الإنســـان ويتحدث عن مســـعى الولايات المتحدة لدعم الديمقراطية في الســودان، ولكن شـروط التعاون الضـرورية التي يضـعها الكتاب تؤكد أن الديمقراطية في حد ذاتها ليست أمراً محبذا ولا يستحق تعاوناً من الولايات المتحدة، وأن الأهم هو: تحقيق مطالب الولايات المتحدة، وفي هذا ينظر الكتاب لســياســة عدم الانحياز بريبة وعدم اســتســاغة، كذلك تطلب الولايات المتحدة اتباع السياسة الاقتصادية التي تصفها. وبحسب الدكتور عبد الوهاب الأفندي: (مذكرات السفير الامريكي تلقي بضــوء ســاطع على موجهات الســياســة الامريكية فيما يخص الديمقراطية، حيث كشـفت أن اولويات هذه السياسة هي الولاء لأمريكا أولاً، والاقتصاد ثانياً والا ستقرار ثالثاً، أما الديمقراطية فهي على ما يبدو و سيلة لا غاية، فاذا حققت الديمقراطية الأهداف الثلاثة المذكورة، فإنها تـ صبح محل ترحيب، أما إذا لم تفعل، فمرحباً بالعـ سكر في أي وقت)[١٣٥]. لقد أوضح الكتاب بما لا يدع مجالاً للشك حسرة الولايات المتحدة على ذهاب نميري، وتفضيلها التعامل معه على أية حكومة ديمقراطية، فقد بدأ تقلص الدعم في العهد الانتقالي ثم وصل سفحه في العهد المنتخب.

---

[١٣٥] عبد الوهاب الأفندي: الصادق المهدي والسياسة الأمريكية تجاه الديمقراطية في السودان، مقال نشر في صحيفة ألوان في ٢٠٠٢م

ثالثاً: أوضح الكتاب بجلاء أن حسرة واشنطن من ذهاب النميري لم تكن صامتة، لقد أرادت ليَّ يد الحكم الديمقراطي المنتخب بل وكسر عنقه، قال اندرسون إن سياسة الولايات المتحدة تجاه الحكومة الديمقراطية كانت تتخذ أسلوب ردود الأفعال، وتركز على أسلوب العقاب بدلاً من الحوافز الإيجابية. أما قراءات الكتاب في بعض الدوريات العلمية، فبعضها يشير صراحة إلى أن الكتاب لكأنه رصد لدور الولايات المتحدة في إسقاط الحكومة الديمقراطية. يقول و. جدسون دورمان في عرضه للكتاب: (شروح اندرسون تحتوي على القليل نسبياُ من المعلومات أو الأفكار الجديدة عن السياسة السودانية في هذه الفترة، بدلاًعن ذلك، فهي ستكون أكثر أهمية بالنسبة لأولئك المعنيين بدور الولايات المتحدة في الإطاحة بحكومة صادق، وكذلك بالدبلوماسية الأميركية في العالم النامي مع نهايات الحرب الباردة)[١٣٦]. والدكتور الأفندي يقول إن المطلع على المذكرات (يكون معذوراًإذا ا ستنتج أن الولايات المتحدة كانت في حالة حرب شبه معلنة ضد الصادق المهدي وحكومته).

لقد أوضح الكتاب أن الحكومة الامريكية خفضت مساعداتها للحكومة الديمقراطية لما يساوي ١٪ تقريباً، بل صارت الحكومة الديمقراطية تدفع للولايات المتحدة في آخر أيامها أكثر مما كانت تتلقى من معونات، وذلك حتى أوقفت المعونة تماماً في بداية العام ١٩٨٩م بحجة أن الحكومة الديمقراطية لم تلتزم بدفع ما عليها من قسط الديون لعام. تدنت المعونة مباشرة بعد الانتفاضة فصارت في عام ١٩٨٥م أقل من خمسة وعشرين مليون دولار (وقد بلغ مجموع المعونة العسكرية والاقتصادية في آخر أعوام نميري نحو ٥٠٠ مليون دولار!!)، وكان يتوقع أن تنخفض في عام ١٩٩٠م إلى خمسة ملايين دولار فقط! وكانت أمريكا تجبر الحكومة السودانية على سداد ديونها التي أقرضتها للنميري كشرط للحصول على تلك المعونة. ففي ١٩٨٩م كانت المعونة ٢٢ مليون دولار وكانت الديون الواجب دفعها من قبل حكومة السودان تساوي ٢٥ مليون دولار!وسخر السفير من مطالبات الصادق بإعفاء الدين أو تجميده مثلما فعلت إيطاليا واليابان كبادرة حسن نية تجاه الديمقراطية السودانية، واعتبر أن ذلك لا يتأتى مع سياسة عدم الانحياز، وفي النهاية أوقفت أمريكا معونتها الفتات بسبب عدم سداد حكومة الصادق لديونها التي أقرضتها للنميري ليبطش بها بالشعب السوداني ويؤخر انتفاضته لأنه كان تحت إبطها!

[١٣٦] W. Judson Dorman, Reviewed Work: *Sudan in Crisis: The Failure of Democracy* by G. Norman Anderson, *Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines*

Vol. ٣٥, No. ٣ (٢٠٠١), pp. ٥٧٩-٥٨١

http://www.jstor.org/stable/٤٨٦٣٠٣?seq=١#page_scan_tab_contents

رابعاً: إن اندرســون هو أحد أركان حرب الولايات المتحدة في دبلوماســية الحرب الباردة في الشــرق الأو سط، والمطلع على لقاء أجري معه عام ١٩٩٦م من قبل مـشروع التراث الـشفاهي للـسيا سة الخارجية، يدرك خلفيته كدبلوماسي تخصص في اللغة الروسية ثم في العربية لسد ثغرة قتال الحرب الباردة في هذا

الصــعيد، وبالنســبة لأمريكا كان ســودان النميري أداة مهمة في الإقليم إبان الحرب الباردة، وقد جاء اندرســون بمهمة تطويع أو قتل الديمقراطية (حميرا اشــربي ولا أكســر قريناتك). أرســلته الولايات المتحدة الأمريكية كبرشــامة لقتل جرثومة الديمقراطية في الســودان كما ذكرنا، وذلك لصــالح أي نظام آخر يمكن التفاهم معه وراء ظهر الشــعوب –وهي ســياســة أصــيلة لأمريكا في المنطقة- حتى أتاهم البلاء قدر حصــة ســمهم، وآمنوا أن البلاءات درجات! وهو لم يكن دبلوماســياً بمعنى إدارة حوارات واتفاقات حول مســائل المصــالح المشــتركة ومقتضــيات التعاون لتحقيق مصــلحة بلاده بأقصــى درجة ممكنة وبموضــوعية كاملة فالقضــية ليســت قضــية ميل شــخصــي، بل كان «تركاســياً» إذا صــح المفهوم بوضــع كل العراقيل الممكنة واللاممكنة للحكومة الديمقراطية، بصــورة حادة كأنما هو موضــوع ذاتي. وقد ظهرت هذه اللغة في كتابه المعني بصــورة علقت عليها «موســوعة المعارف البريطانية» وهي معروفة برصــانتها العلمية، ففي عرض لكتاب أندرســون بموقع الموســوعة بالانترنت[١٣٧] جاء عن كتابه الآتي: «هذا الكتاب هو المثل الذي يؤكد بصورة مثالية حاجة السفراء لكبح مجهوداتهم في تصوير إدارتهم لمهامهم عبر البحار. لو كان الكاتب اكتفى بالمد بقاعدة بيانات مفصلة عما حدث أثناء مهمته لكان قدم خدمة جليلة للمختصين من الأكاديميين وصناع القرار. عو ضاً عن ذلك، فقد اختار أن يستشهد (يستحضر) مفهوم الديمقراطية ومعيار الديمقراطية، بينما لم يشــرحها أو يفصــلها –أي الديمقراطية- أبداً. وقد انتهى أندرســون بالإســاءة للمفهوم وإســاءة اســتخدامه، مناقضاً نفسه مرات لا تحصى فيما يخص معناه وتطبيقاته. وينطبق هذا بصورة خا صة على تركيزه على فشل الديمقراطية الذي يفترض أنه حدث نتيجة لأخطاء القيادة الـسيا سية. أما اعتماد المفهوم على ثقافة سيا سية ومدنية كأ ساس (دعامة) جماهيري عام فمفقود تماماً. كان من الأجدى لأندر سون الحديث عن إطار للتنمية الســياســية يركز على محاولة دمقرطة الســودان، بدلاً عن افتراض أن انتخابات تنافســية دورية أجريت لمرة واحدة هي شيء مـساو للديمقراطية». وورد أيضاً: «كان بإمكان المعلومات والتطورات المتاحة للسفير أن تمده بمنظور أفضل لهذا الكتاب».

إن المهتم بقضــية الـديمقراطية في عوالمـنا يدرك أن القضــية صــعبة، وتحتاج لتثوير حقيقي لتراثنا، ولا ستنهاض لطاقاتنا بدءاً بـصحوة ذاتية تـضع أقدامنا على الطريق الـصحيح.. إن حرف الحديث من التجربة الديمقراطية للأفراد هو زلة قدم شهدها كثير من مثقفينا. ولكن أندرسون قام بشخصنة الديمقراطية بشكل لا يتصور فهو يتحدث عن (ديمقراطية صادق) على طول خط كتابه!

---

[١٣٧] التعليق مأخوذ من موقع الموسوعة في مايو ٢٠٠٢م

لقد كانت أطروحته الأساسية أن الساسة السودانيين ضيعوا الديمقراطية كل مرة بسبب خلافاتهم ومنافساتهم و شقاقاتهم غير المو ضوعية. وبالطبع فإن الساسة أنفسهم جزء من منظومة أكبر تفرض عليهم بمنطق الاستقطاب تصرفات صارت جزءاً من إرث السياسة الرديء في السودان. ولكن السؤال ما هو موقع الصادق من هذا المنطق؟ هل عمل على تغذيته والتماشي معه أم حاول تجاوزه؟ هل كان صانعاً أم متلافياً للا ستقطاب ما ا ستطاع لذلك سبيلاً؟ وما هو دور السياسة الأمريكية ودوره كسفير يريدنا تصديق أنه أراد مساعدة الديمقراطية؟ هل غذى باتصالاته المريبة وتفرقته بين الفرقاء تلك الروح أم حاول قتلها؟ كم كانت سياسته نظيفة ليستطيع أن يلقي على ساسة السودان الدروس؟ إنها دروس البالوعة!

خامساً: يصر اندرسون على قراءة للسياسة الخارجية منحازة للولايات المتحدة مطلوب من الحكومة السودانية وفقاً لها أن تعادي من عاداها وتؤاخي من آخاها. ويقول إنه بدأ مهمته في السودان بالاحتجاج للصادق المهدي على وجود عناصر ليبية «إرهابية» في الخرطوم تهدد الوجود الأمريكي وطاقم السفارة تحديداً، ولم يرضه رد الصادق بأن الليبيين تعهدوا باحترام سيادة السودان. هذا مع أنه في حوار له عام ١٩٩٦م يؤكد أن المعلومات التي وردت إليهم حول مخطط ليبي إرهابي يستهدف سفارتهم اتضح أنها مضروبة ومفبركة وأن من فبركوها كانوا يسعون لنيل المال من السفارة[١٣٨]. والكتاب كله استياء من التقارب السوداني الليبي والعلاقات مع إيران والاتحاد السوفييتي.انتقد اندرسون في البداية سياسة عدم الانحياز التي اتخذها المجلس العسكري الانتقالي. وقال إن إصرار الصادق على اتباع سياسة غير منحازة بتقارب مع ليبيا وإيران لم ينل القبول في واشنطن، وكان الصادق بدأ عهده بإلغاء اتفاقية أبرمت في عهد النميري تسمح للولايات المتحدة بتخزين معدات عسكرية في ميناء بورتسودان، وحذر الولايات المتحدة من اتباع سياسة قصيرة النظر تربط العلاقة مع السودان بالانصياع لتعليمات واشنطن، وأكد للمسؤولين الأمريكيين بأن تعزيز الاستقرار والديمقراطية في السودان يخدم مصالح الغرب على المدى الطويل، حتى وإن كانت هناك خلافات في الرؤية على المدى القصير، ولكن السفير سخر من هذا الموقف ومن طلبات الحكومة السودانية المتكررة للدعم مع إصرارها على عدم الانحياز واستقلالية القرار.

سادساً: معلومات اندرسون وأفكاره سماعية وسطحية، لقد كان مشغولاً مثلاً بتتبع النقد الوارد في الكاركتيرات مثلاً حول القوانين البديلة ومواقف شخصيات منها كالميرغني ولكنه لم يشغل نفسه كثيراً بتفهم ولا تفهيم القاريء المعضلة. «مو سوعة المعارف البريطانية» في عرضها لكتاب اندرسون عابت عليه خلوه من أية إشارة لمسألة الديمقراطية في مقابل الإسلام، وهي قضية تهم الفكر الديمقراطي في الشرق الأوسط. هذه الملاحظة الجيدة للعرض المختصر جداً للكتاب في الموسوعة كانت تهم المسألة قيد النظر بالدرجة الأولى،

---

(١٣٨) The Association for Diplomatic Studies and Training, Foreign Affairs Oral History Project, **AMBASSADOR G. NORMAN ANDERSON,** *Interviewed by: J. P. MoffatInitial interview date: June ١٨, ١٩٩٦*

ذلك أن الديمقراطية الثالثة في السودان حفلت بنقاش محتدم حول قوانين سبتمبر ١٩٨٣م المسماة إسلامية وانقسم حولها الناس، وشهدت محاولة للأسلمة التشريعية أجازت الجمعية التأسيسية قراءتها الثانية، كما شهدت مظاهرات ما سمي «ثورة المصاحف» التي خرجت فيها الجبهة الإسلامية آنذاك، (واندرسون معجب لدرجة بالدكتور الترابي وبالجبهة كتنظيم) وأخيراً: لفت الحبال حول عنق تلك التجربة أيدٍ أضمرت أن تسرع بخطى التشريع الإسلامي، أو هكذا قالت –والله أعلم بالنوايا– لكن الناتج كان ضمور التمدد الإسلامي في كل وجوهه. إن إغفال مسألة الأسلمة والديمقراطية يؤكد سطحية تناول السفير للقضايا التي شغلت بلاد تخصصه.

هناك نقاط كثيرة تغري بالنقاش في الكتاب وحوله، ولكن الرسالة الأهم التي يحملها اندرسون، قبل أن تفشو في مقالة السيدة كونداليسا رايس حول دعمهم للنظم الدكتاتورية للمصلحة على حساب الديمقراطية،هي فضحهلهذه الحقيقة وتأكيد كم بلاده ما قدرت الديمقراطية حق قدرها، وأنها تعاني فيما تقول أزمة مصداقية!

قال السيد الصادق المهدي حول موقف الحكومتين المصرية والأمريكية من الحكومة الديمقراطية بعد أن تحدث عن نجاحاتها ووصولها لصيغة سلام مرضية للجميع:

(المشكلة الوحيدة في وجه هذه النجاحات أن حكومة الرئيس السابق حسني مبارك كانت غير راضية عن إلغاء الحكومة الديمقراطية لاتفاقية الدفاع المشترك، وهي اتفاقية أدخلت السودان منذ العهد المايوي طرفاً في الحرب الباردة، بينما موقفنا كان حيادياً من تلك الحرب، وهو موقف للمصلحة الوطنية، لأن هذا الانحياز جعل حلف عدن (اليمن الجنوبية، أثيوبيا منقستو، وليبيا القذافي) يدخل داعماً للحركة الشعبية في حربها ضد السودان. وكان نجاح التجربة الديمقراطية مؤرقاً للنظام في مصر، وعلى طول العهد الديمقراطي كانت دلائل عداوة نظام الرئيس السابق حسني مبارك للسودان الديمقراطي ظاهرة، كإيوائهم لجعفر نميري وعدم تسليمه لمحاكمته في الخرطوم.

إن لحكومة الرئيس السابق حسني مبارك في ذلك الوقت تحالفاً مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريقان، والتي بدورها كانت غير راضية عن تجربة ديمقراطية حريصة على استقلال القرار الوطني، وعلى التخلي عن التسهيلات العسكرية التي كانت يمنحها لها النظام المايوي المنحاز لمعسكرها في الحرب الباردة.

هاتان الحكومتان كانتا بوضوح ضد نجاح التجربة الديمقراطية في السودان، وتعملان بكل الوسائل الخفية والإعلامية لتقويض التجربة الديمقراطية السودانية.

دلائل عدم رضا حكومة الرئيس السابق حسني مبارك عن نجاح التجربة الديمقراطية في السودان كثيرة – مثلاً– صنعوا لنا أزمة بلا مبرر في اختيار عضو مجلس رأس الدولة الاتحادي خلفاً للسيد محمد عبد الله يس، وكذلك أزمة بلا مبرر في إخراج الاتفاق على اتفاقية الميرغني قرنق كما اعترف لي بذلك صراحة الشريف زين العابدين الهندي.

وكذلك كان واضحاً عدم رضا الخارجية الأمريكية والدليل على ذلك قطع المعونات التي كانوا يدفعونها لنظام مايو، ونقل سفارتهم لحين من الخرطوم إلى نيروبي بحجة عدم الأمان في الخرطوم التي كانت أكثر أمناً من نيروبي بما لا يقاس، كما كانوا لا يرضون بأي شيء يغضب حليفتهم حكومة الرئيس السابق حسني مبارك كما اعترفت في وقت لاحق السيدة كونداليسا رايس في محاضرة في جامعة القاهرة في عام ٢٠٠٥م إذ قالت: نحن لستين عاماً وقفنا مع النظم الدكتاتورية لمصلحة رأيناها على حساب الديمقراطية!

لذلك عندما وقع انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م اختفيت لأعرف حقيقية أهو سوداني محض أم هو تدبير أجنبي فإن كان كذلك واصلت الاختفاء لمقاومته وإن كان سودانيا خالصاً ظهرت وأقدمت على حوار معه. وبعد أسبوع من الاختفاء حسب معلوماتي يومئذٍ قررت الظهور ومخاطبة النظام بمذكرة وجدوها في جيبي عندما اعتقلت في يوم الأربعاء ٥ يوليو ١٩٨٩م ستة أيام بعد الانقلاب.

وبعد إطلاق سراحي في أبريل ١٩٩٢م صرحت بأنني عندما اكتشفت أن الانقلاب سوداني محض اتجهت للحوار معه، عندئذٍ قال لي أحد كبار ضباط الأمن السوداني في عهد مايو وكان من الذين نالوا تدريباً مع هيئة الاستخبارات المركزية الأمريكية: ليس صحيحاً أن هذا الانقلاب سوداني محض بل خططت له الاستخبارات الأمريكية وكانت حلقة الوصل بين القوات المسلحة وقيادة الجبهة الإسلامية القومية صاحبة الانقلاب جماعة من الضباط العلمانيين ذوي العلاقة الخاصة مع الاستخبارات الأمريكية، والدليل على ذلك أن هؤلاء الضباط قد نالوا وظائف عالية بعد نجاح الانقلاب، كما أن حكومة الرئيس السابق حسني مبارك والحكومة الأمريكية رحبت بالانقلاب وساعدته في الأشهر الأولى كما كان واضحاً)[١٣٩].

وحقاً إن صحة عالمية تتطلب صحو (اليانكي) المختطف للأجندة الإسرائيلية والمتبختر برؤى المحافظين الجدد، وحتى ذلك الحين فإنه حينما يبرز السؤال: هل نملك رفاهية أن نقول لا لأمريكا؟ ستكون الإجابة: لا نملك ذل أن نقول نعم للاستعلاء والغطرسة!

وكلما أصابت بلادنا حمى اليانكي على يدي حاكم مستبد يبيع كرامته بالمال والسلاح الأمريكي، فلا بد من أن تغتسل، غسل صور مشهده، ثم مشهد مسدار رمي الجمرات على اليانكي، شاعرنا المبدع محمد طه القدال في قصيدته الملهمة (مسدار أبو السرة لليانكي)، واليانكي هو الأمريكاني، يقولها بصوته الغاضب في شريط كاسيت تناسل وانتشر، القصيدة التي خلدت الغضب من اجتياح شارون لصبرا وشاتيلا في الثمانينات:

[١٣٩] انقلاب يونيو ٨٩ في ألواح التاريخ، كتيب صدر للإمام الصادق المهدي في ٢٠١٥م

يا ابوالسُّرة

شُفْتَ اليانكي في ود عينها

سُقْتَها للبحر

يمكن يغسِّل عينها من اليانكي

فُتْنَا الحَجْرة بالكَتّة وغطسنا مسافة

تبقى قَدُر مسالك الرّيدة

وما لاقانا من يغبانا في البحر الفَدَرْ تحتاني

..

وفُتْنَا عليها

كانت نايمة

عَجّال البحر حارساها

كانت نايمة بين حجرين وضُل ساسوية

وعُمّال الطّمِي الصّحونا لّمُو حصى البحر

قسموهو ياتْ من كان سبع جمراتْ

دابي الخُشّة قال:

أدُّوها في الجمرات تلات سبعاتْ

قُلْناأدُّوها في الجمرات تلات سبعاتْ

مَسَكْنَا دَرِبْنَا ، وعُمّال الطِمِي الصّحوها

خابرين الدّروبْ

مَرَقوبنا في مُشْرَعْ مسارب الضّيْ

لقينا الدُّنيا تترجّانَا

قُوقَا القِمْري، خَوّى صِقير، وعَوّى حِديْ

وعُمّال الطّمِي الصّحونَا

لَمُّو على البعرفو الصّيْ

حَصَى القيزان

دوابي الدّارْقَة

والسِّحْليّة

والنّاسْ التِّحِتْ

النّاسْ التِّحِتْ خابرين عَمايْل اليَانْكي

مَرّة معونة لِي اللّغّاف، ومَرّة دَوانْكِي

شِنْ معناهو جيبها إن كان ملوهو بوانكي
وصوتها مكتِّمو القَرَبين سيوف وسَوانْكِي
...
فِي مسدارنا
شِلْنا نهارنا
فِي إيدنا من ساسو البحر عقدينْ
..
وكُنّا جماعة
دابّات الأرض والسّايمة
عَوّامة البحر والطّيرْ
وحتى الغيمة قصّاصة الأَتَرْ
فوق راسنا شايفة الدّربْ
ضِنيب اليَانْكي
قال القمري لِي الضُّليلة:
خَلِّكْ صاحية زوغ اليانكي لا يودِّرنا
قال الدّابي:
إن يغباها ما بيغباني
ولمّا الشّمْ مودِّعة غاربة
وَصّتْ جملة الصّقّار عيونهنْ كَارْبة:
أبقو أَلِفْ
بَفوت لِي المِتْلَكُنْ ناهضينْ
وفوق ديناب عريباً غادي
قال السِّحْلي لا تغشوهو
ديل عُربانْ توابع اليانكي
وخَلُّوها العريب الغايبة
السّراقْ طبيقو معاهو
تيجاناً عروشها الخروعْ ..
الهَشْ .. العَويشْ
النّار تَعَلِّبْ فوق عُقَال العَرْشْ
ولا خَسّانا بِي هادي العروش الهرْبة
يا ابو السُّرة .. لا عَقّالْ
مَسَكنا دربنا

والشمس البتوقد فوقنا

ولمّ لميمنا

لمّ لميمنا والشّمش البتوقد فوقنا

شدّ شديدنا لا التِّمثال مَشيّلْ روقنا

عَالَم حُرْ يدوعِلْ فوقنا

لِي يوم سوقنا

نبصُق فيهو .. فِي عينيهو جَرْ واسوقنا

نعم يا قدال.. فالتمثال الذي اتخذته الولايات المتحدة رمزاً، تمثال الحرية، ليس هو للحرية التمثال..!

موقف أمريكا من ديمقراطية السودان فضحه صحفي أمريكي زار السودان مباشرة بعد الانقلاب وقال: إن الأمريكيين حائرون فقد كانوا يريدون التخلص من الصادق المهدي طوال الأشهر الستة الماضية، ولكنهم في الوقت نفسه لا يريدون أن يظهروا علانية بمظهر الموافق على السماح بالتخلص من الديمقراطية[١٤٠]. ولكن كما يقول مثلنا (الفيه بخور بنشم)، ناهيك عن أن يكون (حفرة دخان)!

[١٤٠] قسم السيد، سابق ص ٢٧٥، نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط العدد ٣٨٨٩ السبت ٢٢/ ٧/ ١٩٨٩م

الفصل الثالث
حكومة الوفاق الوطني

واجهت حكومة الوحدة الوطنية أزمات عديدة ليس أقلها تعثر الائتلاف.

لم تكن أزمة اختيار العضو الخامس بمجلس السيادة الأولى ولا الأخيرة بين حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي، فقد اتضح أن بالاتحادي الديمقراطي تيار معارض للحكومة معلنٌ لمعارضته، هذا من جهة. من جهة أخرى كان إزعاج الجبهة عالياً لدرجة غطت على كل خطوات الحكم الديمقراطي وشوشت عليه بشكل لا يحتمل.

ولعل السببان دفعا بنواب حزب الأمة لتغيير موقفهم تجاه إشراك الجبهة، من ناحية كدواء لداء الاتحادي، ومن ناحية لبرد آذانهم من صراخ إعلام الجبهة الصفيق.

حول تصرفات الاتحادي وتغيير مواقف نواب الأمة من إشراك الجبهة كتب السيد الصادق:

(اتضح أن بعض العناصر من أعضاء الاتحادي الديمقراطي التي سبق أن أعفيت من الحكومة لا تلتزم فيما تقول بتأييد الحكومة، حتى بدا كأن جزءاً من الاتحادي الديمقراطي في الحكومة وجزءاً آخر في المعارضة. وكانت معارضة هؤلاء موجهة ضد الحكومة حيناً وموجهة ضد زعامة الاتحادي الديمقراطي أحياناً. والنتيجة أن هذا السلوك انعكس سلباً على موقف الحكومة.

كانت البلاد محتاجة لتوسيع قاعدة الحكم لمواجهة القضايا القومية، وهذا السلوك من بعض العناصر الاتحادية يضيق قاعدة الحكم. في هذا المناخ فتحت حواراً مع قيادة الجبهة الإسلامية القومية، فوجدت منهم تجاوباً. ثم طرحت الأمر على أجهزة حزب الأمة فكان موقفها إيجابياً إذ عدلت عن موقفها السابق.

وبلغ الأمر بالتيار الإتحادي المعارض أن نظم مسيرة موكب للاحتجاج على بعض الأوضاع في إقليم دارفور مع أن الحكومة منعت تسيير المواكب ما لم يوقف إطلاق النار في الحرب الأهلية.

عندئذٍ خاطبتُ الجمعية التأسيسية ببيان دعوت فيه للوفاق الوطني الذي يشمل الجميع، وحددت المبادئ التي يقوم عليها هذا الوفاق.

ولما سمعت الكتل البرلمانية المختلفة هذا البيان تحركت بانفعال لمعارضته، لعلها قدرت أنها إذا لم تدخل في تشاور حول الأمر قبل إعلانه فإنها حتماً تعارضه. وبينما الكتل المختلفة تستعد للمعارضة جرى تداول على نطاق قومي حول البيان حيث تولى د.علي حسن تاج الدين دعوة جميع القوى السياسية في القصر

لمناقشة فكرة الوفاق الوطني. وعبر شهر من الزمان تداول الحاضرون الأمر واتفقوا على ميثاق الوفاق، كان ميثاق الوفاق شبيهاً جداً بالبيان الذي ألقيته فيما سبق، ولكن الكتل التي كانت مستعدة لمعارضته لأنها لم تشترك في مناقشته قررت تأييد البيان الثاني الذي اشتركت في مناقشته. المشاركة إذن هي كلمة سحرية لا يجوز إغفالها، وأحياناً يتحرك الناس مع أو ضد الأمر لا لأسباب موضوعية فقط، بل ربما تحركوا لأسباب ذاتية.

كانت مناقشات القصر مثمرة جداً أثمرت ميثاق الوفاق ونقاشاً ثرياً جداً للمشاكل بين الشمال والجنوب ومشاكل التوفيق بين الإلتزام الإسلامي والوحدة الوطنية)[١٤١].

كان بيان رئيس الوزراء الذي أدلى به أمام الجمعية لتوسعة قاعدة الحكومة، وتضييق قاعدة المعاكسات، بتاريخ ١٥ مارس ١٩٨٨م، وقد قوبل بمعارضة كما ذكر، ثم تولى الدكتور تاج الدين المداولات. ومنذ يوم الأربعاء ١٢ أبريل بدأت اجتماعات مكثفة بين أحزاب الأمة، الاتحادي الديمقراطي، الجبهة الإسلامية القومية، التجمع السياسي لجنوب السودان، حزب الشعب التقدمي، سابكو، ساك، الحزب الفدرالي، والحزب القومي السوداني، للاتفاق على ميثاق الوفاق وهيكل الحكم، الذي أعلن السيد الصادق في خطابه أمام الجمعية في ١٦ أبريل أنه (بات وشيكاً). وفي يوم الخميس ١٣ أبريل قال الصادق إنه قابل مجلس رأس الدولة (*وسلمتهم خطاب من بندين الأول استقالة رئيس الوزراء والثاني إعفاء مجلس الوزراء وسينظر المجلس الخطاب موفقاً بين الاستجابة له والحيلولة دون إحداث فراغ دستوري وسيتم ذلك طبعا بالتفاهم مع الجمعية*).

وفي ١٥ مايو ١٩٨٨م تم الفراغ من المشاورات والتوقيع على ميثاق الوفاق الوطني، وتكوين حكومة الوفاق الوطني والتي حكمت بنفس الميثاق حتى مارس ١٩٨٩م، ولكنها انقسمت أيضا لحقبتين: الحقبة الأولى من ١٥ مايو ١٩٨٨م وحتى ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٨م شارك فيها ائتلاف من سبعة أحزاب، والثانية انسحب فيها الحزب الاتحادي الديمقراطي وتم تكوين جديد للفترة من ١/ ٢/ ١٩٨٩– ٢٥/ ٣/ ١٩٨٩م.

حكومة الوفاق الوطني الأولى مايو ١٩٨٨م- يناير ١٩٨٩م

قدم السيد الصادق البيان السياسي لحكومة الوفاق الوطني في خطابه أمام الجمعية بتاريخ ٦ يونيو ١٩٨٨م في عشر مسائل متعلقة بالميثاق الوطني والذي تطرق للتالي: الحقوق والمواطنة، والنظام الاقتصادي، والأمن، والنهضة التشريعية، والإصلاح ومحاربة الفساد، والسياسة الخارجية، وإزالة آثار مايو، والمسألة الاقتصادية (متلخصة في البرنامج الرباعي ٨٨٩٢ والميزانية العامة ٨٨/ ٨٩ وميزانية التنمية لنفس

[١٤١] من كتاب الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة

العام وبرنامج الإنعاش الاقتصادي)، والميثاق الاجتماعي، والسلام والمؤتمر القومي الدستوري ومخاطبة لحاملي السلاح مع التطرق لقضايا الإغاثة ولتعامل دول الإقليم مع المتمردين، والقرار بإلغاء قوانين سبتمبر وإصدار قوانين بديلة مستمدة من الشريعة الإسلامية والعرف، والسياسات المطلوبة في الخدمة العامة، والإصلاح التعليمي، وقضايا الإعلام وقومية الإعلام الرسمي وضوابط الصحافة، وسياسة السودان الخارجية الرائدة في عدد من المجالات الإقليمية والدولية.

ذكر السيد الصادق في بيانه إلغاء قوانين سبتمبر ضمن برنامج حكومة الوفاق ولم يشمل حديثه يومها ذكراً لتوقيت (شهرين) للقوانين البديلة. ولكن الجبهة اشترطت لدخول الحكومة ذلك التوقيت، وحسبما ذكر الدكتور محمد علي جادين فإن السيد اليابا سرور ذكر أنهم أثناء مفاوضات حكومة الوفاق الوطني اتفقوا على ٣٦ نقطة ولكن الجبهة الإسلامية اعترضت على إلغاء قوانين سبتمبر بدون وضع توقيت للقوانين البديلة، (وعند لحظة التوقيع اشترطت الجبهة إصدار قوانين إسلامية جديدة خلال شهرين من تكوين الحكومة)[١٤٢] وقال إن الصادق المهدي اتصل بالجبهة وتعهد لها بأن يتم سن القوانين البديلة في خلال شهرين قبل أن تذهب الجمعية في عطلة الخريف وعلى هذا الأساس وقعت الجبهة على الميثاق[١٤٣]، وبهذا السبب خرج السيد سرور ومن معه من كتلة الأحزاب الأفريقية من تركيبة حكومة الوفاق ولم يعودوا. هذه النقطة توقف عندها جادين ليؤكد مدى حرص الصادق على إشراك الجبهة. على العموم. لقد لاحظ هو نفسه أن الشهرين مرا ولم تسن القوانين البديلة ولم تخرج الجبهة من الحكومة. وقد اشتركت أحزاب (أفريقية)، وكلنا أفارقة، في الحكومة كذلك!

ولكن الأهم: هل كان الحرص على إشراك الجبهة الإسلامية من غرام وهيام؟ أم مع العداوة والتنافر ولكن لأسباب موضوعية كالسعي لتقليل حدة الاستقطاب وتحقيق أكبر قدر من الوحدة الوطنية، وكسحب بساط المزايدة من تحت أرجل الجبهة الحريصة على الحكم وفضح تكالبها عليه واتقاء معارضتها المزعجة؟ وكإلقاء درس على الاتحادي الذي تفرعن حينما أحس بحرص نواب الأمة عليه وحده لا شريك له..؟

يقول الدكتور عبد الله قسم السيد: (إن الصادق في محاولته إدخال الجبهة إلى الحكم كان موفقاً رغم الاعتراض الذي وجده داخل حزبه ومن الأحزاب الأخرى. لقد استطاع الصادق من خلال إدخال الجبهة في الحكم أن يوضح للشعب السوداني أن الجبهة الإسلامية القومية لم تكن صادقة في كل نقدها للحكومة كان ذلك من ناحية الأمن الداخلي، أو مقدرتها على إصلاح الوضع الاقتصادي بالعصا السحرية، أو حتى توجهها

[١٤٢] جادين، سابق ص ١٩٧

[١٤٣] نفسه ص ١٩٨

الإســلامي والذي اشــترطت فيه أن ينفذ خلال شــهرين وإلا ســتنســحب من الحكومة. لم ينفذ التطبيق الإ سلامي خلال شهرين ولم تنسحب الجبهة من الحكومة كما عايشنا)[١٤٤]. وكان قسم السيد يكرر في كل حين إن الصادق كان في إشراك الجبهة (مرغماً لا بطلاً).

على العموم نحن نعلم أن الصادق قاد معركة ضارية ضد الجبهة و سيرها في ركاب تشويه الإ سلام، إبان الحملة الانتخابية، ولكنه منذ ظهور نتيجة الانتخابات لم يتعامل برؤاه تلك ونادى بحكومة قومية ت شترك فيها الجبهة مع الآخرين الممثلين في الجمعية.. فالصــادق لم يغير موقفه إذن، ولكن الهيئة البرلمانية لحزب الأمة هي التي راجعت نفسـها بازدياد عدد المقتنعين بإشـراك الجبهة بعد كل المياه التي جرت تحت الجسـر عبر عامين.. بالطبع ظل هناك نواب معارضين بشدة لذلك الإشراك وعلى طول الخط منهم الأمير عبد الرحمن نقد الله شـفاه الله، وآخرون مذبذبون جهروا بمعارضـة إشـراك الجبهة حيناً ثم تراجعوا بعدها مثل السـيد بكري عديل.. لكن في النهاية سرى رأي الأغلبية ديمقراطياً.

كان تكوين حكومة الوفاق كالتالي:

١- د. عمر نور الدائم وزير المالية، أمة.

٢- السيد صلاح عبد السلام الخليفة وزير شؤون الرئاسة، أمة.

٣- السيد بكري أحمد عديل زعيم الجمعية، أمة.

٤- بروفسر الشيخ محجوب التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، أمة.

٥- السيد مبارك عبد الله الفاضل الطاقة والتعدين، أمة.

٦- السيد عبد الله محمد أحمد وزير الثقافة والإعلام، أمة.

٧- المهندس محمود بشير جماع وزيراً للري، أمة.

٨- د. إسماعيل أبكر وزير الإنتاج الحيواني، أمة.

٩- د. فضل الله علي فضل الله وزيرا للخدمة والإصلاح الإداري، أمة.

١٠- الفريق عبد الماجد حامد خليل وزيراً للدفاع، مستقل.

١١- الفريق شرطة عباس أبو شامة وزيرا للداخلية، مستقل.

١٢- الدكتور حسين سليمان أبو صالح وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء، اتحادي.

[١٤٤] قسم السيد، سابق ، ص ٢٠٧

١٣- د. الفاتح التجاني وزيراً للزراعة، اتحادي.

١٤- د. أوهاج محمد موسى وزير الصحة، اتحادي.

١٥- السيد عثمان عمر الأشغال العامة والتخطيط والإسكان، اتحادي.

١٦- السيد حسن شبو وزير شؤون اللاجئن والإغاثة، اتحادي.

١٧- د. عبد الملك الجعلي وزير الإرشاد والأوقاف، اتحادي.

١٨- د. حسن عبد الله الترابي وزير العدل والنائب العام، جبهة.

١٩- د. عبد الوهاب عثمان وزيرا للصناعة، جبهة.

٢٠- د. علي الحاج وزير التجارة. جبهة.

٢١- د. تاج السر مصطفى وزيرا للاتصالات، جبهة.

٢٢- السيد أحمد عبد الرحمن محمد، جبهة.

٢٣- السيد ماثيو أبور وزير العمل والتأمينات الاجتماعية، جنوبية.

٢٤- السيد جيشوا دي وال وزير الشباب والرياضة، جنوبية.

٢٥- السيد أنجلو بيدا رئيس مجلس الجنوب، جنوبية.

٢٦- السيد ألدو أجو دينق وزيراً للنقل، جنوبية.

٢٧- السيد ريتشارد ماكوني وزير التنسيق الإقليمي وتخطيط الحكم المحلي، جنوبية.

٢٨- السيد أمين بشير فلين وزير السياحة والفنادق، حزب قومي.

في الحقيقة وجدت مشقة في تجميع أسماء هذه الحكومة من كتاب السيد عبد الباسط صالح سبدرات القيم حول (حكومات السودان) والذي لا غنى عنه لأي مؤرخ للحقب السياسية المختلفة، وإن كان يحتاج لمراجعة طباعية، وفي رصده للوزراء تسقط هذه الحكومة، ولكن بالكتاب أبواب أخرى يمكن منها تجميع الحقيقة مرة أخرى، إضافة لعموده الراتب بصحيفة المجهر السياسي (قبيلة السيد الوزير) والمتاح بالإنترنت يرصد فيه الحقب الوزارية المختلفة ويلقي بالضوء على أهم التعديلات وهو المرجع الأول برأيي لهذه الخبرة بالسودان الآن جزاه الله خيراً كثيراً.

لنقم بدراسة هذه التشكيلة الحكومية بدءاً بتعليقات الدكتور محمد علي جادين عليها.

قال الدكتور: (ضـمت التشـكيلة ٩ وزراء لحزب الأمة، ٦ للاتحادي الديمقراطي، ٥ للجبهة الإسـلامية القومية، ٥ من الأحزاب الجنوبية وواحد من الحزب القومي السـوداني، وضـمت أيضـاً الفريق معاش عبد الماجد حامد خليل وهو مستقل اسندت إليه وزارة الدفاع وقدمه الصادق المهدي بأنه عالم عسكري والبلاد في حاجة إلى خبراته، ولا معنى لإغفال أو إسـقاط مثل هذه الخبرات. ومن بين هذه التشـكيلة كان هناك ١٨ وزيراً شغلوا منا صب وزراء مركزيين أو إقليميين أو أعضاء مكتب سيا سي في الاتحادي الا شتراكي خلال العهد المايوي، وخمسة وزراء ظلوا في مواقعهم حتى صباح ٦/ ٤/ ١٩٨٥م. وكان هناك أيضا خمسة وزراء من بيت آل المهدي والمقربين للصـادق المهدي. وبذلك يمكن القول إن التشـكيلة كانت مايوية لحماً ودماً.)[١٤٥]

نبدأ من الآخر.. ليس في هذه التشكيلة من آل المهدي مقرب للصادق إلا مبارك، ولو عملنا بالا صطلاح لأضـفنا الحبيب المرحوم صـلاح عبد السـلام حفيد خليفة المهدي ولا تجمعه بالمهدي قربى دم بل روح. وهذا الثنائي موجود في كل وزارات الديمقراطية الثالثة بلا ا ستثناء حتى حكومة الجبهة الوطنية المتحدة التي تحوز بعضاً من رضا الدكتور! من أين أتى إذن بالخمسة هذا سؤال، والسؤال الثاني ما هي علاقة آل المهدي بالمايوية ليضمهم ذلك البرهان؟

وفي حين أتى جادين بخما سية آل المهدي هذه علق السيد سبدرات في ر صده لهذه التشكيلة على خصلة اتحادية قائلاً: (ستلاحظ نصيب القرير من الوزراء)!![١٤٦] ولكن جادين يؤلّف لحزب الأمة (الغلط) ويبلع للاتحادي (الزلط)!

لقد كان من الصـعب معرفة المعيار الذي عد به جادين الذين شـغلوا منصـب وزراء إقليميين أو أعضـاء مكتب سياسي في الاتحاد الاشتراكي من التشكيلة، فالحكومة مكونة من سبعة أحزاب الثلاثة الأكبر منها فيها حزبان (الأمة والجبهة)عارضـا النظام بضـراوة، وبعد المصـالحة الوطنية، دخل السـيد الصـادق المكتب السياسي للاتحاد الا شتراكي لشهرين ما بين أغسطس و٢١ أكتوبر ١٩٧٨م، دخول قطعاً لا يجعله في صف مايو التي نازلها من قبل ومن بعد وهو كاتب ميثاق الانتفاضة، والأخوان (سلف الجبهة الإسلامية وكان اسم تنظيمهم حينها جبهة الميثاق) ظلوا حتى مارس ١٩٨٥م جزء من تركيبة النظام المايوي حتى زج بهم في السـجون على حين غرة. أما الاتحادي الذي يتعاطف معه جادين فنصـفه أو يزيد كان مشـاركاً في النظام المايوي منذ أول يوم وحتى آخره. الجزء المعارض من الاتحادي عارض وصمد بقوة ولكن لم يكن ذا ثقل

---

[١٤٥] جادين، سابق ص ١٩٨-١٩٩

[١٤٦] انظر قبيلة السيد الوزير الحلقة رقم (١٨)، صحيفة المجهر السياسي، سبدرات

عددي برغم وزن المرحوم الشريف حسين الهندي القيادي في الجبهة الوطنية التي قادت النضال إذ كانت أعداد كوادره العاملة قليلة، كما لم يكن ذلك الجزء ذا سطوة أيام الديمقراطية بل استلم القياد السيد محمد عثمان وقد كان أتباعه مشاركين في مايو حتى آخر يوم،وحينما أرسل له السيد الصادق من داخل السجن ناصحاً بأن النظام إلى زوال فاتركه لم يشأ أن يستجيب. إن رأس الدولة الذي كان جماعة الدكتور جادين يفضلون التعامل معه على رئيس الوزراء (كما سوف نرى لدى اختيار حكومة الجبهة الوطنية المتحدة) كان مشاركاً في النظام المايوي وعضواً بالمكتب السياسي حتى الزوال، مما يلقي بتساؤلات حول مقاييس اليسار عموماً في تفضيل الاتحادي على حزب الأمة.

الشاهد، مهما ترخصنا في العد والجمع لا يمكن أن نصل لعدد ١٨ من الوزراء القوميين والإقليميين وأعضاء المكتب السياسي في العهد المايوي من بين ٢٩. والذين يمكن أن ينطبق عليهم الوصف لا يصلون ولا إلى نصف العدد المذكور.

يقول جادين إن خمسة وزراء من تشكيلة حكومة الوفاق ظلوا في مواقعم حتى صباح السادس من أبريل.

آخر حكومة للنميري، وهي الحكومة الثامنة عشرة فيها ٣٣ وزيراً، استمرت منذ ٢٥ يناير ٨٢ وحتى صباح الانتفاضة. هذه الحكومة ليس فيها ولا وزير واحد من وزراء حكومة الوفاق الوطني.

صحيح هناك وزراء في تشكيلة حكومة الوفاق شغلوا مناصب وزارية في حكومات مايو، هؤلاء هم: الدكتور حسن الترابي الذي شغل منصب النائب العام في الفترة يناير ٧٩ وحتى نوفمبر ٨١ (حكومتا مايو ١٦ و١٧) كما شغل منصب مساعد رئيس الجمهورية والمستشار القانوني للرئيس حتى اعتقاله في مارس ١٩٨٥م واشتهر قوله إنه كان (مستشاراً لا يستشار!)، والسيد أحمد عبد الرحمن (لم أتأكد من أنه ضمن حكومة الوفاق ولكنه يُرصد أحياناً) الذي شغل منصب رائد الشعب ثم وزير الداخلية حتى نوفمبر ١٩٨١م (حكومة مايو ال ١٧)، والفريق عبد الماجد حامد خليل الذي كان وزيراً للدفاع ونائباً للرئيس حتى نوفمبر ٨١ (الحكومتان مايو ١٦ و١٧)، والمهندس محمود بشير جماع الذي شغل منصب وزير دولة برئاسة مجلس الوزراء من فبراير حتى مايو ١٩٧٧ (حكومة مايو ١٤). كما شغل د. على الحاج منصباً قيادياُ في حكومة إقليم دارفور. و شغل السيد بكري عديل منصباً قيادياً في إقليم كردفان كحاكم مكلف، ولكن لم يكن أياً من هؤلاء على منصبه صباح الانتفاضة كما قال جادين. بالنسبة لمنسوبي حزب الأمة عديل وجماع فقد كانا انتظما في صفوف المعارضة منذ وقت باكر وانضما لزملائهما في الحزب ضمن صناع الانتفاضة. وبالنسبة للفريق عبد الماجد حامد خليل فالعسكريون يشهدون له بالكفاءة والنزاهة الوطنية وبهذا السبب جرده النميري من مناصبه وناصبه العداء فلم تشهد القوات المسلحة عافية منذ تركها في يناير ١٩٨٢م[١٤٧]، وجادين نفسه يشهد بمواقفه السديدة إبان الديمقراطية لأنه لم يرض مواقف الجبهة المؤججة للحرب حتى النخاع.

---

[١٤٧] انظر السر أحمد سعيد السيف والطغاة، سابق

ولنأت لوزراء الجبهة. لا يمكن الدفاع عن وزراء الجبهة بأنهم ليسوا سدنة للنظام المايوي، فقد كانوا يحمونه بأسنانهم وأظلافهم حتى قبل أسبوعين فقط من تفجر الانتفاضة حينما بطش بهم كما شهدنا في الجزء الثاني من الكتاب (ظلام أب عاج). ولكن هؤلاء الوزراء لم يكونوا في منا صبهم صباح الانتفا ضة بل كانوا في السجون، دكتور الترابي كان في سجن الأبيض، والآخرون إما لم يكونوا قادة معروفين وبالتالي لم يتقلدوا منا صب حكومية عليا، أو كانوا معتقلين، فما ذكره جادين تشويش على تاريخ مهم من قلم مهم في سفر مهم، ما كان ينبغي له. هذا من جهة، من جهة أخرى فإن وزراء الجبهة أنفسهم لم يكونوا أغلبية ليحولوا التشكيلة إلى (مايوية لحماً ودماً) حتى لو كانوا كلهم من وزراء مايو، فهم سدس التشكيلة الوزارية، كذلك فإن منطق إ شراكهم مفهوم وليس لأ سباب (غير مو ضوعية) كما ظل جادين يكرر، بل السبب المو ضوعي أنهم نتيجة لكل ما وصفنا من بيئة الحملة الانتخابية وإمكانياتهم الماردة وتمكينهم إبان التيه المايوي مع إفقار الآخرين، نالوا نحو ١٩٪ من مقاعد الجمعية التأسيسية، ونفس النسبة من أصوات الجمهور في الدوائر الجغرافية، وهذه ليست نسبة ضئيلة. لقد صاروا ثالث قوى انتخابية، وإهمالهم يعني إهمال صوت الشعب وإهمال المنطق الديمقراطي، هذه هي الحقيقة التي يأبى البعض أن يعترف بها، فهم لا يأبهون بالجموع، ويعتقدون أن الرأي هو رأي المستنيرين وما عداهم لا ينبغي أن يعتد برأيه.

قال جادين في نقده لقانون الانتخابات: (كان القانون يحمل عيوباً لأنه لم يكن يميز بين المدن والمراكز الحضرية: (بين) مناطق الوعي والمناطق الريفية البدوية)[١٤٨]، فهو يريد أن يعيدنا إلى انتخابات الجمعية التشريعية ١٩٤٨م ثم انتخابات لجنة سوكو مارسن عام ١٩٥٣ عشية الاستقلال، والتي كانت تعتمد في تر سيم الدوائر على أ ساس معادلة تفرق بين المواطنين بأن تجعل التقسيم يعتمد على: الكثافة السكانية زائداً درجة الوعي زائداً درجة التنمية، فكلما زاد عدد المدارس في منطقة وزادت التنمية فيها زادت عدد الدوائر ولو بدون أن تزيد الكثافة السكانية مما يزيد المهمشين تهميشاً!!فيصير عدد الناخبين للدائرة في الريف كبير جداً وفي المدن أقل بكثير، مما يجعل الانتخابات مجيرة لصالح القوى الحديثة أو مناطق الوعي أو المدن وهذا وضع كان غير مرض للأحزاب صاحبة الكثافة الريفية الكبيرة. لذلك تجد عدد الدوائر في الخرطوم كبيراً مقارنة بالمناطق الأخرى[١٤٩].

---

[١٤٨] جادين، سابق ص ١٠٨

[١٤٩] محجوب محمد صالح تاريخ الانتخابات السودانية ورقة مقدمة لورشة الإعلام والانتخابات التي نظمها معهد أيديا السودان- ٢٠٠٩م

طبعاً يمكن بل ينبغي المناداة بمقاعد للقوى الحديثة اعترافاً بدورها وسعياً لإشراكها في إدارة البلاد، ولكن ليس التفرقة بين المناطق. مع أننا لو جئنا لرأي المستنيرين ودوائر الوعي فإن الجبهة حصدت نسبة أكبر، ونالت إجمالاً ضعف ما نالته من الجماهير فحينما كانت نسبة التصويت لها بين الجماهير ١٩٪ كانت نسبة التصويت لها بين الخريجين ٣٨٪ من جملة أصوات الخريجين البالغة (٢٠٧٨٢٣) (ولكنها بسبب التلاعب في التسجيل والفيلق الطائر نالت ٨٢٪ من مقاعدهم)، ولو أجريت انتخابات للقوى الحديثة لما نالت نسباً أقل. إن رئيس الوزراء الذي قدمه لنا التجمع النقابي في حكومة الانتفاضة (د. الجزولي دفع الله) كان جبهة أو متعاطف معها كما أكد دكتور حسن مكي، فما الذي يمنع اختراق الجبهة لدوائر القوى الحديثة ديمقراطياً بنسب أكبر مما في الجمهور؟ وإذا جاءت الجبهة أو غيرها بالصندوق فهي على العين والرأس، لا يجدي أن نحاول مسحها من على وجه الأرض بالقوة! وهذه هي الديمقراطية!!

الشاهد، طالما حصلت الجبهة على وزن شعبي فإن منطق إشراكها واستصحابها هو منطق (موضوعي) وليس ذاتياً، إنه منطق مراعاة ذلك الجزء المقدر من الشعب الذي أعطى الجبهة صوته رغماً عن أنفنا وينبغي أن نحترمه. هذا المنطق مهم حتى ولو لم يكن للجبهة ذلك الصوت العالي المزعج الذي كان اتقاءه مهم ومقدم على ما عداه من باب: درء المفاسد، فقد كانت بإعلامها المزعج تعرقل بشكل لا يمكن معه السير للأمام.

وضمن تحليل تشكيل حكومة الوفاق قال الدكتور جادين كذلك إن (وزراء حزب الأمة والجبهة كانوا من العناصر القيادية في الحزبين أما وزراء الحزب الاتحادي فقد كانوا من عناصر الصف الثاني والتكنوقراط وخرج من التشكيلة د. بشير عمر وزير المالية والاقتصاد السابق وسيد أحمد الحسين نائب الأمين العام للاتحادي الديمقراطي ووزير الداخلية السابق بسبب معارضتهما لإشراك الجبهة ونتيجة لضغوط ليبية وإيرانية بالنسبة للثاني)[١٥٠].

اشتراك الاتحادي بوزراء ليسوا من الصف الأول حقيقة لا تغالط ويلام عليها الاتحادي لا غيره. فالاتحادي لا يشارك برئيسه مراعاة ل(بروتوكول الحاكم العام)[١٥١]. وهناك قيادات في الصف الأول مثل الشريف تعذر إشراكه لغيابه المطرد كما أوضحنا،ولكن تقديم الترشيحات المبدئية هي مهمة الاتحادي لا رئيس الوزراء وتحديداً مهمة رئيسه الذي كان ولا يزال منفرداً في إدارة الحزب. أما قصة خروج دكتور بشير

---

[١٥٠] جادين، سابق ص ١٩٩

[١٥١] انظر مصطفى البطل الذي يصف تمسك السيد محمد عثمان الميرغني بمراسم الاحتلال الثنائي حيث كان الحاكم العام يُجلس السيد علي الميرغني على يمينه والسيد عبد الرحمن المهدي على يساره كدلالة على علوية الميرغنية على المهدية. وطبقاً للبطل فإن السيد محمد عثمان يستنكر أي وضع لا يكون فيه رئيساً ولا يمكن أن يكون وزيراً في حكومة تحت رئاسة مهدوية. البطل، غربا باتجاه الشرق، سابق

لمعارضته إشراك الجبهة فلم يستطع دكتور جادين إثباتها أو تبرير اشتراكه في الوزارة بعد خروج الاتحادي (مايو ١٩٨٨م) في حكومة كانت مع الجبهة رأساً برأس حيث كان بشير عمر وزير ثقافة فيها،فنحن مدينون لجادين إذن بشرح هذا التناقض البالغ مع الواقع.

أما قصة سيد أحمد الحسين كوزير للداخلية فقد روينا قصة تصرفه بطريقة غير نظامية أحرجت البلاد وأدت إلى تدخل رئيس مجلس رأس الدولة شخصياً للاعتذار عن منعه دخول الوفد الليبي بدون تقديم مبرر لذلك، بل لدى التحقيق في المسألة أنكر علمه بالأمر حتى أخرج اللواء إبراهيم محمد عبد الكريم خطابه كما أوردنا. ويضيف إليها البطل حديثاً عن توسعه فى إصدار رخص أسلحة لمنسوبى حزبه وبحسب البطل (تركز اهتمام السيد الحسين خلال توليه تلك الوزارة على ممارسة امتياز تقليدى عرفته كافة الحكومات الحزبية، ألا وهو إصدار رخص السلاح لأتباع الحزب. وقد أصدر سيد أحمد الحسين خلال فترة توليه الوزارة أكثر من سبعة عشر ألف رخصة سلاح، بحسب الإحصائيات الرسمية، متجاوزاً كل الأسس واللوائح، محققاً أكبر رقم لتصديقات حمل السلاح في تاريخ السودان.[152]) أما الحديث عن ضغوط ليبية وإيرانية فحديث واضح فيه البهار والشعار.. وهو يرمي حكومة الديمقراطية بذيلية دفعت أثماناً باهظة لتتخلص منها. فكيف لحكومة تحترم نفسها أن تسمح لدول تتدخل في تشكيلاتها الوزارية؟ ولن تمر الشهور حتى تُحل حكومة الوفاق وتكون حكومة الجبهة الوطنية المتحدة في مارس ١٩٨٩م ويأتي سيد أحمد الحسين وزيراً للخارجية، والخارجية هي ما يهم الدول كليبيا وإيران في تعاملاتها الدبلوماسية، ووارد جداً أن يبعد وزير من الخارجية لأن لديه عداوات مع دول نريد تمييز علاقتنا معها.. أفلا يشرح لنا الدكتور جادين كيف (تخارج) من هذا العوار البادي في المنطق؟!

ولنعد لأمر حكومة الوفاق، وربما الشقاق!

يرى السيد الصادق محاسن هذه الحكومة أنها جمعت جميع الكبار فقفلت باب المزايدات، فقد كان يشكو من أن الجبهة كانت تزايد بالإسلام وترى ألا يأتي إلا عبرها، والاتحادي كان يزايد بالسلام وكذلك يريده أن يمر عبره فقط، وأنه بدخول الجميع في حكومة واحدة قفل باب المزايدات أو تمت مواربته.

ومع أن هذه الحكومة يفترض أن تكون قد وسعت قاعدة الحكم البرلماني لدرجة غير مسبوقة، وقد فعلت (صوت لرئيس الوزراء حوالي ٨٨٪ من النواب)، وقد اتقت شر إعلام الجبهة البذيء، وقد صنعت، إلا أنها تلقت في المقابل مقتاً متزايداً من الرأي العام السوداني بسبب ما اكتسبته الجبهة بمزايداتها وسوء أدبها، بل إن السماء أمطرت البلاد سيولاً وفيضانات حطمت وأغرقت وعاشت البلاد كرباً عظيمة! كان هذا هو العام الوحيد الذي هبطت فيه مؤشرات الأداء الاقتصادي لحكومة الديمقراطية بعد صعود.. ثم عادت للصعود بعده!

---

[152] البطل، الديمقراطية البرلمانية الثالثة، الحلقة الرابعة، مرجع سابق

أما الاتحادي الديمقراطي فقد زاد في أسـلوبه القديم، جزء معارض وجزء مشـارك، بل زادت مناوراته حدة، و صارت لديه أجندة جديدة هي مناكفة الجبهة الإ سلامية القومية، حليفه الذي لم يجف حبر اتفاقه معه عشية ظهور نتيجة الانتخابات ضد حزب الأمة!! والحقيقة فإن حزب الأمة، والجبهة الإسلامية، والنقابات، كل من تلك القوى كانت كتباً مفتوحة، كانت لديها أجندة واضحة وكانت تخدمها بوسائل كان يسهل معرفة خطتها وحتى حينما يتبدل التكتيك كان منطقها يبدو، أما الاتحادي، فكان أمره يحتاج لـ ضارب رمل أو قارئة فنجان!

لقد كان إشـراك الجبهة مثار غضـب لقوى التجمع لم يغفروه لحزب الأمة الذي كان حليفهم في التجمع وكوكادام وغيرها من محطات قوى الانتفا ضة، وهذا ظاهر في كتابات دكتور محمد علي جادين، ولكن ظاهر في كتابه أنه لم يخف عليه منطق الصـادق في إشـراك الجبهة سـعياً لأعلى درجة من الوحدة الداخلية حول الـ سيا سات المطلوبة، وكذلك سعياً لـ سحب بـ ساط المزايدة من تحت أقدام الجبهة. صحيح يورد جادين شكوك البعض حول انتماء الـ صادق لحركة الأخوان العالمية ومثل هذا الـ شطط، ولكن وا ضح أنه يدرك أو يسمع بمبررات أخرى وإن كان لا يتعاطف معها ويسحب منها شارة الموضوعية!

ربما كان في إشـراك الجبهة في الحكم خير أو جلب لمصـلحة هو توسـعة قاعدة الحكم، ولكن المنطق الأقوى في ظني كان درءً لمفسدتين: طول لسان الجبهة، وفرعنة الاتحادي أما المفسدة الثانية فقد ا ستبدلت بمفسدة أخرى هي طحان الجبهة والاتحادي الذي تزود من سلال (اللا معقول).

أما طول لسـان الجبهة، فبعد إشـراكها في الحكم مزقت كل حججها ومزايداتها وحديثها الذي ملأت به الآفاق وأ صمت به الآذان. إن مـ شاركة الجبهة في الحكم عرتها وعرت مزايداتها، وحينما خرجت من الحكم بعد عام وشهرين لم تستطع بعدها أن تمنطق حديثاً بل أصمت أذنها وخرجت كالممسوس تصيح في الطرقات بتظاهرات ثورة المصاحف والمساجد، ثم امتطت صهوة الدبابة وأتت سارقة للحكم بليل! ولكن استبدلت هذه بمفسـدة أخرى وهي تدني شـعبية الحكم بقدر ما للجبهة من مقت في مخيلة الرأي العام السـوداني، وما ارتبطت لديه سيرتها من احتكارية واستغلال ومسادنة للمخلوع.

كروت حكومة الوفاق كان فيها من القوة والضعف، ثم قالت السماء أمطارها!

قال السيد الصادق عن حكومة الوفاق التالي:

(وفي مايو١٩٨٨م تم تكوين حكومة الوفاق الوطني مكونة من سـبعة أحزاب: الأمة- الاتحادي الديمقراطي- الجبهة الا سلاميه القومية- الحزب القومي الـ سوداني- التجمع الـ سيا سي لجنوب الـ سودان (جناح ألدو)- سـابكو- والحزب الفيدرالي.وأسـندت فيها حقيبة الدفاع لشـخص مسـتقل: الفريق (م)عبدالماجد حامد خليل. كما أسندت وزارة الداخلية لشخص مستقل الفريق (م) د. عباس أبوشامة.

استمرت حكومة الوفاق بصورة سلمية ساعدت على حسم كثير من القضايا. ولكن الا شتراك في حكومة واحدة لم يفلح في تحسين العلاقة بين الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية. بل ربما بدا لكل منهما أنه ينبغي أن يزحزح الآخر ويحل محله، ومهما حاولت من بذل الجهد في إحتواء الأمر إلا أن حدة التنافس بينهما كانت مزعجة).

السيول و الفيضانات ١٩٨٨م

قصة الأمطار في السودان مع الحكم عجيبة. ففي أعوام مايو العجاف الأخيرة جف ضرع السماء. وفي العام ١٩٨٤م الذي قال إنه فيه طبق الشريعة الإسلامية امتنعت تماماً تقريباً عن أن تجود بقطرة ماء.. (أمير المؤمنين) المزعوم حاول أن يركب موجه الدين التي أطلقها فنظم صلوات الاستسقاء بلا طائل، و(لكن يحمد له أن جهله لم يصل حد نائب الأمير المزعوم اللاحق الذي حينما أراد أن يشكو هذا الحال قال: نظمنا صلاة الاستسقاء ولكن لا حياة لمن تنادي!!) استغفر الله العظيم فإن راوي الكفر ليس بكافر!

السيد الصادق ذكر ذلك في أحد خطاباته: *(لقد أراد الله أن نشهد في ذلك العهد لا هذه الوسائل الثعلبية فقط ولكن أيضاً أن نشهد شؤم الحاكم وكيف أن نحس الحكم وشؤمه عدا بالشقاء والتعاسة للشعب، لاحظ أحد الشعراء السودانيين أن كلمة جعفر مركبة من عبارتين أو معنيين (جع)، و(فر)، ونظم في ذلك بيتاً:*

جوعٌ وفرارٌ باسمك قد ذهبا باليابس والأخضر

واخوتنا الآن في شمال الوادي احتضنوا هذا الشؤم وهذا النحس، ومنذ أن حل في أرضهم بدأت مشاكل كثيرة لا أول لها ولا آخر ربما كانت مقترنة اقتراناً صحيحاً وأكيداً بهذا الشؤم وهذا النحس، ولمصلحة مصر نقول لهم تخلصوا من هذا الحبل لأنه دبيب، وهذا النحس الذي يقترن به وبا سمه نرجو أن تتبرأ منه الكنانة، ومنذ أن انقشع عن بلادنا كما تعلمون غسلت مياه الأمطار المفاسد التي تركها في السودان وارتد لشعبنا روحه)[١٥٣].

وكانت أبرز التحولات مع الديمقراطية أن السحب أبطلت شحها وبدأت تجود على أهل السودان. أما قصة السيد الصادق فكانت عجيبة.. كان ما يزور بلدة في تلك الأصقاع التي ضربها الجفاف أيام طواف النفير في كردفان ودارفور وغيرها إلا وتأتي الأمطار على يديه، فاشتهر بأن (كراعه لينة).. وكان دكتور عمر نور الدائم رحمه الله من أكثر الناس الذين يذكرون تلك الوقائع بتواريخها.

---

[١٥٣] كلمة رئيس الوزراء في احتفال العمال بأول مايو ٨ مايو ١٩٨٦م، خطب رئيس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية ص ١٩

الشـــاهد، في يوم ما من شـــهر يونيو أو يوليو ١٩٨٨م وكان عدد منا مع الوالد الحبيب وكانت لقاءاتنا الجماعية نادرة به تلك الأيام، كان حتى الليالي يقضـــيها في مكتبه بمجلس الوزراء. فقال لنا: أتاني تقرير من هيئة الإرصاد الجوي أن برنامجاً للإنذار المبكر نبههم إلى أن ذلك العام سوف يكون عام جفاف في المنطقة. وقد أشفقت جداً على البلاد والأهل فبعد سني الجفاف المتطاولة في عهد الطاغية فإن هذه البلاد لن تحتمل جفافاً آخر، لذلك فإني صليت صلاة الحاجة وطلبت الله العلي القدير عشر (مطرات) جيدات في أم درمان كل واحدة فيهن بفأل واحد من أولادي وبناتي العشـرة! ذلك أن أهلنا يقولون (أم درمان صـنقور الخريف)، فلو هطل فيها خريف جيد وهي على حافة الصـحراء لكان الخريف في مناطق الزراعة ممتازاً. وأســأل الله أن يســتجيب دعائي ويجنب الأهل الجفاف والمســغبة.. هكذا أدخلنا الحبيب في ذلك الخريف العجيب كمسئولين!

هذا التنبيه المذكور أشار له السيد الصادق بعد حدوث السيول في بيانه أمام الجمعية حول آثارها، بقوله وهو يعلق على تقارير هيئة الإذاعة البريطانية غير الدقيقة: *(قبل عدة شـــهور أزعجونا لأن «المين أوفس» المســئول عن قراءات الإرصـــاد في لندن رأى أن هناك علاقة بين حرارة المحيطات والجفاف..وجاء أنه سيكون موسم هذا العام ٨٨/ ١٩٨٩ أكبر عام جفاف في السودان)*.[١٥٤] لقد أزعجوه بنقيض ما جرى!

حبيبنا المرحوم (شاعر الشعب) محجوب شريف سأل النيل في هيجانه في قصيدة عثرت عليها مؤخراً في بعض مواقع التواصل الاجتماعي وإن كنت لم أتحقق منها فبصمته فيها واضحة:

بس هايج ومايج مالك
على كتفك شايل حالك
نخلاتك مالن قالن
ما نام الليل تربالك
والضفة تعضى الشفة
والعبرة بتسقى رمالك
اسم الله عليك اتذكر
سِرب الواردات العُطر
كالورد خمائل شالك
زعلان من مين اتكلم؟
من بيت الطين ودخالك؟
مدنك بتحبك جداً

[١٥٤] بيان رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية حول آثار السيول والأمطار في ٢٢ أغسطس ١٩٨٨م، خطب عام ١٩٨٨م، ص ١٧١

تتغزل فيك حلالك

والسيرة تجيك تغنى

تاخد بالهنا شبالك

باركت ختان انجالك

الفال الطيب فالك

بالخير الطمى مُرسالك

أفضالك تملا سلالك

جيرانك ما قايلنك

بتغير يوم اقوالك

والعُشرة البينك و بينهم

والله جميلة جمالك

لكنك جنٌ جنونك

نفاج الود اتهالك

لو تلبس جلابيتك

وتخلى الحب فى بالك

وتراعى مشاعر بتك

سهدت عيونك أطفالك

أجبر خاطر قُمريتك

والشمس الفى استقبالك

اتمالك نفسك اوعى

ما تفرط فى حريتك

ما تفرط فى استقلالك

نعم، وصـيته جميلة جماله (ما تفرط في حريتك.. ما تفرط في اسـتقلالك) لأن السـيول التي هطلت كادت تودي بالحرية! فقد انفتحت السماء على أهل السودان. لا جفاف.. ولكن يحزنون!وكما قال السيد الصادق: *(استطعنا أن نتخلص من ظروف الجفاف والتصحر والمجاعة، ولكن امتحننا الله تعالى مؤخراً ب* ﴿ فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ ﴿١١﴾ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾ ﴾[155].

[155] خطابه أمام المؤتمر الخامس لاتحاد عام عمال السودان، ٩ أكتوبر ١٩٨٨م، خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الوفاق الوطني، من أول يناير ١٩٨٨م إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨م، ص ٢٠٩

الشاهد، كنا نحسب كل مطرة بفأل كل منا حسب الترتيب العمري، كانوا عشرة بحسب حسابنا.

إن ذلك الفيضان كان من أكثر الفيضانات تدميراً وعنفاً.. (فقد هطلت فى الخرطوم يوم ٤ أغسطس ١٩٨٨ أمطار بلغت كميتها ٢٠٠,٥ مم في الخرطوم. وتلا ذلك قمتان صغيرتان يومى ١٢و١٤ أغسطس، والواقع أن أمطار أغسطس (٣٠١,٤ مم) في تلك السنة كانت غزيرة للغاية بالمقارنة مع متوسط أمطار شهر أغسطس للسنوات ١٩٨٣– ١٩٨٧ (١١,٧٨مم) كما أن كمية المطر في عام ١٩٨٨م (٧٨٥,٥مم) كانت قياسية بالنسبة لعام ١٩٤٦ (٢٢٣,٩مم) والذي حدثت فيه أسوأ كارثة فيضان سابقة في السودان. وتعد كارثة فيضان ١٩٨٨م من أسوأ الكوارث التى تعرضت لها الخرطوم الكبرى فقد بلغت تقديرات الخسائر الأولية في أم درمان ٢٠٨,٥ مليون دولار وفى الخرطوم ٤٢١ مليون دولار، كما أدت المياه إلى إغراق مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية وانهيار الطرق والجسور هذا بالإضافة إلى خسائر في الأرواح والممتلكات وانتشار بعض الأمراض الوبائية. وتأثر توليد وتوزيع الكهرباء لأن عدداً من محطات التوليد غطتها المياه، وتأثرت تنقية وتوزيع المياه لزيادة نسبة الطمي وإتلاف للأنابيب وإعاقة التنقية)[١٥٦].

قضى عبد الرحمن أخي ليلة يوم ٤ أغسطس كلها بعربته في الشارع ينقذ (ضحاياه) الغارسين في الوحل أو الذين تعطلت عرباتهم وغيرهم من الذين أضرتهم الأمطار فقد كانت تلك المطرة الرابعة. والتاليتان كانتا لاثنين ممن يليه.

السيد الصادق في بيانه أمام الجمعية بتاريخ ٢٢ أغسطس استحضر مقولة السلطان علي دينار: (الخير خنقنا)!!

اللهم اجعله خيراً. الوالد الحبيب ما ينفك مع كل صلاة يدعو ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ١٥﴾ [١٥٧]، قال إنه مرة كان يفكر ترى ما يحل بذريته؟ وبينما هو والج على نادي هيليوبلس بالقاهرة حيث كان يلعب التنس، قال له الحارس وكان رجلاً (صباح خير) توفي إلى رحمة مولاه، قال له: والله ربنا سوف يكرمك، ولما يكرمك ادعيلي! فأثلج صدره كلامه كأنما رد على تساؤله.. اللهم استجب دعاءه وبلغه مقصده. آمين.

لنعد لجهجة التساب، بتعبير شاعرنا المبدع محمد الحسن سالم حميد رحمه الله. ففي قصيدته الغاضبة لدرجة صادمة بل غير محتملة (الضو وجهجهة التساب) يرصد معاناة المواطن البسيط الممتدة، المواطن في الإقليم الشمالي بالذات الذي فقد داره، ومورد رزقه والمدرسة والجامع وفقد أمله في نهاية المعاناة،

---

[١٥٦] د. عمر حياتي دور آليات التطوع في إدارة الكوارث في السودان

http://www.arabrcrc.org/wiki/crisis.ashx

[١٥٧] سورة الأحقاف الآية رقم ١٥

والقصيدة بمنطقها الفنى تصب جام غضبها ولعناتها على الحكومة وعلى الجبهة على وجه الخصوص **(وما ضرَّ غير أبَّان دقون فيها الضلالة معشْعِشى)** وفي الحوار بين الضو وابنه الحسن: **(صِحْ يابا في الجامع ، جا تمساح وإنبَطَحْ ؟أيِ. آ .. الحسن ..يابا التماسيح مسلمين؟)**، ثم غضبه من الإعلام في أم درمان وعدم إحساسه بالحياة التي انمحت من على وجه الأرض في الإقليم الشمالي، فهو يغني أغاني الغرام المعتادة ويناقش مواضيع مثل (القوانين البديلة).. هي قصيدة خلدت المعاناة والغضب الأعمى من الطبيعة والحكومة وربما الإله! وخلدت الوجع إبان فيضانات ١٩٨٨:

كان ظنُّو يوم .. يومين .. تلاتِة
مشى السِبُوع والتاني جا
والمُوية كلما ليك تزيد ... ويقلْ رجا
قوز الرمادْ الكان قِريْب .. فات بعيد بقى ماب تخُوجْ
قوز الرمادْ ... يا الضوْ فِضِلْ جزيرِة ضاربْ فيها مُوجْ
وحصار حصارْ كيف النَجَا
عاينْ البلد دي دمار دمار .. فيها إيش فِضِلْ ؟!
لعبة قصب فِ إيدين طفلْ !!!؟
الحِيطة وكتينا التقع
تقع ألفِ وجعة على الضُلعْ..
دخانه يمرق في السما .. آهاتو تنزف في الأرِضْ
بحر الصَبُرْ والاحتمال بيناتو ينقطَّع تُرعْ
لا يلقى يربُط لا يحِلْ.
لا حولة يا الكتب .. الكراريس .. المكَرِّنة في الشتِلْ !؟
التَخْتَة .. أقلام الرصاص .. كنَب المدارسْ .. كُور يلُوجْ
باب الفَصِلْ كاسح بو موجْ
لا قوَّة يا ورق الجرائد .. يا المصاحف
والصحيحات .. المَجَخْسنة في الذِبِلْ
ورافعين دوالين بعيد .. طابلين خَوازِيقُن طَبِلْ!!
لا حولة .... حال ... ماب تِنْقَبِلْ ؟؟
يا مسلمين ؟؟
وين لي تَسابْ عشرة وتَسابْ كم وأربعينْ ؟
دا يمِين خرابْ كمِّين سنة.
يا الضوْ .. مِنُو الفي الكون يصدِّق كان هِنا

ليلة ذِكرْ .. حلقةْ مديح .. دارةْ غُنا

هيصة ورقيصْ .. القرمصيصْ ..

سيرة عريسْ .. وحلاةْ عروسُو محَنْنَة ؟؟

***

وما ضرَّ غير أبَّان دقون فيها الضلالة معشْعِشِي

وفِقَراً تَغُشْ في الله .. تخُشْ بيتو وتسرْقُوا ورا العِشي

كُرْ .. من ضمير ناس .. هان قَدُرْ .. تجْلِب بِلاده وتِتْرَشِي

كُرْ .. من عَوَارْضِك يا بلدنا .. الناس تَشُوف ومَدَغْمِشِي

تسمع سماع .. ومَطَنِّشِي!!

وحاكْمَانا في اشنو .. وشان شِنُو ؟

حاكُومة ما خابْرالنا شِي ؟!؟

ونحن هنا سوف نذكر كيف كانت الحكومة (خابرة) كل معاناة الناس. بل إن رئيسها صارت عليه حالة من الهم بحال الناس لا توصف، لقد كان يشفق عليهم من جفاف وجوع لا يحتملونه فإذا بالسيول تأتي بالمسغبة ذاتها إضافة للتشريد والتدمير وتوقف الحياة.

السيد الصادق فى العادة لا يوجه ولا يأمر وينهى، على النهج النبوى، عن أنس رضى الله عنه قال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**مَا قَالَ لِى أُفٍّ قَطُّ ، وَلَمْ يَقُلْ لِشَىْءٍ فَعَلْتُهُ لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ، وَلا لِشَىْءٍ لِمَ أَفْعَلْهُ أَلا فَعَلْتَ كَذَا**)[١٥٨]. وأشهد الله إن المرة الأولى في حياتي التي سألني فيها الحبيب: لِمَ لَمْ تفعلي، كانت ذلك العام.

كان يبدو عليه الغضب الشديد، قال لى، البلد منكوبة والناس حالهم بلاء ومعاناة وانتم منصرفون عن مجهودات الإغاثة كأن الأمر لا يعنيكم، وكأن الناس هؤلاء ليسوا أهلكم والبلد ليست بلدكم.. قلت له لا يا حبيب، صحيح لم انضم لمجهودات منظمات حزب الأمة (مثل الإصلاح والمواساة أو الصحوة التى ساهمت فى إنشائها الحبيبة الوالدة رحمها الله أو شباب الوطن، وتلك منظمة كان مقرها فى ود البنا قام عليها شباب حزب الأمة، قبل أن يسرقها الكجر)، ولكننا فى الجمعية الهند سية بجامعة الخرطوم سيرنا عدداً من القوافل وطفنا وجمعنا تبرعات وملابس وإغاثات، وقد أشركت معى عدداً من أخواتى وأبناء وبنات خالاتى وعماتى فذهبوا فى قوافلنا بكلية الهند سة.. فالوطن يهمنا جميعاً لكن يا حبيب (جماعتكم) هؤلاء صعب التعامل معهم ولذلك لم أ شترك ضمن مجهوداتهم برغم أن إمكاناتهم أ ضخم، وبرغم أن هذا هو الحزب الذى انتمى إليه، ولكن حتى ينسوا ابنة من أنا ويتعاملون معي كشخص ذي عطاء منفصل بدون عداء ولا تصنيف فأنا أفضل لي أن أعمل ضمن الجمعية الهندسية.

---

[١٥٨] رواه مسلم

والحقيقة أن شعارات السيد الصادق الداعية للمؤسسية جعلت هناك عدائية ضخمة إزاء حملة اسم المهدي بين كادر حزب الأمة، فهم لا يخبرون أي نوع من البشر أنت بل يتم تصنيفك فوراً ضمن أبناء (السادة) الأدعياء! وحكيتُ للحبيب أنني بعد الانتفاضة ذهبت للدار وكنت أفيض حماساً وبطبعي القريب من مكتبته كنت قد التهمت كل ما وقعت عيناي عليه من كتاباته فمن ذلك الباب أ صلاً تعرفت عليه وأحببته. وقابلت هناك أحد القيادات الشبابية فسالمته وكالمته فما كان منه إلا أن حاول الاستعراض بأحد كتب السيد الصادق، ثم أردف: (أما انتم فطبعاً لا تقرأون مثل هذه الأشياء!) كنت متيقنة أني قد اطلعت على أدبيات السيد الصادق أضعاف ما صنع، ولكنها ليست داركِ تلك التي تتهم فيها ويحكم عليك باسمك! خرجت من الدار كالبلاد (أم سعد)، مكتفية بالعمل مع الحبيبة سارة نقد الله (ضمن مكتب الثقافة بأمانة المرأة) ولم ألمس لديها ذلك النفور من حملة الاسم حتى الذين يحبون أن يؤخذوا بفعلهم لا اسمهم.

الشاهد، كانت تلك المرة الأولى التي اضطررتُ أن أبرر للحبيب لماذا لم أقم بعمل ما، إبان السيول والفيضانات لأنه كان يرى البلد في حال ليس هناك مبرر لشخص ألا يندرج في أعمال الإغاثة إلا وهو خائن للوطن!

طبعاً، لاحقاً وحينما اختطف الكجر البلاد وأذلوا العباد هرعنا بدرجات متفاوتة نعمل من داخل (البلاد أم سعد)، وصممنا الآذان فقد كان أوان سد الثغرات، إذ تولى ذلكم المتبختر بقراءاته ومن على شاكلته وذهبوا يسعون خلف مصالحهم، وظل المخلصون يعملون مع السيد الصادق، فصبر من شاء منا نفسه معهم!

تحدث السيد الصادق عن آثار تلك الكوارث والإجراءات التي اتخذتها الحكومة، في بيان له أمام الجمعية التأسيسية بتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٨٨م:

قدم رئيس الوزراء لحديثه بالقول: *(إن جوهر بياني أن يستعرض المآسي التي جرها علينا فيضان فوق العادة، وأمطار فوق العادة، فخنقنا بالخير على وزن تعبير السلطان على دينار «الخير خنقا»)*..

ثم تحدث عن مشكلة المياه إذ زادت نسبة الطمي منذ ١٧/ ٧/ ١٩٨٨م بشكل كبير وأثرت على طلمبات المياه، كما أثر عليها موقف الكهرباء، وذكر تكوينهم للجنة برئاسة المهندس محمد الأمين سعيد للنظر في نقص مياه الشرب و صلاحيتها ونوعها، ومراجعة الا ستعدادات لمقابلة مو سم الفيضان، وتقصي أ سباب القصور، ورفع تو صيات لئلا يتكرر ذلك مستقبلاً. وتحدث بعدها عن القصور الأ سا سي الذي حدث في الكهرباء وما أظهره من تفريط في صيانة التوربينات والاستعداد لموسم الفيضان، وفي هذه الظروف *(فإن أهم ستة أشخاص معنيين بالكهرباء كانوا غائبين في إجازات في هذه الفترة الحرجة بالذات)* ما يؤكد وجود قصور فني إداري وا ضح: *(من المسئول؟ وما هي طبيعة المسئوليات في الهيئات المستقلة؟ هذه المسئولية ينبغي أن تعلق على عنق واحد منا، أو آحاد منا، هذه قضية لا تقبل التردد أو المجاملة، ولذلك لا بد أن نصل لحقيقة*

المسئولية والتفريط،فقد جاع الناس وعطش الناس،وأظلمت العاصمة، وحدث ما حدث بصورة لولا أن شعبنا شعب متحضر لوقعت كارثة لا يعرف مداها إلا الله).

وتحدث بعدها عن المجهودات الاستثنائية التي بذلت لتدارك القصور. وقال: (أثر هذا الموقف طبعاً على الماء وعلى الخبز، وذلك مما أدى إلى جوع العاصمة رغم أن البلاد بها ما بها من دقيق وذرة، ولكن العاصمة جاعت. وحقيقة إن مواطنينا صبروا صبراً جميلاً، وكل المظاهرات التي ثارت، مظاهرات مفهومة جداً. صحيح بعض الذين فاتهم التأييد السياسي الحقيقي حاولوا الاصطياد في هذا الماء،ولكنها كانت عملية مكشوفة ولم يستجب لها أحد، أما المظاهرات التلقائية الغاضبة، فمفهومة جداً.. شعب عبر عن سخطه لأنه جاع وعطش وشعر بأن الضرورات أمامه اختفت، ولذلك قامت هذه المظاهرات).

وتحدث عن مشكلة الخبز وأسبابها من انقطاع للتيار الكهربائي فبعض المخابز تعمل بالكهرباء، ومشكلة توزيع الدقيق، وتسعير الخبز، وأوضح الإجراءات التي اتخذت لتلافي تلك المشاكل.. وقال إنها أي مشكلة الخبز *(أتت لتضاعف المشاكل الأخرى من عطش، ومن انقطاع للكهرباء، ولتجعل أهلنا يعيشون أياماً صعبة جداً، وقد فاقم الأمر جداً مشكلة الأمطار).*

ثم تطرق لمشكلة الأمطار تفصيلاً وعرج بعدها للحديث عن الإجراءات المتخذة لإغاثة المتضررين: *(العاصمة في أقل من أسبوع ابتداء من يوم ٧/٣٠ هطلت فيها أمطار تبلغ في جملتها ٥, ٢٧٩ ملم. هذه الأمطار إذا قارناها بوضع العاصمة العادي نجد أن ما يهطل من الأمطار فيها يبلغ حوالي ١٦٠ ملم في العام.ولذلك بعد أمطار يوم ٨/٤ دعونا لاجتماع طارئ لمجلس الوزراء بالجمعة ٨/٥ واستعرضنا الأخطاء والأخطار التي يمكن أن تواجه المواطنين أمام هذا الحدث الكبير. وكونا لجنة وزارية عليا فوضناها بصلاحيات مجلس الوزراء لتعبئة الموارد الذاتية والإمكانيات الذاتية والاستنجاد بالآخرين، مهمتها اتخاذ كافة التدابير المتعلقة بتوفير المأوى والمواد الغذائية والأدوية للمتأثرين بالأمطار والسيول، وحشد الطاقات الرسمية واستنفار الجهد الشعبي لجمع التبرعات العينية والنقدية،وتكوين اللجان الشعبية للإشراف على توزيع مواد الإغاثة، وتوفير الآليات والعربات اللازمة لحملة الإغاثة، والاتصال بالدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الدولية لتقديم المساعدة. شرعت هذه اللجنة في عملها وخصص لها من موارد الدولة على أن تبدأ فوراً للصرف من موارد الدولة (١٢ مليون جنيهاً) للصرف العاجل، توزع على المناطق المختلفة في العاصمة وغيرها. وألف طن دقيق، و١٠ ألف طن ذرة، للقيام بالنجدة العاجلة من الموارد الذاتية،ونستطيع أن نقول إن هذا هو الذي أفرد من الإمكانات الذاتية. وحتى الآن لم نصرف قرشاً من أي تبرع داخلي أو خارجي، وإنما الصرف جار من خزينة الدولة على أساس مواجهة هذه الظروف الطارئة. كذلك نستطيع أن نقول إن ما خصص من غذاء من مواردنا الذاتية يبلغ عشرة أضعاف ما وصلنا من مساعدات غذائية من الخارج.*

بالنسبة للنجدة الخارجية. و صلت ٢١٦ طائرة حتى يوم ٨/٢١، جلبت أربعة ألف و٢٩٢ طن منها ٦٠٠ أغذية و١٩٢ طائرة من هذه الطائرات ال٢١٦ من الدولة العربية: من المملكة العربية السعودية وحدها ١١١ طائرة،..، ذكرت المملكة العربية السعودية بصفة خاصة لأن حجم ما قدمت يبلغ تقريباً نصف ما قدم الآخرون مجتمعين. بالإضافة إلى ذلك، طائرات للنقل، ٥ هيلكوبتر سعودية، وليبيا ٣ طائرات منها ٢ انتينوف وواحدة عمودية، وإيطاليا أهدت للسودان طائرة عمودية، هذه الطائرات لتسهيل مهام نقل الإغاثات المختلفة. نحن طبعاً نشكر جميع الذين هبوا لمساعدتنا سواء كانوا من الأشقاء أو الأصدقاء أو المنظمات الدولية كل حسب قدرته،ولكن أحببت أن أضع إطار ما وصل في واقع الحال).. وقد *(كانت المساعدات الخارجية مهمة من ناحية ما جاء فيها من خيم نفتقدها للمأوى، ومن أدوية،ومعدات مفيدة جداً لنا بالنسبة لما فيها من مولدات وشافطات وغيرها من الأجهزة الآلية)*.

وحول الخسائر قال السيد الصادق إن الخسائر كانت في كل السودان ولكن الإحصائيات الدقيقة حتى حينها كانت متوفرة من العاصمة فقط وكان تحديد حجم الخسائر في بقية أنحاء السودان جارياً مع تأكيد أن توزيع مبلغ ال(١٢) مليون والخيم وغيرها من الإمكانيات وزع على أقاليم السودان بحسب الاحتياجات التي ترد للجنة الوزارية العليا، وفي العاصمة كانت الخسائر حتى حينها كالتالي: *(الوفيات ٧٣ إصابة، وحالات الإصابة دون الوفاة ٢١٥. المساكن التي سقطت أوآيلة للسقوط ١٢٠ ألف و٧٠٥)*..وهناك *(حجم من الخسائر في الأقاليم الشرقي،الأوسط، كردفان، دارفور، الشمالي،الجنوبي)* لكن رصدها لا يزال جارياً.

وحول الاستنفار القومي قال إنه تم تكوين لجنة قومية بالتماس منه لرأس الدولة يرعاها *(لجمع كل القدرات السودانية الشعبية لتكوين رصيد قومي، وعمل تعبئة عامة لجمع الأموال الممكنة للتعويضات،..،وهذه اللجنة قد تم تكوينها واشتركت فيها القوى السياسية)*..

وحول الدروس المستفادة ذكر أن *(هناك أخطاء هيكلية في العاصمة من حيث مواقع السكن، والمصارف،ومن حيث المشاكل المتعلقة بمجاري السيول وهذه كلها محتاجة لإعادة نظر)*، وأكد على ضرورة إعادة تأهيل العاصمة مشيراً للجان فنية ستقدم تصوراً أساسياً لذلك، وذكر تجديدهم للائحة الطواريء التي انتهت في ٧/٢٥ لتضافر مهددات الأمن العسكري مع ظروف السيول.

وتطرق للحديث عن مدى الخطر الذي يواجه العاصمة من الغرق مطمئناً بأن *(أغلب المنشآت تقع في منطقة تعلو القمة التي حدثت في عام ١٩٤٦ ميمترين)* مستبعداً غرقها.

ثم تعرض لشكواه المتجددة أبداً من الإعلام *(إننا ونحن نعالج هذه القضايا نواجه إعلاماً فيه كثير من التجني والمبالغات.. إننا ندعو الناس لمعرفة الحقائق ولا نتستر على شئ، ونرحب بالذين يودون أن يعرفوا الحقائق ونسهل لهم مهمة معرفة الحقائق، خلافاً لتجربة الآخرين في معظم أقطار أفريقيا حيث تُخفى الحقائق ويتستر عليها،ولكن رغم هذا نعامل وكأننا من تلك البلاد التي تخفي الحقائق، ويكمل كثير من*

المراسلين حقائقنا بخيالاتهم ..ومن الخيال أن السودان سوف يغرق وأن الأوبئة قد عمت البلاد، أستطيع أن أؤكد أنه حتى الآن لا وباء،وأن الإجراءات القائمة من ناحية صحة البيئة مستمرة بكفاءة كبيرة،وعلى كل حال لا وباء حتى الآن).

وتطرق لما يشاع من أكل الجيش للإغاثة، أوالأحزاب، وعدم عدالة توزيع الإغاثات وفندها، ثم تعرض لتقرير مشوه في محطة الإذاعة البريطانية التي اكتسبت شعبية في السودان لمواقفها ضد النظام المباد، وقال مستغرباً إنها *(تصرفت بعدم دقة كبير جداً، ففي يوم ٢٠ الجاري تتحدث عن أن النيل الأزرق فاض وأثر على الاستوائية! كأنك تقول إن نهر التايمز فاض وأثر على أدمبره ..فليست هناك صلة! كذلك الكلام عن الجراد أو بايلوجيا الجراد،وأنه سيأتي جراد لم يحدث مثله قبل ألف سنة، والواقع أنه قبل ألف عام لا توجد دراسة عن حركة الجراد أو بايلوجيا الجراد..هذا أيضاً حديث فيه مبالغات.. يوجد تصور أن عالمنا عالم إخفاق وكوارث، وقبل عدة شهور أزعجونا لأن «المين أوفس» المسئول عن قراءات الإرصاد في لندن رأى أن هناك علاقة بين حرارة المحيطات والجفاف..وجاء أنه سيكون موسم هذا العام ٨٨/ ١٩٨٩ أكبر عام جفاف في السودان، وبعد ذلك تأسف عند بعض زملائه هنا عن أن نبوءته خاطئة).. (أما موضوع الجراد،فبالطبع كما تعلمون أن الجراد توالد بسبب الأمطار..وأستطيع أن أقول بالنسبة لنا في السودان حدث تحضير من إمكاناتنا وإمكانات الأصدقاء: ٢٢ طائرة لمواجهة حوالي نصف مليون هكتار..وبإعادة التقدير رفعت لاثنين مليون هكتار..وستوسع الجهود لتغطية القطر..أما موضوع الألف عام هذا فهو كفيضان النيل الأزرق في الاستوائية، وكجفاف موسم ٨٨/ ١٩٨٩ ، والغول والعنقاء.. من أساطير أجهزة الإعلام.. أسطورة أخرى أذكرها لأنها راجت أخيراً أن الأمطار كثيرة،ولكن في غير مواقع الإنتاج،وقد طلبتُ من الأخوة في الإرصاد الجوي تقديم دراسة وتحليل،فقدموا دراسة خاصة بمواقع الأمطار في مراكز الإنتاج،وكانت النتيجة التي وصلوا إليها أنه لم تتأثر أي من مناطق الإنتاج الزراعي بفترة انقطاع المطر،مما يضمن مواصلة الإنتاج، وقد بدأت الأمطار في ميعادها ولم تتأخر في أي منطقة).. (الحقيقة أن نظامنا نظام شوري ومشاركة وحرية ومساءلة وليس فيه التجبر ولا التصعر ولا التستر،.. ، نحن نطالب بأن نعامل بحقيقتنا لا بأغراض الآخرين.. الخير الوارد بالنسبة لهذا الموسم كبير إن استطعنا أن نواجه الأضرار الكثيرة التي ذكرناها من ناحية زراعية، ومن ناحية مائية، ومن ناحية مرعى، ومن ناحية الدروس المستفادة من كل هذه النواحي، ويمكن أن يحدث خير كبير إذا استطعنا أن نغالب ونواجه الأخطار التي ذكرناها).*

ونحن نعلم أن محصول ذلك العام كان ضخماً ورفد مخزون البلاد الإستراتيجي بشكل غير مسبوق، حتى أكلته الإنقاذ سني قحطها وشؤمها التي تلت.

أما الشهادة التي قدمها في كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة، عن تلك السيول فجاء فيها:

(في عام ١٩٨٨ م هطلت الأمطار على الـ سودان بـ صورة غير عادية، وفاض النيل بحجم غير عادي، بل غيّر النيل مجراه.

أما مقياس الأمطار فمتو سط هطول الأمطار على العا صمة سنوياً يبلغ ١٦٠ مم، لكن في أ سبوع واحد من يوم ٣٠/ ٧/ ١٩٨٨ م إلى يوم ٧/ ٨/ ١٩٨٨ م هطلت أمطار في العاصمة بلغت ٢٧٩,٥ مم.

أما النيل فقد كان مقياسه قريباً من مقياس فيضان ١٩٤٦ م، ولكن لأن أمطاراً هطلت بصورة غير معتادة في مناطق الـسودان الـشمالية ما أدى لتدفق سيول زادت من مياه النيل في شمال الـسودان، وهجمت على القرى على ضفاف النيل، فإن فيضان ١٩٨٨ م كان أبلغ أثراً على الإقليم الشمالي من فيضان ١٩٤٦ م.

أ ما في العاصــمة فقد أدى هطول الأ مطار بالحجم المذكور إلى إيقاف الحياة. فقد تأثر توليد وتوزيع الكهر باء لأن عدداً من محطات التوليد غطتها المياه، و تأثرت تنقية وتوزيع المياه لز يادة الطمي وإتلا فه للمواسير وعرقلة التنقية.

لقد كان الطمي في زمن الفيضان العادي ١٣ غراماً في لتر الماء الواحد.لكن في أغسطس كان اللتر من الماء يحتوي على ٢٧ غراماً من الطمي.

إن توقف الكهرباء يوقف المطاحن والمصــانع. وانقطاع المياه يوقف الحياة. وهذا ماكان في العاصــمة حتى تعرضت لمجاعة وضائقة شديدة.

ولمواجهة هذا الموقف عينتُ لجنة وزارية برئا سة د. عمر نورالدائم (وزير المالية)، وأعطيت صلاحيات ا ستثنائية، وفو ضت لا ستخدام كل إمكانيات الـسودان، وا ستقطاب كل عون الأ شقاء والأ صدقاء لمواجهة هذا الظرف الحرج.

فأقبلت اللجنة على عملها بهمة شديدة، موا صلة الليل بالنهار، متفقدة أحوال الناس في كل أنحاء العا صمة والأقاليم، مستنفرة لكل قدراتنا.

نجحت اللجنة نجاحاً باهراًإذ:

- *أمكن توزيع عدد كبير من الخيام لإيواء الذين سقطت منازلهم.*
- *أمكن توزيع الغذاء للناس بصورة دقيقه وعادلة.*
- *أمكن احتواء الأوبئة حتى أنه لم ينتشر وباء واحد.*
- *استخدمت القوات المسلحة في استلام وتوزيع الإغاثة، ولعبت دوراً متقناً في هذا العمل.*

- أشرف النواب على لجان شعبية في المناطق المختلفة للتأكد من عدالة توزيع الإغاثات.

إن عمل اللجنة الوزارية للإغاثة في الفترة التي أعقبت الكارثة مباشرة(٤/ ٨/ ١٩٨٨م) نموذج حي للنجاح الذي يستطيعه أهل السودان عندما يكون عملهم نفيراً تتكاتف في سبيله كل المجهودات: الوزراء، الخدمة المدنية، القوات المسلحة، النواب، واللجان الشعبية.

لقد اعتمدت اللجنة غالباً على مخزون السودان الغذائي لدرء الكارثة، ولكن جاءتنا نجدة سريعة، هذه المرة من الأشقاء فاقوا الأصدقاء، من الغذاء والدواء والخيام،كان النصيب الأكبر من المملكة العربية السعودية، ولكن كل الأشقاء تقريباً ساهموا: الجماهيرية الليبية، العراق، مصر، الجزائر، اليمن الشمالي، سورية، الأردن، إيران، تركيا، نيجيريا..إلخ.

وبعد أن احتوينا الآثار المباشرة للأمطار والسيول والفيضانات كون مجلس الوزراء لجنة عليا برئاستي لإحصاء الخسائر، ووضع خطة لإعادة التعمير.

اجتمعت هذه اللجنة وعينت لجنة فنية برئاسة السيد أبوزيد محمد صالح لإحصاء الخسائر في كل أنحاء السودان.بسرعة فائقة أحصت اللجنة الخسائر وقدرتها بمبلغ ١٤ بليون جنيه سوداني في كل أنحاء الوطن.

اجتمعت اللجنة الوزراية العليا واعتمدت حجم الخسائر، ووضعت برنامجاً لإعادة التأهيل وإعادة التعمير اشتركت فيه الوزارات المختلفة. ثم خاطبتُ البنك الدولي للدعوة لمؤتمر دولي لدراسة حجم الخسائر والبرنامج الذي و ضعناه لإعادة التعمير. وكانت تلبية البنك الدولي سريعة جداً. فانعقد مؤتمر دولي في الخرطوم في شهر نوفمبر ١٩٨٨م، واستعرض المؤتمر حجم الخسائر، ومقترحاتنا لإعادة التعمير وكونت لجان تخصصية اشترك فيها الخبراء والإداريون السودانيون وانتهى المؤتمر إلى القرارات الآتية:

أ. اعتماد برنامج تأهيل وإعادة تعمير لكل الخسائر في حدود ٤٠٧ ميلون دولار.

ب. إنشاء جهاز خاص لمتابعة أعمال إعادة التعمير بصورة تتناسب مع سرعة الإنجاز المطلوبة على أن يكتمل في ظرف عامين.

ج. تدفع الأسرة الدولية ٩٠٪، من التكاليف. على أن يدفع السودان ١٠٪.

ثم دعا البنك الدولي إلى مؤتمر عالمي في باريس في أول ديسمبر ١٩٨٨م، حضرته إلى جانب الدول الغربية المانحة أمريكا، واليابان، والسعودية، وصندوق النقد الدولي، وفيه حددت كل هذه الأطراف مساهماتها المالية في تمويل برنامج إعادة التعمير في حدود ٤٠٧ ميلون دولار. فكان هذا تجسيداً عملياً لنجاح سياسة السودان الخارجية، والمكانة التي يتمتع بها بين دول العالم كافة.

درست الحكومة هذا البرنامج، ووافقت عليه. حيث كلفت اللجنة الوزارية العليا بمتابعة خطوات التنفيذ.

وبدأ العمل فعلاً في تنفيذ هذا البرنامج الذي من شأنه إعادة تعمير وتأهيل البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية ووسائل الإنتاج التي لحقت بها الخسائر لا سيما في العاصمة والإقليم الشمالي حيث كان التلف أكبر.

ولقد بذل السيد جاسب سنج ممثل البنك الدولي في السودان جهداً وافراً. فقد لعب دوراً أساسياً في استيعاب المشكلة، ومخاطبة رئاسته، وكان يعمل في موقعه بوعي وإمكانات الموظف الدولي، وعاطفة المواطن السوداني، فلا يمكن تناول المشكل المذكور دون أن نحبوه بالاختصاص ونخصه بالشكر.

ولا بد من الإشادة برئاسة البنك الدولي لاستجابتها لكل نداء وجهناه لها في هذا المجال، إضافة إلى مجال إعادة تأهيل مؤسسات التعليم العالي، ومجال إصلاح جميع مؤسسات القطاع العام، وغيرها من المشروعات السودانية المهمة.

إن البنك الدولي منذ عهد ماكنمارا ***McNamara***[١٥٩] *صار ذا وعي وعقل وقلب دولي حقاً. وانتهى به الأمر إلى إدراك مشاكل العالم الفقير والوعي بأبعادها الاجتماعية. ولقد تخلص كثيراً من الأغلال التي قيدت مواقعه في الخمسينات من القرن الماضي.)*

والحقيقة، لقد غرق السيد الصادق بغرق البلاد، وما انتشل إلا بانتشالها، وكان كل شيء يحدث للبلاد يؤثر على عصبه ومخه ويخلط في عظمه لكأنه موصول مع الوطن بسلك من الإحساس الحي. ولسان حاله كشاعر المؤتمر حسن طه الذي استهل قصيدة يمدح فيها السيد الصادق بعنوان (يا قائد الشعب) بقوله:

تحيتي هي باقات أقدمها — من نبع قلبٍ هوى السودان أضناه
قد همت في حبه منذ الصبا وإلى — أن ينتهي أجلي أهواه أهواه
كم غازلتني بنات الشعر فيه كما — قد غازلت قيسَ عند الوصل ليلاه
ففي السويداء من قلبي مكانته — إن مسه الضر ما يلقاه ألقاه

وحقاً، إن مسه الضر ما يلقاه يلقاه!

[١٥٩] انظر تراجم الأعلام في ملاحق الكتاب

كلنا تابعنا موقف الاتحادي الديمقراطي المعترض على إلغاء قوانين سبتمبر والمشترط أن يكون بالتزامن مع إصـدار قوانين إسـلامية بديلة، وكيف غلّ يد حزب الأمة فلم يسـتطع تحقيق وعوده الانتخابية هو الذي يعتبر قوانين سبتمبر تشويهاً للدين وخاض الانتخابات مؤكداًعلى أن قوانين سبتمبر (لا تساوي الحبر الذي كتبت به).. كذلك تحفظ الاتحادي على كوكادام. وكل ذلك عطل تحركات السلام الذي يتطلب إلغاء قوانين سبتمبر ويتطلب الاستناد على كوكادام (اشرب كوكادام بتعبير أروك طون!)، والحكومة الائتلافية بين حزب الأمة والاتحادي ما كان يمكنها أن تتحرك تجاه أية سياسة ما لم يقتنع الاتحادي بالسياسات التي يطالب بها حزب الأمة.

فجأة وفي العهد الجديد الذي صـار فيه الاتحادي منافسـاً لا حليفاً للجبهة الإسـلامية، تخلص من تلك القيود جملة واحدة، وصار يزايد على حزب الأمة في شعاراته. فالحزب الذي رفض المشاركة في لقاء كوكادام في مارس ١٩٨٦م بعد أن انسـحب من التجمع الوطني لإنقاذ السـودان ذاته، ووقع مع الجبهة لاءاته المذكورة، صار الآن الأبعد عنها، وهذا شيء يحمد له بالطبع وقد أدى لاختراقات كبيرة في مسيرة السلام لأنه رجح بكفة الميزان لصـالح السـلام، إذ كان ميزان الجمعية التأسـيسـية مائلاً لصـالح الحرب بوقوف الاتحادي إلى جانب الجبهة مع اللاءات المعرقلة.

في البداية عقد اجتماع بين السيدين سيد أحمد الحسين ومحمد توفيق من جانب والدكتور لام أكول من الجانب الآخر. تلا ذلك اجتماع الميرغني/ قرنق الذي أدى لمبادرة السـلام السـودانية في نوفمبر ١٩٨٨م. المبادرة التي شكلت اختراقاً في مساعي السلام بتحديدها لأسسه واتفاقها على موعد محدد لعقد المؤتمر الدستوري (٣١ ديسمبر ١٩٨٨م)، والتي تباينت الرؤى والمواقف حولها، وسعى السيد الصادق بكل ما يملك من طاقة لتوحيد الموقف بقبولها أساساً والمضي قدماً، فأعاقته توجهات حزبية ومناورات وخلافات لا أول لها ولا آخر، ومع أن الكلمة كادت تتوحد في النهاية حول المطلوب إلا أن الجبهة التي نشـزت عن تلك الوحدة دكت اللعبة كلها وبدأت الفاصل العسكري المقيت من جديد، وبوجه أشد همجية وأكثر فتكاً بالوطن من تجارب العسكرتاريا السابقة.

ونحن هنا سوف نستعرض أهم ما جاء في بيانرئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية حول جهود السلام، في ١٤ ديسمبر ١٩٨٨م، وأهم ما جاء في رده على نقاش أعضاء الجمعية للبيان، ثم نورد تعليقاته النهائية حول عملية السلام والمواقف حولها في كتابات لاحقة.

من بيان ١٤ ديسمبر ١٩٨٨م

في بيان رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية وبعد خلفية مقتضبة لمشكلة الجنوب واتفاق الرأي السوداني حول الحل السلمي، ومدى المأساة الإنسانية في الجنوب، تحدث عن تحرك الحكومة في ثلاثة محاور أولها العمل على إغاثة المتضررين، والثاني الجهود الدولية بدعوة المعسكرين الدوليين في سبتمبر ١٩٨٦م للإقلاع عن المواجهات الإقليمية وإطفاء بؤر الالتهاب في العالم، والتخلي عن الانحياز في سياسة الحكومة الدولية والتحرك الإقليمي الداعم للسلام، والثالث هو مبادرات السلام السودانية التي وصفها بقوله:

(مبادرات السلام السودانية التي بدأت منذ سقوط السفاح واشتملت مبادرات الحكومة الانتقالية (هي):

- *مبادرة اللواء عثمان عبد الله وزير الدفاع الانتقالي، ٢٣ مايو ١٩٨٥م.*
- *مبادرة د. الجزولي دفع اله رئيس الوزراء الانتقالي، ١ يونيو ١٩٨٥م.*
- *البيان السياسي التمهيدي حول المؤتمر القومي لمسألة الجنوب، ٢٥ أغسطس ١٩٨٥م.*

ثم مبادرات الحكومة المنتخبة:

- *خطاب الحكومة ٧ يوليو ١٩٨٦م.*
- *مبادرة ٦ أبريل ١٩٨٧م.*
- *مبادرة ٦ أبريل ١٩٨٨م.*

الاستجابة لكل النداءات والوساطات: ندوة واشنطن (١٦-١٧ فبراير ١٩٨٧م)، مؤتمر انتراكشن بهاري مارس ١٩٨٨م، ووساطات الأفراد والجماعات المختلفة.

إن المبادرات الرسمية خلقت مناخاً مساعداً، ولكن المجهودات التي تمت على الصعيد السياسي الشعبي هي التي قطعت شوطاً ملموساً في الطريق نحو السلام، وذلك على النحو التالي:

١) الاتصالات التي أجراها التجمع الوطني لإنقاذ البلاد والمحادثات التي دارت حتى صدر إعلان كوكادام في ٢٤/٣/١٩٨٦م وهو إعلان وضع إطاراً للسلام مقتبساً في الغالب من ميثاق الانتفاضة، وهي المرة الأولى التي يوضع فيها إطار محدد للسلام.

٢) اجتماع رئيس حزب الأمة بقيادة الحركة في ٣١ يوليو ١٩٨٦م، ونتائجه:

- *التأمين على إعلان كوكادام كأساس.*

- ضـرورة إيجاد صـيغة أوسـع من كوكادام يشـارك فيها الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية.

- الاتفاق على ما سـكت عنه إعلان كوكادام، مثل: ما هي القوانين التي تحل محل قوانين سـبتمبر المتفق على إلغائها.

- تسمية الاجتماع المزمع: المؤتمر القومي الدستوري.

٣) اتصالات الجبهة الإسلامية القومية وإعلانها ميثاق السودان كأطروحة للتوفيق بين الوحدة والتنوع في السودان، في يناير ١٩٨٧م.

٤) اتصـالات الأحزاب الأفريقية السـودانية لا سـيما لقاء ٧/ ٧/ ١٩٨٨م الذي حدد لأول مرة تاريخاً مبدئياً للمؤتمر القومي الدستوري ليعقد قبل نهاية عام ١٩٨٨م.

٥) مبادرة الحزب الاتحادي الديمقراطي التي أدت لتوقيع اتفاق ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م، وأهم إنجازاتها:

- تجاوز الخلاف حول الدستور.

- وضع صيغة مرنة حول القوانين.

- تحديد موعد للمؤتمر القومي الدستوري.

وينبغي أن نذكر ان هذه المبادرة الأخيرة وما صاحبها من اتفاق خلقت جسر تفاهم بين الطرفين، كما أنها أطلقت أصداء تجاوب داخلية وخارجية واسعة مما سيكون له أثره الإيجابي في مسيرة السلام).. (يسرني ومن هذا المنبر أن أعلن أن الخطى على المحاور الثلاثة صـارت بدرجة من النجاح، فها هي قوافل اللجنة الدولية للصليب الأحمر سائرة، وها هي العلاقات السودانية الأثيوبية متجهة نحو درجات أعلى من الصداقة وحسن الجوار ومستهدفة السلام في المنطقة كهدف مشترك، وها هو الاتفاق الأخير قد خطا بقافلة السلام خطوة واسعة. إن الاتفاق الأخير قد خاطب القوى السياسـية السـودانية بقوله: يناشـد الطرفان كافة القوى السياسية السودانية ضرورة الانضمام الفوري لهذا الجهد الوطني المخلص من أجل السلام واستقرار البلاد.

ومنذ ذلك الحين أعلنت غالبية القوى السـياسـية داخل حكومة الوفاق الوطني تأييدها له كخطوة أخيرة نحو المؤتمر القومي الدستوري، وكذلك غالبية القوى السياسية الممثلة بداخل الجمعية وخارجها، وأعلنت الجبهة الإسلامية القومية تحفظات معينة، تحفظات لم تمنعها قبول المشاركة في اللجنة الوطنية التحضيرية، ولا قبول المشاركة في المؤتمر القومي الدستوري والموافقة على موعده. ولم تمنعها تأييد قيام رئيس الوزراء بالاتصـال بالجانب الآخر للاتفاق على تنفيذ ما يخص الحكومة من الإجراءات التمهيدية مثل تكوين واختصاصات اللجنة الفنية المشتركة.

إن من الشـــروط المطلوبة لنجاح عمليات الســـلام أن يكون المناخ الدولي مناســـباً، وأن يكون المناخ الإقليمي مواتياً، ومن باب أولى أن يكون المناخ الوطني مواكباً. وإن بعض القوى الـسـياسـية مع إدراكها هذه الحقائق مـستخفة بالمناخ الوطني، فلا مانع عندهم من عزل بعض القوى الـسيا سية، بل ربما خططوا لعزلها في ســتار مظلة الســلام. هذه اتجاهات ضــارة فلا ســبيل لســلام إذا لم نوفر له الحد الأدنى من تأييد القوى السيا سية الرئيسية بالسودان، وإلا فنحن نستشفي من داء بداء: إذا ا ستشفيت من داء بداء فأقتل ما أعلك ما شــفاكا!). .(وتبياناً للأمر بجلاء ووضــوح، وقفلاً لأبواب الغموض ومنعاً لمن يريد إضــاعة الزمن الوطني بالمناورات فإنني اقترح أن توافق الجمعية الموقرة على المعاني التي وردت في هذا البيان، لا سيما في مساعي الـسلام، وأن تؤيد المقترح المحدد الآتي: أنه من رأي الجمعية التأ سيسية الموافقة على عقد المؤتمر القومي الدستوري في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٨ م، وتكليف رئيس الوزراء باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك).

كان هم السيد الصادق تحقيق إجماع وطني حول القضية، وكان منزعجاً من سعي البعض لإقصاء الجبهة، أما الناظر لكتاب دكتور محمد علي جادين فيرى أنهم قابلوه انزعاجاً بانزعاج، إذ لم يكن هناك أدنى تفهم لهذا الحرص على استصحاب الجبهة، حتى جر الأمر إليه اتهام بالأخوانية!

كلمات السـيد الصـادق اللاحقة في رده على نقاش الأعضـاء لبيانه تؤكد خشـيته من عزل جهة وأن يكون ذلك باباً لمغامرة جديدة.. ولقد كدح كدحاً أسـطورياً ليأتي بالجبهة في خطوط سـكك حديد الوطن، ولكنها كانت اتجهت نحو خطوط (القصر رئيسا والسجن حبيساً) وهو المشهد الميلودرامي الأول في عهد الكجر المشئوم الذي لم نبلغ نهايته السعيدة بعد!

ليس صحيحاً أن الجبهة عُزلت وأن رئيس الوزراء مور ست عليه ضغوط من الجيش لإقصاء الجبهة فقد رفض الانصـياع لأي من تلك الآراء التي رآها لا تعني الجيش ولن يسـتجاب لها مثلما سـوف نرى، بيد أن الجبهة في حساباتها السلطوية رأت أن الانقلاب العسكري هو وسيلتها لاستلام السلطة القراح، فنفذته.

الـشاهد، إنه منذ إبرام اتفاقية الـسلام الـسودانية (الميرغني/ قرنق) أجرى الـصادق العديد من الاتـصالات بهدف توحيد الكلمة حولها وإنجاح مسيرتها في النهاية، فكان اللقاء في منزل الدكتور علي حسن تاج الدين بينه وبين محمد عثمان الميرغني وحـسن الترابي، ثم كان اللقاء بالحزب الـشيوعي، ثم بالتجمع النقابي، واعتقد أنه بعد كل تلك المداولات التي اتفقت على ضــرورة توحيد الكلمة حول الســلام قد حقق إجماعاً حول المفاهيم التي صــاغها في بيانه المقدم في ١٤ ديســمبر. ولكن حينما نوقش البيان داخل الجمعية، أصــر الاتحادي الديمقراطي على تقديم مقترح موازٍ لمقترحه يقضــي بإجازة مبادرة الســلام الســودانية كما هي وبدون أي تحفظ أو تعديل لأي مما جاء فيها،مراهناً على فكرة أنه ساعي السلام الوحيد والبقية معرقلون ولا يهم في رسم هذه الصورة أن تثمر اتفاقية السلام أم تذهب مع الرياح! وذلك برغم كل ما قيل عن أنه ليس من

مصلحة السلام السعي لشق الوحدة الوطنية وإظهار أن هناك خلاف حول المبادرة، بل الأجدى محاولة استصحاب التحفظات الموضوعية والتعامل معها بمرونة حتى يتحقق الإجماع المنشود حول قضية لا تحتمل المناورة.

خاطب السيد الصادق الجمعية بعد أسبوع، أي في ٢١ ديسمبر ١٩٨٨م، رداً على النقاشات والمقترحات المقدمة داخل الجمعية نقاشاً لبيانه واقتراحه، في محاولة أخيرة لإنقاذ الوحدة حول السلام، فشرح تفاصيل المداولات واللقاءات التي جرت منذ إبرام الاتفاقية وتقديمه البيان بناء عليها، واقترح في النهاية صيغة تحقق الوحدة مهما كان رأي الجمعية من إجازة مقترحه أم التعديلات عليه. ونحن سوف ننقل أدناه فقرات كاملة من الخطاب الذي يشرح ويوضح ويذكر تفاصيل ما جرى بعد التوقيع والكدح الصادقي نحو وحدة الكلمة، حلمه الكبير.

فبعد أن شرح السيد الصادق التقدم الذي حدث في محور الإغاثة، والمحور الخارجي بإذاعة البيان السوداني الأثيوبي المشترك، قال عن محور التفاوض مع الذين يحملون السلاح: *(هذا المحور حدثت فيه خطوات ولكنه أكثر تلك المحاور حتى الآن تعثراً، ولكنني أعتقد أننا بالتصميم ووحدة الكلمة ووضوح الرؤية نستطيع أيضاً أن نحقق إنجازات في هذا المحور أيضاً إن شاء الله مثل ما حققنا في محاور أخرى)..(إن الذي بدأ ووضع لنا إطاراً للحديث مع بعضنا بعضاً نحن الدولة السودانية والقوى السياسية السودانية والذين يحملون السلاح ضدها هو ذلك الإعلان الذي حدث أثناء الفترة الانتقالية: إعلان كوكادام، الذي وضع اتفاقاً بين التجمع الوطني لإنقاذ السودان وبين الحركة. وضع ذلك الإعلان الإطار الأول لعملية التفاوض من أجل السلام، ثم جاء الإطار الأخير الذي بنى على ما سبقه وحقق خطوات أشرت إليها في بياني، ذلك هو اتفاق ١٦ نوفمبر الماضي، ونحن لا نستطيع أن نقول إن هذا الاتفاق أو هذه المبادرة مجردة من مساهمات الآخرين، ومن مقدمات ساعدت عليها وأدت إلى هذا الموقف. ونحن حرصنا جداً على نجاحها لأننا مهما كان الذين قاموا بها حزبيين نعتقد أنهم وهم في حزبهم يحالفوننا العمل القومي والوطني، ويشاركوننا الوطن، ولذلك كنا نتعهد ونتتبع ونتابع ما يحققون في هذا المجال. وكان مطروحاً لي في زمن هذه المقابلات أن أجري مقابلات مماثلة، رأيت الاعتذار عنها لكي يفسح المجال واسعاً للقيام بهذا الاتصال، ولكي نقوّم هذا الاتصال بعد أن يكتمل عوده وأن ينشر علينا ونطلع عليه.*

واعتقد أن ما قلته بشأن هذه المبادرة من إيجابيات وصفتها في البيان كانت موضوعية، أؤيدها وأدعمها مهما تطور الموقف من الآن إلى مصير آخر، ولا أقف عند هذا الحد بل أقول نحن حاولنا أن نحقق ما يمكن تحقيق الإجماع عليه من هذا، بل كنا نسمع مرة والثانية والثالثة إذاعات إخوتنا الذين يحملون السلاح، وكان واضحاً أنهم يطرحون هذه المبادرة للسلام طرحاً فيه معانٍ كيدية واضحة، لأنه لا معنى أن نقول إننا (الطرفان) نناشد كافة القوى السياسية السودانية بضرورة الانضمام الفوري لهذا الجهد الوطني المخلص

من أجل السـلام واستقرار البلاد، وفي نفس الوقت تختار قوى سياسية تعلم أنها هي صاحبة الأغلبية وتراشقها بما تريد وتشاء من أوهام واتهامات وإساءات. ماذا يعني هذا؟ ألا يعني أن هذا الطرح فيه عدم حرص على الوئام ووحدة الكلمة حول هذه المناشدة نفسها؟

على كل حال، قررنا أن نسكت وأن نصبر، وألا نرد على كل هذه الإساءات والاتهامات، بل ونقبل كل هذا التجريح حرصاً منا أيضاً على توحيد الكلمة حول قضية السلام. بل أكثر من ذلك، كان الموقف الذي أصدره حزب الأمة في بيانه الأول موقفاً فيه تأييد لإيجابيات، وفيه تحفظات، وناقشنا هذا الذي أصدره حزب الأمة في بيانه الأول، ورأينا أنه كما قيل لئن يخطيء الإمام في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة، ولذلك رأينا أن نقدم الخير ونستبشر، وأن نساهم في عجلة السلام بأن نسحب أية تحفظات ونؤكد أننا كحزب نوافق على هذه المبادرة لنجاحها، وليس هذا فقط، بل إن على الطرف المحالف لنا في الجبهة الإسلامية القومية، وكان موقفه إلى حد كبير سلبياً من هذا الاتفاق، قلنا ينبغي أن نحرص على تضييق الشقة، ولذلك دعونا لاجتماع مشترك جلس فيه ممثلون لهذه القوى، السادة محمد عثمان الميرغني، والدكتور حسن عبد الله الترابي، اجتمعنا معاً في يوم ٣٠ نوفمبر. هذا الاجتماع الغرض الأساسي منه تضييق الشقة، ومحاولة إيجاد قاسم مشترك لدعم عملية السلام لتأكيدها وإنجاحها، ولله الحمد برز في ذلك الاتفاق تفاهم أمكننا من وضع معالم، تلك المعالم التي قللت من الخلاف، واتجهت أكثر نحو الوئام والوفاق.

ليس هذا فقط، بل اجتمعنا مع القوى السياسية المختلفة: الحزب الشيوعي السوداني حتى نتفق على توحيد الكلمة، نتفق على أن السلام يعني ألا يُعزل أحد، وكان هذا مما اتفقنا عليه. والتجمع النقابي وهؤلاء زملاء كانوا معنا في فترة ما متحالفين، وناقشنا معاً هذه المسائل واتفقنا أن المطلوب هو السلام وأنه مهما كانت الشكليات ينبغي أن نتجاوزها لتوحيد الكلمة الوطنية.

وهكذا كان البيان الذي تلوته هنا، وكان الاجتماع الذي انعقد مع هؤلاء الأخوة، وحضره عدد منهم يمثلهم بمن فيهم الأخ زعيم المعارضة، إيجابياً في ضرورة توحيد الكلمة، وفي أن الصورة التي اهتدينا لها لتوحيد الكلمة هي صورة صحيحة. قالوا هذا في الاجتماع وأعلنوه علناً.

إذن هدفنا كان أن نعمل في ظل هذه الحركة كلها وهذا الزخم السلامي، وأن نعمل لتحقيق الوئام، وأعتقد أننا قطعنا في هذا شوطاً كبيراً تصورتُ معه بعد كل هذه الاتصالات أن البيان الذي قدمته يأتي في قمة هذه الجهود).

(إن ما جاء في هذا البيان يلخص ثمرة محاولة لتحقيق الوئام لا لإفشال حركة السلام ولكن لإنجاح حركة السلام، والخطأ فيمن يظن أن هذا البيان هو شيء أتى فردياً أو فوقياً. هذا البيان هو عملية تحضير واتصال ومواصلة وحوار دؤوب ليلاً ونهاراً شمل الكثيرين بغرض الوئام، لأنني اعتقد حقاً وصدقاً أننا لا نستطيع أن

نحقق السلام إذا كانت الجبهة الداخلية منقسمة عليه، والسلام لا يمكن أن يقوم أو أن نتقدم نحوه إذا نحن فتحنا في أمام هذه المسألة الهامة اختلافاً داخلياً بين القوى السياسية السودانية.

وعندما ظهر لي أن هناك ضرورة لتحضير المحاربين الذين نتفاوض معهم لمتابعة ومعرفة ما يدور داخلياً حتى يعلموا أن جوهر عملية السلام هو جوهر متفق عليه وإن اختلف على الأشكال حتى لا يتأثروا ببعض الإشاعات أو الإعلانات أن هناك تحفظاً على قضية السلام، انتدبت شخصين مسؤولين للاتصال بهم والتأكيد لهم أنه بالنسبة لجوهر عملية السلام لا تحفظ من أحد، ولكن هناك مشاكل الحركة السودانية قادرة بوسائلها وعبر مؤسساتها أن تعالجها وأن تتطرق إليها، وبالفعل ذهب ذلك الوفد وأجرى من اتصالات وتوضيحات.

إنني أعتقد أن البيان الذي قدمته وما فيه من مرونة وما فيه من توفيق أمر متفق عليه بيني وبين قيادات الأحزاب المختلفة، ولا يمكن أن أعقل أن يعامل هذا الموضوع كأنه محاولة لكسب سياسي أو كسب حزبي أو إضاعة قضية السلام، فالجميع يعلمون ويوافقون على أن الشروط لحركة السلام لا يمكن أن تتعدى في حدها المباشر ثلاثة اعتبارات: رأي الحركة، والوئام الداخلي، والمناخ الإقليمي. ولا شك أبداً عندنا أن رأي الحركة مهم، وقد قيل لي من التفسيرات حول التشدد لأخوتنا في الاتحادي الديمقراطي أن خطاباً جاء من السيد جون قرنق يقول إنه يعتقد أن اتفاقه مع الاتحادي الديمقراطي بشكله وطوله وعرضه وتفاصيله هو الذي ينبغي أن يؤيد وإلا فلا، الحقيقة أنه لا أحد يستطيع وهو يتعامل في قضايا السلام أن يتعامل بهذه الطريقة، فالحديث الذي ورد وهو حديث طيب، يناشد الطرفان كافة القوى السياسية ضرورة الانضمام الفوري لهذا الجهد الوطني المخلص من أجل السلام واستقرار البلاد، حسناً، ولكن أنت عرضت على القوى السياسية الأخرى رأياً هل يعني هذا أنك تطلب منهم مائة بالمائة أن يؤيدوا رأيك هذا بكل شدة فيه وضمة وكسرة؟

نعم الاتحادي الديمقراطي عرض هذا بصدق ووضوح، وناقشنا بجدية، ولكن لا يستطيع أي حزب من الأحزاب أن يضمن قرار حزبه نفسه وحده فيما يتقدم أو ما يقول ناهيك عن الأحزاب الأخرى، ولذلك لا بد أن يكون مفهوماً أن هذا الموضوع مطروح بقدر من المرونة لا تفسد جوهر حركة السلام، ولكن تسمح للآراء غير المنضوية والملتزمة داخل الحركة وداخل الاتحادي الديمقراطي برأي ما، وإلا لكان الموقف أننا نأمر الحركات السياسية السودانية بهذا وذاك، ولا اعتقد أن أحداً عاقلاً يستطيع أن يفعل ذلك حتى ولو كان مؤيداً من ٩٠ بالمائة من السودانيين، فعليه أن يعطي مجالاً لرأي العشرة بالمائة الأخرى، وكان اقتراحنا لمن قالوا هذا، حسناً، فليرد الاتحادي الديمقراطي بأن مسؤوليتي كطرف في الاتفاق أن أعرض الاتفاق على الآخرين وأن أحاول إقناعهم، فإن أتيت ب٩٠ بالمائة مما التزمت به فهذا نجاح، وإن اتيت ب٩٥ بالمائة فهذا نجاح، ولكن لا أطالب بمائة بالمائة،...، هذا في رأيي طلب المستحيل، إذا أردت أن تطاع فسل ما يستطاع.

ما هي المخاطر؟ إننا لا نشك في أن القوى السياسية السودانية تحب السلام، وربما اختلفت اجتهاداتها في الكيفية ولكنها تريد السلام وتفضله وتختاره. ولكنني لا أبريء كثيراً من الذين يعتقدون أن هذه فرصة لتعكير المناخ السياسي ولتعكير المناخ الديمقراطي لكي يتآمروا ضده. ولا شك عندي أن المحاولة الانقلابية الأخيرة هي محاولة لاستغلال هذا المناخ،...، ولذلك فالمناخ السياسي الحالي وما فيه من إمكانات ومحاولات أقول بوضوح وصراحة إننا نناقش هذه القضايا في ظل الديمقراطية ولكل حقه في أن يرى ما يرى، وأن يحدد ما يحدد، ولكن ينبغي أن نعلم أن قضية السلام قضية حقيقية وهامة وحساسة، وينبغي أن نحرص عليها جميعاً. وفي النهاية هذه المبادرات هل سوف تحقق السلام أم لا؟ لا نستطيع أن نحكم على أي واحدة إلا بعد أن نرى ثمارها، كما قال السيد المسيح بثمارها تعرفونها، فنحن أمامنا هذه المبادرة وسعينا أن نحقق لها مجالاً كبيراً من الوئام، وربما أمكن أن نحقق ذلك ولكن إذا فاتنا ذلك فينبغي أن نعلم أننا لا نستطيع أن نحقق السلام أولاً كما قال عدد من المتحدثين.

السلام يقتضي في المقام الأول الوئام وإلا فلن نتمكن من تحقيقه بالصورة التي نريد، بل ربما فتح الباب لهؤلاء المغامرين، وبعضنا، ربما كان لحيرته أو لضعف نظرته، ربما كان يرحب بمؤامرات المغامرين. هؤلاء أقول لهم: أنت إذا فتحت باب المغامرات لن تعلم من سيأتي من هذا الباب، هل هو المغامر الذي تريد أم المغامر الذي سوف تكون أنت أول ضحاياه!

ثم أولئك الذين لا هم عندهم إلا تصيد الفرص للانطلاق من الحقوق النقابية لتحقيق سلطة أو صلاحية أو موقف أو موقع سياسي، هؤلاء الذين يتحدثون كأن عندهم سلطة سياسية ضائعة وكلما هبت ريح: ما لاح برق أو ترنم طائر.. إلا انثنيتُ ولي فؤاد شيِّقُ. كلما لاح برق ظنوها انتفاضة، وانتفضوا أو استعدوا لها. الانتفاضة لها ظروفها واعتباراتها ولكن بعض الأخوة حرفوا على موضوع الانتفاضة هذا.

ثم هناك بعض القوى الأجنبية التي لا يعجبها ما في السودان من ديمقراطية وتوجهات، هؤلاء يريدون الإساءة للديمقراطية، ولا أبريء هؤلاء من أنهم في كل أزمة من الأزمات يلعبون دوراً كبيراً في تفخيم وتضخيم الأزمة السياسية ليستنتج الجميع أنه لا يمكن أن نضيع زمننا كله في مناورات الأحزاب، ولذلك علينا أن نبحث عن وصي يريحنا من هذه المناورات. وأنا اعتقد حقاً بأن هناك جهات، وهذا ليس موضوع نظري وإنما معلومات، أن هناك جهات لا يعجبها ما يدور في السودان، ولذلك كل شيء في السودان ينبغي أن يتأزم لكي يربط ما بين التأزم والديمقراطية وننتهي منهما معاً. وواجبنا الذي سوف نقوم به إن شاء الله بكل معنى الكلمة، وبكل مسئولية أن نحمي الكيان السوداني وأن نحمي القرار الديمقراطي. اعلموا أنني وزملائي سوف نحمي الكيان السوداني ونحمي القرار الديمقراطي، ونواجه التآمر بكل أبعاده الداخلية والخارجية).

(الموقف الـ صحيح بالنـ سبة لأخوتنا الذي يحالفوننا ويـ شاطروننا الموقف ويعاوننا ونعاونهم في قـ ضية السـلام هو أن يقولوا لنا: إننا نوافق على ما يجمع صـفنا الداخلي، ونتقدم معاً نحن وهم للتحدث مع الطرف المقاتل للاتفاق على ما من شأنه الوصول للمؤتمر القومي الدستوري.

إنني اعتقد أن التعديلات التي قدمت للبيان والاقتراح ليس لها معنى، ولذلك أرجو من هذا المجلس أن يرفضـها، وأن يقرر المجلس بشـأن البيان الذي قدمته، وبناء على إجازة هذا البيان وما في صـلبه من قرارات، فإنني بعد قرار الجمعية التي سـوف تتخذه سـأبني على مراحل السـلام من نواحيها المختلفة، وبتأييد منكم ومن حكومتي، وانطلاقاً من رصيد متفق عليه من اتفاقيات بما فيها الاتفاق الأخير، فإنني سأواصل الاتصال بالطرف الآخر للعمل من أجل السلام. الفرق هو أننا نتعامل مع الاتفاق بمرونة تتيح لنا وضع ضوابط وقف إطلاق النار ورفع حالة الطواريء، ومسـألة الاتفاقيات، وتكوين اللجنة التحضـيرية وغيرها، على أسـاس ينطلق من الاتفاقيات ولكنه يفتح مجال الاتفاق على ما يمكن أن يدخل فيه اختلاف. وندائي للذين قدموا التعديلات: إذا كان الطرف الآخر إنما يريد مناورة وهو ماضٍ في سـبيل القتال فهذا من شـأنه وله معناه وموقفه، وإن كان يريد السـلام حقاً فسـوف يكتمل الاتفاق على الأمور والتوجه نحو المؤتمر، ونؤكد أننا سـنمضـي في ذلك بالتشـاور مع الآخرين محالفين أو معارضـين، فنحن في اجتماع يوليو ١٩٨٦م قلنا لمفاوضـينا من الحركة التي تحمل السـلاح إننا حزب الأمة قد شـاركنا في إعلان كوكادام ولكننا نعتقد أن قضية السلام ينبغي أن تشمل الآخرين، وبقي أن يدخل معنا الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة القومية الإ سلامية، كان ذلك في يوليو، وجئنا وأبلغنا أخوتنا.. وكانت الجبهة في المعار ضة، ومع ذلك كنا حريـ صين أن يشمل قرار السلام كل القوى السياسية ذات الوزن).. (كذلك موقفنا من الأخوة في (يوساب) عندما أتوا باتفاقهم اقترحنا أن ما قدموه يشـكل خطوة إيجابية، وأن تقوم لجنة من ثمانية أشـخاص تمثلهم وتمثلنا في الحكومة، وتكون بمثابة وسـيلة في السـعي لعقد المؤتمر في وقته، ولكن أيضـاً حرصـاً على النهج القومي في قضـية السـلام.والآن عندما ظهر أن هناك خلافاً حول الاقتراح الذي قدمته كان همي في طول الفترة أن نبلغ موقفاً إجماعياً. وسـأقص المحاولات لأؤكد أننا لا نألو جهداً في توحيد كلمة السـودانيين ما اسـتطعنا لذلك سبيلاً.

بعد أن قدمت الاقتراح وفي تقديري أن البيان والاقتراح موافق على معناه بيننا وبين الاتحادي الديمقراطي، مع هذا كله ولـ شعوري بأن هناك اختلافاً لا بد أن نبحث عن و سيلة مرنة لتوحيد الكلمة لأنه وحتى لو كانت معي أغلبية في بياني لا أسـتطيع أن أمضـي فيه إلى نهايته دون مشـاركة الحزب الاتحادي الديمقراطي، هذا ما قلته في اجتماع يوليو ١٩٨٦م، وأقوله الآن، و سأوا صل القول فيه باعتبار أنه لا بد في قـ ضية الـ سلام أن تتفق الجبهة الداخلية وأن يتحد الصف الوطني، وأنه بغير هذا لا سبيل لتحقيق السلام.

جاءني في المحاولة الأولى نائبان وقالا لي أنهما مبعوثان من الهيئة البرلمانية للاتحادي الديمقراطي ويريدان أن نتفق وأن يبلغاني أن الهيئة البرلمانية للاتحادي الديمقراطي تريد أن تُذكر المبادرة باسمها وبصورة واضحة محددة. قلت لهم كما تعلمون أنا أحاول توحيد الكلمة ضعوا أنفسكم معي ولنبحث معاً وسيلة لتوحيد الكلمة. قال أحدهم أنا أقترح الآتي: يقوم منا من يستفسر عن الموضوع وترد أنت على هذا الاستفسار برد ما، إذا حدث ذلك فنحن نتفق على هذه الكلمة ونؤيد البيان وتتحد الكلمة، فقلت له خير، فأنتم اذهبوا إلى الجماعة فإذا اتفقتم على هذا تعالوا لي، وأنا مستعد بعد ذلك أن أواصل المشاورات، فكان الذهاب بدون رجعة.

ثانياً التقيت زعيماً كبيراً من الأخوة في نفس الحزب وتناولنا الرأي في هذا الموضوع، وكنا جميعاً حريصين جداً على توحيد الكلمة واقترح لي هو أن يجري تعديلاً في جملة من الجمل توضح أو تشير إلى الاتفاق بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨م فقلت له حسن، أنا مستعد أن أبحث هذا، ولكن أن يأتي لي هذا كممثل لأخوتنا فإن كان ممثلاً لهم فأنا أوافق على أننا نواصل المشوار على أساسه، وذهب ولم يعد.

ثم اتصل بي أحد الأجاويد السودانيين، هذا الأخ الأجواد قال لي إن هناك فكرة أن تسحب الاقتراحات جميعها، وأن يصوت على بيانك، واستبشرتُ بهذه الفكرة وظننتُ أن المقصود طبعاً الاقتراحات المعدلة لا الاقتراح الوارد في صلب بياني، وعلى كل حال كان هذا سوء فهم، بينما هو كان يفهم الجزء الذي ظنه أنني أوافق عليه أن البيان يصوت عليه دون الإشارة إلى الاقتراح. لم تكن الصورة واضحة، فعرض علي شيئاً قبلته ولكن عندما فهمت بعد ذلك أن المقصود هو أن نسحب كل الاقتراحات وأن يصوت على مقدمة البيان فقط، رأيت أن هذا لا يقدمنا كثيراً.

وكانت هناك الخطوة الأخيرة اليوم. أن يجاز البيان والاقتراح وأن التزم كرئيس وزراء بأن الإجراءات التي سوف أتخذها سوف تعرض لمجلس الوزراء ليكون ما يتخذ بشأنها بتأييد منه، وأن ينطلق من مبادرات السلام لا سيما الأخيرة، وأن هذا يعرض لمجلس الوزراء مترتباً على قرار الجمعية الإيجابي بشأن البيان والاقتراح، وقيل لي إن هذا يمكن أن يحقق إجماع الرأي، ووافقتُ ولكن بعد ذلك اتضح لي أن هذا أيضاً لا يحققه. وأنا لا أذكر هذه المسائل مناً على أحد ولا تفاخراً وهذه المسائل بتواريخها ووثائقها مثبتة عندي، ولا أذكرها لأفضح أحداً).

هنا تقدم النائب الشيخ يوسف التهامي بنقطة نظام مردها انزعاجه من أن في الأمر فضيحة، وتساءل (ما هي الفضيحة التي تفضحنا؟ إننا رجال نتفاوض معكم لمصلحة هذا السودان، استقرار هذا السودان لا للكسب الحزبي)، ولكن رئيس الجمعية السيد محمد يوسف محمد رأى أن (هذه ليست نقطة نظام وهذا التعبير يعني لا يريد أن يشهر بأحد).

وقال الصادق بعد أن تعهد بالمضي قدماً في السلام وطالب بأن يقف الجميع أمام المؤامرات التي تضر السودان: *(إننا في النهاية لسنا طلاب اتفاقات، ولكن طلاب اتفاقات تفي بالشرط المطلوب، وهو توحيد كلمة السودانيين بالنسبة لحركة السلام، وأود أن أوجه نداء لكل أخوتي وزملائي الآن أنه حبذا لو استطعنا أن نزيل التعديلات، حبذا لو استطعنا أن نتفق على موقف واحد، ولكن ما دمنا قد لا نتفق، أود أن أعرض عليهم كلمة سواء، وأرجو أن نتفق عليها. فإن فاز بأغلبية الجمعية التأسيسية تعديلهم، أنا متنح عن المسئولية وليتولى منهم من يتولى المسئولية وأعد بأن نتعاون في قضية السلام، وإن فاز رأينا بقرار الجمعية فإن الذي أرجوه أن يدعموا مسيرتنا للسلام وأن يقفوا معها، وأن يؤيدوها حتى نبلغ بمجهودنا الوطني السلام.. إن في هذا نوعاً من الاستجابة لنداء أو تساؤل الأخ د. سليمان أبو صالح أو الأخ منصور العجب، كلاهما تساءل كيف يمكن أن نخترق انقساماً سوف يعطل مسيرة السلام؟ فلنقل إننا نتفق على عدم تعطيل عملية السلام، فقط هناك اجتهادات مختلفة السبيل إلى السلام)*.

الشاهد، لقد كانت هناك نقاط موضوعية شملتها التحفظات (التي اشتهرت لاحقاً بلفظ التوضيحات) متعلقة بمسائل إجرائية حول توقيت وقف إطلاق النار ورفع حالة الطوارئ، ومسألة إلغاء الاتفاقيات الأجنبية، وتكوين اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وهي ذاتها مما شملتها مباحثات الصادق مع قرنق في ٣١ يوليو ١٩٨٦م مثلما أوضحنا آنفاً.. لكن يبدو أن كثيرين انتقدوا تلك (التوضيحات) أو انزعجوا منها بدون معرفة ماهيتها ومدى موضوعيتها بل انطلقوا من حكم مسبق أنها مناورة.

وقد أشار البطل في مقالاته حول الديمقراطية الثالثة إلى موقف أحد أعضاء مجلس قيادة (الثورة) الكجرية بعد انقلابهم فى يونيو ١٩٨٩م مباشرة، حيث نظمت له مقابلة مع الصحافى البريطانى جوليان أوزين من صحيفة الفاينانشيال تايمز الأمريكية، فحينما سأل الصحفى عضو مجلس القيادة عن تلك التوضيحات وموقفه منها (انطلق عضو مجلس الثورة فى (وصلة) هجوم على رئيس الوزراء السابق،..، ثم ختم الوصلة بأن ذكر أنه يرفض موقف المهدى و(توضيحاته) من مبادرة الميرغنى)، وحينما سأله الصحفى عما إذا كان يعترض على جميع النقاط أم بعضها قال إنه يرفضها كلها، ولكن كان الموقف محرجاً حينما بدأ الصحفى يقرأ النقاط ثم سأله تحديداً عن تلك المتعلقة بتوقيت رفع حالة الطوارىء بعد وقف إطلاق النار، فبحسب البطل (كان عدد من كبار ضباط القوات المسلحة المتقاعدين قد طلبوا مقابلة رئيس الوزراء قبل ذلك، ونبهوه إلى بعض المخاطر الاستراتيجية فى اتفاق الميرغنى-قرنق، والتمسوا حماية ظهر القوات المسلحة بعدم الموافقة على رفع حالة الطوارئ قبل التزام جيش الحركة بوقف إطلاق النار. وتفهم رئيس الوزراء ذلك المطلب وتبناه، فكان واحداً من (التوضيحات) التى ضمنها مذكرته الشهيرة. سأل جوليان أوزين عضو مجلس قيادة الثورة عن وجه اعتراضه، وهو ضابط في القوات المسلحة، على هذه النقطة تحديداً، طالما أن هدفها النهائي

هو تأمين القوات المســلحة وحمايتها وتعزيز مركزها.. هنا أجفل القيادى الانقاذوى وارتبك، وطلب أن ينظر فى الكراسة التى كان الصحافى يقرأ منها،..، ثم أخذ يقرأ بصعوبة ويسأل عن النقاط واحدة واحدة، بعد أن اتضح أنه يقرأها ويتعرف عليها للمرة الأولى!)

الشاهد، مهما كان هناك من نقاط موضوعية ونقاش لها، إلا أن شكل المباحثات الذي اتضح في كلمة السيد الصادق أمام الجمعية التأسيسية أظهر أن توتراً وا ستقطاباً حاداً تسيد الموقف، فالإ شارة للاتفاقية في صلب اقتراح رئيس الوزراء مسألة ما كان لها أن تتعرض لنقاش وقد شكلت الاتفاقية اختراقاً ليس لأنها الأولى ولكن للثقل الذي وضعه حولها الطرفان والأطراف الدولية الوالجة خاصة مصر وأمريكا، صحيح كان في الأمر مكايدة لأنه صحبته حملة ضد حزب الأمة تحديداً من قبل الحركة الـ شعبية وإعلامها مما يـ شي بسوء نية، و صحيح كان فيه مزايدة فالحزب الاتحادي أ صلاً قادم للسلام و شعاراته وا شتراطاته التي تبناها حزب الأمة قبله، ولكنه أراد أن يكون كأنه أب السلام وأمه وما عدا ذلك زعانف (تماماً كما حدث عشية الاستقلال)، ولكن واضح أن الهيئة البرلمانية لحزب الأمة استجابت لتلك المزايدات والاستفزازات بطريقة عوقت توحيد الكلمة، وسوف نرى في شهادات السيد الصادق اللاحقة حديثه المؤكد لذلك وأنه طالب السيد محمد عثمان الميرغني تأجيل تقديم الاتفاقية ونقاشها ريثما يتخلص من المعوقات داخل حزبه[١٦٠]، ولكن الاتحادي أصر على التقديم وأصر على تعديل مقترح رئيس الوزراء بالشكل الذي جعل كأنما الجمعية رفضت الاتفاقية.

وذكر السيد الصادق كذلك إنه حينما سأل الشريف زين العابدين الهندي لم العجلة؟ ذكر له إن هناك ضغوط أجنبية وراء الأمر، ورأى الـ سيد الـ صادق أن الا ستخبارات المـ صرية كانت وراء ذلك وهي تـ سعى لإحراج الحكومة.

وفي النهاية أمكن تجاوز هذه الخسارة الاستراتيجية التي أتت بها التكتيكات الخاطئة بتعبير السيد الصادق،وذلك عبر بيان يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٨٨م الذي شكل اتفاقاً بين الأمة ممثلاً في السيد الصادق والاتحادي ممثلاً في السيد محمد عثمان الميرغني. ولكن التعويق الأهم كان حينما ركب الاتحادي موجة انتفا ضة الـ سكر وقرر أن ينـ سحب من الحكومة ليجعل حزب الأمة في شراكة طاغية مع الجبهة الإ سلامية، وسط تذمر شعبي وإقليمي متزايد.

---

[١٦٠] حلقات شاهد على العصر، نوفمبر ٢٠١٥م

ولنطالع أوراق السيد الصادق عن الاتفاقية في شهادته حول التجربة الديمقراطية، فبعد أن تطرق لتكوين حكومة الوفاق قال: *(كانت حدة التنافس بين الاتحادي والجبهة قد بلغت أوجها، وكل طرف يسعى لإبعاد الآخر. كنت أتحدث مع الطرفين في كثير من القضايا ومنها قضية الاتفاق على إطار السلام. كلاهما كان غائباً*

في كوكادام ولم يشترك في الإعلان. وفي أغسطس١٩٨٨م أبلغني الأخوة في الاتحادي الديمقراطي أنهم بدأوا اتصالات بالحركة الشعبية للتوصل للتفاهم حول السلام. فشجعتهم على ذلك برغم تزايد الغضب الشعبي على تصرفات الحركة الشعبية بعد إسقاط الطائرة. وحينما نوقش أمر منع الاتصالات بها داخل مجلس الوزراء طالبت باستثناء اتصالات الاتحادي الديمقراطي بقرار من مجلس الوزراء، فوافق الآخرون واستمرت تلك الاتصالات حتى أدت إلى تنظيم اجتماع بين وفد بقيادة زعيم الاتحادي الديمقراطي وآخر بقيادة الدكتور جون قرنق في نوفمبر١٩٨٨م. اجتمعت قبيل سفر الوفد الاتحادي بالسيد محمد عثمان الميرغني وتم الاتفاق على أسس معينة سجلها السيد محمد الحسن عبد الله يس. ثم تم لقاء أديس أبابا بين الطرفين وأثمر اتفاقية السلام السودانية في ١٦/ ١١/ ١٩٨٨م.

أيد هذه الاتفاقية وتحمس لها الاتحادي الديمقراطي وعناصر سياسية أخرى في السودان من أحزاب الانتفاضة والتجمع النقابي واتحاد العمال وتحمس لها الشارع السياسي السوداني. أما الجبهة الإسلامية فقد عارضتها واعتبرتها مروقاً على الدين وانحرافاً واستسلاماً. وأيدها حزب الأمة من حيث المبدأ وأصدر بياناً بذلك ولكن مع تأييدنا لها سعينا إلى سد الفجوة مع حليفنا، بفكرة أساسية هي أن السلام قضية وطنية أساسية لا يحسن السير فيها بانقسام بل يجب تحقيق أقصى إجماع وطني ممكن.

دعوت كلاً من السيد محمد عثمان الميرغني والدكتور حسن الترابي إلى اجتماع بمنزل الدكتور على حسن تاج الدين تحدثت فيه عن ضرورة توحيد الجبهة الداخلية تجاه السلام، وناشدت فيه زعيمي الاتحادي والجبهة الإسلامية الالتقاء في موقف وسط لقبول اتفاق نوفمبر ١٩٨٨م كإطار للسلام، على أن تبحث أي تحفظات على بنوده مع الحركة الشعبية في إطار الحكومة. وقد وافق الاجتماع على اقتراحي بإعلان موافقة الحكومة على اتفاق نوفمبر ١٩٨٨م في مؤتمر صحفي وذلك بتفويض من المجتمعين. وبعث كل من وزير الخارجية د. حسين سليمان أبو صالح ووزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل للاجتماع مع الحركة الشعبية للتشاور حول التحفظات وتوضيح بنود الاتفاق والاتفاق على ترتيبات تنفيذه.

عقدت المؤتمر الصحفي ثم كلفت الوزيرين بالسفر للقاء الحركة الشعبية ولكن الحكومة الأثيوبية طلبت تأجيل زيارتهم إلى حين حضور رئيس وزراء أثيوبيا الذي كان يزمع زيارة السودان في نفس الشهر وذلك ليطلع على برنامج الحكومة السودانية ومساهمتها في السلام في شمال أثيوبيا. ولكن تأجيل سفر الوفد الوزاري انتكس بالوفاق مرة أخرى.

وعملت على إنقاذ الموقف وتحقيق إجماع حول اتفاق السلام وبعد التشاور مع قيادتي الاتحادي والجبهة عرضت الأمر على الجمعية موضحاً فيه مزايا اتفاق نوفمبر ١٩٨٨م والنقاط التي تحتاج إلى توضيح ثم طلبت من الجمعية الموافقة على عقد المؤتمر الدستوري في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨م وفق ما نصت عليه الاتفاقية وتفويضي لتذليل كل العقبات لعقد المؤتمر الدستوري.

ولكن بعض قيادات الاتحادي وهي سعيدة بالسند الشعبي الذي وجدته الاتفاقية حرصت على وضعنا أمام خيار واحد تأييد الاتفاقية كما وردت دون أي تعديل أو معارضتها، لذلك تقدموا بتعديل اقتراحي في الجمعية بالنص على الموافقة على الاتفاقية بكامل نصوصها بدلاً عن التفويض المطلوب لي كرئيس للوزراء للتعامل مع الموقف وإجازة الاتفاقية ضمنياً بالموافقة على عقد المؤتمر الدستوري في نهاية ديسمبر حسب نص الاتفاقية. دارت مناقشات وعقدت اجتماعات في أروقة الجمعية بين قادة الأحزاب الثلاثة لتوحيد الموقف. وتم الاتفاق فعلاً على أن يسحب الاتحادي الديمقراطي اقتراحه كيما يتم التصويت على اقتراحي ولكن كانت الهيئة البرلمانية للاتحادي قد عبئت ولذلك صوتت الجمعية ممكنة لاقتراح رئيس الوزراء. وبدا كأنما الجمعية قد رفضت الاتفاقية.

والحقيقة أن الأمر لم يكن كذلك، لقد كنا ندرك أن اتفاق ١٦/١١/١٩٨٨م معلم بارز على طريق السلام، ومنذ توقيعه حرصت كرئيس للوزراء على تأكيد التجاوب القومي معه، ولكن الخلاف الذي بدا في الجمعية التأسيسية كأنه ضدها كان سببه ملابسات أخرى.

تحفظي الوحيد حينها كان ضرورة أن نسعى لجعل الاتفاق الثنائي قومياً. وقلت للسيد محمد عثمان الميرغني دعني أعمل على إقناع المتحفظين لتحقيق الإجماع ووافق السيد محمد عثمان على هذا الرأي. ولكن بعض نواب الاتحادي الديمقراطي قرروا عدم الانتظار وقدموا الاتفاقية للجمعية التأسيسية رغم التزام السيد محمد عثمان بالإمهال بعض الوقت. وكان الوسيط بيني والسيد محمد عثمان الميرغني هو السيد أحمد سعد عمر. وأثناء تداول الأمر في الجمعية التأسيسية التقيت السيد زين العابدين الهندي لأشرح له أهمية التريث، وأعده بأن المسألة سوف تعالج ويجاز الاتفاق بالإجماع. ولكن الشريف زين العابدين قال لي إنه لا يفهم إصرار جماعة النواب الاتحاديين- الذين أصروا أن يقدموا الاتفاقية حتى إذا سقطت- اللهم إلا أن يكون وراء ذلك جهة غير سودانية. كان واضحاً في ذلك الوقت أن الاستخبارات المصرية تحيك المشاكل للديمقراطية الثالثة، وقد ظهر هذا جلياً في هذه المشكلة، وفي مشكلة الإصرار على ترشيح د. أحمد السيد حمد بدون تفاهم حوله، برغم تفاهمي والسيد محمد عثمان الميرغني الذي فحواه أن المسائل التي توجب تصويتاً مشتركاً من الحزبين ينبغي ألا تقدم لتصويت إلا بعد أن تتفاهم عليها الهيئات البرلمانية.

ولدى إصرار مقدمي الاتفاقية للجمعية على تقديمها كما هي دون السماح للآخرين بأي تأجيل أو تعديل كان رد فعل الهيئة البرلمانية لحزب الأمة التصويت ضدها، لا رفضاً لمحتواها ولكن رفضاً لهذا الأسلوب التحكمي كما ظهر جلياً في خطابي للجمعية.

بعد أن صوتت أغلبية النواب ضد المبادرة السودانية كان رأيي أن هذه خسارة إستراتيجية أتت بها التكتيكات الخاطئة، لذلك تحركت لإنقاذها واتصلت بالسيد محمد عثمان الميرغني وفي يوم ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٨م توصلت لصيغة فيها توضيحات للمبادرة وافق عليها السيد محمد عثمان الميرغني وأعلناها في نفس اليوم.

ثم طرأت على حكومة الوفاق ظروف لا صلة لها بمبادرة السلام أدت لانسحاب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٨م. وبالرغم من ذلك سعيت للإجماع حول المبادرة وبالفعل اجتمع ثلاثتنا: السيد محمد عثمان الميرغني والدكتور حسن الترابي وشخصي في القصر لدى السيد أحمد الميرغني وأمن الجميع على الصيغة المعلنة في ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٨م، كان ذلك في ٤/ ١/ ١٩٨٩م حيث صدر بيان باسم ثلاثتنا في نفس اليوم يعلن عن اتفاق مشترك على إجازة المبادرة السودانية بعد أن أضافوا توضيحات معينة لتحقيق الإجماع.) [١٦١]

انتفاضة السكر ٢٨ ديسمبر

لقد كان فوران الشارع في هذه الانتفاضة عظيماً، وأذكر أني شهدتها كطالبة بكلية الهندسة والمعمار بجامعة الخرطوم، كنت أسير في ردهات داخلية الطالبات نهار يوم ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٨م وهو ذروة أيام انتفاضة السكر حينما سرى في الجامعة كلها خبر البطش الرسمي بالانتفاضة بالرصاص الحي، وفار في رأسي الغضب، كيف تتجرأ الحكومة الديمقراطية على زهق أرواح الشعب؟ وما الفرق بينها إذن وبين السفاح الذي سرنا وسار الشعب كله في مظاهرات مارس وأبريل رفضاً له؟ كيف يقوم الصادق المهدي العادل كما شهدت والحليم كما عرفت والواسع كما خبرت بمثل هذه الأفاعيل؟ كنت تلك الفتاة الغاضبة السائرة مع الرافضين للتجبر والبطش، واقترب مني حينها أستاذنا المتخرج حديثا في الكلية (دكتور التاج) ونصحني بالابتعاد مشفقا مما يمكن أن تحدثه فيّ الجموع لو تعرفوا على هويتي، رددته محاولة أن يكون ذلك بلطف، وسرت في طريقي لأنني لم أكن حينها أمثل الحكومة ولو كنت ابنة رئيس الوزراء، كنت أمثل الرفض للظلم.. لم يكن في ذلك الوقت هواتف محمولة لأستفسر عم حدث وأسمع الحقيقية. ساقتني أرجلي للميدان الشرقي مع مسيرة الغضب حيث تجمع آلاف خاطبها رجل اعتقدتُ أنه الدكتور أمين مكي مدني، حتى هاتفني دكتور أمين

---

[١٦١] من كتابه ميزان المصير الوطني

مكي لاحقاً وبعد أن كتبت في مقالي الراتب بصحيفة الأحداث أواخر عام ٢٠٠٩م حول تلك الذكريات، وصحح المعلومة التي ذكر إنها سببت جفوة بينه وبين العديدين في حزب الأمة.

الشخص الذي خاطب الجموع الحاشدة في الميدان الشرقي، وهو من قادة التجمع النقابي، تحدث وقال إننا مثلما رفضنا تجبر العسكريين بالأمس، نرفض الظلم والقهر المدني اليوم، ونادى بانتفاضة تطيح بالديكتاتورية المدنية. وقد كان امتحاناً عسيراً ساقه الله لي لأدرك هل أقف مع الحق أم مع الأحباب! وبعد نهاية المظاهرة لم أذهب للداخلية وفضلت أن أعبر عن رفضي ضمن الشارع السوداني لما جرى ولكن في آذان الأحباب، ذهبت لبيتنا بالملازمين ممتطية سيارة أجرة، وأمام المنزل وجدت الأستاذة سارة نقد الله وكانت التي تلقت غضبي واستنكاري: ما هذا الذي فعلتموه؟ انفجرت في وجهها! لكن سارة أخبرتني كيف قام مندسون مجهولون بضرب المتظاهرين بالرصاص الحي والشرطة بريئة منه، وكيف استنكر مجلس الوزراء الحدث ووجه بالتحقيق بل ورجع عن قراره المتخذ قبل يومين برفع أسعار السكر استجابة للمطالب الشعبية.

صحح دكتور أمين عبر الهاتف ما نشرته (وكنت ذكرتُ أنه الذي خاطب الحشد الضخم في الميدان الشرقي بالجامعة)، وقال إنه في ذلك اليوم إبان انتفاضة السكر توجه لاجتماع التجمع النقابي بنادي الأساتذة بجامعة الخرطوم. وفي الاجتماع جاءهم خبر أن الطلبة معهم جثمان وهم محتشدين في تجمع كبير في الميدان الشرقي، وقرروا فض الاجتماع والتدخل لاحتواء الموقف هناك ومخاطبة الطلاب بضرورة إرجاع الجثمان للمشرحة. وذهبوا بالفعل للميدان الشرقي ووجدوا أحد قادة التجمع النقابي وكان يخطب بالمعاني المذكورة حول ضرورة القضاء على الديكتاتورية المدنية. ولكنه ذهب للميدان الشرقي للحديث لقادة المظاهرة بضرورة إرجاع الجثمان خاصة وقد كان الوقت في منتصف النهار فالاحتفاظ بجثمان في ذلك الوقت غير صحيح صحياً ولا أخلاقيا ولا دينياً. وأنه لم يخطب قط ولم يحادث إلا الطالب الذي كان يفاوضهم، قال وفي ذلك الوقت همس أحد الطلبة في أذني أن الجثمان ليس لطالب وأن الطالب الذي اعتقدناه جثمانه حي معنا في الموكب (المقتول هو الشاب/ طارق الشاذلي)[١٦٢]، وقد رد بأنه أياً كان الحال فالاحتجاز غير صحيح للأسباب المذكورة ولا بد من إرجاع الجثمان، وأعلن الطلبة أنهم سيقومون بإرجاعه شريطة أن يصطحبهم قادة التجمع النقابي في عملية الإرجاع، وقد يكون ذلك نوعا من الحماية، فاصطحبهم هو ود. مأمون محمد حسين، وقرروا أن يمشوا في موكب الإرجاع بخلاف مسيرة المظاهرة، فمشوا غرباً

[١٦٢] جادين، سابق ص ٢٥٢، ولكن يورد أن ذلك كان يوم ٢٩ ديسمبر، وفي الحقيقة التواريخ التي يوردها بشأن انتفاضة السكر تحتاج لمراجعة فذروة الانتفاضة كانت يوم ٢٨ ديسمبر وليس ٢٩، وهو نفس اليوم الذي أرسل فيه محمد عثمان الميرغني خطاب الانسحاب من الحكومة للصادق وليس يوم ٢٧ ، كذلك هو اليوم الذي تم فيه التراجع عن القرارات وخمدت من بعد الانتفاضة.

بشـــارع الجامعة وبدلاً عن الذهاب بشـــارع المك نمر ســـلكوا شـــارع القصـــر وتوجهوا جنوباً ودخلوا المستشفى من شارعها الشرقي و صولاً للمشرحة في أقصى الجزء الغربي من المستشفى. وحينما و صلوا للمشرحة قال

الطبيب في المشرحة إنه لن يستطيع أن يستلم الجثمان لأنه لن يدرك هل هو نفسه فاستلام الجثمان يكون عبر الشرطة، وكانوا في حيرة من أمرهم حتى لمح دكتور أمين القا ضي عوض حسن النور قا ضي الخرطوم شمال (والنائب العام حالياً) فذهب له وخاطبه بالمسألة وقام بدوره بمخاطبة الطبيب فا ستلم الجثمان بأمر القاضي.

وقال الدكتور أمين إن شبهة ا شتراكه والدكتور مأمون في المظاهرة التي تحمل الجثمان جاءت من تقارير رجال الأمن المتابعين للانتفاضـــة بأجهزة الاتصـــال اللاســـلكي، فقد كانوا يرفعون تقارير مباشـــرة لمجلس الوزراء حول المظاهرات، وبعضـــهم كان يتابع موكب الإرجاع ويتابع المســـيرة وأنها في الشـــارع كذا يتقدمها أمين مكي مدني و مأمون محمد حســـين، (فأ خذ قادة الحكو مة ا لديمقراطية الفكرة أننا تقدمنا موكباً احتجاجياً). وأكد لي دكتور أمين وهو يفصح لأول مرة حول ملابسات تلك القضية: (وقد سبب هذا توتراً بيني وبين أهلي وأحبابي، فقد صارت تصرفات التظاهرة –شايلين جثة في المظاهرة يعرضوا بيها كما قال عمر نور الدائم رحمه الله– صـــارت مضـــاعفة إذ أتت من فلان الفلاني بالذات، وســـببت هذه المعلومات المغلوطة جفوة بيني وبين ابن خالي المرحوم صلاح عبد السلام الذي لم أتكلم معه عن الحادثة وأ صحح معلوماته إلا عشية انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م)[١٦٣].

الحبيبة ســـارة نقد الله التى كنت لاقيتها عصـــر يوم ٢٨ أمام منزلنا بالملازمين ذكرت إنها كانت فى دار الأمةبأم درمان حينما اتصلت بها الحبيبة سارا الفاضل وأخبرتها بالمظاهرات فى الخرطوم، فمرتا على الحبيبة رشـــيدة عبد الكريم و كا نت حينها وزيرة دو لة بوزارة التعليم، ثم ذهبن جميعاً إلى مبنى مجلس الوزراء بالخرطوم وقابلن الســـيد رئيس الوزراء ودكتور عمر نور الدائم والســـيد صـــلاح عبدالســـلام وجاء بعدهن الحبيب على العمدة عبد الماجد (من كبار الأنصـــار)، قالت: (وفى هذه الأثناء جاءت المظاهرة أمام أبواب المجلس وكان رأى سيد صادق وبإصرار أن يخرج لمخاطبة المظاهرة وكنت مؤيدة لرأيه، ولكن كان الباقون معترضين تماماً خاصة الحبيبين عمر وصلاح، وفى النهاية مع اعتراضهم الشديد وإصرارى على وجاهة رأي رئيس الوزراء رأوا أن أخرج والحبيب علي العمدة لمخاطبة المتظاهرين ونزلنا لذلك الغرض ولكن الشرطة

---

[١٦٣] رباح الصادق، خير والبطل ورسالة اعتذار ومحبة للدكتور أمين مكي مدني، الأحداث في ٢ يناير ٢٠١٠م

أغلقت الباب ومنعونا من الخروج لمخاطبة التظاهرة وبعدها رجعنا للبقية وتقرر عقد اجتماع مجلس وزراء في بيت الضيافة)[١٦٤]. وأكدت سارة أنهم كقيادات للحزب تابعوا اجتماع بيت الضيافة ومخرجاته ثم عادوا لأم درمان. وكان ذلك الاجتماع هو الذي قرر التراجع عن قرار الزيادة، والتحقيق في أحداث القتل.

تم احتواء انتفاضة السكر فوراً بالتراجع عن القرارات، ولكن كان من أبرز الآثار انسحاب الحزب الاتحادي الديمقراطي في خطوة ميكافيلية إذ أراد أن يركب صهوة الجماهير نحو مجد أثيل. أو إلى أين؟ الله أعلم!!

ومهما كانت دوافع الاتحادي الديمقراطي، فإن زيادة ثقل الجبهة في الحكومة كان له ثمن فادح مثلما سوف نرى.

انسحاب الاتحادي الديمقراطي ٢٨ ديسمبر

انسحب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة في يوم ٢٨ ديسمبر تزامناً مع ذروة الانتفاضة بعد أن وجه الجماهير للمشاركة فيها حتى إسقاط الحكومة التي كان لا يزال جزءاً منها!

بعد انسحاب الاتحادي بحوالي أسبوعين قال السيد الصادق: *(لا شك أبداً أن في تصرفات الأحزاب قصوراً كبيراً من حيث عدم الالتزام بالضوابط في تصرفاتهم بالتضامن الوزاري)* ويواصل حديثه متسائلاً *(لماذا تركنا الحزب الاتحادي الديمقراطي وهو مشارك في السلطة ومشارك في اتخاذ القرارات بزيادة سعر السكر،..، إنني لا أود أن أتحدث بلغة إذا خاصم فجر، لا بد أن نتحدث بموضوعية ونتحدث بضوابط أساسية لأنه مهما اختلفنا بيننا الإسلام وبيننا السودان وينبغي أن نراعي حرماتهما)..(وأنا كل الذي أرجوه أن لا يظهر في معاملات الأحزاب السودانية ما كان يحدث من خلافات بين الأنصار والختمية، خلافات بين الأمة والاتحادي، تلك فترة من الزمان عاصرناها وأذقنا بعضنا بأس بعض)*[١٦٥].

ولاحقاًكتب عن انتفاضة السكر وانسحاب الاتحادي قائلاً:

(في يوم ٢٦/١٢/١٩٨٨م اتخذت حكومة الوفاق قرارات بشأن زيادة الضرائب. أهمها رفع سعر رطل السكر من ٥٠ قرشاً إلى ثلاثة جنيهات للرطل.

---

[١٦٤] إفادة الحبيبة سارة نقد الله عبر رسالة في يوم ٨ ديسمبر ٢٠١٥م

[١٦٥] خطابه في ندوة مدني بتاريخ ١٠ يناير ١٩٨٩، نقلا عن قسم السيد، سابق، ص ١٣٨-١٣٩ و١٤٠

لقد وجدت هذه القرارات معارضة واسعة في الهيئة البرلمانية لحزبي الأمة والاتحادي والنقابات وتحرك ضدها الشارع السوداني بحجم واسع وفي يوم ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٨م بعد الاجتماع بمجلس الوزراء قررتُ تجميد القرارات ودعوتُ الأحزاب والنقابات والاقتصاديين إلى مؤتمر تداولي لإيجاد بديل.

ولكن التيار الاتحادي الذي آثر عدم المرونة في طرح اتفاقية ١٦/ ١١/ ١٩٨٨م في الجمعية اعتقد أن تحرك النقابات والشارع كفيل بإسقاط الحكومة، لذلك ضغط على قيادة الحزب للانسحاب من الحكومة، إذ وصلني هذا القرار حوالى الساعة الثامنة مساء[١٦٦]، وقبلها بساعات وصلني خطاب من السيد محمد عثمان يعترض فيه على إعفاء محافظ البحر الأحمر (فقراي) وطالب بإعادة النظر فيه باعتباره مشاركاً في الحكومة.

كان تحليل هؤلاء أن الحكومة لا محالة ساقطة، ولكن استجاب الجميع لدعوة المؤتمر التداولي، حين عين المؤتمر لجنة برئاسة السيد ألدو أجو، واستعد للبحث عن بدائل للضرائب، مع الإبقاء على زيادات الرواتب والأجور لأن الزيادة إنما قررت لتمويل البنود الآتية:

.رفع الحد الأدنى للأجور من ٦٠ جنيهاً إلى ٣٠٠ جنيه في الشهر.

.إزالة المفارقات في هياكل الخدمة المدنية.

.رفع الحد الأدنى للمعاشات.

.الإنفاق الأمني الإضافي الذي أوجبته ظروف الطوارئ كاللاجئين و النازحين وإعادة التعمير.

وبعد التداول وافق الجميع بالإجماع على إجراءات إيرادية بديلة، واتفق على تجميد سعر رطل السكر ب (١٢٥) قرشاً.

ربما كان الاتحادي الديمقراطي يناور بانسحابه من الحكومة، ولكنني رأيتُ أن أقبل الانسحاب لأنه جاء في وقت ضعف، كان ينبغي أن يتجنب الاتحادي الديمقراطي الانسحاب في مثله، لا سيما وقد كان الاتفاق حول موضوع اتفاقية السلام قد تم بموجب بياني في يوم ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٨م، كما أن الإجراءات المالية التي أعلنت كانت بقرار شارك فيه الاتحادي الديمقراطي...بل إن الجلسة التي قرر فيها رفع سعر رطل السكر إلى ثلاث جنيهات كانت برئاسة د. حسين سليمان أبوصالح نائب رئيس الوزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي.

---

[١٦٦] كان الانسحاب يوم ٢٨ ديسمبر

لم يكن انسحاب الحزب الاتحادي من الحكومة صحيحاً، ولم يكن ثمة مبرر حقيقي لذلك، ولكن نتيجة له صارت الجبهة الإسلامية هي الحزب الثاني في الحكومة، و صارت للاتحاديين زعامة المعارضة، ونتيجة لذلك فإن كل القوى الداخلية التي أيدت اتفاقية السلام وقفت ضد الحكومة بصورتها الجديدة. كما أن الإرتياب في موقف الجبهة الإسلاميه بأنها تعمل ضد السلام وتقف مع خيار الحرب وأنها ستسبب فتنة دينية في السودان، انعكس على الحكومة الجديدة في نظر الغرب والشرق والعرب والأفارقة).

وفي الحقيقة فقد كان موقف الاتحادي الديمقراطي غريباً جداً لأنه كان جزءاً من الحكومة، ولكنه شارك في التظاهرات بشكل رئيسي وفي النهاية قرر الانسحاب من الحكم، مع أنه مشارك أساسي في القرارات! قال المرحوم عبد الرحمن شاخور قطب المريخ الشهير وهو حزب أمة وأنصاري: ناس الاتحادي ديل لاعبين في فريقنا ويشوتوا في قونا![١٦٧]أي أنهم معنا ويهدفون في مرمانا! الأمير عبد الرحمن نقد الله (شفاه الله) وصف الاتحادي بأنه (حزب كـ«الترلة المنفسة» كلما أراد حزب الأمة جره للأمام تنبطح أرضاً وتعرقل المسير لكليهما)[١٦٨].

الأستاذ البطل رسم لوحة سريالية لتصرفات الاتحادي حول القضية، بدءاً بمشاركتهم (الميرغنية) أي بالرجوع للميرغني في قرار رفع أسعار السكر، وذلك بمتابعته للقرار من داخل كابينة مجلس الوزراء، وسخرية الدكتور حسن الترابي اللاذعة من رحلات السيد حسن شبو المكوكية إلى خارج قاعة الاجتماع وعائداً إليها للاتصال به في كل صغيرة وكبيرة، ثم خروج القرار بالإجماع، وبيان الاتحادي داعياً الجماهير لمناهضة القرار الذي صنع على عينه! وأخيراً انسحابه عن الوزارة بطريقة غير نظامية فلم يخبر حتى كل وزراءه، إذ جاء أحدهم للاجتماع التالي حتى أتاه من الترابي الخبر اليقين فلملم أغراضه وخرج محرجاً!

قال البطل إن (عقد الوزراء الممثلين للحزب الاتحادي الديمقراطي في تلك الجلسة كان نضيداً مكتملاً، لا ينقصه وزير. قضى المجلس ليله كله، وبعض الصباح، يستمع الى الخبراء الاقتصاديين ويناقشهم ويتفحص البدائل المتاحة ويتباحثها. وعند الساعات الأولي من فجر اليوم التالي خرج قرار مجلس الوزراء بالاجماع، وفحواه رفع سعر سلعة السكر. كان مخاض القرار في تلك الجلسة عسيراً. في مقدمة الأسباب أن ممثلي حزب الأمة وحزب الجبهة الاسلامية من الوزراء امتلكوا التفويض والقدرة الكاملة على اتخاذ القرار، ولكن المشكلة كالمعتاد كانت في وزراء الحزب الاتحادي الأربعة. ومن أسباب تطاول تلك الجلسة أن الوزير الاتحادي الأستاذ حسن شبو كان يخرج من الجلسة بين الفينة والأخرى إلى غرفة السكرتارية الملحقة بقاعة الاجتماعات ليجري اتصالاً هاتفياً مع السيد محمد عثمان الميرغني، فيبلغه بالموقف ويطلب مباركته على كل خطوة يتم اتخاذها،..، ثم يعود الوزير شبو ليومئ لزملائه من وزراء الحزب بأن

[١٦٧] أحمد دولة، سابق

[١٦٨] قسم السيد، سابق ص ١٦٩

السيد قد وافق وبارك، وهنا، وهنا فقط يعود المجلس لاستئاف عمله والانتقال للبند الجديد.. وفي إحدى المرات قام الوزير شـبو من كرسـيه متجهاً إلى الغرفة الملحقة لمهاتفة الميرغني، فتغير وجه وزير العدل الدكتور حسن الترابي، وقد ضاق ذرعاً بهذا المطل، فصرخ بصوت عالٍ بجرأته و سخريته المعتادة مخاطباً الوزير شبو: يا سيد شبو. ياخي انت الزول البتمشي تتكلم معاهو كل خمسة دقائق ده، ما تجيبو معاك وتقعدو لينا هنا، عشان نخلص من الموضوع ده)!...(صدر قرار رفع الأسعار والروح تكاد تبلغ الحلقوم، بعد موافقة ومباركة الميرغني)..(وعلى الفور قام كاتب هذه الكلمات بصياغة القرار، ضمن مواد أخرى، في صورة بيان صحفي أملاه على محرر السهرة بوكالة السودان للأنباء).. وبعد الاحتجاج الجاهيري الصاخب على القرار (أ صدرت الجبهة الا سلامية بياناً أعلنت فيه أنها كشريك في الحكومة تتحمل المسئولية كاملة عن قرار رفع الأسعار حيث أن وزراءها شاركوا في اتخاذ القرار، وجاء في البيان أن المكتب السياسي للجبهة وجه الوزراء بالسعي لإعادة النظر في القرار. ثم صدر بيان من الهيئة البرلمانية لحزب الامة جاء فيه أن الهيئة ترفض قرار رفع الأسعار وتطلب من الحكومة مراجعته فوراً).. بينما (أصدر السيد الميرغني بيانا للشعب باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي طالب فيه الجماهير بالاستمرار في التظاهر حتي تسقط الحكومة)..(وفي مواجهة الحيرة التي لفّت الكثيرين ا ضطر الميرغني لإ صدار تصريح صحفي جاء فيه أنه قرر سحب وزراء الحزب الاتحادي من الحكومة احتجاجاً على قرار زيادة الأ سعار وا ستجابة لمطالب الجماهير)..(الطريف في الأمر أن الحزب لم يخطر الوزراء أنفسهم بقرار الانسحاب، إذ لم تنعقد أية هيئة أو جهة تنظيمية داخله لتصدر مثل هذا القرار. وفي اليوم التالي عندما انعقد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء، فوجئت السكرتارية بالمغفور له الدكتور أوهاج محمد موسى، وزير الصحة وممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي، ولم يكن قد سمع بخروج حزبه من الحكومة، يدخل القاعة وفي يده حقيبته وأوراقه، ثم يجلس كما اعتاد في المقعد المخصص لوزير الصحة. وهنا صاح الدكتور حسن الترابي بذات سخريته المعتادة التي لا يملك عنها فكاكاً، يخاطب الدكتور أوهاج: يا دكتور انت ما سمعت انو حزبك انسحب من الحكومة؟ مولانا ما كلمك ولاّ شنو؟ وكان موقفاً شديد الحرج بطبيعة الحال، أو قل ابتلاء، تحمله الوزير الاتحادي في صبر يحسد عليه، فتمتم ببضعة كلمات لم يهتم أحد بتمييزها، ثم نهض عن كرسيه وحمل أوراقه وغادر القاعة!)[١٦٩]

كان انسحاب الاتحادي (أغرب من الخيال).. أولاً لأنه ها هو قد نسج مبادرة للسلام، وبرغم محاولة بعض منسوبيه إحراج حزب الأمة بها إلا أن رئيس الوزراء أصم عن كل شيء وسعى قدرته ليوسع لها المواعين وكان هذا واضحاً لمحمد عثمان الذي غدا بطلاً وطنياً بكل مقياس. والصادق ليست لديه بروتوكولات حاكم عام ولا غيره، لديه فقط (بروتوكولات وطن) حتى ولو تم تصنيفه درجة ثانية أو ثالثة أوطيش، لا يهم (والله عالم... وشاهد). فكيف ينسحب الاتحادي في هذا الوقت الحرج؟ أما ثانياً فإن

---

[١٦٩] البطل، الديمقراطية البرلمانية الثالثة، الحلقة السابعة، سابق

الاتحادي إذ انسحب من الحكومة بوزرائه، لم ينسحب من الحكم في مجلس رأس الدولة، فظل أحمد الميرغني رأساً للدولة، وظل يكلف أخاه محمداً بجولات ومهام دبلوماسية يقوم بها بكل ممنونية ويعلق في الصحف حول عزلة البلاد بسبب الجبهة!![١٧٠] سألتُ الحبيب السيد الصادق لماذا لم يستبدلوا السيد أحمد الميرغني رحمه الله في رئاسة الدولة بعد أن صار حزبه يقود المعارضة؟ قال إنهم لم يراجعوا الأمر لأنهم كانوا يأملون في عودة الاتحادي! ولكن ما بال الاتحادي هل كان كذلك يؤمل في العودة؟[١٧١]

يا أخوتي.. قولوا لنا، لماذا لم يسأل أحد الاتحادي عن سبب بقائه في رأس الدولة وهو ينادي بإسقاط الحكومة؟

وبرغم هذه السبل المائلة التي اتخذها الاتحادي، وبرغم فوضويته، فإن غيابه عن الوزارة تسبب في ارتفاع مؤشرات القلق، أولاً لأنه كان وراء مبادرة السلام السودانية وانسحابه من الحكومة جعل كثيرين يتخوفون من ضياع الأمل في استكمال المشوار، وثانياً لتدني شعبية الجبهة لدى الرأي العام السوداني والخوف من أن تحالفها مع حزب الأمة هو في إطار (الإسلام السياسي)، وهذا خوف متأصل لدى دوائر اليسار التي لم تصدق أن الصادق أكثر تقدمية بمراحل وأكثر وسطية بسنوات ضوئية من القيادة الاتحادية التي كانت تفقد أية بوصلة فكرية أو سياسية أصلاً وكانت تكتفي بسياسة ردود الأفعال.. ولعل بوصلتها الأولى هي (بروتوكول الحاكم العام)، لكن كما تلمس في كتابات اليسار فهم يرون الحزب الاتحادي هو الأقرب للوسط، ويصنفون حزب الأمة في اليمين.. وهذه ضمن مسلمات أو قل عجائبيات السياسة السودانية التي لا تحلل حديثاً ولا تتابع سياسة ولا تستكنه فعلاً وإن كان مطرداً على مدى عقود ومنذ مؤتمر الوكلاء بأبا في ١٩٦٣م، حيث ظلت شعارات وأفعال الصادق وتقدميتها بارزة للعيان بما لا يدع مجالاً لشك.. فماذا نحن فاعلون لإقناع الديك؟

ولكن أهم الدروس في مسيرة الاتحادي الديمقراطي، هي ضرورة فك الارتباط بين هذا الحزب وبين مصر الرسمية. لا أحد ينادي بفصم علاقتنا بمصر بل لا بد من تنسيق وارتباط وثيق معها على مستوى شعبي ودبلوماسي واجتماعي واقتصادي وثقافي، ولكن الارتهان لمصر الرسمية التي كانت دائماً عدوة لشعبها نفسه، تدير علاقاتها الإقليمية والدولية بذهنية استخباراتية أمنجية لا تضع مصالح الشعوب أولاً، معناه أن يكون لمصر في خاصرة أية ديمقراطية سودانية سكيناً مغروزة.

---

[١٧٠] انظر جادين، مرجع سابق

[١٧١] عبر مكالمة هاتفية ظهر ٨/ ١٢/ ٢٠١٥م وهو بالقاهرة

كانت مصر الرسمية طيلة فترة الديمقراطية كما نقلنا في كلام السيد الصادق آنفاً تعمل لتكسير النظام الديمقراطي. وقد عدد السيد الصادق في أحد لقاءاته مآخذ السودان على مصر الرسمية بأنها:أولاً: عدم اعتراف مصر بأن حرب الجنوب مفروضة على السودان وإصرارها أنها مشكلة داخلية. ثانياً: بعد حدوث الفيضانات في السودان أصر وزير الصحة المصري على أن بالسودان كوليرا دون التحري من ذلك ورغم الشهادات الدولية التي تثبت عدم وجودها. ثالثاً: وجود نميري بمصر والسماح له بالنشاط السياسي ضد السودان رغم أنه مطلوب للعدالة من قبل الشعب عامة. رابعاً: وجود علاقة بين مصر وحركة قرنق تصل للحد الذي يقابلون فيه رئيس الجمهورية الشيء الذي لم يحدث في أوربا وأمريكا[١٧٢].

هذا وقد عملت مصر المباركية لعرقلة المسيرة الديمقراطية بشتى السبل، فسعت في خلق فتنة بينه وبين المملكة العربية السعودية ودول الخليج، ودعمت حركة قرنق حتى بالسلاح الذي ضنت به على الحكومة الديمقراطية، حتى تساءل المرحوم صلاح أحمد إبراهيم: ما هذه المودة الخفية بين قرنق والسلطات الرسمية المصرية؟ ولماذا طلبت حكومة السودان من مصر أن تعمل على ألا تصل الأسلحة التي تبعث إلى إثيوبيا لأيدي متمردي قرنق ولماذا ترسل مصر أسلحة إلى أثيوبيا على أية حال؟ ولماذا رفضت مصر بيع الذخيرة لحكومة السودان ولو بالدولار الحر على حين عرض التلفزيون الفرنسي تحقيقاً عن تسليم السلاح لعصابات الكونترا في نيكاراجوا، فإذا من بينها الذخيرة المصرية التي تنتجها المصانع الحربية في شبرا؟[١٧٣]

السؤال، تحت أي مبرر (وطني) يمكن لحزب أن يرهن تحركاته لإشارة مصر الرسمية التي هذا هو عوسها في السودان؟

حكومة الوفاق الثانية يناير ١٩٨٩- مارس ١٩٨٩

بعد انسحاب وزراء الاتحادي قام رئيس الوزراء في ١/ ٢/ ١٩٨٩م بإجراء تعديل وزاري وإن استمرت الحكومة بنفس الميثاق (ميثاق الوفاق) وهي حكومة لم تعمر طويلاً، إذ كما قلنا أحاطت بها الشكوك، إضافة لكارثة السيول والفيضانات التي كانت الحكومة لا تزال ترزح تحت معاناتها، ثم دهمتها مثلما سنرى مذكرة الجيش.

---

[١٧٢] قسم السيد، سابق، ص ٢٩٣ نقلا عن لقاء مع مجلة (المسلمون)

[١٧٣] نفسه، ص ٢٩٤، نقلاً عن جريدة السياسة بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٨٨م

ضـمت هذه الحكومة (١٤) وزيراً بجانب السـيد الصـادق، واسـتُحدث فيها منصـب آخر لنائب رئيس الوزراء جنوبي، فصـار فيها السـيد «ألدو اجو دينق» نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للزراعة، ود. حسـن الترابي نائباً لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، واختفت معظم الوزارات المستحدثة في الحكومة السابقة، وفيها نفس الأحزاب المشـاركة في حكومة الوفاق الأولى ما عدا الاتحادي الديمقراطي(١٧٤).وزراء هذه الحكومة هم إضافة للمذكورين: عبد الماجد حامد خليل وزير الدفاع، د. عمر نور الدائم المالية، د. مأمون يوسف وزارة الصـحة، وتاج السـر مصـطفى النقل والمواصـلات، وحافظ الشـيخ الزاكي العدل والنائب العام. ومبارك الفاضل، الداخلية، وحبيب سرنوب الطاقة والتعدين، وعبد الله محمد أحمد، الاقتصاد والتجارة الخارجية، وحسـن شـيخ إدريس الأشـغال العامة، ود. بشـير عمر الثقافة والإعلام، وبكري أحمد عديل زعيم الجمعية التأسيسية، وجوزيف لاسو الشباب والرياضة.

ليس صـحيحاً أن الحكومة خلت من جنوبيين بل لقد اسـتحدث فيها منصـب نائب رئيس وزراء آخر للجنوبيين كان من نصيب السيد ألدو أجو. وقد نسب حديث للبروفسر محمد إبراهيم خليل قوله إنه لأول مرة ينفرد الشماليون بحكم السودان(١٧٥).

هذه الحكومة كما ذكرنا واجهت استقطاباً عظيما في الرأي العام. ولكن الملفت للنظر أنه وبعكس ما كان يحدث في العام الانتقالي، حينما كانت الجبهة الإسلامية هي الأقرب للمجلس العسكري الانتقالي، والأقرب للقوات المسـلحة وللرأي العام داخل القوات المسـلحة وهذا يظهر جلياً في كتاب العميد (م) السـر أحمد سعيد (السيف والطغاة) حيث يرصد كيف دغدغت الجبهة مشاعر ضباط وصف وجنود القوات المسلحة عبر (أمان السودان) وشعاراتها وإعلامها وكيف استعدى التجمع الوطني الجيش عبر تقربه للحركة الشعبية وتعاطفه معها فنظر الجيش بريبة للقاء كوكادام، ولميثاق الدفاع عن الديمقراطية وغيرها من تحركات قوى الانتفاضة. ولكن تضافرت عوامل عدة جعلت الموقف عدائياً بين الجبهة وبين الاتجاه السائد داخل القوات المسلحة التي صارت برمة بالحرب، وصارت تعول على مبادرة السلام السودانية، خاصة مع الدعم الضخم الذي تتلقاه الحركة الشعبية من جهات كثيرة، ومع جنوح الرأي العام السوداني نحو السلام، وهبوط الروح المعنوية للمقاتلين. لذلك فمع بداية العام ١٩٨٩م ومع تزايد الهزائم العسكرية، ومحاولة القيادة العسكرية تعليق الهزائم على قلة الإمكانيات والعتاد، ومواجهة رئيس الوزراء للقادة بحقائق الدعم وحقائق التقصـير، وحقائق الهزيمة المعنوية الموجودة وضـرورة تغيير الإسـتراتيجية ومراجعة ما يحدث والمسـاءلة حول التقصـير، وجهت القيادة العسـكرية اللوم كله نحو الحكومة في مذكرة القوات المسـلحة الشـهيرة في فبراير ١٩٨٩م. تلك المذكرة كانت عملاً صـادماً وضـاراً على المدى البعيد بما هيأته من ذهنية انقلابية اهتبلتها الجبهة الإسلامية القومية.

---

(١٧٤) عبد الباسط سبدرات، قبيلة السيد الوزير، المجهر السياسي

(١٧٥) جادين ص ٢٧٦

وللغرابة هلل الرأي العام المعارض خاصـة داخل الاتحادي الديمقراطي والتجمع النقابي للمذكرة واعتبر أنها قدمت تحليلاً صـحيحاً، وهذا ما يسـتشـف من تحليلات دكتور محمد علي جادين. مع أن الرأي العسكري المو ضوعي، كما في كتابات العميد (م) السر أحمد سعيد، بل المنطق الديمقراطي السليم، يدرك أنها كانت ثغرة في الالتزام بالديمقراطية مهما أعلنت خاصـة فيما اسـتبطنته من لهجة تهديدية، تسـتدعي كل إرث الانقلابات المعروف.

فما هي المذكرة؟ وما الذي أدت إليه؟ بل ما هي الظروف التي هيأت لها وكيف تمت صياغتها بالأساس؟

الطريق إلى مذكرة الجيش فبراير ١٩٨٩

كانت مذكرة الجيش خطوة غير سديدة اتخذها الجنرالات مجمعين وكل منهم يبكي على ليلاه. فبعضهم كان ضجراً من بروز صوت الجبهة الإ سلامية في الحكم،إذ بعد أن كانت الجبهة حبيبة غالبية الجنرالات في الحكم الانتقالي تحولت لعدوتهم لدق طبول الحرب الرعناء في جو لا يتناسـب معها، وروح معنوية ملت القتال.والبعض الآخر كان يحاول تغطية عجزه غير المبرر في ساحات القتال.والبعض الآخر كان يفتل حبالاً لشنق الحكم الديمقراطي عبر انقلاب وشيك، وآخرون ساقتهم روح المعارضة المحضة وهي روح متفشية في بلادنا لكل من حكم وربما في العالم كما تفيد المقولة المنسـوبة للإمام علي أن ثلاثة أرباع الناس ضـد الحاكم هذا إن عدل!

ملابسات تقديم المذكرة

أمامي روايتان لملابسـات تقديم المذكرة، واحدة ترويها وهي ناظرة من داخل الحكومة، والثانية ترويها وهي ناظرة من داخل الجيش، وأعتقد أن تكاملهما ضروري لرؤية الصورة بالأبعاد الكاملة:

رواية السيد رئيس الوزراء **من داخل الحكومة:**

حول ملابسات تقديم المذكرة كتب السيد الصادق مبيناً دوافع وزير الدفاع، ودوافع هيئة القيادة.

أما حول دور وزير الدفاع فقد كتب التالي:

(كان وزير الدفاع عبدالماجد حامد خليل يشعر بالآثار السلبية لبروز الجبهة الإ سلامية.ويحاول موازنة الموقف بكثرة الحديث عن السلام وضرورته والتزام الحكومة به، فتصدى له بعض وزراء الجبهة الإسلامية في الحكومة وعلى رأسهم د.حسن الترابي وأخذوا عليه تكرار حديثه عن السلام كأنه وزير وزارة السلام بينما هو وزير الدفاع وعليه أن يواصـل عمله كذلك ويترك مهمة السـلام للآخرين. وتناول إعلام الجبهة (غير المهذب) الخط وفتح تهجماته على وزير الدفاع.

في هذه الفترة وجهتُ انتقادات للقيادة العامة حول الأداء العسكري حيث وعدوا بعقد اجتماع لمناقشتها، بيد أن الإجتماع اتجه نحو العدول عن بحثها وبدلاً عن ذلك بحث المسائل السياسية والخارجية والإمكانات العسكرية.

أدى هذا الاجتماع إلى كتابة مذكرة القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩م، وواضح في عبارات المذكرة أن السيد وزير الدفاع أو أصدقاؤه قد لعبوا دوراً في إعدادها لا سيما عندما ألح وزير الدفاع على قبول استقالته التي كان قد قدمها لي فأرجأتُ إعلانها في الوقت الذي يلح فيه وزير الدفاع على أن تعلن الاستقالة فوراً. ويلاحظ القراء في سطور هذه المذكرة فحوى مفادها أننا نريد مزيداً من الدعم العسكري، ووجود الجبهة الإسلامية بهذا البروز في السلطة سوف يحول دون ذلك.)

(نص مذكرة الجيش في ملاحق الكتاب).

وأما حول دور هيئة القيادة فكتب رئيس الوزراء التالي:

(كنت أحضر من وقت لآخر تنويراً في غرفة العمليات في جبهات القتال، وبصحبتي أعضاء مجلس الدفاع المكون من وزراء الداخلية، المالية، الخارجية، النائب العام، القائد العام ووزير الدفاع.

وفي سبتمبر ١٩٨٨م سقطت مدينة كبويتا بعد أن انسحبت منها قواتنا المسلحة بطريقة انهزامية وتركت سلاحاً كثيراً استفاد منه العدو من بينه دبابتان. وقررت القيادة العامة أن تدعم الموقف في شرق الاستوائية بإرسال لواء كامل سمته «لواء الردع»، ووفرنا له اللازم من تسليح ومهام ومركبات وبعد أن استلزم إعداده مالاً كثيراً سار لواء الردع إلى إنجاز مهمته. ولكنه بقي عاماً كاملاً في جوبا لا يتحرك لأداء مهمته، وكانت مدينة الناصر في إقليم أعالي النيل محاصرة، وفي سبتمبر رؤي أن ترسل لها كتيبة من كوستى (الكتيبة١١٨) لدعمها ورفع الحصار عنها. تحركت هذه الكتيبة عن طريق شرق النيل وكان معروفاً لدى الجميع- حتى التجار في كوستى- أن شرق النيل يعرقل السير فيه أربعة خيران (نهيرات) وأن الطريق المأمون جغرافياً هو الطريق الغربي وإن تواجدت فيه جيوب متمردين.

أمضت الكتيبة ١١٨ شهرين لم تقطع خلالهما إلا واحداً من الأنهر الصغيرة. كانت الناصر ما زالت صامدة في انتظار النجدة فعندما اتصل بها مدير العمليات (اللواء عبد الله أبوقرون) لا سلكياً ردت عليه بأنها تستطيع الصمود أسبوعين آخرين. ولكن فجأة اضطرت الكتيبة ١١٨ للعودة إلى كوستى لتحاول السير بالضفة الغربية. وعند سماع حامية الناصر لهذا الخبر قررت التسليم فوراً وعدم تعريض القوة لزيادة في الخسائر.

كان لسقوط الناصر أثرٌ سيئٌ على القوات المسلحة لا سيما في جبهات القتال وتقرر أن تتحرك كتيبة من كتائب لواء الردع من جوبا لتوريت لدعم الدفاع فيها.

أرسلت تلك الكتيبة في يناير ١٩٨٩م، وفي الطريق إلى توريت واجهت مقدمتها قوة للعدو تتقدمها إحدى الدبابات التي تم احتيازها من كبويتا. ففوجئت القوة بالعدو يفتح عليها نيران دبابته. هذا الموقف غير المتوقع أحدث صدمة للقوة وشتتها.

صحيح أن بقية الكتيبة استطاعت أن تدمر الدبابة وتهزم الكمين ولكن الذين تشتتوا من هول الصدمة الأولى فروا في كل الاتجاهات حيث لجأ بعضهم إلى ليريا الواقعة ما بين جوبا وتوريت. كانت هناك قوة قتالية كبيرة في ليريا فلما سمعت خبر الدبابة وقد نقله إليها الفارون في شيء من التهويل والمبالغة لم تنتظر تأكيد أو نفي ما سمعت بل استغلت ٦٤ ناقلة مخصصة لها وفرت إلى جوبا تاركة الموقع في ليريا خالياً تماماً.

كان هذا الفرار مقياساً لتدني الروح المعنوية في القوات المسلحة، لأن ليريا تقع في موقع حصين تحيط بها الجبال ولا يمكن دخولها إلا من مدخل واحد يسهل الدفاع عنه. هذه القوة الهاربة المذعورة لم تطع التعليمات عندما قيل لها ألا تدخل جوبا، وبعد لأي اقتنعت بالبقاء خارج جوبا إلى أن يقابلها نائب رئيس هيئة الأركان.

وعندما التقاها الفريق عبدالرحمن سعيد وجدها قوة في حالة معنوية سئية جداً.

هكذا تعددت الشواهد مؤكدة على تدني أداء القوات المسلحة في حامية كبويتا، ولواء الردع، والكتيبة ١١٨ وحامية ليريا.

لقد هالني جداً ما حدث في ليريا،فطلبت تنويراً في غرفة العمليات. وكان الحاضرون وزير الدفاع عبدالماجد حامد خليل، القائد العام،رئيس هيئة الأركان، مدير العمليات، مدير الاستخبارات،وزير المالية،نواب هيئة الأركان،وبعض كبار الضباط وذلك للاستماع لتقرير عن ما حدث في ليريا(يناير١٩٨٩م) فكانت خلاصة التنوير:

١. سرد مختصر لكل ما حدث مما ذكرناه أعلاه.

٢. تفرق الجبهة الداخلية وأداء الإعلام يؤثران سلباً على الروح المعنوية للقوات.

٣. المطالبة بمزيد من الإمكانات العسكرية.

بعد استماعي لهذا التنوير الذي اعتبرته سطحياً جداً خاطبت الحاضرين بالآتي:

إننا حقا نعاني من تصدع في الجبهة الداخلية والموقف الإعلامي غير المسؤول، ولكن هناك مسائل متعلقة بالأداء العسكري الذي هو مسئوليتكم ينبغي ألا نتركها دون دراسة لها.أنا شخصياً لست مقتنعاً بأننا نستخدم ما عندنا من معدات بالكفاءة المطلوبة.وعندي ملاحظات سأبديها لكم بصراحة راجياً أن نعكف على دراستها معا:

أ-هناك انهيار في المستوى القيادي الميداني في كثير من المواقع، والدليل على ذلك ما حدث في كبويتا وليريا ولواء الردع والكتيبة ١١٨ .هذا الانهيار جعل المعدات الموجودة لا تستعمل بكفاءة بل جعلها مصدراً لتسليح العدو.

ب-ثمة هبوط مريع في الروح المعنوية للقوات،فبعد أن كان مجرد ظهور قواتنا يرعب العدو انعكست الآية.

ج-إن خطتنا القتالية قائمة على الدفاع وحده فالعدو هو الذي يختار متى وكيف وأين يهاجم، ونحن لا نهاجم معسكراته ولا خطوط إمداده ولا نهاجمه من خلفه لذلك تركنا له زمام المبادرة وهذا يلحق بنا الهزائم.

د-إن طبيعة القتال الذي نواجهه تقتضي تجنيد عناصر فدائية تدعم القوات المسلحة وتستخدم أساليب مبتكرة لزعزعة العدو.

ه-الأداء القاصر لقسم التوجيه المعنوي، فلم ترسل بعثات سياسية ونقابية لمؤازرة المقاتلين ولا بعثات حماسية من فنانين وشعراء لشحذ همة المقاتلين.

إضافة إلى عدم بيان أسباب القتال نفسها وقضيته العادلة.تحتاج هذه المسائل لبرامج شاملة تدار بكفاءة عالية، ولا ألمس لذلك أثراً في برامج التوجيه المعنوي بل أراه غير مواكب لظروفنا القتالية.

و-قسم الاستخبارات العسكرية وقد فرغ من المهام الطارئة بعد قيام جهاز أمن السودان،لا يعمل بالكفاءة المطلوبة فلم يبلغنا أبداً بما سيحدث من خطط وتحركات العدو بل اكتفى دائماً بتحليل ما حدث فعلاً.إن وظيفته أن ينبهنا إلى ما سيحدث.

ثم ختمت حديثي بالآتي:لقد ظللت أعلق بمثل هذه الآراء بعد استماعي إلى التنوير ولا أدري لماذا لا يستفاد منها لترشيد الأداء العسكري؟

إنني التزم بعلاج صدع الجبهة الداخلية والإعلام، ولكن هذه المآخذ الستة إن صحت فلن ينفع معها علاج إلا إذا واجهناها وأصلحنا ما بها.

وجم الحاضرون أمام هذه التعليقات ولكنهم بعد حين أمنوا على صحتها ووعدوا بدراستها وتقديم مقترحات وبرامج لرفع مستوى الأداء العسكري.

بعد ذلك دعت القيادة العامة قادة القيادات والضـــباط من رتبة عميد فما فوق لتداول الأمر وفي هذا الاجتماع انصرف الحاضرون عن البحث في المآخذ الستة المشار إليها فتلاقحت ثلاثة تيارات:

- *تيار الفريق عبدالماجد حامد خليل وأصدقائه الذين يريدون إصلاح تركيبة الحكم القائم بما يقضي على أو يقلل من شأن الجبهة الإسلامية القومية.*
- *تيار القيادة العامة الذي يريد صرف النظر عن أية محا سبات للأداء العـ سكري.وآخرون كان يهمهم عدم المحاسبة على الأداء العسكري بل يفضلون تعليق المسئولية على قلة المعدات.*
- *تيار الانقلابيين الذين يريدون تعليق المسؤولية على الأداء السياسي والمدني لتبرير استلام السلطة.*

هذه التيارات هي التي أفرزت مذكرة فبراير ١٩٨٩م التي وقع عليها جميع الحاضـــرين حيث أقدم القائد العام على رفعها باسمهم.

لقد كشف التنوير الذي قدمه القادة للقيادات والوحدات المختلفة هذه التيارات. إذ صبغ كل ضابط كلف بالتنوير الأشياء بصبغته. لقد كان التنوير غير منضبط مما خلق تشويشاً وتوقعات ضارة.

القيادة العامة لم تكن عازمة أو راغبة في الاســتيلاء على الســـلطة ولكنها كانت راغبة في إبعاد نفســـها عن المسؤولية عن سوء الإدارة فساهمت في تحميل المسؤولية للإمكانات وللتقصير السيا سي، هذا مهد بدوره للتفكير الانقلابي).

لخص رئيس الوزراء المذكرة في النقاط التالية:

أ. ينقص القوات المسلحة السلاح اللازم لمواجهة الحرب التي تخوضها.
ب. تفرق الجبهة الداخلية ينعكس سلباً على المجهود الحربي.
ج. سياسة البلاد الخارجية حالت دون الحصول على الدعم العسكري المطلوب من الخارج.
د. عدم مواكبة الإعلام للمعركة التي تخوضها القوات المسلحة.

التزام القوات بالشرعية الدستورية مع انتظارها لبحث وحسم هذه القضايا في مدة أقصاها أسبوع[١٧٦].

---

[١٧٦] في كتاب الديمقراطية راجحة وعائدة

وذكر السيد الصادق ملابسات تقديم المذكرة له واجتماعه مع هيئة القيادة بعد ذلك قائلاً:

(جاءني في منزلي بالملازمين القائد العام ورئيس هيئة الأركان[١٧٧] ونوابه، وسـلموني المذكرة، وقبل أن أطلع عليها قلت لهم:أرجو ألا يصـرفنا تداول هذه الأمور عن مايدور في جبهة القتال، ووعدت بدراسـتها والرد عليهم.

وفي اليوم التالي اجتمعت بمجلس رأس الدولة وطلبت منهم أن يخبروا القيادة العامة بأنني سـأرد على المذكرة.وعلى القوات المسلحة الإلتزام بالشرعية الدستورية والانضباط وألا تفرط في واجباتها القتالية بينما تبحث هذه الأمور. وكنت مزمعا الـ سفر إلى اليابان في اليوم التالي لحـ ضور مرا سم تـ شييع جثمان الإمبراطور هيروهيتو، فألغيت سفري ومثّل السودان السيد إدريس البنا.

وطلبتُ اجتماعا بالقيادة العامة، وبكل الذين وقّعوا على المذكرة، فوعدوا بتحضـير الاجتماع، ولكن عندما ذهبتُ فعلاً وجدت أن الإجتماع حصر في القائد العام ورئيس الأركان ونوابه، وبعض قادة القيادة، ولا أدري لماذا حصروه؟

ربما قدروا أنني أريد معرفة الذين وقعوا على المذكرة لإجراءات تأديبية، أو خشـية وقوع مواجهات لا تحمد عقباها.أما أنا فقد كنت أريد لقاءاً وطنياً صـريحاً لأعرف ما يريدون، وليعرفوا ما أريد، لأنني كنت أسمع بعض ما يقولون لتنوير الوحدات، وأجده غير صحيح بل أجده موجهاً لنتائج معينة ليست من مصلحة القوات المسلحة ولا من مصلحة البلاد.

كان التنوير للوحدات أشـبه بالإيحاء منه بالتنوير. لم أقف كثيراً عند شـكل الإجتماع، وقررت تسـجيل ما أقول ليستمع إليه الآخرون)[١٧٨].

رواية من داخل الجيش:

وفي المقابل يروي العميد (م) السـر أحمد سـعيد الرواية من داخل الجيش، ويقول إنه بعد أن أصـبحت قوات الجيش الشـعبي لتحرير السـودان تكسـب المواقع وتحاصـر المدن وتدمر المتحركات، بينما تفقد القوات المسلحة المواقع أحياناً دون قتال مثلما حدث في كبويتا وتوريت، صارت القيادة العامة تخشى من

---

[١٧٧] القائد العام هو الفريق فتحي أحمد علي ورئيس هيئة الأركان مهدي بابو نمر.

[١٧٨] من كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة

تعرض القائد العام وأعضاء هيئة أركانه لنفس المصير الذي تعرض له من قبل عبد الحميد صالح وزير الدفاع والفريق الخواض حينما تم اعتقالهم في جوبا في الستينات[١٧٩] من قبل ضباط القيادة الجنوبية في ظروف مشابهة. فقد تفشى الاستياء بين الضباط في الجنوب وتزايد السخط حتى في الشمال من الضباط الصغار، وكانت تصل هيئة القيادة تقارير مزعجة بذلك الشأن، فرأت الهيئة أن تتجنب ذلك المصير، ودعت لاجتماع تنويري عادي أجندته: التنوير عن الموقف في مسارح العمليات، مجهودات هيئة القيادة لاحتواء الموقف العسكري المتدهور، ومجهوداتها لتوفير احتياجات أفراد القوات المسلحة. وجاء الإعداد للتنوير بالصورة المطلوبة مما أبعد المسئولية عما أصاب القوات المسلحة في الجنوب (سقوط الناصر، كبويتا، توريت) عن هيئة القيادة أمام القيادات العسكرية بمختلف مستوياتها وتحميلها بوضوح للقيادة السياسية!

وكان من نتائج ذلك الاجتماع برأي سعيد تأكيد التفاف الضباط حول هيئة القيادة وتجريد رئيس الوزراء من سلطته في عزل هيئة القيادة (كما فعل مع هيئة القيادة السابقة)، كما رأى فيه تجاوزاً من قبل هيئة القيادة للأسلوب العسكري المعهود ذي الشكل الهرمي، وذلك بإعطاء دور أكبر للقاعدة العسكرية وهي مسألة برأي سعيد كانت خطيرة.

وأوضح سعيد أن هيئة القيادة طلبت من قادة الوحدات أن يقوم كل منهم بتنوير وحدته بمجهوداتها مع السلطة التنفيذية، وكان من نتائج تلك التنويرات داخل الوحدات ظهور اتجاه واضح ضد هيئة القيادة واتهامها بالضعف أمام القيادة السياسية (وأرجعوا ذلك إلى انتماء بعض عناصر هيئة القيادة إلى أحد الأحزاب الكبيرة والإشارة هنا إلى الفريق مهدي بابو نمر رئيس هيئة الأركان وارتباط أسرته بحزب الأمة)، وأوضح الضباط في التنويرات استعدادهم لمساندة قادتهم في أي صدام ضد هيئة القيادة، وطالب بعضهم باستلام السلطة لإيقاف (ممارسات السياسيين والأحزاب باسم الديمقراطية) وهي برأيهم عبارة عن (فوضى وعبث). وكانت إدارة الاستخبارات العسكرية تتلقى تقارير بكل تلك الاجتماعات وترفعها لهيئة القيادة وأشارت (إلى أن الأمر أصبح على درجة عالية من الخطورة وإلى إمكانية أن تفقد القيادة العامة السيطرة على الموقف).

أكد سعيد أنه تم ترتيب اجتماع ثانٍ لهيئة القيادة مع قادة الوحدات الذين جاءوا وهم مدفوعين من قبل ضباطهم لمواجهة هيئة القيادة ومعبأين ضد القيادة السياسية، ورؤي توسيع الاجتماع بدعوة جميع الضباط من رتبة عميد فأعلى الموجودين بالعاصمة الخرطوم للتداول حول الأزمة وأخذ رأيهم. وقد (سرى نبأ الاجتماع في شعاب العاصمة القومية ودروبها، وبالفعل انتبهت الأحزاب السياسية والتجمعات لما يدور

---

[١٧٩] كان ذلك في أكتوبر ١٩٦٥م حيث اعتقل وزير الدفاع الدكتور عبد الحميد صالح والقائد العام الفريق الخواض، انظر الجزء الأول من الكتاب (بينج ماريال). يذكر سعيد الحادثة على أنها جرت في ١٩٦٨م.

فأرسلت العيون وأرخت السمع لتعرف ما يجري وما يتم تدبيره داخل القيادة العامة).. ولكن لا القائد العام شرح شيئاً لرئيس الوزراء حينما سأله، ولا مدير الاستخبارات العسكرية الركن صلاح مصطفى شرح شيئاً لرئيس جهاز الأمن المرحوم عبد الرحمن فرح.

جاء الجنرالات إلى قاعة الشهيد حمودي في قيادة القوات المحمولة جواً داخل القيادة العامة، وبعد أن تحدث القائد العام وأعضاء هيئة القيادة فتح باب النقاش الذي كان حاداً (ويصب في خانة واحدة أنه لا جدوى من المطاولات مع السلطة السياسية ولا بد من استلام السلطة السياسية، ونسبة لتأخر الاجتماع حتى وقت متأخر تقرر فضه ليتم استئنافه في اليوم التالي).. (في اليوم التالي داخل القيادة العامة كان الجو مشحوناً ومتوتراً، وزاده توتراً أن كل العاصمة كانت تتناقل أخبار الاجتماع وبتفاصيله، لم يختلف النقاش عن الذي جرى في اليوم السابق معنى أو شكلاً سوى أن بعض الجنرالات أظهر بطولات نادرة! ومنهم من قال إنه ترك مذكرة أو أمراً جاهزاً لقيادته وهو في الطريق إلى الاجتماع!! على كل حال أجمعت الغالبية على التحرك لاستلام السلطة عدا قلة، وكان القائد العام وهيئة القيادة من تلك القلة.)

لقد أوضح الاجتماع إذن أن ضباط القوات المسلحة كانوا انقلابيين حتى النخاع، باستثناء هيئة القيادة!

ثم وصف سعيد بروز اقتراح بأن للقوات المسلحة حق دستوري في مخاطبة السلطة السياسية متى كان هناك تهديد لمكتسبات الشعب ووحدته الوطنية، وهكذا برزت فكرة رفع مذكرة كحل للمشكلة، على أن تكون المذكرة (واضحة وصريحة وتحدد فيها فترة محددة للاستجابة لما يرد فيها)، ولكن الاجتماع لم يحدد بنود المذكرة بل اتفق أن تكون ملخصاً لما ورد في تنوير القائد العام للاجتماع.

وقبل نهاية الاجتماع اقترح اللواء إبراهيم سليمان أن يؤدي المجتمعون قسماً فحواه الالتزام التام بما ستفعله القيادة العامة ولا خروج عن ذلك، وسمى ذلك القسم (اليمين الغموس).. وعلق سعيد قائلاً: بعد مضي أربعة أشهر وأيام من تقديم المذكرة تولى صاحب القسم الغموس هذا منصب نائب رئيس هيئة الأركان ثم أصبح رئيساً لهيئة الأركان ثم وزير الدفاع، ولا أدري ماذا فعل بيمينه الغموس حتى يومنا هذا![١٨٠]

وهكذا برزت المذكرة كوسيلة لخروج هيئة القيادة من مأزقها أمام ضباطها أنفسهم! فهي هروب للأمام، وبحث عن حائط مبكى أو شماعة تعلق عليها مآسيها ومخازيها.

ولكن الأخطر في رواية سعيد أنه يصف سيطرة الذهنية الانقلابية على كبار الضباط في القوات المسلحة (ما عدا القائد العام وهيئة القيادة)، وهي أكثر سيطرة في الضباط الأصغر وفقما شرح، مما يؤكد أن المذكرة

---

[١٨٠] سعيد، السيف والطغاة، سابق، الصفحات ١٤٠ وحتى ١٤٤

كانت ليســت فقط وسـيلة هروب لهيئة القيادة من مسـئولياتها، بل هروب من مطلب ملح برز في القوات المسلحة بالانقلاب.

وكان الأجدر بهيئة القيادة أن تجابه القيادة السياسية بهذه الحقيقة المرة، بدلاً من أن تسلم نفسها لمنطق الهروب والمرواغة، فلا هي تسـتطيع موافقة هذا التيار الانقلابي الجارف ولا هي مسـتعدة أن تعترف به وتواجهه، وفي النهاية مهدت له بهذه التصرفات السلبية مثلما سوف نرى.

ولدى تحليل المذكرة كضابط انتقد سعيد تسليم المذكرة لرئيس وأعضاء مجلس رأس الدولة بصفته القائد الأعلى للقوات المسـلحة، ورئيس مجلس الوزراء بصـفته رئيسـاً لمجلس الدفاع الوطني. فالقوات المسلحة في النظم البرلمانية تتبع لمجلس الوزراء ورأس الدولة منصب شرفي بالدرجة الأولى وأي تدخلات منه ربما تعقد العملية الديمقراطية برمتها كما حدث في باكستان، وقال: (على كل حال يبدو أن إقحام مجلس رأس الدولة قصد منه الضغط على رئيس الوزراء وكان الأوفق أن يعطى المجلس نسخة للعلم فقط ففي ذلك احترام للمؤسسات وللآخرين وللنفس أيضاً). كما قال إن المذكرة استخدمت فيها تعابير غير عسكرية مثل مسـاحات (بدل مواقع) وكان فيها تطويل وعدم وضـوح للمطلوب في مجافاة لقواعد الكتابة العسـكرية المعروفة بالاختصار والوضوح.

تذكر معي قارئي النجيب وقارئتي اللماحة أن رئيس مجلس رأس الدولة كان ينتمي إلى الحزب الذي يتزعم حينها المعارضة!

ما بعد المذكرة

في يوم ٢٢ فبراير ١٩٨٩م رد رئيس الوزراء على مذكرة القوات المسـلحة وسـلمهم الرد في اجتماع عقده مع القيادة العامة بذلك التاريخ كما وصفنا أعلاه وقد طالب بالالتقاء بكل الضباط الذين شاركوا في كتابتها ولكن هيئة القيادة لم تستجب لطلبه وجاءت بنفسها فقط.

قال السيد الصادق:

(كانت خلاصة ردي:

١ . *نعم إن انشطار الجبهة الداخلية له آثاره السلبية وسأسعى لتوحيدها أكثر.*

٢ . *سـياسـة البلاد الخارجية الحالية أنقذت البلاد من الإنحياز والمحورية وهما سـبب كل مشـاكلنا الحالية. ومن يرى عيباً فيها أرجو أن يكون حديثه في أي أمر تعاب؟*

٣ . *نعم نعترف بقصور الإعلام وانحرافات الصحافة وسنعمل على تصويب ذلك.*

٤. *تحظى القوات المسلحة الآن بثلث الميزانية، وبجزء كبير من الموارد الخارجية يبلغ هذا العام ٤٥٠ مليون دولار، وهذا أقصى حد تستطيعه البلاد، ويمكن متابعة الأمر للتأكد من ذلك إضافة إلى المجهود التعبوي المبذول لبذل المزيد.*

٥. *حسن أن تلتزم القوات المسلحة بالشرعية والانضباط ولكن تحديد زمن يشبه الإنذار يفتح باب الفعل ورد الفعل فكان الأدعى تجنبه.)*[١٨١]

(رد رئيس الوزراء موجود في ملاحق الكتاب)[١٨٢].

لقد كان رده على المذكرة في مقدمة وسبع نقاط.

في المقدمة أمن على إقامة التعامل على أساس تكامل المسئولية والتناصح في ظل مبدأين هما الالتزام بالشرعية الدستورية والالتزام بالانضباط العسكري.

ذكر السيد الصادق أن هناك نقاط وردت في المذكرة لا خلاف عليها مثل الانقسام في الجبهة الداخلية ونقصان مقومات للقوات المسلحة، وأن التمرد يحظى بتأييد دولي من مصادر مختلفة. وعلق على فقرات واردة في المذكرة مصححاً معلومات أو شارحاً مواقف أو معارضاً لها، آخرها فقرة مهلة الأسبوع التي وصفها بأنها *(غير موفقة لأنها تشبه الإنذار وتفتح باب ملابسات، فالذين يريدون إحداث انقلاب عسكري سيجدون منها مدخلاً)*.

وشرح السيد الصادق في رده مسألة السياسة الخارجية تفصيلاً نافياً عنها الانحياز،بل أوضح أن الانحياز إبان العهد المايوي هو الذي جر كل المشاكل على أمننا القومي. وكذلك أوضح قضية الإمكانات التي أتيحت للقوات المسلحة وأنه تمت مضاعفة ميزانية القوات المسلحة أكثر من عشرة أضعاف في عهد الحكومة المنتخبة. وتحدث عن الاقتصاد، وعن قضايا عسكرية فنية تتعلق بأداء التوجيه المعنوي والأداء الاستخباري والجهد الشعبي لدعم القتال. وقال إن المجال المتاح لتداول الرأي السياسي العسكري هو مجلس الدفاع، خاتماً بضرورة الالتزام بالشرعية الدستورية والانضباط وتجنب الاستقطاب، وطالب بأن تدرس القيادة العامة الملاحظات ذات الطابع العسكري الفني باهتمام وتحدد كيفية علاجها، ويدرسون برنامج السياسة الخارجية ويقدمون ملاحظاتهم في إطار عدم الانحياز واللا محورية والتوازن.

---

[١٨١] من كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة

[١٨٢] الرد منقول عن كتاب العميد السر أحمد سعيد، تنقصه بعض الفقرات لعدم وضوحها في الصورة التي حصل عليها.

ويرى العميد سعيد أن رد رئيس الوزراء (قد جاء رداً شاملا بقدر ما جاء في المذكرة، ويبدو لي أن السيد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الدفاع الوطني عكف على دراسة المذكرة دراسة جادة ثم قام بالرد عليها)[١٨٣].

وأ شار سعيد إلى أربع نقاط رآها جوهرية في رده هي: أن الانقلاب سهل والثورة عليه ممكنة وقد حدثت وعلينا تجنب تلك الدوامة. وأن نهاية المذكرة لم تكن موفقة حيث جاءت كإنذار وستفتح الباب أمام المغامرين، وأن الجهة التي تناقش هذه المسائل هي مجلس الدفاع الوطني والقائد العام عضو فيه، والملاحظات على الأداء الاستخباري والمعنوي.

تلى الاجتماع بالجنرالات تداول مجلس الوزراء للمسألة واتخاذه قرارات مهمة للتعامل مع الأزمة. وذلك في يوم ٢٥ فبراير ١٩٨٩م بعد أن خصص جلستين لمناقشة المذكرة يومي ٢٣ و٢٥ فبراير.

لقد وجه مجلس الوزراء بنشر مذكرة القوات المسلحة والرد عليها في الصحف بطريقة لا تتعرض لأسرار الدولة، وأشار في أحد قراراته التي نقلت للقائد العام لضرورة التنبيه إلى المخاطر التي تمر بها البلاد وضرورة توخي الحيطة والحذر لتجنب البلاد المغامرات التي تضر بالوطن. كما أ شار مجلس الوزراء أيضاً إلى إقرار مبدأ توسيع الحكم لتوحيد الجبهة الداخلية وكلف السيد رئيس الوزراء لتحقيق ذلك.[١٨٤]

وكان من أهم قرارات مجلس الوزراء هو القرار رقم (٣) ونصه: (إقرار مبدأ توسيع الحكم وتكليف رئيس الوزراء لإجراء الاتصالات اللازمة بما يوحد الجبهة الداخلية.)

(نص قرارات مجلس الوزراء بشأن المذكرة في الملاحق).

ويروي السيد الصادق ما حدث بعد اجتماعه بهيئة القيادة قائلاً:

(نقلت وقائع ما دار في الإجتماع المشار إليه إلى مجلس رأس الدولة، واتفقت مع (السيد ميرغني النصري)على توجيه الدعوة للأحزاب والنقابات لبحث إشكالية توحيد الجبهة الداخلية.

ودعى السيد ميرغني النصري كل القوى السيا سية والفئوية، وعلى طول شهر وقعوا البرنامج المرحلي في مارس ١٩٨٩ م. فكان هذا إنجازاً رائعاً، ولكن الجبهة الإسلامية لم توقع على البرنامج، بحجة أنه عارٍ من أي إلتزام إ سلامي. والحقيقة أنه شمل ن صاً مفاده الإ سراع لعقد المؤتمر الد ستوري، حيث يبحث ويتفق على موضوع الإلتزام الإسلامي، والتوفيق بين الإلتزام الإسلامي والوحدة الوطنية.

---

[١٨٣] سعيد، السيف والطغاة، سابق

[١٨٤] سعيد، سابق الصفحات حتى ١٦٠

وكان من الممكن تضمين نص منفرد في البرنامج عن الإسلام، لولا أن الجبهة الإسلامية أقنعت نفسها بعدم جدوى الخيار الديمقراطي، وطفقت تبحث عن بديل يناسب مزاج قاعدتها الشبابية التي ألهب حماسها للإسلام الفوري. هكذا عزلت الجبهة نفسها عن الجهد الوطني الذي انتهى إلى البرنامج المرحلي، وابتعدت عن كل محاولة لإيجاد حل في الإطار الديمقراطي، وشدت أنظارها نحو حل خارج ذلكم الإطار، فأخذت تسحب نوابها من الجمعية، وترفع شعارات ثورة المصاحف، وثورة المساجد.. لقد قررت في أخص مجالسها أن الديمقراطية لا تلائمها ولا تخدم أهدافها فلابد من طريق مختصر بديل).

وفي الحقيقة فقد تباينت المواقف تجاه المذكرة بشكل كبير:

- حزب الأمة اعتبر المذكرة سابقة لا ينبغي تكرارها مع التأكيد على أهمية دور القوات المسلحة وضرورة تقديم الدعم اللازم لها، وارتأى ضرورة تبني حكومة قومية من كل الجمعية مع قبول مبادرة السلام بالتوضيحات المتفق عليها والمناداة بانعقاد المؤتمر الدستوري في أقرب وقت.

- الاتحادي الديمقراطي أصدر بياناً أعلن فيه ضرورة التمسك بالديمقراطية وباتفاقية الميرغني/ قرنق كأساس للسلام، وأشاد بالقوات المسلحة وبمذكرتها التي تعتبر مشاركة بالرأي من مؤسسة قومية وحرصاً منها على الشرعية الدستورية ورأى قيام حكومة مصالحة وطنية بإشراك القوى السياسية داخل وخارج البرلمان.

- الجبهة أصدرت بياناً ركزت على قرع طبول الحرب، نادت بالتعبئة العامة وتدريب القادرين على حمل السلاح وإسكات المتخاذلين وكشف الخونة والعملاء.

- الحزب الشيوعي وحزب البعث وعدد من الاتحادات والنقابات أشاروا لأن المذكرة تعكس أزمة الحكم وانشغال الحاكمين بمصالحهم الخاصة وطالبوا بحل الحكومة وتشكيل حكومة اتحاد وطني لوقف الحرب بدعم اتفاقية الميرغني/ قرنق ودعم القوات المسلحة للقيام بواجباتها القومية[١٨٥]. قراءة هذا الفصائل للمذكرة إيجابية ولم تفطن للروح الانقلابية التي دفعت إليها.

كانت كتابة المذكرة على الحائط واضحة: هناك تيار إن لم تكن تيارات انقلابية أنتجتها وفشت بين سطورها.. كان هذا كفيل بقرع أجراس الإنذار للجميع، ولكن الغالبية أبدت في ترحيبها بالمذكرة غفلة، أو تركيز على الآني الحزبي: إحراج الحكومة، بعيداً عن المستقبل الوطني وضياعه بانقلاب جديد.

---

[١٨٥] السابق ص ١٦٢

العميد(م) السر أحمد سعيد، وقد تطرقتُ في مساحة صحفية لكتابه (السيف والطغاة) وكيف يمحو الدارج لدينا حول (العسكري) وذهنيته المتحجرة (صفا وانتباه.. في الراس مافيش) حيث تدل تحليلاته على ذهنية إ ستراتيجية متقدة، ا ستعرض حال الجيش والضغوط حول هيئة القيادة وقال إنه كان أمامها أربعة خيارات: أن ترفع مذكرة باسمها لرئيس الوزراء وبدون إشراك القيادات، أو أن تهدد عملياً: تؤمن المرافق الإستراتيجية كإظهار للقوة لإقناع السلطة التنفيذية بأن الأمر أصبح مجرد إذاعة بيان، أو تقدم استقالات جماعية لتخلي مسئوليتها وتفسح المجال لغيرها وتحرج القيادة السياسية، والخيار الرابع هو ما فعلته بتقديم المذكرة على النحو الذي جرى، وقال: (للأسف الشديد الخيار الرابع هو ما قام به القائد العام وهيئة قيادته، ورأيي أنه لم يكن بناءً ولم يكن مفيداً، بل ضار تماماً و ساهم بصورة مباشرة في الإخفاق الذي أصاب الديمقراطية، وربما لا اتفق مع بعض المثقفين الذين اعتقدوا أن المذكرة خلقت واقعاً جديداً في الحياة السياسية السودانية، إذ أنها ترفض عملية الاستيلاء على السلطة عن طريق الانقلاب لتوضيح موقفها بأسلوب جديد، وذلك للتالي: فُتح الباب للعمل السياسي أمام كل الضباط فصارت القوات المسلحة وكأنها حزب سياسي، وأتاحت الاجتماعات التي سبقت المذكرة وأعقبتها وفي رابعة النهار ما كان يتم في الكتمان، وهو الحديث عن الاستيلاء على السلطة دون ضابط، وجعلت القوات المسلحة تبدو وكأنها إحدى النقابات تملي شروطها وبدلاً عن الإضراب تلوح بالتهديد.. لقد كان كل ذلك خروجاً عن الدور المنوط بالقوات المسلحة، فإذا أضفنا لذلك حديث من أثق بهم أن القيادة العامة لم تكن أصلاً في نيتها الاستيلاء على السلطة، تتحول المسألة لتصبح خطأً مميتاً، إذ أنها جهزت المسرح تماماً لقيام حركة انقلابية بأية مجموعة منظمة، إن لم يكن باسم القائد العام كما حدث فعلاً فقد خلقت لهم كل المبررات والأسانيد التي جاءت في المذكرة)[١٨٦].

وبالنسبة لرئيس الوزراء فالخيارات بحسب سعيد هي: رفض المذكرة وإقالة القائد العام وهيئة القيادة وتعيين آخرين، أو أن يتقدم باستقالته فاتحاً المجال لإجراء انتخابات جديدة لمعالجة الأزمة التي استفحلت عبر تفويض جديد ربما يأتي به هو أو آخرين وبرغم أن الأوضاع الأمنية في البلاد لم تكن تشجع مثل تلك الخطوة برأيه إلا أنها كانت كافية لإعطاء كل طرف وزنه الحقيقي في كيان الدولة، ولكنه كما قال اختار أن يرد على المذكرة في مؤتمر واعتبر أن ذلك من الأخطاء القاتلة وهو أن يتم التعامل مع قيادة القوات المسلحة كأنها إحدى النقابات.

وفي الحقيقة فكما رصدنا فإن رئيس الوزراء طالب بالالتقاء بجميع الجنرالات الذين شاركوا في الاجتماع الذي أفضى للمذكرة ولكن هيئة القيادة لم تستجب لطلبه وفي النهاية سلمهم الرد في اجتماع، وسوف نذكر أنه في تقليبه لخطورة الأمر قرر الاستقالة ولكن أثنته أمواج الرفض.. صحيح كانت خيارات السيد الصادق محدودة وكان وضع البلاد الحرج مما لا يعطي مساحة لجج.

---

[١٨٦] سعيد، سابق، بتصرف

لقد ذكرنا أن الحزب الاتحادي الديمقراطي انسحب من الحكومة منذ ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨م و صار يقود المعارضة من داخل البرلمان، بينما يحكم من داخل القصر! المهم إن مذكرة القوات المسلحة أعطته مناسبة ليقود الرأي العام داخل و خارج البرلمان فالكل كان مؤمناً بضرورة توسعة الحكم وأن تكون اتفاقية الميرغني/ قرنق منطلقاً للسلام..

عقد الاتحادي اجتماعاً بجنينة السيد علي بالخرطوم شارك فيه ممثلو الأحزاب داخل وخارج البرلمان والتجمع النقابي، وقابل وفد منه رئيس الوزراء، ونقلوا له الرأي بضرورة حل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية تحقق السلام وتحقق توحيد الجبهة الداخلية. وقد ذكرنا أن ذلك كان أصلاً قرار اتخذ داخل مجلس الوزراء وتم تفويض رئيس الوزراء لتحقيقه، وأنه كلف المرحوم ميرغني النصري بإجراء المشاورات حول توحيد الجبهة الداخلية المطلوب، الشيء الذي أدى إلى مداولات القصر وأثمر في النهاية البرنامج المرحلي.

وقد ذكر الحبيب الإمام الصادق المهدي في برنامج شاهد على العصر هذا الشهر إن الجبهة الإسلامية كانت مشاركة في كل مفاوضات القصر منذ البداية وحتى تقريباً آخر الخطوات، فقد كانت تلك المداولات أصلاً بناء على قرار اتخذته الحكومة وهي جزء منها، وإن الاتحادي هو الذي قاطع مداولات القصر في البداية، ولكن في اللحظات الأخيرة انعكست الآية إذ انسحبت الجبهة مدعية بأن البرنامج تخلى عن الإسلام، والتحق الاتحادي ببرنامج القصر.. ذلك البرنامج الذي أجمع عليه الجميع ما عدا الجبهة، وكم صبر عليها السيد الصادق لتؤوب، بلا جدوى!

الفصل الرابع
حكومة الجبهة الوطنية المتحدة

الحقيقة أن الهزة التي خلقتها مذكرة القوات المسلحة وما تلاها من تحركات ومناورات جعلت السيد الصادق يخشى من ضياع الديمقراطية بسبب ما تشهده الساحة من طحان.. في تلك الحالة من المخاوف والشفقة قرر أنه لا يمكن أن يستمر هكذا في حلقة من الطحان بينما البلد ظروفها لا تحتمل، وهنا من جديد طالب بأن تعطيه الجمعية، والقوات المسلحة، والنقابات تفويضاً والتزاماً بعدم إعادة الكرة أو أنه سوف يستقيل.

في يوم ٢٧ فبراير ١٩٨٩م خاطب السيد الصادق الجمعية التأسيسية معلناً إقرار الحكومة مبدأ توسيع الحكم وتكليفه من مجلس الوزراء لإجراء الاتصالات اللازمة بما يوحد الجبهة الداخلية. وذكر أنه بصدد تكوين حكومة وحدة وطنية موسعة لمجابهة التحديات المتمثلة في الحرب والسلام والتنمية والاقتصاد وغيرها من القضايا الوطنية الملحة، ووضع لذلك شرطين: الحصول على سند من النقابات والتجمعات بالالتزام بعدم اللجوء للإضرابات في الظروف الراهنة، وكذلك التزام القوات المسلحة بالدفاع عن الديمقراطية والمشاركة في القضايا القومية عبر مجلس الدفاع الوطني. وقال إنه في حالة عدم حصوله على التفويض والالتزام المطلوبين فإنه لا يمكنه الاستمرار ولا محيص من أن يستقيل.

قال السيد الصادق مبرراً ذلك التنحي الذي صار أمنية لمحبيه، ومؤكداً أنه بذل: (جهداً كبيراً لا في الكيد للخصوم كما هو ديدن السياسة ولكن في مد جسور الوفاق، وأجد نفسي أستلم عدداً كبيراً من خطابات الحادبين الذين يقولون لي مهلك فأنت تحترق. نصائح لم أصغ لها إلا بعد أن أدركت أنني وزملائي ندفع بقوة الجياد فلا نحقق من الحركة إلا ما هو بسرعة السلاحف)[١٨٧].

سبب هذا الحديث فرحة عارمة لدينا أجمعين بنات الصادق وأولاده. لقد كان ذلك الحبيب حقاً و صدقاً يحترق! كنا نراه يحترق بأم أعيننا ونحن نتفرج. صار لونه ملوحاً بسواد (التلتلة) وعيونه محمرة بلون السهر ومجافاة المنام، لا طاقة لأحد في الدنيا على تحمل ما كان يتحمله من ضغوط وعمل شاق وهموم ملتفة.

تحول منزلنا فجأة إلى كعبة للرافضين أُذِّن فيهم بالحج فأتوا رجالاً وعلى كل ضامرٍ من كل فج عميق، هذا معارض شهير يسود الصحف بذم الصادق يأتي يقول له إن استقلت ستضيع البلد، وأولئك قادة من كل الأحزاب ما انفض لهم سامر يأتون (كارات كارات) كلهم يجمعون على أنك أنت وحدك الأمل فلا تذبحن أمل البلاد بذهابك!.. لقد كان المشهد لا يتصور. والصادق رجل تأسره المشاعر الصادقة. حينما تراجع عن

---

(١٨٧) نقلاً عن عبد الله محمد قسم السيد، سابق ص ١٠٣

موقفه بعد كل ما بدا له من صـــدود قلت له: (ناس السـودان ديل كاتبنك عند فكي مكرّب)! كنت أمزح بالطبع ولكن حار بي الدليل فيمن يهرق نفسه لإرضاء الجموع بعد كل ذلك الشقاء الذي لا يثمر كما يجب، وما تبديه الصحافة من جحود، ولكني أتلو مصدقة قوله تعالى : ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾[١٨٨]، وقول الرسـول صـلى الله عليه وسـلم : «**أَنَّ الأمة لَوْ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إلا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إلا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ رُفِعَتْ الأَقْلَامُ وَجَفَّتْ الصُّحُفُ**»[١٨٩].

وأذكر كذلك إنني حضـرت المؤتمر الصـحفي الذي انعقد في الأسـبوع الأول من مارس، بجانب أمي الحبيبة سارا وكنا خلف السيد الصادق، كان التأثر يلفنا والإشفاق عليه يهرسنا فما توقفت الدموع لحظة عن الهطول، وأذكر أن السـيد مبارك وكان يجلس قربنا ناولني حينها منديله. كان كل الأمل أن يترك الحكم، فحكم بلاد كالسودان بعد الخراب المايوي، ومع انسداد شرايين العمل النظيف لمدة ١٦ عاماً حيث توضع العراقيل ممن يفترض أن يشمروا (ليشيلوا الشيلة) معاُ، أمرٌ كان فوق طاقة بشر. ولكن صحيح إنه (باع نفسه لمشاعر أهل السودان) كما قال في المؤتمر الصحفي، وأعلن استمراره في منصبه بعد أن تلقى تأكيدات من مجلس رأس الدولة بالتزام القوات المسلحة بالديمقراطية والشرعية الدستورية والتزام النقابات والاتحادات بوقف الإضرابات.

كان السـيد ميرغني النصـري عضـو مجلس رأس الدولة قد وصـل للبرنامج المرحلي الذي شـارك في مداولاته الجميع حتى الجبهة، ولكنها بانسـحابها قبل التوقيع عليه أخرت إعلانه وإعلان الحكومة الجديدة التي لم تشكل إلا في ٢٥ مارس.

لقد أرخى السـيد الصـادق للجبهة حبال الصـبر حتى يعيدها لحظيرة الإجماع الوطني.. كان يبحث عن وحدة كتلك التي تحققت عشية الاستقلال أو عشية أكتوبر لأنه بهذه الطريقة نتلافى الاستقطاب والمناورات ونسير للأمام، ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه، وقد تسربت للجبهة روح التآمر وسعت لدك اللعبة.

تضمن البرنامج المرحلي النقاط التالية كأساس لحكومة جديدة موسعة[١٩٠]:

١) الحفاظ على الشرعية الدستورية والنظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون وكفالة الحريات العامة وحقوق الإنسان.

٢) شؤون الأمن والسلام:

---

[١٨٨] سورة البقرة الآية رقم ١٠٢

[١٨٩] رواه الترمذي

[١٩٠] جادين، سابق ص ٢٨٨- ٢٩٠ (بادخال التعديلات التي ذكر ان رئيس الوزراء ادخلها لحظة التوقيع)

أولاً: اتباع سياسة دفاعية وأمنية تقوم على الآتي:

أ) انتهاج سياسة دفاعية وأمنية تقوم على تأكيد قومية القوات المسلحة ودعمها وتأهيلها سلماً وحرباً لتأمين سلامة الوطن وحماية نظامه الديمقراطي.

ب) تكون القوات النظامية هي الجهة الوحيدة المسلحة في البلاد، وتحل كل المليشيات القائمة ويحرم وجودها وينزع أي سلاح غير مرخص به رسمياً، على أن تشرف القوات المسلحة على تنظيم عمليات الدفاع الشعبي في مناطق العمليات التي اضطر المواطنون فيها لحمل السلاح دفاعاً عن النفس.

ج) دعم القوات النظامية الأخرى.

د) دعم وحدة الجبهة الداخلية.

ثانياً: تحقيق السلام وعقد المؤتمر الدستوري في أسرع فرصة في إطار القبول الرسمي بمبادرة السلام السودانية المبرمة في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م بتوضيحاتها.

٣) حل أزمة الاقتصاد الوطني والاهتمام بقضايا الإنتاج والتنمية وفق مقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني والخطوات اللاحقة.

٤) تحسين الأحوال المعيشية بتوفير السلع الأساسية والتحكم في الأسعار ومحاربة الفساد والسوق الأسود، وتأهيل الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وبنيات أساسية وإغاثة وإعادة استقرار النازحين.

٥) إنتهاج سياسة خارجية متوازنة بعيداً عن المحاور تخدم:

أ) المصالح الوطنية العليا.

ب) الوحدة والتنمية والتحرر.

ج) تحقيق أهداف هذا البرنامج.

٦) الإعداد للانتخابات العامة وفق قوانين جديدة تضمن تمثيل القوى الحديثة.

٧) أن تقوم بتنفيذ هذا البرنامج حكومة موسعة من النقابات والاتحادات والأحزاب داخل وخارج الجمعية.

كانت المشاورات جارية لتشكيل الحكومة الجديدة، وكانت حكومة الوفاق لا زالت لم تقدم استقالتها، فجاءت مطالبة النقابات ثم القوات المسلحة بضرورة إقالتها والإسراع بتكوين الحكومة الجديدة، ويبدو أن السيد الصادق في مد حبال الصبر للجبهة ما كان يود أن يقيل حكومة الوفاق حتى يتم الاتفاق على الإجماع الجديد.

وبدأت الجبهة تعلن إعلانات مزايدة، مثلاً مع مشاركتها في مداولات القصر منذ بدايتها أعلن علي الحاج أن الجبهة ترفض من حيث المبدأ إ شراف مجلس رأس الدولة على صياغة سيا سات الدولة لذلك رفضت التوقيع على البرنامج المرحلي وأنها ستشترك في الحكومة الجديدة بدون الالتزام بهذا البرنامج(١٩١).

وفي مرحلة لاحقة، في نحو الثلث الثاني من مارس، قدم السيد الصادق استقالة حكومة الوفاق، ولكن حكومة الجبهة الوطنية المتحدة لم تكون إلا بعد أسبوعين تقريباً.

قدرما تأخر السيد الصادق لإلحاق الجبهة ما استطاع وكما قال سعيد (ويبدو أنه صبر كثيراً كي تقتنع الجبهة الإسلامية بالبرنامج المرحلي لكن كان لها برنامجاً آخر يتناقض تماماً مع البرنامج الذي تم الاتفاق عليه والإجماع حوله)(١٩٢).

خرجت الجبهة من الحكومة، ولكن أمين عام الجبهة في حينها لم يشر لغضب بل وعد بالتعاون، قال قسم السيد: (وبعد خروج الجبهة من السلطة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية رغم إ صرار الصادق على الجبهة للمشاركة في الحكم يقول الترابي: اعتذرنا لحزب الأمة وسنظل نرعى العلاقة الإستراتيجية بين الجبهة والأمة لصالح الإسلام)(١٩٣).

ولكن بعد هنيهة سوف يجبون هذا الوعد، وسوف يجعلون حزب الأمة مرمى سهامهم كأنما (صالح الإ سلام) قد تلا شى! و سوف يدعون أنه تم إبعادهم وعزلهم، بينما يشهد الجميع كم حرص رئيس الوزراء على إشراكهم.

وفي النهاية أعلن السيد الصادق حكومة الجبهة الوطنية المتحدة في ٢٥ مارس وكانت مكونة من كل أحزاب الجمعية عدا الجبهة القومية مع إشراك النقابات. والغريبة أنك ترى منسوبي التجمع النقابي، أو قل الدكتور جادين غا ضاً لأن تحديد الوزراء تم عبر اختيار رئيس الوزراء وليس رأس الدولة(١٩٤) وأن النقابات لم تترك لهم كامل الحرية في اختيار وزرائهم.ومعلوم أنه ما من وزارة يختارها رأس الدولة أو تختارها نقابة بل هي مسئولية رئيس الوزراء بعد أن يجري المشاورات مع الجهات المعنية التي تقدم ترشيحاتها.

تكونت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة من السادة: سيد أحمد الحسين وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء، د. عمر نور الدائم وزير المالية، اللواء (م) مبارك عثمان رحمة وزير الدفاع، مبارك الفاضل وزير الداخلية، عثمان عمر الشريف وزير العدل والنائب العام، صلاح عبد السلام وزير شئون الرئاسة، د. بشير

---

(١٩١) جادين سابق ص ٢٩١

(١٩٢) سعيد، السيف والطغاة، ص ١٦٥

(١٩٣) قسم السيد، سابق ص ٢١١

(١٩٤) انظر جادين

عمر وزير الطاقة، محمود بشير جماع وزير الري والموارد المائية، إبراهيم رضوان وزير الصناعة، ميرغني عبد الرحمن سليمان وزير التجارة والتعاون والتموين، بروفسر الشيخ محجوب وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، د. عبد الرحمن أبو الكل وزير الصحة، د. حسين سليمان أبو صالح وزير الثقافة والإعلام، د. إسماعيل أبكر وزير الأشغال والإسكان والمرافق العامة، أبو زيد محمد صالح وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري، جوزيف أوكيلو وزير التنسيق الإقليمي وتخطيط الحكم الأهلي، روبرت باندي وزير الشباب والرياضة، محمد حماد كوة وزير السياحة والفنادق، عكاشة بابكر وزير العمل والتأمينات الاجتماعية، د. أوهاج محمد موسى وزير الرعاية الاجتماعية و شئون الزكاة، جبر الله خمسين فضيلي زعيم الجمعية التأسيسية، ألدو أجو دينق وزير الزراعة والموارد الطبيعية، باولينو زيزي وزير الثروة الحيوانية، أنجلو بيدا رئيس مجلس الجنوب، اللواء (م) فضل الله برمة وزير النقل والمواصلات.(١٩٥)

يقول السيد الصادق عن تلك الحكومة:

(كونت في ٢٥ مارس ١٩٨٩م حكومة ذات قاعدة واسعة ضمت كل الأحزاب في الجمعية بأجنحتها المختلفة عدا الجبهة الإسلامية. كذلك اشتركت في الحكومة الاتحادات النقابية الست. ومثل القوات المسلحة وزير بالتشاور معها هو اللواء(م) مبارك عثمان رحمة. فكانت قاعدة هذه الحكومة في الجمعية ٨٠٪ من النواب. وخارج الجمعية حظيت بأوسع قاعدة شعبية وفئوية تقف مع حكومة في تاريخ السودان الحديث.

كانت الجبهة مدعوة للمشاركة في هذه الحكومة، ودخولها كان ممكناً نظرياً، ولكن عملياً كانت الجبهة قد انصرفت عن الديمقراطية.

صحيح لقد جاءني القائد العام ورئيس هيئة الأركان بطلبين، فاستمعت لهما: أما أولهما رجاء بإسقاط الجبهة الإسلامية من الحكومة لأن وجودها يعزل بلادنا، وثانيهما أن نستشار فيمن يكون وزيراً للدفاع. وقلت لهما أما الطلب الأول فلا . . إلا إذا عزلت الجبهة نفسها، لأننا نريد توحيد الجبهة الداخلية. أما أثرها السلبي على علاقاتنا الخارجيه فيمكن احتواؤه. وأنا بذلك كفيل. أما الطلب الثاني فنعم. وأرجو أن ترشحوا لي أسماء ترتضونها للمنصب وقد كان.)

لكل هذا فإن ما تكرره الجبهة من أن تلك الحكومة كانت لإقصائها وأن الجيش استخدم الفيتو ضدها ليس صحيحاً، كذلك ما يكرره منظرو الجبهة ليل نهار من أن مداولات القصر دك للنظام البرلماني الذي إنما تحل الأمور وتعقد فيه داخل قبة البرلمان ولا ينبغي للقصر أن يتدخل أيضاً جانبه الصواب.

(١٩٥) سبدرات، سابق ص ٢٦٢– ٢٦٣

فالنظام البرلماني يشترط ألا تمر السيا سات والتشريعات فوق رأس البرلمان، ولكن طالما كان البرلمان هو الذي يجيز أية سيا سة يتفق عليها، ولن تفرض عليه من جهة أخرى فر ضاً، فلا غ ضا ضة أن تناقش تلك السياسة حتى ولو تحت شجرة.

بل إن النظم التوافقية والســودان يحتاج للتوافق، تحرص على اســتصــحاب أكبر قدر من الآراء خارج البرلمان وحل وعقد الأمور قبلاً، لأن طرح الأمور أولاً للتصــويت ودون إجراء حوارات ومخاطبات تؤكد للجميع أنهم أصحاب مصلحة في السياسة المعنية سوف يعني سقوط تلك السياسة أو على أقل تقدير تجنيد كثيرين ضدها بمختلف مقدراتهم الإعلامية والسياسية وغيرها.

لقد صــار معلوماً، مثلاً، أنه من آثار النظام التوافقي الســويســري ونظام الديمقراطية المباشــرة فيه إجبار الحكومة على الـسعي نحو إجماع أو سع حول الاجراءات في الأنظمة (والد ستور) أكثر مما هو عليه الحال في النظام التمثيلي البحت. ففي النظام الســويســري، تجبر احتمالية الاســتفتاء الاختياري الحكومة على ضــمان التوافق أو الإجماع بين المجموعات خارج البرلمان لغرض منع احتمالية سعي مثل هذه المجاميع إلى إسقاط التشريع الجديد.(١٩٦)

إن المداولات خارج البرلمان وا ستصحاب رؤى المجاميع خارجه ليست دكاً للديمقراطية في شيء، بل هي مزيد من الديمقراطية ومن تأكيد ر ضا الجميع طالما لم تـسع لعزل جهة، لذلك ليس في مداولات القـصر خرق للأســس الديمقراطية بل توســعة لمواعينها، ولكن ضــيق الأفق هو الذي حدا بالجبهة لتأليف تلك الأغنية النشــاز، والأمر العجيب أ نها إذ ألفتها وغنتها، جاءت بنظام (إنقاذي) ير تل تراتيل الخروج من المجلس الوطني ليل نهار، إذ لا يصاغ في مجلسهم البا صمُ رأيٌ، وكل سيا ساته تنسج في الصوالين المغلقة بل بين ثلة لا تتعدى أ صابع اليد صاروا يتـساقطون مثل ورق الحراز تحت المطر، حتى ظل الفرعون وحده يحل ويربط لا يستشير ولا يشار له خوف العنت. فمناقشة السياسات خارج المجلس هنا ليس لتأكيد موافقة الجميع وإشراك حتى القوى خارج الجمعية، بل لتأكيد تهميشهم وهم باصمون في النهاية!

إن ســند حكومة الجبهة الوطنية المتحدة كان يشــمل الجميع خلا الجبهة (أي نحو ٨١٪ من البرلمان)، وهذا يعني أن تلك الحكومة ما كانت تخشــى من البرلمان حتى تهمشــه وتصــوغ ســياســة خارجه. إن إجراء مداولات القصــر لم يكن القصــد منها تهميش البرلمان، ولكن كانت تهدف كما ذكرنا لإشــراك قاعدة أوســع للحكم خارج البرلمان بعد أن ضمنت قاعدة عريضة داخله، فهي توسيع لمظلة الديمقراطية قطعاً. وقد كان

(١٩٦) رباح الصــادق **أضــواء على نظام الحكم التوافقي الســويســري والتجربة الســودانية**، ورقة مقدمة لورشــة معهد التنمية والنوع جامعة الأحفاد، فبراير ٢٠١٥م

ذلك مهماً لاستصحاب رؤى القوى الحديثة خاصة وأن قانون الانتخابات أهمل تمثيلها برغم أهميتها ودورها الرائد في تفجير الانتفاضة.

السلام .. معتدل مارش

تم تكوين لجنة وزارية للاتصال بالحركة الشعبية واستئناف خطة السلام، وبعد عرقلة ومطاولات من جانب الحركة تم أخيراً استئناف مسيرة السلام وضربت مواعيد المؤتمر الدستوري ولقاءات لترتيبه..

كتب السيد الصادق حول مسيرة السلام بكافة جوانبها وتحركه في المحور الدولي والاتصال بالدولتين العظميين لتأكيد عملهما من أجل السلام في القرن الأفريقي، وفي المحور الإقليمي حيث توصل لتفاهم مع أثيوبيا واتفاق مع الحركات الإرترية للتجاوب مع الحل السلمي واعتبار السودان وسيطاً متفقاً عليه، وفي محور الإغاثة حيث بدأت مع الصليب الأحمر ثم اتصلت بالاتفاق مع المنظمة الدولية وبدء عمليات (شريان الحياة) ووقف إطلاق النار المصاحب لها لنقل الإغاثة للمتضررين، والمحور التفاوضي الذي شرح فيه الوصول لاتفاقية السلام في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م ومجهوداته لتحقيق الإجماع حولها، وتطرق للتطورات التي أدت لانسحاب الاتحادي من الحكومة، وقال مواصلاً الحديث عن مسيرة السلام:

(أدى انسحاب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة إلى ظهور شرخ في الجبهة الداخلية ساهم مع عوامل التدني القتالي في جبهة شرق الإستوائية إلى مذكرة القوات المسلحة الشهيرة في ٢٠ فبراير ١٩٨٩م.

ثم جاءت مرحلة محادثات القصر تحت إشراف السيد ميرغني النصري: تلك المحادثات أدت لاتفاق كامل بين القوى السياسية والنقابية، اتفاق شمل الموافقة على مبادرة السلام بالتوضيحات التي أشار إليها بيان ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٨م. ولكن الجبهة الإسلاميه انعزلت مرة أخرى. كان متوقعاً أن تدخل الجبهة الإسلامية طرفاً في هذا الاتفاق، لا سيما بعد التفاهم الذي تم في إجتماع القصر في ٤/ ١/ ١٩٨٩م، ولكن اتضح أن اتجاهات الجبهة صارت أسيرة للتعبئة المتطرفة التي عبأت بها قواعدها. فجعلت تلك القواعد تتصور أن تطبيق الحدود هو تطبيق الشريعة، وأن تدابير الوفاق هذه تعطل فورية الحكم بشرع الله!

هذه التعبئة حرمت الجبهة من أية مرونة، بل صار قادتها المعروفون باعتدالهم مضطرين للمزايدة لكسب ثقة القواعد الملتهبة. فواجهوا إجماع السودانيين في القصر بشعارات ثورة المصاحف وثورة المساجد والجهاد. هكذا دخلوا في اللا معقول، وعندما وجدوا أن الشارع السوداني لا يتجاوب مع هذه النداءات المحمومة والتي لا يبررها مبرر، أوغلوا في العزلة وفي اللا معقول.

المرحلة الأخيرة:

قامت حكومة الجبهة الوطنية وكوّنتُ لجنة وزارية برئاسة الأخ سيد أحمد الحسين، وكلفناها بمواصلة مساعي السلام والاتصال بالحركة الشعبية للاتفاق على تنفيذ المبادرة، وعلى عقد المؤتمر الدستوري. تمت الاتصالات فأدت لاتفاق على اجتماع في ٤ يوليو ١٩٨٩ م في العاصمة الأثيوبية لمراجعة ما تم بشأن المبادرة، وتم الاتفاق أيضاً على موعد المؤتمر القومي الدستوري في ١٨/ ٩/ ١٩٨٩ م.

ولتحضير ملف الحكومة الخاص باجتماع ٤ يوليو تم الآتي:

أ. كاتبت رئيس الوزراء المصري بشأن قرارنا الخاص بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك التي صار إلغاؤها رسميا تقنيناً لواقع ماثل. رد د. عاطف صدقي بالموافقة على ذلك ما دامت هذه هي رغبة السودان. وأعلن إلغاء إتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بين السادات ونميري في ١٩٧٦ بموافقة الطرفين.

ب. وكان البرتوكول السوداني الليبي الذي وقع عليه من الجانب السوداني وزير دفاع الفترة الانتقالية (اللواء عثمان عبدالله) قد استنفذ مدته، وأعلنت ليبيا على لسان الأخ العقيد أبوبكر يونس ترحيبها ودعمها لمساعي السلام السودانية.

ج. استشارت اللجنة الفنية التابعة للجنة الوزارية، بعض المحامين السودانيين وهم الأخوة: خلف الله الرشيد، عبدالمجيد إمام، دفع الله الرضي، محمد ابراهيم خليل، وآخرين؛ لتقديم استشارة قانونية بشأن تنفيذ بند تجميد الحدود الوارد في مبادرة السلام السودانية. أفتى هؤلاء المحامون بإصدار الجمعية التأسيسية قانوناً لإلغاء مواد الحدود الموجودة في القوانين القائمة تنفيذاً لهذا البند في الاتفاقية. وفي اجتماعي باللجنة الوزارية قلت لهم إن الأخوة القانونيين لم يفسروا النص، ولكن أعطونا رأياً آخر، فالنص يقول تجميد وهم يقولون إلغاء. وبعد تداول الرأي رأيت أن يكون تفسير التجميد كالآتي:

- *توقيع العقوبة على الجرائم الحدية تعزيراً دون الحد وتقنين ذلك الإجراء.*
- *يصدر رأس الدولة عفواً على المحكومين بالقطع، وذلك على أساس أن العيوب الموجودة في قوانين سبتمبر شبهة تدرأ الحد.*
- *الذين عليهم ديات وظلوا في السجن لمدد طويلة لأنهم لا يستطيعون دفعها تدفع دياتهم الدولة من الزكاة.*

تداولت اللجنة الوزارية هذه الآراء بعد أن قدمها ديوان النائب العام في شـكل ورقة عمل. وافقت اللجنة على هذا التفسـير للتجميد، إلا أن أحد أعضـائها د.بشـير عمر تحفظ على فكرة إصـدار قانون من الجمعية التأسيسية للوقوف بعقوبات الجرائم الحدية عند التعزير ودون الحد، لأنه لا يريد أن يكون الموضوع محل أخذ ورد يفتح معارك جانبية. ولكن في اجتماعي مع اللجنة الوزارية لاستعراض ورقة العمل رأيت استبعاد التحفظ، وإجراء التقنين اللازم عن طريق الجمعية، مع شـرح الموضـوع للنواب على أننا بهذا ندرأ مفسـدة الحرب، وأن الإجراء كله مؤقت، وسنقرر بشأن أسس التشريعات الإسلامية في المؤتمر القومي الدستوري المزمع انعقاده في ١٨/ ٩/ ١٩٨٩م).[١٩٧]

أكد السيد الصادق أن تلك التحركات الناجحة جعلت السلام (*قاب قوسين أو أدنى.. ولا بد لأي منصف أن يقدر هذا الجهد الضخم الذي استطاع به السودانيون وضع برنامج للسلام واضح المعالم، والسير فيه قدماً*).

كم صائد متربص؟

ذكر السيد الصادق المهدي أن السيد أحمد سليمان حضر له، وهو المعروف بعلاقته بالخطط الانقلابية فقد كان منتمياً للحزب الشـيوعي حينما شـارك في التخطيط للانقلاب المايوي، لاحقاً انتمى للجبهة الإسـلامية القومية. قال له السـيد أحمد إنه من الواضـح أن الحزب الاتحادي لن يترك خطة الأسـلمة تمر وسوف يضع أمامها العراقيل، وعرض عليه التعاون بشتى السبل لتحقيق خطة الأسلمة بوضع دستور جديد وتنصيب السيد الصادق رئيساً للجمهورية. قال له السيد الصادق إن خططنا في السلام والأسلمة تسير مهما كان البطء ولكن كما يجب، كما أنه ما من داعٍ لإقصـاء الحزب الاتحادي وهو الآن جاد معنا في المسـيرة ويمكن أن نعمل كل ما نريده باتفاقنا.

الشاهد، أشفق الصادق من أن يكون حديث سليمان له ما وراءه ووقع في روعه أن الجبهة هي التي ابتعثته، ولكنه اطمأن في النهاية إلى أربعة أشـياء وفق ما قال: أولاً لأن الجبهة كانت تقول إن الديمقراطية سـياسـة الأنبياء، ثانيا لأنها كسـبت بما لا يمكن تخيله تحت ألوية الديمقراطية فلماذا تنقلب عليها، وثالثاً في ذلك الوقت عقدت قيادات الحركة الأخوانية العالمية بقيادة الدكتور عبد الله النفيسـي ندوة (مسـتقبل الحركة الإسلامية: أوراق في النقد الذاتي) أكدت فيه على ضرورة تحاشي الأسلمة عبر الانقلابات العسكرية، ورابعاً لتأكيد هيئة القيادة له أنها مسـتعدة وسـوف تتصـدى لأية مغامرة مما جعله متأكداً أنه لن يقدم أحمق على الانقلاب على الديمقراطية[١٩٨].

---

[١٩٧] من كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة

[١٩٨] برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة، نوفمبر ٢٠١٥م

ومن داخل هيئة القيادة يرسم لنا العميد (م) السر أحمد سعيد منظراً مختلفاً عن تعهدات هيئة القيادة الهواء. لقد أكد لنا سعيد الروح الانقلابية التي كانت تلف بالقوات المسلحة والتي كانت وراء المذكرة بالأ ساس كما رأينا. وقال إن هيئة القيادة ا ستمرت في سلسلة اجتماعاتها التنويرية وكان آخرها في الأ سبوع الثاني من يونيو بهدف تنوير الضباط بما تم تنفيذه من المذكرة، وكان اجتماعاً عاصفاً أجمع فيه المتحدثون على فشل هيئة القيادة في حل الأزمة وأنها لا حول ولا قوة لها أمام السيد الصادق المهدي، وقال أحد الضباط إن أمام القوات المسلحة حلول ثلاثة: دعم الديمقراطية (وهو نهج هيئة القيادة وقد ثبت فشل هذا النهج تماماً)!!، والاستيلاء على السلطة بواسطة هيئة القيادة وهو ما ترفضه الهيئة!! وحدوث انقلاب من دون مشاركة هيئة القيادة. وبحسب سعيد: (عند النقطة الأخيرة ضج المجتمعون بالتصفيق الحاد.. مما أثار حفيظة رئيس هيئة الأركان الفريق مهدي بابو فوجه كلاما انفعالياً للضباط ما معناه ما في واحد حيقدر يعمل انقلاب ونحن، أي هيئة القيادة، موجودين).[١٩٩] ولم يقتصر بابو على الرد العجول وفق سعيد بل اتبعه باعتقالات وسط الضباط الذين وصفوا بأنهم متحركين.

قال سعيد: وكان الجميع حسب ما أعلم متحركاً من القائد العام وحتى أحدث ملازم! وقد تم اعتقال عدد من الـ ضباط منهم اللواء صلاح عبد الله الـ ضوي، والعميد علي يو سف جميل، والعميد الزبير محمد صالح، والعقيد صديق عبد العزيز وقالت هيئة القيادة إنهم مايويون كانوا يعملون لقلب نظام الحكم[٢٠٠].. كان هذا في ١٨ يونيو ١٩٨٩م وشملت الاعتقالات ١٤ ضابطا منهم ٦ عمداء وعقيدين و٦ رواد وعدد من المدنيين رواد الاتحاد الاشتراكي وأقرباء النميري. وقالت إن مخططهم كان نسف القيادات التنفيذية داخل الجمعية بإطلاق قذائف[٢٠١].

ووصف سعيد المجموعات المتحركة باتجاه انقلاب وكانت معروفة للاستخبارات العسكرية كالتالي:

- مجموعة هيئة القيادة وكان مقرر أن تقوم بتحركها ليلة ٣/ ٤ وربط ذلك بفشل اجتماع مجلس الوزراء الذي كان مقرراً له صباح الاثنين ٣ أبريل لمناقشة اتفاق الميرغني قرنق. وذكر سعيد إحجام القائد العام والذي لم يكن في قرارة نفسه مقتنعاً بجدوى استيلاء القوات المسلحة على السلطة إضافة لوجود رئيس هيئة الأركان وعلاقته بحزب الأمة، وكذلك وجود العميد بحري سيد الحسيني مدير مكتب القائد العام والذي كان يعمل لحساب الجبهة كأسباب أدت لتباطوء تحرك هذه المجموعة.

---

(١٩٩) سعيد، سابق ص ١٦٦

(٢٠٠) نفسه

(٢٠١) جادين ص ٣١٣

- تنظيم الضباط الأحرار.
- الضباط الإسلاميين.
- مجموعة الضباط البعثيين.

إن القيادة العامة كانت بحسب سعيد (تود أن تبعث برسالة إلى كل الضباط من خلال تلك الاعتقالات تفيد بأنها تملك زمام المبادرة تماماً وأنها تتابع جميع التحركات وستعتقل كل من يسعى إلى عمل من ذلك القبيل. لكن للأسف إن الجهة الوحيدة التي استفادت من تلك الرسالة هي المجموعة التي حسمت أمرها تماماً وقررت ضرب اتفاق الميرغني قرنق المزمع التوقيع عليه)[٢٠٢].

يصف جادين تحرك هذه المجموعة، وكيف قابل علي عثمان محمد طه القائد العام يوم ٢٤ يونيو وطالب بالإسراع في التحقيق مع الضباط المعتقلين، ثم كيف عقدت في ٢٥ يونيو «الهيئة الشعبية للدفاع عن الوطن والعقيدة» اجتماعها الثالث مع الضباط والجنود والمتقاعدين واستعرض الاجتماع خطة تحميس الحرب وتدريب الشباب المتطوعين.

الأستاذ مصطفى عبد العزيز البطل يصف الصائدين من خلال (جلاليب) رئيس الوزراء!

يقول: (هناك رواية أدمن منسوبو الحزب الشيوعي السوداني ترديدها لسنوات طويلة حول إهمال شنيع، بل وتواطوء محتمل لرئيس الوزراء السابق مع الانقلاب. تقول الرواية إن الحزب الشيوعي حصل على معلومات عن نية الجبهة الاسلامية وتخطيطها للاستيلاء على السلطة، وأنه بعث بمندوب (المرحوم خالد الكد) إلى رئيس الوزراء لإبلاغه).. (الشيء الذي لا يعرفه من يرددون هذا النوع من الروايات هو أنه بمثلما تلقي رئيس الوزراء السابق معلومات من الحزب الشيوعي تفيد بأن الجبهة الاسلامية تدبر لانقلاب، فإنه تلقى أيضا معلومات من الجبهة الاسلامية تفيد بأن الحزب الشيوعي يدبر مع آخرين لانقلاب! فلماذا يتخذ الرئيس إجراءات ضد هذا الحزب وليس الحزب الآخر، فكلها معلومات سماعية؟)

ثم وصف الكم الهائل من الإفادات بانقلاب التي وصلت رئيس الوزراء، عبر خبرته ضمن اللجنة التي كونها وزير شئون الرئاسة بعد الانقلاب لحصر وجرد موجودات مكتب رئيس الوزراء. وقد ضمت تلك اللجنة في عضويتها العقيد (لواء لاحقاً) محمد حامد عوض الله، والسفير نصر الدين أحمد محمد، والأستاذ المنصور عمر المنصور، نائب مدير عام مكتب رئيس الوزراء السابق. قال: (لفت نظري، كما لفت نظر أعضاء تلك اللجنة، العدد المهول من المظاريف المشتملة على رسائل موجهة لرئيس الوزراء السابق التي

[٢٠٢] سعيد، مرجع سابق

وجدت داخل جيوب جلاليبه البيضـاء المعلقة داخل غرفة النوم الملحقة بمكتبه. كانت هناك حوالى أربعين رسـالة من أفراد وجهات مختلفة المشـارب تبلغه عن جهات أخري تتهيأ للانقضـاض على النظام. العجيب أن

بعض هذه الرسائل كانت تحمل ما يفيد أن أصحابها رأوا في منامهم رؤى معينة، نقلوها بدقة في خطاباتهم، وقد صـدقت التطورات ومآلات الأمور عند وقوع الانقلاب ما كتبه بعض هؤلاء في رسـائلهم، بل إن بعض الأحداث تواردت على نحو طابق تلك الرؤى بحذافيرها!)[٢٠٣].

أما عما فعلت الحكومة لاحتواء تلك التحركات التي أثارتها مذكرة الجيش، فقد طلب السيد الصادق من وزير الداخلية حينها، السـيد مبارك الفاضـل، تقريراً حول الوضـع الأمني ومدى تفشـي الروح الانقلابية أو وجود مخططات انقلابية من عدمه وذلك في عقابيل مذكرة الجيش. وبالفعل رفع مبارك لرئيسـه تقريراً، وهو التقرير الذي فجر ذكره بعد عقد ونصـف، تحديداً في عام ٢٠٠٤م. وذلك حينما كون مبارك حزبه الخاص و صار مساعداً للمشير البشير فعنّ له أن يهاجم رئيسه السابق ربما لتبرير انخراطه في نظام الإنقاذ. وللتدليل على أن الإمام الصـادق المهدي رئيس حزب الأمة فرط في الديمقراطية، فوزع للصـحف في مايو ٢٠٠٤م تقريراً أمنياً خاصـاً بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٨٩م، موجهاً لكل من «السـيد رئيس مجلس الوزراء، السـيد وزير الدفاع،والسيد وزير المالية»، ومعه نص تعليق من رئيس حزب الأمة ينتقد التقرير ويرى تهافته.

التقرير كان عن تداعيات مذكرة الجيش واصفاً لها (بالبيان) وعن التنوير الذي تلاها واصفاً إياه بالمحاولة الانقلابية، وجاء في مقدمته: «أحدث البيان الذي أ صدرته القيادة العامة لقوات الـشعب المـسلحة ردود فعل متباينة في أوساط الأحزاب والتنظيمات النقابية والعسكريين والمواطنين. الرصد التالي يوضح الرأي العام في المحاولة الانقلابية». ولم يشر الرصد من قريب ولا بعيد لمحاولة الانقلاب التي جاءت من بعد.

ولكن السـيد مبارك وزع التقرير ليقول إنه حذر رئيس الوزراء من الانقلاب قبل وقوعه، متهماً إياه بالتفريط في الديمقراطية، وساق ذلك التقرير كدليل على أن رئيس الوزراء علم بالانقلاب ولم يمنعه.

الحقيقة هناك أسئلة مهمة لموزع التقرير:

أولاً: بصـفته وزيراً للداخلية فقد كان مسـئولاً عن الأمن في حكومة السـيد الصـادق المهدي المتهمة بالتفريط في الديمقراطية. وقد كتب التقرير حسـب توجيهه كما هو مذكور في الخطاب المرفق للتقرير، وبما أن المسئولية توجه لكل عن الذي يليه فإنه، وبافتراض أن التقرير كان حقيقة عن الانقلاب الذي قلب

---

[٢٠٣] البطل، السابق، الحلقة السادسة.

الديمقراطية(بينما هو للتطمين حول أثر مذكرة الجيش) فإن السؤال الموجه للسيد وزير الداخلية الأسبق هو: لماذا لم يتخذ الإجراءات اللازمة لوقف الانقلاب، إذا كان معتقداً بصحة التقرير المعني؟ خاصة وأن رئيس الوزراء لم يكن يرى أن التقرير محكم بالدرجة التي تجعله سبباً لاتخاذ إجراءات. هل من الضرورة أن يرجع وزير الداخلية لرئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير المالية في كل كبيرة وصغيرة؟ وما هي حقيقة ما تم؟ هل كان حقاً ناصحاً لرئيس الوزراء وزملائه وزيري المالية والدفاع لكي يقوموا له بعمله هو ولكن رئيس الوزراء رفض أن يقوم بعمل وزير الداخلية لأنه لم يقتنع بالتقرير؟

ثانياً: التقرير الأمني الموزع ذيل بالتعليق التالي: «من خلال استطلاع آراء المواطنين اتضح أن الكثيرين وبسبب المعاناة في المعيشة والحياة أبدوا تعاطفهم مع التغيير وليس الانقلاب والبعض الآخر يرى ولتفادي السلطة لأية مغامرة جديدة أن تعالج مشاكل البلاد الاقتصادية والمعيشية وتحارب الفساد على أعلى المستويات وتقديم كل من يثبت فساده للمحاكمة وأن تمضي قدماً في مساعي إحلال السلام في الجنوب والغرب.» فالفقرة تدل على أن المواطنين لا يريدون انقلاباً وهي تطمئن السيد رئيس الوزراء إلى أن المطلوب فقط معالجة قضايا الاقتصاد والسلام والفساد. فلو نسب أي شخص هذه النصيحة لنفسه هل يمكنه أن يدعي أن رئيس الوزراء لم يستمع إليها؟ هل كان لرئيس الوزراء أن يعالج قضايا الاقتصاد والفساد والسلام في ستة أيام؟ وإن لم تكن الحكومة الديمقراطية تسعى حقيقة لرفاهية السودانيين الاقتصادية ومحاربة الفساد وإحلال السلام وكانت محتاجة لمثل ذلك التقرير الركيك لينصحها بذلك، فكيف يستمر أي وطني يحترم نفسه وشعبه وزيراً في صفها؟

ثالثاً: تناول التقرير ردود الأفعال في الأوساط العسكرية في فقرة مقتضبة وإن كانت أطول فقرات التقرير، مستخدماً عبارات مثل «يرى بعض العسكريين» و«آخرون يرون» و«يتردد أن بعض قيادات الجيش صرحت بأنها» . هكذا دون تحديد من هي هذه القيادات ومتى وأين صرحت، وبكم تقدر نسبة العسكريين من أصحاب الرأي الأول مقارنة مع غيرهم، مع ملاحظة أن التقرير معنون ب« سري للغاية» مما يوحي بدفق من المعلومات الأمنية وفي واقع الأمر فإن ما نشره التقرير لهو مما يمكن أن يقال في جميع المجالس علانية وعلى صفحات الجرائد اليومية ولو قدر أن نشر ذلك التقرير لما كان في الأمر غضاضة! والسؤال هل أشار التقرير أية إشارة لاتجاه ثورة المصاحف نحو الدبابة؟ وحتى لو فعلها فلن يتعدى بلغته تلك أن يكون حدساً، لا تقريراً أمنياً مبنياً على الرصد والمتابعة والمعلومة الدقيقة.

رابعاً: ربما منعت آفة الفهم مروج التقرير والذين احتفوا به من إدراك دروس كثيرة. لقد كان تعليق السيد رئيس الوزراء لوزير داخليته مقتضباً ومركزاً، وهو بالنص كالتالي: «*أخي الحبيب: تحية، حتى الآن لم أطلع على تقرير للأمن الداخلي ألمس فيه الإحاطة بالحقائق أو شمولية التحليل. هذا التقرير كالعادة مبتسر من حيث الحقائق والتحليل، فالتنوير العسكري كان فيه رأي آخر، وآراء المواطنين كان فيها ما جاء في التقرير ولكن كان ثمة رأي آخر. متى يرقى الأمن الداخلي للإحاطة بالحقائق والتحليل الأشمل؟ الله أعلم؟*»

هل يغالط أحد أن تلك الرسالة كانت نصيحة من رئيس الوزراء إلى وزير داخليته أن يعمل على تحسين أداء أمنه الداخلي؟! هل يمكن بأية حال رؤيتها على أنها رسالة وجهت لرئيس وزراء لم يستمع لنصيحة كان مفادها أن المواطنين لا يريدون انقلاباً؟

خامساً: التقرير الموزع ضعيف في لغته وفي فكرته وقد استحق أن يعلق عليه رئيس الوزراء بتلك الطريقة، وهذا ما شهدت به أقلام كثيرة تطرقت للمسألة بعد الاطلاع على التقرير وعلى التعليق. مثلاً الصحفي الأستاذ عثمان ميرغني الذي كتب منبهاً إلى أن التقرير وتعليق السيد الصادق عليه يؤكد الحكم على التقرير بأنه دون المطلوب[٢٠٤].

إذن فالسيد الصادق قد استلم تحذيرات كثيرة، بعضها شفوي وبعضها مكتوب، بعضها يذكر معلومات والآخر يحكي رؤى، ولكنه حينما طالب بمعرفة المشهد بدقة جاءه تقرير من وزارة الداخلية ركيك خلو من المعلومة محدود التحليل. أما القوات المسلحة فأكدت له أنها قادرة على ردع أي تحرك في مهده. كان السيد الصادق يستند على وزارة داخلية دربتها خلاء، وقوات مسلحة أحاديث قيادتها هواء!

وفي حين كانت القوات المسلحة تضج بالأفكار الانقلابية، كان جزء من الحكومة يستخف بأي حديث عن مهددات أمنية. لقد كتب الأستاذ البطل حول دور الحزب الاتحادي في التمهيد للانقلاب من جهتين: في إشاعة القنوط حول الأداء الديمقراطي وكان أبلغ شيء ما قاله الشريف زين العابدين حول الديمقراطية كجيفة وهو الأمين العام للحزب الثاني المشارك فيها، والجهة الثانية سعي الحزب لعرقلة قيام جهاز الأمن ثم إضعافه، والاستخفاف المتواصل بأي حديث عن مهددات أمنية وانقلابية للنظام الديمقراطي. قال: كان الحزب الاتحادي الديمقراطي وعلى رأسه الوزير سيد أحمد الحسين يعبّر بوضوح مضطرد خلال جلسات مجلس الوزراء التي ناقشت التحديات الأمنية، لا سيما في الأسابيع الأخيرة قبل الانقلاب، عن قناعة راسخة عنده بأن كل حديث عن احتمالات تآمر انقلابي يدور في الخفاء إنما هو من تدبير حزب الامة، وأن وزراء ذلك الحزب يروجون له لأغراض سياسية بحتة. وتسجل محاضر جلسات مجلس الوزراء كلمة للوزير سيد أحمد الحسين تعليقاً على تقرير تنويري تقدم به للمجلس وزير الدفاع اللواء مبارك عثمان رحمة عن توصل الحكومة الى رؤوس خيوط حول مؤامرة انقلابية يشارك فيها بعض ضباط القوات المسلحة جاء فيه، أى في تعليق الوزير سيد أحمد الحسين، هذه العبارة بالعامية السودانية: (خلاص خلصت من التقرير يا سيد وزير الدفاع؟ أها تقريرك ده ما خوفنا ولا حاجة. شوفولكم شيتاً آخر تخوفونا بيهو).. (وغني عن البيان ان محاضر مجلس الوزراء تحفظ في أراشيف حديثة، كما أن أغلب الوزراء واعضاء فريق السكرتارية الذين حضروا تلك الجلسات ما يزالون على قيد الحياة).[٢٠٥]

---

[٢٠٤] انظر عمود الأستاذ عثمان ميرغني حديث المدينة بتاريخ ٨ مايو ٢٠٠٤م

[٢٠٥] البطل، سابق الحلقة السادسة

إذن مع كثرة الصـــائدين المذكورين، كانت الديمقراطية بلا أنياب. كانت أحاديث هيئة القيادة لرئيس الوزراء مما يصــح أن يغنى لها: لي متين مواعيدك ســراب! أما لاعبو الفريق أنفســهم فكان بعضــهم يســمي وديعتنا الغالية بالجيفة مما يغري إليها الكلاب التي لن تخشى حتى ولا قول (جر)!

المسيرة كان تسير نحو السلام، والوئام .. والكلاب كانت تزوم في الظلام. والحراس نيام! ولا حول ولا قوة إلا بالله!

جلسة البرلمان الأخيرة.. وليل بلا أمد

في يوم الخميس ٢٩ يونيو كانت جلســة البرلمان التي ناقشــت الميزانية. قدمها وزير المالية المرحوم الدكتور عمر نور الدائم.

قال السيد الصادق في برنامج شاهد على العصر، إنه حينما ناقشت الجمعية الميزانية، وكانت كل الجمعية على قلب إنســان واحد، تناولوها بالنقد والتصــويب، والجهة الوحيدة التي كانت يمكن أن تعرقل، الجبهة الإ سلامية، انسحبت من البرلمان، البقية كانت تشكل حوالي ٨٠٪ من مجمل النواب، وقفوا كلهم في صف واحد، وحينما وقفت الجمعية كلها تأييداً للحكومة: وقف نواب حزب الأمة والاتحادي والشيوعي وسابكو والحزب القومي وكل الأحزاب وقفوا معها، حينها قلت لعمر: يا عمر المنظر دة مسحور.. سوف يسحر لأن فيه إجماع غير معقول.. في صباح اليوم التالي كان الانقلاب!

في ليلة يوم ٢٩ عاد الســيد الصــادق للمنزل هذه المرة فلم يقض ليلته بالمكتب مثلما يفعل كثيراً في تلك الأيام، ربما لأنه كان يوم خميس. كان يومها في ودنوباوي فهو يقضي ليلة بودنوباوي وليلة بالملازمين.

كان هناك حفل زفاف ابنة الدكتور عثمان محمود حســنين ووالدتها الســيدة رباب الأمير حفيدة خليفة المهدي أي من الأهل. ذهب للحفل صــديق وعبد الله إســماعيل معاً، ومريم وطاهرة معاً، وذهب له الســيد الـ صادق فبارك وذهب للقاء جعله مطمئناً على الو ضع الأمني، ولكن لم يكن خبر الانقلاب قد ذاع بعد حينما كان في حفل الزفاف أو حينما عاد، فليس صــحيحاً ما قاله بعض قادة الانقلاب إن الســيد الصــادق عرف بانقلابهم في الحفل، كان ذلك شأن الـسيد مبارك الذي ا ستطاع عبر (عديله) الدكتور غازي صلاح الدين أن يؤمن له وسيلة للخروج من البلاد..

الشاهد كنت يومها في ودنوباوي.

حينما قرر الأربعة الرجوع من حفل الزفاف تحركوا قبل أن يذيع نبأ الانقلاب فيه، وقد أعادوا توزيعهم فركب عبد الله مع ابنتي خاله وكان صديق وحيداً، وتحركوا في عربتين تسيران معاً، ولما و صلوا جسر النيل الأبيض (كوبري أم درمان) ا ستوقف صديق ضابط وقال إنه سمع بأن هناك انقلاب وطلب من صديق أن يوصله للسلاح الطبي ليستفسر، بينما اتجه الثلاثة للملازمين فأيقظوا أمي سارا التي حاولت الاتصال بالوالد باللاسلكي ووجدته لا يعمل فتوجهوا بسرعة نحو ودنوباوي.

حينما وصلونا في ودنوباوي لم نكن قد نمنا بعد أو لعلنا نمنا وتيقظنا لا أذكر تماماً ولكني أذكر أنهم وصلوا مع شــقشــقة الفجر، وأنهم كانوا يتحدثون عن حركة غير عادية في كوبري أم درمان وأنهم تأكدوا أن هناك انقلاب.. هرعنا بســرعة جميعاً نحو الطابق الأعلى حيث الوالد الحبيب، لما دخلنا عليه وجدناه على مصــلاه فرغ للتو من صلاة الفجر. كان جالساً وهو يستمع لمريم ثم صديق الذي لحق الجمع يحكيان ما شهداه.

كان الجميع خاصــة الوالدة الحبيبة رحمها الله و صــديق يحثونه على التحرك ســريعاً من المنزل فغالباً ما ســوف يقصــده الانقلابيون.. لكنه كان يقول إنه جاء للتو من اجتماع اطمأن فيه للحالة الأمنية وأن الشــوارع هادئة وأن ما سمعوه غالباً إ شاعة وليس صحيحاً.وبينما كنا كلنا نحثه وننزعج من هدوئه وبقائه هكذا بدون أي حراك، فإن الحبيب لم يتحرك من المصلاة أبداً حتى دهم الكجر!

قالت الوالدة إن محمد عبد الله يعرف عدداً من البيوت يمكن أن يختفي فيها الحبيب وبالتالي لا بد من أن يوقظ وأن يتحركوا فوراً. تحرك صــديق وعبد الله للمجيء بالحبيب محمد عبد الله، ولكنهم قفلوا راجعين مهرولين وأغلقوا باب الطابق، و قالوا بين أنفاســهم الهائجة إن الانقلابيين وصــلوا وهم في ا لدرج الآن، وسرعان ما سوف يكسرون الباب ويلجوا، فتحركنا نحو الباب لتعويقهم حينما يدخلون.

كانت تلك هي القوة المكلفة بالقبض على الحبيب.ظل بعضــهم مطوقاً للمنزل ولما دخل جزء من القوة للداخل وجدوا قوة الحرا سة التابعة لمجلس الوزراء وعلى رأ سها الملازم أول محمد عطا والتي حينما رأت الضابط برتبة الرائد الذي حضر (ضربت) له التمام!

تســلقت القوة أو جزء منها الدرج للأعلى، ربما وصــف لهم مكان الحبيب في الطابق الثالث وقد وجدوه مغلقاً كما سلف. لم يستغرقوا وقتاً طويلاً في كسر الباب، فوجدونا أمامهم،كانوا عدداً من الجنود معهم ضابط كان بادي الارتباك، وقفت مريم أختي في وجههم تســتجوبهم من أنتم و ماذا تريدون، كان يقول لها نريد الصــادق لأنه رمز النظام، كان الرجل لو قلت له (وه) لطار.. قلبه في جناحي طائر! اســتبقته مريم أمام الباب لدقائق وهو من فرط اضطرابه لم يستطع حتى أن يزيحها من أمامه، وبعد فترة استجمع رباطة جأش فأزاحها

من الطريق.. ودلف لغرفة المكتب، كان ومن معه من الجنود يبحثون عن الحبيب تحت مســاند الأريكة والكرا سي والبـ ساط وتحت قطع الأثاث! ظلوا هكذا يتخبطون وفي تلك الأثناء كان صديق قد هيأ للحبيب فنزلا سوياً من الطابق الثالث للثاني،ومن هناك عبر الـ سلم الداخلي للطابق الأول حيث (برندة) داخلية كانت خالية إلا من بـ شرى أخي وهو راقد على أحد الأ سرة، خرج صديق بنية أن يحاول لفت الانتباه عن الحبيب، بينما تمدد الحبيب على السرير إلى جانب بشرى.. مر أحدهم و سأل أحد أفراد القوة المرابطة المرافق له: من هذا، فقال له هذا صديق أنا أعرفه جيداً! كان الفرق بين الحبيب و صديق كبيراً ولا ندري هل قصد تمويهه أم زاغ بصره خاصة وقد كان الاضطراب سيد موقف كل أولئك الرسميين!

في هذه الأثناء خرج صــديق بالباب الأمامي ولم يقابله أحدهم، واتجه نحو العربية ونوى أن يحركها من الباب الأمامي على الشارع الرئيسي (الشمالي) نحو الباب الجانبي (الشرقي) على أن يلحق به السيد الصادق هناك..لكن بعض أفراد القوة ثبتوه، وقال إن اللغط بينه وبينهم اســتمر فترة وهو يســألهم من أنتم وماذا هناك وما إليه، ويظن أن هذا ساهم في التشويش على القوة التي كانت تحرس الشارع.

المهم مع أنهم أحاطوا بالمنزل إحاطة الـ سوار بالمعـ صم خرج الحبيب بالباب الـ شرقي الذي يـ شرف على الشــارع الفرعي، وكان متعجباً كيف خلطوه بصــديق، وكيف لم يروه خارجاً،إنها العناية الإلهية ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾ ﴾ ، وقد حمدنا الله حمداً كثيراً أن كلله بها فاستطاع الخروج في ذلك الفجر المشئوم، لأن معلومة و صلتنا أن القتيل الوحيد في انقلابهم، الرائد طبيب أحمد قاسم، كان هو ذلك الضابط المشرف على تصفية رئيس الوزراء، فمهمته لم تكن مقتصرة على اعتقاله فقط كما قال، وحينما تمت تصــفيته، كانوا يظنون أنه قام بالمهمة، فتمت معالجته في منطقة المهندســين بذلك الطلق الذي قالوا إنه كان بسبب الخطأ في كلمة سر الليل! وقال السيد الصادق كذلك إنه يعتقد إنهم كانوا يزمعون تصفيته ولكن لا دليل لديه[٢٠٦].. بالتأكيد ليس لدينا دليل.

على العموم لقد اعترف العقيد أركان حرب فيصل علي أبو صالح، وكان عضواً بمجلس قيادة انقلابهم، إنه كانت لديهم خطة (ب) إذا فشل تحركهم أن تتم تصفية سياسيين ويتم خلق جو من الفوضى يعقبه تدخل من شخصيات بارزة مثل المشير سوار الذهب وتاج الدين عبد الله فضل للاستيلاء على السلطة[٢٠٧].

---

[٢٠٦] شاهد على العصر، الحلقة ١٦

[٢٠٧] حوار مع **العقيد اركان حرب فيصــل على ابوصــالح، جريدة (العالم اليوم) المصــرية، (بتاريخ الســبت ٢٥ محرم ١٤١٣ هجرية- الموافق يوم ٢٥ يوليو ١٩٩٢- العدد رقم ٣١٢٩**

كتب السيد الصادق عن ذلك الزحف المشئوم قائلاً:

(لقد خلقت مذكرة القوات المسلحة مناخ ا ستلام العسكريين للسلطة لأنها بما جاء فيها وما صحبها من تنوير أنحت باللائمة عن هزائم شرق الإ ستوائية على الو ضع الـ سيا سي المدني،التمـ ست فيه شماعة علقت عليها أخطاء معروفة ومعلومة أسبابها.

ولكن القيادة العامة التي واكبت المذكرة لتخلص نفسها من المساءلة، وهي تعلم ماهية الأسباب الحقيقية لسوء الأداء العسكري، لم تكن عازمة على مواصلة خط المذكرة واستلام السلطة فعلاً.

ثم وصـلت لهيئة القيادة معلومات عن حركة إنقلابية مايوية يقودها ١٤ ضـابطاً، ولخوفها من المناخ الانقلابي، تحركت هيئة القيادة بانفعال لا تبرره حقائق الموقف، وأمرت باعتقال الضـباط المذكورين. لقد كانت المعلومات التي بني عليها التصرف من مصادر عسكرية، وكان القرار باعتقالهم قراراً عسكرياً، ولكن شاع انطباع بأن جهة سيا سية ما، أي نحن في حزب الأمة، وراء هذا الاعتقال كبداية لمحا سبة الضباط الذين وقعوا على المذكرة.

لقد فوجئنا بالمعلومات، وبقرار الاعتقالات. وأنا شخصياً عندما بلغتني وصفتها بأنها تصرف انفعالي.

صحيح أعلن مستشار أمن السودان، السيد عبدالرحمن فرح، مايدل على أنهم كانوا وراء المعلومات التي كشفت محاولة الإنقلاب، وكان الإعلان خطأ سياسياً. وحاولت أن أصححه في بياني أمام الجمعية مؤكداً أن المعلومات من الإستخبارات العسكرية. وأن قرار الإعتقال من هيئة القيادة، وهذه هي الحقيقة.

إن اعتقال أربعة عـ شر ضابطاً مـ شاربهم شتى، دون مبررات مقنعة، خلق لهم عطفاً في أو ساط الـ ضباط. هكذا استطاع الانقلابيون استغلال المناخ الانقلابي الذي خلقته المذكرة وتنويراتها، واستغلال اسم هيئة القيادة، والقيام بتحرك محدود للإستيلاء على السلطة.هيئة القيادة لاعتقالها لم تستطع مقاومته، والآخرون لتوقعهم تحركاً انقلابياً خلقه المناخ المشار إليه لم يقاوموه.

نجح التحرك العسكري الذي استغل الثغرات المذكورة ليواجه وضعاً سياسياً مستحيلاً.

لقد وقع الإنقلاب بعد أن اتفق أهل السـودان على البرنامج المرحلي في مارس ١٩٨٩م. فهو معزول من قوى البرنامج، والاستنتاج المعقول هو أنه متحالف أو مرتبط بالذين شذوا عن البرنامج المرحلي، أي الجبهة الإسلامية القومية.

هذا يفسـر عزلة النظام داخلياً وخارجياً لأن الجبهة تعتبر اتجاهاً طارداً في العالم العربي والأفريقي والأوروبي غربه وشرقه والأمريكي.

إن الوضــع الجديد مهما تنوعت عناصــره، وتعددت بياناته، مثقل بظل الجبهة الإســلامية القومية: رمته بدائها!! الموقف بعد الانقلاب هو ســلطة معزولة، ومجردة من أي برنامج، وانتماؤها إلى الجبهة الإســلامية القومية مؤكد.

الإنجاز الوحيد الذي حققه النظام حتى الآن هو أنه بمواقفه وإجراءاته وحد الناس ضـــده، وأنه بإخفاقاته أبرز حسن أداء النظام الديمقراطي في نظر الناس، وبضدها تتبين الأشياء.

هل يستطيع النظام أن يجد لنفسه شرعية من تبني الشعار الإسلامي؟

هذا هو ما حاوله جعفر نميري، فأخفق. إذ رفع الشــعار الإســلامي متوهماً أن ذلك ســوف يمد من عمره الســياســي ويمنحه شــرعية يفتقدها. وهذا هو ما فعله ضــياء الحق في باكســتان فربط بين نظامه الأوتوقراطي والشعار الإسلامي ليستمد منه الشرعية والبقاء.

إن المحاولة في الحالين جاءت بنتائج عكسية: فنميري هبت ضده ثورة رجب/ أبريل، و صارت تجربته مضرب الأمثال في الإخفاق، وأما ضياء الحق فإن تجربته أخفقت تماماً بدليل أن الشعب الباكستاني عندما أتيحت له فرصة التعبير الحر عن آرائه رفض حزب ضياء الحق، وأيد حزباً يعارضه.

إن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية، والوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية هي عصب التطلعات السياسية في هذا العصر، وهي مبادئ توافق ولا تناقض مبادئ الإسلام.

وكل من يحاول ركوب جواد الإســلام في تيار معارض لها يؤذي نفســه، ويؤذي معه الشــعار الإســلامي. قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٤﴾ ﴾[٢٠٨]. *اللسان ليس مجرد الألفاظ بل يشمل أيضا المفاهيم الرائجة في العصر. ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم* ***«نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ»***[٢٠٩].

إن المبادئ المذكورة أعلاه، وهي توافق مبادئ الإسلام السياسية والاقتصادية والاجتماعية تشكل عقل هذا العصــر الحديث الســياســي، ولا مصــلحة للدعوة الإســلامية، ولا للمســلمين، في توجهات ترفع راية الإسلام وتتعارض مع هذه المبادئ. اللهم إلا إذا كانت متعارضة معها فعلاً. إن طرح الشعار الإسلامي في تناقض مع الديمقراطية، والتنمية، والعدل الإجتماعي، والوحدة الوطنية لا يجدي، بل الأجدى أن يطرح الشعار الإسلامي باعتبار أنه يحققها بطريقة أفضل من غيره.

---

[٢٠٨] سورة إبراهيم الآية (٤)

[٢٠٩] الآداب الشرعية والمنح المرعية– محمد بن مفلح بن محمد المقدسي

أوجد الرسول صلى الله عليه وسلم عندما استقر في المدينة أسلوباً هو صحيفة المدينة للتوفيق بين الالتزام الإسلامي والوحدة الوطنية، وإن لم يعرف هذا التعبير وقتها، كان التعبير هو الأمة الواحدة متعددة العقيدة.

إن من أكبر أخطاء الجبهة الإسلامية هو أنها لم تر التكامل الحقيقي بين الوحدة الوطنية وبين الالتزام الإسلامي. فالتفريط في الوحدة الوطنية معناه: تطور العداء بين الشماليين والجنوبيين إلى درجة الانفصال. إن إنفصالاً هذا مولده سيكون وبالاً على مستقبل الدعوة الإسلامية في السودان غير المسلم، وفي شرق أفريقيا.

إن الإخوة الجنوبيين، حتى حملة السلاح، لم يقولوا إنهم ضد الإسلام. إنهم قالوا إنهم يعارضون أي نص يحرمهم من حقوقهم الوطنية، ويجعلهم مواطنين من درجة أدنى. وقالوا إنهم يعارضون أي نص يطبق عليهم أحكام غير دينهم.

هذه مطالب مشروعة ممكن التوفيق بينها وبين تطلعات المسلمين المشروعة.

حاولت الجبهة الإسلامية القومية في حالة من حالات الصحو، التوفيق بين الالتزام الإسلامي والوحدة الوطنية عندما أصدرت ميثاق السودان، ولكنها سرعان ما تركت ذلك الإعلان كتمرين نظري، ومضت سياسياً وعملياً في خط التناقض بين الالتزام الإسلامي والوحدة الوطنية.. هذا الموقف أورثته الجبهة للنظام الجديد في السودان. فالنظام يقف مكبلاً بهذه المفاهيم، وأضاف إليها مفهوم التناقض بين الالتزام الإسلامي والديمقراطية.

إن الإسلام هو التزام غالبية أهل السودان، والديمقراطية هي خيار كل أهل السودان، وهي الآن موجة المستقبل العاتية في كل أنحاء العالم: فتحت قلاع موسكو ووارسو، وتصدعت أمامها حوائط بريتوريا.

إن أغلبية السودانيين سيقولون إننا نريد الإسلام والديمقراطية معاً، ونريد الإسلام والوحدة الوطنية. بل سيقولون إن الإسلام يوجب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيقولون إن الوحدة الوطنية من مصلحة الإسلام وإن التفريط فيها مضر للإسلام.

لقد فات النظام الحالي أن يجد لنفسه شرعية من كفاءته في حل المشكلات التي ذكرناها سابقاً (السلام، الحرب، المعيشة والتنمية) ولن يشفع له الشعار الإسلامي إذا طرحه في تناقض مع الديمقراطية والوحدة الوطنية والعدل الاجتماعي.[٢١٠])

بالطبع اتضح لاحقاً أن الانقلاب بتدبير الجبهة الإسلامية في اعترافات (رئيساً وحبيساً) التي سوف نفصلها.

[٢١٠] من كتاب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة

بدأ إذن عهد الليل الممتد.. والذي سـوف نعالجه في الجزء الرابع من هذا الكتاب بإذن الله، وسـنقوم فيه بمشيته برصد سيرة ومسيرة الإمام مستعينين بأوراقه ومدوناته، وبخبرتنا وبحثنا في أدبيات كاشفة على نحو ما فعلنا في هذا الكتاب بإذن الله.

في العهد الجديد كان الـ سيد الـ صادق مرمى أ سهم الحكام حتى تكـسرت فيه نـ صال بالنـ صال. وكما قال دكتور عبد الله قسـم السـيد فإنه (عند حدوث الانقلاب ركز قادته هجومهم على الصـادق المهدي وحزب الأمة، وحاولوا عن طريق بث الإ شاعات الخبيثة تحطيم شخـصية الـصادق في نظر الأنـصار ومؤيديه، ومثل هذا الموقف رغم تفاهته لم يكن مسـتبعداً من أفراد الجبهة حيث أنهم يعتبرون الصـادق المهدي الشـخصـية القيادية التي تقف ضـد تنفيذ إسـتراتيجيتهم على المدى الطويل. لقد كان حزب الأمة تحت قيادة الصـادق المهدي منذ السـتينات هو الملجأ للأخوان المسـلمين باختلاف مسـمياتهم، وها هم اليوم يعملوا على قطع هذه اليد التي منحتهم كثيراً ويعملوا على تحطيم وتشـويه صـورة الصـادق للرأي العام)[٢١١].. حقاً إن أنت أكرمت الكريم ملكته، أو أنت أكرمت اللئيم تمردا..

الـشاهد، دكت سنابك الجبهة النظام الديمقرطي، و سارت فوق جسد الوطن أثخنته جراحاً كلما ظن ألا جرح بعدها انفتق جرح جديد، لكأنه الجحيم السـرمدي بلا نهاية، مثلما قال المرحوم مختار محمد مختار عن ظلام أب عاج، ونسأل الله أن يلحقه هذا عاجلاً:

يا رب أما لليل غد

والظلم أليس له أمد

تاهت في الظلمة أعيننا

فكأن نهايتها الأبد...!

أما الديمقراطية الوئيدة، فقد تعلق دمها فوق رقبة صـائد الجبهة، حتى إذا ذكرنا أيام ديمقراطيتنا، أيام معاظلتنا تلك ومسيرتنا الجادة نحو تحقيق الحلم السوداني بالسلام والوحدة والتنمية والتأ صيل،أنشدنا مع المرحوم عبد الرحيم أبو ذكرى..

نحن سرنا مرة بين المقاصير البهية

وجمعنا الضوء والإشراق من جسم النيازك

---

[٢١١] قسم السيد، سابق، ص ٢١٥

وتحركنا برؤيا الزمن الطفل

الذي يحجل في أرض الضباب

قادماً مبتهجا يفتح في أرواحنا بابا فباب

جالباً شمساً تعري العتمات الشرسة

فلماذا اخضوضرت أشجارك الأولى

هنيهات وشاخت؟

قل لماذا كنت غيماً وانفتاحاً وانتظارا

ولماذا عدت شحاذاً ومسخا؟

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المراجع

أولاً: كتابات الإمام الصادق المهدي المنشورة:

١- الصادق المهدي، **الديمقراطية في السودان: راجحة وعائدة، ١٩٩٠**م

٢- الصادق المهدي، **ميزان المصير الوطني في السودان، ٢٠١٠**م

٣- الصـادق المهدي، **انقلاب يونيو ٨٩ في ألواح التاريخ،** كتيب صـدر للإمام الصـادق المهدي في ٢٠١٥م

٤- خطب وكلمات السـيد الصـادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية ٦ مايو ١٩٨٦م إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦م، الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

٥- خطب وكلمات السـيد الصـادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية ١ يناير ١٩٨٧م إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٧م، الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

٦- خطب وكلمات الـسيد الـصادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الوفاق الوطني من أول يناير ١٩٨٨م إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨م، الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ثانياً: مراجع أخرى

١) إبراهيم محمد حاج موسـى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السـودان،** مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٧٠م.

٢) السر أحمد سعيد،**السيف والطغاة: القوات المسلحة السودانية والسيا سة،** الشركة العالمية للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.

٣) السـر أحمد سـعيد (العميد الركن) **السـودان نحو الجمهورية الثانية: دعوة لتأسـيس جيوبولتيكا للسودان النيلي** ، الشركة العالمية للطباعة والنشر، ٢٠١١م

٤) المحبوب عبد السلام، **الحركة الإسلامية السودانية (*دائرة* الضّوءِ.. خُيُوط *الظّلاَم*)**

٥) حسن مكي، الدكتور، **الحركة الإسلامية في السودان ١٩٦٩- ١٩٨٥م: تاريخها وخطها السياسي.** الدار السودانية للكتب، ١٩٩٩م

٦) رباح الصادق،**سارا الفاضل: كتابات وأقوال في الفكر والسياسة والحياة، ٢٠٠٩**م.

٧) رباح الصـادق، **خير والبطل ورسـالة اعتذار ومحبة للدكتور أمين مكي مدني،** الأحداث في ٢ يناير ٢٠١٠م

٨) رباح الصادق **أضواء على نظام الحكم التوافقي السويسري والتجربة السودانية،** ورقة مقدمة لورشة معهد التنمية والنوع جامعة الأحفاد، فبراير ٢٠١٥م

٩) عبد الباسط صالح سبدرات،**حكومات السودان: خمسون عاما من التململ والقلق الوزاري: رحلة التغييرات في الجهاز التنفيذي ١٩٥٤-٢٠٠٤م (دراسة تاريخية تحليلية مقارنة)،** الدار السودانية للكتب، الخرطوم، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

١٠) عبد الباسط صالح سبدرات، سلسلة حلقات (**قبيلة السيد الوزير**)، صحيفة المجهر السياسي.

١١) عبد القادر سيد أحمد التويم المحامي، **بابكر عوض الله.. سير ومواقف**. مقال منشور بصحيفة آخر لحظة في الأربعاء ٢٥ مايو ٢٠١١، موجود على الموقع

http://akhirlahza.info/akhir/index.php/٢٠١١-٠٤-٠٧-١٥-٣٨-٢٩/١٤٠٠-٢٠١١-٠٥-٢٥-١٢-٣٨-٢٠.html

١٢) عبد الله أبو إمام، **جعفر نميري والصراع حول السلطة ١٩٦٩-١٩٧٣** ، الطبعة الأولى ١٩٩٠

١٣) عبد الله الحسن المحامي **نافذة الأسبوع،** دار الجيل، بيروت ١٩٨٩م.

١٤) عبد الله محمد قسم السيد، **الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان: الحقيقة والجرأة في التناول،** الطبعة الثانية ١٩٩١م.

١٥) عبد الماجد عليش،**أولاد الترابي،** دار عزة للنشر

١٦) عبد الوهاب الأفندي **الصادق المهدي والسياسة الأمريكية تجاه الديمقراطية في السودان،** مقال نشر في صحيفة ألوان في ٢٠٠٢م

١٧) عبد الوهاب همت مع العميد حوار مع عبد العزيز خالد، صحيفة أجراس الحرية في ٢٠١١/ ٠٤/ ٢٩

١٨) عثمان حسن أحمد،**إبراهيم أحمد: حياة إنسان بين الأصالة والتحديث،** ٢٠٠٣

١٩) عثمان ميرغني حديث المدينة بتاريخ ٨ مايو ٢٠٠٤م

٢٠) عمر حياتي، دكتور،**دور آليات التطوع في إدارة الكوارث في السودان**

http://www.arabrcrc.org/wiki/crisis.ashx

٢١) علي المهدي، السيد، **جهاد في سبيل الله،** إعداد وتحرير عبد الله محمد أحمد

٢٢) غراهام توماس، **السودان: موت حلم، ترجمة عمران أبو حجلة،** دار الفرجاني، الطبعة الأولى ١٩٩٤م

٢٣) فيصـل عبد الرحمن علي طه **الحركة السـياسـية السـودانية والصـراع المصـري البريطاني** دار الأمين القاهرة ١٩٩٩

٢٤) محمد إبراهيم أبو سليم، **الآثار الكاملة للإمام المهدي.**

٢٥) محمد علي جادين، الدكتور، **تقييم الديمقراطية الثالثة في السـودان: دراسـة توثيقية في إنجازات وإخفاقات النظام الديمقراطي ١٩٨٥-١٩٨٩م**، مركز الدراسـات السـودانية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٧م.

٢٦) مصـطفى عبد العزيز البطل، غربا باتجاه الشـرق، **دفاتر الديمقراطية البرلمانية الثالثة**٢١ حلقة، موقع سودانايل.

٢٧) يوسف بدري (العميد)، **قدر جيل.** جامعة الأحفاد للبنات.

٢٨) حلقات برنامج شـاهد على العصـر مع الإمام الصـادق المهدي (سـبتمبر- نوفمبر ٢٠١٥م)، قناة الجزيرة الإخبارية تقديم الأستاذ أحمد منصور. (١٦ حلقة).

٢٩) صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٦٦م

٣٠) البيان التأسيسي لحزب الأمة، في موقع الحزب بالإنترنت

http://www.umma.org/umma/ar/page.php?page_id=١٧٤

٣١) **التقرير النهائي للانتخابات العامة-** اللجنة القومية للانتخابات- أبريل ١٩٨٦م

٣٢) **انتخابات أبريل ٢٠١٠ في الميزان،** اللجنة العليا للانتخابات، حزب الأمة القومي، مطبعة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠م.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

١) David Sanders and Pippa Norris Advocacy versus Attack: The impact of political advertising in the ٢٠٠١ UK general election

٢) Margret Thatcher Address, ١٥th October ١٩٨٦

http://www.margaretthatcher.org/document/١٠٦٤٩٩

٣) Mohd Manzoor Alam, Dr. (Editor in-chief), Editors: Prof. Z M Khan, Prof. A R Momin, Prof Manzoor Ahmed, Dr Shaukat Ullah Khan, Prof Z A Nizami, **١٠٠ Great Muslim Leaders Of the ٢٠th Century**, Publisher: Institute of Objective Studies, New Delhi, India, ٢٠٠٦.

٤) Norman Anderson Sudan in Crisis: Failure of Democracy, ١٩٩٩

٥) UN ١٩٨٦ General Assembly,

http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/٤١/١٣٩

6) W. Judson Dorman, Reviewed Work: *Sudan in Crisis: The Failure of Democracy* by G. Norman Anderson, *Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines*
Vol. ٣٥, No. ٣ (٢٠٠١), pp. ٥٧٩-٥٨١
http://www.jstor.org/stable/٤٨٦٣٠٣?seq=١#page_scan_tab_contents

7) Won Ho Chang, Jae-Jin Park, and Sung Wook Shim Effectiveness of Negative Political Advertising [WJMCR ٢:١ December ١٩٩٨]

8) Sudan GDP in the years ١٩٨٥-١٩٩٠٢٧٧World Bank Website ,
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?page=٥

9) Encyclopedia Britannica Website, reached in ٢٠٠٢.

10) The Association for Diplomatic Studies and Training, Foreign Affairs Oral History Project, **AMBASSADOR G. NORMAN ANDERSON,** *Interviewed by: J. P. Moffat, Initial interview date: June ١٨, ١٩٩٦*

ملاحق الكتاب

تراجم الأعلام

أحمد الخمينى (١ مارس ١٩٤٥ – ١٧ مارس ١٩٩٥) سياسي إيراني، الإبن الثاني للخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

أحمد سعد عمر (ولد ١٩٤٨م)، السيد القطب الاتحادي، نال البكالريوس في الكيمياء التطبيقية بجامعة برايتون ببريطانيا، كان مشاركاً في الجبهة الوطنية من رفاق الشريف حسين الهندي. يشغل الآن منصب وزير شئون الرئاسة ضمن حصة الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل بزعامة السيد محمد عثمان الميرغني.

أحمد سليمان- المحامي (١٤/ ١/ ١٩٣٤م- ٣١/ ٣/ ٢٠٠٩م) ولد بأم درمان، خريج كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة. من مؤسسي الحزب الشيوعي السوداني ومن قادة الجبهة المعادية للاستعمار. فصل من عضوية الحزب الشيوعي عام ١٩٧٠، تقلد عدة مناصب وزارية وعمل سفيرا للسودان في عدد من العواصم. انضم للجبهة الإسلامية القومية بعد انتفاضة رجب/ أبريل ١٩٨٥م.

أحمد الميرغنى (١٦أغسطس ١٩٤١م- ٢ نوفمبر ٢٠٠٨م)، السيد، قطب الختمية ونائب رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى حتى وفاته، سفير السودان بمصر ثم وزير الخارجية فى العهد المايوى (١٩٧٩- ١٩٨٤م). رئيس مجلس رأس الدولة فى الفترة من(٦ مايو ١٩٨٦حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩) عندما قام انقلاب (الإنقاذ) على الحكومة المنتخبة ديموقراطياً.

أحمد عبد الرحمن المهدي، (ولد ١٩٣٥م)، تقلد منصب وزير الداخلية إبان الديمقراطية الثانية، تعاون مع نظام مايو حيث قلده النميري إمامة الأنصار حتى قبل التأكد من مصير الإمام الهادي المهدي والتحقيق في مقتله، وسلمه قبة المهدي. بعد انتخاب الأنصار للإمام الصادق المهدي في ٢٠٠٢م تمسك بإمامته.

أحمد السيد حمد، الدكتور، قطب الختمية والحزب الاتحادي الديمقراطي و(القيادي بحزب الشعب الديمقراطي أثناء انشقاق الحزب) شارك في مفاوضات ثورة أكتوبر كمندوب لحزب الشعب الديمقراطي، وكان وزيراً في حكومات أكتوبر الانتقالية الأولى والثالثة عن حزب الشعب، وكان وزيراً في الحكومات الائتلافية في الديمقراطية الثانية (١٩٦٧- ١٩٦٨) و(١٩٦٨-٦٩) عن الحزب الاتحادي الديمقراطي. كما كان وزيراً للمواصلات في حكومة مايو السادسة عشرة (١٩٧٩م- نوفمبر ١٩٨١م) كما عين مستشاراً للنميري.

أحمد مختار أمبو (ولد ١٩٢١): سنغالي، وأمين عام اليونسكو من (١٩٧٤ – ١٩٨٧م) شغل عدة مناصب وزارية في بلاده.

إدريس عبد الله البنا (ولد ١٩٢٧م)، الدكتور، الشاعر والأديب، ينتمى لأسرة البنا الشهيرة بالفن والأدب، نائب رئيس مجلس الدولة (١٩٨٦–١٩٨٩م) عن حزب الأمة القومي. له العديد من المؤلفات والقصــائد، والتراجم الشعرية إلى الإنجليزية.

آدم موســى مادبو، (ولد ١٩٤٢م) دكتور، مهندس معماري وســياســي بارز.من قيادات حزب الأمة منذ ستينات القرن العشرين، وذلك قبل خروجه عن الحزب في فبراير ٢٠٠٩،تقلد منصب وزير الدفاع (١٩٦٧–١٩٦٨م) إبان الديمقراطية الثانية وكان أ صغر وزير حينها (٢٥ عاماً)، وانتخب في الأمانة الخما سية للحزب في ١٩٨٦م، وتقلد عدد من الحقائب الوزارية خلال الديمقراطية الثالثة. كان رئيســاً للمكتب الســياســي للحزب في التنظيم الانتقالي (٢٠٠٠–٢٠٠٣م)، وعين ثم انتخب نائباً لرئيس الحزب (٢٠٠٣م–٢٠٠٩).

أروك طون أروك (ت ١٢فبراير ١٩٩٨م) العميد، عسكرى وسياسى جنوبى، كان ضمن الضباط بالقوات المســلحة الذين كونوا مع العقيد د. جون قرنق الحركة الشــعبية لتحرير الســودان فى ١٩٨٣م، اختلف مع الحركة وكان ضــمن الذين وقعوا اتفاقية الخرطوم للســلام فى أبريل ١٩٩٧م وعاد للخرطوم، ولقى حتفه بعدها بعام في حادثة طائرة الناصر الغامضة التي توفي فيها كذلك نائب رئيس النظام حينها اللواء الزبير محمد صالح.

إســماعيل الأزهري(١٩٠٠–١٩٦٩م) رئيس حزب الأشــقاء داخل مؤتمر الخريجين ثم رئيس الحزب الوطني الاتحادي المكون في ١٩٥٢م، رئيس وزراء السودان(١٩٥٤–١٩٥٦م)، ورئيس مجلس السيادة في الفترة (١٩٦٥–١٩٦٩م).

التوم محمد التوم، (١٩٣٦– مارس ٢٠١٥م) السيد، إعلامي تدرج في وزارة الثقافة والإعلام حتى صار مساعد وكيل الوزارة للتدريب والبعثات ١٩٧٥م. ثم عمل بالصحافة الأجنبية والعربية، وفي إعلام المعارضة للعهد المايوي بالخارج، تقلد منصب وزير الثقافة والإعلام (يوليو ١٩٨٧– ١٩٨٨م).

الجزولى دفع الله (ولد ١٩٣٥ م) دكتور، طبيب ونقابى وســياســى، كان نقيب الأطباء (١٩٨٢–١٩٨٥م) اختاره التجمع النقابى رئيســاً لوزراء الحكومة الانتقالية (٢٢ أبريل ١٩٨٥– مايو ١٩٨٦م)، يمارس الطب في عيادته ببحري، ورئيس اللجنة القومية لمكافحة المخدرات.

الحســن بن طلال، الأمير (ولد ٢٠ مارس ١٩٤٧م)، ولي عهد الأردن ســابقا. هو الابن الأصــغر للملك طلال والملكة زين الشــرف. اختاره أخوه الملك حســين وليًا للعهد في أبريل ١٩٦٥، واســتمر متقلدًا مهامه حتى عزلة في ٢٥ يناير ١٩٩٩. له اهتمامات فكرية وثقافية عديدة.

الخميني، آية الله(١٩٠٢ – ١٩٨٩) هو السيد روح الله الموسوي الخميني، تسبب انتقاده لسياسات الشاه محمد رضا بهلوي في نفيه خارج البلاد عام ١٩٦٤م، حيث أقام بالعراق وواصل تسجيل انتقاداته لنظام الشاه عبر شرائط الكاسيت التي كانت تنسخ بأعداد كبيرة وتوزع داخل إيران، حتى أجبره نظام صدام حسين على مغادرة العراق فتحول إلى فرنسا عام ١٩٧٨م ووا صل التعبئة الشعبية وقاد الثورة الدينية الإيرانية الشعبية – التي أسقطت شاه إيران محمد رضا شاه بهلوي عام ١٩٧٩– من المنفى.. بعد ذلك عاد الخميني لإيران وتم تكوين الحزب الإ سلامي الجمهوري وكتابة د ستور جديد أعلنت بموجبه إيران جمهورية إ سلامية، و سمي الخميني إماما وقائدا أعلى للجمهورية.

ألدو أجو دينق، السيد، سيا سي جنوبي شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الوفاق الوطني (بعد مغادرة الحزب الاتحادي الديمقراطي) وعدة حقائب وزارية في حكومات الديمقراطية الثالثة. لاحقاً التحق بالحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم لحزب المؤتمر الوطني، يعيش وأسرته في بريطانيا، وبعد انفصال الجنوب في ٢٠١١م عاد للجنوب وشارك في وضع دستور البلاد الجديد.

الشيخ محجوب جعفر (ولد ٢/ ٣/ ١٩٣٥م) بروفسر، أستاذ الطب بجامعة الخرطوم، حائز على جائزة منظمة الصحة العالمية لأبحاثه فى فطر (الماي ستوما)، رئيس هيئة الضبط ورقابة الأداء بحزب الأمة القومي حالياً، وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي (مايو ١٩٨٨-١٩٨٩م).

الهادي عبد الرحمن المهدي، (١٩١٨– ٣١ مارس ١٩٧٠م)، الإمام، تولى إمامة الأنصار خلفاً لأخيه الصديق المهدي في أكتوبر ١٩٦١م، تصدى للنظام المايوي الذي ارتكب في الأنصار مجزرة الجزيرة أبا في ٢٧ وحتى ٣١ مارس ١٩٧٠ وأزمع الهجرة شرقاً حينما أسر بالكرمك وقتل مع الخال محمد أحمد مصطفى والملازم سيف الدين الناجي. ولم يعرف مكان دفنه إلا في عام ١٩٨٦م حيث تم نقل رفاته في موكب مهيب ودفن بقبة الإمام المهدي.

أمين مكى مدنى (ولد ٢ فبراير ١٩٣٩م)، دكتور، المحامى، القاضى، والمحاضر الجامعى، والسياسى والإدارى والخبير والناشط فى مجال حقوق الإنسان، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، عمل بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والبنك الدولى والصندوق العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا. حصل على جائزة هيومن رايتس ووتش لمراقبة حقوق الإنسان، وجائزة نقابة المحامين الأمريكية لحقوق الإنسان (١٩٩١)، وجائزة الاتحاد الأوربى لحقوق الإنسان مؤخراً. وزير الأشغال والإسكان فى الحكومة الانتقالية (١٩٨٥-٨٦م)،رئيس التنظيم الشعبى السودانى للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية، الخرطوم، ١٩٨٦-١٩٨٩م. رئيس كونفيدرالية منظمات المجتمع المدنى (٢٠١٢-٢٠١٥م)، ورئيس مبادرة المجتمع المدني العضوة في تحالف نداء السودان (ديسمبر ٢٠١٤م).

بشير عمر محمد فضل الله (ولد ١/ ٣/ ١٩٥١م)، دكتور، أستاذ جامعي واقتصادي عالمي اختير ضمن خمسمائة زعيم عالمي للقرن الجديد في ٢٠٠٨م، قيادي بحزب الأمة القومي وتقلد عدة منا صب وزارية إبان فترة الديمقراطية الثالثة، مدير إدارة التنمية بالبنك الإسلامي للتنمية، جدة.

بكري أحمد عديل، السيد، من قيادات حزب الأمة القومي، تقلد منصب الحاكم المكلف لشمال كردفان في العهد المايوي. انتخب في ١٩٨٦م ضـمن الأمانة العامة الخماسـية لحزب الأمة، واختير في (٢٠٠٠-٢٠٠٣) نائباً ثاني لرئيس الحزب. كان وزيراً للتربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي، ووزيراً للطاقة والتعدين، وزعيم الجمعية التأسيسية إبان الديمقراطية الثالثة.

تورجوت أوزال (١٣ كتوبر ١٩٢٧م- ١٧ أبريل ١٩٩٣م)، سـياسـي، تركى ليبرالى كردى الأصـل. هو الرئيس الثامن لتركيا حيث تولى رئاسـتها من ٩ نوفمبر ١٩٨٩ حتى تاريخ وفاته في ١٧ أبريل١٩٩٣، وكان قبلها قد تولى رئاسة الوزراء بالفترة من ١٣ ديسمبر ١٩٨٣إلى ٣١ أكتوبر ١٩٨٩م.

جراهام ف. توماس، (٢١ يوليو ١٩٢١م- ٢٠٠٢م) بريطاني، عمل في مكتب آخر سكرتير إداري بريطاني في السودان أيام الحكم الثنائي (السير جيمس روبرتسون)، جمعته صداقات عديدة بالسودانيين، وكتب في السياسة السودانية: (السودان: موت حلم)، و(السودان: الصراع من أجل البقاء).

جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشـير، قاد الانقلاب المايوي الذي أطاح بالحكم الديمقراطي الثاني في السـودان وأسـس حكما شـمولياً دموياً دمر الاقتصـاد واتخذ سـياسـة خارجية منحازة، في الفترة (١٩٦٩-أبريل ١٩٨٥م) حيث أطاحت به الانتفاضة الشعبية، وظل مقيماً في القاهرة طيلة عهد الديمقراطية ولكنه عاد إبان حكومة (الإنقاذ) وتم تكريمه من قبلها.

جورج شولتز (ولد ١٣ ديسمبر ١٩٢٠م) رجل دولة ورجل أعمال أمريكي. وزير خارجية أمريكا في عهد الرئيس ريغان (١٦يوليو، ١٩٨٢ – ٢٠ يناير، ١٩٨٩). شـغل قبلها منصـب وزير الخزنة الأمريكية، ووزير العمل. وكان أستاذ الاقتصاد في معهد ماساتشوتس للتكنلوجيا وجامعة شيكاغو.

جورج هربرت والكر بوش George Herbert Walker Bush) (ولد ١٢ يونيو ١٩٢٤م) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الواحد والأربعون من عام ١٩٨٩ إلى عام١٩٩٣ م،عمل قبل ذلك كمدير لوكالة المخابرات المركزية وكنائب للرئيس الأمريكى رونالد ريجان (في الفترة ٢٠ يناير ١٩٨١م- ٢٠ يناير ١٩٨٩م)، وكان قد بدأ حياته السياسية في مجلس الشيوخ عام ١٩٦٦.

جون قرنق ديمابيور (٢٣يونيو ١٩٤٥م- ٣٠ يوليو ٢٠٠٥م) الدكتور، العقيد، سياسى ومفكر وعسكرى جنوبى، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان المكونة فى ١٦ مايو ١٩٨٣م. النائب الأول لرئيس جمهورية السودان ورئيس حكومة الجنوب في الفترة (٩-٣٠ يوليو ٢٠٠٥م) حيث قتل في حادث تحطم مروحيته وهو عائد من يوغندا.

جيم قرانت (٥ مايو ١٩٢٢- ٢٨ يناير١٩٩٥م) رجل دولة أمريكى مناصر للأطفال. ولد فى بكين كمواطن كندى. المدير التنفيذي لليونسيف في الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥م)، له مجهودات ضخمة في إنقاذ الأطفال عبر العالم.

حسن عبد الله دفع الله الترابي (ولد في فبراير ١٩٣٢م) الدكتور، سياسي بارز وأستاذ سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم، انضم لتنظيم الإخوان المسلمون و صار من أبرز قياداته. انشق التنظيم لاحقا إلى جناحين أحدهما بقيادته والآخر بقيادة الأستاذ صادق عبد الله عبد الماجد. تحول التنظيم تحت قيادته إلى جبهة الميثاق الإسلامي، ثم الجبهة الإسلامية القومية، إبان الديمقراطية الثالثة، التي دبرت بقيادته انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، ودخل سجن كوبر للتمويه، أطلق سراحه وصار الأمين العام للمؤتمر الوطني الحزب الحاكم، في ٢٠٠٠م حدثت مفاصلة بينه وبين المشير البشير رئيس النظام، وفي العام ٢٠٠١م انشق الحزب وصار أمينا عاما للمؤتمر الشعبي الذي عارض النظام والآن يحاوره ضمن خطته التي رفضتها المعارضة.

حسين الهندي ١٩٢٤م-٩ يناير ١٩٨٢م)، الشريف، الحسين يوسف محمد الأمين يوسف بن أحمد بن زين العابدين بن حمد بن آدم بن محمد الشهير بالهندى، (السياسى المرموق، كان استقلالياً فى مطلع شبابه، انضم للحزب الوطنى الاتحادى فى ١٩٥٦م، تقلد عدداً من الحقائب الوزارية فى فترة الديمقراطية الثانية (١٩٦٥-١٩٦٩م) عن الوطنى الاتحادى ثم الاتحادى الديمقراطى، شارك فى قيادة مقاومة الطغيان المايوي وأسس مع حزب الأمة والأخوان المسلمون الجبهة الوطنية التي نظمت انتفاضة ٢ يوليو ١٩٧٦م.

حسين سليمان أبو صالح، بروفسر، طبيب جراح مخ وأعصاب، و سياسي قيادي في الحزب الاتحادي الديمقراطي، تقلد العديد من المناصب الوزارية إبان عهد الديمقراطية الثالثة، وكذلك في عهد ديكتاتورية (الإنقاذ).

حفية مأمون حسين شريف (ولدت مارس ١٩٤٢) زوجة صاحب السيرة الأولى (١٩٦٠) وابنة عمته نور الشام عبد الرحمن المهدي، تخرجت من كلية علم النفس بجامعة الأحفاد للبنات. اعتقلت بعد انتفاضة ٢ يوليو١٩٧٦م المسلحة. أسست إبان فترة الديمقراطية الثالثة منظمة (جمعية الإمام المهدي الخيرية). عضوة مجلس الحل والعقد بهيئة شئون الأنصار.

رحمة عبد الله جاد الله (نوفمبر ١٩١٠- ٣١ ديسمبر ١٩٨٥م) زوجة الإمام الصديق المهدي ووالدة صاحب السيرة، كانت نشطة في العمل الاجتماعي والعام، كان لها صالون أدبي في ثلاثينات القرن العشرين، وأسست أول جمعية نسائية (جمعية ترقية المرأة) في ١٩٤٦م، التي تحولت إلى جمعية نهضة المرأة في ١٩٤٩م. كانت مجددة في أشياء كثيرة ومستودع للتراث والمعرفة الدينية والمهدوية والثقافة المادية من زي وحلي النساء وعادات الزفاف وغيرها، كما كانت مستودع للأمثال والأدب الشفاهي السوداني وكانت ذواقة للفن وذات صلة بكثير من الشعراء والفنانين والأدباء.

رشيدة إبراهيم محمد عبد الكريم (ولدت ٣ يونيو ١٩٤٦م)، تخرجت من كلية الآداب جامعة الخرطوم ١٩٧٠م، ماجستير إدارة عامة جامعة جنوب كاليفورنيا ١٩٨١م، دبلوم عالي علوم سياسية معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٩٥م. عملت بالخدمة المدنية منذ ١٩٧١ وحتى ١٩٨٧م، أول وزيرة امرأة في عهد ديمقراطي في السودان إذ كانت وزيرة الرعاية الاجتماعية (يونيو ٨٧- مايو ١٩٨٨م)، وزيرة دولة للتعليم (مايو ١٩٨٨-يونيو ١٩٨٩م)، عملت بعد انقلاب ٣٠ يونيو محاضرة في جامعتي الأحفاد والأهلية، هاجرت في ١٩٩٢م للقاهرة ثم عملت في بعثات السلام في الأمم المتحدة في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨م).

زين العابدين الهندي، الشريف(١٩٣٠- ٢٠٠٦م) هو زين العابدين يوسف محمد الأمين يوسف بن أحمد بن زين العابدين بن حمد بن آدم بن محمد الشهير بالهندى، السياسى والشاعر والأديب المرموق، كان إبان الديمقراطية الثالثة الأمين العام للحزب الاتحادى الديمقراطى برئاسة السيد محمد عثمان الميرغنى، وتقلد منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء (١٩٨٦-١٩٨٧م)، عارض حكومة (الإنقاذ) ثم قاد في ٢٠٠٤م مبادرة الحوار الشامل وعلى إثر ذلك عاد وشارك حزبه (الاتحادي الديمقراطي) برئاسته في النظام.

سارا الفاضل محمود (نوفمبر ١٩٣٣-٦ فبراير ٢٠٠٨م) زوجة صاحب السيرة الثانية منذ (٢٤ فبراير ١٩٦٣م) وزميلته في العمل العام وابنة عمته عائشة عبد الرحمن المهدي. وأول سودانية تتلقى تعليمها الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية، بالكلية الغربية للنساء، أوكسفورد أوهايو حيث نالت بكالريوس في العلوم الاجتماعية، ونالت الماجستير في السسيولوجيا من جامعة نيويورك ١٩٦١م. اعتقلت مرتين إبان العهد المايوي وحوكمت عسكرياً عقب انتفاضة ٢ يوليو ١٩٧٦م المسلحة، انتخبت في الأمانة العامة الخماسية لحزب الأمة في ١٩٨٦م وكانت مسؤولة التنظيم بالحزب. اعتقلت في أيام حكومة (الإنقاذ) الأولى، وتقلدت عدة مناصب في حزب الأمة آخرها مساعدة الرئيس للشئون الخارجية. أسست منظمة (الناس للناس).

سارة عبد الله عبد الرحمن نقد الله (ولدت ١٦ ديسمبر ١٩٥٤م) من مواليد مدني، والدها الأمير نقد الله من مؤسسي حزب الأمة وقيادات الأنصار، خريجة علوم رياضيات جامعة القاهرة فرع الخرطوم ١٩٧٨م، حا صلة على ماجستير ريا ضيات جامعة الخرطوم ١٩٨٣م، من قيادات حزب الأمة النسوية تقلدت منصب أمينة المرأة إبان الديمقراطية الثالثة وكانت مساعدة مدير شئون الخدمة حتى ١٥ نوفمبر ١٩٨٩م حينما أحيلت للصالح العام بالقرار الجمهوري رقم ٦ج٦. من مؤسسي جامعة أم درمان الأهلية وكانت وكيلة الجامعة في الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣م)، كانت أول ناطقة ر سمية امرأة لحزب الأمة (٢٠٠٣-٢٠٠٩م)، وأول رئيسة للمكتب الـ سيا سي (٢٠٠٩-٢٠١٤م)، وأول أمينة عامة لحزب سوداني كبير (٢٠١٤م وحتى الآن) حيث تشغل منصب الأمينة العامة لحزب الأمة.

سالم عزام (١٩٢٤م- ١٠ يناير ٢٠٠٨م) مفكر وسياسى ودبلوماسى سعودى من أب مصرى وأم سعودية. تخرج من كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً) فى ١٩٤٩م، ثم انتقل إلى فرنسا ووا صل درا سته فى مجال العلوم الـسيا سية والإعلام فى جامعتى سترا سبورغ والسوربون. وعاد لمصر فى ١٩٥٢م، والتحق بالعمل فى السلك الديبلوماسى السعودى، ثم استقال وتفرغ للعمل الإسلامى، وفى ١٩٧٣م أسس المجلس الإسلامى الأوربى فى لندن. له مواقف مشهودة فى معار ضة كامب ديفيد والموقف الشجاع فى الحرب العراقية الإيرانية بإدانة الحرب، منع من دخول مصر سنوات عديدة، مرض وعاد للقاهرة في آخر أيام حياته.

سيد أحمد الحاردلو (١٩٤٠- يونيو ٢٠١٢م)، شاعر وقاص ودبلوماسي ومفكر سوداني، سفير سابق، له العديد من الدواوين، والقصائد الغنائية الشهيرة.

صدام حسين عبد المجيد التكريتي (١٩٣٧ -٢٠٠٦): رابع رئيس لجمهورية العراق (١٩٧٩م - ٢٠٠٣م). دخل في حرب مع إيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ثم غزا الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ ما أدى إلى نشوب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، بعدها ظل العراق محاصراً دولياً حتى احتلت بالكامل عام ٢٠٠٣ من قبل القوات الأمريكية بحجة امتلاكها لأ سلحة الدمار الشامل ووجود لتنظيم القاعدة، تم القبض عليه في ديسمبر ٢٠٠٣م في عملية سميت بالفجر الأحمر، ومن ثم تمت محاكمته بالإعدام ونفذ في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦م.

صلاح الدين الـ صديق المهدي (١٩٤٤- سبتمبر ١٩٨٦م) شقيق الكاتب الأصغر، كان يده اليمنى في الأمور العائلية والأعمال الخاصة، كما كان ناشطا في حزب الأمة ونائب الدائرة ٥١ أمبدة في الديمقراطية الثالثة، توفي في حادث حركة مروع حيث كان ومن معه في وفد حزبي لأداء العزاء خارج الخرطوم.

صلاح الدين عبد السلام خليفة المهدي (١٥/ ٥/ ١٩٣٠- ٢٠٠٦م) تخرج ضابطا في القوات المسلحة السودانية ثم ا ستقال في ١٩٥٩م وعمل بشركة أجيب ثم بالقطاع الخاص. كان من قيادات حزب الأمة وإبان الانـ شقاق كان في جناح الإمام الهادي، صار من أبرز مقاومي النظام المايوي واعتقل ضمن قادة الكيان بعد مقاومة قوانين سبتمبر ١٩٨٣م، وتقلد منصب وزير شئون الرئاسة طيلة فترة الديمقراطية الثالثة. آخر منصب حزبي تقلده هو رئيس هيئة الضبط ورقابة الأداء منذ تكوينها في ٢٠٠٣م حتى وفاته.

عباس أبو شامة عبدالمحمود، فريق، دكتور، حائز على دكتوراة في علم الإجرام، وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني (١٩٨٨- ١٩٨٩م)، حالياً رئيس قسم العلوم الشرطية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبد الحميد صــالح عبد القادر (١٩٢٢- ٤/ ٣/ ٢٠١١م)، الدكتور، سـياسـي وطبيب وقيادي بحزب الأمة، ولد بالخرطوم والده الشاعر المعروف صالح عبد القادر، وتخرج في كلية طب القصر العيني في مصر عام ١٩٤٧م، ا سس اول مستشفي خاص بالسودان – دار الشفاء – في عام ١٩٥٨م ، وإلتقي مبكرا بالسيد/ عبدالرحمن المهدي وعمل ضمن القوي الا ستقلالية وحزب الامة، كان وزيراً لـ شؤون الرئا سة في ١٩٦٥م، ووزير الدفاع، لعب دوراً بارزاً في تحقيق المصــالحة الوطنية مع النظام المايوي عام ١٩٧٧م. عيّن رقيبا لمجلس الـ شعب بناءا علي تر شيح من حزب الأمة ثم أ صبح نائبا لرئيس مجلس الـ شعب القومي، ولم يخرج من مؤسسات مايو بعد إعلان فشل المصالحة من قبل حزب الأمة في ١٩٧٨م.

عبد الرحمن إبراهيم أبو الكل، دكتور. مواليد ود مدني. تم اختياره من قبل التجمع النقابي وزيراً للصحة في حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (مارس ١٩٨٩- ٣٠ يونيو ١٩٨٩م).

عبد الرحمن المهدي (الإمام) (٢٥ يونيو ١٨٨٥م- ٢٤ مارس ١٩٥٩م- أول شــوال ١٣٠٢هجرية- **١٥ رمضــان ١٣٧٨ه):** مؤســس حزب الأمة وباعث المهدية وإمام الأنصــار منذ ١٩٤٩م وحتى وفاته. أبو الاســتقلال، وعرف بمبادراته في كافة أوجه العمل الاجتماعي والزراعي والصــناعي والصــحافي والتعليمي السوداني وكافة أوجه النشاط في السودان الحديث.

عبد الرحمن محمد حســن ســوار الذهب، المشــير (ولد ١٩٣٥م) من مواليد الأبيض، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٥٥م، تم إبعاده عن الخدمة (تعسفيا) في العام ١٩٧٢وأرسل لدولة قطر .عاد بعد الر ضا عنه من قبل المايويين وعين رئيســا لهيئة الأركان وتدرج إلى أن تم تعيينه في مارس ١٩٨٥ قائداً أعلى للقوات المســلحة الســودانية بعد أن ظل المنصــب شــاغراً لفترة. في الخامس من أبريل جرت محاولات عديدة من زملائه بهيئة القيادة لا ستلامه الـ سلطة وإنهاء العهد المايوي تجاوباً مع الانتفا ضة الـ شعبية وحقناً للدماء فقام بالخطوة، وصار رئيسا للمجلس العسكري الذي تولى الحكم في عام الانتقال (أبريل ١٩٨٥- مايو ١٩٨٦م). بعد ذلك ترأس الهيئة الشعبية للدفاع عن الوطن والعقيدة وهي تنظيم كونته الجبهة الإسلامية القومية للدعوة الحربية أثناء الديمقراطية، ثم صار رئيس مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية.

عبد الكريم موسوي أردبيلي (ولد ٢٨ يناير ١٩٢٦)، سياسى وعالم دين ومرجع شيعى إيرانى، تولى رئاسة القضاء بعد اغتيال محمد بهشتي في ٢٨ يونيو ١٩٨١ إلى ٣٠ يونيو ١٩٨٩. هو الآن رئيس جامعة مفيد.

عبد الكريم ميرغني (١٩٢٣-١٩٩٥م)، السيد، من مواليد أم درمان، تخرج من كلية غردون التذكارية في ١٩٣٩م، عمل بقسم الإدارة وعين نائب مأمور لكنه استقال وتحول لسلك التعليم فكان مدرساً للتاريخ بالمدرسة الأهلية، وبعدها التحق بوزارة الخارجية السودانية وابتعث إلى المملكة المتحدة لدراسة الاقتصاد بجامعة برستول بالمملكة المتحدة وبعد إكمال دراسته ونيل السودان لاستقلاله أصبح السكرتير الثاني للسفارة السودانية بالمملكة المتحدة وهو من مؤسسى السفارة السودانية، وتنقل بعدها سفيرا للسودان في اليونان ودول شرق آسيا الهند واليابان وعاد بعدها سفيرا للسودان لدى جمهورية مصر العربية وتم اختياره وزيرا للتجارة في عهد ثورة أكتوبر، وبعد الانقلاب المايوي تم اختياره وزيرا للتخطيط وهو صاحب الخطط الخمسية والعشرية للتنمية، أقيل من منصبه بعد انقلاب هاشم العطا ١٩٧١م، وقد ورد اسمه في الورقة التي عثر عليها الانقلابيون في جيب عبد الخالق محجوب كوزير للخارجية وزج به في السجن لفترة طويلة، وبعد خروجه من المعتقل واعتزاله للعمل السياسى انكب على دراسة علم الاعشاب والتداوى به وتفسير القرآن الكريم والتصوف.

عبد الله محمد أحمد، السيد، سياسي ومعلم، خريج آداب جامعة الخرطوم حيث كان منضماً للإخوان المسلمين، عمل معلماً بالمدارس الثانوية. وانضم لحزب الأمة. بعد الانتفاضة فى أبريل ١٩٨٥م دخل البرلمان نائباً وتقلد عدة مناصب وزارية فى عهد الديمقراطية الثالثة، تعاون مع ديكتاتورية «الإنقاذ» فى البداية حيث تقلد عدة مناصب وزارية، ثم منصب سفير السودان بروما. عاش بالخارج فترة وعاد مؤخراً للاستقرار في السودان.

عبد الماجد حامد خليل (ولد ١/ ١/ ١٩٣٥م): أول الدفعة الخامسة من خريجي الكلية الحربية السودانية ١٩٥٥م، أسند النميري إليه منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية زائدا المناصب الرفيعة المصاحبة ، ثم أعفاه من مناصبه في ١٩٨١م، تم تعيينه وزيرا للدفاع في حكومة الديمقراطية الثالثة حتى ١٩٨٨م.

عثمان عبد الله، اللواء، وزير الدفاع في الفترة الانتقالية (١٩٨٥-١٩٨٦م) حالياً الأمين العام لمنظمة لمنظمة التعاون الافرو-آسيوي مركز السودان.

علي أكبر هاشمي رفسنجاني (ولد ٢٥ أغسطس ١٩٣٤م) سياسي ورجل دين إيراني شغل منصب رئاسة الجمهورية لدورتين رئاسيتين (١٩٨٩-١٩٩٧). حكم عابه بالسجن عدة مرات إبان حكم الشاه محمد رضا بهلوي، تولى منصب رئيس البرلمان في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩م.

على أكبر ولايتى (ولد ١٩٤٥م) سياسى إيرانى، وزير الخارجية الإيرانى فى الفترة ١٩٨١م- ١٩٩٧م، درس الطب وتخصص فى طب الأطفال بشهادة دكتوراه من جامعة طهران، ثم شهادة أخرى فى أمراض الإلتهابات من جامعة جون هوبكينز الأمريكية. يشغل منذ عام ١٩٩٧ منصب مستشار الشؤون الدولية لقائد الثورة الإسلامية الخامنئي.

علي الحسيني خامئني (ولد ١٧ يوليو ١٩٣٩م)، السيد، المرشد الأعلى الحالي للثورة الإسلامية، خلفاً للإمام الخميني في ١٩٨٩م. اعتقل ست مرات قبل منفاه لمدة ثلاث سنوات في عهد الشاه محمد رضا بهلوي. في ٢٠١٢م اختارته مجلة فوربس في قائمة ١٩ شخصية أكثر نفوذاً في العالم. صدرت عنه فتوى تحريم إنتاج واستخدام الأسلحة النووية.

على حسن تاج الدين، الدكتور، من قيادات حزب الأمة القومى، وحفيد السلطان تاج الدين سلطان المساليت، كان عضواً بمجلس رأس الدولة (١٩٨٦-١٩٨٩م)، كما تقلد منصب الأمين العام المكلف لحزب الأمة بعد حل الأمانة الخماسية (١٩٨٨-١٩٨٩)، حالياً مساعد رئيس حزب الأمة.

عمر محمد نور الدائم الفكي إدريس (الدكتور) (١٩٣٤- ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٣م)، خريج الزراعة بجامعة الخرطوم١٩٥٧م. دكتوراه بجامعة قوتنقن ألمانيا ١٩٦٣م. من رموز حزب الأمة عمل في وزارة الزراعة واستقال في ديسمبر ١٩٦٤م وتفرغ للعمل الحزبي، كان وزير الزراعة (١٩٦٦م)، انتخب بأعلى الأصوات في الأمانة الخماسية للحزب ١٩٨٦م، وتقلد العديد من المناصب الوزاية في الديمقراطية الثالثة، اعتقلته الإنقاذ وصادرت منزله، تقلد منصب النائب الأول لرئيس حزب الأمة. وهو صديق للسيد الصادق وساعده الأيمن في الحزب، توفي في حادث أليم هو وسيدنا عبد الله إسحق بطريق الدويم.

فاروق مصطفى عمر أبوعيسى (ولد ١٢/ ٨/ ١٩٣٣م) تجند في الحزب الشيوعي عام ١٩٥٠م، تخرج من كلية الحقوق جامعة الإ سكندرية فى العام ١٩٥٧م، وانتخب في بداية عهد عبود سكرتيرا لنقابة المحامين واشترك في النضال ضد ديكتاتورية عبود ونشط داخل الجبهة الوطنية المتحدة التي كان يقودها الإمام الصديق المهدي، وفي ١٩٦٣م ترشح في انتخابات المجلس المركزي ونال عضويته، وشارك كسكرتير لنقابة المحامين في إذكاء ثورة أكتوبر ١٩٦٤م.. وساهم في ٩/ ١١/ ١٩٦٤م بناء على معلومة مغلوطة في تأجيج الجماهير فيما سمي ب(ليلة المتاريس). وبعد الانقلاب المايوي عين وزير دولة لشئون الرئاسة، عاد للمحاماة ثم اختير نقيبا للمحامين العرب ١٩٨٣م وغادر صفوف الحزب الشيوعي. وبعد قيام انقلاب الإنقاذ ١٩٨٩م وتكون التجمع الوطني الديمقراطي بالخارج كان عضوا بهيئة القيادية كمستقل، وكان بعد اتفاقية القاهرة ٢٠٠٥م عضوا بالمجلس الوطني المعين وفقا لاتفاقية السلام ودستور السودان الانتقالي، حتى أقيل منه. وهو الآن رئيس هيئة القيادة في التحالف المسمى قوى الإجماع الوطني الذي يجمع أحزاب المعارضة السودانية.

فتحي أحمد علي،(١٩٣٩م- ١٩٩٧م): فريق أول ركن بحري، قائد عام لقوات الشعب المسلحة السودانية من (٧/ ٦/ ١٩٨٨- ٢٩/ ٦/ ١٩٨٩م)، مقدم مذكرة الجيش الشهيرة قبل انقلاب يونيو ١٩٨٩م.

فضل الله برمة ناصر، (ولد ١/ ١/ ١٩٣٩م)، لواء (م)، عسكري وسياسي، خريج الدفعة (١٣) من الكلية الحربية ١٩٦٢م. عضو المجلس العسكرى الانتقالى (١٩٨٥-٨٦م)، ثم انتمى لحزب الأمة، عُيّن وزيراً للدفاع ووزيراً للنقل والمواصلات إبان حكومات الديمقراطية الثالثة.. وهو الآن نائب رئيس حزب الأمة.

سيد أحمد الحسين، السيد، سياسي بارز، الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي، تقلد حقيبتي الداخلية والخارجية في الديمقراطية الثالثة.

كاربينو كوانين (١٩٤٨- ١٠ سبتمبر ١٩٩٩م)، اللواء، قائد عسكرى وسياسى جنوبى، كان قائد كتيبة فى الجيش السودانى بعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م، أسس مع الدكتور جون قرنق الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٣م، سجن في سجون الحركة فهرب وانشق عنها في ١٩٩٢مؤ سساً (الحركة الشعبية لتحرير السودان مجموعة بحر الغزال)، وانضم للمجموعات التي وقعت مع نظام (الإنقاذ) اتفاقية الخرطوم للسلام ١٩٩٧م ورقي لرتبة لواء في القوات المسلحة، ثم تمرد من جديد، قتل بيد جهة مجهولة.

كاسبر ويلارد واينبرغر (ولد ١٨ أغسطس ١٩١٧م) سياسي أمريكي من الحزب الجمهوري، درس الحقوق وتخرج من جامعة هارفارد في ١٩٤١م، كان وزير الدفاع في ولاية الرئيس ريغان (٢٠ يناير ١٩٨١م- ١٩٨٧م) حيث استقال لمرض زوجته. خلال الشهور الأخيرة من عمله كوزير للدفاع تفجرت فضيحة إيران كونترا، باتهام حكومته ببيع أسلحة لإيران خلال حربها مع العراق برغم الحظر التجاري المفروض عالمياً، وا ستخدام المال العائد من الصفقة في تمويل صفقة أ سلحة أخرى أر سلت إلى ثوار الكونترا في حربهم ضد الحكومة ذات الميول الشيوعية. في شهادته أمام الكونجرس أنكر واينبرجر علمه بذلك. ومع التحقيق اتضح علمه التام بتفاصيل الصفقة فقدم للمحاكمة، وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٩٢م أصدر الرئيس جورج بوش عفواً رئاسياً عنه.

كمال الدين عوض الجزولي دياب، (ولد ١٥/ ٤/ ١٩٤٧م)، أم درمان، المحامي والشاعر والسياسي والكاتب الصحفي والنا شط في مجالات حقوق الإن سان. ماج ستير القوانين LL.M بتخ صص في القانون الدولي العام من كلية القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعة كييف بأوكرانيا، الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، عام ١٩٧٣م، ودبلوم الترجمة من نفس الجامعة (درا سات إ ضافية)، عام ١٩٧٣م. تقلد من صب الأمين العام لاتحاد الكتاب السودانيين (١٩٨٥-١٩٨٩)، ولدى تأسيسه من جديد (٢٠٠٦-٢٠١٣م).

مارجريت هيلدا تاتشر(١٣ أكتوبر ١٩٢٥م– ٨ أبريل ٢٠١٣م)، سيا سية بريطانية من حزب المحافظين، والمرأة الوحيدة التى شغلت منصب رئيسة وزراء بريطانيا فى الفترة (١٩٧٩–١٩٩٠م). فى الفترة ١٩٧٥–١٩٩٠ تولت رئاسة حزب المحافظين. لقبت بالمرأة الحديدية لتطبيقها لسياسات حازمة دون تمييز.

ماكنمارا، روبرت سترينج ماكنمارا،Robert Strange McNamara (٩ يونيو ١٩١٦– ٦ يوليو ٢٠٠٩م)الرئيس السابق للبنك الدولى فى الفترة (١٩٦٨– ١٩٨١م) حيث غادر المنصب لدى بلوغه ٦٥ عاماً، وكان قبلها وزيراً للدفاع فى الحكومة الأمريكية على عهد الرئيسين جون كيندى وليندون جونسون فى الفترة ٦١–١٩٦٨م. أثناء ولايته فى البنك الدولى ركز على برامج محاربة الفقر، وزيادة الصرف على مشاريع التنمية المتعلقة بمشاريع الصحة والطعام والتعليم.

مامون سنادة (ت ٢٠٠٨م)، الدكتور، سيا سى وقانونى خريج جامعة الخرطوم، حا صل على دكتوراة فى القانون من جامعة اكسفورد. عمل قا ضياً، ثم محامياً، تقلد عدة وزارات عن الحزب الاتحادي الديمقراطي في حكومات الديمقراطية الثالثة.

مبارك عبد الله الفاضل المهدي (ولد ١٩٥٠م)، السيد، سياسي وقيادي بحزب الأمة القومي سابقاً، تقلد العديد من المناصب الوزارية إبان الديمقراطية الثالثة: الصناعة، والاقتصاد والتجارة، وآخرها وزارة الداخلية. خرج سراً بعد انقلاب (الإنقاذ) وقاد المعار ضة من الخارج، عاد ضمن قيادات الحزب في أبريل ٢٠٠٠م ورأس التفاوض مع النظام حيث انشق في ٢٠٠٢م وأسس حزب (الأمة الإصلاح والتجديد) وانخرط في النظام وصار مساعداً لرئيس الجمهورية منذ (٢٠٠٢) وحتى إعفائه في ٢٠٠٤، عاد بعدها للمعارضة.

محمد إبراهيم أبو سليم (١٦/ ٧/ ١٩٢٦– فبراير ٢٠٠٤م)، البروفسر، مخرج الآثار، أبرز مؤرخي السودان المعاصرين، ويعتبر مؤرخاً ووثائقياً عالمياً. سودن وظيفة مدير دار الوثائق فارتفع بمستواها وطورها من ناحية تنظيم وحفظ الوثائق وأثراها بالتعامل مع مراكز الوثائق الدولية. كما أعد كثيرا من الوثائق للنشر، له عشرات المؤلفات في مختلف المواضيع والحقب التاريخية السودانية، يعتبر مرجعاً في تاريخ المهدية ومخرج آثار المهدية حيث أخرج آثار الإمام المهدي في سبعة مجلدات ثم آثار خليفة المهدي. كما أخرج وحقق العديد من الوثائق، وألف حول الشخصية السودانية، والساقية وغيرها من المواضيع. كما أشرف على العديد من رسائل الدكتوراة والماجستير.

محمد إبراهيم نقد (١٩٣٠ م – ٢٢ مارس ٢٠١٢) سكرتير عام الحزب الشيوعي السوداني منذ اغتيال عبد الخالق محجوب في يوليو ١٩٧١م وحتى وفاته. له العديد من الأعمال الفكرية.

محمد أحمد محجوب (١٩٠٨- ١٩٧٦م)، السياسي البارز والقانوني والأديب والشاعر، تخرج وعمل مهندسا ثم تحول للقانون وعمل بالقضاء ثم المحاماة وصار نقيبا لمحامين عدة سنوات. التحق بحزب الأمة في ديسمبر ١٩٥٦م، كان زعيم المعارضة في برلمان الاستقلال، وزير الخارجية في الديمقراطية الأولى، رئيس للوزارة إبان الديمقراطية الثانية. له مؤلفات أدبية، كما أخرج مذكراته في كتاب باللغة الإنجليزية تمت تعريبه بعنوان (الديمقراطية في الميزان).

محمد الحسن عبد الله يس (ت ٢٠١٥م) السيد، قطب الحزب الوطني الاتحادي ثم الاتحادي الديمقراطي، تقلد منصب عضو مجلس رأس الدولة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي المؤتلف مع حزب الأمة في مايو ١٩٨٦، واستقال في يوليو ١٩٨٧م.

محمد أنور محمد السادات (٢٥ديسمبر١٩١٨ م- ٦ أكتوبر١٩٨١م)، ثالث رئيس لجمهورية مصر العربية خلفاً للرئيس جمال عبد الناصر، حكم فى الفترة من ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وحتى ٦ أكتوبر ١٩٨١م). والدته سودانية من أم مصرية تدعى ست البرين من دنقلا، تزوجها والده حينما كان يعمل مع الفريق الطبى البريطانى بالسودان، عاش وترعرع فى قرية ميت أبو الكوم بصعيد مصر. تخرج من الكلية الحربية فى ١٩٤٨م، وتم سجنه العديد من المرات وطرد من الجيش لمشاركته فى مناشط مقاومة للإنجليز، عاد للجيش بو ساطة لاحقاً وانضم لتنظيم الضباط الأحرار الذى نفذ ثورة يوليو ١٩٥٢م وتقلد العديد من المنا صب فى حكومة الثورة واختاره ناصر نائباً له فى ١٩٦٩. من أهم الأحداث التى ارتبطت به حرب العبور فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣م التى شكلت أول نصر مصرى على إسرائيل، ثم اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٨م والتى شقت الصف العربى. اغتاله تنظيم الجهاد الإسلامي المصري على يدي خالد الإسلامبولي وآخرين في يوم الاحتفال بنصر ٦ أكتوبر.

محمد توفيق أحمد، السيد، قيادي بالحزب الاتحادي الديمقراطي، تولى منصب وزير الخارجية (٣ يونيو ١٩٨٧- ١ أكتوبر ١٩٨٨م)، ووزير الثقافة والإعلام.

محمد توفيق خليل، فريق مهندس (م)، تولى منصب رئيس هيئة الأركان للإمداد حتى ١٩٨٣م، ثم قائد سلاح المهندسين حتى أواخر العهد المايوي، وصار عضو المجلس العسكري الانتقالي بعد الانتفاضة (١٩٨٥-٨٦م).

محمد حسني السيد مبارك (ولد في ٤ مايو ١٩٢٨): الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية (١٩٨١- فبراير ٢٠١١م)، تنحى عن الحكم على إثر ثورة ٢٥ يناير في ١١ فبراير ٢٠١١م، قدم للمحاكمة العلنية بتهمة قتل المتظاهرين في ثورة ٢٥ يناير، أدين وتم الحكم عليه بالسجن المؤبد يوم السبت ٢ يونيو ٢٠١٢م، وضع في ٢٢/ ٨/ ٢٠١٣م تحت الإقامة الجبرية وفي ٢٩ نوفمبر ٢٠١٤م تمت تبرئته وأطلق سراحه.

محمد سـعيد القدال (١٩٣٥- ٢٣ يونيو ٢٠٠٦م) المؤرخ والكاتب المعروف، من مواليد الخرطوم، حا صل على شهادة الدكتوراة فى تاريخ السودان الحديث. أ ستاذ مشارك فى مادة تاريخ السودان الحديث فى كلية الآداب فى جامعة الخرطوم. شـيوعى فى اتجاهه السـياسـى، له العديد من المؤلفات حول المهدية منها (الإمام المهدى: لوحة لثائر سـودانى)، و(السـياسـة الاقتصـادية للدولة المهدية)، وقد أبرز فيهما الوجه الا شتراكى للدعوة والدولة، و(المهدية والحبشة)، وكذلك كتاب (الانتماء والاغتراب: درا سات في التاريخ السوداني) الذي بحث في بعض فصوله العلاقة بين المهدية والجنوب.

محمد عثمان الميرغني، السـيد، مرشـد الختمية وراعي الحزب الاتحادي الديمقراطي منذ وفاة والده السيد علي الميرغني في ١٩٦٨، تقلد رئا سة الحزب في ١٩٨٦م، دعم النظام المايوي وأيده و شارك فيه حزبه بوزراء وبعضوية في المكتب السياسي للاتحاد الا شتراكي. والآن حزبه مشارك في حكومة (الإنقاذ) بعد أكثر من عقد ونصف قضاها في المعارضة.

محمد يوسـف أبو حريرة (ت مارس ٢٠١٣م) الدكتور، سـياسـى واسـتاذ جامعى بكلية القانون جامعة الخرطوم. من بادية البطاحين أولاد أبو حريرة. تقلد منصـب وزير التجارة في حكومة الوحدة الوطنية (مايو ١٩٨٦م-يونيو ١٩٨٧م).

معمر القذافي (العقيد) (١٩٤٢ – ٢٠١١م). حكم ليبيا لأكثر من ٤٢ سنة، تمت الإطاحة بحكمه بعد قيام ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م الليبية واغتيل من قبل الثوار في ٢٠ أكتوبر ٢٠١١م.

منقسـتو هايلي مريم (١٩٣٧م) أبرز ضـابط الطغمة العسـكرية الشـيوعية التي حكمت إثيوپيا (١٩٧٤-١٩٨٧م) ورئيس جمهورية إثيوپيا الديمقراطية الشـعبية (١٩٨٧- ١٩٩١م)، أشـرف على الإرهاب الأحمر الإثيوپي (١٩٧٧–١٩٧٨م) ضد معار ضة حكمه، فر إلى زمبابوي في عام ١٩٩١م، حكم غيابيا بتهمة الإبادة الجماعية.

مير حسين موسوي (٢ مارس ١٩٤٢-) رئيس وزاء ووزير خارجية أسبق إيراني. شغل موسوي منصب رئيس الوزاء طيلة الحرب العراقية الإيرانية و فترة رئا سة علي خامنئي. كان مو سوي أخر رئيس وزراء إيراني حيث تم إلغاء هذا المن صب بعده. خاض الانتخابات الرئا سة الإيرانية في يونيو ٢٠٠٩ التي فاز بها محمود أحمدي نجاد. اعترضـا موسـوي والمرشـح مهدي كروبي على نتيجة الإنتخابات واعتبروها مزورة. أثار اعترا ضهم ضجة في البلاد ولاقى دعما شعبيا كبيرا. سجن مو سوي في بيته من ٢٠٠٩ إلي الان وهو يعيش الان تحت الإقامة الجبرية.

ميرغني النصـري (١٩٢٧-٥ أكتوبر ٢٠١٠م) ولد برفاعة، من مؤسسـي حركة التحرير الإسـلامي مع بابكر كرار التي تحولت إلى الحزب الاشـتراكي الإسـلامي ثم الجماعة الإسـلامية في الفترة (١٩٤٩-١٩٥٤م). تولي منصب نقيب المحامين السودانيين لأكثر من دورة، ووزير عدل في الحكومة الانتقالية (ابريل ١٩٨٥ - ابريل ١٩٨٦م) وعضو مجلس رأس الدولة (١٩٨٧-١٩٨٩م).

نصـر الدين الهادي المهدي، السـيد، من أقطاب أسـرة المهدي وقيادات حزب الأمة القومي، اشـترك في الانتفاضـة المسـلحة ٢ يوليو ١٩٧٦م وكان شـاباً صـغير السـن، تقلد منصـب نائب رئيس الحزب إبان الثمانينات، وتقلد المنصب من جديد بعد المؤتمر السابع (٢٠٠٩) حتى تم اعفاؤه لالتحاقه بالجبهة الثورية السودانية.

نعمات مالك (ولدت ٢٨ نوفمبر ١٩٣٩م) من أسرة بدرى المعروفة، تخرجت فى كلية التمريض العالى فى ١٥ أكتوبر ١٩٦٥م، أرملة الـشهيد عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الـشيوعى الأ سبق. عـضوة لجنة مركزية بالحزب الشيوعي السوداني، تعمل الآن أستاذة تمريض بجامعة الأحفاد للبنات.

وليم نون (ت ١٩٩٦م)، قائد عسكرى جنوبى، من مؤسسى الحركة الشعبية لتحرير السودان فى ١٩٨٣م، كان الرجل الثانى فى الحركة وقائد وفدها فى مفاوضـات أبوجا الأولى، انشـق من الحركة فى ١٩٩٢م، قتل فى معارك الصـراع الجنوبي/ الجنوبي التي اسـتعرت منذ ١٩٩٥م بين قواته وقوات رياك مشـار وجون لوك جون.

يوسـف بابكر بدري (العميد) (١٩١٢-١٩٩٥م) درس الصـيدلة وعمل بها حتى تفرغ للعمل مع والده الشـيخ بابكر بدري رائد تعليم البنات في السـودان. في ١٩٦٦م أنشـأ كلية الأحفاد الجامعية للبنات التي تطورت لاحقا لتصير جامعة الأحفاد للبنات. كتب مذكراته بعنوان (قدر جيل).

يو سف كوة مكي (١٩٤٥-٣١ مارس٢٠٠١ **) القائد،** معلم وعسكري و سيا سي من جبال النوبة، خريج جامعة الخرطوم كلية الاقتصـاد ١٩٨٠م، انتخب فى مجلس الشـعب الإقليمى لجنوب كردفان فى ١٩٨١م، وكان نائباً لرئيس المجلس حتى التحاقه بالحركة الشـعبية لتحرير السـودان فى نوفمبر ١٩٨٤م. عين عضـواً مناوباً بالقيادة الـسيا سية والعـسكرية العليا للحركة الـشعبية والجيش الـشعبي لتحرير الـسودان في أغـسطس ١٩٨٦م. في العام ٢٠٠٠ عُيِّن عـضواً في مجلس القيادة بالحركة الـشعبيَّة والجيش الـشعبي لتحرير الـسُّودان وتوَلىَّ منصـب قائد وحاكم إقليم جبال النوبة بالمناطق المحررة حتى وفاته وخلفه القائد / عبد العزيز آدم الحلو.

بسم الله الرحمن الرحيم

ميثاق تجمع القوي الوطنية لإنقاذ الوطن ٦ أبريل ١٩٨٥م

١- امتثالاً للإرادة الشعبية التي عبرت عنها انتفاضة السادس والعشرين من مارس ١٩٨٥م، والتي دشنتها جماهير العاصمة المثلثة بدماء شهدائها الزكية وتتويجاً لموكب ٣ أبريل التاريخي الذي تلاحمت فيه قوي الشعب الوطنية استجابة لنداء التجمع النقابي وما تبع ذلك التلاحم من انتفاضات شعبية جسورة جسدت مطلبها في خلاص البلاد من النظام المايوى الديكتاتوري الغاشم، انتظم تجمع القوي الشعبية لإنقاذ الوطن شاملاً كافة القوي النقابية والمهنية والسياسية بهدف إسقاط النظام بكافة الوسائل وعلى رأسها الإ ضراب السيا سي بهدف الإ ضراب العام منا شداً القوات النظامية لتحتل مكانها إلى جانب جموع الشعب وحركة تحرير الشعب السوداني لتعانق التجمع من أجل تحرير الوطن. وتتمثل قوى التجمع في كل الفئات الوطنية التي تقبل الميثاق وتوقع عليه وتعمل لتحقيق أهدافه.

٢- بعد إسقاط النظام المايوى يقوم نظام حكم قومي ديمقراطي انتقالي لفترة ثلاث سنوات وتتحدد مهام النظام الانتقالي فيما يلي:

أ- تنظيم المشاركة السيا سية في فترة الانتقال بموجب د ستور السودان المؤقت لسنة ١٩٥٦م المعدل لسنة ١٩٦٤م مع مراعاة الالتزامات والأهداف الواردة في هذا الميثاق في فترة الحكم الانتقالي، ومع مراعاة تمثيل القوى الحديثة في المؤسسات الدستورية عن طريق تنظيماتها الديمقراطية.

ب- كفالة كرامة وحريات المواطنين الأساسية في التنظيم والتعبير والعقيدة والعمل والتنقل وكافة الحريات الأخرى على غرار تصور المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من خلال نظام ديمقراطي يكفل سيادة حكم القانون واستقلال القضاء.

ج- حل قضية جنوب الوطن في إطار حكم ذاتي إقليمي يقوم على أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة تحقق المشاركة الحقيقية لكافة القوي السياسية الممثلة لجنوب السودان.

د- التحرر من التبعية الاقتصادية للإمبريالية العالمية وخلق بنية اقتصادية عن طريق تنمية الثروات والموارد الوطنية وتعبئة الموارد القومية لمواجهة مشكلات الجفاف والغلاء والمجاعة وشح المواد التموينية.

ه- تحرير البلاد من التبعية الأجنبية في السيا سة الخارجية لتحقيق السيادة الوطنية وتبني سيا سة عدم الانحياز والالتزام التام بالانتماء العربي الأفريقي وسياسة حسن الجوار وتطوير العلاقات مع كافة الدول الشقيقة والصديقة.

و- تأكيد مبدأ الحكم اللامركزية وتقويمه على أسس ديمقراطية سليمة.

ز- تقويم وتحييد ملابسات الخدمة العامة وتصفية المؤسسات المايوية الخربة والتخلص من الطبقة المايوية الطفيلية.

ح- تحكم البلاد بعد الفترة الانتقالية بواسطة دستور تقرره هيئة منتخبة ديمقراطياً ويحسم الدستور القضايا الفكرية والسياسية بالوسائل الديمقراطية.

هذا الميثاق مفتوح لكافة النقابات والأحزاب التي ترتضي الالتزام به والعمل على تحقيق أهدافه.

تجمع القوى الوطنية لإنقاذ الوطن

التجمع النقابي ممثلاً في:

(١) نقابة الأطباء (٢) نقابة المهندسين عن المهن الهندسية.

(٣) نقابة المحامين (٤) الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم.

(٥) النقابة العامة لموظفي المصارف (٦) الهيئة النقابية لموظفي التأمينات العامة.

الأحزاب السياسية:

حزب الأمة

الحزب الاتحادي الديمقراطي.

الحزب الشيوعي السوداني.

الخرطوم في/ ٦ أبريل ١٩٨٥م

بسم الله الرحمن الرحيم
خطاب السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء
لاتحاد أكسفورد في مناظرة بعنوان
(على البلاد الفقيرة تقديم معيشة ورفاهية شعبها على التزامها للدائنين)
١١/ ٢/ ١٩٨٧م

السيد الرئيس

إنني إذ أؤيد هذا الرأي أسوق سبع نقاط هي:

الأولى: أن الرأي المعارض لهذا الرأي إنما يبعث إلى الأذهان قضية انتونيو تاجر البندقية. ولكن الموقف الراهن أخطر من الناحية السياسية والاقتصادية من مأساة تاجر البندقية لذلك ينبغي أن نعالجه بالاهتمام الذي يستحقه.

سأشرح موقفي المدافع عن هذا الرأي تحت عنوان:

ما هو حجم المشكلة؟

ما هو المسئول عنها؟

الحلول المسكنة غير المجدية للمشكلة.

الآثار السلبية لعدم حل المشكلة.

نتيجة هذا كله.

الثانية: هي الرد على السؤال: ما هو حجم المشكلة؟

أثناء السبعينات تراكم على دول العالم الثالث دين بلغ حجمه ترليون دولار أي ألف بليون دولار. هذا الدين يساوي نصف دخلها القومي. وتساوي مدفوعات هذا الدين من أقساط وفوائد سنوية مائة بليون دولار وهذه المدفوعات تشكل لبعض البلدان نصف إيراداتها من العملة الصعبة ولبعضها ضعف تلك الإيرادات.

أن الالتزام بدفع هذا الدين المتراكم و سداد أقساطه وفوائده كاملا يحكم على هذه البلاد الفقيرة بالإعدام الاقتصادي.

لقد استشهد بعض رجال البنوك بما حدث مع المكسيك في عام ١٩٨٣م حيث دفعت المكسيك ١٢ بليون دولار. هذا الإجراء كلف الاقتصاد المكسيكي انخفاض دخله القومي ٤٪ في السنة وهذا معناه أن السداد لم يكن من زيادة في الصادرات بل تخفيض في الواردات.

إذن الالتزام الحرفي بالسداد مستحيل. فهل هذا يعني الامتناع الكلي عن سداد الدين؟

هذا الموقف الأخير أن اتخذه المدينون ينذر بإفلاس البنوك العالمية التي أقرضت بلاد العالم الثالث بلايين الدولارات الإفلاس بهذا المستوى سوف يؤدى لاضطراب في الاقتصاد العالمي.

لقد بالغت البنوك العالمية (الأمريكية) الكبيرة في إقرا ضها إذ أقرض أكبر عشرة بنوك أمريكية ما يساوي ١٨٠٪ من رأسمالهم لأكبر ستة من المدنيين. هذه الحقيقة تزيد من الآثار السلبية إذا قررت هذه البلاد الستة عدم سداد ما عليها من ديون.

حجم المشكلة كبير والأ شكال هو أن البلاد المدينة أن هي التزمت بالسداد حطمت اقتصاديا وأ شقت شعوبها وأن هي امتنعت عن السداد عرضت النظام المالي والنقدي العالمي لانهيار!!

الثالثة: من المسئول عن هذا الموقف المحرج؟

المسئول الأول هو القيادات السيا سية في البلدان النامية تلك القيادات التي تمادت في البحث عن الديون والحصول عليها لتمويل خطط تنموية غير متقنة ولتمويل مستويات عالية من الاستهلاك، كذلك تلك البلدان في الغالب واقعة تحت حكومات ا ستبدادية مما يزيد من الصرف على الآمن وعلى الر شوة السيا سية وعلى سوء الإدارة دون محا سبة ومساءلة مجرد الاقتراض ليس ضارا إذا ا ستخدمت الأموال لتنمية سليمة مثل ما حدث في كوريا الجنوبية وماليزيا. ولكن الاقتراض الذي أنفق على أعمال قليلة الجدوى هو الذي أدى للتراكم في الدين دون أن تقابله زيادة في التنمية والطاقة الإنتاجية.

المسئول الثاني هو حكومات البلاد الدائنة التي أ سرفت في إقراض البلدان المنحازة إليها سيا سيا فشيلي والبرازيل والسودان (في ظل نميري) و جدوا دعما أمريكيا واضحا للسعي والحصول على الديون الخارجية.في كثير من الحالات كان الشرط الأول للحصول على القروض وتدفق الأموال هو أن تعلن البلاد انحيازها السياسي للبلاد الممولة. لقد تدفق تمويل كبير في هذا الصدد لمساندة أنظمة منحازة للغرب حرصا على بقائها ودعما لأو ضاعها المهتزة أمام الرفض الشعبي. لقد حاولت في أواخر السبعينات التحدث لبعض هذه البلاد للامتناع عن دفع القروض لنظام نميري في السودان لسوء استخدامه لها ولكن لم أجد أذنا صاغية. وفي ذات مرة عندما استمع مسئول أمريكي كبير لنقد نظام نميري وشخصه المخبول وسوء استخدامه للمال قال المسئول الأمريكي: نعم أنه ابن سفاح ولكنه محسوب علينا.» ok he is a bastard but he is our bastard«

المسئول الثالث عن هذا التراكم غير المسئول للديون هو البنوك نفسها. فالبنوك لديها مقاييس تضبط سياسة القروض وحجمها ولكن هذه البنوك أمام الفرص المتاحة وأرصدة البتر ودولارات الكبيرة فقدت ضوابطها واندفعت في سيادة إقراض غير رشيدة بالمقاييس المصرفية المعروفة طمعا في تدوير الأرصدة على أوسع نطاق ممكن. قال وليام كلاين في كتابه عن الدين الخارجي واستقرار النظام الاقتصادي العالمي (١٩٨٣) قال: (ينبغي الاعتراف بما يسلم به الجميع الآن وهو أنه في منتصف السبعينات وفي عامي ١٩٧٩مو١٩٨٠م لعبت البنوك دورا هاما في تدوير أرصدة بلاد أوبك المالية في البلاد النامية).إذن بين يدينا ثلاث جهات مسئولة عن هذا التراكم في الدين الخارجي: حكومات البلاد المدينة ،حكومات البلاد البلاد الدائنة ،البنوك العالمية.

الرابعة:- هناك محاولات تجرى الآن لعلاج هذا الموقف الخطير عن طريق المسكنات أو المهدئات!! في هذا المجال نذكر الاتفاقيات التي تعقد مع صندوق النقد الدولي وبرامج الجدولة وإعادة الجدولة التي تتفق عليها الدول المدينة مع الدائنين.

الجزء الأكبر من اتفاقيات الجدولة هذه تتم مع الدول الأفقر فمن بين ٣١ جدولة تمت حتى نهاية ١٩٨٤كانت ٢٣ منهالجدولة ديون الأفقر ١٣دولة في أفريقيا جنوب الصحراء.هذه الجدولة وإعادة الجدولة أظهرت العجز المستمر عن الوفاء بها هناك اقتراحات أخرى لحل المشكلة مثل:-

أ-أن تبيع الدولة المدينة الدين لشركة عالمية على أن تتعامل الشركة مع الجهات الدائنة تشترى الدين النقد المحلى من البلد المدينة على أن تستثمره في ذلك البلد.

هذا إجراء ممكن ولكن بشرطين الأول: ألا يسمح لهذه الشركات بالسيطرة على اقتصاد البلاد المعنية لمصالحها الخاصة أن تخضع الاستثمارات لأولويات الاقتصاد الوطني فلا توجه للكماليات بل الضروريات.هناك فكرة جيمس بايكر التي تنص على إقراض البلاد المدينة مبالغ إضافية تمكنها من دفع التزاماتها لا سيما الفوائد للبنوك مما يمكن البنوك من معاملة هذه القروض على أساس أنها حية (غير هالكة) وهذا يساهم في استمرارها كمؤسسات مصرفية.هذه المقترحات كلها تعتبر مسكنات (اسبرن، بندول، أسبرو)

النقطة الخامسة:- ما هي نتائج عدم حل هذه المشكلة؟

قد يقول بعض المفكرين في البلاد الغنية:

أن البلاد المدينة مسئولة عما حدث ولن نسمح لها الآن بتخريب النظام الاقتصادي والمالي وعليها أن تدفع ديونها أو تخلع من النظام العالمي وتقاطع لتذوق وبان موقفها أن هي امتنعت عن سداد التزاماتها.هذه النظرة العلوية ليس لها ما يبررها. وليست هذه هي أول مرة في التاريخ يعجز المدين من سداد دينه بل ويرفض الالتزام بالسداد (DEFALT).

كذلك لقد أو ضحنا أن المسئولية لا تقع على البلاد المدينة وحدها بل تشمل أيضا البلاد الدائنة والبنوك نفسها. لقد بدأت شعوب العالم المدين معاقبة حكوماتها التي أوقعتها في هذا الموقف فعشرة من بلاد أمريكا اللاتينية أسقطت حكوماتها الدكتاتورية وحملتها مسئولية الخطأ وأقامت حكومات ديمقراطية في مكانها. وفي السودان حوكم المسئولون في النظام الدكتاتوري والمساعي مستمرة لمحاكمة رئيس ذلك النظام الهارب. من الذي يعاقب الدول الغنية والبنوك العالمية على دورها في هذا الخطأ الجسيم أن قهر البلاد المدينة وإلزامها بدفع ما عليها رغم آثار ذلك السلبية على التنمية فيها وعلى رفاهية شعوبها يولد تعبئة مضادة للبلاد الغنية ويخلق مواجهات شاملة مثلما حدث في السودان في الثمانينات من القرن الماضي ويحدث في إيران اليوم.

هذه المواقف ينبغي أن تفهم في إطارها الصحيح على أنها رد فعل ضد الظلم والهيمنة. إن الإسلام دين تسامح واعتدال ولكن المسلمين قد تعرضوا لظروف ظلم وإذلال دفعت بكثير منهم للتطرف فالتطرف نفسية واجتماعية وتاريخية.

هذه الظروف نفسها ستولد تطرفا مشابها في كل العالم الثالث. قال المستر أندرز مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون أمريكا الجنوبية حتى عام ١٩٨٣م قال: (إذا اعتبرت شعوب البلاد المدينة أن معاملة أمريكا والدول الغنية الأخرى لها معاملة قاسية وغير متسامحة فإن هذا الإحساس سوف يؤدى لانتفاضات شعبية معادية. هذه الانتفاضات سوف تعرض التوجه الديمقراطي فيها لخطر بل سوف تعرض الأمن والنظام نفسه للخطر).

ومضى المستر أندرز يحلل الموقف ويستنتج أن الاضطرابات الاجتماعية في بلاد أمريكا اللاتينية سوف تطيح بالديمقراطية وفي الظروف الجديدة سوف تحل محلها نظم ديكتاتورية جديدة ليست من نوع الدكتاتوريات القديمة المنحازة للغرب بل معبأة ضد الغرب

إنني أرى أن عدم وجود تعامل دولي عادل وواعي للمشاكل الاجتماعية سوف يدفع بكثير من عناصر وفئات العالم الفقير لارتكاب وجوه الاحتجاج السبعة وهي:

الإرهاب

الهجرة غير القانونية إلى البلاد الغنية.

ترويج إنتاج وتجارة المخدرات

انتشار المجاعات

تخريب البيئة الطبيعية

زيادة أعداد اللاجئين

خلق مناخات تزيد من حدة التنافس الدولي.

النقطة السادسة: ما هو العلاج؟

هنالك أربعة أسس ينبغي الاعتراف بها مدخلا للعلاج:

الأساس الأول: المسئولية المشتركة على الصعيد الدولي عن مشكلة الدين الخارجي وتنظيم مؤتمر دولي للتحليل والعلاج.

الأســاس الثاني: إن بعض الدائنين أقوى على التحمل من البعض الآخر فالدول الدائنة أقوى تحملاً للإعفاء من البنوك.

الأساس الثالث: موقف المدينين متفاوت:

البلاد الآسيوية في موقف أفضل من الآخرين

بلاد أمريكا اللاتينية صاحب المديونية الأكبر وهي أكثر تعرضا لعدم السداد من ناحية وللاضطرابات الاجتماعية إذا سددت

أكثر البلاد تعرضا للخطر هي البلاد الأفريقية الفقيرة وذلك لضعف اقتصادها ولخطر الجفاف عليها.

أما دول شرق أوربا المدينة فهي على أهمية مديونيتها تقتضي معالجات مختلفة تماما.

الأ ساس الرابع: ألا يكون المقياس هو ما هي التنازلات القصوى التي تستطيع البنوك تقديمها ولكن ما هو الحد الأقصى الذي تستطيع البلدان المدينة الالتزام بسداده بعد إعطاء أولوية لبرامج التنمية ولمعيشة السكان وتأمين السلام الاجتماعي؟

ينبغي أن تعطي الأولوية للتنمية ولمعيشة الشعوب وأن توجه بقية الموارد لسداد التزامات الدين الخارجي.

انطلاقا من هذه المبادئ إنني أدعو لعقد مؤتمر دولي لبحث هذه المشكلة وأقدم تمهيدا للمؤتمر عشر نقاط ليدور حولها نقاش المؤتمر:

هذه الديون مختلف على أرقامها وعلى قانونيتها وعلى مصيرها ينبغي أن تراجع مراجعة أساسية للالتزام بالقانوني المراجع منها.

ينبغي أن تتخذ البلاد المدينة نظما إصلاحية وقابلة للمحاسبة والمساءلة حتى لا يؤدى التخفيف لو ضع موارد مادية في أيدي نظم قهرية تعذب بها شعوبها.

إعفاء الدين لا فقر ٢٠٪ من البلدان المدينة لا سيما الدين الرسمي.

إعادة جدولة ديون ال ٨٠٪ الأخرى من البلدان على أساس تسامحي يقوم على ٥ سنوات سماح وفترة سداد طويلة تبلغ ١٥ عاما على الأقل

أن يوضع حد أعلى لسعر الفائدة لا يزيد أبدا عن ٣٪ في السنة أو ما يشبه ذلك.

أن يحدد سداد الدين بنسبة لا تزيد سنويا من ٢٠٪ من قيمة صادرات البلاد المدينة.

زيادة العون الرسمي الذي تقدمه البلاد الغنية فلا يقل بأي حال من فاصل ٧٪ من الدخل القومي للبلاد الغنية (٧, ٠٪) وتسهيل توقع الأموال الاستثمارية للبلاد الفقيرة.

تنظيم موضوع بيع الديون للشركات العالمية بالشروط المذكورة.

أن يستوعب صندوق النقد الدولي الحقائق الآتية:

أن عدم التوازن له أسباب هيكلية وخارجية ولا يعالج إن لم تؤخذ هذه في الحسبان.

إن الإصلاح إذا لم يراع عوامل اجتماعية لن يستقر

أن تراعي البلدان الغنية فتح الأسواق لمنتجات البلاد الفقيرة وأن توضع أسس تنظم أسعار منتجات البلاد الفقيرة بحيث تلعب التجارة دوراً موزوناً لا كما هو الحال الآن مائلاً لمصلحة الإنتاج الصناعي ومتجها لقفل أسواق البلاد الصناعية أمام منتجات البلاد الفقيرة.

النقطة السابعة: السيد الرئيس

هذه المناظرة ليست بين حمائم و صقور وأنت كالسيدة الحديدية في زي رجالي في مقعد الرئاسة القضية أخطر من هذا بكثير بل أن قصة تاجر البندقية وبخل دائنه (شيلوك) لا تصور الأمر تصويراً صادقاً.

إن الذين يعارضون هذا الرأي الذي نؤيده والذي يقول أن على البلاد أن تدفع الديون التي عليها يدعو لتخريب يقضي على الأخضر واليابس تخريب يشابه قصة شمشون الذي حطم المعبد عليه وعلى أعدائه فقضي على نفسه وعليهم.

وخير شاهد اختم به هذه المرافعة من الشعر العربي:

أرى خلل الرماد وميض نار ويوشك أن يكون لها ضرام

إذا لم يطفها عقلاء قوم يكون وقودها جثث وهام

ولكم الشكر على حسن الاستماع.

نص مذكرة القوات المسلحة ٢٠ فبراير ١٩٨٩م
جمهورية السودان

القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة

مكتب القائد العام

الخرطوم

تلفون: ٧٥٤٦٢-٧٨٠٥٥

نمرة:ع/ ق/ م التاريخ: ٢٠/ فبراير ١٩٨٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

(من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم وقضي نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا)

السيد/ رئيس وأعضاء مجلس رأس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة

السيد/ رئيس مجلس الوزراء مجلس الدفاع الوطني

مذكرة

١. انطلاقا من مسئوليتنا الوطنية والقومية التاريخية في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد واعتبارا للظروف الأمنية الخطيرة التي يشهدها الوطن في بعض أجزائه، وبعد قراءة ودراسة متأنية وعميقة للوضع الراهن واستشراقا لآفاق المستقبل بكل ما ينطوي عليه من احتمالات قد تؤدي إلى انفلات يقود إلى تهديد وحدة تراب البلاد وتفتيت الأمة السودانية ومسارها الديمقراطي الذي ارتضاه الشعب وضمنه في مواثيقه ودستوره كخيار لا بديل له، وبناءا على منطوق المادة ١٥ من دستور السودان الانتقالي لسنة ١٩٨٥م التي تقرأ: (قوات الشعب المسلحة جزء لا يتجزأ من الشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية أهداف ومكتسبات ثورة رجب الشعبية).

فان قواتنا المسلحة قد قامت بواجبها باحتراف وبسالة وتضحية وفي ظروف يمكن أن توصف بأنها الحد الأدنى من المناخ الملائم وتوفر المتطلبات الأساسية لإدارة أعمال القتال. وبدون اسهاب مفرط يمكن الدلالة على ذلك بموقف قواتنا الباسلة التي اثبتت أن المقاتل السوداني كعهده دائما منذ انشاء قوة دفاع السودان قمة الثبات والتضحية والفداء.

٢. ان دراسة المعطيات الواضحة تكشف أن قدرتنا القتالية قد تناقصت بنسبة ٥٠٪ مما كانت عليه في العام ١٩٨٣م وذلك للاستنزاف المستمر في المعدات المختلفة والاسحلة لمؤن القتال مع غياب كامل للاستعواض المنتظم، واخيرا توقفت كل الدول المانحة عن تقديم أقل احتياجاتنا الحيوية.

٣. أما المؤ شرات لذلك فهي وا ضحة، أننا قد فقدنا م ساحات أر ضية ليس ب سبب فقد مقاتلي جي شنا البا سل ولكن بسبب تدني إمكانياتنا القتالية وقصور حركة إمدادنا المنتظم، من الجانب الآخر نجد أن العدو يحظى بدعم الشرق والغرب وتتوفر له إمكانيات ومتطلبات القوات النظامية.

٤. إننا نقف اليوم أمام م سئولية تاريخية تجاه وحدة وتما سك وطننا العزيز وم سئولياتنا المقد سة نحو ضباطنا وجنودنا الذين يقدمون أنفسهم ودمائهم الزكية في تضحية وفداء مقدس وفي عطاء لم يسبق أن شهده تاريخ الـ سودان الحديث، إن م سئوليتنا التاريخية كقيادة عامة وكقادة لتـ شكيلات قواتنا المـ سلحة تتطلب منا جميعا التما سك والتعا ضد والتوحد في تجرد تام نحو توفير احتياجاتنا القتالية والمعنوية. أن التاريخ لن يرحمنا جميعا ان نكون على قمة قواتنا المسـلحة الباسـلة وهي تفقد معارك تفرض عليها ولا تجد الحد الادنى من المتطلبات الدفاعية ولا يتوفر لها القدر المعقول من السند المعنوي في الجبهة الداخلية.

٥. أننا جميعا قيادة وقاعدة ندرك تماما مسئوليتنا وواجبنا المقدس في الحفاظ على كل شبر من تراب هذا الوطن، ولا تفريط، لا إنهزام ولا استسلام.

٦. أن الحرب التي نخوضـها في جنوب السـودان قد أظهرت بعدا اسـتراتيجيا جديدا وفريدا لم يشـهده عالمنا المعاصر. لقد توحد المعسكران الشرقي والغربي في دعم وإسناد حركة التمرد التي نواجهها. أن الكتلة الشرقية تقدم كل متطلبات القتال والتدريب والتوجيه لحركة الخوارج بينما يوظف العالم الغربي كل إمكانياته المادية والإعلامية لخدمة أهداف حركة التمرد، بل تمكن العالم الغربي من فرض حصـار وترهيب على الدول المعتدلة في العالم العربي حتى لا تجود علينا بالقليل من احتياجاتنا الدفاعية الحالية. بينما ظل دعم العالم الغربي يذهب إلى معسـكرات الخوارج- برا وجوا تحت مظلة الإغاثة.

٧. لقد وظفت الدول الغربية وبعض المنظمات العالمية الطوعية كل إمكانياتها للتأثير على الدول المانحة للسودان ويمكن رؤية ذلك بو ضوح في موقف دول السوق الأوربية المشتركة اتجاه السودان. وقد امتد هذا الاثر لحد تهديد الدول الصديقة والشقيقة التي كا نت تمد لنا يد العون في السابق مما اثر سلبا على حجم هذا الدعم.

٨. على الصـعيد الإقليمي فإن بعض دول الجوار تمارس عدائيات واضـحة وتسـخر إمكانياتها لدعم حركة التمرد. أما موقف أثيوبيا فهو واضح وستستمر لدعم حركة الخوارج إلى أن تتحقق أهدافها التي تكمن وراء هذا التمرد والتي تتمثل في إيجاد حل يناسبها للقضية الأريترية.

٩. خلا صة القول في هذا الجانب هو أن حـ صارا اقتـ صاديا وإعلاميا قد فرض على الـ سودان وأن التأثير المباشر لذلك تدفعه قواتنا المسلحة دما وأروحا في ميادين القتال كل يوم.

١٠. دون خوض عميق فيما يحدث في الجبهة الداخلية فجميعنا ندرك الحجم والأبعاد والمؤثرات، ولكننا نركز على جانبين أولهما التأثير المباشـر على الأمن القنومي السـوداني، وثانيهما التأثير على إدارة العلميات العسكرية وعلى تماسك ووحدة القوات المسلحة.

(أ) الأمن القومي السوداني: أن مهددات الأمن القومي السوداني لعديده ولكن نشير إلى أكثرها خطورة وهي:

(١) التناحر الحزبي وغياب التوجه القومي

(٢) الانهيار الاقتصادي والتضخم والغلاء

(٣) نمو المليشيات المسلحة والاختلال الأمني.

(٤) إفرازات الحرب في الجنوب.

(٥) تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد.

(٦) إفرازات الصراع المسلح الدائر بدارفور.

(ب) القوات المسلحة

(١) إنهيار البنيات الأسـاسـية والاقتصـاد والمجتمع وتأثيره المباشـر على القوات المسـلحة وتركيبتها القومية.

(٢) المحاولات المسـتمرة لاختراق القوات المسـلحة من جهات سـياسـية في الداخل وبتوجيه من الخارج.

(٣) إنقسام الجبهة الداخلية في إسناد ودعم القوات المسلحة وإفرازات ذلك واضحة على أمن العمليات وتأثير الحرب النفسية على الروح المعنوية.

١١. في هذا الجانب يجب أن نقف قليلا ونخلص إلى أن ما يشـهده السـودان اليوم على صـعيد جبهته الداخلية مؤشر واضح لخطر داهم على مستقبل الوطن، أمنه ووحدته وحق شعبه الكريم في مستقبل مشرق.

١٢. لقد أشرنا مسبقا إلى ضعف قدرتنا العسكرية والتي تسبب فيها أساسا غياب السياسات الدفاعية المدروسة طوال السنوات الماضية، وتفاقمت الآن نتيجة للاستنزاف المستمر بسبب الحرب وتأثير الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض علينا اليوم. إننا وبكل وضوح قد طلبنا من مجلس الدفاع الوطني توفير إحتياجاتنا العسكرية المطلوبة الآن وليس غدا حتى يمكننا إحداث التفوق العسـكري وإعادة التوزان ومع تقديرنا الكامل للجهود التي بذلتها الحكومة والتحرك النشـط الذي قامت به وزارة الدفاع وهيئة القيادة على كافة الاتجاهات إلا أن ذلك كله لم يحقق النتائج الإيجابية المأمولة والمطلوبة لتوفير كافة احتاجات القوات المسـلحة اللازمة للقتل لأنها اصـطدمت بواقع مرير سببه السياسات الداخلية والخارجية للدولة.

١٣. عند النظر إلى موقف العدو نجد أن قواته اليوم تقارب ٤٠ ألف خارج. دعمه العسكري بلا حدود وخطوط إمداده مفتوحة عبر طق جيدة من أثيوبيا وكينيا ويوغندا، هذا عدا التشوين الجوي إلى مطارات كبويتا وبوما وكنقر. أما الدعم المادي من المنظمات الطوعية غير الحكومية فهو واضح في ميدان المعركة وفي قدارته في الانفاق على مكاتبه المنشودة في معظم الدول وفي تحرك افراده في الخارج. هنالك الجانب الأكثر خطورة على معنويات شعبنا وقواتنا والمتمثل في توظيف الإعلام العالمي لخدمة أهداف الحركة وشن حرب نفسية لم تتمكن قدرات دولتنا المحدودة من التصدي لها.

١٤. ان خلاصة القول في هذا التقييم العسكري، هو أن هنالك مؤشرات واضحة لإمكانية حدوث اختلال في ميزان القوى إن تجربة قواتنا في مقاومة حركة الخوارج لكبيرة وأن مقاتل الجيش السوداني خير مثال للشجاعة والإقدام والتضحية إننا لن ننهزم مطلقا بإذن الله، نعم لقد فقدنا بعض المعارك ولكن لن نقبل أبدا أن يسجل التاريخ خسارتنا لهذه الحرب.

١٥. استنادا على ما تقدم فإنه من الأهمية بمكان التأكيد بأن ما سيرد من مقترحات وتوصيات يمثل الرأي العام العسكري بعد استقصائه بواسطة الأجهزة المختصة وبعد التفاكر واجماع آراء القادة في كل المستويات.

١٦. أن وحدة وتماسك القوات المسلحة هدف مقدس لا يقبل المساومة أو المزايدة وأن القوات المسلحة ذات التوجه القومي المتجرد هي صمام الأمان الوحيد لتمساك ووحدة مستقبل الوطن.

١٧. إننا جميعا قيادة وقاعدة منتشرون في كل بقاع السودان يجب أن نؤكد بوضوح لا لبس فيه إننا مع خيار الشعب السوداني الأصيل في الحفاظ على الديمقراطية كما أكدنا ذلك في السادس من أبريل، وأننا نرفض كل أنواع الديكتاتورية وسنظل أبدا أوفياء لواجبنا المقدس في حفظ وصون وحدة وسيادة الوطن

١٨. إن إدارة الصراع المسلح لا ينفصل أبدا عن إدارة السياسات المتوازنة للدولة، عليه يجب أن تهدف الدولة إلى كسر طوق الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض علينا من الغرب والشرق، وذلك بانتهاج سياسات متوازنة تمكنا من كسب احترام العالم لديمقراطيتنا المرشدة وتمكننا من استقطاب العون الاقتصادي والعون العسكري الذي نحتاج له اليوم.

١٩. إن تماسك ووحدة الجبهة الداخلية يتطلب تطبيق توجه قومي بعيدا عن المزايدات السياسية والتناحر والتآمر وهذا يتطلب في المقام الأول توسيع قاعدة المشاركة في الحكم للخروج من هذا المنعطف الصعب.

٢٠. إن القوات المسلحة لم تهزم أبدا، ولن تهزم مطلقا بإذن الله وستستمر في أداء دورها الوطني الرائد في تضحية ونكران ذات، لذلك يجب على الدولة ان تنتهج نهجا سليما في سياساتها الداخلية والخارجية بما يمكن القوات المسلحة من أداء مهامها الدستورية

٢١. . وفي الختام ليس هنالك أكثر من التأيد مرة أخرى إننا جميعا أمام مسئولية تاريخية ستسألنا عنها أجيال السودان القادمة وهي أن نحافظ على أمن ووحدة وتماسك القوات المسلحة، وألا نقبل مطلقان المزايدة باسمها، وألا نعرضها أبدا للتضحية والخسائر نتيجة لقصور الإمكانيات ولأسباب موضوعية أخرى لا يمكن أبدا أن تسأل عنها القوات المسلحة، وعليه ومع تأكيد الولاء لله وللأرض والشعب نرفع لكم هذه المذكرة النابعة من إجماع القوات المسلحة لاتخاذ القرارات اللازمة في ظرف أسبوع من اليوم.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾.

فريق أول

فتحي أحمد على

القائد العام لقوات الشعب المسلحة

رد السيد رئيس الوزراء على مذكرة القوات المسلحة ١٩٨٩/٢/٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

من مجلس الوزراء

التاريخ: ١٦ رجب ١٤٠٩ه

الموافق ٢٢فبراير ١٩٨٩م

نص رد السيد الصادق المهدي

رئيس الوزراء على مذكرة القائد العام

أيها الأخوة

اعضاء القيادة العامة وقادة قيادات القوات المسلحة.

اجتمع بكم هذا الصباح للرد على المذكرة التي تفضلتم بتقديمها لمجلس رأس الدولة بصورة لي وسيكون الرد في مقدمة وسبع نقاط.

المقدمة

لا شك أن ظروفا غير عادية يمر بها الوطن ومجهودنا الدفاعي أملت اجتماع الاثنين ٢٠/ ٢/ ١٩٨٩م مما أجب مخاطبة غير عادية للسلطة السيا سة. رأيت أن يكون الرد بأ سلوب مبا شر وهذا التداول لا يخرج من حقيقة أن التداخل معهود بين المسئوليات السياسية والعسكرية لا سيما في ظروف القتال. ولدينا في التاريخ المساجلة التي وقعت في هذا الصدد بين تشر شل وديغول عندما قال الأول إن الحرب من الأهمية بحيث لا تترك للجنرالات وحدهم، ورد الثاني بأنها من الأهمية بحيث لا تترك للسياسيين وحدهم. تصرفت كذلك يقال لها أنت قوة منضبطة والمطلوب الآن أن نستفيد من تجاربنا ونقيم التعامل على أساس تكامل المسئولية والتنا صح في ظل مبدأين هما الالتزام بالشرعية الد ستورية والالتزام بالانضباط العسكري. إننا نستطيع عن طريق التجربة والممارسة تحقيق معادلة سودانية قويمة.

النقاط السبع:

النقطة الأولى:

هنالك نقاط وردت في المذكرة لا خلاف عليها هي:

أ. أن الجبهة الداخلية غير موحدة مما يؤثر سلبا على مهام الدفاع.

ب. إن الحرب الحالية تدور في غير مشاركة كاملة من الشعور العام في البلاد.

ج. إن القوات المسلحة تنقصها مقومات أساسية لا سيما في السلاح الجوي والدفاع الجوي والبحرية.

د. إن التمرد في الجنوب يحظى بظروف تأييد دولي غير عادية من مصادر مختلفة.

النقطة الثانية:

أود أن أعلق على سبع فقرات بعينها في المذكرة التي ارسلتموها:

الفقرة الأولى: جاء فيها:

«... وأخيرا توقفت كل المانحة عن تقديم أقل احتياجاتنا الحيوية..»

أقول: الدول التي دعمتنا عسكريا في عهد مايو بعد فترة الانحياز توقفت عن هذا الدعم، والسبب الثاني لخفض العون العسكري الأمريكي للسودان هو أن السودان لم يعد كما كان منحازا للأهداف الاستراتيجية الأمريكية بل يتبع سياسة عدم انحياز.

أما الدعم العسكري السعودي فقد بلغ مبلغا كبيرا في ١٩٧٦ ولكنه لم يتصل بعد ذلك بحجم كبيرة.

الآن السودان يحظى بدعم عسكري كبير من ثلاثة دول عربية وبصفقات تسليح كبيرة من الدول الوسطى.

الفقرة الثانية: جاء فيها: « لقد وظفت الدول الغربية وبعض المنظمات الطوعية كل إمكانياتها للتأثير على الدول المانحة للسودان ويمكن رؤية ذلك بو ضوح في موقف السوق الاوربية المشتركة تجاه السودان..»
أقول: إن السوق الأوربية المشتركة لم تدعم السودان عسكريا ولكن دعمها المدني للسودان لم ينقطع بل تزايد في المجالات الآتية:

- في مجال مشروعات التنمية.
- في مجال إعادة تأهيل المشروعات.
- في مجال إعادة التعمير.
- وفي مجال الإغاثة.

- في مجال غوث اللاجئين.

في هذه المجالات جميعا توجد برامج محددة تجد سندا ماليا وعينيا.

الفقرة الثالثة: جاء فيها: «في هذا الجانب يجب أن نقف قليلا ونخلص إلى أن ما يشهده السودان اليوم على صعيد جبهته الداخلية مؤشر واضح لخطر داهم مستقبل الوطن».

- الاختلاف الحزبي.
- الاختلاف المنهجي.
- الاختلاف العقائدي.

أما الاختلاف الحزبي في السـودان فحقيقة قائمة منذ اسـتقلاله وهو اختلاف صـار أكثر اعتدالا مما كان عليه في الستينات. أما الاختلاف المنهجي فمرده إلى وجود قوى لها وزن سياسي واقتصادي أكبر من حجمها العددي مما يفتح المجال لبعض القوى العقائدية ذات العدد المحدود لمحاولة الضـغط عن طريق هذه القنوات للحصول على مزيد من النفوذ السياسي.

أما الاختلاف العقائدي فقد صـار يدور الآن حول دور الإسـلام في السـياسـة وهذا الموقف بالإضـافة لأسـباب الاختلاف الأخرى تشـكل واقع اختلاف له مرتكزاته ويمكن للظروف أن تجعل الاختلافات أقل حدة أو أكثر حدة ولكن لا سبيل بمحوها بجرة قلم.

الفقرة الرابعة: جاء فيها: «إلا أن ذلك كله لم يحقق النتائج الإيجابية المأمولة والمطلوبة لتوفير كافة احتياجات القوات المسلحة اللازمة للقتال لأنها اصطدمت بواقع مرير سببه السياسات الداخلية والخارجية للدولة.

اقول: إن الدعم العسكري للدولة السودانية بحجم كبير كان كالآتي في الماضي:

الصـفقة السـوفيتية في عام ١٩٧٠ كان حجمها ٢٠٠ مليون – (مأتين مليون) وقصـتها بدأت بطلبي لها في عام ١٩٦٧م كرئيس للوزراء واستجابة القيادة السوفيتية للطلب ومواصلة السيد محمد أحمد محجوب للأمر ثم تنفيذ سلطة مايو له في عام ١٩٧٠م.

دعم عسكري سعودي للسودان بلغ ٢٠٠مليون دولار.

الميزانية الراهنة للدفاع تزيد عن أربعمائة مليون دولار(٤٠٠)، وهذا يعني أن حجم التمويل بالعملة الصـعبة لاحتياجاتنا الآن أكبر منه في أي مرحلة مضـت. ولكي نحسـم كل خلاف حول هذه النقطة أرى أن نعين لجنة فنية لمراجعة وبيان هذه الحقائق.

الفقرة الخامسة: جاء فيها: «أننا جميعا قيادة وقاعدة منتشرون في كل بقاع السودان يجب أن نؤكد بوضوح لا لبس فيه أننا مع خيار الشعب السوداني الأصيل في الحفاظ على الديمقراطية كما أكدنا ذلك في السادس من أبريل وأننا نرفض كل أنواع الديكتاتورية وسنظل أبدا أوفياء لواجبنا المقدس في حفظ وصون سيادة الوطن» أقول: هذا التزام إيجابي في حد ذاته كذلك لا بديل له فالانقلاب العسكري ممكن وسهل والثورة عليه ممكنة وحدثت وعلينا أن نجنب بلادنا هذه الدوامة.

الفقرة الساد سة: جاء فيها: «تما سك الجبهة الداخلية وما تتطلبه من تو سيع قاعدة الم شاركة في الحكم للخروج من هذا المنعطف الخطير» أقول: هذا مبدأ صحيح وقد سعينا إليه وحققنا منه درجات وأخيرا انسحب أحد الأطراف لأنه اشترط شرطا إملائيا وهذا يحول دون الاتفاق. والآن لعل الخطر المتزايد على البلاد يجعل القوى السياسية تفكر بحرص وجدية أكثر لتوحيد الجبهة الداخلية.

الفقرة السابعة: جاء فيها: «وعليه مع تأكيد الولاء لله وللأرض وللشعب لاتخاذ القرارات اللازمة في ظرف أسبوع من اليوم».

أقول: هذه نهاية غير موفقة لأنها تشبه الإنذار وتفتح باب ملابسات. فالذين يريدون أحداث انقلاب عسكري سيجدون منها مدخلا.

القضية الأولى: السياسة الخارجية

إن المحورية في السياسة الخارجية هي التي جرت لنا على عهد مايو كل المشاكل في أمننا القومي. لقد تمحور السودان وانحاز في عهد مايو ما أدى لخلق محور مضاد منحاز في الاتجاه المضاد هو محور عدن الذي تبنى حركة التمرد تمويلا وتسليحا وتدريبا وخلق ما خلق لنا من أضرار.

لقد رمينا بانحياز لإيران وهذا غير صحيح فقد دعونا لوقف الحرب عندما كانت ترى استمرارها وراهنا على اتجاه تغلب الإسلام داخل إيران وقد حدث أكدنا في كل مجال أننا من حيث المذهب سنة ومن حيث الانتماء عرب ولكننا نرى ضرورة التعايش المذهبي والقومي وهذا ما تتجه إليه الآن البلاد العربية واتهمنا بانحياز لليبيا والحقيقة هي أن بلادنا جربت أضرار العداء لليبيا ورأينا أن تقوم علاقاتنا على التفاهم وقد حدث واستطعنا أن نلعب دورا إيجابيا في الصلح الليبي التشادي ونعمل الآن للصلح المصري الليبي وأكدنا أن علاقتنا بهذه الجارة لا تتم المصالح المشتركة لا على التبعية.

المملكة العربية الـ سعودية تبادلنا اطيب الم شاعر وإن كان دعمها الع سكري لبلادنا لم يرق بعد لم ستوى تلك المشاعر.

مصر. أكدنا لها الحرص على العلاقة واتفقنا على ذلك ولكن لسبب ما تقف مصر على بالحياد من حربنا في الجنوب.

إننا ننطلق في السياسة الخارجية من عدم الانحياز ومن عدم المحورية ومن التوازن وقد وضعنا برنامجا مفصلا للسياسة الخارجية أعطيكم صورة منه ومستعد لأي رأي محدد حوله طالما لا يدعو ذلك الرأي للعودة للانحياز أو المحورية.

القضية الثانية: قضية الإمكانيات التي اتيحت للقوات المسلحة.

إن بعض الانطباعات تصور أن ما بذل لا يسوى شيئا أقول: إن قواتنا تحتاج وتستحق المزيد ولكن ما أتيح أنطلق من اهتمام بالغ باحتياجاتها وتسخير كبير لقدرات البلاد وخلاصة ذلك:

- الدعم الذي قيمته بالعملة الصعبة هذا العام والعام الماضي تبلغ حوالي ٤٠٠ مليون دولار في السنة.
- مضاعفة ميزانية القوات المسلحة أكثر من عشرة أضعاف في عهد الحكومة المنتجة مما شمل المهمات والمرتبات والمعاشات وتحديد الوضع الأمثل للقوات المسلحة بين القوات النظامية الأخرى.

إن ما حدث من دعم بالعملة الصعبة وبالسوداني يفوق ما حدث أثناء الحكم المايوي واثناء الفترة الانتقالية.

القضية الثالثة: هي قضية السلام التي لم تذكرها مذكرتهم ولكن لها اهميتها تكلمة الصورة لها ودورها في انقسام الرأي السوداني. لقد ورثنا وضع فيه حرب وليس فيه تفاوض. وفتحنا باب التفاوض منذ كوكا دام حتى الآن عبر لقاءات واتصالات بلغت ست عشر وعبرها تحققت إيجابيات.

- تحريك للسياسات الدولية في اتجاه السلام.
- تحريك للعلاقات الإقليمية لا سيما بين السودان وأثيوبيا، بين الحركة والحزب الاتحادي الديمقراطي وعندما استعرضنا هذا الاتفاق وجدناه مكونا من خمسة بنود قبلناها وهي البنود (أ- ب- ج - د-ه) وكان البند -أ- مكونا من أربعة بنود -١-٢-٣-٤ وكان رأينا أن البند -٢- لا داعي له لأنه لا توجد اتفاقية تقيد السيادة الوطنية في السودان وأن البنود ٣و٤ ينبغي أن يعكسا بحيث يسبق وقف إطلاق النار رفع حالة الطوارئ أو أن يترك الترتيب للجنة فنية مشتركة. إن قدر لهذا الاتفاق أن ينال اتفاق الجميع فإن هاتين الملاحظتين سيؤخذان في الحسبان والحوار جار في هذا الصدد.

القضية الرابعة: التي أريد أن أتحدث عنها هي المسألة الاقتصادية وتحت هذا العنوان أريد أتحدث عن أربعة مسائل هي:

- **التنمية:** وأقول إنها الآن تخضع البرنامج الرباعي للإصلاح والإنقاذ والتنمية وتسير سيرا محمودا من حيث المشروعات الجديدة ومشروعات إعادة التأهيل بحيث يبلغ الصرف عليها ما لا يقل عن -٣ بليون دولار.

- **الانتاج:** هو منذ سقوط الديكتاتورية يسير في اتجاه التحسن وهذا العام الانتاج وفير في كل المجالات ولا سيما الزراعية.

- **الصرف:** إن ضبط الصرف هدف لم نتمكن من تحقيقه لسببين: الانفجار المطلبي ولوازم القتال: الأول علاجه الميثاق الاجتماعي والثاني علاجه السلام.

- **التموين:** إننا نعتقد أن إمكانيات البلاد الداخلية والخارجية يمكن أن تحقق مددا تموينيا للشعب ولكن تمزقها ثلاثة عوامل:

التوفيق بين الالتزام الإسلامي وحقوق المواطنة للجميع. وهذا هو الذي تتجه إليه التجربة السودانية وهو الذي يتجنب الاستقطاب ويحقق الوفاق في ظل الديمقراطية.

القضية السادسة: وهي ماهية برنامج الحكومة الآن لمواجهة التعبئة العامة وإعداد الجبهة الداخلية لواجبات المرحلة. لقد اتخذت الحكومة بعد التعديل الاخير برنامجا شمل قضايا الدفاع- السلام- التعبئة الداخلية- القوى البشرية- الدعم المادي- الدعم المعنوي- التعبئة السياسية- التربية- الإعلام- التوجيه الديني- الخطوات القانونية- التموين- الإسكان- المواصلات وهو برنامج عمل محدد كونت له الحكومة غرفة عمليات وزارية شرعت في تنفيذه وهذه صورة منه لعلمكم تفصل ما قررناه في هذه المجالات الحيوية.

النقطة الرابعة:

ما دمنا نتحدث بصراحة فهنالك قضايا عسكرية فنية أبدى لكم ملابسات حولها تتعلق بأداء التوجيه المعنوي والأداء الاستخباري والجهد الشعبي لدعم القتال والاستغلال الأمثل للقدرات المتاحة وهي ملاحظات مفصلة أرجو أن تدرس ويستفاد منها إننا نتعامل مع القوات المسلحة بتوفير الدعم السياسي والمعنوي والمادي الممكن وترك إدارة القتال لقياداتنا كقوة منضبطة وما لم تحدث من تغييرات ملتزم بهذه المبادئ إلا إذا حدث خلل يوجب المساءلة.

النقطة الخامسة: (لم تكن هذه الفقرة واضحة في النسخة المصورة التي تم الحصول عليها).

النقطة السادسة: إن المجال المتاح لتداول الرأي السياسي العسكري هو مجلس الدفاع والقائد العام عضو فيه وهو يعلم ما يدور في هيئة الأركان وهي تعلم ما يدور في القيادات ويمكن أن يوسع مجلس الدفاع الوطني ليوحد الرؤية حول السياسية الدفاعية ويحول دون تباعد وجهات النظر.

النقطة السابعة:

إذا نحن شجبنا وأبعدنا التآمر والتزمنا جميعا حسن النية والموضوعية والوطنية فإننا نستطيع أن نبحث كل شئ بلا حرج فالمصلحة الوطنية فوقنا جميعا. وانطلاقا من ذلك أرى أن نقر ونلتزم بالآتي:

- أن نقر ونلتزم بالشرعية الدستورية وبالانضباط وأن نتشاور في إطاريهما ونتجنب الاستقطاب.

- أن نقر أن أوسع قاعدة هي الأفضل على أن يتحقق ذلك في إطار الشرعية الدستورية.

- أن نقر أن واجبنا الاول هو الدفاع عن وطننا وأن نجعله دائما أولوية توجهاتنا الأولى.

- أن تدرس القيادة العامة الملاحظات ذات الطابع العسكري الفني باهتمام تحدد كيفية علاجها.

- أن تدرسوا برنامج السياسة الخارجية وتقدموا ما ترون من ملاحظات في إطار عدم الانحياز واللامحورية والتوازن.

قرارات مجلس الوزراء استنادا على مذكرة الجيش ١٩٨٩/٢/٢٥:

جهورية السودان

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

التاريخ: ٢٥فبراير١٩٨٩م

الموافق: ١٩ رجب ١٤٠٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الوزراء

بعد استعراض مذكرة قيادات القوات المسلحة ومناقشة رد السيد رئيس مجلس الوزراء على المذكرة، في جلستيه الاستثنائيتين رقم (١) و(٢) بتاريخ ٢٥،٢٣/ ٢/ ١٩٨٩م على التوالي، قرر:

١. ن شر مذكرة قيادة القوات الم سلحة بكاملها ون شر فحوى ما جاء في رد ال سيد رئيس مجلس الوزراء، بطريقة لا تتعرض لأسرار الدولة أو أسرار القوات المسلحة، واعتبار المذكرة بأنها مشاركة قومية في القضايا التي تهم الوطن.

٢. توضيح حجم الدعم الذي قدمته الحكومة للقوات المسلحة وتقوية ودعم المجهود الحربي حتى الآن والالتزام بتقديم المزيد وإعطاء الألوية في الصرف للمجهود الدفاعي وقد تكونت غرفة عمليات وزارية لهذا الغرض وقطعت شوطا في ذلك.

١- السياسة الخارجية

أ. الالتزام بمبدأ عدم الانحياز وعدم المحورية والتوازن كمبادئ أ سا سية على أن تكون م صلحة البلاد العليا هي أساس التعامل الخارجي.

ب. تجنب التدخل الأجنبي في شئون البلاد.

٣. إقرار مبدأ توسيع الحكم وتكليف رئيس الوزراء لإجراء الاتصالات اللاز مة بما يو حد الجبهة الداخلية.

٤. القتال حقيقة واقعة وهنالك أبعاد أجنبية تقف وراءه، وعليه لا بد من زيادة التحرك السـريع لتعبئة الجبهة الداخلية حكومة وجيشا وأفرادا ونقابات وشعبا للدفاع عن الوطن. في سبيل التعبئة العامة للدفاع عن الوطن والديمقراطية تعلن غرفة العمليات الوزارية برنامجها المجاز من ١٤/ ٢/ ١٩٨٩م وتشكيل لجانا فنية لتنفيذه.

٥. تشرع غرفة العمليات الوزارية فورا في إصدار البيان الأساسي للبلاد والإعداد للمؤتمر الدستوري.

٦. التنبيه إلى أن الظروف التي تمر بها البلاد تحتاج لقدر عال من الحرص والحيطة والحذر لتجنب البلاد المغامرات التي تضر بالوطن.

٧. تكوين غرفة عمليات وزارية لاحتواء الموقف النقابي وتوجيه طاقاته لحساب التعبئة للدفاع عن الوطن والديمقراطية.

٨. زيارات وفود حكومية/ حزبية لجبهات القتال والمدن السودانية والكبرى.

٩. التحرك الخارجي السريع على مستوى عال لتوضيح الحقائق حول الوضع.

وعلى جميع الجهات المعنية اتخاذ الإجراءات التي يتطلبها تنفيذ هذا القرار.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

النمرة/ م و/ أ ع/ أ/ ٥/ ٤/ م

التاريخ: ٢٥ فبراير ١٩٨٩م

الموافق: ١٩ رجب ١٤٠٩هـ

حول الصادق المهدي في كتاب: مائة قائد إسلامي عظيم

ترجمة: زينب الصادق المهدي

مائة قائد إسلامي عظيم في القرن العشرين

الناشر: معهد الدراسات الموضوعية، نيودلهي، الهند. ٢٠٠٦م

الصادق المهدي (١٩٣٥م):

يبا شر علاقاته العالمية من منظور إسلامي ويعتبر أن جوهر المنطق الإ سلامي يكمن في التعايش السلمي عبر أربعة مبادئ أساسية هي:الأخوة في الإنسانية، سيادة العدالة، عدم نقض العهود والمعاملة بالمثل.

الصادق المهدي مفكر سوداني معروف بآرائه في النظرية المهدوية، ونشاطه الاجتماعي والسيا سي وهو زعيم لكيان الأنصار- الأمة أكبر كيان ديني، اجتماعي وسياسي في السودان وقد تولى رئاسة الوزراء في فترتين.

ولد الصادق المهدي في أم درمان لأسرة دينية كبيرة وهو حفيد لمحمد أحمد بن عبدا لله (١٨٣٥) المهدي السوداني والشيخ الصوفي السماني الذي حارب القوات المصرية – الإنجليزية ببطولة فائقة.

ابنه وخليفته عبد الرحمن المهدي (١٨٨٥- ١٩٥٩م) أ سس الحركة الأنصارية الدينية وفرعها السيا سي حزب الأمة (١٩٤٥م) وعندما نال السودان استقلاله في ١٩٥٥م كان الأنصار أكبر فرقة إسلامية، و سيا سيا كونوا الجسم الرئيسي لحزب الأمة ومنهم معظم قياداته.

والد الصادق الإمام الصديق عبد الرحمن المهدي كان نشطا في الشئون السودانية، فربي الصادق في بيئة أسهمت في تكوينه القيادي منذ الطفولة وقد تعرض منذ نشأته الأولى إلى معارف ثرة حيث تلقى تعليما دينيا تقليديا في البداية تبعه تعليم غربي إذ التحق بكلية فكتوريا في الإ سكندرية – مصر ثم درس في كلية كمبوني في الخرطوم. التحق بجامعة الخرطوم كلية الاقتصاد ثم إلى انجلترا ليتخرج من كلية القديس يوحنا بأكسفورد في ١٩٥٧م حيث درس الفلسفة والاقتصاد والسياسة.

دخل الصادق دائرة الضوء في ١٩٦١م. عندما توفي الإمام الصديق والد الصادق في ١٩٦١م خلفه أخوه الهادي في إمامة الأنصار وصارت قيادة حزب الأمة للصادق ولكن تقسيم القيادة بين اثنين لم يشتركا في نفس الرؤى أدى إلى خلافات ظهرت في انتقاد الصادق لموقف عمه المتسامح مع نظام عبود كما أنه أراد لحزب الأمة أن يتبنى هيكلا أكثر ديمقراطية وبرنامجا سياسيا أكثر حداثة مما أدى إلى انقسام الحزب.

تحالف الصــادق المهدي مع حســن الترابي قائد الأخوان المســلمين في الســودان ولعب دورا مهما في الحراك الشعبي الوا سع الذي أثمر عن انتفا ضة أكتوبر ١٩٦٤م وأعلن الصادق المعروف بآرائه «التحررية» عن عزمه على إقامة دولة إسلامية في السودان في حال وصول حزبه للسلطة.

بعد استعادة الديمقراطية في ١٩٦٤م صار الصادق رئيسا لحزب الأمة ونال مقعدا في البرلمان وفي ١٩٦٦م عندما كان في سن الواحد الثلاثين أ صبح أ صغر رئيس وزراء منتخب في الـ سودان ولكن الـ صراعات داخل حزبه أطاحت بحكومته بعد عشرة أشهر على أثر سحب الثقة منها.

كانت القوة المتزايدة للصادق آنذاك أحد أسباب قيام نظام عسكري ثاني بقيادة الكولونيل جعفر النميري. منذ البداية عارض كيان الأنصــار- الأمة الموحد ذلك النظام رافضــا لتوجهاته اليســارية وقد أدى تعنت الانقلابيين إلى تحول المعارضة بالرأي إلى مواجهة بالقوة استشهد فيها الإمام الهادي إمام الأنصار والآلاف من مؤيديه، أما الصــادق فقد نفي في البداية إلى مصــر وفيما بعد عاد إلى الســودان حيث بقى رهن الاعتقال التحفظي إلى حين الإفراج عنه في ١٩٧٢م.

شــارك حزب الأمة بقيادة الصــادق في تكوين الجبهة الوطنية الســودانية في المنفى خارج البلاد. قامت الجبهة بمواجهة النظام عسكريا في يوليو ١٩٧٦م ولكنها أخفقت وفي ١٩٧٩م تفاوض الصادق مع النميري لمصالحة وطنية سرعان ما خاب أمله فيها نتيجة لسياسات النميري الداخلية والخارجية وفي ١٩٨٠م انخرط الصادق وحزبه مرة أخرى في المعارضة.

وفي ١٩٨٥م أطيح بنظام نميري وتكونت حكومة انتقالية إلى حيث قيام انتخابات عامة. في مارس ١٩٨٦م انتخب الصادق رئيسا لحزب الأمة وخاض الانتخابات العامة ليفوز حزبه بمائة مقعدا في البرلمان من أ صل ٢٦٠ مقعدا وانتخب رئيسا للائتلاف لكون حزبه صاحب أكبر كتلة برلمانية.

تولى الـ صادق رئا سة الوزراء بعد انتخابات ١٩٨٦م مع قيادته لكل من كيان الأنـ صار وحزب الأمة ولكن الخلافات حول إلغاء قوانين نميري الإســلامية، الحالة الاقتصــادية والصــراع في جنوب الســودان شــكلت و ضعا قاد إلى قيام انقلاب عـ سكري أ سس حكما عـ سكريا ثالثا في يونيو ١٩٨٩م. فور قيام الانقلاب اعتقل الصادق وبقى محتجزا إلى حين خروجه المثير في ١٩٩٦م إلى اريتريا.

ساق النظام حزب الأمة وأحزاب أخرى إلى تكوين التجمع الوطني الديمقراطي لمعار ضته. ومن المنفى شــكل الصــادق المهدي بشــعبيته وقوته ضــغطا متزايدا على الحكومة ومنذ ١٩٩٦م صــار منبر مؤيديه من الأنصــار في جامع الإمام عبد الرحمن بودنوباوي _ أم درمان صــوتا قويا لمعارضــة الحزب الحاكم وإعلان العهد للمهدي رئيســا الوزراء المنتخب. و قد جاء في تعليق «للافريكان نيوز» في ١٩ أبريل ١٩٩٩م أن الصادق المهدي حاز على «تأييد سياسي كبير في السودان على الرغم من تهديدات حسن الترابي القائد المتنفذ والمتحدث باسم المؤتمر الوطني السوداني له بتقديمه للمحكمة».

في نوفمبر ٢٠٠٠م عاد الصـــادق إلى الخرطوم واســتقبل بترحاب حار منهيا أربعة ســنوات من المنفى. العودة إلى الوطن نتجت عن توقيع «إعلان المبادئ» في جيبوتي وهو اتفاق بين الصـــادق والحكومة في نهاية ١٩٩٩م وقد لجأت إليه الحكومة رضوخا للضغوط المتزايدة.

في سبتمبر ١٩٨٣م عندما طبق الرئيس النميري قوانين الشريعة في السودان عارض الصادق بشدة الطريقة التي تم بها تطبيق تلك القوانين. وخاصــة الحدود التي شـجب تطبيقها دون اسـتيفاء الشـروط المسـبقة مثل إقامة المجتمع العادل.

على الرغم من معارضته لها لم يتمكن الصادق وهو في السلطة من إلغاء تلك القوانين حيث كانت الأوضاع في تلك الفترة متوترة نتيجة للصراع في الجنوب.

الصراع في الجنوب نشأ أصلا لوجود تباين ديني ثقافي و سياسي بين الشمال والجنوب أدى إلى حدوث التمرد في الجنوب، وسـند من الدول المجاورة ورعاية من الولايات المتحدة حصـلت قوات التمرد على قوة أكبر من حجمها وطالبت بدولة علمانية منفصلة في جنوب السودان حيث غالبية أهل الجنوب مسيحيين أو وثنيين بينما غالبية أهل الشمال مسلمين.

أراد الصـــادق أن يحول دون تمزيق الســـودان ويخدم الإســـلام في ذات الوقت وكانت المصـــلحتين متضاربتين ولم يكن ممكنا تحقيقهما معا وزاد الوضع سوءا صعوبة القرار السياسي في وضع الائتلاف. وحتى لايكون الدين سببا في تمزيق البلاد قاد الصادق طريقا وسطا يقضي بأن يتمتع المسلمون وغير المسلمين بحرية الاعتقاد والفرص المتســـاوية في ممارســـة كافة الواجبات الدينية «ورؤيتنا توفيقية بين علمانية الدولة وبين فرض الحكم الإسـلامي» وفي كتابه مسـألة جنوب السـودان اقترح الصـادق حكم ذاتي للجنوب داخل السودان الموحد.

يؤمن الصــادق بأن الإســلام يلعب دورا هاما في حياة المســلمين الاجتماعية والسـياسـية ويعتقد اعتقادا راسخا أن المشاركة الشعبية الواسعة هي التي يمكن أن تؤدي إلى إقامة نظام اجتماعي عادل ويرى ضرورة إقامة دولة إسـلامية حديثة بشـرط أن تكون دسـتورية وتكون الأمة فيها صـاحبة السـيادة ومصـدر السـلطة الشرعية وبما أن مؤسسات الدولة الحديثة تعتبر ظاهرة سياسية جديدة ولا تماثل مؤسسات الدولة الإسلامية القديمة، ويرى الصادق تجديد المهام والوظائف القديمة بحيث تستوعب ضرورات الدولة الحديثة لذلك سعى كيان الأنصار إلى تكوين مجلس شوري ذي سلطة قانونية لسن قوانين مستمدة من الشريعة على ضوء المستجدات وتقييم القوانين المدنية الموجودة والتي لا توجد لها سابقة في التشريع الإسلامي وتصاغ كلها بحيث لا تتعارض مع قطعيات الشريعة. هذه القوانين المستمدة من الشريعة تطبق على المسلمين والأديان الأخرى يتم الاعتراف بها رســميا من قبل الدولة تطبيقا لدعوة حزب الأمة إلى وطن ســوداني متعدد الأعراق ومتعدد الأديان.

بناء على فكر الصادق فالدولة الإسلامية يمكن أن تكون تقليدية، حديثة أو ثورية مادامت متقيدة بالمبادئ الدستورية العامة للإسلام ومادامت النظم القانونية مبنية على فهم تقليدي أو حديث للشريعة.

بالنسبة لدائرة الاقتصاد فالصادق يدعو إلى مبدأين الأول هو أن الثروة تمتلكها الإنسانية جماعيا وأنه على الرغم من شرعية الملكية الفردية إلا أن المجتمع ملزم بإعانة فقرائه.

الثاني أنه ينبغي على المجتمع أن يلتزم بتطبيق أوامر الدين الاجتماعية مثل الزكاة، قوانين الميراث وتحريم الربا وهنا لا يرى الصادق أي تناقض في إقامة نظام اقتصادي حديث وإسلامي في آن واحد.

يباشر علاقاته العالمية من منظور إسلامي ويعتبر إن جوهر المنطلق الإسلامي يكمن في التعايش السلمي عبر أربعة مبادئ أساسية هي: الأخوة في الإنسانية، سيادة العدالة، عدم نقض العهود والمعاملة بالمثل، وكتب أن الإسلام يبرر الحرب لردع العدوان وليس لفرض أو نشر الإسلام.

الصادق ليس من أنصار التقليد حيث يرى التقليد بدون إعمال العقل «نقمة كبرى» ويعتقد أن معظم النقد من غير المسلمين للإسلام عائد إلى« التقليد».

ويمكن أن نرى أن الصادق المهدي لم يجد الفرصة لتطبيق أجندته حتى وهو في السلطة كرئيس للوزراء نسبة لعوامل كثيرة منها طبيعة المجتمع السوداني المتعددة إثنياً ودينياً، والاضطراب المستمر في جنوب السودان، وفوق ذلك حقيقة أنه على الرغم من أن حزب الأمة حاز أحياناً على العدد الأكبر من مقاعد البرلمان إلا أنه لم يتمكن في أية مرة من إحراز أغلبية تمكنه من الحكم منفرداً، مما فرض على الصادق المشاركة في حكم ائتلافي أضاف المزيد من القيود عليه، وفرض سياسة النفس الطويل والصبر.

على الرغم من كل ذلك امتلك الصادق القدرة على التماسك ليصمد ويقاوم الضغوط المتنوعة مبرهناً على همته الاستثنائية «كقائد عظيم في القرن العشرين».